

جمهورية مصر العربية
وزارة الأوقاف
المجلس الأعلى للشئون الإسلامية
لجنة إحياء التراث الإسلامى

كتاب
المقضب
صنعة

أبي العباس محمد بن يزيد المبرد

٢١٠ - ٥٢٨٥

الجزء الأول

تحقيق

محمد عبد الخالق عضيمة
الأستاذ بجامعة الأزهر

القاهرة

١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الطبعة الثالثة للمقتضب

الحمد لله ، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وبعد :

فقد بذلت أقصى الجهد في تحقيق المقتضب وإخراجه ، وقد أثلج صدرى إقبال القراء عليه . لقد كان السؤال عنه والطلب له يأتي من المشرق والمغرب . وكانت الأجزاء تنفذ بعد ظهورها بقليل .

ويحق لي الآن أن أتحدث عما يأتي :

١ - لقد كانت النسخة الوحيدة لأصل المقتضب يشيع فيها الاضطراب من جراء وضع أوراق في غير موضعها ، وكان هذا الاضطراب يمثل بصفحتيه في مواجهة القارئ في صدر النسخة وفي آخرها ، فأرجعت الأوراق الضالة إلى موضعها فالتحم الكلام ، وارتفع الاضطراب وأصبح قارئ المقتضب لا يتعثر في قراءته في الكتاب كله . ومن يلدى فعلل هذا الاضطراب من أسباب تأخير نشر المقتضب إلى عصرنا . هذا .

٢ - ربط المقتضب بكتاب سيبويه كلفني كثيرا من الجهد ، وفي الحق أن ذكر نصوص سيبويه كان يغني عن كل شرح وتعليق في أحيان كثيرة ؛ إذ أن نصوص سيبويه والمقتضب يفسر بعضها بعضا .

٣ - لم أعلق على مسألة في المقتضب إلا بعد مراجعتها في كتب كثيرة من أصول كتب النحو . يكنى أن تكون المسألة في المقتضب ليعرف القارئ مواضعها في كثير من كتب النحو .

٤ - إذا كان نشر المقتضب قد حقق لي أمنية من أعز أماناتي فقد انشرح صدرى إلى أنني جعلت مسائل المقتضب على حبل اللراع بما صنعتته من الفهارس . إن فهارس المقتضب خطوة

في سبيل تيسير النحو . لقد كانت هناك فواصل وحواجز تمنع كثيرا من المثقفين وتحول بينهم وبين الرجوع إلى كتب النحو ، فرفعت فهارس المقتضب هذه الحواجز ، وجعلت قواعد النحو منطروحة في الطريق وعلى طرف التمام لكل قارئ مهما كانت ثقافته ، وهذا ما استهدفته في وضع هذه الفهارس .

ومن الله العون والتوفيق . .

محمد عبد الخالق عضيمة

تصديـر

بقلم الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم
رئيس لجنة إحياء التراث

من أهم العلوم العربية التي عنى بها المسلمون في صدر الإسلام وعلى مر العصور النحو والصرف ، لما لهما من الأثر في تقويم اللسان ، وصيانة اللغة ، وفهم نصوص الشعر وتوجيه معاني القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف .

ولم يكد ينشأ هذا العلم حتى أخذ ينمو ويتزايد ، وتنشعب فيه الآراء وتختلف المذاهب ، وتعقد له المناظرات ، في الكوفة والبصرة وبغداد ، وفي مصر والقيروان وبلاد الأندلس وغيرها من العواصم العربية التي ازدهرت مدارسها بالعلوم والآداب والفنون .

ثم وضعت في الكتب والمصنفات ، وكان أعظم ما وصل إلينا من الكتب الأصيلة كتاب سيبويه وكتاب المقتضب لأبي العباس المبرد ، أما كتاب سيبويه فقد أخذ حظه من اللبوع والشهرة ، وتدارسه العلماء منذ تأليفه بالشرح والتعليق والنقد وتخريج الشواهد وإحراجها ، وفي العصور الحديثة طبع في مصر وأوروبا ، وتيسر اقتناؤه لطلاب العربية في كل مكان ، وأما كتاب «المقتضب» فإنه على مقدار فضل مؤلفه ومكانته بين علماء اللغة والأدب ، وعلى أنه كان - كما يقول محققه - «أول كتاب عالج مسائل النحو والصرف بالأسلوب الواضح والعبارة المبسطة» ، فإنه لم يتدارس إلا في نطاق ضيق محدود ، ولم ينتشر من نسخه إلا القليل ، ولم يعرف الناس عنه إلا ما نقله عنه مؤلفه في كتاب الكامل وابن الشجري في أماليه ، والسهيل في الروض الأنف وقلة من العلماء والمصنفين .

وكان الأستاذ محمد عبد الخالق عضية الأستاذ بجامعة الأزهر من المهتمين بالمبرد وأثره في العلوم العربية ، ووضع رسالة في هذا الشأن نال بها العالمية من درجة أستاذ بدرجة «ممتاز» من كلية اللغة العربية ، وقد اقتضى عمله في هذه الرسالة أن يدرس كتاب «المقتضب» ، فرجع إلى النسخة المصورة منه بدار الكتب ، عن النسخة الوحيدة المحفوظة بمكتبة كيريل زاده

بالآستانة ، وصحبها سنين طويلة ، فرأت لجنة إحياء التراث بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية أن تعهد إليه تحقيق هذا الكتاب ، لتنشره ضمن ما تقوم به من نفاثس كتب التراث ، لما للمبرد من منزلة بين علماء العربية ، ولما للمقتضب من أثر في جلاء مذهبه النحوى وبيان ملامحه ومعالمه ، فقام بتحقيقه بما يسر الانتفاع به للدارسين والباحثين .

والأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة من العلماء الذين تخصصوا في دراسة اللغة والنحو ، وله الأثر المحمود فيهما تدريسا وتصنيفا ، إلى اطلاع واسع وإحاطة شاملة بأصول العربية وفروعها ، وقد ظهر أثر ذلك واضحا فيما قام به من شروح وتعليقات ، وقد اقتضى عمله في «المقتضب» إحياء كتب ثلاثة قديمة لا تتجاوز القرن الرابع : نقد المبرد لسيبويه ، ورد ابن ولاد عليه في كتاب الانتصار ، وتفسير المسائل المشككة في أول «المقتضب» لسعيد بن سعيد الفارقي لخص هذه الكتب جميعها ، ووثق بها حواشى الكتاب .

هذا ، وقد وضع الأستاذ المحقق لصدر الكتاب مقدمة في حياة المبرد وآثاره ، تضمنت التعريف بكتبه المطبوعة والمخطوطة ، وبين ما لها من أثر في الدراسات الأدبية والنحوية ، ثم تحدث عن أسلوب المبرد العلمى وملامحه وخصائصه واصطلاحاته ، وعرض للمذهب النحوى واتجاهاته وموقفه من القياس والسماع ، كما عرض لذكر الخصومة التى بينه وبين ثعلب وأسبابها ونتائجها ، ثم تعرض لغيره من العلماء الذين نقلوه ، وانتصر له ، واختتم هذه الدراسة بفصل واف عن المقتضب ، ووازن بينه وبين كتاب سيبويه ، وساق كل ذلك فى أسلوب واضح واستقراء شامل .

وقد رأت لجنة إحياء التراث أن فى هذه المقدمة دراسة واعية مستوعبة لحياة المبرد وآثاره ، ومرآة صادقة لعصره وبيان معالمه ومظاهره ، فرأت أن تصدر منها طبعة مستقلة ، يفيد منها دارسو الآداب العربية والمعنيون بتاريخها .

ولعل لجنة إحياء التراث بما قامت به من نشر هذا الكتاب الجليل تكون قد بعثت كنزا من كتوز العربية الثمينة ، وجلت حياة شيخ من شيوخ العربية فى زمانه .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اللهم إنا نستعينك ، ونستهديك ، ونتوكل عليك ، ونعوذ بك من التكلف لما لا نُحْسِنُ ،
كما نعوذ بك من العُجْب بما نُحْسِنُ .

ونصلِّي ، ونسلم على خير أنبيائك ، وخاتم رسلك ، سيِّدنا محمد ، وعلى آله ، وصحابه..
أما بعدُ :

فقد صحبت المقتضب منذ ربع قرن من الزمان .

استنسخته لمكتبي ، وقربته من نفسي ، وبقيت حَفِيًّا به ، مُراعياً له ، مقبلاً عليه .
وما من شك في أنه ليس في تراثنا اللغوي المخطوط كتاب يُنازع المقتضب في أصالته ،
أو يُضارعه في عراقته وضحامته .

فالمقتضب صنعه شيخ من شيوخ العربية الذين حملوا لواءها ، ورفعوا منارها في القرن
الثالث الهجري ، ألفه أبو العباس وقد تأصل تفكيره ، ونضجت ثقافته ، واستوت معارفه ؛
لذلك كان أنفَس مؤلفاته ، وأنضج ثمراته ، وكان للمرأة الصادقة التي تجلو مذهبه النحوي
في صورة مُعبِّرة ، واضحة القسَمات بيِّنة الملامح .

لأبي العباس كُتِبَ أخرى في النحو ، ولكنها رسائل .

أما «المقتضب» فقد جمعه كتاباً قائماً برأسه ، مستفنياً بنفسه ، فلم يُشر فيه إلى غيره ،
ولمَّا ألف كتابه (الكامل) بعدَ (المقتضب) ، وضمنه صَدْرًا من مسائل النحو ، ما أحال إلا
عليه ، ولا أشار إلا إليه ، وكان يفخِّم أمره فيقول : قد شرحنا هذا على حقيقة الشرح في
الكتاب «المقتضب» فلم يذكره إلا مسبقاً بلفظة : «الكتاب» . وكذلك فعل في كتابه
«المدَّكر والمؤنث» .

وَعَنِيَّ عن البيان أن «المقتضب» أقدم ما وصل إلينا في النحو ، والصرف بعد كتاب سيبويه .

والمصادر الأولى - وما أقلها - هي النبع الصافي ، والمورد العذب ؛ فيجمل بنا أن نكشف عن منابعها ، ونعبّد الطريق إليها ، ونيسر الاختراف من مناهلها ، وقطف يانع ثمارها ، وما أحوَج نفوسنا إلى أن نستمع لأحاديث هؤلاء الأئمة ، وأن نعرف كيف يصورون آراءهم بأقلامهم ؟ وكيف يحتجّون لها ، ويدافعون عنها ؟

لقد كان لكتاب سيبويه أثر واضح في ثقافة اللّذين جاءوا من بعد سيبويه ؛ كما كان له تأثير في مؤلّفاتهم النحويّة ؛ لهذا عُنيّت في تعليقاتي ببيان صلة «المقتضب» بكتاب سيبويه .

والإفصاحُ عن هذه الصلة لا يكون بغير سوقِ نصوص سيبويه في كلّ مسألة عرض لها المبرّد ، وبهذا يتبيّن لنا بوضوح مدى اعتماد المبرّد على سيبويه ، ومدى استقلاله . ثمّ إنّ كتاب سيبويه ، والمقتضب أقدم وأضخم ما وصل إلينا من كتب النحو والصرف ، فالربط بينهما تسجيل لخطوات نشأة النحو وتدرّجه في القرنين : الثاني والثالث ، وفي ذلك أيضا كشف عن منابع «المقتضب» ومصادره ، كما يُعتبر ذلك دعامة قويّة في الدراسات المقارنة .

لقد بلّغت أقصى الجهد في ذلك حتّى بلغت نصوص سيبويه التي تضمّنها التعليق على المقتضب قدرا وافرا .

وهذا غير شواهد سيبويه في المقتضب التي بلغت (٣٨٠) شاهدا ، وغير ما اكتفيت به من الإحالات .

هذا وفي نشر المقتضب تصحيحٌ للذهب حلّم من أعلام العربيّة ، فما أكثر ما نُسب إلى المبرّد من أقوال تعارض ما أثبتته في مقتضبه ، وفي ظنّي أنّ اللّذي جرّ عليه ذلك إقدامه على نقد كتاب سيبويه ، وجمع ذلك في كتاب .

بينما نراه متّفقا مع سيبويه ، إذ نرى أقوالا أخرى تُنسب إليه خلاف ذلك ، وليس أدلّ على هذا من أنّ سيبويه استشهد للعطف على الموضع بقول الشاعر :

معاوى إننا بشرٌ فأسجِحْ فلنا بالجبال ، ولا الحديد

في أربعة مواضع من كتابه ، وجاوزها كلها المبرد في نقده للكتاب ، ثم استشهد بهذا البيت للعطف على الموضع في ثلاثة مواضع من المقتضب ، وبعد هذا كله يقال : إن المبرد رد على سيبويه روايته لهذا البيت ! .

وقد رأيت أن يَصْحَبَ نَشْرَ (المقتضب) إحياء كتابين لما به صلة :

أولهما : نقد المبرد لكتاب سيبويه ، ورد ابن ولاد على المبرد في كتابه «الانتصار» وذلك فيما له صلة بالمقتضب .

ونقد المبرد هذا لم يطلع عليه أبو الفتح ، فتحدث عنه في الخصائص بلسان غيره ، فروى عن أبي علي عن أبي بكر بن السراج أن المبرد كان يعتذر منه ، ويقول : هذا شيء كنا رأيناه في أيام الحدأة فأما الآن فلا .

وقال عنه في موضع آخر : هو مع قلته من كلام غير أبي العباس .

وسيرى القارئ أن المبرد لم يرجع عن جميع أقواله في هذا الكتاب ، كما أن أكثره من نقد أبي العباس الذي لم يتبع فيه غيره .

والكتاب الآخر : «تفسير المسائل المشككة في أول المقتضب» لأبي القاسم : سعيد بن سعيد الفارقي المتوفى سنة ٣٩١ هـ . وكنت أتمنى أن يُنشر كاملا ، ولكن الذي حملني على تلخيصه أن الفارقي لم يقف عند شرح مسائل المقتضب ، واو فعل لأحسن وأجمل ، وإنما أسرف على نفسه ، وعلى قارئه في الاستطراد إلى الحديث عن الإخبار باللي ، وبالآلف واللام في مسائله ، وكان يستعرض جميع الصور العقلية ثم يُبين ما يجوز منها ، وما يمتنع ، ونسبك أن تعلم أنه ولد من هذه المسألة : (سير يزيد فرسخين يومين) (١٦٦) صورة ، وهذه رياضة عقلية حنيقة لا طائل تحتها ، وما أشبهها بلحم جمل غث على رأس جبل وخر ، لهذا رأيت أن أكتفي بتلخيصه ، وأعرض منه الصفو والياب .

وقد أعانني الله فيسري معرفة أسباب الاضطراب الواقع في النسخة الوحيدة المحفوظة بدار الكتب ، فاستطعت أن أصلحها بوضع كل شيء في مكانه المناسب له ، فالتحم الكلام ،

وارتفع الاضطراب ، وقد حافظت على أرقام نسخة الأصل ، وأثبتتها ليُعرف ما أصلحته ،
ويسهل الرجوع إليها .

وكم تمنيت ، ودعوت الله أن يبنيء للمقتضب من تنبسط يده في سبيل بعثه من مرقدہ .
وقد أذن الله بقيام المجلس الأعلى للشئون الإسلاميه ، وإسهامه في بعث الثقافة العربية ،
والإسلامية .

وأما مالقيته من عون وتشجيع من السادة : رئيس وأعضاء لجنة إحياء التراث - فلهم مني
أجمل الشكر .

سبَّد الله خطانا ، وهدانا إلى سبيل الخير والسداد .

محمد عبد الخالق عزيمة

٦ من ذي القعدة ١٣٨٢ هـ
٢١ مارس ١٩٦٢ م

ترجمة حياة أبي العباس المبرّد

نسبه :

كما في طبقات الزُّبيدي ، وجمهرة أنساب العرب :

« هو محمّد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عمير بن حسان بن سليم بن سعد بن عبد الله بن يزيد (أو زيد) بن مالك بن الحارث بن عامر بن عبد الله بن بلال بن عوف بن أسلم وهو ثمالة ابن أحجن بن كعب بن الحارث بن كعب بن عبد الله بن مالك بن نصر بن الأزد بن الغوث ، وفي كتب الطبقات اختلاف يسير في بعض الأسماء من هذا النسب .

* * *

ويقول ابن عبد ربّه في العقد : «وتمالة منزلهم قريب من الطائف وهم أهل روية ، وعقول» (١) .

أسرته :

في الفهرست ص ٨٨ : قال أبو عبد الله محمّد بن القائم : كان المبرّد من السورجيين بالبصرة ثمّ يكسّر الأرضيين وكان يقال له : حيان السورجى وانتمى إلى اليمن ولذلك تزوّج المبرّد ابنة الحفصيّ ، والحفصيّ شريف من اليمنية .

وفي الفهرست (نشر فاوجل) من السورجيين بالجمجمة ، ثمّ قال الناشر : ولم أعر على معناه على الرغم من محاولاتى الكثيرة للبحث عنه حتّى في بلاد المشرق .

(١) ترجمة المبرّد في هذه الكتب :

طبقات الزبيدي : ص ١٠٨ - ١٢٠ ، معجم الأدباء : ج ١٩ - ص ١١١ - ١٣٢ أخبار النحويين البصريين : ص ٧٢ - ٨٠ ، نزهة الألبا : ص ٢٧٩ - ٢٩٣ وفيات الأعيان : ج ٣ - ص ٤٤١ - ٤٤٧ إنباه الرواه : ج ٣ - ص ٢٤١ - ٢٥٢ ، الباب في الأنساب : ج ١ - ص ١٩٧ ، معجم الشعراء : ص ٤٤٩ - ٤٥٠ ، جمهرة أنساب العرب : ص ٣٥٦ (وفي الطيبة الثانية ص ٣٧٧) ، الفهرست : ص ٨٧ - ٨٨ ، تاريخ بغداد : ج ٣ - ص ٣٨٠ - ٣٨٥ شذرات الذهب : ج ٢ - ص ٩٠ - ١٩١ ، مراتب النحويين : ص ٨٣ ، بغية الوعاة : ص ١١٦ - ١١٧ ، مسالك الأبصار الجزء : الرابع ، طبقات القراء : ج ٢ - ص ٢٨٠ .

ولادته ووفاته :

أكثر المؤرخين على أنه ولد سنة ٢١٠ هـ وذهب بعضهم إلى أنه ولد سنة ٢٠٧ .
وأكثر المؤرخين على أنه توفى سنة ٢٨٥ في آخرها وقيل سنة ٢٨٦ وانفرد أبو الطيب في مراتب النحويين بأن قال : توفى سنة ٢٨٢ .

والمبرد لم يُذكر الخليل، وما ذكر في العقد الفريد^(١) من « أن محمد بن يزيد النحوي قال : أتيت الخليل فوجدته جالسا على طنفسة صغيرة فوسع لي ، وكرهت أن أضيّق عليه ، فانقبضت ، فأخذ بعضدي وقريني إلى نفسه وقال : إنه لا يضيّق سمّ الخياط بمتحابين ، ولا تسع الدنيا متباغضين » تصحيف ، وهذا الحديث إنما كان بين الخليل وتلميذه أبي محمد اليزيدي المتوفى سنة ٢٠٢ كما ذكر في خزنة الأدب^(٢) .

راء المبرد :

لقيت راء المبرد حظًا كبيرًا من عناية الباحثين ، فذكرت قصص تُثبت فتحها وأخرى تدلُّ على كسرهما ، فيقول ابن خلكان : « المبرد بضم الميم وفتح الباء الموحدة والراء المشددة وبعدها دال مهملة . وهو لقب عُرف به ، واختلف العلماء في سبب تلقيبه بذلك ، فالذي ذكره الحافظ أبو الفرج الجوزي في كتاب (الألقاب) أنه قال : سئل المبرد لم لقيت بهذا اللقب ؟ فقال : كان سبب ذلك أن صاحب الشرطة طلبني للمنادمة والمذاكرة فكرهت الذهاب إليه ، فدخلت إلى أبي حاتم السجستاني ، فجاء رسول الوالي يطالبني ، فقال لي أبو حاتم : ادخل في هذا : يميني غلاف مُزَملة فارغا ، فدخلت فيه وغطيت رأسه ، ثم خرج إلى الرسول وقال : ليس هو عندي . فقال : أخبرت أنه دخل إليك . فقال : ادخل الدار وفتشها فدخل ، فطاف كل موضع في الدار ولم يفتن لغلاف المزملة ، ثم خرج فجعل أبو حاتم يصفق ، وينادي : على المزملة المبرد وتسامع الناس بذلك فلهجوا به . ثم قال : وقيل : إن الذي لقبه بهذا اللقب شيخه أبو عثمان ، وقيل غير ذلك » .

(١) انظر المقدم بتحقيق الأساتذة أحمد أمين ، أحمد الزين . ابراهيم الايباري ج ٢ ص ٢١٦ ونشر المكتبة التجارية بتحقيق الأستاذ سعيد المريان ج ١ ص ٣٠٢ .

(٢) ج ٤ ص ٤٢٦ وفي طبقات الزبيدي ص ٤٤ : قال المبرد : جلس رجل إلى الخليل بن أحمد فقال أحسني قد ضيقت عليك فقال له : لا تقل ذلك فإن شبرا من الأرض لا يضيّق على المتحابين والأرض برحبها لانسع متباغضين .

وقد ذكر هذه القصة أيضاً القفطيّ عن أبي عبيد الله محمد بن عمران في كتاب (المقتبس) كما ذكرها ابن فضل الله العمري في الجزء الرابع من مسالك الأبصار .

والوزير الأندلسيّ محمد بن هشام المصخّبيّ المتوفى سنة ٤٨١ هـ يضبط الراء بالفتح أيضاً قال : يقال له المبرد بفتح الراء ، ولُقِّبَ بالميرد لحسن وجهه ، يقال : رجل مبرد ، ومقسم ، ومُحسن إذا كان حسن الوجه^(١) .

أما ابن عبد ربّه^(٢) فيعلّل فتح الراء بأن مبعثه سوء اختيار الميرد للشعر البارد في كتابه (الروضة) قال : « ألا ترى أن محمد بن يزيد النحويّ على علمه باللغة ، ومعرفته باللسان - وضع كتاباً سماه بالروضة ، وقصد فيه إلى أخيار الشعراء المحدثين ، فلم يختَر لكلِّ شاعر إلا أبرد ما وُجد له ، حتّى انتهى إلى الحسن بن هانيء ، فاستخرج له من البرد أبياتاً ما سمعناها ، ولا رويناها ، ولا ندرى من أين وقع عليها ؟ »

وجلّ أشعاره في الخمريات بديعة لا نظير لها ، فخطر بها كلّها ، وتخطأها إلى التي جانسته في برده فما أحسبه لحقه هذا الاسم : أعنى الميرد ، إلا لبرده وقد تخيّر لأبي العتاهية أشعاراً . تقتل من بردها .

وهذا تحامل من ابن عبد ربّه .

وضبطت الراء بالشدّة والفتحة في كتاب أبي العباس «المذكر والمؤنث» نسخة المكتبة الظاهرية بدمشق والسيرافي^(٣) يضبط الراء بالكسر ويقول : «لما صنّف المازنيّ كتاب الألف واللام سأل الميرد عن دقيقه وعويصه ، فأجابه بأحسن جواب فقال له : قم فأنت الميرد بكسر الراء : أي المثبت للحقّ ، فغيّره الكوفيتون وفتحوا الراء .

قال الثعالبي في كتابه (لطائف المعارف) ص ٤٦ :

إن الناس في سبب تلقبته بالميرد على قولين :

(١) المكتبة الأندلسية : فهرس ما رواه ابن خير عن شيوخه ص ٣٢٣ .

(٢) اللقد ج ٦ ص ٧٧ - ٧٨ .

(٣) المزهج ج ٢ ص ٢٦٧ وانظر ياقوت ج ١٩ ص ١١٢ . ولم يعرض السيرافي لضبطه في ترجمته للميرد في كتابه (أخبار النحويين البصريين) . . ونسخة المقتضب التي قرأها السيرافي ليس على الراء فيها إلا الشدة وحدها في الأجزاء الأربعة .

أحدهما : أنه استحق قول الشاعر فيه :

إن المبرّد ذو برد على أبيه في الجد منه إذا ما شئت أو لعب
وقلّما أبصرت عيناك من رجس إلا ومعناه إن فكّرت في لقبه

والآخر : أنه لقب بذلك على الضد ؛ كما لقب الغراب بالأعور والمثل يضرب به في
حلة البصر

ويقول نشوان بن سعيد الحميري في كتابه (شمس العلوم ١٤٦) :

المبرّد : لقب محمد بن يزيد النحوي البصري ؛ لأنه كان يدرس في البرادة .

اتصل هذا الخلاف بالمحدثين^(١) فالشيخ الشنقيطي كان متشدداً في كسر الراء وكان
ينشد في ذم من فتحها :

والكسر في راء المبرّد واجبٌ وبغير هذا ينطسق الجهلاء

وقد وقفت على شعر الظاهر فيه ضبط الراء بالفتح ليخلو الشعر من عيب السناد ، وهو
قول سليمان بن عبد الله بن محمد النهرواني المتوفى سنة ٤٩٣ هـ^(٢) :

تقول بُنيّتي أبتى تنسّع ولا تطمخ إلى الأطماع تعتد
ورض باليأس نفسك فهو أخرى وأزين في السورى وعليك أعود
فلو كنت الخليل وسيبويه أو الفراء أو كنت المبرّد
لما ساويت في حى رغيفاً ولا تبتاع بالماء المبرّد

وقد يكون المبرّد أراد أن يهون على نفسه ما يشعر به الألقاب من ذم بما حكى عنه =
قال الأخصش : أنشدنا أبو العباس المبرّد^(٣) :

لا تكرهن لقباً شهرت به فلب محظوظ من اللقب
قد كان لقب مرة رجس بالوائسلى فعد في العرب

* * *

(١) مجلة الرسالة العدد ٢٠٥ .

(٢) معجم الأدباء ج ١١ ص ٢٣٥ .

(٣) معجم الأدباء ج ١٣ ص ٤٩ .

وما من شك في أن اشتغال هذا اللقب على هذه الحروف (ب - ر - د) كان مثار فكاهات سمعها المبرد فتقبلها أحياناً وضاق عنها صدره أخرى :

لقد برّد الخيار الكاتب أبا العباس المبرد على الجسر في يوم بارد فقال : أنت المبرد وأنا برّد الخيار واليوم بارد اغبرّ بنا لثلاثا يُصيب الناس الفالج (١) .

وقال أحمد بن طاهر : خرجت من منزل أبي الصقر نصف النهار في تموز فقلت : ليس بقربي منزل أقرب من منزل المبرد إذ كنت لا أقدر أن أصل إلى منزلي بباب الشام ، فجئته فأدخلني إلى حويشة له وجاء بمائدة فأكلت معه لونين طيبين وسقاني ماء بارداً وقال : أحدثك إلى أن تنام فجعل يحدثني أحسن حديث فحضرني لشوي وقلة شكرى بيتان فقلت : قد حضرني بيتان أنشدتهما ؟ فقال : ذاك إليك - وهو يظن أنني قد ملحته - فأنشده :

ويوم كحّر الشوق في صدر عاشق على أنه منه أحسر وأومد (٢)

ظللت به عند المبرد قائلاً فما زلت في ألفاظه أتبرد

فقال لي : قد كان يسمعك إذا لم تحمد إلا تلم ، ومالك عندي جزاء إلا أن أخرجك ، والله لا جلست عندي بعد هذا . فأخرجني فمضيت إلى منزلي بباب الشام فعرضت من الحرّ الذي نالني مدة فعدت باللوم على نفسي (٣) .

نشأته وحياته :

نشأ بالبصرة كما قدّمنا ، ثم طلب إلى سرّ من رأى من التوكّل ، وكان سبب حمله من البصرة أن التوكّل قرأ يوماً بحضرة الفتح بين خاقان قوله تعالى : (وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ) بفتح همزة (أنها) فقال له الفتح : ياسيدي (إنها إذا جاءت) بكسر الهمزة (٤) . فتبايعا على عشرة آلاف درهم وقيل دينار ، وتحاكما إلى يزيد بن محمد المهدي وكان صديقاً للمبرد فقال : والله لا أعرف الفرق وما رأيت أعجب من أن يكون باب أمير المؤمنين يخلو من عالم متقدّم ، ولا أعرف أحداً يتقدّم فتي بالبصرة يعرف بالمبرد . فأمر التوكّل فجيء به إلى سرّ من رأى سنة ٢٤٦ وحضر مجلسه ونال عطاياها (٥) .

(١) جمع الجواهر في الملح والنوادر ص ٦٠ . وانظر قصة أخرى في كتاب خاص الخاص للمالبي ص ٤٥

(٢) الومد : الحر الشديد مع سكون الريح .

(٣) معجم الأدباء ج ٣ ص ٩٤ - ٩٥ وتاريخ بغداد ج ٣ ص ٣٨٥ .

(٤) القراءتان سبعتان . النشر ج ٢ ص ٢٦١ .

(٥) الزبيلي ص ٢٠٩ - ١١٠ ، القفطي ص ٢٤٣ .

وقد آخى المبرّد بسرّ من رأى بُندار بن لُرّة وكان يقول عنه : هو سبب غناى ، ويسوق لذلك قصّة طويلة^(٢١) .

ولمّا قُتل المتوكّل سنة ٢٤٧ رحل المبرّد إلى بغداد ، فقدم بلدا لا عهد له بأهله ، فاحتلّ وأدركته الحاجة ، فتوخّى شهود صلاة الجمعة ، فلما قُضيت الصلاة أقبل على بعض من حضره وسأله أن يفتحه السؤال ليتسبّب له القول ، فلم يكن عند من حضره علم ، فلما رأى ذلك رفع صوته وطقق يفسّر ، يُوهم بذلك أنه قد سُئل ، فصارت حواه حلقة عظيمة ، فتشرف أحمد بن يحيى ثعلب إلى الحلقة ، وكان كثيرا ما يرد الجامع قوم خراسانيون من ذوى النظر فيتكلّمون ويجمع الناس حولهم فإذا أبصرهم ثعلب أرسل من تلاميذه من يفتشهم فإذا انقطعوا عن الجواب انفضّ الناس عنهم .

فلما نظر ثعلب إلى مَنْ حَوَّلَ أبا العباس المبرّد أمر الزجاج وابن الخياط بالنهوض إليه وقال لهما : فُضا حلقة هذا الرجل ، ونهض معهما من حضر من أصحابه ، فلما صاروا بين يديه قال له الزجاج : أتأذن - أعزك الله - في المفاشة ؟ فقال له المبرّد : سلّ عمّا أحببت فسأله عن مسألة فأجابه فيها بجواب أقنعه ، فنظر الزجاج في وجوه أصحابه متعجّبا من تجويد أبا العباس للجواب ، ثمّ سأله عن أخرى ، وأخرى حتى بلغت مسائله أربع عشرة وهو يُجيب عن كلّ واحدة منها بما فعله في المسألة الأولى فلما رأى ذلك الزجاج قال لأصحابه : عودوا إلى الشيخ فلست مفارقا هذا الرجل ولا بدّ لي من ملازمته والأخذ عنه ، فعاتبه أصحابه وقالوا له : تأخذ عن مجهول لا تعرف اسمه وتدع من قد شهِر علمه ، وانتشر في الآفاق ذكره ؟ فقال لهم : لست أقول بالذكر والخمول ولكنّي أقول بالعلم والنظر^(٢٢) .

صفاته :

كان غلاما وسيا ، وقد أكثر شيخه أبو حاتم السجستاني في وصف هذا الجمال فقال^(٢٣) :

أبرزوا وجهك الجميل ولاموا من افتتن
لو أرادوا صيانتى سستروا وجهك الحسن

(١) معجم الأدباء ج ٧ ص ١٢٤ .

(٢) الزبيرى ص ١١٨ - ١١٩ القفلى ج ٣ ص ٢٤٩ - ٢٥٠ .

(٣) أخبار النحويين البصريين ص ٧١ - ٧٢ نزهة الألبا ص ٢٥٢ - ٢٥٣ شرح مقامات الحريري للشريفي ج ١ ص ١٢٦

وقال أيضاً :

وقف الجمال بوجهه فسمت له حدق الأنام

وكان ظريف الطبع ، خفيف الروح ، مليح الأخبار ، كثير النوادر ، ويقول عنه القفطي
« وكان أبو العباس محمد بن يزيد من العلم ، وغزارة الأدب ، وكثرة الحفظ ، وحسن الإشارة ،
وفصاحة اللسان ، وبراعة البيان ، ومُلوكية المجالسة ، وكرم العشرة ، وبلاغة المكاتبة ،
وحلاوة المخاطبة ، وجودة الخط ، وصحة القريحة ، وقرب الإفهام ، ووضوح الشرح ،
وعلوقة المنطق - على ما ليس عليه أحد ممن تقدمه أو تأخر عنه . »

وقال ابن خلكان : « وكان المبرّد كثير الأملى ، حسن النوادر . فمما أملاه أن المنصور
أبا جعفر ولى رجلا على العميان والأيتام ، والقواعد من النساء اللواتي لا أزواج لهن ، فدخل
على هذا المتولّي بعض المتخلفين ومعه ولده ، فقال : إن رأيت - أصلحك الله - أن تُثبت
اسمى مع القواعد ؟ فقال له المتولّي : القواعد نساء فكيف أثبتك فيهن ؟ فقال : ففى العميان
فقال : أما هذا فنعم فإن الله تعالى يقول (لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي
الصُّوْرِ) فقال : وتُثبت ولدى فى الأيتام فقال : وهذا أفعله أيضا فإنه من يكن أنت أباه
فهو يتيم ، فانصرف عنه وقد أثبتته فى العميان وولده فى الأيتام ، وانظر نهاية الأرب ج ٤ ص ١٧ .
وفى جمع الجواهر والملح (١) : دخل بعض أبناء الملوك على المبرّد وعنده سلّة حلوى قد
أعدّها لبعض إخوانه فوجد ابنه الفرصة فى اشتغال أبيه فأقبل يأكل منها فنظر إليه المبرّد
فأنشده :

الناس فى غفلاتهم ورحى المنية تطحن

وللمبرّد مع عقلاء المجانين فى زيارته لهم طرائف كثيرة (٢) .

براعته فى الجدل والمناقشة :

يصور لنا ذلك الزجاج أحسن تصوير فى أول لقاء له مع المبرّد قال للمبرّد :
« أتأذن - أعزك الله - فى المناقشة فقال له أبو العباس : سلّ عما أحببت ، فسأله عن

(١) ص ٦٢ .

(٢) أنظر معجم الأدباء ج ١٩ ص ١١٥ - ١١٧ وأخبار النعمين البصريين ص ٧٣ - ٧٤ والنزهة ص ٢٨٣ والمقد
ج ٦ ص ١٦٧ - ١٦٨ .

مسألة فأجابها فيها بجواب أقنعه فنظر الزجاج في وجوه أصحابه متعجباً من تجويد أبي العباس للجواب فلما انقضى ذلك قال له أبو العباس : أقنعت بالجواب ؟ فقال : نعم قال : فإن قال لك قائل في جوابنا هذا : كذا ما أنت راجع إليه ؟ وجعل أبو العباس يُوهن جواب المسألة ويُفسده ويعتلّ فيه ، فبقي الزجاج سادراً لا يُحير جواباً ثم قال : إن رأى الشيخ - أحزه الله - أن يقول في ذلك فقال أبو العباس : فإنّ القول على نحو كذا فصحّ الجواب الأوّل وأوهن ما كان أفسده . فبقي الزجاج مبهوراً ثم قال في نفسه : قد يجوز أنه كان حافظاً لهذه المسألة مستعداً للقول فيها ، فسأله عن مسألة ثانية ففعل المبرّد ما فعله في المسألة الأولى حتى سأله أربع عشرة مسألة يجيب عن كلّ واحدة منها بما يُقنع ثم يُفسد الجواب ثم يعود إلى تصحيح القول الأوّل (١) .

وفي كتاب مجالس العلماء صور من هذه المناقشة التي دارت بين المبرّد والزجاج (٢) . ونقل عنه أنه قال : لا أتقلّد مقالة متى لزمّني حُجّة (٣) .

* * *

كان المبرّد لا يعلم مجّاناً ، ولا يعلم بأجرة إلّا على قدرها : حكى الزجاج أنه كان يخرط الزجاج ثم مال إلى النحو وأراد أن يأخذ عن المبرّد فقال له : ما صنعتك ؟ قلت : أخرط الزجاج وكسبي كلّ يوم درهم ونصف ، وأريد أن تبالغ في تعليمي وأنا أعطيك كلّ يوم درهما وأشرط لك أن أعطيك إياه أبداً حتى يفرّق الموت بيننا ... (٤) .

وحكى المنزليّ قال : واختلفت إلى أبي العباس المبرّد وانتخبته عليه أجزاء من كتابيه المعروفين بالروضة ، والكامل قال : وقاطعته من سماعها على شيء مستى وإنه لم يأذن لي في قراءة حكاية واحدة لم يكن وقع عليها الشرط (٥) .

وعرف عن المبرّد البخل . قال القفطيّ : « وكان المبرّد ممسكاً بخيلاً يقول : ما وزنت شيئاً

(١) الزينى ص ١١٨ - ١١٩ والقفطيّ ج ٣ ص ٢٤٩ - ٢٥٠ .

(٢) ص ١٦٤ - ١٦٧ .

(٣) مجالس العلماء ص ١٢٣ .

(٤) بنية الوعاة ص ١٧٩ وغيرها .

(٥) معجم الأدباء ج ١٨ ص ١٠١ .

بالدرهم إلا وزجج الدرهم في نفسى . هذا مع السعة التي كان فيها ، وكان ثعلب أشد منه في الاستمساك ، وكان المبرّد يصرّح بالطلب ، وثلعب يعرض ويلوّح .

وقال أبو بكر بن عبد الملك (١) : « كان المبرّد من أبخل الناس بكلّ شيء » ، قال : وقال أبو عبيدة معمر بن المثنى : لا يكون النحوى شجاعا . فقيل له وكيف ؟ فقال : ترونه يفرّق بين الساكن والمتحرك ولا يفرّق بين الموت والحياة .

وقال المبرّد : وأنا أقول : إنه لا يكون نحوى جوادا . فقيل له : وكيف ذلك ؟ قال : ترونه يفرّق بين الهمزتين ولا يفرّق بين سبب الغنى والفقير ! يريد : أن الإمساك سبب من أسباب الغنى والعطاء سبب من أسباب الفقر .

وتبع ذلك أنه كان مقتصدا في زيّه وملبسه فقد ذكر ابن خلكان أنه كثيرا ما ينشد في مجالسه :

يا من تلبس أثواباً يتّيبه بها تيبه الملوكة على بعض المساكين
ما غير الجُلّ أخلاق الحمير ولا نقش البراذع أخلاق البراذين

توثيقه :

وثقه العلماء وأصحاب الجرح والتعديل :

في لسان الميزان ج ٥ ص ٤٣١ : « قال المصنّف (٢) البصرى عن المبرّد : اتهم بالكذب في نقل اللغة - وهذا ورد عن المصنّف (٢) بإسناد مظلم والمصنّف (٢) لا يُعتدّ بجرحه » .

وقال عنه ابن كثير في البداية والنهاية ج ١١ ص ٧٩ « كان ثقة ثبتا فيما ينقله » .

وقال عنه الخطيب في تاريخ بغداد ج ٣ ص ٣٨٠ « كان عالما فاضلا موثوقا به في الرواية » .

وقال عنه ابن ولّاد في كتابه الانتصار « وليس هو عندنا ممن يتعمّد الكذب » .

وقد نقلت إينا فصّتان تتضمّنان اتّهام المبرّد بالوضع والاختلاق :

١ - قال ياقوت (٣) : زعموا أن أبا العباس المبرّد ورد الدّينور زائرا لعمى بن ماهان

(١) الزبدي ص ١١٤ .

(٢) في الأصل « النسخ » محرّفاً ، وسيأتي حديثه .

(٣) معجم الأدباء ج ٣ ص ٣٠ - ٣١ .

فَأَوْلُ مَا دَخَلَ عَلَيْهِ وَقَضَى سَلَامَهُ قَالَ لَهُ عَيْسَى : أَيُّهَا الشَّيْخُ مَا الشَّاةُ الْمُجْتَمِعَةُ الَّتِي نَبَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ أَكْلِ لَحْمِهَا ؟ فَقَالَ : هِيَ الشَّاةُ الْقَلِيلَةُ اللَّبَنِ مِثْلُ اللَّجْبَةِ . فَقَالَ : هَلْ مِنْ شَاهِدٍ ؟ قَالَ : نَعَمْ قَوْلُ الرَّاجِزِ :

لَمْ يَبْقَ مِنْ آلِ الْحُمَيْدِ نَسَمُهُ إِلَّا عُيَيْرٌ لَجَبَسَةٌ مُجْتَمِعَةٌ

فَإِذَا بِالْحَاجِبِ يَسْتَأْذِنُ لِأَبِي حَنِيفَةَ الدِّينُورِيِّ فَلَمَّا دَخَلَ قَالَ لَهُ : أَيُّهَا الشَّيْخُ : مَا الشَّاةُ الْمُجْتَمِعَةُ الَّتِي نُهَيْنَا عَنْ أَكْلِ لَحْمِهَا ؟ فَقَالَ : هِيَ الَّتِي جَدَّمْتَ عَلَى رُكْبِهَا ، وَذُبِحَتْ مِنْ خَلْفِ قَفَاهَا . فَقَالَ : كَيْفَ تَقُولُ وَهَذَا شَيْخُ الْعِرَاقِ - يَعْنِي أَبَا الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدَ - يَقُولُ : هِيَ مِثْلُ اللَّجْبَةِ وَهِيَ الْقَلِيلَةُ اللَّبَنِ وَأَنْشَدَهُ الْبَيْهَقِيُّ . فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : أَيْمَانَ الْبَيْعَةِ تَلْزِمُ أَبَا حَنِيفَةَ إِنْ كَانَ هَذَا التَّفْسِيرُ سَمِعَهُ . هَذَا الشَّيْخُ أَوْ قَرَأَهُ وَإِنْ كَانَ الْبَيْتَانِ إِلَّا لِسَاعَتَهُمَا هَذِهِ ! فَقَالَ : صَدَقَ الشَّيْخُ أَبُو حَنِيفَةَ فَإِنِّي أَنْفَقْتُ أَنْ أَرِدَ عَايِكَ مِنَ الْعِرَاقِ وَذَكَرْتَنِي مَا قَدْ شَاعَ فَأَوْلُ مَا تَسَأَلْتَنِي عَنْهُ لَا أَعْرِفُهُ . فَاسْتَحْسَنَ مِنْهُ هَذَا الْإِقْرَارَ وَتَرَكَ الْبَيْهَتَ .

ب - وَالْقِصَّةُ الثَّانِيَةُ ذَكَرَهَا الْأَنْبَارِيُّ وَغَيْرُهُ (١) فَقَالَ :

هُوَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمَفْجَعُ : كَانَ الْمُبَرِّدُ لِعَظْمِ حِفْظِهِ اللُّغَةَ وَأَتْسَاعِهِ يُتَّهَمُ ، فَتَوَاضَعْنَا عَلَيْهِ مَسْأَلَةً لَا أَصِلُ لَهَا نَسْأَلَهُ عَنْهَا لِنَنْظُرَ كَيْفَ يُجِيبُ ؟ وَكُنَّا قَبْلَ ذَلِكَ تَمَارِئِنَا فِي عَرُوضِ بَيْتِ الشَّاعِرِ :

أَبَا مَنْلَرٍ أَفْنَيْتَ فَاسْتَبَقِي بَعْضَنَا حَنَانِيكَ بَعْضَ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ

فَقَالَ قَوْمٌ : هُوَ مِنَ الْبَحْرِ الْفَلَائِقِ وَقَالَ آخَرُونَ هُوَ مِنَ الْبَحْرِ الْفَلَائِقِ فَقَطَّعْنَاهُ وَتَرَدَّدَ عَلَيَّ أَفْوَاهِنَا مِنْ تَقْطِيعِهِ (ق بَعْضَنَا) فَقُلْتُ لَهُ : أَيَّدُكَ اللَّهُ تَعَالَى مَا الْقَبِيْعُضُ عِنْدَ الْعَرَبِ ؟ فَقَالَ : الْقَطْنُ يَصَدَّقُ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

كَأَنَّ سَنَامَهَا حَيْثَى الْقَبِيْعُضَا

قَالَ : فَقُلْتُ لِأَصْحَابِي : تَرَوْنَ الْجَوَابَ وَالشَّاهِدَ ، إِنْ كَانَ صَحِيحًا فَهُوَ عَجَبٌ ، وَإِنْ كَانَ اخْتِلاقَ الْجَوَابِ فِي الْحَالِ فَهُوَ أَعْجَبٌ .

وَيُظْهِرُ فِي سِيَاقِ الْقِصَّتَيْنِ أَثَرُ الْوَضْعِ وَالِاتِّحَالِ . أَضْفِ إِلَى ذَلِكَ أَنَّ الْمَفْجَعُ مِنْ أَصْحَابِ

(١) نَزْهَةُ الْأَلْبَا ص ٢٨١ - ٢٨٢ تَارِيخُ بَنْدَادِ ج ٣ ص ٣٨٠ مَعْجِمُ الْأَدْبَاءِ ج ١٩ ص ١١٣ .

ثعلب ، وكان شيعياً وشاعراً ماجناً ، أكثر من ترديد ألفاظ الفحش في شعره ، وانظر ترجمته وشعره في الفهرست ص ١٢٣ واليتيمة ج ٢ ص ١٢٩ - ١٣١ ، ومعجم الأدباء ج ١٧ ص ١٩٠ - ٢٠٥ .

وروى عنه أبو الحسن الأخفش فقال^(١) : سمعت أبا العباس المبرّد يقول : إن الذي يغلط ثم يرجع لا يُعدّ ذلك خطأً لأنّه قد خرج منه برجوعه عنه ، وإنّما الخطأ البيّن الذي يُصير [فيه صاحبه] على خطئه ولا يرجع عنه فذلك يُعدّ كذّاباً ملعوناً .
وكنّا قدّمنا قوله : لا أتقلّد مقالة مني لزمتني حجة .

وروى عنه أيضاً قوله : ربّما روّأت في الحرف سنةً لتصبح لي حقيقة^(٢) .

* * *

شعره :

ذكره المرزباني في معجم الشعراء^(٣) فقال :

« محمد بن يزيد بن عبد الأكبر أبو العباس الأزدي النحوي المعروف بالمبرّد :

ذكر أنّه دخل إلى التوكّل فقال له : يا بصري رأيت أحسن وجهاً مني ؟

قال : فقلت ولا أسمح راحة ثمّ تجاسرت فقلت :

جهرتُ بحلفسةٍ لا أتقيها لشكّ في اليمينِ ولا ارتيابِ

بأنّك أحسنُ الخلقاءِ وجهاً وأسمحُ راحتينِ ولا أحبابِ

وأنّ مطيعك الأعلى جسدوداً ومن عاصاك يهوى في تبابِ

فقال لي : أحسنت ، وأجملت في حسن طبعك ، وبديتك .

وله في العلاء بن صاعد :

للعلاء بن صاعد في وصفٍ وثناءٍ مجاوزٍ المقدارِ

بأذلّ مدحسه ضنينٌ بمسا يملك من درهم ومن دينسار

زرتّه مكرها وما كنت من قبيلٍ لثقل العلاء بالزوار

فحصلنسا على ثنساء ومدح وركوب باليسل في طيار

(١) الزهر ج ٢ ص ٢٠٣ .

(٢) مجالس العلماء ص ١٢٣ . رواه في الأمر : نظر فيه وتعبه .

(٣) ص ٤٤٩ - ٤٥٠ .

وقوله :

ولو رفع الله عننا البلاء لم ندر ما خطر العاقبة ؟
وقال الزبيدي^(١) : ولم يكن أبو العباس محمد بن يزيد - على رياسته وتفرد به بلهيب أصحابه وإربائه عاينهم بفطنته وصحة قريحته - متخلفا في قول الشعر ، وكان لا ينتحل ذلك ولا يعتزى إليه ولا يرسم نفسه به ، وله أشعار كثيرة ، منها أبيات يمدح بها عبيد الله ابن عبد الله :

بنفسى أخ برّ شددت به أزرى
أغيب فلى منه ثناء ومدحمة
وما طاهر إلا جمالاً لصحبه
تفردت يا خير الورى فكفيتنى
وأحسن من هذا الحديث ونشره
سررت به لئما ألى ورأيتنى
وقلت : رعاك الله من ذى مودة

ومما كتب به إلى عبيد الله بن عبد الله بعد أن استبطأه وعاتبه^(٢) :

ياموئلا للوى الهيمات والخطور
هل أنت راض بأن يضحى نزيلكم
صفرا من الآمال إلا من رجائكم
قل للأمير عبيد الله دام له
بدأت وعدا فأنجزه لمنتظر
وقد بدا غود شكري مورقا فأجد
فإنما يسم الوسمى مبتسدا
والسيف يجلى فإن لم تسق صفحته
ومن عمدت لحاجاتي من البشر
والمستجيب لكم في حال مستتر
ولايسا بعد يسر حلة العسر
عز الإمارة في طول من العمر
فإن حق تمسام الورد للصدر
سقياه أجنبك منه يانع الشعر
والمولى نبات الروض والزهر^(٣)
نبا ولم يك كالمشحوذة البتر

(١) ص ١١٢ - ١١٣ وانظر القفلى ج ٣ ص ٢٤٧ وأخبار النحويين البصريين ص ٧٩

(٢) الزبيدي ص ١١٣ ، القفلى ص ٢٤٨

(٣) تثقيب فعل الحلق العين جائز بقياس واطراد عند الكوفيين ومثله « نهر » في القرآن الكريم . الوسمى : مطر الربيع الأول .

الولى . المطر بعده .

وقسد تقدّم إحساناً إلى لسكم وفي بقساء عبيد الله لي خلفٌ
لم أوتَ فيه من الإغراق في الشكر^(١) وفيض راحته المغنى عن المطر

سأل المبرّد بشر بن سعد المرثديّ حاجة فتأخّرت فكتب إليه^(٢) :

وقاك الله من إخلافٍ وعسد وهضم أخوة أو نقض عهدٍ
فأنت المرتجى أدباً ورأيساً وبينك في الرواية من معدّ
وتجمعنسا أو اصبرٌ لازماتٌ سداد الرأي من حسبٍ وودّ
إذا لم تأتِ حاجاتي سمراعاً فقد ضمّنتها بشر بن سعيد
فأى النساس آمله ليرَ وأرجوه لحملٌ أو لعقدٍ

وفي العقد الفريد^(٣) : ولحمّد بن يزيد :

يا عيللاً أفديك من ألم العيلة هل لي إلى اللقاء سبيسل
إن يحلّ دونك الحجابُ فما يُحجب عني بك الضني والعويل

وفيه أيضاً^(٤) وللمبرّد :

ما القُرب إلا لمن صحّت مودّته ولم يخنك وليس القُرب للنسب
كم من قريبٍ دوى الصلر مضطّرين ومن بعيدٍ سليمٍ غير مقترّب

وقال المبرّد^(٥) : لما توفيت والدة القاضي إسماعيل رأيت من وجهه ما لم يقدر على ستره ،
وكان كلُّ يعزّيه ، وقد كان لا يسلو ، فسلمت عليه ثمّ أنشدته :

لعمرى لئن غال ريب الزمان فساء لقد غال نفّسا حبيبة
ولكنّ علمي بمسسا في الثوا ب عند المصيبة يُنسى المصيبة

فتفهّم كلامي واستحسنه ودعا بدواة وكتبه ثمّ انبسط وزالت عنه تلك الكآبة والجزع .

(١) تثقيب فل جاء في هذه القصيدة في : المر - المر - الشكر ، وهما لغتان ، وقد جاء في القراءات السبعية كثيراً .

(٢) تاريخ بغداد ج ٣ ص ٣٨٥ .

(٣) ج ٢ ص ٤٥١ .

(٤) ج ٢ ص ٣١٤ .

(٥) معجم الأدباء ج ٦ ص ١٣٥ - ١٣٦ .

وقال المرزباني^(١) : أخبرنا الصوفي قال : أنشدنا أبو العباس البرد لمحمود بن مروان بن أبي حفصة :

لى حيلةً فيمن ينمّ وليس فى الكذاب حيلة
من كان يخلق ما يقسو ل فحيتى فيه قليلة

قال البرد وقد ناقض هذا الشاعر لأنه قال : «وليس فى الكذاب حيلة» ثم قال : فحيتى فيه قليلة ثم أنشدنى لنفسه :

إنّ النوم أُعطى دونه خبرى وليسلى حيلةً فى مفتري الكلب

والبيتان فى الكامل ج ٦ ص ١٠٢ وأعقبهما بقوله : وقال آخر : إنّ النوم أُعطى دونه خيرى .

ثم نسب هذا البيت إليه الأخصس .

وله فى وصف نرجسة^(٢) :

نرجسة لاحظنى طرفها تشبه ديناراً على درهم

* * *

تسويوه :

تلقى العلم عن أشياء عصره :

فبدأ بقراءة كتاب سيبويه على الجرمي وختمه على المازني .

ويقول عن الجرمي^(٣) . « وكان أغوص على الاستخراج من المازني وكان المازني أخدمته » .

وقد جرى ذكر الجرمي فى مواضع قليلة من المقتضب .

المازني : يقول البرد عنه^(٤) : « لم يكن بعد سيبويه أعلم من أبي عثمان بالنحو وقد ناظر الأخصس فى أشياء كثيرة فقطعه » .

(١) الموشح ص ٣٥٠ .

(٢) نهاية الأرب ج ١١ ص ٢٣٥ .

(٣) أخبار البصريين ص ٥٦ والنزهة ص ١٩٩ .

(٤) معجم الأدباء ج ٧ ص ١٠٨ .

روى عنه القراءة كما يقول ابن الجزرى ، وروى عنه كتابه (تصريف المازنى) وله روايات كثيرة عنه فى كتب الأدب واللغة كقوله^(١) :

«سمعت المازنى يقول معنى قولهم : « إذا لم تَسْتَحِرْ فاصنع ما شئت » أى إذا صنعت مالا يُستَحَى من مثله فاصنع منه ما شئت وليس على ما يلهب إليه العوام » .

وفى مجالس العلماء ص ١١٢ ، ١١٤ ، ١٤٤ ، ١٤٧ صور من الأسئلة التى كان يوجهها للمبرّد للمازنى وجواب المازنى عنها .

وتردّد اسم المازنى فى المقتضب فيما يزيد عن عشرين موضعا .

أبو حاتم السجستانيّ : قال المبرّد^(٢) : جئت السجستانيّ وأنا حدث فرأيت بعض ما ينبغى أن تهجر حلقتة له فتركته مدة ثم صرت إليه .

ويقول عنه أيضا : كان إذا التقى هو والمازنى فى دار عيسى بن جعفر الهاشمىّ تشاغل أو بادر (بالخروج) خوفا من أن يسأله المازنى عن النحو وكان جماعة للكتب يتبحر فيها وكان كثير تأليف الكتب فى اللغة .

ولم يجزّ للسجستانيّ ذكر فى المقتضب .

التوزىّ : قال عنه المبرّد^(٣) « ما رأيت أحدا أعظم بالشعر من أبى محمّد التوزى ، كان أعلم من الرياشىّ والمازنى وأكثرهم رواية عن أبى عبيدة » وقد جرى ذكر التوزى كثيرا فى الكامل والفاضل كما تتضمن كتب الأدب روايات كثيرة للمبرّد عن التوزى ، كما قرأ عليه نوادر أبى زيد (النوادر ص ٣١٧) .

الرياشىّ : قال عنه^(٤) : أول ما سمعت الرياشىّ ينشد شعرا لمالك بن أسماء بن خارجة :

يا ليت لى خُصّسا بسلامكم بدلا بسلامى فى بنى أسد
الخصّص فىمّه تَقَرُّ أعينُنسا خسير من الآجرّ والكمّد

(١) معجم الأدباء ج ١ ص ١٤٤ ج ٧ ص ١٢٤ .

(٢) أخبار البصريين ص ٧٠ - ٧١ ، والنزهة ص ٢٥١ - ٢٥٢ .

(٣) أخبار البصريين ص ٦٥ والنزهة ص ٢٣٢ .

(٤) أخبار البصريين ص ٦٩ .

وقال أيضا^(١) : سمعت المازني يقول : قرأ الرياشي عليّ كتاب سيبويه فاستفدت منه أكثر مما استفاد مني .

وتردّد اسم الرياشي في الكامل وفي الفاضل كثيرا .

الزيادي : له روايات^(٢) عنه كما تردّد اسمه في الكامل .

أبو محمّد الشيباني : أتصل به المبرد كما يقول ابن النديم^(٣) .

الجاحظ : ظلّ المبرد على صلة به إلى آخر أيام حياته^(٤) .

وقد جرى ذكره كثيرا في الكامل وروايات المبرد عنه كثيرة مستفيضة .

وفي أخبار أبي تمام ص ٢١٧ أنّ المبرد قرأ شعر أبي تمام على أبي مالمك عون بن محمّد الكندي .



ولم تقف ثقافة المبرد عند التلقّي من أفواه العلماء بل قرأ ما وصل إليه من كتب السابقين عليه فيقول : قرأت أوراقا من أحد كتابي عيسى بن عمر فكان كالإشارة إلى الأصول^(٥) .
وفي رأي أن أثر كتاب سيبويه في نفس المبرد ، وثقافته أعمق من كل أثر ، فقد حلّق به وهو حدّث السنن كما يرويه الزبيدي ، قال :

وحدّثني سهل بن أبي سهل البهزي وإبراهيم بن محمّد المسمعيّ قالا : رأينا محمّد بن يزيد وهو حدّث السنن متصلّرا في حلقة أبي عثمان المازني يُقرأ عليه كتاب سيبويه وأبو عثمان في تلك الحلقة كأحد من فيها .

وحدّثني^(٦) اليوسفي الكاتب قال : « كنت يوما عند أبي حاتم السجستاني إذ أتاه شاب من أهل نيسابور فقال له : يا أبا حاتم إنني قلمت بلدكم وهو بلد العلم والعلماء وأنت شيخ هذه

(١) معجم الأدباء ج ١٢ ص ٤٥ .

(٢) أنظر أخبار البصريين ص ٦٧ ، والنزهة ص ٢٦٩ .

(٣) الفهرست ص ٦٩ .

(٤) النزهة ص ٢٥٥ - ٢٥٨ معجم الأدباء ج ١٦ ص ٨٨ ، ١١١ ، ١١٣ .

(٥) مراتب النحويين ص ٢٣ ، معجم الأدباء ج ١٦ ص ١٤٧ - ٢٤٣ .

(٦) الزبيدي ص ١٠٨ - ١٠٩ والتقطي ص ٢٤٢ .

المدينة وقد أحببت أن أقرأ عليك كتاب سيبويه . فقال له : « الدين النصيحة إن أردت أن تنتفع بما تقرأ فاقرأ على هذا الغلام محمد بن يزيد ، فتعجبت من ذلك » .

وبلغ من حرص المبرد على كتاب سيبويه أنه كان يحتفظ لنفسه « بنسخة نفيسة يضمن بها على من يريد نسخها . حكى الزبيدي فقال : (١) .

« رحل أبو الحسين محمد بن ولاد إلى العراق وفيها أهله لأخذ كتاب سيبويه عن أبي العباس المبرد ، وكان المبرد لا يمكن أحدا من نسخه ، وكان يضمن بها ضنا شديدا فكلّم ابنه فيه على أن يجعل له في كلّ كتاب منه جعلا قد سمّاه ، فأجابه إلى ذلك فأكمل نسخه ، ثم إن أبا العباس ظهر على ذلك بعد فسخي بأبي الحسين إلى بعض خدما السلطان ليحبسه له ويعاقبه في ذلك فامتنع منه أبو الحسين بصاحب خراج بغداد وكان أبو الحسين يؤدّب ولده فأجاره منه » .

ويقول الزبيدي أيضا عن أبي القاسم بن ولاد (٢) وكان عنده كتاب أبي الحسين أبيه الذي انتسخ من أصل أبي العباس المبرد .

والمبرد ثبتت لنفسه سمعا عن العرب فيقول في الكامل ج ٥ ص ٩٤ : سمعنا العرب ...

* * *

وكان للمبرد صلوات بشعراء عصره ومخالطة لهم ويروى عنهم شعرهم .

روى عن البحترى شعره (٣) وكانت بينه وبين البحترى صداقة وثيقة العرى ، وألفة سقطت بها الكلفة حتى كتب إليه البحترى يدعوه إلى مجلس أنس فقال (٤) .

يوم سبتٍ وعندنا ما كـ في الحُرِّ طعامٌ والوردُ منّا قريبُ
ولنا مجلس على النهر فينا حُ فسيح ترتاح فيه القلوبُ
ودوام السدام يُدنيك ثمن كنت تهوى وإن جفاك الحبيبُ

(١) الطبقات ص ٢٣٦ .

(٢) الطبقات ص ٢٣٩ .

(٣) معجم الأدباء ج ١٩ ص ٢٤٩ .

(٤) ديوان البحترى ج ١ ص ٨٦ - ٨٧ .

فَاتِنَا يَا مُحَمَّدَ بْنَ يَزِيدٍ فِي اسْتِتَارِ كِي لَا يِرَاكِ الرَّقِيبِ
 نَطْرِدُ الِهَمَّ بِاصْطِبَاحِ ثَلَاثِ مُتْرَعَاتِ تُنْشِقِي بَيْنَ السُّكْرُوبِ
 إِنَّ فِي الرَّاحِ رَاحَةً مِنْ جَسْوَى الْحُبِّ وَقَلْبِي إِلَى الْأَدِيبِ طَرُوبِ
 لَا يَرْعُكَ الشَّيْبُ مَسْنَى قَلْبِي مَا ثَنَانِي عَنِ التَّصَابِي الْمَشِيبِ

ومدح البحرى إسماعيل بن بلبل بقصيدة طويلة وكتب بها إلى المبرّد^(١) .

وقال الصولي^(٢) : حدثني محمد بن يزيد بن عبد الأكبر النحوي قال : قدم عمارة ابن عقيل بغداد فاجتمع الناس إليه وكتبوا شعره وعرضوا عليه الأخبار . وقرأ عليه شعراً لجرير .

وتردّد اسم عمارة بن عقيل كثيراً في الكامل^(٣) .

وفي مواضع كثيرة من الكامل يقول : أنشدني عبد الصمد بن المعتك لنفسه^(٤) :

وفي الكامل أيضا : أنشدني أم الهيثم ، وفي الفاضل أيضا^(٥) .

وفي العقد^(٦) قال المبرّد : أنشدني أبو دهمان لنفسه ، وفيه أيضا :

« وقال محمد بن يزيد أصابتنا سحابة جود ثم أقلعت سريعا فمرّ في مائي الموسوس فقال : »

(١) ديوان البحرى ج ١ ص ١٠٥ - ١٠٦ .

(٢) أخبار أبي تمام ص ٥٩ .

(٣) أنظر ج ١ ص ١٤١ ، ج ٢ ص ١٧٣ ، ج ٣ ص ١٠٧ ، ج ٧ ص ١٥٧ .

(٤) ج ٤ ص ١٠٢ ، ١٠٩ ، ج ٦ ص ٧ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ج ٧ ص ٦٠ ، ٦١ والأمال ج ١ ص ٣٠ ومراتب

التحويلين ص ٥٣ .

(٥) ج ١ ص ٩٠ ، ج ٧ ص ١٨ الفاضل ص ٢٢ ، ٤٠ .

(٦) ج ٢ ص ٤٥١ ، ج ٦ ص ١٦٩ .

الخصومة بين ثعلب والمبرد

كان بين ثعلب والمبرد ما يكون بين المتعاصرين من المنافرة واشتهر ذلك حتى قال بعضهم^(١):

كفى حزننا أنا جميعا ببسلدة ويجمعنا في أرضها شرُّ مشهَدِ
نروح ونغلو لا تزاورَ بيتنا وليس بمضروب لنا يومٌ موعَدِ
فأبداننا في بسليةٍ والتقاؤنا عسيرٌ كلُّقياً ثعلبٍ والمبردِ

أبدأ ثعلب هذه الخصومة بإرساله تلاميذه ليفضوا حلقة المبرد في المسجد أولَ قدومه بغداد كما ذكرنا .

ويبدو لي أن ثعلبا كان يخشى أن يقدم إلى بغداد من ينافسه الزعامة أو يتغلب عليه فيظهر دونه .

وقد كان المبرد منافساً قوياً اقتحم على ثعلب عرينه .

قال أحمد بن فارس، اللغوي (وهو من أنصار ثعلب) : كان أبو العباس ثعلب لا يتكلف الإعراب في كلامه ، كان يدخل المجلس فنقوم له فيقول : أقعدوا أقعدوا بفتح الألف^(٢) .

وهذا وصف آخر من تلميذ له آخر هو ابن المدور قال عنه : ولم يكن مع ذلك موصوفاً بالبلاغة ولا رأيتُهُ إذا كتب كتاباً إلى بعض أصحاب السلطان خرج عن طبع العامة^(٣) .

وكان من أثر هذا التفاوت في الفصاحة والبيان أن أقبل تلاميذ ثعلب على المبرد وبعضهم ترك صحبته وملازمته كما فعل الزجاج .

وكان أبو علي أحمد بن جعفر النحوي ختن ثعلب (زوج ابنته) يخرج من منزله وهو جالس على باب داره فيتخطى أصحابه ويمضي ومعه دفتره ومخبرته فيقرأ على أبي العباس المبرد

(١) معجم الأدباء ج ١٩ ص ١١٣ - ١١٤ .

(٢) معجم الأدباء ج ٥ ص ١١٧ .

(٣) الزبيري ص ١٥٧ - ١٥٨ معجم الأدباء ج ٥ ص ١٢١ - ١٢٢ .

كتاب سيبويه فيعاتبه أجمد بن يحيى على ذلك ويقول له : إذا رآك الناس تَضَيُّ إلى هذا الرجل وتقرأ عليه وتتركني يقولون ماذا ؟ ولم يكن يلتفت إلى قوله (١) .
وقال الأخفش الصغير : كنت يوماً بحضرة ثعلب فأسرعت القيام قبل انقضاء المجلس فقال : إلى أين ؟ ما أراك تصبر عن مجلس الخُلدي (٢) .

وكان المبرّد يحبّ الاجتماع بثعلب وثعلب يكره ذلك .
حكى أبو القاسم جعفر بن محمّد بن حمدان الموصليّ - وكان صديقهما - قال :
قلت لأبي عبد الله اللينوريّ - حتّى ثعلب - : لم يَأْتِ ثعلب الاجتماع بالمبرّد ؟
فقال : لأنّ المبرّد حسن العبارة ، حطّوا الإشارة ، فصيح اللسان ، ظاهر البيان ، وثعلب ملهيه ملهيب المعلمين ، فإذا اجتمعا في مَحْفَلٍ حَكِيمٍ للمبرّد على الظاهر إلى أن يعرف الباطن (٣) .
وكان بعض الناس يحبّ أن يُذَكِّي روح المناقشة بينهما ويُشْعِلُ نار العداوة حتى لا تخمد .
جاء رجل إلى ثعلب فقال له : يا أبا العباس قد هجأك المبرّد فقال : بماذا ؟ فأنشده :

أقسم بالميتسم العسذب ومشتكى الصبّ إلى الصبّ
لو أخذ النحو عن السرب ما زاده إلّا عمى القسلب

فقال : أنشده من أنشده أبو عمرو بن العلاء :

يشتمني عبد بنى يمتنع فصنّت عنه النفس والعرضاً
ولم أجبه لاحتقارى له من ذا يعضّ الكلب إن عضاً (٤)

أصبح لكل منهما أنصار وأعوان :

فأنف ابن درستويه كتاب الرد على ثعلب (٥) .
وكان للزجاج رد على ثعلب .

(١) الزبيدي ص ١٥٦ - ٢٣٤ ومعجم الأدباء ج ٥ ص ١٢٠ ، ج ٢ ص ٢٣٩ و (ماذا) لا تلزم صدر الكلام .
(٢) معجم الأدباء ج ٥ ص ١٣٢ (نسبة إلى قصر الخلد وسائق شرحه) .
(٣) الزبيدي ص ١٥٨ معجم الأدباء ج ١٩ ص ١١٨ .
(٤) الأمل ج ١ ص ١٤١ الزبيدي ص ١١٣ - ١١٤ معجم الأدباء ج ٥ ص ١٣٦ - ١٣٧ .
(٥) الفهرست ص ٩٤ .

وألف أحمد بن فارس الانتصار لثعلب^(١) .
وكذلك فعل أبو بكر بن الأنباري في الانتصار لثعلب^(٢) .
ويمن انتصر للمبرد من الشعراء أحمد بن عبد السلام قال^(٣) :

وكان الشعر قد أودى فأحيا أبو العباس دائر كل شعر
وقالوا ثعلب رجل سليم وأين النجم من شمس وبدر
وقالوا ثعلب يفتى ويُملى وأين الثعلبان من الهزير
وهذا في مقالك مستحيل تُشبه جدولا وشلاً ببخر

وقال الآخر في مدح المبرد^(٤) :

وأوتيت علماً لا يُحيط بكنهه علومُ بني الدنيا ولا علمُ ثعلبِ

وقال آخر : تاريخ بغداد ج ٣ ص ٣٨٣ .

إذا مازتكما العلماء يسوما رأيت شأوتكما متفساوتين
تفسر كل مفلة بحذق ويستر كل واضحة بغيثين
كأن الشمس^(٥) ما تمليه شرحا وما يمليه همزة بين بسين

وكثر اجتماع المبرد وثعلب في دار محمد بن عبد الله بن طاهر وأثيرت بينهما مسائل نحوية
كثيرة في هذه الدار^(٦) . وغير نحوية أيضا^(٧) .

* * *

هدوء المنافسة بينهما :

يروى أن ثعلبا نال من المبرد بكلام قبيح فبلغ ذلك المبرد فأنشد^(٨) :

ربّ من يعنيه حال وهو لا يجسرى ببالي
قلبه مسلان مني وفؤادي منسه خالي

فلما بلغ ثعلبا ذلك لم تسمع منه بعد ذلك في حقّه كلمة قبيحة .

(١) بغية الوعاة ص ١٥٣ .

(٢) معجم الأديباء ج ٥ ص ١١٥ .

(٣) أخبار البصريين ص ٧٧ - ٧٨ نزهة الألبا ص ٢٨٨ .

(٤) تاريخ بغداد ج ٣ ص ٣٨١ نزهة الألبا ص ٢٩٠ .

(٥) تشبيه مقلوب .

(٦) أنظر مجالس العلماء ص ١٠٧ - ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١٥ - ١١٩ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٦ .

(٧) مجالس العلماء ص ٣٤٩ - ٣٥٠ .

(٨) نزهة الألبا ص ٢٨٧ معجم الأديباء ج ١٩ ص ١٢٠ .

علمهما :

سئل ختن ثعلب كيف صار محمد بن يزيد أعلم بكتاب سيبويه من أحمد بن يحيى ؟

قال : لأنَّ محمد بن يزيد قرأه على العلماء وأحمد بن يحيى قرأه على نفسه^(١) .

وقال أبو عمر الزاهد : سألت أبا بكر بن السراج فقلت : أيُّ الرجلين أعلم ؟ ثعلب أم

المبرد ؟ فقال : ما أقول في رجلين العالم بينهما^(٢) ؟

وقال أبو العباس محمد بن عبيد الله بن عبد الله بن طاهر : قال لي أبي : حضرت مجلس

أخى محمد بن عبد الله بن طاهر وحضره أبو العباس ثعلب والمبرد فقال لي أخى : قد حضر

هذان الشيخان فليتناظرا ، قال : فتناظرا في شيء من علم النحو بما أعرفه فكنت أشركهما فيه

إلى أن دققا فلم أفهم ، ثم عدت إليه فلم أعرف ما للمجلس ؟ فسأني فقلت : إنهما تكلمتا فيما

نعرف فشركتهما ثم دققا فلم أعرف ما قالا ، ولا والله يا سيدي ما يعرف أعلمهما إلا من هو

أعلم منهما^(٣) .

وقال الصولي^(٤) : ومن جليل من رأينا وأكثرنا عنه ثم بعد صيته ووقع الإجماع عليه

إثنان : أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي وأبو العباس أحمد بن يحيى

الشيبياني رحمهما الله .

وقال أبو بكر بن أبي الأزهر^(٥) :

أيا طالبَ العلم لا تجهلنَّ وعُدَّ بالمبرد أو ثعلب

تجد عند هلين علم الوري فلا تك كالجملي الأجر

علوم الخلائق مقرونة بهلين في الشرق والمغرب

وأثنى المبرد على ثعلب فقال : أعلم الكوفيين ثعلب . فذكر له الفراء فقال : ولا يعشيره^(٦) .

(١) الزبيدي ص ١٥٦ معجم الأدباء ج ٥ ص ١٢١ .

(٢) معجم الأدباء ج ٥ ص ١٣٨ .

(٣) معجم الأدباء ج ٥ ص ١٣٧ .

(٤) من أخبار أبي تمام ص ٨ .

(٥) وفيات الأعيان ج ٣ ص ٤٤١ والزبيدي ص ١٥٨ .

(٦) نزهة الألبا ص ٢٩٥ .

وقال الزبيدي^(١) : وكنا إذا تلاقيا على ظهر الطريق تساءلا وتواقفا ، رحمهما الله .
 والمبرد يصرح بالأخذ عن ثعلب في كتابه (شرح لامية العرب) المطبوع بهامش أعجب
 العجب .

ونُسب إلى ثعلب أنه رثى المبرد هذه الأبيات^(٢) :

ذهب المبرد وانقضت أيامه وأيدهبن إثر المبرد ثعلب
 بيت من الآداب أضحى نصفه خربا وبقى النصف منه سيخرب
 فتزودوا من ثعلب فبكأس ما شرب المبرد عن قريب يشرب
 أوصيكم أن تكتبوا أنفاسه إن كانت الأنفاس مما تُكتب

* * *

وقد أخذ عن المبرد وثلعب كثير من الأدباء وتخرج على أيديهما كثير من العلماء منهم :
 على بن سليمان الأخفش^(٣) ، وابن كيسان .
 ونيفطويه^(٤) .

ومحمد بن ولاد^(٥) .

ومحمد بن يحيى الصولي^(٦) .

وأبو الطيب محمد بن اسحق بن يحيى الوشاء^(٧) .

وعبد الله بن المعتز^(٨) .

(١) الطبقات ص ١٥٨ .

(٢) نزهة الألبا ص ٢٩٣ تاريخ بغداد ج ٣ ص ٣٨٧ - معجم الأدباء ج ٥ ص ١١٧ ج ١٩ ص ١٢٠ وقال ابن خلكان
 ج ٣ ص ٤٤٤ هي لابن الملاف وكذلك في مسالك الأبصار .

(٣) نزهة الألبا ص ٣١٢ ومعجم الأدباء ج ١٣ ص ٢٥٥ .

(٤) الأمل ج ١ ص ٦٩ ومعجم الأدباء ج ١ ص ٢٥٦ .

(٥) المعجم ج ١٩ ص ١٠٥ .

(٦) المعجم ج ١٩ ص ١١٠ والنزهة ص ٣٤٣ وأخبار أبي تمام ص ٨ .

(٧) صاحب الموشى أو أخبار الظرف والظرفاء وانظره ص ٤٤ ، ٨٤ ، ١٠ ، ١٦ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢٣ ، ٢٨ ، ٤٢ ،

٤٦ ، ٧١ ، ٧٧ ، ١١٨ .

(٨) نزهة الألبا ص ٣٠١ وانظر كتاب (ابن المعتز العباسي) ص ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ .

نحو ثعلب كما تصوره مجالسه

علق بطنى بعد أن قرأت الإنصاف للأنبارى أن هواه مع البصريين فعرض مذهب الكوفيين عرضاً يشوبه الضعف ؛ لذلك لم ينتصر للكوفيين إلا في سبع مسائل من ١٢١ مسألة . أشفقت على مذهب الكوفيين لأنه وصل إلينا عن طريق كتب هواها بصري ، ولو صورته لنا أقلام كوفية لتغير تقديرنا له ، ونظرنا إليه .

ولكنى بعد أن قرأت مجالس ثعلب ، ونظرت في معاني القرآن للفراء ، ورأيت كيف يعبر الكوفيون عن آرائهم ، وكيف يدافعون عنها ، ويحتجون لها ؟ - أيقنت أن صاحب الإنصاف أفصح بيانا ، وأوضح برهانا .

تقرأ في مجالس ثعلب فيسمعك هممة لا تبين ، وغممة لا تتضح . وإليك طرفاً من أحاديثه :

يتحدث في مواضع متفرقة عن ضمير الشأن فيلقى الكلام على عوامه ويرسله إرسالا : قال في ص ١٢٥ « وفي قوله عز وجل (فإنها لا تعمى الأبصار) فإنه قال : إذا جاء بعد المجهول مؤنث ذكر ، وأنت ، إنه قام هند ، وإنه قامت هند ؛ لأن الفعل يؤنث ويدكر . يقول البصريون : ضمير الشأن مفرد مذكر ، ويجوز تأنيثه إذا كان في الجملة المفسرة له مؤنث عملة كآية المذكورة .

فهل يريد ثعلب هذا أو يريد شيئا آخر ؟ وما معنى قوله : لأن الفعل يؤنث ويدكر ؟ وهل يصح إرسال الكلام هنا إرسالا من غير بيينة واستشهاد ؟ وقال في ص ٤٢٢ « وقال الكسائي وسيبويه (هو) من (قل هو الله أحد) عماد ، قل الفراء : هذا خطأ من قبل أن العماد لا يدخل إلا على الموضع الذى يلى الأفعال ويكون وقاية للفعل ، مثل : إنه قام زيد . ثم يستعمل بعد فيتقدم ويتأخر ، والأصل في هذا مثل : إنما قام زيد . فالعماد - (ما) وكل موضع فعلى هذا جاء يبنى الفعل ، وليس مع (قل هو الله أحد) شيء يقية .

وقال في ص ٦٦١ : «سئل عن قولهم : إنه قام زيد ما تقدم قبله من الكلام ؟ فقال : هذا مثل قولهم : إنه قامت هند ؛ إنما تقدم العماد ههنا - يعني في أول الكلام - ليعلموا أن الكلام يجيء مذكرا ومؤنثا» .

هذا هو حديث ثعلب عن ضمير الشأن ، فهل أخذت عن شروطه ومواضعه صورة واضحة ؟ وهل قدم إليك من البراهين على قصره على هذه المواضع ما تطمئن به نفسك ؟

يرى الكوفيون أن اسم الإشارة يرفع المبتدأ وينصب الخبر مثل (كان) ، ويسمونه التقريب ، وهو مذهب عجيب ، فلننظر كيف يفسح عنه ثعلب ويستدل عليه ؟

قال في ص ٥٢ - ٥٣ : «قال : (هذا) تكون مثلا وتكون تقريبا ، فإذا كانت مثلا قلت : هذا زيد ، هذا الشخص شخص زيد ، وإن شئت قلت : هذا الشخص كزيد ، وإذا قلت : هذا كزيد قائما فهو حال ، كأنك قلت : هذا زيد قائما ولكنك قد قرئته قال : وقال سيبويه : هذا زيد منطلقا ، فأراد أن يخبر عن هذا بالانطلاق ولا يخبر عن زيد ، ولكنه ذكر زيدا ليعلم من الفعل ؟

قال أبو العباس : (وهذا) لا يكون إلا تقريبا وهو لا يعرف التقريب ، والتقريب مثل (كان) إلا أنه لا يقدم فعله كما يقدم في (كان) لأنه ردُّ كلام فلا يكون قبله شيء» .

وقال في ص ٥٤ - ٥٥ : «إذا جاء واحد لا ثالي له فقليل : هذا القمر وهذا الليل وهذا النهار لم يكن إلا تقريبا» .

وقال في ص ٤٢٧ - ٤٢٨ : «وذهب أهل الكوفة الكسائي والفراء إلى أن العماد لا يدخل مع هذا لأنه تقريب ، وهم يسمون (هذا زيد القائم) تقريبا ، أي قرب الفعل به . وحكى كيف أنخاف الظلم وهذا الخليفة قادم أي الخليفة قادم . فكلما رأيت (هذا) يدخل ويخرج والمعنى واحد فهو تقريب . من كان من الناس مرزوقا فهذا الصياد محروما والصياد محروم بإسقاط هذا بمعنى فقد دخلت لتقرب الفعل مثل (كان)» .

في ص ٢٩٨ : «قال من جمع كُمَثَرِيَّات قال في التصغير : كُمَيْثَرِيَّةٌ خفيف وأكثر الكلام كُمَيْثَرَةٌ وكُمَيْثَرَةٌ أيضا» .

المعروف أن أوزان التصغير ثلاثة ، فجاءنا بصيغتين جديدتين لم يستند في إثباتهما إلى سماع ولا إلى قياس .

وفي ص ٥٠٧ وقال أبو العباس : قال الفراء : الأيمان ترتفع بجواباتها وهذا موضع هذا وأنشد :

لَعَمْرُ أبي الواشين لا عَمْرُ غَسِيرِهِمْ لَقَدْ كَلَّفُونِي خُطَّةَ لا أُرِيدُهَا
وهذا مذهب جديد في رفع المبتدأ لم نسمع به من قبل .
ويعمل ثعلب لحذف المضاف بقوله : النحو الكسائي ، والفيقه أبو حنيفة ص ٧٧ ، ولكنه
لا يعرض علينا أنماطاً رائعة ، وصوراً بارعة لهذا النحو الكسائي .

والناظر في مجالس ثعلب يقف على ألوان كثيرة من الغموض والإبهام ، وعلى أقوال يرسل
فيها القول إرسالاً من غير بيّنة .

وانظر هذه الصفحات ٧٢ ، ٨٠ ، ١٥٠ ، ٢٣٦ ، ٣٢٧ ، ٣٦٦ ، ٤٣٢ ، ٤٤٣ ، ٥١٤ ،
٥٤٥ ، ٦٢٤ ، ٦٥٦ .

وشتان بين هذا وبين ما في الكامل من وضوح وبيان .

ولا نستطيع أن ننكر حذق ثعلب وبصره بالمعاني ، ونسوق هذه القصة :

قال العجوزي^(١) : « صرت إلى المبرد مع القاسم والحسن ابني عبيد الله بن سليمان بن وهب
فقال لي القاسم : سلّه عن شيء من الشعر . فقلت : ما تقول - أعزك الله - في قول أوس ؟ :
وغسيرا عن وضلها الشيب ، إنه شفيع إلى بيض الخسلور مُلدربُ
فقال بعد تمكث وتمهل وتمطّق : يريد أن النساء أنسن به فصرن لا يستترن منه . ثم صرنا إلى
أبي العباس أحمد بن يحيى ، فلما غص المجلس سألته عن البيت فقال : قال لنا ابن الأعرابي :
إن الهاء في (إنه) للشباب وإن لم يجز له ذكر لأنه عليم . والتفت إلى الحسن والقاسم فقلت :
أين صاحبنا من صاحبكم ؟ » .

وكان ابن الأعرابي إذا شك في الشيء قال لثعلب : ما عندك يا أبا العباس في هذا ؟ ثقة
منه بغزارة حفظه^(٢) .

(١) معجم الأدباء ج ٥ ص ١١٤ - ١١٥ والأشباه والنظائر ج ٣ ص ٢١٨ وانظر ديوان أوس ص ٥ .
(٢) طبقات الزبيدي ص ١٥٧ والمعجم ج ٥ ص ١٢١ .

تلامذة المبرد

الزجاج : أبرز تلامذته ، وإليه انتهت رئاسة النحو البصري بعد المبرد ، وكان أول اتصاله بثعلب ثم انقطع إلى ملازمة المبرد كما قدمنا . ولما كبر المبرد وضعف أيام المعتضد وطلب منه تفسير بعض الكتب قال : «إنه كتاب طويل يحتاج إلى تعب وشغل ، وإنه قد كبر وضعف عن ذلك ، وإن رفعتموه إلى صاحبي إبراهيم بن السري رجوت أن يني بذلك» (١) .

الأخفش على بن سليمان : كان له أثر في شرح الكامل ، وله روايات كثيرة عن المبرد ذكرت في الأغاني ومعجم الأدباء ، ونوادير أبي زيد .

ويقول في الكامل ج ٢ ص ١٢٣ : حدثنا المبرد في غير الكامل .

أبو بكر بن السراج : كان أحدث أصحاب المبرد ، وقرأ عليه كتاب سيبويه ، ثم اشتغل بالموسيقى (٢) .

محمد بن جعفر الصيدلاني : هو صهر المبرد على ابنته ، وله عنه روايات في الأغاني ومعجم الأدباء (٣) .

أبو بكر بن أبي الأزهر : هو مستمل أبي العباس المبرد (٤) .

ابن كسيان : تتلمذ للمبرد وثعلب ، وكان يخط المذهبين : البصري والكوفي .

أبو الحسين بن عبد الله بن سفيان النحوي : يقول عن المبرد : ربما اختصني بكثير من علمه لا يشركني فيه غيري (٥) .

هل كان المبرد متعصباً :

قال الأستاذ أحمد أمين - رحمه الله - في ضحى الإسلام ج ١ ص ٣١٩ :

«وقلنا إن المبرد عربي أزدى يماني ، وكتاب الكامل يمثل هذا النوع من العصبية القبلية

(٢) معجم الأدباء ج ١٨ ص ١٩٧ .

(٤) الأمل ج ١ ص ٣١ . (٥) الصحاح ص ٥٧ .

(١) معجم الأدباء ج ١ ص ١٤٩ .

(٣) الأغاني ج ٤ ص ٤١٥ المعجم ج ١٨ ص ٩٥ .

تمثيلاً صحيحاً . ثم قال : وهو في كتابه (الكامل) يُعَلِّي شأن المهلب ، ويتأَوَّل له . لقد رُمي المهلب بالكذب حتى في حديث رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فهو يذكر أنه إنما كذب في الحرب والكذب في الحرب جائز .

الذي في الكامل ج ٨ ص ١٩ : «قال أبو العباس : فكان المهلب ربماً صنع الحديث ، ليشد به من أمر المسلمين ، ويضعف من أمر الخوارج» وذكر الحديث ص ٨ : كلُّ كذب يكتب كذباً إلا ثلاثة : الكذب في الصلح بين الرجلين وكذب الرجل لامرأته يعدها وكذب الرجل في الحرب يتوعد ويهدد» في ص ١٨ .

وأقول : إن المبرد ضمن الكامل شعراً في هجاء آل المهلب ؛ كما ضمنه شعراً في مدح آل المهلب ، ونذكر طرفاً منه :

قال أبو العباس^(١) : وقرأت على عُمارة بن عَقِيل بن بلال بن جرير قصيدة جرير التي يهجو فيها آل المهلب بن أبي صُقرة ... ومطلعها :

أقول لها من ليلةٍ ليس طولُها كطولِ الليالي : ليت صُبْحَكَ نَوْرًا

وفيها :

فلم تُبْقِ منهم رايةً يعرفونها ولم تُبْقِ من آل المهلبِ عَسْكَرًا
وذكر بيت جرير^(٢) :

آل المهلبِ جَدَّ اللهُ دابِرَهم أَصْحَوْا رَمَادًا فلا أَصْلٌ ولا طَرْفٌ
ثم ذكر بيتاً آخر في موضع آخر وهو^(٣) :

والأزْدُ قد جعلوا المَنُوفَ قائِلَهم فقتلتهم جنودُ اللهِ وانتَبَهُوا
وقد ذكر أبياتاً أخرى من هذه القصيدة^(٤) .

ثم ذكر هجاء أبي حرملة العبدى للمهلب^(٥) :

عِدْمَتِكَ يا مهلبُ من أميرٍ أَمَا تَسْئَلِي بِمِينُكَ للفقيرِ
بدولابٍ أضعفتَ دماءَ قسوى وطيرتَ عسلى مواشِكَةَ دَرورِ

(١) الكامل ج ٧ ص ١٥٧ ، ١٥٩ . (٢) الكامل ج ٧ ص ٤١ . (٣) الكامل ج ٣ ص ٢٧ .
(٤) الكامل ج ٦ ص ١٧٩ ، ١٨١ . (٥) الكامل ج ٨ ص ٨٢ .

وذكر هجاء رجل من تميم للمهلب مطلعہ :
تبعنا الأصور الكذاب فينا يسزجى كل أربعة حمارا

ج ٨ ص ٨٨ .

وأما عن تعصبه لقومه الأزدي فأقول :

إن الناظر في كتابه : (نسب عدنان وقحطان) لا يلمح أثرا لعصبية . بدأ حديثه عن العدنانيين ، واستنفذ هذا الحديث ثلثي الكتاب ، ثم تكلم عن اليمن وعن الأزدي حديثا موجزا على أن ثمة يستوقف النظر أن المبرد لم يذكر قبيلته ثمالة مع من ذكر من بطون الأزدي فلثمالة إخوة منهم غامد^(١) فلذكر المبرد غامدا وأغفل ذكر ثمالة^(٢) .

وأعجب من هذا وأغرب أن يتهم علي بن حمزة في كتابه (التنبيهات على أغاليط الرواة) المبرد بأنه كان متعصبا على قبيلته ثمالة ، ولذلك قال شعرا في ذمها ونسبه إلى عبد الصمد بن المعدل واختار في الكامل أضعف الروايات رغبة في اتهام ثمالة بالغلر .

وشعر عبد الصمد بن المعدل هو قوله :

سألنا عن ثمالة كل حي فقال القائلون ومن ثمالة
فقلت محمدا بن يزيد منهم فقالوا زدتنا بهم جهالة
فقال لي المبرد خل قومي فقسوى معشر فيهم نذالة

والمبرد يقول عن هذا الشعر كما حكاه ابن عبد ربه^(٣) : لقد هجائي ببيتين أنضح بهما كبدى .

ولكن علي بن حمزة يعقب على القصة التي ذكرها المبرد في الكامل ج ٥ ص ١٤٨ بقوله :
«فهجاء أبي العباس ثمالة على لسان عبد الصمد ونسب ثمالة للغدر متفقان في المعنى ؛ وقد وضحت علة ذلك للمجانين ، والعقلاء بعرفتها أولى» .

(١) جمهرة أنساب العرب ص ٣٥٥ في الطبعة الأولى وفي الثانية ص ٣٧٧ جل (غالبا) .

(٢) نسب عدنان وقحطان ص ٢٢ .

(٣) المقدم الفريد ج ٥ ص ٣٠٠ .

ولو رجعنا إلى الكامل أيضا لوجدنا فيه نصوصا للمبرّد في ذمّ التعصّب المفرط .
علّق على قول الشاعر^(١) :

ألا جعل الله الحيّ اليانين كلّهم فِدَى لفتيان يحيى بن حيّان

بقوله : «وهذا من التعصّب المفرط . وحدثني شيخ من الأزدي ثقة عن رجل منهم أنّه كان يطوف بالبيت وهو يدعو لأبيه ، فقيل له : ألا تدعو لأُمّك ؟ فقال : إنّها تميمة ...» .
وفي موضع آخر^(٢) وصف خلفا الأحمر بقوله : وكان شديد التعصّب لليمن .

واتّهم ابن أبي الحديد في شرحه للنهج^(٣) المبرّد بأنّه يميل إلى رأي الخوارج ، قال :
«ونُسب أبو العباس محمّد بن يزيد المبرّد إلى رأي الخوارج لإطنباه في كتابه المعروف بالكامل في ذكرهم وظهور الميل منه إليهم» .

وحديث المبرّد عن نافع بن الأزرق صريح في أنّه كان ينفّر من الخوارج ولا يميل إلى آرائهم . قال :

«وكان نافع بن الأزرق بنتجع عبد الله بن العباس فيسأله ، فله عنه مسائل من القرآن وغيره قد رجع إليه في تفسيرها فقبله وانتحلّه ، ثمّ غلبت عليه الشقوة»^(٤) .

إطالة المبرّد في أخبار الخوارج لم يكن مبعثها الميل إليهم ، وإنّما كان الغرض منها تسجيل طرف من أديهم القويّ كما قال المبرّد^(٥) :

«وأخبار الخوارج كثيرة طويلة وليس كتابنا مقرداً لهم . لكننا نذكر من أمورهم ما فيه معنى وأدب ، أو شعر مستطرف ، أو كلام من خطبة معروفة مختارة» .

ولمّا أنهى حديثه عنهم اعتلر عن الإطالة في أخبارهم بقوله^(٦) :

(١) الكامل ج ٤ ص ٢ .

(٢) الكامل ج ٥ ص ١٨٦ .

(٣) الكامل ج ٧ ص ١٥٣ - ١٥٤ .

(٤) الكامل ج ٨ ص ١٢٦ .

(٥) ج ١ ص ٤٤٧ .

(٦) الكامل ج ٧ ص ١٨٣ - ١٨٤ .

«قال أبو العباس : وهذا الكتاب لم نبتدئه لتتصل فيه أخبار الخوارج ولكن ربّما اتّصلَ شيءٌ بشيءٍ ، والحديث ذو شجون ، ويقترح المقترح ما يفسّخ به عزمَ صاحب الكتابة ، ويصدّه عن سنّته ، ويؤزله عن طريقه .»

* * *

ومسلك المبرّد في الفتنة بين سيّدنا عليّ ومعاوية يُشعر بأنّه كان يؤثّر الاعتدال والقصد ، فلم يضمّن كتابه شيئاً في ذمّ عليّ أو معاوية وإنّما كان يُمسك عن ذلك عندما يصل إليه .

ذكر كتاب معاوية إلى سيّدنا عليّ ثمّ قال^(١) : «وفي آخر هذا الشعر ذمّ لعليّ بن أبي طالب رضی الله عنه أمسكنا عن ذكره» .

ولمّا ذكر جواب عليّ لمعاوية ذكر طرفاً من شعر شاعره ثمّ قال^(٢) : «وبعد هذا ما نُمسك عنه» وفي الرسائل المتبادلة بين أبي جعفر المنصور ومحمّد بن عبد الله بن حسن العلويّ قال : «ونختصر ما يجوز ذكره منه ونُمسك عن الباقي فقد قيل : الرواية أحد الشائمين» - الكامل ج ٨ ص ٢٧٨ .

وعلق على شعر الوليد الذي سخّمه بقوله :

هو قتلوه كي يكونوا مكانه كما غدرت يوماً بكسرى مرآزبه

«وهذا القول باطل . وكان عروة بن الزبير إذا ذكر مقتل عثمان يقول : كان عليّ أتقى لله من أن يُعين في قتل عثمان^(٣)» .

ولمّا ذكر قول الحسن البصريّ - وفيه كلمة فيها جفوة - احتال لها ونبه عليها فقال^(٤) : «فأمّا أبو سعيد الحسن البصريّ فإنّه كان يُنكر الحكومة ولا يرى رأيهم ، وكان إذا جلس فتمكّن من مجلسه ذكر عثمان فترحم عليه ثلاثاً ولعن قتلته ثلاثاً ويقول : أو لم نلعنهم للبعنا ، ثمّ يذكر عليّاً فيقول : لم يزل أمير المؤمنين عليّ - رحمه الله - يتعرّفه النصر ويساعده الظفر حتى حكّم فلم تحكّم والحقّ معك ؟ ! ألا تمضى قُدماً - لا أبالك - وأنت على الحقّ !» .

(١) الكامل ج ٣ ص ٢١٢ .

(٢) الكامل ج ٣ ص ٢٢٥ . (٣) الكامل ج ٦ ص ١٣٦ . (٤) الكامل ج ٧ ص ١٤٤ - ١٤٥ .

علّق المبرد على قوله (لا أبالك) بقوله : قال أبو العباس : «وهذه كلمة فيها جفاء ،
والعرب تستعملها عند الحثّ على أخذ الحقّ والإغراء ، وربما استعملها الجفّاة من الأعراب
عند المسألة والطلب ، فيقول القائل للأمير والخليفة : أنظر في أمر رعيتك لا أبالك . وسمع
سليمان الملك رجلا من الأعراب في سنة جديدة يقول :

ربّ العبادِ ما لنا وما لسكا قد كنتَ تَسْقِينَا فما بدا لكَا
أَنْزَلْ عَلَيْنَا الْغَيْثَ لَا أَبَا لِسْكََا

فأخرجه سليمان أحسنَ مخرج فقال : أشهد أنه لا أبأ له ولا ولد ولا صاحبة .
وفي الكامل ج ٦ ص ٧٦ . «وكان خالد بن عبد الله القسريّ - لعنه الله - يلعن على بن أبي
طالب رحمة الله عليه ورضوانه على المنبر» .

وفي الكامل والفاضل ثناء كثير على سيّدنا عليّ ومعاوية .

وفيما يُروى لنا ما يفيد أنه كان إلى جانب سيّدنا علي . قال له محمّد بن عبد الله بن طاهر
بعد مناظرته لثعلب : فكيف قرّنتم إلى هؤلاء ؟ قال : كما قرّنت معاوية إلى عليّ^(١) .

ويتكلّم المبرد عن أصحاب الأهواء فيجعل منهم المعتزلة^(٢) .

(١) مجالس العلماء ص ١٢٣ .

(٢) الكامل ج ٧ ص ١٤٣ .

ثناء العلماء والشعراء على المبرد

قال السيرافي : « انتهى علم النحو بعد طبقة الجرمي والمازني إلى أبي العباس محمد بن يزيد الأزدي »^(١) .

وقال أيضا : « سمعت أبا بكر بن مجاهد يقول : ما رأيت أحسن جوابا من المبرد في معاني القرآن فيما ليس فيه قولٌ لتقدم ، ولتدفاتي منه علم كثير لقضاء إمام ثعلب »^(٢) .

وقال كمال الدين الأنباري : « كان شيخ أهل النحو والعربية »^(٣) .

وقال ابن خلكان : « كان إماما في النحو واللغة »^(٤) .

وقال أبو الطيب اللغوي : « لم يكن في وقته ولا بعده مثله »^(٥) .

وقال زغمطويه : « ما رأيت أحفظ للأخبار بغير أسانيد »^(٦) منه .

وقال عنه ابن جنّي : « يُعدّ جبلا في العلم ، وإليه أفضت مقالات أصحابنا ، وهو الذي نقلها وقررها ، وأجرى الفروع والعلل والمقاييس عليها »^(٧) .

وقال الأزهرى في مقدمة التهذيب متحدثا عن ثعلب والمبرد :

« وكان محمد بن يزيد أعذب الرجائين بيانا ، وأحفظهما للشعر المحدث ، والنادرة الطريفة ، والأخبار الفصيحة ، وكان أعلم الناس بمذاهب البصريين في النحو ، ومقاييسه » .

وقال البحري في مدح المبرد^(٨) .

ما نال ما نال الأمير محمد
إلا بيئني محمد بن يزيد
وبنو ثمالة أنجم مسعود
فعليك ضوء الكوكب المسعود

(١) أخبار البصريين ص ٧٢ .

(٢) أخبار البصريين ص ٧٧ ، النزعة ص ٢٨٠ والمجم ج ١٩ ص ١١٢ .

(٣) النزعة ص ٢٧٩ .

(٤) الوفيات ج ٣ ص ٤٤١ .

(٥) أخبار البصريين : ٧٧ النزعة : ٢٨٠ .

(٦) مراتب النحويين ص ٨٣ .

(٧) ديوان البحري ج ١ ص ١٧٧ .

(٨) سر الصناعة ج ١ ص ١٣٠ .

مدح ابن الرومي للمبرد

في مخطوطة الديوان بدار الكتب المصرية (١٣٩) الورقة ٩١، و٩٢ قصيدة طويلة جدًا لابن الرومي في مدح المبرد: بدأها بالغزل ثم انتقل منه إلى مدح المبرد وآبائه بصفات كثيرة، ربما يكون أسرف في بعضها. وقلما ظفیر نحوی بقصيدة مدح طويلة كهذه القصيدة من شاعر كبير معاصر له.

وقد رأى السادة: أعضاء لجنة إحياء التراث بالمجلس الإسلامي الأعلى نشر القصيدة كاملة. وقد أورد البارودي طرفاً منها في مختاراته ج١ ص ٣٤٥ و ٣٤٦، وها هي ذی القصيدة كما هي في مخطوطة الدار:

طرقت أسماء والركب هجسود	والمطايا جنح الأذواد قسود ^(١)
طرقتنا ، فأنالت نائلا	شكره لو كان في التبه ^(٢) الجحود
ثم قالت وأحست عجبى	من سراها حيث لا تسرى الأسود
لا تعجب من سراها ، فالسرى	عادة الأعمار والناس هجود
عجبى من بنينا ما بدلت	وسراها وهي مشامس ^(٣) خرود ^(٤)
نولت وهي منيع نيلها	وسرت وهي قطيع ^(٥) الخطورود ^(٦)
غداة لو هبت الريح لها	آدها من مسها ما لا يؤود
يشهد الطرف السراعى أنها	سركت من قدها الحسن القدود

(١) جمع أقود : دليل متقاد .

(٢) الفطنة .

(٣) شمس الفرس : منع ظهره .

(٤) الخرود : البكر لم تمس .

(٥) يقال : هو قطيع القيام : متقطع ضعفاً أو سناً .

(٦) امش على رود : أى سهل .

أمكن الخُمص - وقد خاليتها^(١) -
 فاعْتَنَقْنَا والحشا وَفَقُ الحشا
 ولَعَهْدِي قِبَلْ هَاتِيكَ بِهَا
 تُسْأَلُ^(٢) الْأَرَى^(٣) فَتَحْكِي أَنَّهَا
 ظِيْبَةٌ تصطاد من طانت به
 وأبيها لقد اختال بها
 أَرَجَتْ منها فلاة جَرْدَةٌ
 قلت - لَمَّا عِيَقَتْ أرواحها
 أوَأَنْتِ^(٤) ابنَ يَزِيدٍ بيننا
 أَيْ ظَلُّ من نعسيم فإلى
 يالها من خَلْوَةٍ^(٥) أُعْطِيَتْهَا
 أَصْبَحَتْ فَقْدًا وكانت نِعْمَةً
 لا كُنْغَمِي ابنِ يَزِيدٍ إِلَهًا
 ما جُدُّ لَمْ يَسْتَتِبِ^(٦) قَطُّ يَسْدًا
 رَبِّ أَبْلُكَ مراجع^(٧) له

من عناق كاد يَأْيَاه النهود
 ، ونبا عن صدرها صَدْرٌ وَدُود
 وَهِيَ زَوْرَاءُ^(٨) عن الوصل حَيْوُد
 من ظيباء لا تَدْرَاهَا^(٩) الفُهود
 ربّما طاف بك الظيُّ الصيود
 إذ أَلَمْتُ ما يلي أود أُوود
 وأضباع ووجوه الليل سُود
 بالملأ^(١٠) : لا درست هذى العهد
 أم نسيمٌ بثه روض مَجُودُ^(١١)؟
 ليلتي أو كان للظلل رُكُودُ^(١٢)
 أو أَحَقَّتْ أوَعْدًا اللَّيْسَلِ النُّفُودِ
 والعطايا حين يُسَلِّبُنْ فُقُودِ
 أبداً حيث يُلاقيها الوجود
 وهو إن أَيْدَيْتِ^(١٣) بالشكر صَبُودِ
 كلُّهم أَرُوعُ^(١٤) للمخسل طَرُودِ

- (١) خادعها .
- (٢) مؤنث الأزور بمعنى المائل ، وجملة وهي زوراء في محل نصب حال سدت مستخبر المبتدأ المحلوف وجوباً والمبتدأ هو : لعمري .
- (٣) في الأصل : تسل .
- (٤) الأرى : العسل وأراد به رضابها .
- (٥) تدرى الصيد : خظه .
- (٦) الصحراء والمتسع من الأرض .
- (٧) في الأصل اتتا .
- (٨) أصابه المطر .
- (٩) ثبات .
- (١٠) حرف الخاء مطموس في الأصل لا يعرف أهو جيم أم سين أم خاء .
- (١١) استتابه : سأله أن يتوب .
- (١٢) أيديته : اتخذت عنده يدا .
- (١٣) حلماه ، الممرد مرجاح وقيل : لا واحد له من لفظه .
- (١٤) من يعجيك بحسته وجهارة نظره أو بشجاعته .

حين يفسرى بطنٌ كَحُلِّ (١) كُلُّهُ
صُنْفُنْ عَن جَارِمِيهِمْ كَرَمًا
يُطَلَّبُ الْإِغْفَاءُ مِنْهُمْ وَالذَّنْبِي
مَا خَلَّوْا مِنْ شَرَفٍ يَبْنِسُونَهُ
مِنْهُمْ مَنْ نُصِرَ الْحَقُّ بِهِ
أَيَّ قَرْنٍ بَادَ مِنْهُمْ لَمْ يَكُنْ
لَوْ تَرَاهُمْ قَلْتُ : آسَادُ الشَّرِيِّ (٢)
شَيَّدَتْ أَسْلَافُهُ بِنْيَانَهُ
وَأَتَى قَوْلَ الْمَسَامِينِ لَهُ :
فَسَعَى يَطْلُبُ عَلِيًّا أَهْلِهِ
سَالِكًا مِنْهَا جَهْمٌ يَتَلَوُّ الْهَدَى
كَلَّمَا حُمِّلَ أَعْيَاءَ الْعُلَا
فَمَتَى اسْتَنْهَضْتَهُ اسْتَحْمَشْتَهُ (٣)
وَعَسْرَتُهُ هَزَّةٌ تَأْبَى لَهُ
أَيُّهَا السَّائِلُ عَن أَخْلَاقِهِ
كَمْ (١٠) عَزَى الدُّنْيَا لَهُ إِيسَاسُهُ (٤)
وَيُظْهِرُ الْأَرْضَ شَهْبَاءً (٥) جَرُود
وَكَذَا السَّادَاتُ تَعْفُو وَتَجْسُود
حَيْثُ لَا تُنْسَى حَقُوقُ بِلِّ حُقُود
مُدَّخَلَتْ مِنْهُمْ حُجُورٌ وَمُهْرُود
إِذْ مِنَ الْأَوْثَانِ لِلنَّاسِ عِبُود
حَقَّهُ - أَوْ أَنْصَفَ الدَّهْرُ - الْبُيُود (٦)
أَوْ سِوْفٌ حَسَرَتْ عَنْهَا الْغَمُود
فَوْقَ نَجْدٍ لَا تُضَاهِيهِ النُّجُود
إِنَّمَا بِالْإِرْثِ أَصْبَحَتْ تَسُود
سَعَى جِدِّهِ لَا يُخَالِطُهُ (٧) سُمُود (٨)
صَائِبَ السَّيْرَةِ مَا فِيهِ حُيُود
ذَلٌّ فِي عِزٍّ كَمَا ذَلُّ الْقَعُود (٩)
مِثْلُ مَا يَسْتَحْمَشُ النَّارَ الْوَقُود
أَنْ يُرَى فِيهِ عَن الْمَجْدِ حَمُود
فِي الْجَدِّ (١٠) ذَوْبٌ، وَفِي الدِّينِ جُمُود
وَاسْتَجَابَ الدَّرُّ وَاللُّدُنْيَا جَدُود (١١)

(١) السباء . (٢) سنة شهباء : لا خضرة فيها ولا مطر .

(٣) باد : ذهب وانقطع وضبط حقه في الأصل بالضممة .

(٤) الشرى : موضع تنسب إليه الأسد وقيل : هو موضع يعينه فأوى إليه الأسد وحسرت بالبناء للفاعل بمعنى انكشفت هكذا ضبط في الأصل ويجوز أن يكون مبنياً لما لم يسم فاعله لأن للفعل لازم وامتد .

(٥) سكن المضارع المرفوع للضرورة . وقد جاء في القوامات السبعة المتواترة تسكين المضارع المرفوع في آيات كثيرة كما جاء تسكين الاسم المجرور .

(٦) سمد سمودا : رفع رأسه تكبراً .

(٧) القعود من الإبل : ما يقتلته الراعي في كل حاجة .

(٨) أحش النار : قواها بالحطب والقوم : حرضهم .

(٩) العطية .

(١٠) مري الناقة يمر بها : مسح ضرعها فأمرت : در ليتها .

(١١) التلطف وقد جاء المرى والأيساس في قول الخليلية :

لقد مريتكم لو أن درتكم
(١٢) الجدود : النعجة قل ليتها .

لا كَقَمُومٍ هَامِدٍ مَعْرُوفُهُمْ
 معشر فيهم تُكُولُ إِنْ نَسَوُوا
 لِيَتَّهَمُوا كَانُوا قُرُودًا فَحَكَّوْا .
 ولقد قلت لدمري إذ غدا
 يَسْلَمُ الوَغْدُ عَلَيْهِ وله
 يَا زَمَانَا عَكِستَ أَخِوَالَهُ
 إِنْ يُجْرِي ابْنُ يَزِيدٍ مَسْرَةَ
 التَّمَالِي تُمَسَالِ المَسْرَتِجِي
 أَضْحَتِ الأَزْدُ وَأَضْحَى بَيْنَهَا
 نَاعِشًا مَنْ حَى مِنْهُمْ نَاشِرًا
 قَلْ لِمَنْ أَنْكَرَ بَغِيَا فَضْلَهُ
 : إِنَّمَا عَانَدتَ إِذْ عَانَدتَهُ
 وَانَّهُ مِنْ يُحْصِي حِصَادَ إِتْسِهِ
 يَا أَبَا العَبَّاسِ : إِنِّي رَجُلٌ
 وَيَمِينَا إِنَّكَ المَسْرَةُ اللّٰئِي
 لَمْ أَزَلْ قَلِمًا وَقَلْبِي (١٠) وَيَسْدِي
 شَاهِدٌ أَنَّكَ بِخَيْرِ زَاخِرٍ
 يُجْتَنِي دُرُكُ رَطْبَا نَاعِمَا

بل هو مَوْتَى عن العُرْفِ هُمُو
 فِعْلٌ خَيْرٍ ، وَعَلَى الشَّرِّ مُرُودٌ (١)
 شِيمَ النَّاسِ كَمَا تَحْكِي القُرُودُ
 وَهُوَ لِلأَخْيَارِ ظَلَامٌ ضَهْمُودٌ (٢)
 - إِنْ رَأَى حُرًّا - هَرِيمٌ وَشُدُودٌ
 فَسُرُوجُ الخَيْلِ تَعْلُوهَا الأَلْبُودُ
 مِنْكَ لَا يُلْمَمُ بِعَيْنِي سُهْمُودُ
 مُطَلِقُ الأَصْفَادِ (٣) وَالطَّلَقُ الصَّفُودُ (٤)
 جَبَلًا وَهِيَ رِعَانٌ (٥) وَرَبُودٌ (٦)
 مِنْ أَجْنَتِهِ مِنَ القَوْمِ الأَلْبُودُ
 مِثْلَ مَا أَنْكَرْتَ الحَقَّ يَهْمُودُ
 حَظُّكَ الأَوْفَرَ قَابَعَدُ وَقَمُودٌ (٧)
 ضَيْعُ مَا ضَمَّ مِنَ الرَّمْلِ زَرُودٌ (٨)
 فِي عَمَّنْ عَانَدِ الحَقِّ عُنُودٌ (٩)
 حَبُّهُ عِنْدِي سَوَاءٌ وَالسُّجُودُ
 وَلَسَانِي لَكَ مَذْ كُنْتُ جُنُودُ
 لَكَ مِنْ نَفْسِكَ مَذْ بَلْ مُسْلُودُ
 قَلِمَا مِنْهُ شُنُوفٌ (١١) وَعَقُودُ

(١) مفردة مارد : العاق .

(٢) القيود .

(٣) جمع رهن : أنف الجبل .

(٤) جمع ريد : الحرف الناقه من الجبل .

(٥) حطفت على القسيير المرفوع المتصل من غير فصل وهو طهب لبعض النحويين .

(٦) رمل بين الثعلبية والخزيمية بطريق الحاج من الكوفة .

(٧) ميل .

(٨) يميز الأخشش وابن مالك زيادة الواو في خبر كان وأغواتها وانظر تفصيل ذلك في معجم الجوامع ج ١ ص ١١٦ .

(٩) جمع شنف وهو القرط .

غير أن البحر يُلحُ آيسين
ولئن أقعدني عنك الذي
أنا صباد ذادني عن مَشْرَب
فتنهنت^(٢) - عسايا أنسى
ألحظ الرِيَّ وحَسْبِي غُلَّة
وإن البرج لَحَاطِي مَشْرَبَا
فَأَعْرَفِي سَنِيَا يُورِدُنِي
وهو أن تنهض لي في حاجتي
وتُحَيِّنِي لِمَا أَمَاتَحَهُ
أزل السدَّ الذي قد عاقني
يا أبا النهض الذي ما مثله
: لي مديح قلته في سيد
من حَيِّير^(٥) الشعر مَنْ أَسْمَعَهُ
كَلِمَا أَنشَدَهُ فِي مَخْفِيل
هَيْلَتِ الْأَسْبَاحُ مِنْ أَلْفَاظِهِ
وَلَدَّتْهُ فِطْنَةٌ إِنْشِيَّةٌ
يَتَلَطَّى بَيْنَ وَصَلَى شَاعِرٍ
أذعن المدح له في شاعر
فجرى في القول وامتدَّ له
فاستمع شِعْرِي فَإِنْ أَحْمَدْتَهُ^(١١)

ولأنت المَشْرَبُ العذبُ البسود
ساقني نَحْوَكِ ما اختير القمود
- سائغٍ يَشْفِي الصَّدَى دَهْرًا كَنُود^(١)
إِنْ تَطَعَّمْتُكَ بَدَأَ سَاعُود^(٣)
غير أن ليس يُوَاتِينِي السورود
أنا مشغوف به عنه مَلُود
بخسرك الغمر أهانتك السُعود
نهضةً يُكْوِي بِهَا الجارُ الحُود
منك فالإشغال بالحِيسال قيود
عنك زالت دون ما تَهْوَى السُود
حين لا تنهض بالقوم الجُود
لم تزل تُهْدِي له الشِعْرَ الوُفُود
فوعاه قال : روضٌ أو بُرود
ذَلِقْتُ^(٦) المِقُولِ^(٧) جِيَّاشِ شُرُود^(٨)
واقشعرت لمعانيه الجُلُود
تدعيهما الجنُّ غسراء وكُود
لُدُّ^(٩) قَوْلَ الشِعْرِ والشِعْرُ لُود
يَغْسِرُ المنطق فيسه ويجود
وتسامي حين رُدَّتْهُ الجسود
حين يرعى الفِكْرَ فيه ويُرود^(١١)

- (١) كفور .
(٢) حلف فاه الجواب للضرورة أو هو خبر أني وجوبه للشرط مخلوف . وهو ضرورة أيضاً .
(٣) أناله .
(٤) سائر في البلاد .
(٥) حسن الشعر .
(٦) فصيح .
(٧) السان .
(٨) الوصل : المفضل ، واللود : ما يصب بالمسط من الغواء في أحد شق الفم وقد لده أو والده ولد .
(٩) أحمدته : وجدته محموداً .
(١٠) يذهب ويحي .
(١١) يذهب ويحي .

فاحتقب حملى بإسماعكهُ
 لي في ملحي فيه أمل
 عارض أمطر غيرى ودعت
 العلاء المبتى ثم العلاء
 وابن من حنق تاويل اسمه
 حاجتي ثقل وقد حملتها
 وتعلم^(٢) - غير ما مستأنف
 أن للمجد سبيلا وغرة
 وبمسا يولي مسودا ميد
 وبأن أحسن ذا أذعن ذا
 ليس تثنى بالأباطيل الطلى^(٥)
 بل بأن ينصب حُر نفسه
 وبأن يلقى بضاحى وجهه
 وبأن يقرع بابي سمعه
 كل ما عدت أثمان العلاء
 فاتخذ عندي - لك الخيريدا
 من أياديك التي لو جُحمت
 تجتلي في غمة الكفر كما
 وتألّفنى تألف صاحبيا

مليكا يملكه جلم وجود
 وبلاغ وله فيه خلود
 رائدى منه بروق ورعود
 فوق ما أثل قحطان وهمود
 فله في كل عيسا صعود
 فاحتملها لا تكامذك كزود^(١)
 علم شيء أيها العبد^(٣) المكود^(٤)
 ضيقا مسلكها فيه صعود
 أمر السيد فانقاد المسود
 قلمما قيد بلا شيء مقود
 لا ، ولا توطأ بالهزل الخلود
 وبأن يشهر والناس رقود
 أوجها فيها عبوس وصدود
 ما يقول الكز^(٦) والهش^(٧) الرفود^(٨)
 ولما يبتساع منهن نقود
 ترتهن شكرى بها ما اخضر عود
 مرة قام لها منه شهود
 يجتلي في ظلمة الليل العمود^(٩)
 بي أوقا شكر شكر لا شرود

(١) عقبة كزود : صعبة .

(٢) بمعنى اعلم ملازم لصيغة الأمر ينصب مفعولين ومد للمصدر المذول من أن ومفعولها بعدها .

(٣) العد : من يعد القوم .

(٤) دائم العطاء من قولم ناقة مكود : دائمة الغز ، ويشتر مكود : لا يتقطع ماؤها .

(٥) الأحناق والمفرد طلاة .

(٦) الكز : قليل الخير .

(٧) الرخو .

(٨) يحتمل أن يكون فعولا بمعنى مفعول : أى هو معان ومطى . ويحتمل أن يكون فعولا بمعنى فاعل من وفد الشيء .

(٩) السيف .

إذا أمسك .

واستعن في حاجتي وانئب لها^(١) من به راقمت^(٢) على الناس عنود^(٣)
يسعى في الحاجة حسرًا ماجدًا لا حسودًا لأخييه بل حشود^(٤)

وقال أحمد بن عبد السلام^(٥) :

رأيت محمد بن يزيد يسمو جليس خلائفٍ وغليي ملك
إلى الخيرات في جباهٍ وقنبر وأعلم من رأيت بكل أمر
وقتيانيسة الظرفاء فيه وبهئة الكبير بغير كبير
وينسثر إن أجمال الفكر ذرًا وينسثر لؤلؤًا من غير فكر

ولبعضهم في ملحه^(٦) :

وأنت الذي لا يبلغ الوصف منحه رأيتك والفتح بن خاقان راكبا
وإن أطنب المداح مع كل منطوب وكان أمير المؤمنين إذا رنسا
وأنت عديل الفتح في كل موكب يروح إليك الناس حتى كأنهم
إليك يطيل الفكر بعد التعجب ببسبك في أعلى مني والمحصب

وقال آخر^(٧) :

وإذا يقال من الفتي كل الفتي والمستضياء بعلمه ويرأيه
والشيخ والكهل الكريم العنصر ويعقله قلت : ابن عبد الأكبر

(١) نديه إلى الأمر من باب نصر : دعاه ، وحته ، ووجهه .

(٢) اتصبت .

(٣) صحابة عنود : كثيرة المطر . وفي الأصل عنود بالناه .

(٤) من يخف لمعلونة أخيه وإجابة دعوته . وتنفق ألف يسى للوزن .

(٥) أخبار البصريين ص ٧٧ والمعجم ج ١٩ ص ١١٤ .

(٦) أخبار البصريين ص ٧٨ والنزهة ص ٣٨٩ - ٣٩٠ والمعجم ج ١٩ ص ١١٩ .

(٧) معجم الأدباء ج ١٩ ص ١١٩ .

المبرد ونقد الشعر

كان نقده للشعر يتناول جانب المعنى ، كما يتناول الجانب اللغوي ، والنحوي ، ومن أمثلة ذلك :

١ - قال المبرد : عيب على الفرزدق قوله (١) :

يا أختَ ناجيةَ بنِ مسامةَ إنني أخشى عليك بئى إن طلبوا دى

وقالوا : ما للمتغزل وذكر الأولاد والاحتجاج بطلب الثارات ، هلاً قال كما قال جرير :

• قتلنا ثم لم يُخَيِّنَ قتلانا •

٢ - وما يعاب به أبو تمام قوله (٢) :

تُفِّى الحَرْبُ منه حين تغليَ مراجلها بشيطانٍ رجيمٍ

فجعل المملوح وهو الشيطان الرجيم .

٣ - ومن شعر أبي نواس الذى يلمّ قوله فى الرشيد (٣) :

لقد اتقيت الله حقّ تقياته وجهدت نفسك فوق جهدِ المتقى

وايس هذا البيت الذى أردت ، ولكن ذكرته للذى بعده لأنه معطوف عليه متصل به

وهو قوله :

وأخضت أهلَ الشركِ حتى إنه لتخافك النطفُ التي لم تُخلقِ

هذا البيت بادية العوار (٤) جدًا ، وقد رددته فى مكان آخر فقال (٥) :

هارون ألفنسا اتتلافُ مودّةٍ ماتت لها الأحقادُ والأضغانُ

حتى الذى فى الرحمِ لم يك صُورةً لفسؤاده من خوفه خفقانُ

(١) الموشح ص ١١٥ وديوانه ص ٧٧٨ .

(٢) الموشح ص ٣٠٦ وديوانه ١٤٥ .

(٣) الموشح ص ٢٦٧ وديوانه ص ٦٢ .

(٤) مثلثة العين .

(٥) ديوانه ص ٥٩ - ٦٠ .

وما لم يكن له صورة فكيف يكون له فؤاد ؟ فقد أحال ، وأسرف ، وتجاوز ...
وقد قال أبو نواس^(١) شيئا من الشعر في الأمين اتهم فيه لأنه قال قولا عظيما لم يتكلم
بمثله مسلم وهو قوله :

تنازع الأحمدان الشبه فاشتبهها خَلَقًا وَخُلُقًا كَمَا قَدَّ الشُّرَاكَا
اثنان لا فصل للمعقول بينهما معناهما واحد والعِدَّة اثنان

ومما أنكر من قوله :

يا أحمدُ المرتجى في كلِّ نائبة قم سيدي نَعِصِ جِبَارِ السَّمَوَاتِ
لأنَّ هذه أعظمُ جُرْأَةٍ وَأَقْبَحِ مَجَاهِرَةٍ وَأَشَدَّ تَبْخِيزِ إِلَى الْعَزِيزِ الْجِبَّارِ - عزُّ اسمه - وأنَّه
إيابه يقصد بالعصيان .

في الكامل ج ٤ ص ١١٩ - ٢٢٤ : « وقد عابوا على أبي نواس » قوله :

كَيْفَ لَا يُذْنِبُكَ مِنْ أَمَلٍ مَنْ رَسُولُ اللَّهِ مِنْ نَفَرِهِ

وهو لعمرى - كلام مستهجن موضوع في غير موضعه ؛ لأنَّ حق رسول الله صلى الله عليه
وسلم - أن يُضاف إليه ، ولا يضاف إلى غيره .

٤ - وقال أيضا : قد استظرف الناس قول أبي نواس في قدر الرقاشي ، ولا أراه
حُلُوا لإفراطه ؛ وهو :

وَدَهْمَاءُ تُرْسِيهَا رِقَاشٌ إِذَا شَتَّتْ مُرْسِنَةٌ^(٢) الْآذَانَ أَمْ عِيَالٌ
يَنْخُضُ بِحَيْزُومِ الْبِعُوضَةِ صَلْرُهَا وَيَنْضَجُ مَا فِيهَا بِعَسُودِ خِلَالِ
وَتَغْلَى بِذِكْرِ النَّارِ مِنْ غَيْرِ حَرِّهَا وَتَنْزِلُهَا عَقْدًا^(٣) بِغَيْرِ جِعَالِ
هِيَ الْقِنْدَرُ قِنْدَرُ الشَّيْخِ بَكْرِ بْنِ وَائِلِ رَيْبِعِ الْيَتَامَى عَامَ كُلِّ هِزَالِ

ومثله قوله^(٤) :

عُتِّقْتُ حَتَّى أَوْ اتَّصَلْتُ بِلِسَانِ نَاطِقٍ وَفَمٍ
لَا حَتَبْتُ فِي الْقَوْمِ مَائِلَةً ثُمَّ قَصَّتْ قِصَّةَ الْأُمِّ

(١) ديوانه ص ٢٥٠ .

(٢) للموشح ص ٢٨٧ . وديوانه ١٧٦ - ١٧٧ وبين الروايتين خلاف . مركبة : عظيمة وفي الديوان مركبة بالهاء الموحدة .

(٣) بالقصم والكسر : خرقة ينزل بها القدر .

(٤) ديوانه ص ٣٢٤ .

ويستجيده خلق كثير وليس عندي بالمحمود ، لما فيه من الإفراط .
 وفي الكامل ج ٣ ص ١٦٣ - ١٦٤ : « ومن الإفراط : فلو أنه ما أبقيت منى معلق
 بعود تمام ما تأود عودها
 وأحسن الشعر ما قارب فيه القائل إذا شبه وأحسن منه ما أصاب به الحقيقة ، ونبه
 فيه بفطنته على ما يخفى عن غيره ، وساقه برصف قوى ، واختصار قريب » .

* * *

١ - ومثال نقله اللغوي قال : أخطأ محمد بن يسير في قوله (١) :
 ولو قنعت أتاني الرزق في دعة إن القنوع الغنى لا كثرة المال
 لأن القنوع إنما هو السؤال والقانع السائل ، قال الله تبارك وتعالى : (فَكُلُوا مِنْهَا
 وَأَطِعُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ) فالمعتر الذي يتعرض ولا يسأل ، يقال : قنع يقنع قنوعا ، إذا
 سأل فهو قانع لا غير ، وإذا رضی قيل : قنع قناعة فهو قنع وقانع جميعا .
 ٢ - مما أخطأ فيه أبو العتاهية قوله (٢) :

ولربما سئل البخیل الشيء لا يسوي فتیلا .

لأن الصواب لا يساوي فتیلا ، من ساواه يساويه .

١ - ومن أمثلة نقله النحوي قوله : أنشئت سليمان بن عبد الله بن طاهر لنفسه :

* وقد مضت لي عشرونان ثنتان *

فقلت له : أيها الأمير هذا لحن ؛ لأن إعرابا لا يدخل على إعراب (٣) .

٢ - وقال : كان أبو نواس لحنه فمن ذلك قوله :

فما ضرها ألا تكون لجرول ولا المسزلي كعب ولا ليزيد

لحن في تخفيفه ياء النسب في قوله : «مزني» في حشو الشعر وإنما يجوز هذا في القوافي (٤)
 وقد لحن عبد الصمد بن المعتل في تركه صرف ما ينصرف وخطأ أبا العتاهية في صرف
 (يزيد) في موضعين من شعره لو لم يصرفه فيهما لاستقام الشعر بزحاف قبيح (٥) .

(٢) الموشح ص ٢٦٢ .

(٤) الموشح ص ٢٦٧ وديوانه ص ٧٤ .

(١) الموشح ص ٢٩٩ .

(٣) الموشح ص ٣٥٧ .

(٥) الموشح ص ٢٦٢ .

المبرد والشعراء المحدثون

أفرد للشعراء المحدثين كتابه (الروضة) كما يقول صاحب تاريخ بغداد، وابن عبدبريه، وعقد لهم باباً في الكامل^(١) صئره بقوله :

« قال أبو العباس : هذه أشعار اخترناها من أشعار المولدين حكيمة مُستحسنة يُحتاج إليها للتمثل ، لأنها أشكلُ بالدهر ، ويستعار من ألفاظها في المخاطبات ، والخطب ، والكتب ، وعقد لهم باباً^(٢) آخر عنوانه بقوله : « وهذا باب طريف من أشعار المحدثين » .

ويقول عن ابن مَنَازِر : فله في شعره شدةٌ كلام العرب بروايته ، وأدبه ، وحلاوةٌ كلام المحدثين بعصره ومشاهدته . (الكامل ج ٨ ص ٢٠٦) .

وقال في الكامل^(٣) أيضاً : وليس لِقِدَمِ العهدِ يُفْضَلُ القائل ، ولا لِجِدْثانِ عهدٍ يُهْتَمُّ المصيب ، ولكن يُعْطَى كلُّ ما يَسْتَحِقُّ .

وفيه أيضاً^(٤) وقال بعض المحدثين « وليس بنا قصة حظه من الرواب أنه مُخَدَّثٌ » . وانظر ما قاله عن أبي العتاهية^(٥) وعن أبي نُوَاس^(٦) .

المبرد والطائيان :

سئل عنهما فقال^(٧) :

«لأبي تَمَامِ استخراجات لطيفة . ومعان طريفة ، لا يقول مثلها البحتري ، وهو صحيح الخاطر ، حسن الانتزاع ، وشعر البحتري أحسن استواءً وأبو تَمَامِ يقول النادر والبادر ... وما أشبهه أبا تَمَامِ إلا بغيث نص يخرج الدرّ والمخشلية^(٨) .

ثم قال : والله إنَّ لأبي تَمَامِ ، والبحتري من المحاسن ما لو قيسَ بأكثرِ شعري الأوائل ما وُجِدَ فيه مثله » .

(٣) ج ١ ص ١٢٨ .

(٢) ج ٨ ص ٢٤٨ .

(١) ج ٤ ص ١٠٢ .

(٦) ج ٧ ص ٤٠ .

(٥) ج ٤ ص ١١٢ - ١١٦ .

(٤) ج ٨ ص ١٤٩ .

(٧) أخبار أبي تَمَامِ ص ٩٦ .

(٨) المخشلية : خرز أبيض يشبه اللؤلؤ . قال الطيب :

ودر لفظ يريك السدر غشلياً

يسان و جه يريك الشمس حالسكة

وقال الصولي^(١): حدثني عبد الله بن المعتز قال : جاءني محمد بن يزيد النحوي فاحتسبته فأقام عندي ، فجرى ذكر أبي تمام . فلم يوفه حقه ، وكان في المجلس رجل من الكتاب نعماني ما رأيت أحدا أحفظ لشعر أبي تمام منه ، فقال له يا أبا العباس ضع في نفسك من شئت من الشعراء ثم انظر أيحسب أن يقول مثل ما قال أبو تمام لأبي المغيث يعتذر إليه^(٢)؟ :

شهدت نقصد أقوت مغانيكم يعلى ومعت كما معت وشائع من بزد
 وأنجستهم من بعد إتهام داركم فيسمع أنجسني على ما كني نجد
 ثم مر فيها حتى بلغ إلى قوله في الاعتذار :
 أتاني مع الركبان ظن ظننته لفتت له رأسى حياء من المجد
 لقد نكب الغدر الوفاء بساخي إذن وضرحت اللم في مترح الحمد

فقال أبو العباس محمد بن يزيد : « ما سمعت أحسن من هذا قط ما يهضم هذا الرجل حقه إلا أحد رجلين : إما جاهل يعلم الشعر ، ومعرفة الكلام ، وإما عالم لم يتبحر شعره ولم يسمعه . »

قال أبو العباس عبد الله بن المعتز : « وما مات إلا وهو منتقل عن جميع ما كان يقوله » مقرر بفضل أبي تمام وإحسانه . »

وقد أثار ذهني أن يخلو (الكامل) من شعر للبحرئ مع ما كان بينهما من الصداقة والألفة ، على حين تضمن شعرا كثيرا لأبي تمام ، وقد أثنى عليه في مواضع ، وأحيانا كان يعبر عنه بقوله : بعض المحدثين^(٣) .

وللمبرد رأى في الشواعر عبر عنه بقوله^(٤) :

« قال أبو العباس : وكانت الخنساء وليلى بائنتين في أشعارهما متقدمتين لأكثر الفحول . ورُبُّ امرأة تتقدم في صناعة ، وقَلْما يكون ذلك . والجملة ما قال الله عز وجل (أومن ينشأ في الجلية وهو في الخصام غير مبين) ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « إن المرأة خلقت من ضلع عوجاء ، وإنك إن ترد إقامتها تكسرها ، فدارها تعن بها »

(١) أخبار أبي تمام ص ٢٠٢ .

(٢) وفي ديوانه بشرح التبريزي ج ٢ ص ١٠٩-١١٧ .

(٣) الكامل ج ٥ ص ٣٠ ، ج ٣١ ص ٨ ، ج ١٤٩ والصبر عنه باسمه في مواضع كثيرة .

(٤) الكامل ج ٨ ص ١٨٤ .

أشرف المبرد في فقه اللغة

أفرد الاشتقاق بكتاب مستقل غير أنه لم يصل إلينا .

وقد أكثر في الكامل من التعرّض لبيان اشتقاق كثير من الكلمات اللغوية .

وقد يكون أول من عُنى بالظاهرة اللغوية ، وهي دوران المادّة حول معنى واحد ، فقد عرض لها في جملة صور في الكامل ، قال (١) :

١ - « الجنين : ما لم يظهر بعث . يقال للقبر . جَبَن ، والجنين : اللبى في بطن أمه .
والمجنُّ :

التربس لأنه يسترك ، والمجنون ، المغطى العقل ، ويُسمى الجنُّ لاختفائهم ، وتسمى الدروع الجنُّ لأنها تستر من كان فيها . »

٢ - قال في البيت (٢) : « ألسْتُ أَرَدَ القِرْنَ يركب رَدَّه . »

« فإنما اشتقاقه من السهم ، يقال : ارتدع السهم ، إذا رجع النصل متأخراً في السنخ ، ويقال : ركب البعير رَدَّه : إذا سقط فدخلت عنقه في جوفه . فالكلام مشتقّ بعضه من بعض ، ومبين بعضه بعضاً فيقال من هذا المثل : ذهب فلان في حاجتي فارتدع عنها : أى رجع . وكذلك . فلان لا يرتدع عن قبيح : والأصل ما ذكرت لك أولاً . »

٣ - وقال : « وأصل العَقِّ (٣) القطع في هذا الموضع ، وللعقّ مواضع كثيرة ، يقال : عقّ والدبه يعقُّهما إذا قطعهما ، وعققت عن الصبي من هذا ، وقالوا : بل هو من العقيقة وهو الشعر الذى يُولد الصبيّ به ، يقال : فلان بعقيقته إذا كان بشعر الصبأ لم يحلقه . ويقال :

(١) الكامل ج ٣ ص ٢٣ .

(٢) الكامل ج ١ ص ١٤٥ .

(٣) الكامل ج ١ ص ٥٦ ، ٥٧ .

سيف كأنه حقيقة : أى كأنه لمعة برق . يقال : رأيت حقيقة البرق يا فتى : أى اللمعة منه في السحاب . ويقال فلان عُمَّت تميمته ببلد كذا ، أى قطعت عنه في ذلك الموضع .

٤- قال « وإيّاك والغلق والضجر . والغلقُ : ضيق الصدر وقلة الصبر ، يقال في سوء الخلق : رجل غلق وأصل ذلك من قولهم : أغلق عليه أمره ، إذا لم يتضح ، ولم يفتح ، ومن ذلك قولهم : غلق الرهن : أى لم يوجد له تخلص ، وأغلقت الباب من هذا^(١) .



وقد عني بهذه الظاهرة اللغوية أبو الفتح بن جني في الخصائص ، كما ألف أحمد بن فارس كتابه (مقاييس اللغة) لتطبيق هذه الظاهرة في مواد اللغة .

وكتاب المبرد (ما اتفق لفظه واختلف معناه) له صلة بمباحث فقه اللغة . وسنعرض - عند حديثنا عن (الكامل) - لبقية النواحي العربية التي تناولها المبرد بالدراسة والبحث .

(١) الكمل ج ٣ ص ٢٣ .

أَشَارَاتُ الْمَبْرَدِ

الكتب التي ألفها أبو العباس تناولت فروع العربية ، وقد عصفت حوادث الأيام بكثير منها ، وقد بقي لنا أنفس مؤلفاته .

الكامل

صورة صادقة لما انطبع في نفس المبرّد من معارف ، وما تثقف به من ثقافات : لغوية ، ونحوية ، وأدبية .

تحدّث أبو الفرج المعافى بن زكريّا بن يحيى بن دلود المتوفى سنة ٣٩٠ هـ في مقدّمة كتابه (الجليس الصالح الكافي ، والأنيس الناصح الشافي)^(١) عن «الكامل» فقال :

«وعمل أبو العباس محمّد بن يزيد النحويّ كتابه الذي سماه (الكامل) وضمّنه أخبارا ، وقصصا لا إسنادَ لكثير منها ، أودعه من اشتقاق اللغة ، وشرحها ، وبيان أسرارها ، وفقّها ما يأتي به مثله لسعة علمه ، وقوّة فهمه ، ولطيف فكرته ، وصفاء قريحته ، ومن جليّ النحو والإعراب وغامضهما ما يقلُّ وجود من يسدّ فيه مسدّه ...» .

وشهرة الكامل تُغنيننا عن التعريف به ، وبيان طريقتة في التّأليف . واكتفى ببيان ما كان له من أثر في تآليف العلماء من بعده ، وما كان من إقبالهم عليه ، وعنايتهم به .

١ - شرح هشام بن أحمد أبو الوليد الوقشيّ المتوفى سنة ٤٨٩ وسمي شرحه (نُكّت الكامل) (بغية الوعاة ص ٤٠٩) .

وجرى ذكر هذا الشرح في خزانة الأدب في هذه المواضع :

الجزء الأول : ص ١٠ ، ٢٨ ، ٩٩ ، ١٦٥ ، ١٦٦ .

الجزء الثاني : ٣٣٥ ، ٤٥٢ ، ٤٧٠ .

(١) مخطوط بالدار وفي مكتبة الأستاذ السيد صقر نسخة منه .

الجزء الثالث : ٥١٢ .

الجزء الرابع : ١٦٤ ، ٤٥١ .

٢- شرح ابن السيد البطلانيّ المتوفى سنة ٤٤٤ ، ذكر في شواهد الشافية في هذه المواضع :

. ٧٧ ، ٧٥ ، ٣٥ ، ٣١

وفي خزنة الأدب في هذه المواضع :

الجزء الأول : ١٠ ، ١٠٠ ، ١٦٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٨ ، ٣٩٤ .

الجزء الثاني : ١٨٩ ، ٣٠٠ ، ٣٣٤ ، ٤٥٢ .

الجزء الثالث : ٧٢ ، ٨١ ، ١٣٩ ، ٢٠٧ ، ٢١٩ ، ٢٦٧ ، ٤٧١ ، ٥١٤ ، ٦٥٦ .

الجزء الرابع : ٤٢ ، ١٨٤ ، ١٩٣ ، ٢٨٢ ، ٢٩٢ ، ٣٤٣ ، ٣٦٧ ، ٥٥٣ .

٣- أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن المعروف بابن مضاء المتوفى سنة ٥٩٢ أخذ عن

محمد بن يوسف السرقسطيّ ، المتوفى سنة ٥٣٨ وقال : اعتمدت عليه في التفسير (الكامل) للمبرد لرسوخه في اللغة العربية .

وفي كشف الظنون أنّ السرقسطيّ هذا شرح الكامل .

وسنفضّل القول في التنبيهات على أغاليط الرواة ، ورغبة الآمل .

كما كان (الكامل) مثالا يُحتذى في التأليف .

(المعجم ج ١٨ ص ١٠٢ ، بغية الوعاة ص ٢٨) الإنباه ج ٣ ص ٨٢ .

٢- إبراهيم بن ماهويه الفارسيّ اللغويّ له كتاب عارض فيه المبرد في كتابه الكامل .

قاله السعديّ (معجم الأدباء ج ١ ص ٢٠٩) .

٣- قال أبو محمد بن حزم : كتاب نوادر أبي عليّ مُبارٍ لكتاب الكامل الذي جمعه المبرد

ولئن كان كتاب أبي العباس أكثر نخوا وخبراً إنّ كتاب أبي عليّ أكثر لغةً وشعراً .

ويحفظ لنا التاريخ بعض أسماء مَنْ كان يُقَرَأُ الكَامِل ، ومن كان يحفظه ، ويستظهره :

١- قرأ القاضي عياض (الكامل) على محمد بن عبد الله بن الفراء الأندلسي المتوفى سنة

٥٠٠ (البغية ص ٦٣) .

٢- ألح أبو بكر بن القابلة النحوي على أبي عامر بن عبد الله الأشبيلي المتوفى سنة ٥١٠ -

في قراءة الكتاب فأجابه ، وأقرأه إياه والكامل للمبرّد حتى ختمها ثم عاد إلى انقباضه

(بغية الوعاة ص ٢٧٥) .

٣- محمد بن علي السلاق المتوفى سنة ٦٠٥ من أحفظ الناس للكامل وغيره من كتب

الأدب (البغية ص ٨٤) .

٤- خلف بن يوسف بن فرتون أبو القاسم الأندلسي المتوفى سنة ٣٥٢ كان يستظهر كتاب

سيبويه ، وأدب الكاتب ، والمقتضب ، والكامل (البغية ص ٢٤٣) .

٥- إشراق السوداء العروضية المتوفى سنة ٤٥٠ مولاة أبي المطرف عبد الله بن غليون كانت

تحفظ الكامل للمبرّد ، والنوادر للقال ، وشرحهما (البغية ص ٢٠٠) .

وطبّع الكامل بألمانيا سنة ١٨٦٤ م مع مقدّمة له ، وألحقت به فهارس متنوّعة ، كما

تُرجم إلى الألمانية سنة ١٩٢٢ م .

وانظر رُواة الكامل في المكتبة الأندلسية (فهرس ما رواه ابن خيبر عن شيوخه) ص ٣٢ ،

٣٢٣ .

التعليقات على أغاليط الرواة

ألفه أبو القاسم علي بن حمزة البصرى اللغوى المتوفى سنة ٣٧٥ هـ نبه فيه على الأغاليط الواردة في كتاب النوادر لأبي زياد الكلبي ، وكتاب النوادر لأبي عمرو الشيباني ، وكتاب النباه لأبي حنيفة الدينورى ، والكامل لأبي العباس المبرد ، والفصيح لثعلب . ومنه نسخة في دار الكتب .

ويقول ابن حمزة في آخر ما كتبه على الكامل : « هذا آخر ما أخلناه على أبي العباس مما لا عذر فيه وقد سامحناه في كثير من الأغلط . وقد أخذ الناس على أبي العباس قبلنا في هذا الكتاب وفي غيره فمنهم مخطئ ومصيب ، فممن أخذ عليه في هذا فأصاب أبو جعفر بن النحاس . وممن أخذ عليه فأصاب ، وأخطأ الأخصس . »

ونقد ابن حمزة للكامل يدور حول هذه الأمور :

١- نقد في تفسير بعض الكلمات اللغوية يبلغ ٤٥ .

٢- نقد في رواية الشعر ٢٧ .

٣- تاريخي وما يتصل به ١٧ .

٤- في شرح بعض الأبيات ١٥ .

٥- ومؤاخذتان في نسبة الشعر لقائله ٢ .

٦- ثلاث مؤاخذات نحوية ٣ .

ومؤاخذات ابن حمزة النحوية واهية وسترده عليها :

١- روى المبرد هذا البيت :

إن اللين يسوغ في أعناقهم زاد يمين عليهم للسلام

ثم قال : وروى الفراء هذا الشعر (إن اللين يسوغ في أحلامهم) وإنما كان ينبغي أن يكون في أحلقهم كقولك : فلس وأفلس وما أشبهه ، ولكنه شبه باب فعل بباب فعل كما قالوا : زند وأزند ، وقرخ وأقراخ ... الكامل ١ ص ١٩٦ - ٢٠٣ .

فنقده على بن حمزة بقوله :

«وقد أساء أبو العباس في هذا القول ، على أنه إنما أتبع أبا بشر عمرو بن عثمان سيبويه بأن جنح فَعَلَ على أفعال (لا يكون فيها) عدا ستة الأحرف التي شرطها ، وقد جاء عن العرب الفصحاء غيرها .

فمن ذلك كهف وأكهاف ، وكف وأكفاف ، وثلج وأثلاج .

وقد قالوا : شيء زائد على كلنا ، وزيد على كلنا ثم جمعوا زيدا على أزيد ، وجمعوا عينا على أعيان ، وقينا على أقيان ، ودينا على أديان ، وبيتنا على أبيات ، وطيرا على أطيار ، وسيرا على أسيار ، وسيفا على أسياف ... » .

فخط ابن حمزة بين فَعَلَ الصحيح العين ومحلّه ، والمبرّد إنما يقصد صحيح العين ، وقد فصل ذلك في المقتضب .

٢- قال المبرّد في الكامل ج ٥ ص ١٥١ : «والفِعْلِيّ إِنَّمَا تُسْتَعْمَلُ فِي الْكثْرَةِ ، يُقَالُ : الْقِتْنِيّ لِكثْرَةِ النَّمِيمَةِ ... وَيُقَالُ الْهَجْرِيّ لِكثْرَةِ الْكَلِمَةِ الْمُرْتَدَّةِ عَلَى لِسَانِ الرَّجُلِ ... وَيُقَالُ : كَانَ بَيْنَهُمْ رِمِيًّا لِكثْرَةِ الرَّمْيِ وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا أَشْبَهَ هَذَا .

نقده على بن حمزة بقوله :

«وما كلُّ ما أشبه ما حكاه جاء للتكثير ، وقد قالوا : فلانة خطب فلان وخطبي التي يخطبها . وقال عمر بن الخطاب : لو استطعت الآذان مع الخليفي لأذنت » .

وكلام المبرّد صريح في أنه يريد بكلِّ ما أشبه هذا ما جاء من المصادر على فِعْلِيّ فهو يفيد التكثير ، فاعتراض ابن حمزة عليه بخطبي للمرأة التي تُخطب ليس في محلّه ولا يقصده المبرّد . وقد جاءت الخطبي مصدرا أيضا كما في لسان العرب والقاموس ، والخليفي في كلام سيئنا عمر مصدر أريد به المبالغة . قال سيبويه ج ٢ ص ٢٢٨ : «والخليفي : كثرة تشاغله بالخلافة وامتداد أيامه فيها» .

٣- استدرك ابن حمزة على المبرّد فيما قاله عن جمع فاعل وصف العاقل على فواعل يقول الشاعر نهشل بن حريّ :

لَيْبَسُكَ يَزِيدُ بَانَسَ ذُو ضِرَاعَةٍ وَأَشْعَثُ تَمَنَ طَوْحَتِهِ الطَّوَائِحُ

والظاهر في البيت أن الطوائح جمع طائحة . وانظر الخزانة ج ١ ص ١٤٧ ١٤٨ .

أما رد ابن حمزة على البرد في رواية الشعر فأكتفى منه بمثال واحد :

روى البرد هذا البيت في الكامل بهذه الرواية :

عمرو النى هشم الثريد لقومه ورجال مكة مسنتون عجاف

فنقله علي بن حمزة بقوله : «والرواية : عمرو العلاء ، وتغيير مثل هذا المشهور قبيح جدًا ، وعمرو العلاء : هاشم وما ينبغي لعاقل من المسلمين أن يجهل هذا البيت ، وفيمن قيل ؟ وكيف روايته ؟ » .

وروى علي هذا بأن البرد روى هذا البيت بالروایتين في الجزء الثاني من المقتضب في باب الصفة التي تجعل مع ما قبلها بمنزلة شيء واحد . والمقتضب سبق الكامل في التأليف ، فاقصر على إحدى الروایتين في (الكامل) ولم يجهل الرواية الأخرى كما يزعم ابن حمزة . طبع كتاب التنبیہات مع المنقوص والممدود للقراء بتحقيق الأستاذ الميمنى .

رغبة الأمل

جهد مشكور وعمل مبرور ذلك الذى قام به نصير اللغة والأدب ، وشيخ أدباء عصره الشيخ سيد بن علي المرصقي في كتابه (رغبة الأمل من كتاب الكامل) فإذا أورد البرد بيتا من الشعر أورد الشيخ المرصقي قصيدته وضبط ألفاظها وشرحها .

كما كان للشيخ المرصقي نقد على الكامل .

ودار هذا النقد على هذه النواحي :

- ١- نقد لغوى ويبلغ - ٦٠ أخذ من ابن حمزة - ٢٢
- ٢- في الرواية يبلغ - ٩٠ أخذ من ابن حمزة ١٥
- ٣- تاريخي يبلغ - ٩٠ أخذ من ابن حمزة ٦
- ٤- في شرح الشعر يبلغ - ٢٠ أخذ من ابن حمزة ٩
- ٥- في نسبة الشعر يبلغ - ٢٥
- ٦- مؤاخذتان نحويتان ، وسرد واحدة منهما .

قال المبرّد في الكامل ج ٢ ص ١٨ : « فإن قال قائل : فما بال يَطَأُ ، وَيَسَعُ حلفت منهما الواو ومثلهما ثبتت فيه الواو ؟ فإنما ذلك لأنّه كان يفعل مثل ولي يلى ، وورم يرم ففتحته الممزة والعين والأصل الكسر فإنما حلفت الواو بما يلزم في الأصل ، ألا ترى أنّك تقول : ولغ السبع يَلْغ فهذا يفعل والأصل يفعل ولكن فتحته الغين ؛ لأنّ حروف الحلق تفتح ما كان على يفعل ويفعل . »

علّق الشيخ الرصني على قوله (يفعل) بضمّ العين بقوله : «زيادة من أبي العباس أئته حلفها . قال سيبويه .. تقول وعدته فأنا أعده وعدا .. ثمّ قال : ولا يجيئ في هذا الباب يفعل بضمّ العين وقد قال ناس من العرب وجّد يجد... وهذا لا يكاد يوجد . »

وقد وهم الشيخ الرصني فيما أخذه على المبرّد هنا ، فالمبرّد يريد بقوله : (لأنّ حروف الحلق تفتح ما كان على يفعل ويفعل) أن يذكر قاعدة حروف الحلق ، وهي أنّها تفتح عين المضارع من فعل سواء أكان المضارع على يفعل أم يفعل ، وليس غرضه أن يقول : إنّ المثال الواوئ القاء من (فعل) يأتي مضارعه على (يفعل) حتّى يردّ عليه بكلام سيبويه ، واورجعنا إلى المقتضب لوجدنا المبرّد ردّد كلام سيبويه هناك ، ووافقه ولم يخالفه .

نحو الكامل :

عقد أبو العباس العزم على أن يشرح ما يعرض في كتابه من الإعراب شرحا شافيا كما قال في صدر كتابه ، وقد أحال على (المقتضب) في بعض المسائل ، وقد يوحى صنيعة هذا بأن انفراد هذه المسائل بالإحالة أن غيرها مما ذكر في الكامل ليست على حقيقة الشرح في المقتضب إن وجدت أو هي غير موجودة .

وأجزم هنا بأنّ كلّ ما في الكامل من مسائل نحويّة هو في (المقتضب) فليس في الكامل أقوال تخالف ما في المقتضب أو زيادات عمّا في المقتضب اللهمّ إلّا بعض مسائل طفيفة جرّها إعراب بعض الأبيات . فقد تكلم عن (كأين) في الكامل ولم يعرض لها في المقتضب ، وإنّما عقد ل (كم) أبوابا . وقد تكلم في الكامل عن مسائل من المفعول معه لم يعرض لها في المقتضب .

أدب الكامل :

أظهر عمل للمبرّد من الناحية الأدبيّة هو الجمع ، والاختيار . وقد قيل : اختيار الرجل وافتد عقله ، وقال إفلاطون : عقول الناس ملوّنة في أطراف أقلامهم ، وظاهرة في حسن اختيارهم .

وما تفرّق في أضعاف الكامل من تقسيم تشبيهات العرب إلى مُفرط ومُصيب ، ومُقارب
وبعيد ، وذكر ما خرج من باب الاحتيال إلى باب الاستحسان ، ثمّ جعل لجودة ألفاظه ،
وحسن رصفه ، واستواء نظمه في غاية ما يستحسن ج ٧ ص ٣٣ ، واهتمامه بما يقال في معنى
واحد ج ٢ ص ١٧٥ ، ج ٥ ص ٧٣ ، وإشارته إلى طريف المعاني ج ٣ ص ١٨١ ، ج ٥ ص ١٤٤ ،
١٤٥ ، وما تعرّض له من فصول النقد الأدبيّ ج ٢ ص ٢١٥ ، ج ٥ ص ١١٨ ، وأخذ للمعاني ،
وتوليدها ، واستراقات الشعراء ج ٢ ص ٧٢ ، ج ٧ ص ٥٥ ج ٤ ص ١١٢ ، ١٥٩ ، ج ٥ ص ٥١
كل ذلك يدلّ على ذوقه الأدبيّ .

وقد جعل ابن خلدون (الكامل) من أركان الأدب الأربعة .

بلاغة الكامل :

عرض لكثير من مباحث علمي المعاني والبيان .

تكلّم عن القلب البلاغيّ ج ٤ ص ٥٨ .

الالتفات ج ٤ ص ١٨٦ ، ج ٦ ص ١٢٨ .

التجريد ج ١ ص ١٩٤ .

اللف والنشر ج ٢ ص ٩٣ .

أقسام الكناية ج ٦ ص ٧١ وأمثلتها ج ١ ص ١٨٧ ، ج ٢ ص ٩٩ ، ج ٣ ص ٨٧ - ٩٤ .
١٤٧ ج ٥ ص ٦٦ ، ٢٣٣ ج ٨ ص ١٨٧ .

المجاز العقليّ ج ٢ ص ١١٩ ، ١٣٠ ، ج ٣ ص ١٩٤ ج ٨ ص ١٢٢ .

المجاز المرسل - ج ١ ص ١٩٦ ج ٤ ص ٤٠ ج ٦ ص ٢٣٦ - ٢٣٧ .

الاستعارة ج ١ ص ٢٠١ ج ٢ ص ٣٣ ج ٣ ص ٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ١٤٩ .

أما حديثه عن التشبيه فقد فاز منه بنصيب الأسد .

عقد له بابا ج ٦ ص ١٤٣ . وعرض لكثير من أنواعه انظر : ج ٣ ص ١٦٦ . ج ٤

ص ٤٧ - ج ٥ ص ١١٠ ، ١٧٦ .

ج ٦ ص ٧٨ ، ١٤٣ ، ١٥٠ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٥ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٧ ،

١٧٩ ، ٢٣٢ ، ٢٣٨ .

ج ٧ ص ١٨ ، ٢١ ، ٣٢ ، ٥٠ ، ٥٨ ، ٦٣ .

الفـاضـل

نشرته دار الكتب سنة ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٦ م بتحقيق الأستاذ عبد العزيز الميخني . عثر عليه الأستاذ في تطوافه بكتائب الآستانة ضمن مجموع ولم يجد ما يرشده إلى اسم الكتاب سوى هذه الجملة في الخاتمة : « كمل كتاب فاضل المبرّد » .

وذكر ابن التديم باسم (الفاضل والمفضول) وكذلك ياقوت .

والذي يرجح في نظري أن هذا الكتاب للمبرّد ما يأتي :

١- كنى المبرّد عن نفسه بقوله : قال أبو العباس في هذه الصفحات : - ٣٧ ، ٦٨ ، ٧٢ ، ٨١ ، ١١٣ وذلك شأنه في كتبه .

٢- الشيوخ اللين نقل عنهم في الفاضل هم شيوخه اللين نقل عنهم في الكامل وغيره ، فهو يقول حدثني المازني ، أنشدني الرياشي ، أنشدني التوزي ، حدثني الزياتي .

٣- ويقول في الكامل : أنشدتني أم الهيثم الكلابية ويقول في الفاضل : (١) سمعتها تقول :

٤- رواية هذا المثل وما قاله عنه في الفاضل موافق لما قاله عنه في المقتضب فقد قال في

الجزء الثالث ص ٦٣ من الأصل : ومن ذلك قول العرب : لو ذات سوار لطمتني ، إنما أراد : لو لطمتني ذات سوار ، والصحيح من روايتهم : لو غير ذات سوار لطمتني .

وقد وقع في الفاضل ص ٤٢ بعض تحريف يمكن إصلاحه بما قاله في المقتضب عن هذا المثل .



سار المبرّد في هذا الكتاب كما سار في الكامل من سوق النصوص ، وشرح لغوياتها وبعض للعالي الخفية ، غاية الأمر أنه أمسك في (الفاضل) عن التعرّض للمسائل النحوية .

وقد جاء في بعض النصوص كلمة (حوايج) ص ١١٢ فلم يعرض لتخطئتها ، وقد خطأها في

الكامل ج ٣ ص ١٤٥ ، ١٤٦ .

يُفصِح أبو العباس عن غرضه من تأييف هذا الكتاب فيقول ص ٦٨ :

(١) الكامل ج ١ ص ٩٠ ج ٧ ص ١٨ ، والفاضل ص ٢٢ .

« قصلنا فيما نحكيه في كتابنا هذا حُسن الاختيار ، وكثرة الاختصار ، وذكر ما يُستغنى به عن غيره ، ويُتَّنع بمثله عن نظيره ، وإنما نذكر في كلِّ باب أحسن ما رُوي لنا فيه ، وأطرف ما نُحى إلينا منه »

ويقول في ص ٨٦ : « قد ذكرنا من هذا الباب صدرا نخاف على قارئه الملل إن أطلناه ، ونحذر من ضجر يلحقه إن أسهبنا فيه ، ويكفي من القلادة ما أحاط بالعنق » ويكرر هذا في ص ٩٩ .
ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد

رسالة نشرها الأستاذ الميمني أيضا بالمطبعة السلفية سنة ١٣٥٠ هـ صدرها المبرّد بقوله :
« هذه حروف ألفناها من كتاب الله عز وجل مختلفة المعاني ، متقاربة في القول ، مختلفة الخير » ثم يقسم اللفظ إلى مشترك ، ومترادف ، ومتباين ، ويسوق الأمثلة الكثيرة ، ثم يقول ص ٨ :
« وكلُّ من أثار أن يقول ما يحتمل معنيين فواجب عليه أن يضع على ما يقصد له دليلا ، لأنَّ الكلام وُضِع للفائدة والبيان » .

ثم يبيِّن معاني الظنِّ في القرآن ، ويذكر لقوله تعالى « **إِنَّ نَظْنَ إِلَّا ظَنًّا** » تخريجا عجيبا لم يعرض له في المقتضب ، ولا في الكامل .
ثم يقول : « كلُّ ما جاء في القرآن من (وما يدريك) فغير مذكور جوابه ، وما جاء من (وما أدراك) مذكور جوابه » .

ويستشهد لحذف المضاف ، وللوصوف ، والجواب ، البلاغى من القرآن والشعر .

نسب قحطان وقحطان

أقدم كتاب لأنساب العرب هو كتاب جمهرة الأنساب لأبي المنذر هشام بن الكلبي المتوفى سنة ٢٠٦ ، وما زال مخطوطا كما يقول الأستاذ بروفنسال في مقدمته جمهرة أنساب العرب لابن حزم المتوفى سنة ٤٥٦ .

ونجد المبرّد ينقل عن ابن الكلبي فيقول : ص ١٨ :

« ونسب ابن الكلبي قحطان إلى إسماعيل عليه السلام فقال : قحطان بن الميسع بن تيمن بن نبت بن إسماعيل بن إبراهيم صلوات الله عليه » .

وقال في الكامل ج ٤ ص ١٩٩ « فأما قحطان عند أهل العلم فهو ابن للميسع بن تيمن ابن نبت بن قيذار بن إسماعيل صلوات الله عليه » فزاد (قيذار) .

بدأ المبرّد حليته عن بطون قريش مشيرا إلى عظماء رجالها ، وشعرائها .

ثم انتقل إلى غيرها حتى فرغ من قبائل خنْدِف ، وقيس ، ثم انتقل إلى ربيعة ثم إلى قبائل اليمن على هذا النظام .

والناظر في جمهرة أنساب العرب لابن حزم يرى أن كتاب المبرد ومنهجه بمثابة نواة لكتاب ابن حزم .

نشرت هذه الرسالة بمطبعة لجنة التأليف والنشر والترجمة بتحقيق الأستاذ الميمني أيضا سنة ١٣٥٤ - سنة ١٩٣٦ م .

أعجاز أبيات

رسالة صغيرة بمكتبة الأزهر تشمل ٨٤ عجزا ، وقد راعى أن تكون أعجازها حِكْمًا مستقلة تستغنى عن صلورها ، وكان ينسب العجز إلى قائله غالبا ، ويسوق ما يختاره من شعر الشاعر متصلا . بدأ بآنس بن ملركة الخثعمي ، ثم بامرئ القيس ، وانتهى بالعباس ابن الأحنف ، ثم أخذ يعبر عن اسم الشاعر بقوله : قال آخر .

نشرت هذه الرسالة بمطبعة لجنة التأليف بتحقيق الأستاذ عبد السلام هارون سنة ١٣٧١ - سنة ١٩٥١ م في المجموعة الثانية من نواذر المخطوطات .

شرح لامية الصرب

شرح للقصيد اللامية للشنفرى ، وقد طبعت بمطبعة الجوائب (مع أعجب العجب) للزمخشري وبمكتبة الأزهر . ومكتبة الجامع الأحمدى نسخ منها مخطوطة .

رسالة أحمد بن الواثق : نصها : أطال الله بقاعك ، وأدام عزك أحببت - أعزك الله - أن أعلم أى البلاغتين أبلغ ؟ أبلغة الشعر أم ببلغة الخطب ، والكلام المنشور ، والسجع ؟ وأيتهما عندك - أعزك الله - أبلغ عرفنى ذلك إن شاء الله .

وصلت المبرد جوابه بقوله : إن حق البلاغة إحاطة القول بالمعنى ، واختيار الكلام ، وحسن النظم .. ثم أخذ يوازن بين بعض المعانى المشتركة في أقوال الشعراء كما بين بلاغة قول الرسول عليه السلام في قوله : « كفى بالسلامة داء » وبلاغة القرآن في قوله (ولكم في القصاص حياة) وكيف فضل قولهم : القتل أنفى للقتل .

نشر الرسالة والجواب عنها الدكتور رمضان عبد التواب سنة ١٩٦٥ بعنوان : البلاغة كما نشرت في بعض المجلات الأوربية سنة ١٩٤١ .

كتب لم تنشر

المنكر والمؤنث : بالمكتبة الظاهرية بدمشق ، وفي مكتبتى مصورة منها وستطبع قريبا إن شاء الله .

التعازى والمراثى : بالاسكوريال وفي مكتبة الأستاذ محمود شاكر نسخة بالتصوير الشمسى وهى تقع فى ٢٦٢ صفحة والكتاب جمع شعرا ونثرا .

الروضة : يبلغ حجمها ثلاثة دفاتر كبارا كما فى تاريخ بغداد ، جاء ذكرها فى الخزانة ج ٣ ص ٣٣٠ ، ٤١٨ . وتحدث عنها ابن عبد ربه فى العقد . وفى كتابات الجرجاني نقل منها ص ٢٩ . وفى الأغاني ج ٨ ص ٣٥٢ - ٣٥٣ . وفى الإنباه ج ١ ص ٣٥٠ : «وصف خلفاء العلماء بعلم الشعر وقد أغانانا للمبرد فى الروضة .» عن التطويل فى ذكره ، وقد عثر على نسخة منها الأستاذ الميمنى ونقل منها ، وأشار إليها فى تعليقه على (الفاضل) انظر المثل السائر ١ : ٣١٥ ، ومقدمة تهذيب اللغة .

كتب نشرت اليها المراجع

الاعتقان : موضوعه بيان أسباب التهاجى بين جرير والفرزدق الخزانة ج ١ ص ٣٠٥ . ونقل منه فى ج ١ ص ٣٦١ ، ٤٨١ ، ٥٣١ ، ج ٢ ص ٣٥٥ ولم يذكره ابن النديم ، ولا ياقوت .
الشمسنى : لم يذكره ياقوت ، ولا ابن النديم . ورد ذكره فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ١٢٢ فى أداة التعريف ، وذكر فى الأشباه والنظائر ج ٣ ص ٤

الفتن والمحن : ذكره الصولى فى أخبار أبى تمام ص ١٥٨ وقرأه على المبرد ونقل منه . قال ابن السيد فى الاقتضاب : ص ٤٦٩ وأنشد أبو العباس فى كتاب الأزمنة :

• نِعْمَ أَخُو الْمِجَاءِ فِي الْيَوْمِ الْيَمِي . •

ويظهر أنه الأنواء والأزمنة . وانظر شرح شواهد الشافية ص ٧٠

الاختيار : ذكره المبرد فى الكامل ج ٨ ص ٢٢٨

شرح ما أفضله سيوييه : ورد ذكره فى الإنتصار فى موضعين ص ١٠١ ، ١٠٥ ، انظر

الخزانة ٢-١٩٣

الاشتقاق : لنقل عنه ابن خلكان اشتقاق ثُمالة ج ٣ ص ٤٤٥ وفى الإنباه ج ٢ ص ١٤٠ • وإنما ذكرت (عبد الله بن محمد الأشيرى) فى اللغويين ، لأنه صنف كتابا هلب فيه (الاشتقاق) الذى صنفه المبرد ، ورأيتة فأحسن فيه ، وهو عندى بخطه ، توفى الأشيرى سنة ٥٦١ .

المقتضب

ألفه شيخ العربية في وقته في زمن شيخوخته بعد أن اكتمل نُضجُه العقليّ ، وعمق تفكيره ، واستوت ثقافته .

لذلك كان أنفُس مؤلفاته ، وأنضج ثمراته .

كُتب المبرّد الأخرى في النحو إنّما هي رسائل صغيرة .

فنقله لكتاب سيبويه إنّما هو كُتيب ، وقد أشار فيه إلى بعض كتبه فقال ص ٩٨ من الانتصار : وقد فسّرنا القول في هذا في غير هذا الكتاب .

ولمّا أُلّف (الكامل) بعد (المقتضب) وضمّنه قلنا من مسائل النحو لم يُجَلّ في النحو إلّا عليه ، ولا أشار إلّا إليه ، وكان يُفخّم شأنه فيقول :

قد شرحنا هذا على حقيقة الشرح في الكتاب «المقتضب» فكان لا يجرى ذكره في الكامل إلّا مسبقا بلفظ : (الكتاب) ، وكذلك فعل في كتابه «المدكروالمؤنث» .

حكى الرّمانيّ فقال^(١) : ذُكر كتاب (الأصول) بحضرة ابن السّراج فقال قائل : هو أحسن من (المقتضب) ، فقال أبو بكر : لا تقل هكذا ، وأنشد :

ولو قَبِلَ مَبْكَاهَا بِكَيْتُ صَبَابَةٌ بِسَعْدَى شَفَيْتُ النَّفْسَ قَبْلَ التَّنَادِمِ
ولكنْ بَكَتْ قَبْلِي فَهَيْجَ لِي الْبَيْكِي بُكَاهَا فَقَلْتُ الْفَضْلُ لِلْمَتَقَدِّمِ

فهذا القائل إنّما أراد أن يرفع من شأن أصول ابن السّراج بتفضيله على (المقتضب) ، ولو كان للمبرّد كتاب في النحو يفوق (المقتضب) لفَضّله عليه في هذا المقام .

(والمقتضب) أول كتاب عالَج مسائل النحو والصرف بالأسلوب الواضح ، والعبارة البسيطة ومن أمثلة ذلك :

(١) معجم الأدباء ج ١٨ ص ٢٠٠-٢٠١ والأنساب للسمعاني .

هَذَا بَابُ الْمُخَاطَبَةِ

فَأَوَّلُ كَلَامِكَ لِمَا تَسْأَلُ عَنْهُ ، وَآخِرُهُ لِمَنْ تَسْأَلُهُ ، ذَلِكَ قَوْلُكَ - إِذَا سَأَلْتَ رَجُلًا عَنْ رَجُلٍ - :
كَيْفَ ذَاكَ الرَّجُلُ ؟ فَتَحْتَ الْكَافَ لِأَنَّهَا لِلَّذِي تُكَلِّمُ ، وَقَوْلُكَ ذَلِكَ لِأَنَّهَا زِدْتَ الْكَافَ عَلَى ذَا ،
وَكَانَتْ لِمَا تَوَيْتُ إِلَيْهِ بِالْقُرْبِ . فَإِنْ قُلْتَ (هَذَا) (هَذَا) لِلتَّنْبِيهِ (وَذَا) هِيَ الْأَسْمَاءُ ، فَإِذَا خَاطَبْتَ
زِدْتَ الْكَافَ لِلَّذِي تُكَلِّمُهُ ، وَدَلَّ الْكَلَامُ بِوُقُوعِهَا عَلَى أَنَّ الَّذِي تَوَيْتُ إِلَيْهِ بَعِيدٌ ، وَكَذَلِكَ
جَمِيعُ الْأَسْمَاءِ الْمُبْهَمَةِ إِذَا أَرَدْتَ التَّرَاخِيَّ زِدْتَ كَافًا لِلْمُخَاطَبَةِ

فَإِنْ سَأَلْتَ امْرَأَةً عَنْ رَجُلٍ قُلْتَ : كَيْفَ ذَاكَ الرَّجُلُ ؟ تَكْسِرُ الْكَافَ لِأَنَّهَا لِمَوْثُتٍ ، قَالَ اللَّهُ
عَزَّ وَجَلَّ (قَالَ كَذَلِكَ اللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ) .

وَتَقُولُ : إِذَا سَأَلْتَ رَجُلًا عَنْ امْرَأَةٍ - : كَيْفَ تِلْكَ الْمَرْأَةُ ؟ بِفَتْحِ الْكَافِ ، لِأَنَّهَا لِلذَّكَرِ .

فَإِنْ سَأَلْتَ امْرَأَةً عَنْ امْرَأَةٍ - قُلْتَ : كَيْفَ تِلْكَ الْمَرْأَةُ ؟ بِكَسْرِ الْكَافِ مِنْ أَجْلِ الْمُخَاطَبَةِ .

فَإِنْ سَأَلْتَ امْرَأَتَيْنِ عَنْ رَجُلَيْنِ قُلْتَ : كَيْفَ ذَانِكُمَا الرَّجُلَانِ ؟

وَإِنْ سَأَلْتَ رَجُلَيْنِ عَنْ امْرَأَتَيْنِ قُلْتَ : كَيْفَ تَانِكُمَا الْمَرْأَتَانِ ؟

وَإِنْ سَأَلْتَ رَجُلَيْنِ عَنْ امْرَأَةٍ قُلْتَ : كَيْفَ تَانِكُمَا الْمَرْأَةُ ؟

وَإِنْ سَأَلْتَ امْرَأَتَيْنِ عَنْ رَجُلٍ قُلْتَ : كَيْفَ ذَا كَمَا الرَّجُلُ ؟ وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : كَيْفَ ذَلِكُمَا ؟ ...

وَإِنْ سَأَلْتَ رَجُلًا عَنْ نِسَاءٍ قُلْتَ : كَيْفَ أَوْلَادِكُمُ النِّسَاءُ ؟

وَإِنْ سَأَلْتَ نِسَاءً عَنْ رَجَالٍ قُلْتَ : كَيْفَ أَوْلَادِكُمُ الرِّجَالُ ؟

وَإِنْ سَأَلْتَ نِسَاءً عَنْ رَجُلٍ قُلْتَ بِغَيْرِ اللَّامِ : كَيْفَ ذَاكَ الرَّجُلُ ؟ وَبِاللَّامِ : كَيْفَ

ذَلِكَ الرَّجُلُ ؟ وَانظُرْ ج ٣ ص ٢٤١ - ٢٤٣ .

وَانظُرْ ابْنَ عَيْشٍ ج ٣ ص ١٣٤ - ١٣٥ تَجِدُ تَرْدِيدًا لِمَا قَالَهُ الْمُبْرَدُ هُنَا .

وَاسْتَمِعْ إِلَيْهِ يَحْلُلُ بَعْضَ الْأَسَالِيبِ ، قَالَ ج ٤ ص ٤٩٨ :

« وَلَوْ قُلْتَ : مَا أَكْثَرَ هَيْبَتِكَ اللَّذَنَانِيْرَ ، وَاطْعَامَكَ الْمَسَاكِيْنَ كُنْتَ قَدْ أَوْقَعْتَ التَّعَجُّبَ

بِالْفِعْلِ ، وَاتَّصَلَ بِهِ التَّعَجُّبُ مِنْ كَثْرَةِ الْمَفْعُولِ وَهُوَ الطَّعَامُ ، وَاللَّذَنَانِيْرُ الَّتِي يَهْبَهُهَا . فَكَانَتْكَ

قُلْتَ : مَا أَكْثَرَ اللَّذَنَانِيْرِ الَّتِي تَهْبَهُهَا ، وَاطْعَامِ الَّذِي تَطْعَمُهُ . إِنْ أَرَدْتَ هَذَا التَّقْدِيرَ ، وَإِنْ

أردت أن هبته أو إطعامه يفعلها كثيرا إلا أن ذلك يكون نذرا في كل مرة جاز ، وكان وجه الكلام ألا يقع التعجب على هذا ؛ لأن هذا شديد بالإيجاز ، لأن قصد التعجب الكثرة ، فإذا تُؤوّل على القلّة فقد زال معنى التعجب ... » .

والمبرّد ولع بتعليل الأحكام النحويّة : فقد وقف وقفة طويلة ليعلّل لِمَ كانت الأسماء على خمسة أصول ، والأفعال لا تتجاوز الأربعة ؟ ج ١ ص ٢٦٦ - ٢٦٩ . ولم عمل التنبيه في الحال ولم يعمل في الظرف ؟ ج ٤ ص ٤٨٢ - ٤٨٣ وغير ذلك كثير .



والمبرّد كان يؤثر أن تكون تراجم أبواب المقتضب واضحة في إيجاز فلم يُصطنع له العناوين المطولة ، أو الخفية .

١ - في المقتضب : هذا باب ما يكون حالا وفيه الألف واللام على خلاف ما تجرى به الحال لعلّة دخلت .

وعنون سيبويه لهذا بقوله ج ١ ص ١٩٨ :

« هذا باب ما ينتصب فيه الصفة لأنّه حال وقع فيه الألف واللام : شَبَّهوه بما يشبه من الأسماء بالمصادر نحو قولك : فاه إلى فيّ ، وليس بالفاعل ولا بالمفعول ، فكما شَبَّهوا هذا بقولك : عَوَّدَه على بدئه ، وليس بمصدر ، كذلك شَبَّهوا الصفة بالمصدر ، فشَدَّ هذا كما شَدَّت المصادر في بابها حيث كانت حالا وهي معرفة ، وكما شَدَّت الأسماء التي وضعت موضع المصدر ، وما يشبهه بالشئ في كلامهم وليس مثله . في جميع أحواله كثير ، وقد بيّن في ما مضى وستراه إن شاء الله تعالى » .

٢ - في المقتضب : هذا باب الأحرف الخمسة المشبهة بالأفعال .

وفي سيبويه ج ١ ص ٢٧٩ : « هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده وهي من الفعل بمنزلة عشرين من الأسماء التي بمنزلة الفعل ، ولا تصرف تصرف الأفعال ؛ كما أن عشرين لا تصرف تصرف الأسماء التي أُخِلت من الفعل وكانت بمنزلة ولكن يقال بمنزلة الأسماء التي أُخِلت من الأفعال وشبَّهت بها في هذا الموضع فنصبت درهما لأنّه ليس من نعتها ولا هي مضافة إليه ، ولم ترد أن تحمل الدرهم على ما حمل العشرون عليه ولكنّه واحد بيّن به العدد فعملت فيه كعمل الضارب في زيد ... » .

٣ - وانظر سيبويه في ترجمة كان وأخواتها ج ١ ص ٢١ ، ومقاله في ج ١ ص ١٣ - ١٤ .

٤ - في المقتضب : هذا باب اشتقاقك للعدد اسم الفاعل .

وفي سيبويه ج ٢ ص ١٧٢ : هذا باب ذكرك الاسم الذي تبين به العلة كم هي ؟ مع تمامها التي هو من ذلك اللفظ .

قد يطيل المبرد في العنوان قليلا . فيضيف إليه سؤالا كما قال في ج ٢ ص ٥٩٧ :

« هذا باب ما يقسم عليه من الأفعال ، وما بال النون في كل ما دخلت فيه يجوز حلقها واستعمالها إلا في هذا الموضع الذي أذكره لك فإنه لا يجوز حلقها ؟ » .

أو يبين الأنواع ، كما قال ج ٤ ص ٦١١ :

« هذا باب الظروف من الأمكنة والأزمنة ، ومعرفة قسمها وتمكنها ، وامتناع ما يمتنع منها من التصرف ويقال من الصرف » .

أو يبين العلة ، كما صنع في ج ٤ ص ٦٥٠ :

« هذا باب ما إذا دخلت عليه (لا) لم تغيره عن حاله ، لأنه قد عمل فيه الفعل فلم يجز أن يعمل في حرف عاملان » .

أو يذكر شيئا من أحكامه ، كما فعل في التعجب ج ٤ ص ٤٨٤ :

« هذا باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعول وفاعله مبهم ، ولا يتصرف تصرف غيره من الأفعال ، ويلزم طريقة واحدة ؛ لأن المعنى لزمه على ذلك وهو باب التعجب » .

أوجز سيبويه عنوان التعجب فقال ج ١ ص ٣٧ :

« هذا باب ما يعمل عمل الفعل ، ولم يجر مجرى الفعل ، ولم يتمكن تمكُّنه » .

وقد بسط المبرد عنوان (ما) النافية ج ٤ ص ٤٩٩ فقال :

« هذا باب ما جرى في بعض اللغات مجرى الفعل لوقوعه في معناه وهو حرف جاء لمعنى ، ويجرى في غير تلك اللغة مجرى الحروف غير العوامل ، وذلك الحرف (ما) النافية » .

أوجز سيبويه عنوان (ما) النافية فقال ج ١ ص ٢٨ :

« هذا باب ما أجرى مجرى (ليس) في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يصير إلى أصله » .

وقد تكون عبارة المقتضب واضحة غاية الوضوح مع إيجازها .

قال : واعلم أنّ كل ما كانت فيه زائدتان إذا حلفت إحداهما ثبتت الأخرى لم تحلف غيرها ؛ نحو عيضموز ، وعيطموس .. فكل ما قلّ من الحلف لم يصلح غيره .
ثمّ قال في تصغير لُغَيْزَى : وقول جميع النحويّين يشبتون الياء في لُغَيْزَى لأنهم لو حذفوها لاحتاجوا معها إلى حذف الألف ، وقد مضى تفسير هذا .

وعبر عن هذا سيبويه ج ٢ ص ١١٧ فقال :

« وإذا حَقَّرت لُغَيْزَى قلت : لغَيْز . تحلف الألف ولا تحلف الياء الرابعة ، لأنك لو حذفتها احتجت أيضا إلى أن تحلف الألف ، فلمّا اجتمعت زائدتان ان حذف إحداهما ثبتت الأخرى ، لأنّ ما يبقى لو كسّرته كان على مثال مفاعيل ، وكانت الأخرى ان حذفها احتجت إلى حذف الأخرى حين حلفت التي إذا حذفها استغنيت » .

وأبو عليّ الفارسيّ قد هَضَمَ (المقتضب) حقّه ، وهون أمره إن صحّ ما نقل عنه كما في نزهة الألبا ص ٢٩١ :

« قال أبو عليّ : نظرت في كتاب (المقتضب) فما انتفعت منه بشيء إلاّ بمسألة واحدة هي وقوع إذا جوابا للشرط ، في قوله تعالى : « وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْتُلُونَ » .

لو صحّ هذا النقل لنال من منزلة أبي عليّ ، فإنّ سيبويه قد ذكر في كتابه ج ١ ص ٤٣٥ أنّ (إذا) الفجائية تكون رابطة لجواب الشرط . واستشهد بالآية الكريمة التي ذكرها أبو عليّ ، والمبرّد ذكرها في موضعين من المقتضب وما زاد شيئا عمّا قاله سيبويه .

فهل نقول : إنّ أبا عليّ خفى عليه مكان الآية في سيبويه فقال هذا القول المنسوب إليه ١٢ ؟
أو نقول : إنّ يبعد صدور مثل هذا عن أبي عليّ ؟

كمال الدين الأنباريّ يشرح السرّ في أنّ المقتضب لم يُدع بين الناس بأنّ المبرّد لما صنّفه أخذه عنه ابن الروانديّ المشهور بالزندقة ، وفساد الاعتقاد ، وأخذّه الناس من يد ابن الروانديّ وكتبوه فكأنّه عاد عليه شؤمه فلا يكاد ينتفع به (١) .

(١) أنظر رواية (المقتضب) في المكتبة الأندلسية : فهرس ما رواه ابن غير عن شيوخة ص ٣٠٧ .

زمن تأليف المقتضب

لم يكن (المقتضب) من تأليف زمن الحداثة والصبا وإنما ، كان في زمن الشيخوخة .
يدلُّنا على ذلك ما يأتي :

١ - للبرّد لم ينتقل إلى بغداد إلا بعد قتل المتوكل في سنة ٢٤٧ فكان في حدود الأربعين .
وكان الزجاج يلازم ثعلبا في وقت قتلوم البرّد ، ولما أرسله ثعلب لميقص حلقة البرّد في
المسجد أعجب بحديث البرّد فلم يرجع إلى مجلس ثعلب كما قدّمنا .

أمر البرّد الزجاج بإخراج كتب الكوفيين ، وعدم النظر فيها ، ثم أقبل على دراسة
اللمب البصري حتى ثقفه واستطاع أن يعرف ما في كتب الكوفيين من ضعف ، ومامن شك
في أن هذا يقتضى مضيّ مدة في الدراسة .

٢ - مرض ثعلب ، فلمب الزجاج ليعوده ، وقصّ علينا هذه القصة (١) :

«دخلت على أبي العباس ثعلب - رحمه الله - في أيام أبي العباس محمد بن يزيد البرّد
وقد أملى شيئاً من المقتضب ، فسلمت عليه وعنده أبو موسى الحامض وكان يحسبني شليداً ،
ويُجاهرني بالعداوة ، وكنت ألين له ، وأحمله لموضع الشيخوخة . فقال لي أبو العباس : قد
حُبل إليّ بعض ما أملاه هذا الخلدی^(٢) فرأيت لا يطوع لسانه بعبارة . فقلت له : إنّه لا يشكّ
في حُسن عبارته اثنان ولكنّ سوء رأيك فيه يعيبه عندك ، فقال : ما رأيته إلا ألكن متغلّقا ،
فقال أبو موسى : والله إن صاحبكم ألكن - يعني سيبويه - فأحفظني ذلك ، ثم قال الزجاج :
فأما نحن فلا نذكر حدود الفراء لأنّ خطأه فيه أكثر من أن يُعدّ ولكن هذا أنت عميت
كتاب (الفصيح) للمبتدئ المتعلّم وهو عشرون ورقة أخطأت في عشرة مواضع فيه ...» .
ثم أخذ يسردها ...

(١) معجم الأدباء ج ١ ص ١٣٧ - ١٤٣ ، أنباء الرواة ج ٣ ص ١٤١ .

(٢) بضم أوله وتسكين ثانيه نسبة إلى الخلد قصر بناء المنصور ببغداد سنة ١٦٩ وبنيت حوالبه منازل فصارت محلة كبيرة
وكان البرد ينزل هناك - معجم البلدان ج ٢ ص ٣٨٢ .

٣ - من هذه القصة يتبين لنا أن بدء تأليف (المقتضب) كان زمن شيخوخة أبي موسى الحامض وبعد أن ثقف الزجاج مذهب البصريين ، وأبو موسى الحامض توفي سنة ٣٠٥ ولم تُفصح كتب التراجم عن تاريخ ولادته ونستطيع أن نتعرفه بما يأتي :

يفخر أبو موسى الحامض بأنه صحب ثعلبا أربعين سنة وثعلب توفي سنة ٢٩١ ، فيكون بدأ مصاحبته سنة ٢٥١ .

وسنّ طالب العربية في ذلك الوقت كانت تبدأ من ١٥ سنة تقريبا ، فالبرّد بدأ قراءة كتاب سيبويه على الجرمي ولم يتمه وتوفي الجرمي سنة ٢٢٥ أي وسنّ البرّد ١٥ سنة .

وثعلب يقول : طلبت العربية سنة ٢١٦ هـ أي وسنّه ١٦ سنة .

واو قلّنا للحامض هذه السنّ لكانت ولادته في حدود سنة ٢٣٥ ، ولكن كلام الزجاج عنه وكنت أحترمه (لوضع الشيخوخة) يفيد بأنه أسنّ منه ، فيظهر أنه طلب العربية وهو كبير والزجاج ولد سنة ٢٣٦ أو سنة ٢٣٠ على اختلاف الروايات .

ولو كان يكبر الزجاج بسنة أو سنتين ما قال الزجاج : «لوضع شيخوخته ، فالظاهر أنه من مواليد سنة ٢٢٥ فيكون صحب ثعلبا وسنّه ٢٥ - فعلى هذا تبدأ شيخوخته من سنة ٢٧٠ أو ٢٧٥ وكان البرّد في العقد السابع عندما بدأ تأليف المقتضب .

وهذا التقدير على فرض أن زيارة الزجاج لثعلب كانت في بدء شيخوخة أبي موسى الحامض ولو نظرنا من ناحية أخرى وعرفنا بأن الحامض ليس من المعمرين فتكون شيخوخته بدأت سنة ٢٧٠ وعاش فيها ٣٥ سنة .

يقول ابن حبيب : زمان الغلومية سبع عشرة سنة منذ يولد إلى أن يستكملها ، ثمّ زمان الشبابية سبع عشرة سنة إلى أن يستكمل أربعاً وثلاثين ، ثمّ هو كهل سبع عشرة سنة إلى أن يستكمل إحدى وخمسين سنة ثمّ هو شيخ إلى أن يموت (انظر الخزانة ج١ ص ٢٩٦) .

نسخة المقتضب

هي نسخة وحيدة في دار الكتب المصرية برقم (١٥٢٥) نحو أخذت بالتصوير الشمسي عن نسخة مخطوطة بمكتبة (كبرى يلى زاده) بالآستانة مكتوبة بخط مهامل بن أحمد برسم أبي الحسن محمد بن الحسن الأموي وذلك في سنة ٣٤٧. وقد كتب على أول كل جزء من أجزائها الثلاثة وفي آخره بخط العلامة أبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي ما نصه : « قرأت هذا الجزء من أوله إلى آخره . وأصلحت ما فيه ، وصححت في سنة ٣٤٧ فما كان فيه من إصلاح وتخريج بغير خط الكتاب فهو بخطي » كما كتب ذلك في أول الجزء الرابع .

وفي آخر الأول : عارض به نسخته داعيا لقيده محمد بن عبد الله بن بركة الناصري .
وفي أول الثالث . مما ملكه العبد الفقير مصطفى بن علي محمد بن عبد الله القيساني .

وفي آخر الثالث : في نوبة الفقير إلى الله الراجي . من الله عفوه وغفرانه عبد اللطيف بن عبد الرحيم .

هذه النسخة في أربعة أجزاء والأرقام فيها سلسلة في كل جزئين معا ، فأرقام الجزء الأول والثاني تنتهي برقم ٦٢٤ ثم أضيفت صفحة فيها مسألة ميراث والجواب عنها وأخذت رقم ٦٢٥ .

وأرقام الجزء الثالث والرابع تنتهي برقم ٦٧٩ ، وعلى هذا يكون صفحات النسخة - (١٣٠٣) .

ليست لهذه النسخة خطبة ، وإنما تبدأ بعد البسمة بقوله :

« هذا تفسير وجوه العربية وإعراب الأسماء والأفعال »

وتنتهي بباب : ما حلف منه المستثنى تخفيفا .

الاضطراب في النسخة

بكثرة ترديد النظر في المقتضب استطعت أن أصلح ما في النسخة المصورة من اضطراب وأضع كل شيء في مكانه المناسب . وإليك صوراً من هذا الاضطراب :

١ - ص ١٣٧ من المجموع الأول كررت وأخطت رقم ٢٧٧ ولم يتصل بها ما قبلها كما لم يناسبها ما بعدها ، فهي حشو في وضعها الثاني .

٢ - ص ٥٥٠ ، ص ٥٩٠ من المجموع الأول وضعت كل منهما مكان الأخرى ويستقيم الكلام بوضع كل واحدة في موضعها كما سبى .

٣ - ص ٢٧٣ ، ص ٢٧٤ من المجموع الأول وضعنا في غير موضعها ومكانها بعد ص ١٥ من المجموع الثاني .

٤ - من ص ٥٢١ إلى ص ٥٦٢ من المجموع الثاني نجد اضطراباً في ثلاثة مواضع ، ومبني هذا الاضطراب رفع عشرين صفحة من مكانها ، ووضعها في غير موضعها . فأحدث هذا الاضطراب في المواضيع الثلاثة : في موضع رفعها ، وفي موضعين عند وضعها في غير موضعها لا يرتبط بها ما قبلها ولا ترتبط بما بعدها ويستقيم الكلام بوضعها في مكانها ، لذلك سيكون نظام نسختنا وترتيبها كما في ترقيم الأصل هكذا :

٥٢١ - (٥٤٢ - ٥٤٣ - ٥٤٤ - ٥٤٥ - ٥٤٦ - ٥٤٧ - ٥٤٨ - ٥٤٩ - ٥٥٠ - ٥٥١)

٥٥٢ - ٥٥٣ - ٥٥٤ - ٥٥٥ - ٥٥٦ - ٥٥٧ - ٥٥٨ - ٥٥٩ - ٥٦٠ - ٥٦١ (٥٢٢ - ٥٦٢) .

٥ - في ص ١٤ من المجموع الأول عنوان مسائل الفاعل والمفعول به ثم نرى الحليث عن البذل وأقسامه .

ومسائل الفاعل والمفعول به وضعت في الجزء الرابع ص ٣٨٣ ومكان هذه المسائل إنما هو في إطار هذا العنوان بدليل أن القارئ تناول هذه المسائل بالشرح وسُمي كتابه (تفسير المسائل المشككة في أول المقتضب) .

- ٦ - صُنِرَ ص ٣٨٢ من المجموع الثاني يُكْمَلُ ص ١٦ من المجموع الأول .
- ٧ - حُجِرَ ص ٣٨١ من المجموع الثاني يكون في صدر ص ١٧ من المجموع الأول .
وفي النسخة بعض ألفاظ ساقطة وعكس تداركها . والاعتداء إليها .
- ١ - في ص ٢٨٢ - ٢٨٣ من المجموع الأول بعض ألفاظ ساقطة وتُرك مكانها خالياً . ويمكن إصلاح هذه السقط من ص ٢٥ - ٢٦ من الأول لأنّ هذا الحديث مكرّر في الموضعين .
- ٢ - في تصغير هؤلاء ص ٥٥٧ من الأول لم يتم حديثه فسقطت بعض الألفاظ ونستطيع أن نعرف هذا السقط كما قاله البرد في تصغير هؤلاء عند نقده لكتاب سيبويه وبما قاله ابن سيته في المخصص عندما شرح رأى البرد ، وقد سُقت هذه النصوص في التعليق .
- ٣ - في ص ٥٧١ من الثاني قال : دومن المعرفة الأسماء البهمة ، وإنما كانت كذلك لأنها لا تخلو من أحد أمرين ، - ولم يذكرهما ، وسنبيّن في التعليق ما هما الأمران إن شاء الله ؟
- ٤ - في ص ٥١ من الثاني قال : فإن قلت : ما بال للمستفهم بها ينتصب ما بعدها والتي في معنى رُبّ ينخفض بها ما بعدها وكلاهما للعد فإنّ في هذا قولين ، ولم يذكر القول الثاني .
- ٥ - في الجزء الرابع ص ٤٢٤ وجدت اضطراباً سببه سقوط سطر الكلام ، وأكملت السقط من شرح الخوارزمي لقطر الزند حيث ساق هذا النص كاملاً .

هل في النسخة نقص ؟ :

- ١ - في المجموع الأول خرم في الرقم المسلسل لا تجد الصفحة التي تحمل رقم ٤٠٤ فلغة هذا الترقيم تُنبئ بأنّ هذا المجموع ينقص ص ٤٠٤ .
ولو احتسبنا إلى ارتباط الحديث واتصاله لا نجد أثراً لهذا النقص .
فالبرد يمثل هناك للمصدر الميمى ، واسمى الزمان والمكان وقد ساق لذلك سبع آيات من القرآن وبيتين من الشعر ، وهذا القدر كافٍ في التمثيل ، وأعتقد أنّ المقام لا يحتمل أكثر من هذا القدر حتى نحكم بأنّ هناك صفحة ساقطة في أثناء هذا التمثيل .
وقد سبق أن عرض البرد لهذا الموضوع في ص ٦١ ومثل ببيتين وآيتين كما عرض له في الكامل ومثل بآيتين وبيتين .
- ٢ - قال في بعض المسائل : وستكلم عن ذلك في باب الوقف ، ولم يعقد في كتابه باباً للوقف فهل يدل ذلك على نقص النسخة ؟

لقد خبّرت المبرّد في كثير من وعوده في الكامل ، وفي المقتضب فتبيّن لي أنه يُسرف في هذه
الوعود .

قال في الكامل ج ٧ ص ١٨ في تصغير ذبًا وتبًا : « وهذه البهمة يخالف تصغيرها تصغير
سائر الأسماء ، وسنذكر ذلك في باب نغرده له إن شاء الله تعالى » .
ولم يتكلّم المبرّد عن تصغير المبهّمات في غير هذا الموضع من الكامل .

وعد في ص ٣٩٢ أن يفرد بابا لمسائل (إذا) ولم يفعل ، وإنما استعرض نواصب المضارع في ص
٤١٣ من الثاني وذكر معها (إذا) . كذلك وعد أن يعرض لإعلال ثبيرة في ج ١ ص ١٢٢ ولم يفعل .
* * *

كذلك تبيّن لي أنّ المبرّد في وعوده لا يقيّد وعده بزمن الفعل الماضي أو المضارع ، ففي
مواضع كثيرة يقول : مضى القول في هذا ولم يمض وإنما سيأتي ؛ كما كان منه العكس .
(١) عقد بابا للتعجب في ص ٤٨٤ من الثاني ويقول في ص ١٦٩ ومنها فعل التعجب ...
وقد مضى تفسيره في بابيه .

(ب) عقد بابا لما النافية في الجزء الرابع ص ٤٩٩ ويقول في الجزء الثاني ص ١٧٠ وقد ذكرنا
الحجج فيها في بابها .

(ج) عقد لما لا ينصرف بابا في ص ٢٧٠ : هنا باب ما يجرى وما لا يجرى . من الثاني
وقال في ص ٤٣ من الثاني : قد بينا ذلك فيما ينصرف وما لا ينصرف .
قال في ص ١٥٢ : قد أحكمنا باب ما ينصرف وما لا ينصرف .
ثم قال في ص ٥٣٢ : وهذا يشرح في باب ما يجرى وما لا يجرى .
وقال في الكامل ج ٦ ص ٢٤٧ عن صرف زيزاء وسنذكر هذا في غير هذا الموضع مفسراً .
وقدّم ذكره في ج ٦ ص ١٩٨ - ١٩٩ .

تكلم عن الظروف ؛ متصرفها وغير متصرفها في الجزء الرابع ، وقال في الجزء الثالث ص
٨٨ : « وقد مرّت العلة في هذه الظروف في مواضعها » .

* * *

بقي شيء آخر قد يُشعر بنقص في النسخة : ذلك أنّ المبرّد لم يذكر في ختامها ما يدلّ على
أنّه أتى القول ، وختم كتابه ، وقد أتى (الكامل) بما يشعر بالختام .

كما أن ناسخ النسخة لم يسجل تاريخ فراغه من نسخها كما هو الشأن في غيرها وكما فعل في الأجزاء الثلاثة ، والسيراني لم يثبت في آخرها ما أثبتته في آخر كل جزء من أنه قرأه وصحح ما فيه .

وجوابي على هذا : أن ذلك يحتمل فرضين :

أن تكون الصفحة الأخيرة التي سجل فيها ذلك قد سقطت وحدها ، ويحتمل أن تكون سقطت مع أوراق أخرى .

وليس عندنا ما يرجح أحدهما على الآخر ، وعلم ذلك عند علام الغيوب ، وكل ما أستطيع عمله أن أقوم بعمل إختبار لهذه النسخة على ضوء قراءاتي ، فقد عثرت في قراءاتي على أقوال نقلت من المقتضب وإشارات إليه فسأجمع هذه الأقوال والإشارات وأبين مواضعها في هذه النسخة .

النقل عن المقتضب والإشارة إليه :

١- نقل السهيلي في الروض الأنف ج ١ ص ٧١ عن المقتضب للمبرّد اشتقاق قریش من التقریش بمعنى التجميع منجمعهم قصبى ، وبالرجوع إلى النسخة نجد هذا الحديث في ص ٣٢٠ من المجموع الثانی .

٢- في أمالي الشجرى ج ١ ص ٢٤ : أنشد أبو العباس محمّد بن يزيد في المقتضب :

بعد اللتيا واللتيا والتي إذا علتها أنفُس تردّت

وهذا الشاهد بالجزء الثاني ص ٥٥٨ .

٣- وفي أمالي الشجرى أيضا ج ١ ص ٢٥٢ : وأنكر أبو العباس ما أجازه سيبويه من إيقاع الناصبة للفعل بعد العلم على الوجه الذى قرره سيبويه ... ، فقال في المقتضب في باب الأفعال التى لا تكون معها إلا أن الثقيلة والأفعال التى لا تكون معها إلا الخفيفة والأفعال المحتملة للثقيلة والخفيفة :

وهذا الباب في الجزء الثالث ص ٣ وترجمته هناك : هذا باب الأفعال لا تكون أن معها إلا ثقيلة والأفعال التى لا تكون معها إلا خفيفة والأفعال المحتملة للثقيلة والخفيفة .

٤ - وفي الأمل الشجرية أيضا ج٢ ص ٢٠٣-٢٠٤ ، نقل عن المقتضب هو في الجزء الرابع ص ١٠٠ .

٥ - ذكر ابن الشجرى أيضا ج١ ص ٣٤٩ قطعة من كلام المبرد وأخذ يشرحها ولم يقل إنها من المقتضب واكتفى بقوله : وذكر أبو العباس محمد بن يزيد .
وما نقله ابن الشجرى المذكور في الجزء الثاني ص ٥٩٣ .

٦ - نقل أحمد بن فارس في كتابه الصحاح ص ٥٠ عن المقتضب تعريف الاسم ، وهذا المذكور في الجزء الأول ص ٤ .

٧ - نقل ابن عقيل في شرح الألفية ج٢ ص ٦٧ عن المقتضب أن (جدا) اسم ، وهذا المذكور في الجزء الثاني ص ٤٢٩ .

٨ - في خزنة الأدب ج٢ ص ٥٥٩ نقل عن أمالي الشجرى عن المقتضب البيت .
« بعد اللتيا واللتيا والى » ... وقد ذكرناه قبل .

٩ - وفي الخزنة أيضا ج٣ ص ٥٧ أنشد للمبرد في المقتضب :

سَسْتَانٌ هَذَا وَالْعِنْسَاقُ وَالنَّوْمُ وَالْمَشْرَبُ الدَّائِمُ فِي الظَّلِّ الدَّوْمُ

وهذا البيت في الجزء الرابع ص ٥٩٤ .

١٠ - وفي الخزنة أيضا ج٤ ص ٥٠٧ عن المغنى : قال المبرد في مقتضبه : هل للاستفهام ، نحو : هل جاء زيد ؟ وتكون بمنزلة قد ، نحو قوله تعالى : (هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ) . انظر للمغنى ج٢ ص ٢٩ .

ذكر المبرد أن «هل» تكون بمعنى «قد» في موضعين من المقتضب : في الجزء الأول ص ٣٠ وفي الجزء الثالث ص ٢٥٤ واستشهد في الموضعين بالآية المذكورة .

١١ - في نزهة الألبا ص ٢٩١ : قال أبو علي : نظرت في المقتضب فما انتفعت منه بشيء إلا بمسألة واحدة وهي وقوع إذا جوابا للشرط في قوله تعالى « وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ يَمَّا قَلَّمْتُمْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ » .

ذكر ذلك في موضعين من المقتضب : في الجزء الثاني ص ٣٤٣ وفي الجزء الثالث ص ١٥٩ .

١٢- في إيضاح علل النحو للزجاجي ص ٥١ : فأما حدّ أبي العباس المبرّد للاسم فهو الذي ذكره في أول المقتضب حين قال : الاسم ما كان واقعا على معنى ، نحو رجل وفرس وما أشبه ذلك وانظر الجزء الأول ص ٤ .

١٣- قال في الكامل ج ٢ ص ١٢ وهذا الباب (تخفيف كأنّ وإنّ) قد شرحناه في الكتاب المقتضب في باب إن وأن بجميع علله .

تكلّم المبرّد في المقتضب على تخفيف أنّ في الجزء الثاني ص ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠ باب أنّ ، وفي أول الجزء الثالث باب أنّ المفتوحة وتصرفها ، كما عرض لذلك في الجزء الأول ص ٣٦ - ٣٧ ، وتكلّم عن تخفيف كأنّ في الجزء الأول ص ٣٩ .

١٤ - قال في الكامل ج ٢ ص ٢٠٤ بعد أن تكلّم عن الإبدال في متعدّد وتكأة وتراث ونحوه : وقد فسّرنا هذا على غاية الاستقصاء في الكتاب المقتضب .

فصل المبرّد القول في ذلك في باب عقده في الجزء الأول ص ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ وعرض له عرضا سريعا في ص ٥١ .

١٥- قال في الكامل ج ٢ ص ٢٤٤ : وحروف المقاربة لها باب قد ذكرناها فيه على مقاييسها في الكتاب المقتضب بغاية الاستقصاء .

وحديث أفعال المقاربة في الجزء الثالث من المقتضب ص ٥٧ . وعنوانه بقوله : هذا باب الأفعال التي تسمى أفعال المقارنة .

١٦- قال في الكامل ج ٣ ص ١٥ وقد ذكرنا التقرير الواقع بلفظ الاستفهام في موضعه من الكتاب المقتضب مستقصى .

تحدّث المبرّد عن خروج همزة الاستفهام إلى التقرير وذكر له الشواهد في الجزء الثالث من المقتضب ص ٢٥٥ - ٢٥٦ كما عرض لذلك في الجزء الثاني ص ٣٣٩ .

١٧- قال في الكامل ج ٣ ص ١٤١ : «لو» الشرطية ، وكلُّ شيء للفعل ، نحو : الاستفهام والأمر والنهي ، وحروف الفعل نحو إذا وسوف ، وهذا مشروح في الكتاب المقتضب على حقيقة الشرح .

عرض المبرد لذلك في الجزء الثالث من المقتضب ص ٦٢ - ٦٣ فقال «لو» لا تقع إلا على فعل...
وتكلّم عن إن وإذا وأدوات الاستفهام وطلبها للفعل في الجزء الثاني ص ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١.
١٨ - قال في الكامل ج ٣ ص ١٩٤ عن تصغير نحو جنول وأسود وغزوة : فهذا شرح
صالح وهو مستقصى في الكتاب المقتضب .

وقد كرّر المبرد هذا الحديث في مواضع من المقتضب في الجزء الثاني ص ٥١٤ ؛ ٥٥٠ ؛
٥٥٢ وفي الجزء الأوّل ص ١٠٩ .

١٩ - قال في الكامل ج ٤ ص ٦ عن اللغتين في أمر الثلاثيّ المضعّف من الفكّ والإدغام
وتحريك لامه عند الإدغام : وقد شرحناه في الكتاب المقتضب على حقيقة الشرح .
وقد ذكر ذلك في الجزء الأوّل من المقتضب ص ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ .

٢٠ - قال في الكامل ج ٥ ص ١٤١ عن منع تقديم معمول صلة آل ولو كان ظرفا : وقد
مرّ تفسير هذا مستقصى في الكتاب المقتضب .

مسائل الصلة والموصول كثيرة في المقتضب ، الجزء الثالث ص ١٧٥ - ١٧٩ وتفسير
الفارق إنّما قام على تفسيرها .

٢١ - قال في الكامل ج ٦ ص ٢٠٠ عن منع صرف العلم المؤنث : فأما قياسه وشرحه فقد
أتينا عليه في الكتاب المقتضب .

تحدّث عنه في مواضع من المقتضب ، في الجزء الثالث ص ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ ؛ ٣١١ .

٢٢ - قال في الكامل ج ٦ ص ٢٤٧ عن زيزاء إنّهُ ملحق وهو ملود منصرف ثمّ قال :
وسنذكر هذا في غير هذا الموضع مفسّرا إن شاء الله ، على أنّنا قد استقصيناه في الكتاب
المقتضب .

عقد في المقتضب للإلحاق في الألف المدودة بابين في الجزء الثاني ص ٥٣٤ وبابا آخر في
أول الجزء الثالث كما عرض لذلك في الثالث ص ٧٢ .

٢٣ - قال في الكامل ج ٧ ص ٨٩ عن صحة العين في نحو : حول ؛ وصيّد : وقد أحكمتنا
تفسيرها هذا في الكتاب المقتضب .

بيّن ذلك في الجزء الأوّل من المقتضب في موضعين ص ٨٨ - ٨٩ ، ١٠٥ .
٢٤- وفي اللسان (مثل) نقل تفسير الآية (مثل الجنة التي وعد المتّقون) عن المقتضب
وهي في الجزء الثالث .

أضف إلى هذه المسائل التي تناولها الفارقيّ في كتابه ، وعددها ١٩ مسألة ، وقد بيّنت
مواضعها عند التعليق عليها .

وكثير مما نسب إلى المبرّد المذكور في المقتضب ولم تتعرّض له ههنا لأنّ غرضنا أن نذكر
المسائل التي صُرح فيها بالنقل عن (المقتضب) ، وسترى في التعليق كثيرا مما نسب إليه
صوابا بما يوافق ما في المقتضب ، وكثيرا مما نسب إليه خطأ بما يعارضه ما في المقتضب .

وإنما نقطع بأنّ في النسخة نقصا إذا وجدنا نصوصا نُقلت من المقتضب ولا توجد في
النسخة .

ويغلب على ظنّي أنّ النقص إن وُجد فلن يكون كثيرا ، لأنّ صفحات الأجزاء الثلاثة
الأخيرة متقاربة في العدد .

فصفحات الجزء الأوّل هي ٢٨٨ وصفحات الجزء الثاني هي ٣٣٥

وصفحات الجزء الثالث هي ٣٤٥ وصفحات الجزء الرابع هي ٣٣٤

أضف إلى هذا أنّنا نجد تكريرا كثيرا في الجزء الرابع ، ومن أمثله :

١- عقد لعلم الجنس بابا في الجزء الرابع ص ٣٧٨ - ٣٨١ .

ثمّ عقد له بابا آخر في الجزء الرابع أيضا ص ٦٠٣ - ٦٠٦ كرّر فيه ما ذكره أولا
بعبارات أخرى .

٢- عقد للإخبار بابا في الجزء الرابع ص ٦٣٢ - ٦٣٤ كرّر فيه ما ذكره في باب الإخبار
في الجزء الثالث ص ٧٢ - ٧٤ .

٣- تكلم على ما يُبنى من الأفعال وما يُعرب والردّ على الكوفيّين في قولهم بإعراب فعل
الأمر في الجزء الرابع ص ٤٠٩ - ٤١١ كرّر ما قاله في الجزء الثاني ص ٢٩٠ - ٢٩٢ .

٤- نواصب المضارع وجوازمه مكررة في الجزء الرابع ص ٤١٢ - ٤١٤ . وفي الجزء الثاني ، ص ٢٩٦ - ٢٩٨ ، ص ٣٣٠ - ٣٣٣ .

٥- لا يقع ظرف الزمان خبرا عن الجئة وتعليل ذلك كرهه في الجزء الرابع في ص ٤٤٩ ، ٤٨٣ ، ٦١٣ كما ذكره في الجزء الثالث ص ٢٤١ .

* * *

النسخة بخط النسخ الواضح ، ومضبوطة بالشكل التام ويتميز خطها بما يأتي :

١- تضع تحت الياء المتطرفة نقطتين وذلك نحو : في ، وهي ، وكذلك الألف المتطرفة التي تكتب ياء نحو : الأولى .

٢- تضع شدة على الدال من نحو : أردتُ ، وأعددتُ ، وربما يشير ذلك إلى إدغام المتقاربين .

٣- الهزرة المفردة بعد ألف تكتب في النسخة على الألف فنحو : ماء وشاء يكتب هكذا : ماء ، شأ .

* * *

وتصحيح السيراق للنسخة : كان أكثره موجها إلى ذكر ما سقط من ألفاظها مما يتوقف عليه استقامة الكلام ، وقد بلغ هذا السقط في بعض المواضع ثلاثة سطور أنظر ج ٣ ص ٥٩٢ .

ولم يعلق شيئا له صلة بالناحية الموضوعية وأو كان كلام المبرد مناقضا لما قدمه ، ومثال ذلك قال المبرد ج ٢ ص ٥٧٠ : وتقول : أي أصحابك من إن يأتنا من يضربه أخوه يكرمه لأنك جعلت الجزاء خبرا على أي .

فظاهر كلام المبرد أن «من» شرطية في قوله : (من إن يأتنا) ، والمعروف أن أدوات الشرط لها صدر الكلام فلا تدخل أداة شرط على أخرى من غير فصل بينهما بفعل الشرط أنظر الأشباه ج ٤ ص ٣٦ .

ونحو قوله تعالى (فأما إن كان من المقربين) (أما) نائبة فيه عن أداة الشرط وفعل الشرط.

فَجَعَلَ (مَنْ) شرطية في كلام البرد لا يستقيم وهو معارض لما ذكره في غير موضع من المقتضب، فقد جعل (مَنْ) موصولة إذا جاء بعدها (إن) الشرطية في ج ٢ ص ٣٤٨-٣٤٩، ٣٥١.

السيرافي مر على هذا الكلام من غير أن يعلق عليه إلا تعليقا واحدا وهو رفع (على) ووضع (عن) مكانها في قوله: «جعلت الجزاء خيرا على أي».

وفي الجزء الثالث من النسخة ص ١٢ نجد في الصلب هذه العبارة: «وفي نسخة أخرى».

ويذكر الفارقي في ص ٥٩ أنه راجع نسخا متعددة من المقتضب في بعض المسائل فوجد ألفاظها متفقة في هذه المسألة، ولذلك استبعد أن تكون نسخته قد وقع فيها غلط في ألفاظ هذه المسألة. قال:

«وقد كان بعضهم يلعب إلى أنه غلط وقع في النسخ، وهذا عندي لا يصح، لبعد اتفاق مثله حتى تجمع عليه النسخ كلها من غير أن يكون المولى قاله، ولو كان على ما قال لوجب أن يكون بعض النسخ قد جاء على خلاف هذا ويكون بعضها على الخطأ، وبعضها على الصواب، فلما اتفقت على هذا الوجه علمنا بطلان هذا القول، وثبت أن صاحب الكتاب أملاها».

والفارقي لم يطلع على نسختنا هذه لأن ألفاظها مخالفة لما ذكره من ألفاظ هذه المسألة.

شرح المقتضب :

شرحه أبو الحسن علي بن عيسى الرَّمَّانِي المتوفى سنة ٣٨٤^(١) ولابن دَرَسْتَوِيَه المتوفى سنة ٣٤٧ شرح عليه لم يتم^(٢) .

وشرحه أبو الحسن علي بن أحمد بن الباذش المتوفى سنة ٥٢٨^(٣) .

وهذه الشروح لم تصل إلينا ، وقد وصل إلينا شرح سعيد بن سعيد الفارقي المتوفى سنة ٣٩١^(٤) لبعض مسائل المقتضب وسماه :

تفسير المسائل المشككة في أول المقتضب

هذا الكتاب بالتصوير الشمسي بمعهد المخطوطات بالجامعة العربية ، وقد أخذتُ صورة منه لمكتبي . تبلغ صفحات هذه النسخة ٧٨ وعدد سطور الصفحة ليس ثابتا ، أحيانا يكون ٣٢ سطرا وأحيانا يصل ٤٠ . أخذتُ عن نسخة بمكتبة شهيد علي بالآستانة وهي بخط أحمد ابن تميم بن هشام اللبلي ونسخت سنة ٦١٦ هـ .

تناول الفارقي شرح بعض المسائل التي جعلها المبرّد في صدر كتابه ، وكنتُ نقول : إن المبرّد أخطأته براءة الاستهلال في تصديره كتابه بمثل هذه المسائل الغامضة ، ولكنّ الفارقي يرى غير هذا ، فيقول في خطبة كتابه :

(١) معجم الأدباء ج ١٤ ص ٧٥ بنية الرواة ص ٣٤٤ والانباء ج ٢ ص ٢٦٥ .

(٢) الفهرست ص ٩٤ . الإنباء ج ٢ ص ١١٤ .

(٣) بنية الرواة ص ٣٢٧ .

(٤) تلميذ الرمان وكثيراً ما يثنى عليه ويدعو له كما كان يفعل ابن جنى مع شيخه أبي علي وهما متعاصران وجمع بجلب من ابن عالوية انظر ترجمته في معجم الأدباء ج ١١ ص ٢١٧ وبنية الرواة ص ٢٥٥ وقال ابن الأثير في الباب ج ٢ ص ١٩١ « الفارقي بفتح الفاء وسكون الألف وكسر الراء في آخرها قاف هذه النسبة إلى ميا فارقيين » . وقال ياقوت في معجم البلدان ج ٥ ص ٢٣٥ « ميا فارقيين بفتح أوله وتشديد ثانيه ثم فاء وبعد الألف راء وقاف مكسورة وياه ونون - أشهر مدينة في ديار بكر وجاءت بهذا الضبط في شعر كثير وأبي الطيب المتنبي » .

«الحمد لله وليّ كلّ مينة ، ومولى كلّ نعمة ، حمدا يرتبط بمنحته ، ويجتلب زيادته ، وصلواته على خير خليقته محمداً وعترته ، وعلى آله وصحابه ، وسلم تسليماً .

ولمّا رأيت توقُّر الرغبة من الناشئين في زماننا وحرص المتوسّطين عن أهل الأدب في عصرنا على النظر في كتاب المقتضب ، مع ضيق الزمان عن تعجيل شرح جميعه ، وتشعب الأفكار في أمور تصدُّ عن تفسير سائره - رأيت أن أفسر المشكل من مسائله التي جعلها في صدر كتابه ، وقدمها في افتتاح خطابه ، ليصونه بها عن ابتذال من لم تبلغ طبقتة قراءة مثله ، ويحوطه فيها من تلاعب من قصرت رتبته عن التشاغل بشكله ، إذ كان كثير من الطالبين لهذه الصناعة قد رضی لنفسه منها أن يقول : قرأت كتاب فلان وأخذت عن فلان . غرضه تكثير الرواية ، وهو أبعد الناس من الدراية . لا يتحاشى أن يقرأ كتاب سيبويه وهو بالمدخل أحق وأولى ، وأخلق وأخرى .

فرأى أبو العباس - رحمه الله - أن يقدم في كتابه مسائل تصدُّ من قصد له عن التعرّض به إلا بعد إحكام أصولها من سواه ، وإتقان أبوابها فيما عداه ، فإذا هم بقراءة كتابه اقتدر على ما فرعه بما معه ، وحده ذلك على النظر فيما يوصله إليه ، ويعنه على طلب ما يستعين به عليه . فإذا قويت بصيرته ، وتمكّنت معرفته ، صلح أن يقرأ ما بعدها ، وحسن أن يتجاوزها إلى غيرها ، ومتى لم يكن معه من أصول هذه المسائل شيء صرفه ذلك من القراءة له ، وصده عن التلاعب به .

ورأيت أن أقدم لكل مسألة أصلاً يعتمد فيها عليه ، ويرجع عند اللبس إليه ، وأبين ما يجوز من ذلك وما يمتنع ، وما يضيق فروعه وما يتسع ، وأكشِف المواضع التي خُطئ فيها ، وأبين وجه الخطأ ، وما يتخرّج عليه ، وشبهته إلى أصارته إليه ، ولا ندع مُمكننا إلا أوردناه ، ولا حسناً إلا ذكرناه ، فيسهل على من نظر في كتابنا هذا أن يقرأ الكتاب بعده ، ويقتدر به على أن يحلّ الشبه وحده ...» .

ألف الفارقي كتابه لأبي القاسم عبد العزيز بن يوسف .

كتاب الفارقي كما هو ظاهر من اسمه وإنما تناول شرح المسائل التي في أول المقتضب ، وإن كانت هذه المسائل وضعت خطأ في الجزء الرابع من النسخة التي بدار الكتب .

وقد أضاف إلى هذه المسائل مسألة ليست في صدر الكتاب ، وقد اعتذر عن ذلك فقال في ص ٧٣ : « ونظيرها في التقدير والتنزيل مسألة يذكرها أصحابنا في كتبهم على ضرب من البيان غير مُستقصى ، وقد كنا نقصينا القول فيها ، فأحببنا أن نذكرها في هذا الموضع وإن لم تكن منه ، ولكن حسن ذلك أنها نظيرة ما ذكر فيه ، وللعالم أن يذكر الشيء مع نظيره على جهة التأكيد والتأييد ، وإنما قدمنا هذا القول لئلا يتوهم علينا الناظر في كتابنا أننا خرجنا على غرض ألفناه بإيقاع مسألة في غير موقعه وليس ذلك إلا أنه نظيره ، وغرضنا في هذا الكتاب بيان المشكل في أول الكتاب ، ونترصد الإمكان لبيان جميع ما أشكل منه ، ونفرد له كتابا آخر إن شاء الله وبه القوة » .

ويباهي الفارقي بكتابه فيقول بعد أن علل لامتناع وقوع المفعول الأول في باب ظنّ جملة ص ٥٨ :

« وهذه نكتة من أسرار الصناعة لا تكاد تجدها في كتاب فتأملها فإن النفع بها كبير عظيم » .

ويقول بعد أن ذكر معاني (جعل) واستعمالها ص ٦٥ : « فتأمله تجد حُسنه ولا تكاد تجده على البيان والشرح في كتاب كذلك » .

أعترف أن الفارقي شرح المسائل التي تناولها بعبارة واضحة ، وقدم لكل مسألة بيان عرض لكثير من القواعد العامة ولاسيما أحكام الصلة والموصول ، وتوابع الموصول ، وتوابع الصلة ، وأحكام المصادر ، والمشتقات في عملها ، وأعاد بعض هذه الأحكام فيما تناواه .

ولو وقف عند هذا لأحسن وأجمل ، ولكنّه أسرف على نفسه وعلى قارئه في الحديث عن الإخبار بالذی وبالآلف واللام في مسائله ، وكان يستعرض جميع الصور العقلية في كل مسألة ، ويبين ما يجوز منها ، وما يمتنع . ويكفي أن تعلم أنه ذكر في وجوه هذه الجملة الواضحة (سير يزيد فرسخين يومين) ١٦٦ صورة ، ثم بين ما يجوز منها ، وما يمتنع ، وختمها كتابه ، وهذه

هي المسألة التي قدّم عنها اعتذاره لأنّها ليست من مسائل صدر الكتاب . والمسألة واضحة في أنّه يجوز نيابة أحد الطرفين أو الجار والمجرور عن الفاعل ، فلا تحتاج إلى شرح ، ولا إلى جعلها مسألةً مُشكلة ، ولكن الإخبار عن كلّ لفظ فيها كانت له ١٥٩ صورة .

كما أسرف في تقديم بعض ألفاظ المسائل على بعض ، وتغيير الإعراب فيها ، والإبدال منها مع التقديم والتأخير ، ثمّ بيان ما يجوز وما لا يجوز .

وهذه رياضة عقلية عنيفة ، وما أشبهها بلحّم جمل غثٌ على رأس جبلٍ وعر ، لهذا رأيت أن أكتفي بتلخيصه ، وأعرض منه الصفو واللباب .

* * *

ألّف الفارقيّ كتابه بعد وفاة أبي سعيد السيرافيّ المتوفى سنة ٣٦٨ لأنّه قال في ص ٥٩ (ورأيت في تعليق بعض من أثق به عن أبي سعيد السيرافيّ - رحمه الله - قال ...).

وقد أرخ الفارقيّ الفراغ من تأليفه في شهر ربيع الأول سنة ٣٧٢ هـ . كما نصّ عليه في ختام كتابه .

صلة المقتضب بكتاب سيبويه

جميع النحويين الذين جاؤوا من بعد سيبويه تأثروا تأثراً كبيراً بكتابه ، واهتدوا بهديه ، وساروا في طريقه .

وما زال كتاب سيبويه - على كثرة ما أُلّف بعده - عظيمَ القدر ، فلم تتغير بهجته ، ولم تخلق جيلته ، فهو كاللوحه الباسقة وغيره أغصان لها وفروع ، وكانهر التندق يغذى فروعها وجداوله .

من أقدم ما وصل إلينا في الصرف بعد سيبويه تصريف المازني .

لم يستوعب المازني في تصريفه كل الأبواب الصرفية ولا مسائلها .

ولهذا لا أقر الأستاذين المحققين للمصنف على قولهما في ج ٣ ص ٢٧٦ :

«وبعد سيبويه جاء أبو عثمان المازني فجمع في كتابه كل مباحث علم التصريف»

وقولهما في ص ٣١٦ :

«وهو من علم التصريف ككتاب سيبويه من علم النحو في أن كلاً منهما أصل في علمه ، هذا في النحو وذلك في التصريف» .

في اعتقادي أن تصريف المازني إنما هو صدّي لما في كتاب سيبويه ، فإذا قال سيبويه ج ٢ ص ٣٩٨ «ألا ترى أنهم لم يجيئوا بشيء من الثلاثة على مثال الخمسة نحو ضربت» قال المازني في تصريفه ج ١ ص ١٧٥ : «ولم أسمع من كلام العرب شيئاً من الثلاثة بلغ به الخمسة من موضع اللام» .

وإذا وقفنا في كتاب سيبويه على نصوص متعارضة متضاربة في الهزمة المتصدرة أربعة أصول في الأسماء وجدنا صدّي ذلك في تصريف المازني .

قال سيبويه في ج ٢ ص ٢٤٣ بزيادة الهزرة إذا لحقت أولاً متصدرة أربعة أحرف فصاعداً .
وقال في ص ١١٣ ، ٣٣٧ ، ٣٤٤ ، ٣٤٦ بأصالة الهزرة المتصدرة أربعة أصول في الأسماء .
ونجد صورة من هذا الاضطراب في تصريف المازني .

قال في ج ١ ص ٩٩ بزيادة الهزرة المتصدرة أربعة أحرف فصاعداً ، ثم قال في ج ١ ص ١٤٤
بأصالة الهزرة المتصدرة أربعة أصول في الأسماء .

والآراء التي خالف فيها المازني سيبويه قليلة محدودة .

انظر ج ١ ص ٢٢٨ ج ٢ ص ٢٨٤ ، ٣١٥ ، ٣١٨ .

ثم ألف المبرد كتابه (المقتضب) في النحو والصرف فكان تأثره بكتاب سيبويه كبيراً .

لقد جرى ذلك الخليل وسيبويه في المقتضب في مواضع تزيد عن المائة ، على حين أن
المازني جرى ذكره في مواضع تبلغ العشرين موضعاً .

وقد تغلغل تأثير سيبويه في أعماق المقتضب .

لذلك حرصت على أن أسوق نصوص سيبويه في التعليق حتى يتبين لنا مدى استقلال
المبرد ومدى اعتماده على كتاب سيبويه .

وإذا كان الشاهد من شواهد سيبويه نبهت على ذلك .

شواهد المقتضب

الشواهد الشعرية بلغت ٥٦١ شاهداً . أخذنا من شواهد سيبويه - ٣٨٠ - وكان في القليل
ينسب الشعر لقائله وأكثر الشعراء شواهد في المقتضب هم :

الفرزدق له ٣٠ شاهداً ، فجرير له ٢٩ ، الأعشى ٢٣ ، رؤبة ١٩ ذو الرمة ، ١٥ العجاج
١٢ ، امرؤ القيس ١١ - أبو النجم ١٠ ، الحطيثة ١٠ ، حسان ٨ النابغة البياضي ٨ .

وما يقوله الدكتور الجندی في كتابه (ابن قتيبة) ص ٤٢٥ من أن المبرد روى كثيراً من
الشواهد عن الجاحظ في كتابه المقتضب غير صحيح . فلم يجز للجاحظ ذكر في المقتضب
مطلقاً لا في شواهد ولا في غيرها .

وقد استشهد ببعض النثر فقال مستشهدا على زيادة (كان) :

١- «كقول بعض العرب : ولدت فاطمة بنت الخُرْشَب الكَمَلَة من بنى عبس لم يوجد كان مثلهم» ج ٤ ص ٤٣٤ .

٢- «ومن كلام العرب : إِنَّهُ ضَرُوبٌ رُءُوسُ الدَارِعِينَ» ج ٢ ص ٣٩٩ .

٣- «ومن كلام العرب : إِنَّهُ لَمِنْخَارٌ بَوَائِكُهَا» ج ٢ ص ٣٩٩ . وهذا من شواهد سيبويه ج ١ ص ٥٨ .

وقد استشهد المبرّد بكثير من أمثال العرب وقد خرّجتها في التعليق .

هل استشهد بالحديث النبوي ؟

١- قال في ج ١ ص ٢١ : وقال أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب - كرم الله وجهه - : العين وكاء السّه .

ثمّ قال في ص ٢٣٨ : وفي الحديث : العينُ وكاءُ السّه .

والظاهر أنه أراد بالحديث هنا الخبر ولم يُردّ الحديث النبوي الشريف .

و (العين وكاء السّه) حديث روى عن طريق عليّ وعن طريق معاوية وللمحدثين فيه كلام ذكرناه في التعليق والمبرّد استعمل الحديث بمعنى الخبر في المقتضب ، وفي الكامل .

قال في المقتضب ج ٤ ص ٥٣٣ : «وفي الحديث : لَمَّا طَعَنَ العِلْجُ أَو العَبْدَ عمرَ - رحمه الله - صاح : يَا اللهُ لِلْمُسْلِمِينَ» . وذكر هذا الكلام في الكامل أيضا ج ٧ ص ٢١٥ .

وقال في المقتضب ج ٢ ص ٤٦٤ : «وجاء في الحديث : أوّل حىّ آلف مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - جُهينة» .

لم يصرّح المبرّد بالحديث النبويّ إلّا في موضع واحد :

قال ج ٢ ص ٤٩١ : «وجاء عن النبيّ - صلى الله عليه وسلم - «ليس في الخضراوات صلقة» .

. وهذا الحديث اتفق المحدثون على تضعيفه؛ لأنَّ من رُوِّاه الحارث بن نَبهان .
وانظر ما قيل في الاستشهاد بالحديث في الخزانة ج ١ ص ٤-٨ . وما كتبه الشيخ الخضر-
رحمه الله - في مجلة المجمع .

الشواهد القرآنية

وشواهد المقتضب القرآنية تجاوزت خمسمائة آية :
. وكان يبسط القول في بعض الآيات ويذكر بعض القراءات وتوجيهها أحيانا .
وشواهد سيبويه القرآنية بلغت ٣٧٣ وذلك كإحصاء الأستاذ علي النجدى ناصف في كتابه
عن سيبويه ص ٤٢٥ .

رد المبرد على سيبويه

أو

مسائل الغلط

سار المبرد في نقد كتاب سيبويه على أن يذكر القطعة من كلام سيبويه مشيراً إلى الباب الذي ذكرت فيه ثم ينقلها مبتدئاً بقوله : قال محمد بن يزيد .

والنقد بدأ من الصفحة الثالثة من الجزء الأول من كتاب سيبويه وانتهى في آخر صفحة من الجزء الثاني ص ٥٢٩ ، وكان يتنقل بين الأبواب ، وهناك أبواب كثيرة لم يعرض لها وإنما كان يقف حيثما يرى موضعاً للنقد في نظره ، وهذا النقد يدور على النواحي الإغرابية وفي الرواية والاستشهاد وفي العوامل وفي التعبير ، وأحياناً كان يصرح بأن هذا النقد هو رأى الأخصس أو الجرمي أو المازني .

وجزاً المبرد كتاب سيبويه إلى أجزاء فيقول :

وتما أصبناه في الجزء الخامس قوله : ويوافق ذلك ص ١٦٥ من الأول .

وتما أصبناه في الجزء السابع قوله : ويوافق ذلك ص ٢١٩ من الأول .

وتما أصبناه في الجزء التاسع قوله : ويوافق ذلك ص ٢٧٨ من الأول .

وتما أصبناه في الجزء العاشر قوله : ويوافق ذلك ص ٢٨٧ من الأول .

وتما أصبناه في الجزء الثالث عشر قوله : ويوافق ذلك ص ٣٢٢ من الأول .

وتما أصبناه في الجزء الحادي والعشرين قوله : ويوافق ذلك ص ٤١٤ من الأول .

ثم قال : ثم قال في كراسة ستة وثلاثين : ويوافق ذلك ص ١٤٤ من الثاني .

مسائل النقد بلغت ١٣٣ مسألة ، منها مسألة خاصة بنقد كلام الأخصس ، ومسألة

تكررت ، فالباقى : ١٣١ .

خصّ الجزء الأول منها ٨٢ والباقي للجزء الثاني .

وقد أخطأ نظرُ المبرّد فتجاوز في قراءته بعضَ الأسطر في مسألة فجاء نقده خاطئاً .
قال سيبويه ج ٢ ص ٣٢٨ «ويكون على مُفْعَل نحو مُصَحَّف ، ومُخَدَّع ، وموسى . ولم يكتر
هذا في كلامهم اسماً وهو في الوصف كثير ، والصفة قولهم مُكْرَمٌ ومُنْخَلٌ ومُعْطَى .
ويكون على مُفْعَل نحو : مُنْخَلٌ ، ومُسْعَطٌ ، ومُدْقٌ ومُنْصَلٌ ولا نعلمه صفة .»

هذا هو نص سيبويه على حقيقته ، ولكن المبرّد تجاوز نظره في القراءة بعضَ الأسطر
فألحق قواه : (ولا نعلمه صفة) بقواه : (ويكون على مُفْعَل) ، ثمّ نقده بقواه : فاك محمد
وهذا المثال من أكثر ما جاءت عليه الصفات لما تصرف من الفعل نحو : مُكْرَمٌ ، ومُخْرَجٌ ،
ومُعْطَى وكلّ ما كان مفعولاً لأفعل ، وأحسب هذا في الكتاب غلطاً عليه بل لا أشكُّ في ذلك
إن شاء الله .

وقد ردّ ابن ولّاد على المبرّد بقوله : «هذا غلط . من أبي العباس على الكتاب لا على سيبويه .
وقد نظرنا في عدة نسخ فوجدنا الكلام صحيحاً مستقيماً على غير ما حكى وإيس هو عندنا
ممن يعتمد الكذب ولكن موضع ظننا أنه تجاوزه نظره ، انظر الانتصار ص ٣١٧ .
(ذكرنا سابقاً ص ٢٣ أن والد ابن ولّاد نسخ لنفسه كتاب سيبويه من نسخة المبرّد وكان
يضنُّ بها ولا يمكن أحداً من نسخها) .

* * *

تكلّم أبو الفتح بن جنّي في الخصائص عن نقد المبرّد لكتاب سيبويه وذلك عن طريق
روايته عن أبي عليّ عن ابن السّراج فقال ج ١ ص ٢٠٦ :
«ومن الشائع في الرجوع عنه من المذاهب ما كان أبو العباس تتبع به كلام سيبويه وسماه
مسائل الغلط فحدثني أبو عليّ عن أبي بكر بن السّراج أن أبا العباس كان يعتذر منه ويقول :
هذا شيء كنا رأيناه في أيام الحدائث فأما الآن فلا .»

وقال في ج ٣ ص ٢٨٧ «وأما ما تعقب به أبو العباس محمد بن يزيد كتاب سيبويه في
المواضع التي سماها مسائل الغلط فقلّما يازم صاحب الكتاب إلا الشيء التزّر وهو أيضا - مع

قلته - من كلام غير أبي العباس وحدثني أبو علي عن أبي بكر عن أبي العباس أنه قال : إن هذا كتاب كنا عملناه في أوان الشيبية والحدائث واعتذر أبو العباس منه .

عذر أبي الفتح أنه لم ير الكتاب فتحدث عنه بلسان غيره وأناقشه في أمرين :

١ - الزعم بأن النقد من غير كلام أبي العباس يُدحضه النظر في هذه المسائل ، فعلمتها كما قدمنا ١٣١ صرح المبرد بما أخذه من نقد الأخصش والجري والملازى وغيرهم في مواضع تقرب من الأربعين ، والباقي هو نقد لم يتبع فيه غيره .

٢ - القول بأن المبرد رجع عن هذا النقد يردّه الاحتكام إلى المقتضب فقد بقي المبرد على رأيه في نقد سيبويه وفي المقتضب في ٣٤ مسألة من مسائل النقد وبقي في الكامل على خمس مسائل أخرى .

أما المسائل التي يقال إنّه رجع عنها وقال في المقتضب بخلافها فأشير إليها :

١ - إذا سمى بموصول فيه (أل) لا ينادى عند سيبويه ، وأجاز المبرد نداءه في نقله لسيبويه ، ولكنه قال : في المقتضب ج ٤ ص ٥٢٢ :

واعلم أن الاسم لا ينادى وفيه الألف واللام ...

ثم جعل قول الشاعر :

مِنْ أَجْلِكَ يَا الَّتِي تَمَيَّنَتْ قَلْبِي وَأَنْتِ بَعِيْسَةٌ بِالوَدِّ عَنِّي

ضرورة كما قال سيبويه .

٢ - في نقله لسيبويه ردّ على الأخصش الذي جعل الضمير في نحو : الضاريك، والضاري في موضع نصب فقط. فأجاز أن يكون في محل جرّ أيضا كما يقول سيبويه ، ولكنه في غير موضع من المقتضب أوجب أن يكون الضمير في محلّ نصب فقط . (انظر التعليق في ج ١ ص ٥٥٥) .

٣ - خالف سيبويه في أن النون تلغم في الياء في نقله لكتابه ، ثم قال بجواز الإدغام في المقتضب (انظر تعليق ج ١ ص ٢١٨) .

٤ - اعترض في نقده لسيبويه على عبارة له وهي قوله .
وإنما تنون لأنه موضع يرتفع فيه المضاف ، وإنما يحذف التنوين إذا كان في موضع
ينتصب فيه المضاف .

ثم عبر بهذه العبارة في المقتضب ج ٤ ص ٥٥٠ - ٥٥١ .

٥ - رد على سيبويه نحو قوله : « هو رجل قائما » لأن الحال لا تجيء من نكرة دون
مبوغ ولكنه أجاز ذلك في المقتضب تعليق ج ٤ ص ٥٧٨ .

٦ - في مناقشة له مع سيبويه جعل نحو : « هذا خاتمك حديدا » حالا (الانتصار ص ١٠٥ -
١٠٦) ثم اختار في المقتضب أن يكون تمييزا ج ٣ ص ٢٣٩ .

وللمبرد موقف مضطرب في وقوع (إلا) صفة :

مثل سيبويه لوقوع (إلا) صفة بقوله : « لو كان معنا رجل إلا زيد لهلكنا » فرد عليه
المبرد بأن (إلا) لا تكون صفة إلا إذا صح الاستثناء وهو لا يصح في هذا المثال .
(انظر الانتصار ص ١٨٢ - ١٨٣) .

ولكنه في ج ٤ ص ٦٦٩ من المقتضب يمثل لوقوع (إلا) صفة بهذا المثال : (لو كان معنا
رجل إلا زيد لهلكنا) .

فيفيد هذا بأنه رجع عما اشترطه في نقده لسيبويه ، ثم يقول في ص ٦٧٥ بما يفيد أنه
يشترط لوقوع (إلا) صفة صحة الاستثناء ، قال :

« وتقول : هذا درهم غير جيد ، لأن غيرا نعت . ألا ترى أنه لا يستقيم : هذا درهم
إلا جيد . »

وانظر تعليقنا هناك .

* * *

وفي بعض المسائل نرى المبرد لا يتعرض في المقتضب لكلام سيبويه الذي تناوله بالنقد .

١ - مصدر فاعل مفاعلة . جعل سيبويه الميم عوضا من ألف فاعل فرد عليه المبرد في النقد
(الانتصار ص ٣٠٣ - ٣٠٤) .

ثم اكنى في المقتضب ج ٢ ص ٣٨٣ بقوله : فأما فاعلت فمصدره اللازم مفاعلة .. ولم يعرض لما قاله سيبويه ...

٢ - ذكر سيبويه رأيين في اشتقاق لفظ الجلالة ، فردّ عليه المبرد بأنّ القول الثاني يعارض الأوّل (الانتصار ص ٢٧٩ - ٢٨٠) .

واكنى في المقتضب ج ٤ ص ٥٢٣ بذكر رأى سيبويه الأوّل .

٣ - نقد مذهب سيبويه في التسمية بحرف من كلمة (الانتصار ص ٢٤٠ - ٢٤١) .

ثم ذكر المداهب في ذلك في المقتضب ج ١ ص ٢٠ وأغفل ذكر رأى سيبويه .

٤ - ردّ على سيبويه في تمثيله لحلف حرف النداء من النكرة بقولهم :

افتدٍ مخنوقٌ أصبحَ ليلٌ . أطرقَ كرا . وقال : هو معرفة بالنداء ، ثمّ مثل بذلك في المقتضب ج ٤ ص ٥٣٧ ولم يعرض لما قاله سيبويه .

٥ - اعترض على تحليل سيبويه نحو : واغلامياه (الانتصار ص ١٥٢-١٥٥) .

ولم يعرض لهذه العلة في المقتضب ج ٤ ص ٥٦٥-٥٦٦ .

٦ - ناقش سيبويه في تعليقه لعلمية (بنات أوبر) ، ثمّ لم يتعرّض لهذه العلة في المقتضب .

٧ - يرى سيبويه أنّ صيغة فعّال في النسب موقوفة على السماع . وردّ عليه المبرد بأنّها قياس مطرد (الانتصار ص ٢٥١ - ٢٥٢) .

ثمّ تحدّث عن الصيغة في المقتضب ج ٣ ص ١٤٥ وأمسك عن الحديث في قياسيتها وفي قصرها على السماع .

هذه هي المسائل التي ظاهرها أنّه قال بخلافها في المقتضب والمسائل التي أمسك فيها عمّا قاله في النقد .

أما المسائل التي بقي المبرد فيها على رأيه في نقده لسيبويه وفي المقتضب فهي كثيرة (٣٤) وقد ذكرتها في مواضعها من التعليق وسقت كلام ابن ولاد في الانتصار معها .

وبقية المسائل لم يعرض لها المبرد في المقتضب لا من قريب ، ولا من بعيد ، ولا نعرف هل رجع عنها أو بقي على رأيه فيها ؟

نعم في ص ١٨٢ من الانتصار ما يأتي :

« قال أحمد : وجدت بخط أبي - رحمه الله - قال : وجدت هذا الباب مضروباً عليه في كتابه يعني كتاب محمد بن يزيد ، وكان قد رجع عنه إلا أنه لم يثبت الحجّة التي أوجبت رجوعه فنضرب عمّا ذكرنا ونطويه . »

بمراجعة نصوص نقد المبرد ومعارضتها على كتاب سيبويه تبين لي أمران :

١ - قد أضيف بعض هذا النقد إلى نسخة كتاب سيبويه المطبوعة في بولاق ، وهو هذا النص ج ٢ ص ٢٠٨ :

وزعم الخليل أن قولهم ظريف وظروف لم يكسر على ظريف ، كما أن المداكير لم تكسر على ذكر .

(وقال أبو عمر : أقول في ظروف هو جمع ظريف كسر على غير بنائه وليس مثل مداكير والدليل على ذلك أنك إذا صغرت قلت : ظريفون ولا تقول ذلك في مداكير) .

وبالرجوع إلى نقد المبرد نجد ساق نص سيبويه إلى قوله: (لم تكسر على ذكر) ، ثم أتبعه النقد بقوله : قال أبو عمر الجرمي : ظروف تكسير ظريف على غير بنائه وليس بمنزلة مداكير لأنك لو صغرت ظروفًا قلت ظريفون ...

ومن المقطوع به أن الجرمي لم يدرك سيبويه ولم يأخذ عنه بله أن ينقل عنه سيبويه ، وانظر إنباه الرواة ج ٢ ص ٨٠ .

ويؤكد ذلك تعليق السيرافي بهامش سيبويه فقد ذكر كلام الجرمي هناك .

٢ - ساق المبرد نصاً لسيبويه نصه : « أيها تشاء لك » على معنى قولك : التي تشاء لك ، وإن شئت قلت : « أيها تشاء لك » فتضمير الفاء .

وبمراجعة هذا النص على ما في كتاب سيبويه ج ١ ص ٣٩٧ نجد هناك نقصاً . وانظر تعليق السيرافي ص ٤٠٠ ففيه إشارة إلى هذا النقص .

الانتصار لابن ولاد

ألفه أحمد بن ولاد صاحب (المقصود والممدود) والتوفى سنة ٣٣٢ بدأه بقوله :

قال أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاد النحوي : هذا كتاب نذكر فيه المسائل التي زعم أبو العباس محمد بن يزيد أن سيبويه غلط فيها ، ونبيئتها ، ونرد الشبه التي لحقت فيها ولعل بعض من يقرأ كتابنا هذا ينكر ردنا على أبي العباس وليس ردنا عليه بأشنع من ردّة على سيبويه فإنه ردّ عليه برأى نفسه ورأى من دون سيبويه ومع ردنا عليه فنحن معترفون بالانتفاع به لأنه نبه على وجوه السؤال ، وموضع الشكوك إلا أنه إذا تبين الحق كان أولى بنا وأعود بالنتفع علينا وبالله التوفيق .

جعل ابن ولاد همة وسدّمة أن يردّ نقد البرد ويبطله إلا في مسألتين : قال في ص ١٢٢ .

قال أحمد : الذي ذهب إليه محمد بن يزيد في هذا البيت هو الوجه الجيد فأما ما ذهب إليه سيبويه فإنما يكون البيت حجة عليه لا على المعنى الأجود وليس بممتنع .

وقال في ص ١٥٦ قال أحمد : هذا الفصل صحيح لا معدل عنه ولا جواب في هذا أحسن منه .

وقد تبين لي أن ابن ولاد لم يرجع إلى المقتضب حتى يعرف المسائل التي رجع عنها البرد والمسائل الأخرى .

وسأبين كل هذا في التعليق .

ونسخة الانتصار بالمكتبة التيمورية رقم ٧٠٥ نحو . انتسخت من نسخة قديمة بخط كوفي ببغداد في جمادى الآخرة سنة ١٣٤٥ وصحّحها ناسخها في رجب من السنة المذكورة .

وهي تنقص مقدار عشرة أسطر كما يقول ناسخها في بعض المسائل والنسخة مشحونة بالتصحيف والتحريف وقد بذلت جهدا كبيرا في سبيل إصلاحها كما تعذر عليّ في بعض المواضع إصلاحها إذ هي نسخة وحيدة . وقد انتسخت لمكتبتى نسخة منها . وعدد صفحاتها ٣٣٤ من الحجم المتوسط .

كتب لأحمد لا تعرف عن أسرارها :

ذكرها ابن النديم وياقوت وهي :

الإعراب . إعراب القرآن . أدب الجليس . أسماء الدواهي عند العرب . البلاغة . التصريف^(١) .
احتجاج القراءة . الحث على الأدب ، والصدق . الحروف في معاني القرآن إلى طه . الحروف .
الخطّ والهجاء . الرسالة الكاملة . الرياض المونقة . الزيادة المنتزعة من سيبويه . شرح شواهد
سيبويه^(٢) . شرح كلام العرب ، وتخليص ألفاظها ، ومزاوجة كلامها .

صفات الله - جلّ وعلا . ضرورة الشعر . طبقات النحويين البصريين وأخبارهم . العروض .
العبارة عن أسماء الله تعالى . قواعد الشعر . القوافي . المدخل إلى سيبويه . المقصور ، والمملود .
المدخل في النحو^(٣) معاني القرآن ويعرف بالكتاب التام . الممدوح والمقايح ، معنى كتاب
سيبويه ، معنى كتاب الأوسط . الناطق . الوشي .

ذكر ابن الأثير في مقدّمة (النهاية) أنّ المبرد ممن ألف في غريب الحديث ومثله في
كشف الظنون .

(١) هكذا اسمه في الفهرست ، ومعجم الأدباء وسماء ابن خيبر : (التصاريف) وانظر روايته في المكتبة الإندلسية : فهرس
ما رواه ابن خيبر عن شيوخه ص ٣١٢ .

(٢) ورد في الخزانة ج ٢ ص ١٩٣ باسم (الشرح) فهل يريد هذا الكتاب أو كتاب : شرح ما أفضله سيبويه ؟

(٣) ذكره ابن خيبر فيما جلبه أبو علي البغدادي فقال : والمدخل للمبرد في جزء تام ، انظر فهرس ابن خيبر ص ٢٩٨
ولرمان كتاب « شرح المدخل للمبرد » الإنباه ج ٢ ص ٢٩٥ .

أسلوب المبرد :

ما ذكرناه من نماذج شعر المبرد يدل على أن لأبي العباس ذوقاً أدبياً رفيعاً وله قدرة على البيان ، وفصاحة التعبير .

وما نراه له في الكامل من نَتَفٍ قدَّم بها بعض الأبواب يشهد بعلو كعبه في الأدب ، وحسبنا أن البحرى يكتب له : وقلبي إلى الأديب طروب .

أما أسلوبه العلمى فتشيع فيه العبارة المبسوطة والبيان الواضح وقد قدّمنا أمثلة لذلك فيما مضى .

وقد ولج أبو العباس بالإكثار من المترادفات فيقول في ص ١٣٤ من الثالث :
«فإن كانت الألف للتأنيث ففيها ثلاثة أقاويل : أجودها . وأحقها بالاختيار ، وأكثرها ، وأصحبها ، وأشكلها لمنهاج القياس حذف الألف « يقصد عند النسب » .
ويثنى على رأى فيقول : قول حسن جميل ، وهذا واضح بين جداً .
ويضعف . آخر فيقول : خطأ فاحش . وغلط بين .

وقد كان أبو العباس يمتدح الكلام لوضوحه فيقول في الكامل ج ١ ص ١٢٨ : فهذا أوضح معنى ، وأعرب لفظاً ، وأقرب مأخذاً ، ويقول في ص ١٢٩ : فهذا كلام واضح ، وقول عذب وقال في ج ٣ ص ١٦٤ فهذا من أجود الكلام ، وأوضحه معنى .

٢- والمبرد نحوى لغوى فقد يستوقفه إحساسه اللغوى فيستطرد إلى شرح لغوى فيقول في المنتضب ج ١ ص ٥٦ :

«تفسير : يقال سلقه إذا ألقاه على قفاه ، وإذا ألقاه على وجهه قيل بطحه ، وإذا ألقاه على أحد جنبيه قيل قتره ، وقطره ، وإذا ألقاه على رأسه قيل نكته » .

٣ - والمبرد مؤلف في أنساب العرب ، لذلك كان يعرض لبعض الأسباب في المقتضب .
لما ذكر بيت بُجير بن زهير :

صَبَحْنَاهُمْ بِالْفِ مَسْنِ سَلِيمٍ وَسَبَعِ مِنْ بَنِي عَثْمَانَ وَاقِي

قال : بنو عثمان بن عمرو بن أد بن طابخة بن إلياس من مضر . هم مزينة ج ٢ ص ٤٦٥ .
وذكر نسب ثقيف ج ٣ ص ٣٢٠ - وعمرو بن شيبان ج ٣ ص ٣٢١ كما عرض لنسب قريش
والاختلاف في تسميتهم بهذا الاسم ج ٣ ص ٣٢٠ وقد أكثر من ذلك في الكامل ج ١ ص ١٨٩
ج ٢ ص ١٨٢ ج ٣ ص ٨٠ ج ٤ ص ١٩٨ - ١٩٩ .

٤ - النزم المبرد في المقتضب أن يُعبر بجمع الجمع (أقاويل) فلم يستعمل (أقوال) حتى
في مقام يتطلب جمع القلة .

فيقول : ثلاثة أقاويل ج ١ ص ١٤٠ ج ٣ ص ١٣٤ ج ٤ ص ٣٦٤ . وهذه الأقاويل الثلاثة ج ١
ص ٧٨ .

ويستعملها في موضع قولين فقال ج ١ ص ٢٣١ : « و (مَنْ) في بعض الأقاويل » .

والخلاف في لام (من) لا يتجاوز قولين : لامها واو أو هاء وذكرهما المبرد في ج ٢ ص ٥٣٧ .
وقال عن لغة الفك في أمر المضاعف الثلاثي ، نحو : أردد : أجود الأقاويل وليس فيه
إلا لفتان : الفك . والإدغام ج ١ ص ١٨١ .

تكرر لفظ الأقاويل في ج ١ ص ٢٦٦ ج ٢ ص ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٤٤٧ . ج ٣ ص ١٨٥
ج ٤ ص ٥٢٥ - ٥٦٥ .

وقال : أجود الأقاويل ج ١ ص ١٧٢ ، ١٤١ ، ١٨١ . أحسن الأقاويل ج ٢ ص ٦١٧ .

بعض الأقاويل ج ١ ص ٢٣١ ج ٤ ص ٤٩١ أبعد الأقاويل ، ج ٢ ص ٣٦٣ .

أردأ الأقاويل ج ٣ ص ١٣٥ . أقم الأقاويل ج ٤ ص ٦٣٩ .

والمبرد مع الجمهور في أن يميز الثلاثة إلى العشرة يكون بجمع القلة إذ وجد (المقتضب

ج ٢ ص ٤٣٨) .

هـ - التزم المبرّد أن يقيّد جميع وعوده بالمشيئة (إن شاء الله) حتى جمعها في بعض
العناوين فقال ج ٢ ص ٥٦١ .

« باب الحروف التي تكون استفهاما ، وخبر اوسند كرها مفسرة في أبوابها إن شاء الله » .
وقال ج ٣ ص ٢٥٦ :

« باب من مسائل (أم) في البابين المتقدمين لنوضح كل باب على حياله ، ونبيّنه
من صاحبه إن شاء الله .

ويقولها عند الشروع فيما وعد به ويبرّر عن ذلك بعبارات مختلفة فيقول : ونحن ذاكرو
ذلك إن شاء الله ج ١ ص ١٩٣ ، ٢١٣ ، ج ٢ ص ٣٣٢ ، ٣٧٠ ، ٤٠١ ، ٤٢٤ ، ٤٧٣ ،
٥٣١ . ج ٣ ص ٢ - ٣٢٤ ، ج ٤ ص ٣٧٥

ونفسّر لم ذلك إن شاء الله ؟ ج ٣ ص ٣٦ ، ٢٧١ ، ج ٤ ص ٣٧٧ ، ٥٤٥ ، ٥٧٧ .
وسنشرح ما ذكرنا إن شاء الله ج ١ ص ١٤٨ ، ٩٨٠ ، ج ٢ ص ٥١٦ ج ٣ ص ١٨١ ،
٢٢٥ ، ٢٧٢ .

وسنبيّن جميع ذلك إن شاء الله ج ١ ص ١٠٦ ج ٢ ص ٥٢٨ ج ٤ ص ٥٩٠ .
ويستعمل المشيئة في غير ذلك أيضا فيقول :
فقيس ما ورد عليك من هذا إن شاء الله ج ١ ص ٧١ ج ٢ ص ٣٥٠ ج ٣ ص ٣٠ .
فقس تُصبّ إن شاء الله ج ٢ ص ٤٦٨ ، ٤٩٨ ج ٣ ص ٢٣١ ، ٢٤٣ .
وقد فسرت لك باب العدل لتناول القياس من قُرب وتميّز بعضه من بعض إن شاء الله
ج ٣ ص ٣٣٦ ، ج ٤ ص ٦٢٢ .

وفيما ذكرت ما يدلّ على جميعها إن شاء الله ج ١ ص ٦٦ ، ٢٥١ ج ٣ ص ١٦٤ .
وفيما قلنا دليل على ما يرد عليك إن شاء الله ج ١ ص ٢٢ ، ٩٦ - ج ٣ ص ٢٩٢ .
وفيما ذكرنا كفاية إن شاء الله ج ٣ ص ٣٣٢ .
وإذا صحّت الأصول جرت المسائل على الاستقامة إن شاء الله ج ٤ ص ٤٨٤ .
وهذا مما إذا وقفت على معناه جرت لك ألفاظه على حقيقتها إن شاء الله ج ٣ ص ٦٠٢

وانظر غير ذلك كثيرا ج ١ ص ٨٢ ، ٩٨ ، ١٩٠ ، ١٩٧ ، ج ٢ ص ٣٣٣ ، ٣٤٥ ،
٥٢٨ ، ٥٦٢ ج ٣ ص ٩٨ ، ٣٦ ، ٧١ ، ١٧٣ ، ١٧٦ ، ١٧٥ ، ٢٧٩ ، ٣٤٠ ، ج ٤ ص ٤٠٤ ،
٤٢٢ ، ٣٩٧ ، ٤٨٧ ، ٦٣٢ ، ٤٥٢ ، ٥٧٣ ، ٦١٨ ، ٦٥٧ .

ووجدت المبرّد في نقده لسببويه يقول أيضا :
« وأحسب هذا في الكتاب غلطا عليه بل لا أشكُّ في ذلك إن شاء الله (الانتصار ص ٣١٧) .

٦ - كان يؤثر أسلوب الإجمال ثمّ التفصيل فيأتي مع أنّ المشدّة بضمير الشأن والكلام
يستقيم من غير ضمير الشأن فيقول :

١ - أعلم أنّه ما كان كذلك بما استوت فيه زيادتان فإنك في حذف .. ج ٢ ص ٥٠٤ .

٢ - أعلم أنّه ما كان من ذلك لاعلامه فيه فإنك إذا صغرته ... ج ٢ ص ٥١٠ .

٣ - فاعلم أنّه من قال أسود : أسود قال في معاوية : معيوية ج ٢ ص ٥٥٢ .

٤ - ألا ترى أنّه ما كان على أفعال نحو : أبيات ، وأجمال لم تقل فيه إلاّ أجمال ج ٢

ص ٥٤٦ .

٥ - لأنّه ما كان على حرفين فلا بدّ من ردّ الثالث ج ٢ ص ٥١٢ .

٧ - أكثر المبرّد في كتابيه : المقتضب ، والكامل من تكرير لفظتين هما : (فاعلم) ،
و (يا فتى) .

فيقول في المقتضب ج ١ ص ٢٢ : « فقلت : هذا أقوم فاعلم . وهذا تقوم فاعلم ،
ورأيت تقوم فاعلم » .

وقال في ج ٢ ص ٣٧٠ « ومن قال : هذا رجلا فاعلم قال في رجل يسمّى بقولك مسامون
هذا مسلمين فاعلم ... ومثل قولك مسلمين فاعلم عسلي فاعلم » .

وقال في الكامل ج ٥ ص ٣٢ « قولهم : هذه سنين فاعلم وهذه عشرون فاعلم » .

وقال في المقتضب ج ٣ ص ١٦٤ « فيجوز أن تقول : لقيته كفة كفة يا فتى وكذلك هو
جاري بيت بيت يا فتى » .

وقال في الكامل ج ٥ ص ٣٣ : « وتقول هذه فلسطين يا فتى ، ورأيت فلسطين يا فتى » .
ويظهر أن المبرّد استعمل اللفظتين رمزاً للوصل وبيان حركة الإعراب أو حركة البناء
وقد يستعملها في غير ذلك الغرض .

قال في الكامل ج ٦ ص ٥٧ : يقال : رأيت عقيقة البرق يا فتى ، ذكر ذلك في معرض
تفسير معنى العَقِّ واشتقاقه .

وقد استعمل سيبويه هاتين اللفظتين انظر ج ١ ص ٤٠١ ، ج ٢ ص ٣٨١ وكذلك ثعلب
في مجالسه ص ٣٢٠ ولكن المبرّد أكثر من ترديدهما .

* * *

٨ - وللمبرّد أسلوب كرّره فيه أن المفتوحة على غرار قوله تعالى : (أَيْدِيكُمْ أَنْتُمْ إِذَا
مَيِّتُمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنْتُمْ مُخْرَجُونَ) قال :

١ - «واعلم أن الإلام إذا كانت ياء ، أو واوا وقبلها ألف زائدة وهي طرف أنها تنقلب
همزة» ج ١ ص ١٨٧ .

٢ - «ألا ترى أنك إذا قلت : ضربت زيدا أنك لم تفعل زيدا» ج ٢ ص ٤٠٥ .
واعلم أنك إذا قلت : ظننت زيدا أخاك ، أو علمت زيدا ما أنه لا يجوز
الاقتصار على المفعول الأول» ج ٢ ص ٦٠٣ - ٦٠٤ .

٤ - «قد علمت أن زيد إذا أتاك أنه سيكرمك» ج ٢ ص ٦١٧ .

٥ - «ألا ترى أنك إذا قلت : أعطيت زيدا عمرا أن عمرا هو المدفوع» ج ٣ ص ١١٦ .

٦ - «واعلم أنك إذا قلت : كان زيد أبوه منطلق أن أباه ومنطلقا في موضع نصب»

ج ٣ ص ٢٣٠ .

٧ - «ألا ترى أنك إذا قلت : يا هذا الرجل أنك إنما توصلت بهذا إلى دعاء الرجل»

ج ٤ ص ٥٦٢ .

وقد وقف المبرّد عند إعراب الآية وقفةً طويلة عرض هناك لما قاله سيبويه ولما قاله
الأخفش ولما قاله الجرجاني ثم اختار له رأيا في إعرابها .

ولما عرض للآية سيبويه ج ١ ص ٥٦٧ مثل بمثالين على غرارها .

والطريف أن لملك النحاة الحسن بن صافي رسالة سماها (المسائل العشر المتعبات إلى الحشر) وجعل في صدرها إعراب هذه الآية وقد ذكر الرسالة السيوطي في الأشباه والنظائر وذكرها السخاوي في كتابه : سفر السعادة .

- ٩ - تكرر في كلام المبرد أسلوب الاستثناء من الاستثناء قال :
 - ١ - «فلا يجوز في قول البصريين في الكلام إلا أن توقع الجواب فعلا مضارعا مجزوما أو فاء إلا في الشعر» ج ٢ ص ٣٥٧ .
 - ٢ - «لا يصلح فيهنّ إذا اجتمع اسم وفعل إلا تقديم الفعل إلا أن يضطرّ الشاعر» ج ٢ ص ٣٥٩ .
 - ٣ - «لم يكن في زيد إلا التنوين إلا في قول من قرأ (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ اللهُ الصَّمَدُ)» ج ٢ ص ٥٨٣ .
 - ٤ - «لأنّها لا تكون أسماء إلا بصلة إلا في الاستفهام والجزاء» ج ٣ ص ٤٦ .
 - ٥ - «ولانقول على النعت : هذا خاتم حديد إلا مستكرها إلا أن تريد البذل» ج ٣ ص ٢٣٨ .
 - ٦ - «وتقول : مررت بثلاثة رجال قيام يا فتى لا يكون إلا الخفض إلا على ما يجوز من الحال» ج ٤ ص ٥٨٢ .
 - ٧ - «والاسم لا يكون إلا نعتا من هذا الضرب إلا أن تجعله حالا للنكرة» ج ٤ ص ٥٩٥ .
 - ٨ - «فليس فيه إلا الخفض إلا جواز الحال» ج ٤ ص ٥٨٣ .
 - ٩ - «فلا تكون ألف الوصل إلا فيما ذكرت لك من الأسماء إلا الألف التي مع اللام للتعريف» ج ١ ص ٢٣٣ .
- وقد جاء هذا في كلام سيبويه أيضا قال ج ٢ ص ٧٣ :
- «لأنّ النمر ليس فيه حرف إلا مكسور إلا حرفا واحدا وهو النون وحدها» (يريد نجرى في النسب) .

١٠ - وقد حكى المبرّد كثيرا في كتابه حالة الرفع في الكلمة في غير الاستفهام قال :

(١) «لأنَّ فُعول ، وِفْعال يعْتوران فَعَلَ الصَّحِيح ، ج١ ص ١٢٣ .

(٢) «ألا ترى أنَّ مَيّت لو كان فَعَلَ لكان موت» ج٣ ص ١٢٥ .

وهذا كثير في سيبويه انظر ج٢ ص ٨٣ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١٢٠ ، ١٢١ .

كما حكى المبرّد حالة النصب في المصادر قال :

(١) «ويكون المصدر استفعالا نحو : استخراجا ، واستكثارا» ، ج١ ص ٦٣ .

(٢) «والمصدر اعلوًا» ج١ ص ٦٣ ، ٦٤ وقال : ومصدره افعوًا ج٢ ص ٣٨٦ .

(٣) «لأنَّ المصدر على أفعلت إفعالا» ج١ ص ٩٤ .

(٤) «فالمصدر من ذا استفعالا» ج٢ ص ٣٨٥ .

(٥) «والمصدر أفعيعالا على وزن استخراجا في السكون والحركة» ج٢ ص ٣٨٧ .

ومثل هذا في سيبويه أيضا قل ج٢ ص ٢٣٤ : «وأما افتعلت فمصدره عليه افتعالا .

والمصدر على أفعلت إفعالا» .

١١ - (قصة هذا كقصة هذا) . قد يبدو لنا أن هذا أسلوب مُستحدَث ولكنه تكرر في

المقتضب .

١- يقول عن إنَّ وأخواتها : «لأنَّها دخلت على الابتداء الخبر وقصتها قصة (كان) في

ذلك» ج٤ ص ٤٢٩ .

٢- «فالقصة فيه كالقصة فيما قبله» ج٢ ص ٥٦٦ .

٣- «لأنَّ قصتها فيه واحدة» ج٢ ص ٥٦٧ .

٤- «فقصته قصة فَعَلَ» ج١ ص ٩٣ .

٥- قال عن لكنْ : «ولا يجوز أن تلخل بعد واجب إلا لترك قصة إلى قصة تامة» ج١

ص ١٣ .

٦- «لأنَّه فهم القصة فعنها يُجيب» ج ٢ ص ٥٧٤ .

٧- «لأنَّ (أنَّ) مصدر تُنبئ عن قصة» ج ٢ ص ٦١٣ .

وقد جاء ذلك في سيبويه أيضا قال ج ٢ ص ٣٣ : «وأما (كي) فتثقل ياؤها وقصتها كقصّة (لو)» وقال في ج ٢ ص : وقصته كقصته .

وقال ج ١ ص ٤٨٣ : «فبدأ به مع القصة التي لا يسأل عنها ... فإنما يفرغ مما يقصد قصده بقصته» .

١٢- جاء في كلام سيبويه والمبرد إدخال (أل) على (بعض) وعلى (كلّ) :

١- قال المبرد : فيجوز أن تعني بعضا دون الكلّ ج ٣ ص ٢١٤ .

٢- فإذا أردت البعض ج ١ ص ٣١ .

وقال سيبويه ج ١ ص ٣٧٧ : فالبعض مذكّر .

وقد جاء ذلك في شعر مجنون ليلى وفي شعر سُحيم عبدي بنى الحسحاس كما ذكرنا في التعليق . وانظر كشف الطرّة عن الغرّة للأوسى ص ٥٨ .

ومن عجائب المصادفات أنّ سيبويه والمبرد منعا من حلف الفاء من جواب (أما) وخصّصا ذلك بالشعر ثمّ جاء الحذف في أسلوبها .

قال المبرد :

١- «فأما تقديره عندنا أنّ المفعول مقدّم والفاعل مضمّر» المتعصب ج ٣ ص ٥٩ .

٢- «أما قوله (لنبيّن لكم ونُقِرُّ في الأرحام ما نشاء) على ما قبله» المتعصب ج ٢ ص ٣٢٢-

٣٢٣

٣- فأما الموضع الذي تكون فيه مبتدأة وذلك قولك ...» المتعصب ج ٢ ص ٣٠٠ .

وقال سيبويه ج ٢ ص ٩ «عن ذفرى» : «فأما من نوّنها جعلها ملحقة بهجرع» .

وقد احتفل المبرد في المتعصب بالمسائل التطبيقية فعقد لها أبوابا كثيرة كأن يقول :

مسائل طوال يُمتحن بها المتعلّمون ج ٢ ص ٣٤٨ ج ٤ ص ٣٨٩ .

ويقول : هذه مسائل يَسيرة صَدَرنا بها لتكون سُلماً إلى ما نذكره بعدها من مسائل طويلة أو قصيرة معمّاة الاستخراج ج ٣ ص ١٧٣ .

ويقول : ولهذا مسائل غامضة تَأْتِي في موضعها إن شاء الله ج ٤ ص ٤٩٩ من هذه الأبواب : مسائل الفاعل ، والمفعول به ج ١ ص ١٤ .

مسائل كم في الخبر ، والاستفهام ج ٣ ص ٥٤ . مسائل أي الاستفهامية ج ٢ ص ٥٦٥ . مسائل الصلة والموصول ج ٣ ص ١٧٠ . مسائل أفعال مستقصاة ج ٣ ص ٢١٩ . مسائل أم في البابين ج ٣ ص ٢٥٦ .

مسائل باب (كان) وباب (إن) ج ٤ ص ٤٣٣ .

مسائل (ما) ج ٤ ص ٥٠٤ .

مسائل (لا) ج ٤ ص ٦٥٣ .

مسائل الفاعل ج ٤ ص ٤٦٧ .

ولا يفوتنا أن نذكر أن كثيراً من مسأله كان أقرب إلى الإلغاز والتعمية ، وأن بعض المسائل قد وضعها على الخطأ . ولذلك كتب الزجاج بخطه على قوله : «مسائل يُمتحن بها المتعلمون» زاد الزجاج قوله : ويغلط فيها المتعلمون .

وشرح الفارقي من هذه المسائل ١٩ مسألة ووعد أن يصنع كتابا آخر .

والطريقة الاستطراذية هي الغالبة في تأليف المقتضب . تبع هذا أن أعيد حديث بعض المسائل في مواضع كثيرة .

١- الحديث عن همزة الوصل والقطع تكرر في مواضع كثيرة .

٢- (من) للعقل ، و (ما) لغير العاقل ولصفات من يعقل وشواهد ذلك تكرر في سبعة مواضع .

٣- دخول همزة الاستفهام على همزة الوصل تكرر في ستة مواضع .

٤- وزن نحو سيّد ، وكيثونة والاستدلال على ذلك تكرر في خمسة مواضع .

٥- أصل دم ، ويد والاستدلال على ذلك تكرر في أربعة مواضع .

لمحات عن مذهب المبرد واتجاهاته

١- موقفه من لغات العرب : أحيانا كان يشرح اللغتين ، ولا يفاضل بينهما كما صنع في ما النافية ج ٤ ص ٥٠٠ .

وتارة كان يرجع لغة على أخرى قال عن اللغة الحجازية في مُوتَعِد ويأتعد ، إنَّها قبيحة ج ١ ص ٧٨ وانظر الكامل ج ٢ ص ٢٠٣ .

ونسب إلى بعض العرب الغلط فيقول في ج ١ ص ٢٨٦ عن كسر كاف خطاب جماعة الذكور : وناس من بكر بن وائل يُجرون الكاف مُجْرَى الماء إذ كانت مهموسة مثلها وذلك غلط منهم فاحش لأنَّها لم تُشبهها في الخفاء الذي من أجله جاز ذلك في الماء وينشدون هذا البيت :
وإن قال مولاهم على جُلِّ حادث من الدهر رُدُّوا فضِّلَ أَخْلَامِكُمْ رَدُّوا
وهذا خطأ عند أهل النظر مردود . وانظر ج ١ ص ١١٤ من الأصل .

ووقع في كتاب سيبويه نسبة الغلط إلى العرب ج ١ ص ٢١٧ ، ٢٩٠ ج ٢ ص ١٢٧ ، ٢٧٨ ، ٣٦٧ .

كما جاء في ذلك تصريف المازني ج ١ ص ٣٠٧ .
والمراد بالغلط التوهم .

مذهب المبرد بين القياس والسماع

تهيد - طغت موجة الخلاف بين النحويين على كثير من مسائل القياس ، فما أكثر ما يتعثر دارس النحو في طريقه من هذه الاختلافات . لقد كان بما قننوه هذا الأصل : إنما يقاس على الكثير لا على القليل ، ثم ترى كثيرا من النحويين يتخطى حدود هذا الأصل ولا ينتهي إلى معاله ، وهذه أمثلة على ذلك :

١- لا يشكُّ إنسان في كثرة إسم المفعول من الثلاثي وقد خالف الرماني في صياغة اسم المفعول من نفع^(١) .

(١) القياس والسماع للشيخ الحضرمي والبحر المحيط ج ١ ص ٣١٩ .

- ٢- يقول : الرضى : فَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ مَعَ كَثْرَتِهِ لَيْسَ مَقْيَاسًا شَرْحَ الْكَافِيَةِ ج ٢ ص ١٥٥
- ٣- وقال أيضا : تَفْعَالُ الْمَصْدَرِ مَعَ كَثْرَتِهِ لَيْسَ قِيَاسًا مَطْرُودًا الشَّافِيَةَ ج ١ ص ١٦٧ .
- ٤- فَاعِلٌ وَقَعَالٌ فِي النِّسْبِ لَا يُقَيَّمُهُمَا سَبَبِيَّةٌ ج ٢ ص ٩٠ .
- ٥- المجاز كثير جدًا في كلام العرب ثم نرى من يخالف في القياس عليه المزهر ج ١ ص ٢١٣ .

وقد نرى في كلامهم القياس على الشاذ :

- ١- سمع في جمع هديّة هداوى فجعل ذلك الأبخش قياسا . الشافية ج ٣ ص ٦١ ، ١٨٢ .
- ٢- يقيس الفراء على ما سمع من عدوى في النسبة إلى عدة . الشافية ج ٢ ص ٦٣ .
- ويقول أبو حيان : وطلالما بنى النحرىون الأحكام على بيت واحد أو بيتين .
- لقد كان مما طعن به المذهب الكوفى قياسه على الشاذ . قال الأندلسى في شرح المفصل :
- « الكوفيون لو سمعوا بيتا واحدا فيه جواز شيء مخالف للأصول لا عتمدوه ، وجعلوه أصلا ، وبوئوا عليه بخلاف البصريين » .

وأقول : لو نظرنا في مذهب البصريين لوجدنا مثل هذا القياس عندهم :

قال سيبويه ج ٢ ص ١٣٥ « وسألت الخليل عن قول العرب : ما أميلحه فقال : لم يكن ينبغي أن يكون في القياس لأنّ الفعل لا يحقر وإنما تحقر الأسماء لأنّها توصف بما يعظم ويهون والأفعال لا توصف فكرهوا أن تكون الأفعال كالأسماء لمخالفتها إياها في أشياء كثيرة ولكنهم حقروا هذا اللفظ وإنما يعنون الذى تصفه بالملح كأنك قلت : مليح شبهوه بالشئ الذى تلفظ به وأنت تعنى شيئا آخر نحو قولك : يَطْرُقُهم الطريق وصيّد عليه يومان ونحو هذا كثير في الكلام وإيس شيء من الفعل ولا شيء مما سُمي به الفعل يحقر إلا هذا وحده وما أشبهه من قولك : ما أفعله » .

فهل رأيت أعجب من هذا ؟ إن ما ذكره سيبويه يصلح أن يكون علّة وتوجيها لشيء ورد على خلاف القياس أمّا أن يكون ذريعة لفتح باب القياس على مصراعيه فهو مشار الدهش .

ولو كان المسموع من العرب في تصغير فِعْل التعجب كثيرا كَثْرَةً تُسَوِّغُ القياس عليه
لاحتملنا كُلفته فكيف والمسموع لفظتان : ما أميلحه ، وما أُحْيِسْنَه . انظر الخزانة ج ١ ص ٤٧
المغني ج ٢ ص ١٩٢ .

لقد نادى المبرّد وطالب بعدم الالتفات إلى الشواذّ والنّوادر .

فقال في الكامل ج ١ ص ١٨٥ «القياس المطرد لا تعترض عليه الرواية الضعيفة» .
وقال أيضا : «إذا جعلت النوادر والشواذّ غَرْضَكَ واعتمدت عليها في مقاييسك كثُرت
زَلَّاتِكَ» (١) .

طرد المبرّد القياس فيما يأتي :

- ١- القياس على نحو قُرْشِيٍّ وَثَمَقِيٍّ في النسب .
المقتضب ج ٣ ص ١٢٤ .
- ٢- مجيء فاعِلٍ وفَعَّالٍ في النسب مقيس . الجمع ج ٢ ص ١٩٨ ونقده لسيبويه .
- ٣- قلب الواو المكسورة أوْلا همزة قياس نحو إشاح . المقتضب ج ١ ص ٨٢ والكامل ٣
ص ٢٢٩ .
- ٤- فَعَّلَ في سبِّ الذكور مقيس .
الكامل ج ٧ ص ٢٥٢ .
- ٥- حروف الجرّ يقوم بعضها مقام بعض .
الكامل ج ٦ ص ٢٤٤ .
- ٦- إعمال لكنّ المخنّفة قياس .
المقتضب ج ١ ص ٣٩ .
- ٧- مجيء أفعال التفضيل عاريا عن معناه قياس . المقتضب ج ٣ ص ٢١٦ الكامل ج ٦
ص ٩٦ .
- ٨- إعمال إنّ النافية إعمال ليس قياس .
المقتضب ج ٢ ص ٢٢١ .

وقاس على ما يراه غيره قليلا أو شاذّا فأجاز القياس فيما يأتي :

- ١- جرّ حتى والكاف للضمير .
الجمع ج ٢ ص ٣٣ شرح الكافية ج ٢ ص ٣١٩

(١) الأشباه والنظائر ج ٣ ص ٤٩ .

٢- الجمع بين فاعل نِعَمَ وتمييزها . المقتضب ج ٢ ص ٤٣٣ .

٣- القياس على تَغَلَّبِي في النسب بفتح اللام . شرح الشافية ج ٢ ص ١٩ .

٤- لا خلاف في أنَّ جُمُوع الكَثْرَة لا تُجمع قياصا ولا أسماء المصادر ولا أسماء الأجناس إذا لم تختلف أنواعها فإن اختلفت فسيبويه لا يقيس جَمْعها على ما جاء منه وعليه الجمهور ومذهب المبرد والزماني وغيرهما قياس ذلك . المجمع ج ٢ ص ١٨٣ .

قال أبو حيان والصحيح مذهب سيبويه لقلة ما جاء منه .

لم يلدجاً المبرد إلى التأويل فيما يأتي :

١- أجاز دخول الفاء في الخبر في نحو قوله تعالى (والسارق والسارقة فاقطعوا) الكامل ج ٦ ص ٢٢ .

٢- تجرّ (من) الابتدائية الزمان ، كما تجرّ المكان . ابن يعيش ج ٥ ص ١١ الخزانة ج ٢ ص ١١ .

٣- يوصف (اللهم) كقولاه تعالى (قل اللهم فاطر السموات والأرض) المقتضب ج ٤ ص ٥٢٢ .

قال في نقده لسيبويه ص ٧٤ «لا ينبغي أن تحمّل الكلام على الضرورة وأنت تجد إلى غيرها سبيلا» .

١- سمع في النسب إلى شتاء شتوي فجعلوه من شواذ النسب .

وقال المبرد : شتاء جمع شتوة كصحاف جمع صحفة فعلى هذا شتوي قياس شرح الشافية ج ٢ ص ٨٢ .

٢- قول الفرزدق :

فأصبحوا قد أعاد الله نِعْمَتَهُمْ إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشرُّ

ليس من تقديم خير (ما) عند المبرد وإنما «مثلهم» حال وخبر (ما) محذوف . المقتضب ونقد سيبويه .

٣- قول الشاعر : وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَ مَا كَذْتُ أَفْعَلُهُ . قال سيبويه : الفعل منصوب بأن المحلوفة شلوذا ، وقال المبرد : الأصل أَفْعَلُهَا ثُمَّ حذفت الألف ونقلت حركة الهاء إلى ما قبلها على لغة من قال : والكرامة ذاتِ أكرمكم اللهُ بَهْ وهو أولى من قول سيبويه ... المعنى ج ٢ ص ١٧٢ المجمع ج ١ ص ٥٨ .

٤- لا يلحن العجاج في قوله : خَالَطَ مِنْ سَلْمَى خِيَاشِيمَ وَفَا المقتضب ج ١ ص ٢٤٥ .

إسراف المبرد في رد الروايات

كانت للمبرد رغبة مُلِحَّة في أن تجرى المسائل على نظام مستقيم ، وقياس مطرد ، فدفعه ذلك إلى أن يُنكِر بعض الروايات التي تخالف القياس العام ، وابتكر من ذلك حتى عرض نفسه لأن يقول فيه علي بن حمزة في كتابه (التنبيهات عن أخطأ الرواة) : «واو تشاغل أبو العباس بمُلح الأشعار ، ونُتف الأخبار ، وما يعرفه من النحو لكان خيرا له من القطع على كلام العرب وأن يقول : ليس كذا من كلامهم . فلهذا رجال غيره وبإيبتهم أيضا يَسَلَمون» .

وقال عنه أبو الفتح بن جني في (المحاسب) بصدده رده رواية سيبويه للبيت :

فاليوم أشرب غير مستحقب إنمنا من الله ولا واغسل

«وأما اعتراض أبي العباس هنا على الكتاب فإنما هو على العرب لا على صاحب الكتاب لأنه حكاة كما سمع ولا يمكن في الوزن أيضا غيره وقول أبو العباس : إنمنا الرواية : فاليوم فاشرب فكانه قال لسيبويه : كذبت على العرب ولم تسمع ما حكيتة وإذا باغ الأمر هذا الحد من السرف فقد سقطت كلفة القول معه» . الخزانة ج ٢ ص ٢٧٩ ج ٣ ص ٥٣٠

وانظر الخصائص ج ١ ص ٧٥ ، ج ٢ ص ٣٤١ ، ج ٣ ص ٩٦ .

وقال عنه ابن ولاد في الانتصار : «فهذا رجل يجعل كلامه في النحو أصلا وكلام العرب فرعا فاستجاز أن يخطئها إذا تكلمت بفرع يخالف أصله» .

ونذكر طرفا من إنكار المبرد على سيبويه وغيره بعض الروايات :

١- قال في الآبيات الآتية في نقله لكتاب سيبويه :

قد أصبحت أمّ الخِيار تدعى على ذنبها كله لم أصنع
فأقبلت زحفا على الركبتين فثوبٌ نسيثٌ وثوبٌ أجْرٌ
ثلاث كلهن قتل عمدا فأخزى الله رابعة تعود

قال : أخبرنا أبو عمر الجرمي بهذا كله منصوبا وسمعتنا بعض ذلك منصوبا من الرواة ص ٢٢

وانظر الخزانة ج ١ ص ١٧٣ - ١٧٧ ج ٢ ص ١٩٣ ، ابن يعيش ج ٣ ص ٧٣ الكافية

ج ١ ص ٣١٧ .

٢- قال في الكامل ج ٣ ص ١٥٠ «وشجى مُخَضَّفُ الياء ومن شدَّها فقد أخطأ والمثل :

ويل للشجى من الخلى الياء في الشجى مخضفة وفي الخلى مُثَقَّلَةٌ .»

٣- قال في الكامل ج ٥ ص ٩٣ ، و ٩٤ : «ماء ولا كصدعاء - مثل حمراء ووزنها فَعْلَاءٌ

وهي بشر واسمها ما ذكرنا عن الأصمعي وأبي عبيدة وكذلك سمعنا العرب تقوله ومن ثقل
فقد أخطأ .»

وانظر إنكاره للروايات في الكامل ج ٢ ص ١٦٠ ، ٢٠٠ ج ٤ ص ٢٧ - ج ٦ ص ١٢٤ .

٤- خطأ من يوقع الضمير المتصل بعد لولا : لولاي - اولاه - الكامل ج ٨ ص ٤٨ - ٤٩ .

٥- روى سيبويه بيت امرئ القيس ج ٢ ص ٢٩٧ :

فاليوم أشرب غير مُسْتَحَقِّبِ إِثْمًا من الله ولا واغسل

مستشهدا به على تسكين الفعل المرفوع (أشرب) للضرورة .

ورواه المبرد في الكامل ج ٣ ص ٧١ هكذا :

فاليوم أسقى غير مستحقب إِثْمًا من الله ولا واغسل

وقال علي بن حمزة في التنبيهات : ولم يقل امرؤ القيس إلا «فاليوم أشرب» وهذا مما

اشتهر به من تغييره لروايته ...

بين المبرد والقراء

هذه الحملة الآتمة على القراء بتلحينهم ، وردّ قراءتهم استفتح بابها ، وحمل لواعها نحاة البصرة المتقدمون ثم تطاير شررها إلى بعض نحاة الكوفة فأسهم فيها . فالقراء ينسب الوهم إلى بعض القراء الذين تواترت قراءاتهم في السبعة . كما كان للكسائي^(١) مشاركة في هذه الحملة .

وقد كان للمازني أستاذ المبرد نصيب موفور في قيادة هذه الحملة الآتمة فقد طاب له أن يختم كتابه التصريف بالطنن على القراء ، والسخرية منهم ، وعدّهم من الجهلاء الذين يتعلّقون بالألفاظ ، ويجهلون المعاني .

وقد اقتدى به تلميذه ، ونقل في مقتضبه ما أثبتته المازني في تصريفه من الطنن على نافع بن نعيم أحد القراء السبعة .

وهذه أمثلة من تطاوله على القراء :

١- قال في الثاني من المقتضب ص ٤١٦ « وأما قراءة من قرأ (ثم أيقطع فليُنظر) فإن الإسكان في لام (فليُنظر) جيد وفي لام (أيقطع) لحن ، لأن (ثم) منفصلة من الكلمة . وقد قرأ بذلك يعقوب بن إسحق الحضرمي » .

(١) أنظر الخزانة ج ٣ ص ٢٥٣ ، ٢٥٨ ، ٣٣٩ . بقال أبو حيان في البحر المحيط ج ٥ ص ٤١٩ عن قراءة بمصرخي قال القراء : « لعلها من وهم القراء فإنه قل من سلم منهم من الوهم » .
وقال القراء في كتابه : معاني القرآن : « فقرأها حمزة على هذا المعنى (إلا أن يخافا) ولا يعجبني ذلك » بهي قراءة سبعية أيضاً أنظر النشر ج ٢ ص ٢٢٧ ومعاني القرآن ج ١ ص ١٤٥ .
وفي خزانة الأدب ج ٢ ص ٢٥٤ : « والزنجشري في طمته على هذه القراءة (قراءة ابن عامر : زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم) مسبوق أيضاً بالقراء فكان ينبغي الرد على القراء فإنه هو الذي فتح باب القلق على قراءة ابن عامر » وانظر معاني القرآن ج ١ ص ٣٥٧ - ٣٥٨ .
وفي البحر المحيط ج ٨ ص ٢٢٢ : « قال خالف ابن هشام البراز : سمعت الكسائي يقول : من قرأ (قد سمع) فين الدال عند السين فلسانه صجي ليس بعربي » .
قال أبو حيان : « ولا يلصق إلى هذا القول فالجمهور على البيان » وقراءة البيان سبعية أيضاً أنظر فصل دال (قد) في النشر ج ٢ ص ٣ - ٤ ، و شرح الشاطبية ص ٩٠ - ٩١ .

وقراءة تسكين اللام في (ثم أيقطع) ، (ثم ليقتضوا) قراءة أربعة من السبعة . غيث النفع
ص ١٧٣ شرح الشاطبية ص ٢٥١ ، النشر ج ٢ ص ٣٢٦ .

٢- في القرطبي ج ٥ ص ٢ «قال أبو العباس المبرد : لو صلّيت خلف إمام يقرأ (وما أنتم
بمصرخي) (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام) لأخذت نعلّي ومضيت» . وانظر الكامل
ج ٦ ص ١٥٥ .

والقراءتان سبعيتان قرأ بهما حمزة .

قراءة (بمصرخي) بكسر الياء المشددة هي لغة من لغات العرب .

انظر النشر ج ٢ ص ٢٩٨ - ٢٩٩ وغيث النفع ص ١٤٣ وشرح الشاطبية ص ٢٣٢ .

وقد دافع عنها بقوة أبو حيان في البحر المحيط . ج ٥ ص ٤١٩ - ٤٢٠ .

وانظر توجيه قراءة (تساءلون به والأرحام) في البحر المحيط ج ٣ ص ١٥٧ والنشر ج ٢

ص ٢٤٧ والشاطبية ص ١٨١ .

٣- في الثاني من المقتضب ص ٤٥٣ : «وقد قرأ بعض القراء بالإضافة فقال (ثَلثِمَاةٍ
سِينِينَ) وهذا خطأ في الكلام غير جائز . وإنما يجوز مثله في الشعر للضرورة» .

وهذه القراءة سبعية . النشر ج ٢ ص ٣١٠ ، غيث النفع ص ١٥٥ ، شرح الشاطبية ،

ص ٢٤٠ والبحر المحيط ج ٦ ص ١١٧ .

٤- في الرابع من المقتضب ص ٥٠٨ : «وقد قرأ بعض القراء (واختلاف الليل والنهار
وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَضْرِيفِ
الرياح آيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ) فعطف على (إِنَّ) وعلى (فِي) وهذا عندنا غير جائز» .

وقال في الكامل ج ٣ ص ١٥٤ عن هذه القراءة مثل ما قاله في المقتضب وهي من السبعة

(غيث النفع ص ٢٣٦ ، شرح الشاطبية ص ٢٧٩ ، النشر ج ٢ ص ٣٧١ وأشبع القول فيها

أبو حيان في البحر المحيط ج ٨ ص ٤٢ - ٤٣ .

٥- في نزهة الألبا . ص ٣٦٥ «حكى عن المبرد أنه قال : ما عرفت أو ما علمت أن أبأ

عمرو لحن في صميم العربية إلا في حرفين : إحداهما (عَادَ لَوْلَى) والأخرى (يُؤَدِّةَ إِلَيْكَ) .

وهما من السبعة . النشر ج ٢ ص ٢٤٠ ، غيث النفع ص ٦٦ والبحر المحيط ج ٢ ص ٤٩٩
الإتحاف ص ٤٠٣ .

٦- في الأول من المقتضب ص ١١٤ «فأما قراءة من قرأ معائش فهمز فإنه غلط ، وإنما
هذه القراءة منسوبة إلى نافع بن أبي نعيم ولم يكن له علم بالعربية وله في القرآن حروف قد
وقف عليها .»

كلام المبرد هنا مأخوذ مما قاله المازني في تصريفه .

وهذه القراءة من الشواذ (إتحاف فضلاء البشر ص ٢٢٢ ، ٢٧٤ وغيث النفع ص ١٠١ .
والبحر المحيط . ج ٤ ص ٢٧١ ، ج ٥ ص ٤٥٠ ، ج ٨ ص ١٣ وشواذ ابن خالويه ص ٤٢ .

٧- قل في الجزء الرابع من المقتضب ص ٤٢٦ : «فأما قراءة أهل المدينة (هؤلاء بناتي
هنَّ أظهر لكم) فهو لحن فاحش وإنما هي قراءة ابن مروان ولم يكن له علم بالعربية .»

وهذه القراءة من الشواذ (شواذ ابن خالوية ص ٦٠ والبحر المحيط ج ٥ ص ٢٤٧) وفي
كتاب سيبويه ج ١ ص ٣٩٧ : «وزعم يونس أن أبا عمرو رآه لحننا وقال : اختبى ابن مروان
في هذه في اللحن .»

٨- منع سيبويه والمبرد إدغام الراء في اللام وقد جاء ذلك في قراءة سبعية لأبي عمرو في
قوله تعالى (فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ) .

انظر سيبويه ج ٢ ص ٤١٢ والمقتضب ج ١ ص ٢١٢ . والنشر ج ٢ ص ٢٣٧ والإتحاف
ص ١٦٧ ، وغيث النفع ص ٥٨ .

وقد أشبع السيوطي في كتابيه : الاقتراح ، والإتقان القول في الرد على النحويين كما
تناول ذلك أبو حيان في مواضع كثيرة من كتابه : البحر المحيط^(١) .

وكان من المبرد تفضيل لقراءة سبعية على أخرى سبعية :

١- قال في المقتضب ج ٤ ص ٤٤١ عن قوله تعالى : (أَوْجَاءُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) :
«فأما القراءة الصحيحة فإنما هي : (أَوْجَاءُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) .»

(١) انظر رسالة (أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية) للمؤلف فقها عرض مفصل لهذا البحث والرد على النحويين .

وهذه القراءة التي جعلها المبرد هي الصحيحة قراءة يعقوب من العشرة أمّا السبعة فعلى (حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) . النشر ج ٢ ص ٢٥١ ، الإتحاف ص ١٩٣ .

٢- قال في الكامل ج ٤ ص ٢٤٤ : «والقراءة الجيدة : (ما فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ) وقد قرئ «إلا قليلا منهم» .

وقراءة النصب سبعة أيضا قرأ بها ابن عامر . النشر ج ٢ ص ٢٥٠ . الشاطبية ص ١٨٤ غيث النفع ص ٧٦ .

٣- في المقتضب ج ١ ص ٢٥٩ فأما قراءة أبي عمرو : (هَثُوبُ الْكُفَّارِ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ) فإنَّ التبيين أحسن مما قرأ . وهي سبعة (الإتحاف ص ٤٣٥) .

وقال أبو حيان في البحر المحيط ج ٤ ص ٨٧ : «حكى أبو عمر الزاهد في كتاب اليواقيت أنَّ أبا العباس أحمد بن يحيى كان لا يرى الترجيح بين القراءات السبع .

وقال : إذا اختلف الإعراب في القرآن عن السبعة لم أفضل إعرابا على إعراب في القرآن فإذا خرجت إلى كلام الناس فضلت الأقوى .

قال أبو حيان : وزعم السلف لنا أحمد بن يحيى . كان عالما بالنحو واللغة متدينا ثقة .

وانظر البحر ج ٢ ص ٢٣١ ، ٢٦٥ ، ٥٠٦ ج ٣ ص ٨٨ ، ٤٧٧ . ج ٤ ص ٨٧ ، ١١١

(١) كان المبرد يحتمل إلى صحة المعنى ويتراجع إليه فيقول :

١- «وهذا باب إنما يُصلحهُ ويُفسدُه معناه فكلُّ ما صلح به المعنى فهو جيّد ، وكلُّ ما فسد به المعنى فمردود» ج ٤ ص ٥٩٨ .

٢- «فإنما يصحُّ هذا ويُفسدُ معناه» ج ٤ ص ٥٧٩ .

٣- «فبالمعنى يَصْلُحُ اللَّفْظُ ، وَيُفْسَدُ» ج ٢ ص ٥٤٢ .

٤- «فللمعنى صلح» ج ٤ ص ٦٣١ .

- (ب) وكان المبرد يرجع في المقتضب إلى أقوال المفسرين فقال :
- ١- «وهذا لا يعرفه المفسرون ، ولا النحويون. لا يعرفون (أم) زائدة» . ج ٣ ص ٢٦٠ .
 - ٢- «فإن المفسرين يقولون في هذا قولين» ج ٤ ص ٣٥٢ .
 - ٣- «فقول النحويين ، والمفسرين في هذا واحد» ج ٤ ص ٤٣٧ .
 - ٤- «وكذلك قول المفسرين» ج ٤ ص ٤٤٢ .
 - ٥- «وأما المفسرون فقالوا» ج ٢ ص ٦١٠ ، وانظر الكامل ج ٣ ص ٥٧ - ٥٨ .
- وكذلك كان سيبويه يرجع إلى أقوال المفسرين أيضا انظر كتابه ج ١ ص ٤٦٤ ، ج ٢ ص ٢٣ .
- (ج) أجاز للشاعر أن يراجع الأصول المرفوضة وكرّر هذا في المقتضب .

موقف المبرد من الكوفيين

- أبو العباس زعيم من زعماء البصرة حمل اواء النحو البصري في وقته ، ودافع عنه .
- لم يصرح باسم الكوفيين في المقتضب إلا في موضع واحد في إعراب الأسماء الستة ج ٢ ص ٤٣٦ .
- وكان يكنى عنهم بقوم من النحويين ج ٢ ص ٤١٣ ج ٣ ص ٢٦٦ أو ببعض النحويين ج ٣ ص ١٤٦ .
- أو ببعض النحويين من غير البصريين ج ٢ ص ٣٦٧ .
- أو يقول : فإن زعم زاعم ج ٤ ص ٤٤٦ . ثم بعد ذلك يأخذ في ردّ أقوالهم وتضعيفها .

اصطلاحات المبرد

١ - سُمِّيَ الحال مفعولا فيها قال ج ٤ ص ٤٧٧ :
« هذا باب من المفعول ولكننا عزّناهُ بما قبله لأنّه مفعول فيه وهو الذي يسمّيه النحويّون
الحال » .

وقال ج ٤ ص ٤٩٩ : « وكذلك الحال هي مفعول فيها » ، وانظر ج ٤ ص ٤٨٢ .
وسيبويه سُمِّيَ الحال خبرا قال في ج ١ ص ٢٢١ : « وأعلم أنّ كلّ شيء كان للنكرة صفة
فهو للمعرفة خبر » .

وانظر ص ١٩٨ ، ٢٣٣ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٦٣ .

٢ - سُمِّيَ المبرّد التوكيد المعنويّ نعمنا قال ج ٣ ص ١٨٨ .

« وكذلك ما نعمته بالنفس في المرفوع » .

وسُمِّيَ الضمير المنفصل المؤكّد للمتّصل صفة قال ج ٤ ص ٤٢٦ :

« وقد يجوز أن تكون هذه التي بعد (تجلبوه) صفة للهاء المضمرة » .

والمبرّد تبع سيبويه في هذا ففي مواضع كثيرة من كتاب سيبويه كان يسمّي التوكيد نعمنا .

انظر سيبويه ج ١ ص ١٢٥ ، ١٤٠ ، ١٤٣ ، ٢٧٤ ، ٣٧٨ ، ٣٩٥ ج ٢ ص ٥ .

* * *

٣ - يعبرُ المبرّد عن حذف جواب الشرط بحذف الخبر .

قال ج ٢ ص ٣٦٤ في قوله تعالى (وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ ...) .

وفي قول الشاعر : لو قدّ حداهنّ أبو الجوديّ ...

« لم يأت بخبر لعلم المخاطب » . وكذلك عبر في كتابه : ما اتفق لفظه واختلف معناه

ص ٣٠ ونجد هذا التعبير في مجاز القرآن لأبي عبيدة وفي كلام الأصمعيّ . انظر الأصمعيّ

ص ٢٧٢ - ٢٧٣ .

٤- عبّر عن الهمزة بالألف .

قال ج ٢ ص ٢٩٠ : عن همزة المضارعة :

« والزوائد الألف وهي علامة المتكلم وحققها أن يقال همزة » .

ويقول عن همزة الاستفهام : « ألف الاستفهام » ج ٢ ص ٣٥٩ .

وقال ج ٢ ص ٣٦٩ : « باب ألفات الوصل والقطع » . وهنّ همزات على الحقيقة » .

ونجد سيبويه يطلق على الهمزة ألفا أيضا انظر ج ٢ ص ١٢٢ ، ص ٣٤٤ .

٥- يصف الحرف المتحرك بأنّه حرف حيّ .

فيقول ج ٢ ص ٥٥٤ « والمتحرك حرف حيّ » وانظر ص ٥٥١ .

ومثل ذلك في سيبويه ج ٢ ص ١١٧ .

٦- عبّر المبرد عن النهى بالنقّ في موضعين .

قال ج ٤ ص ٤١٤ : (لا) في النقي .

وقال ج ٢ ص ٣١١ : « والنصب يجوز من أجل النقي » يريد النهى في البيت السابق عليه

وهذا - إن لم يكن تحريفا عن النهى - اصطلاح له .

وقد عبّر بالنهى في قوله ج ٢ ص ٣٣٠ : « و (لا) في النهى » .

وقال ج ٢ ص ٤١٦ : فأما حرف النهى فهو (لا) .

منهجي في الشرح والتعليق

قلت فيما مضى إنَّ النحويين الذين جاءوا من بعد سيبويه قد ترسّموا خطى كتابه ، واهتدوا بهديه .

لهذا عُنيت في تعليقاتي ببيان صلة (المقتضب) بكتاب سيبويه ، وهذه الصلة ليست موضوعاً إنشائياً نستوحى فيه الخيال . إنما بيانها ، والإفصاح عنها لا يكون بغير سوق نصوص سيبويه في كلِّ مسألة عرض لها المبرّد ، وبهذا يتبيّن لنا بوضوح مدى اعتماد المبرّد على سيبويه ، ومدى استقلاله .

بذلت في ذلك أقصى الجهد حتى بلغت نصوص سيبويه التي تضمّنها التعليق - (١٥٥٠) نصّ .

وما من شكٍّ في أنّ المقتضب ، وكتاب سيبويه أقدم ، وأضخم ما وصل إلينا من كتب النحو والصرف ، فالربط بينهما إنما هو تسجيل لخطوات نشأة النحو ، وتدرّجه في القرنين : الثاني والثالث فوق أن ذلك فيه كشف عن منابع المقتضب ومصادره التي اعتمد عليها واستمدت منها ، كما أنه يُعتبر دِعامَةً قويّةً في الدراسات المقارنة .

وليس من غرضي في إخراج المقتضب أن أزهو به ، وأحطّ من قدر سواه ، فإنّي أكرم نفسي عن أن أكون كشخص كلّما ترجم لشاعر جعله أشعر الشعراء .

لذلك كلّه يجعل بنا أن نكشف عن المصادر الأولى ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً ، ولا يجعل بنا أن نكتفي بنسبة القول إلى المتأخّر وتدعّ المتقدم عليه ، فهذا لون من التهاون والإغفال يجافي المنهج العلمي ، وأسوق لذلك مثالا :

قال أبو الفتح في المنصف ج ١ ص ٣٠ - ٣١ : « وفعلليل : ذكر أبو عثمان أنه يكون اسماً ، وصفة ... وذكر أبو العباس أنه إنما جاء هذا المثال في النعت ؛ نحو : جَحْمَرِش ، ونَخْوَرِش .»
كلام أبي الفتح : (وذكر أبو العباس ...) يشعر بأنّ هذا رأى للمبرّد انفرد به ، ولم يشركه فيه غيره من السابقين عليه .

ولنتظر ماذا قال سيبويه في هذا ، وما الذى قاله المبرّد من بعده ؟

قال سيبويه ج ٢ ص ٣٤١ : «ويكون على مثال فَعَلَّلِيلِ فى الصفة ، قالوا قهبلَس ، وجَحْمَرِشِ وصَهْضَلِيقِ ، ولا تعلمه جاء اسما» .

وقال المبرّد فى المقتضب ج ١ ص ٥٥ : «ويكون على فَعَلَّلِيلِ نعمنا وذلك قولهم : عجوز ججمرش و كلب نَحْوَرِشِ» .

من هذا العرض يتبيّن لنا :

(أ) أن المبرّد لم يصنع أكثر من اختصار عبارة سيبويه فى سيبويه زيادة توكيد وهى قوله : (ولا تعلمه جاء اسما) .

(ب) سيبويه مثل بثلاثة أمثلة لا اعتراض عليها أخذ المبرّد منها مثالا ثم جاء بمثال من عنده أخطأ فيه .

فَنَحْوَرِشِ ليس من أبنية الخماسى المجرّد وإنما هو رباعى مزيد بحرف على وزن فَعَوَّلِكَ وزيادة الواو هنا أصل اتفق عليه النحويّون ومنهم المبرّد قال فى المقتضب ج ١ ص ١٠٠ :

«الباء ، والواو لا تقع واحدة منهما أصلا فى ذوات الأربعة إلّا فيما كان مضاعفا ؛ نحو : الوحوة ، والوعوة ، وما كان مثله» وجعل الواو زائدة إذا صحبت ثلاثة أصول كالياء ج ١ ص ٤٥ ولم يخالف الجمهور عندما أحصى مواضع أصالتها كما سيأتى .

لذلك كان يجمل بأبى الفتح أن ينسب القول إلى سيبويه لا أن يخصّ به المبرّد ، أو يقول : سيبويه ، والمبرّد .

الرجوع إلى سيبويه فى كل مسألة من الصعوبة بمكان ولا شىء أشقّ منه ، وإيس أدلّ على ذلك من أنه قد خفى بعض ما فى سيبويه على كثير من الأئمة الأعلام فكيف بغيرهم ممن لم يبلغ مَبْلَغَهُمْ ، ولم يدرك شأوهم ؟

وسأضرب لذلك بعض الأمثلة :

(١) أجاز المبرّد تصحيح عين اسم المفعول من الأجوف الثلاثي الواوي في الضرورة وقال إن البصريين أجمعين لا يُجيزون ذلك وهذا نصّه في المقتضب ج ١ ص ٩٢ : « فلهذا لم يجز في الواو ما جاز في الياء . هذا قول البصريين أجمعين ولست أراه ممتنعاً عند الضرورة » .

والنحويون من بعد المبرّد قالوا : إن المبرّد انفرد بهذا القول دون البصريين أجمعين وقال أبو عليّ وأبو الفتح : إن المبرّد قد خالف القياس والسمع وإنّه في هذا القول بمنزلة من ينصب الفاعل ويرفع المفعول (انظر المنصف ج ١ ص ٢٧٨ ، ٢٨٥) .

وتعليقي على ذلك أن سيبويه سبق المبرّد بذلك القول فقد قال في كتابه ج ٢ ص ٣٦٧ « قالوا مخيوط . ولا يُستنكر أن تجيء الواو على الأصل » .

هذا النص في سيبويه قد خفي على المبرّد وعلى غيره ثم جاء بعده نعم إن سيبويه قال في ج ٢ ص ٢٦٣ - ٣٦٤ عن تصحيح اسم المفعول المذكور : « ولا نعلمهم أتّموا في الواوات » .

(ب) حكى الزجاج عن سيبويه قولين في اشتقاق لفظ الجلالة : مشتق من أله . أو من (لاه) .

فردّ عليه أبو عليّ في كتابه (الإغفال) (كتاب تعقب فيه ما أخفله شيخه الزجاج) « بأن هذا الذي حكاه عن سيبويه سهو ... »

وردّ ابن خالويه على أبي عليّ بأنّه قد صح القولان عن سيبويه ولا يُنكر أن تكون هذه الحكاية قد ثبتت عند الزجاج برواية له عن سيبويه من غير جهة كتابه فلا يكون حينئذ سهواً .

وقد وقعت إلينا مسائلُ جمة روى فيها سيبويه الجواب عن الخليل ولم يضمن كتابه شيئاً من ذلك ...

وردّ أبو عليّ في كتابه (نقبض الماذور) (كتاب ردّ فيه على ابن خالويه) « بأنّ الذي يحكى هذه الحكايات متقول كذاب ، ومتخوض أفك ، لا يشك في ذلك أحد له أدنى تنبّه وتيقظ ، ولم يصنع إلى القبول منه ، والاشتغال به إلا الأغمار الأغفال الذين لا معرفة لهم بالرواة ، ورواياتهم ... »

والبغداديّ مع غزارة علمه ، وسعة اطلاعه - روى لنا هذه المعركة الحامية واكتفى بأن يقف موقف المتفرّج فلم يحسم هذا الخلاف بالرجوع إلى كتاب سيبويه وتحكيمه في هذا النزاع .

انظر الخزانة ج٤ ص ٣٤١ - ٣٤٢ .

وأقول : ذكر سيبويه في ج١ ص ٣٠٩ أنّ لفظ الجلالة مشتقّ من (أله) ثمّ ذكر في ج٢ ص ١٤٤ : أنّه مأخوذ من (لاه) .

(ج) صرّح سيبويه بأنّ (وين) إذا كُفّت بما قد تكون بمعنى (ربّما) واستشهد لذلك بقول أبي حيّة النُميريّ :

وإنّا لما نضربُ الكبشَ ضربةً على رأسه تلقى اللسانَ من الفمِ

انظر ج١ ص ٤٧٦ - ٤٧٧ .

لم يقف أبو حيّان على كلام سيبويه هذا فقال في كتابه الارتشاف :

«وزعم السيرافيّ ، والأعلم ، وابن طاهر ، وابن خروف أنّ «وين» إذا كانت بعدها (ما) كانت بمعنى (ربّما) وزعموا أنّ سيبويه يشير إلى هذا المعنى في كلامه ، وأنكر الأستاذ أبو عليّ وأصحابه ذلك وردّوه ...» .

وتبع أبا حيّان ابن هشام في موضعين من المعنى ج٢ ص ١٠ ، ١٦ وانظر الخزانة ج٤ ص ٢٨٣ .

وقد سبق ابن الشجريّ فنسب قول سيبويه إلى المبرد فقال في أماليه ج٢ ص ٢٤٤ :

«وقد كفوا (وين) بـ(ما) فقالوا : إنني ليمّا أفعلُ ، قال أبو العباس المبرد : يريدون : لربّما أفعل وأنشد لأبي حيّة النُميريّ :

وإنّا لما نضرب الكبشَ ضربةً على رأسه تلقى اللسانَ من الفمِ

المبرد ذكر ذلك في المقتضب ج٤ ص ٤٨٥ ولكنّه مسبوق بسيبويه .

حرصت على أن أتتبع كل ما قاله سيبويه عن المسألة الواحدة في مواضع متفرقة من كتابه وكان من أثر هذا التتبع أن سجلت على سيبويه تناقضا بين أقواله في أربعة مواضع وهي :

(أ) الهمزة المتصلرة أربعة أصول في الأسماء ؛ نحو : إضطر ، وإضطبل وإبراهيم ، وإسماعيل لسبويه فيها نصوص يُعارض بعضها بعضا .

قال بما يفيد زيادتها في ج ٢ ص ٢٤٣ .

وقال بما يفيد أصالتها في ج ٢ ص ١١٣ ، ٣٣٧ ، ٣٤٤ ، ٤٣٦ .

وانظر تفصيل ذلك في كتابي : المعنى في تصريف الأفعال ص ٨٢-٨٣ .

(ب) الصفات نحو : عطشان ، وسكران ، جعل سيبويه علة منع صرفها مشابة الألف ، والنون لأنني التانيث المملودة . وعدد وجوه هذا الشبه في ج ٢ ص ١٠ .

ثم جعل النون بدلا من الهمزة في ج ٢ ص ١٠٨ ، ٣١٤ .

(ج) الوصف الذي على وزن فعال في سبب الأثني . قال عنه سيبويه إنه مختص بالنداء لا يقولون في غير النداء : جاءتني خبات ، ولكاع ج ١ ص ٣١١ .

ثم قال في ج ٢ ص ٣٨ : وتما جاء من الوصف منادى وغير منادى ياخبث . ويلكاع .

(د) قال سيبويه في ج ١ ص ٢٠٤ إن خلف ، وأمام ، وتحت لا تستعمل أسماء إلا في القليل أو في الشعر .

ثم قال في ج ١ ص ٢٠٧ إن استعمالها أسماء أكثر وأجرى في كلامهم .

ومن عجب أن يتابع المازي سيبويه على تناقضه في المسألة الأولى . وأن يتابعه البرد على تناقضه في المسألة الثانية والنحويون يقوون : إن البرد خالف سيبويه ، وادعى أن النون بدل من الهمزة في نحو عطشان وما دروا أن سيبويه قال بذلك في موضعين من كتابه .

بقي شيء : ماذا أقول عن الأبواب ، والمسائل التي لم أجدها أصلا في سيبويه ؟ . أيجوز لي أن أقول : إن سيبويه لم يعرض لها ؟

إنَّ لى تَجْرِبَةً مع سيبويه ، وهذه التَجْرِبَةُ لا تُشجَعنى على أن أقطع بأنَّ شيئاً ما ليس فى كتاب سيبويه لأننى لم أعثر عليه .

لذلك فكلُّ ما أستطيع أن أقوله : إننى لم أعثر عليها فى سيبويه ، فجائز أن يكون سيبويه لم يعرض لها ، وجائز أن يكون عرض لها ، ولكننى لم أعتد إلى مكانها .
وسأقص على القارئ بعضاً من هذه التجربة :

(١) عقد سيبويه لـ (إذن) الناصبة للمضارع باباً استوفى فيه كلَّ أحكامها وشواهدا فى ج ١ ص ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٢ .

ونسب إليه التحويون أنه يقول : (إذن) جواب وجزاء ، ثمَّ اختلفوا فى المراد من الجواب ، والجزاء ، وهل يكون ذلك فى كلِّ موضع أو يكون فى غالب أحوالها ؟

رجعت إلى هذا الفصل فلم أجد سيبويه يذكر فيه سوى أنها جواب ولم يذكر أنها جزاء فقلت فى نفسى : لو بقى شيء من أحكام (إذن) لم يعرض له سيبويه فى هذا الفصل لكان من المظنون أن يعاود الحديث فيها مرةً أخرى ، وأقمت على هذا الزعم سنوات ثمَّ وقفت فى الجزء الثانى ص ٣١٢ على قول سيبويه : « وأما إذن فجواب وجزاء » - ولم يقل فى هذا الموضع أكثرَ من هذه الجملة .

(ب) ذكر ابن سيدة فى المخصص ج ١٣ ص ١٧ ، ٨٩ ، وأبو الفتح فى المنصف ج ١ ص ٥٩ وابن يعيش ج ٥ ص ١٢٢ وغيرهم أن تاء بنت ، وأخت للإلحاق بجذع ، وقفل .

هالى ذلك إذ لم أر إلحاق ثلاثى بثلاثى فى غير هذا ثمَّ إنَّ التاء تدلُّ على التانيث وشأن حرف الإلحاق ألا يدلُّ على معنى .

بحثت كثيراً فى كتاب سيبويه عن هذا فلم أعتد إلى شيء منه ثمَّ مضت سنون وعشرت على هذا فى باب الوقف ج ٢ ص ٢٨١ .

فمن كان يحظر بباله أن يعرض سيبويه فى باب الوقف لمسألة فى الإلحاق ؟

(ج) بحثت فى باب جمع التكسير عن صيغة فعالة التى تفيد الجمع كجمالة ، وحيالة

فلم أعر على ذلك ثم وجدته يقول في باب النسب ج ٢ ص ٩١ : « وقالوا لذي السيف سيّاف وللجميع سيّافة » .
ولا أطيل بذكر أمثلة أخرى .

٣ - كذلك حرصت على أن يكون تعليقي على كلام المبرد بعد تتبع كل ما قاله في المقتضب وفي غيره مما يتصل بهذا الموضوع فأحيانا كنت أرى كلامه مُجملا في بعض المواضع ، ومفصلا واضحا في موضع آخر فأحيل المجمع على المفصل ومثال ذلك .

(١) قال في ج ٢ ص ٣٤٣ : « وإذا موضع آخر وهي التي يقال لها حرف المفاجأة ، وذلك قولك : خرجت فإذا زيد ... وتكون جوابا للجزاء كالفاء » . فظاهر هذا النص أن (إذا) الفجائية حرف لا ظرف .

ولكن مراجعة ما قاله عنها في موضعين من الجزء الثالث ، ص ١٥٨-١٥٩ ، ٢٤١- تقطع بأنّها ظرف عنده . لذلك نحيل قوله : (حرف المفاجأة) على أنه يريد من الحرف الكلمة لا الحرف الذي هو قسم الاسم ، والفعل .

(ب) حديثه عن ناصب اسم المصدر من نحو قوله تعالى : (وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا) (والله أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا) كان مجملا في الجزء الأول .

هل يرى أن الناصب له الفعل المذكور لأنه بمعنى الفعل المحلوف أو الناصب له هو الفعل المحلوف لدلالة الفعل المذكور عليه ؟

ولكنه في الجزء الثالث ص ١٨٤ كان صريحا في أن الناصب هو الفعل المحلوف وقد نسب إليه السبوطي ذلك في الممع ج ١ ص ١٨٧ .

أما ابن يعيش ج ١ ص ١١٢ ، والرضي في شرح الكافية ج ١ ص ١٠٤ فقد نسب إليه أن الناصب هو الفعل المذكور .

وأحيانا كنت أجد تعارضا وتضاربا بين أقواله فأسجل عليه ذلك ومن أمثلة ذلك :

(١) جعل المبرد ألف أرطى للتأنيث في ج ٢ ص ٥٠٤ .

وهذا يخالف ما أجمع عليه النحويون من أن ألف أرطى للإلحاق بجعفر كما يخالف ما قاله المبرّد في غير موضع من المقتضب والكمال .

قال في المقتضب ج ٢ ص ٣٩٢ «ويدلّك على أن الألف ليست للتأنيث أنك تقول في الواحدة أرطاة» .

وقال في ج ٢ ص ٥٢٧ «وذلك قولك في أرطى أرطى لأن أرطى ملحق بجعفر ، وليست ألفه للتأنيث . ألا ترى أنك تقول في الواحد أرطاة فلو كانت الألف للتأنيث لم يدخل عليها هاء التأنيث ، لأنه لا يدخل تأنيث على تأنيث» .

وقال في ج ٣ ص ٢٩٨ : وكذلك أرطى ملحق بجعفر .. وانظر الكامل ج ٦ ص ١٩٩ .
وتقدم لنا متابعتة لسيبويه في نون نحو عطشان .

وما قاله في اعتراض الشرط على الشرط . وفي كلمة نَحْوَرِش .

٤ - المقتضب لم يكتب له حظ من الذبوع والشهرة لذلك لصقت بمذهب المبرّد أقوال كثيرة تخالف ما سجّله في مقتضبه وبعضها يخالف ما أثبتته في الكامل أيضا . فكان تصحيح مذهب المبرّد وتصفيته مما علق به مهمة أخرى أضيفت إلى إخراج المقتضب .

وأنا - علم الله - ما وقفت على هذه المسائل عفوًا صفوًا ، ولا وافقتي رهوا سهوا ، وإنما كان ذلك ثمرة استقراء كثير من كتب النحو منذ ربع قرن .

لم أقنع في دراستي لمذهب المبرّد بكتبه المطبوعة ، والمخطوطة وإنما وجهت عنايتي إلى استقراء كثير من كتب النحو وجمع ما تفرّق في ثناياها من أقوال للمبرّد ثم عارضت ما جمعته على ما قاله المبرّد في كتبه فكان من ثمرة هذه المعارضة الوقوف على هذه المسائل .

ولست أنكر أن يكون للنحوي قولان فأكثر في المسألة الواحدة .

وقد عقد أبو الفتح في الخصائص ج ١ ص ٢٠٠ - ٢٠٨ بابا لذلك .

وبجانب هذا لا نستطيع أن ننكر أن اضطرابا كثيرا وقع في تصوير بعض المذاهب في الكتاب الواحد وفي الكتابين لمؤلف واحد ومن أمثلة ذلك :

(١) ينسب الرضى إلى الزجاج أنه يقول ببناء المثني ، وجمع المذكّر (شرح الكافية

ج ٢ ص ١٦١) .

ثمّ ينسب إليه في موضع آخر أنّه يقول بإعراب المثني ، وجمع المذكّر (شرح الكافية ج ٢ ص ٢٩) .

وابن يعيش ج ٤ ص ١٣٩ يقول : المثنيّ معرب عند الزجّاج ، والسيوطي في اللمع ج ١ ص ١٩ . وفي الأشباه ج ٣ ص ٤ ينسب إلى الزجّاج أنّه يقول ببناء المثني وجمع المذكّر وانظر الإنصاف ص ١٩ .

وفي غمّة هذا الاضطراب لا ندرى ، هل المثني ، وجمع المذكّر معربان أو مبنيان عند الزجّاج ؟

(ب) ينسب الرضّيّ إلى المبرد أنّه يُثنّى جميع المركبات المزجيّة حتّى نحو سيبويه (شرح الكافية ج ١ ص ١٧٣) وهذا يوافق ما في المقتضب وينسب إليه خلاف هذا في ج ١ ص ٢٣٦ .

(ج) نسب أبو الفتح في سرّ الصناعة ج ١ ص ١٤٦ إلى المبرد أنّ المستثنى منصوب بفعل محذوف وهذا يوافق ما في المقتضب وما في الكامل أيضاً ثمّ نسب إلى المبرد في الخصائص ج ٢ ص ٢٧٦ أنّ (إلا) هي الناصبة لأنها نابت عن أستثنى ، ولا أعنى .

وكذلك صنع ابن يعيش فنسب إلى المبرد في ج ٢ ص ٩ أنّ الناصب للمستثنى فعل محذوف دلّ عليه مجرّى الكلام تقديره : أستثنى ، ولا أعنى وفي ص ٧٦ نسب إليه أنّ الناصب هو (إلا) نيابة عن أستثنى .

(د) يقول أبو الفتح في الخصائص ج ١ ص ١٨٨ ، ج ٢ ص ٣٨٣ : إنّ مذهب الكوفيين جواز تقديم خبر ليس عليها .

ويقول الأنباريّ في الإنصاف في صدر المسألة ١٨ : ذهب الكوفيون إلى أنّه لا يجوز تقديم خبر ليس عليها ومثله في ابن يعيش ج ٧ ص ١١٤ وشرح الكافية ج ٢ ص ٢٧٦ والأشباه ج ٢ ص ٥٧ ، والأشمونيّ ج ١ ص ٢٩٠ .

(هـ) نسب ابن يعيش ج ٢ ص ٥٢ إلى الأخصّس أنّه يقول بقياسيّة المفعول معه ونسب إليه الأشمونيّ ج ٢ ص ٢١ أنّه يقول إنّ سماعيّ .

لقد اتّصلت العناية بكتاب سيبويه جيلا بعد جيل ، وطبقة بعد طبقة . فشرق وغرب ، وملاّت شهرته الخافقين ، ولم تحلّ هذه الشهرة دون أن يُنسب إلى سيبويه ما يخالف ما سجّله في كتابه ، ومن أمثلة ذلك .

(١) صرّح سيبويه في أربعة مواضع من كتابه - وهذا فيما أحصيتُ - بوجوب توكيد المضارع الواقع في جواب القسم المستكمل بقيّة الشروط وعُلل لذلك . انظر ج١ ص ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ - ج٢ ص ١٤٩ .

ثمّ ينقل ابن يعيش في ج٩ ص ٣٩ عن أبي عليّ أنّ التوكيد هنا غير لازم وأنّ ذلك مذهب سيبويه .

وكرّر ذلك فقال في ص ٤٣ : وزعم أبو عليّ أنّه رأى سيبويه والمنصوص عليه خلاف ذلك . (ب) تضعيف آخر الكلمة إنّما يكون في حالة الوقف فلو ضعفت الكلمة في الوصل لكان هذا من قبيل إجراء الوصل مجرى الوقف ومحطه الضرورة . بهذا صرّح سيبويه في كتابه ج٢ ص ٢٨٢

والرضيّ في شرح الشافية ج٢ ص ٣٢٠ يقول : « وليس في كلام سيبويه ما يدلّ على كونه شاذّاً أو ضرورة » وقد ردّ عليه البغداديّ في شواهد الشافية ص ٢٤٧ .

(ج) نسب ابن يعيش ج٧ ص ١٤٤ إلى سيبويه أنّ التعجّب من صيغة أفعل موقوف على السماع .

ونسب إليه الرضيّ القياس (شرح الكافية ج٢ ص ٢٨٦) .

وكلام الرضيّ يوافق ما في كتاب سيبويه ج١ ص ٣٧ .

(د) نسب أبو حيّان إلى سيبويه أنّ كاف الجرّ تجرّ الضمير في اختيار الكلام وردّ عليه البغداديّ بأنّ ذلك في ضرورة الشعر (الخراتة ج٤ ص ٢٧٥) .

وما ذكره البغداديّ يوافق ما في كتاب سيبويه ج١ ص ٣٩٢ .

(هـ) في جازم جواب الطلب قولان ذكرهما سيبويه ج١ ص ٤٤٩ .

يرى سيبويه أنّ الجازم هو (إن) الشرطيّة المقترنة ويرى الخليل أنّ الجازم هو الطلب نفسه لما قام مقام أداة الشرط ، وقد حكى القولين الرضيّ أيضاً شرح الكافية ج٢ ص ٢٤٧ .

أما أبو حيان فقد جعل مذهب الخليل وسيبويه مذهباً واحداً وهو الجزم بالطلب نفسه (انظر البحر المحيط ج ١ ص ١٧٥) . ثم تبعه ابن هشام في المغنى ج ١ ص ١٨٧ .

هذا وقد رأيت من متابعة أحاديث المبرِّ أنه كرَّر حديثه عن بعض المسائل في مواضع من المقتضب وفي الكامل كما يدلُّ على تمسُّكه بهذا الرأي ثم نرى بعضهم ينسب إليه خلافَ هذا كما رأيتُ أنَّ بعضهم اعتمد على نصِّ مبتور للمبرِّد فوقَّع في هذا الخطأ . ومن أمثلة ذلك :

(١) البيت :

معاوى إننسا بشر فأسججِ فلسنا بالجبال ، ولا الحديد

استشهد به سيبويه في أربعة مواضع من كتابه للعطف على الموضع وجاوزها كلها المبرِّد في نقده لسيبويه ثم استشهد بالبيت في ثلاثة مواضع من المقتضب للعطف على الموضع أيضا .

ثم يقال بعد هذا : إنَّ المبرِّد ردَّ على سيبويه روايته لهذا البيت . !

(ب) ذكر المبرِّد في موضعين من المقتضب ثم ذكر في الكامل أيضا أنَّ (ما) النافية يبطل عملها بوقوع (إن) الزائدة بعدها موافقا لسيبويه واستشهد بقول زهير :

ما إن يكاد يُعْظِيهم لوجهتهم تخالجُ الأمر إنَّ الأمر مشتركُ

وبقول الآخر :

فما إن طينسا جُبِنٌ ولكن منسايانا ودولة آخرينا

ثم بعد هذا يقال : إنَّ المبرِّد خالف سيبويه فأجاز إعمال (ما) النافية وإن وقعت بعدها . (إن) الزائدة .

(ج) كلام المبرِّد صريح في أنَّ تصحيح نحو (فعل) من الأجوف جائز في الضرورة . قال في المقتضب ج ١ ص ١٠٤ : «وقلما يبلغ به الأصل وهو جائز ، ولكنه مجتنب لثقله » وابن يعيش ج ١ ص ٨٥ . ينسب إلى المبرِّد الجواز مطلقا ويسوق نصَّ المبرِّد المذكور مبتورا فيقف عند قوله : وهو جائز ويترك قوله : (ولكنه مجتنب لثقله) . واو ساق النصِّ كاملا ما وقع في هذا الخطأ .

(د) لم يخالف المبرد سيبويه في علمية أسماء الأسبوع وإنما خالفه فأجاز تصغيرها ومنع منه سيبويه ونسب إليه السيوطي في الهمع ج ١ ص ٧٤ أنه خالف سيبويه في علميتها .

(هـ) نسب إلى المبرد أبو حيان في البحر ج ٧ ص ٤٧٧ والسيوطي في الهمع ج ٢ ص ٧٨ أنه يرى وجوب توكيد المضارع الواقع بعد (إمّا) وأشار السيوطي إلى أن الدافع له أنه لم يقع في القرآن إلا مؤكداً بالتون .

وقد يكون مبعث هذا الوهم أن المبرد بعد أن مثل في الكامل بأمثلة أكد فيها المضارع بعد (إمّا) وبأمثلة خلت من التوكيد قال : وفي القرآن (فإمّا ترين من البشر أحداً) (وإمّا تُعرضنّ عنهم) وانظر الكامل ج ٣ ص ١٥٧ .

* * *

ولي وقفة مع السيرافي : إن السيرافي له مشاركة في هذه المسائل التي نسبت إلى المبرد وفي المقتضب ما يعارضها ، كيف شارك في هذا وهو الذي قرأ نسخة المقتضب ، وأصلح ما فيها وسجل ذلك بخطه على أجزاءها الأربعة ؟

ربما تكون قراءته للمقتضب متأخرة عن أقواله هذه وإذا كانت متقدمة فقد فاته أن يرجع إلى المقتضب ولا يلزم من قراءته لكتاب كبير كالمقتضب أن تكون كل مسأله عالقة بلدهه حاضرة في خاطره .

إن السيرافي لم يرجع إلى نقد المبرد لسبويه ولا إلى المقتضب في المسألة الآتية :
المبرد في نقده لسبويه أجاز أن يُنادى ما سُمي به من الموصول المحلّ بأل (الانتصار ص ٢٤٣) .

ثم قال في المقتضب ج ٤ ص ٥٢٣ :

« واعلم أن الاسم لا ينادى وفيه الألف واللام ... »

وجعل قول الشاعر :

مِن أَجْلِكَ يَا الَّتِي تَيَّمَتِ قَلْبِي وَأَنْتِ بِخَيْسَلَةٍ بِالوَدِّ عَنِّي

ضرورة كما قال سيبويه .

ثم يقول السيرافي في تعليقه على سيبويه ج ١ ص ٣١٠ :
ه كان أبو العباس لا يُجيز (يا التي) ويطن على البيت . وسيبويه غير متهم فيما رواه .
فالسيرافي لم يرجع إلى المقتضب في هذا ولا إلى نقده لسيبويه أما السيوطي في الجمع ج ١
ص ١٧٤ والأشموني ، والخضري فينسبون إلى المبرد أنه يجيز نداء ما سمي به من موصول
محلّي بأل فقد تأثروا بما ذكره المبرد في النقد .

(١) القراءات التي عرض لها المبرد بينت نوعها أهي من السبعة أم من العشرة أم من
الشواذ؟ كما بينت مكانها في كتب القراءات .
وإذا وجدت من سيبويه ، والمبرد حَجراً على بعض الأساليب التي وردت في السبعة
نبّهت على ذلك ، وذكرت شواهد .

(ب) نسبت الشعر لقائله . وشرحت الشواهد ، وبينت مكانها في دواوين الشعراء ،
والمجموعات الأدبية ، كما حرصت على أن أشرح الموضوعات الدقيقة شرحاً وافياً مع بيان
مراجعها في الكتب الأخرى .

وبعد

فالحديث عن مسائل النحو يتجاوز كتبه إلى كثير من كتب العاوم الأخرى ففي كتب
اللغة نحو كثير وكذلك في كتب الأمالي ، والمجالس ، والتفسير ، وعلوم القرآن ، والقراءات ،
وأصول الفقه ، والسير كالروض الأنف وكتب المعارف العامة كألف يا للبلوي . وكتابات
أبي أبي البقاء ، وبدائع الفوائد لابن القيم .

وقد جعلت من همّي وسدّي - أن أتتبع مسائل النحو أينما وجدت ، فقرأت كثيراً من هذه
الكتب : استقرت مسائلها النحوية ، وجعلتها على طرف التمام منّي . فتمثلت قراءاتي في هذه
التعليقات . فمن هذه القراءات رسمت خطوطها ، ونسجتُ خيوطها .

المقنضيب

الجزء الأول

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذا تفسير وجوه العربية وإعراب الأسماء والأفعال

فالكلام كله : اسم ، وفعل ، وحرف جاء لمعنى . لا يخلو الكلام - عربياً كان أو أعجمياً من هذه الثلاثة^(١) .

والمُعَرَّب : الاسم المتمكن ، والفعل المضارع . وسنأتى على تفسير ذلك كله إن شاء الله .
أما الأسماءُ فما كان واقعاً على معنى ، نحو : رجل ، وفرس ، وزيد ، وعمرو ، وما أشبه ذلك^(٢) وتعتبرُ الأسماءُ بواحدة : كلُّ ما دخل عليه حرف من حروف الجرِّ فهو اسم ، وإن امتنع من ذلك فليس باسم^(٣) .

(١) في سيويه ج ١ ص ٢ : « فالكلم : اسم ، وفعل ، وحرف جاء لمعنى »

(٢) في سيويه ج ١ ص ٢ : « فالاسم : رجل ، وفرس ، وحائط »

(٣) عرض أحمد بن فارس في كتابه « الصحاح » ص ٥٠ لتعريف المبرد للإسم وناقشه فقال : (فقال المبرد في كتاب المقتضب : كل ما دخل عليه حرف من حروف الجرِّ فهو اسم فإن امتنع من ذلك فليس باسم وهذا معارض بكيف ، وإذا وهما إسمان لا يدخل عليهما شيء من حروف الجرِّ) .

كما عرض له وناقشه الزجاجي في كتابه (الإيضاح) ص ٥١ فقال :

« فأما حد أبي العباس المبرد للإسم فهو الذى ذكر فى أول المقتضب حين قال : الإسم ما كان واقعاً على معنى : نحو : رجل وفرس ، وزيد وعمرو ، وما أشبه ذلك ، ويعتبر الإسم بواحدة : كل ما دخل عليه حرف من حروف الحذف فهو اسم فإن امتنع من ذلك فليس باسم . وليس غرض أبي العباس هاهنا تحديد الإسم على الحقيقة وإنما قصد التقريب على المتبديء فذكر أكثر ما يسم الأسماء المتمكنة وقوله : ما دل على معنى هو الذى أخذه ابن السراج وقسمه قسمين حين قال : وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص . . . »

وقد أخذ على المبرد أيضاً في هذا الحد قوله : ما دخل عليه حرف حفض فهو اسم ، وما امتنع منه فليس باسم وقيل : إن من الأسماء ما لا تدخل عليه حروف الحفض ، نحو : كيف ، وصه ، ومه ، وما أشبه ذلك .

وللمناضل عن أبي العباس في هذا جوابان : أحدهما ما قلنا ذكره وهو أنه قصد الإبانة عن الأسماء المتمكنة .

وإعراب الأسماء على ثلاثة أضرب : على الرفع ، والنصب والجر^(١) .
 فأمّا رفع الواحد المترب غير المعتلّ فالضمُّ ؛ نحو قولك : زيدٌ ، وعبدُ الله ، وعمرو .
 ونصبه بالفتح ، نحو قولك / : زيداً ، وعمرواً ، وعبدِ الله .
 وجرّه بالكسرة ؛ نحو قولك : زيدٍ ، وعمروٍ ، وعبدِ الله .

فهذه الحركات تسمى بهذه الأسماء إذا كان الشيء مُعْرَباً ، فإن كان مبنياً لا يزول من حركة إلى أخرى ، نحو : حيثُ ، وقبْلُ ، وبعْدُ - قيل له مضموم . ولم يُقَل مرفوع ؛ لأنّه لا يزول عن الضم .

و«أين» و«كيف» يقال له مفتوح ، ولا يقال له منصوب ، لأنّه لا يزول عن الفتح .
 ونحو : هؤلاء ، وحذائر ، وأميس مكسورٌ ، ولا يقال له مجرور ، لأنّه لا يزول عن الكسر وكذلك مِنْ ، وهلْ ، وبِلْ يقال له موقوف ، ولا يقال له مجزوم^(٢) . لأنّه لا يزول عن الوقف .

= والجواب الآخر هو ما احتججت به أنا عنه ، واستخرجه له ولم أر أحداً من أصحابنا ذكره . أقول : أن حد أبي العباس هذا . . غير فاسد ، لأن الشيء قد يكون له أصل مجمع عليه ثم يخرج منه بعضه لعله تدخل ، فلا يكون ذلك ناقصاً لباب / بل يخرج منه ماخرج بطله ، ويبقى الثاني على حاله . . .

وانظر في حد الإسم الأشباه ج ٤ ص ١٣٧ - ١٣٨ والصاحبي ص ٤٩ - ٥١ والإيضاح ص ٤٨ - ٥١
 (١) في سيويه ج ١ ص ٣ ، وليس في الأفعال المضارعة جر كما أنه ليس في الأسماء جزم ، لأن المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتونين ، وليس ذلك في هذه الأفعال . .

(٢) في سيويه ج ١ ص ٢ - ٣ : « وهي تجرى على ثمانية مجاز : على النصب ، والجر ، والرفع ، والجزم ، والفتح ، والكسر ، والضم ، والوقف . . وإنما ذكرت لك ثمانية مجاز ، لافرق بين ماينخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه وبين مايبقى عليه الحرف بناء لايزول عنه . . .
 فالنصب ، والجر ، والرفع ، والجزم لحروف الإعراب . . . وأما الفتح والكسر ، والضم ، والوقف فلاسماء غير المتسكنة . .

سيويه والمبرد يفرقان بين حركات الإعراب وحركات البناء وهو مذهب البصريين . قال الرضي في شرح الكافية ج ٢ ص ٣ :
 « التمييز بين ألقاب حركات الإعراب ، وحركات البناء ، وسكونها في اصطلاح البصريين متقدمهم ، ومتأخرهم تقريباً على السمع . وأما الكوفيون فيذكرون ألقاب الإعراب في المبنى ، وعلى العكس ولا يفرقون بينهما » وانظر الأشباه ج ١ ص ١٦٢ وقد تبين لي أن المبرد قد يطلق ألقاب الإعراب على ألقاب البناء وأما سيويه فقد وقع منه ذلك كثيراً .
 قال المبرد في المقتضب ج ٣ ص ٧٤ من الأصل : « قالها في قولك فيها غفوض »

وإذا ثنيت الواحد ألحقته ألفاً ، ونوناً في الرفع .

أما الألف فإنها علامة الرفع ، وأما النون فإنها بئك من الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد . فإن كان الاسم مجروراً أو منصوباً ، فعلامته ياء مكان الألف وذلك قولك : جانبي الرجلان ، ورأيت / - الرجلين ، ومررت بالرجلين .

١

يستوى النصب ، والجر في ذلك ، وتكسر النون من الاثنين لعل^(١) سنذكرها مع ذكر استواء الجر ، والنصب في موضعها إن شاء الله .

فإن جمعت الاسم على حدّ الثنية ألحقته في الرفع واواً ، ونوناً .

أما الواو فعلمة الرفع ، وأما النون فبديل من الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد . ويكون فيه في الجر ، والنصب ياء مكان الواو . ويستوى الجر ، والنصب في هذا الجمع ؛ كما استويا في الثنية ؛ لأنّ هذا الجمع على حدّ الثنية ، وهو الجمع الصحيح^(٢) .

وإنما كان كذلك ؛ لأنك إذا ذكرت الواحد ؛ نحو قولك : مُسَلِّمٌ ثُمَّ ثَنَيْتَهُ أُدَيْتَ بِنَاءه كما

= وقال في ج ٤ ص ٤١٣ : « فإن جمعت الموث ألحقت علامة الجزم نوناً فقلت : أنن تقعلن ، وهن يغلن »
وقال في ج ٤ ص ٥١٧ : « فالفصل بينهما أطراد البناء في كل منادى مفرد حتى يصير البناء علة لرفعه وإن كان ذلك الرفع غير إعراب » .

وقال في ج ٤ ص ٣٤٦ : « في قول من قال : يا حار فرجع »

وقال في الكامل ج ٢ ص ٢٢٠ في البيت : « على حين ألمى الناس جل أمورهم » :

« وقوله : (على حين ألمى الناس) إن شئت خفضت حين وإن شئت نصبت . . . »

وانظر سيويه ج ١ ص ٤ ، ٣٠٣ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٤٠١ ، ٤١٩ ، ٤٢٣ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٨٩ ،
ج ٢ ص ٦١ ، ١٦٠ ، ١٥٣ ، ٥٠ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٣٨ ، ٤٤ ، ٤٥ .

(١) في سيويه ج ١ ص ٤ : واعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقت زيادتان : الأولى منهما حرف المد واللين وهو حرف الإعراب . . . وتكون الزيادة الثانية نوناً كأنها عوض لما منع من الحركة والتنوين وهى النون وحركتها الكسر .

وسينتار المبرد رأى الألف في إعراب المثني وجمع المذكر في الجزء الثاني ص ٤٣٥ - ٤٣٧ من الأصل .

(٢) في سيويه ج ١ ص ٤ - ٥ : « وإذا جمعت على حد الثنية لحقتا زيادتان : الأولى منهما حرف المد واللين والثانية نون . . . »

كان ، ثُمَّ زدت عليه ألفاً ، ونوناً ، أو ياء ونوناً فإذا جمعته على هذا الحدّ أدّيت بناءه أيضاً ،
ثُمَّ زدت عليه واواً ، ونوناً ، أو ياء ونوناً ، ولم تغيّر بناء الواحد عمّا كان عليه .

وإيس هكذا سائر الجمع ؛ لأنّك تكسّر الواحد عن بنائه / ؛ نحو - قوالمك : درهم ، ثُمَّ تقول :
دَرَاهِم : تفتح الدال ، وكانت مكسورة ، وتكسر الهاء وكانت مفتوحة ، وتفصل بين الراء والهاء
بألف تُدخلها . وكذلك أَكْلُب ، وأَقْلُس ، وغِلْمَان .

فلذلك قيل لكلّ جمع بغير الواو ، والنون : جمع تكسير . ويكون إعرابه كإعراب الواحد ؛
لأنّه لم يأتِ على حدّ التثنية .

ونون الجمع الذي على حدّ التثنية أبداً مفتوحة .

وإنّما حرّكت نون الجمع ، ونون الاثنين ؛ لالتقاء الساكنين . فحرّكت نون الجمع بالفتح
لأنّ الكسر ، والضّم لا يصلحان فيها . وذلك أنّها تقع بعد واو مضموم ما قبلها ، أو ياء مكسور
ما قبلها ، ولا يستقيم توالي الكسرات والضّمات مع الياء والواو ، ففتحت .

وكسرت نون الاثنين ؛ لالتقاء الساكنين على أصل ما يجب فيهما إذا اتقيا . ولم تكن
فيهما مثل هذه العلة فتمتنع^(١) .

وإذا جمعت المؤنث على حدّ التثنية فإنّ نظير قولك : مسلمون في جمع مسلم أن تقول في
مسلمة : مسلمات ، فاعلم .

/ وإنّما حذف التاء من مسلمة ؛ لأنّها علم التانيث ، والألف والتاء في مسلمات علم التانيث
ومحال أن يدخل تانيث على تانيث .

فإذا أردت رفعه قلت : مسلمات فاعلم ؛ ونصبه وجرّه : مسلمات .

(١) في سيويه ج ١ ص ٥ « ونونها مفتوحة فرقوا بينها وبين نون الإثنين كما أن حرف اللين الذي هو حرف الإعراب
يختلف فيهما » ويحسن أن تكون عبارة المقتضب : ولم تكن فيها .
وانظر تعليق ذلك في الأشباه والنظائر ج ١ ص ١٠٦ - ١٠٧ .

يستوى الجر ، والنصب ؛ كما استويا في مسلمين ، لأن هذا في المؤنث نظير ذلك في المذكر^(١) .

وإنما استوى الجر والنصب في التثنية ، والجمع ؛ لاستوائهما في الكناية^(٢) . تقول : مررت بك ، ورأيتك . واستواؤهما أنهما مفعولان ؛ لأن معنى قولك : مررت بزيد : أى فعلت هذا به . فعلى هذا تجرى التثنية ، والجمع في المذكر ، والمؤنث من الأسماء .

فأما الأفعال فإننا أخرنا ذكرها حتى نضعها في مواضعها . بجميع تفسيرها إن شاء الله .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٥٥ ومن ثم جعلوا تاء الجمع في الجر والنصب مكسورة ، لأنهم جعلوا التاء التي هي حرف الإعراب كالواو والياء والتونين بمنزلة التون ، لأنها في التأنيث نظيرة للواو والياء في التذكير فأجروها مجراها .
(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٤ لأن الجر للإسم لا يجاوزه والرفع قد ينتقل إلى الفعل . فكان هذا أغلب وأقوى .
وانظر تحليل الأشباه والنظائر ج ١ ص ١٩٨ - ١٩٩ ، أسرار العربية ص ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٣ .

هَذَا بَابُ الْفَاعِلِ

وهو رَفَع . وذلك قولك : قام عبدُ الله ، وجلس زيدٌ .

$\frac{1}{4}$ وإنما كان الفاعل رفِعاً لأنَّه هو والفعل جملةٌ يحسن عليها السكوت ، / وتجب بها الفائدة للمخاطب . فالفاعل ، والفعل بمنزلة الابتداء ، والخبر إذا قلت : قام زيد فهو بمنزلة قولك : القائمُ زيدٌ .

والمفعول به نصب إذا ذكرت مَنْ فَعَلَ به . وذلك لأنَّه تعدى إليه فعل الفاعل .
وإنَّما كان الفاعل رفِعاً والمفعول به نصباً ؛ لِيُعْرَفَ الفاعل من المفعول به ، مع العلة التي ذكرت لك (١) .

فإن قال قائل : أنت إذا قلت : قام زيد ، فليس ههنا مفعول يجب أن تفصل بينه وبين هذا الفاعل .

فإنَّ الجواب في ذلك أن يقال له : لَمَّا وجب أن يكون الفاعل رفِعاً في الموضع الذي لا كِبَسَ فيه للعلَّة التي ذكرنا ولما سنذكره من العِلَل في مواضعها فرأيتَه مع غيره علمت أنَّ المرفوع هو ذلك الفاعل الذي عهدته مرفوعاً وَحَدَّه وَأَنَّ المفعول الذي لم تعهده مرفوعاً .
وكذلك إذا قلت : لم يقيم زيد ، ولم ينطلق عبد الله ، وسيقوم أخوك .
فإن قال قائل : إنَّما رفعت زيدا أولاً لأنَّه فاعِل ، فإذا قلت : لم يقيم فقد نفيت عنه الفِعْل فكيف رفعتَه ؟

$\frac{1}{10}$ قيل له : / إنَّ النفي إنَّما يكون على جهة ما كان موجباً ؛ فإنَّما أعلمت السامع من الذي نفيت عنه أن يكون فاعلاً ؛ فكذلك إذا قلت : لم يضرب عبدُ الله زيدا علم بهذا اللفظ مَنْ ذكرنا

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٤ « ضرب عبد الله زيداً فبدا الله ارتفع ههنا كما ارتفع في ذهب وشغلت ضرب به كما شغلت به ذهب وانتصب زيد لأنه مفعول به تعالى إليه فعل الفاعل » .
وانظر تعليل ذلك في أسرار العربية ص ٧٧ - ٧٨ وفي الأشباه ج ١ ص ١٠٦ .

أنه ليس بفاعل ومن ذكرنا أنه ليس بمفعول ؛ ألا ترى أن القائل إذا قال : زيد في الدار فأردت أن تنفي ما قال أنك تقول : ما زيد في الدار : فترد^(١) كلامه ثم تنفيه . ومع هذا فإن قولك : يضرب زيد (يضرب) هي الرافعة فإذا قلت : لم يضرب زيد (فيضرب) التي كنت رافعة لزيد قد رددتها قبله ، و (لم) إنما عملت في (يضرب) ولم تعمل في (زيد) وإنما وجب العمل بالفعل . فهذه كقولك : سيضرب زيد إذا أخبرت ، وكاستفهامك إذا قلت : أضرب زيد ؟ إنما استفهمت فجئت بالآلة التي من شأنها أن ترفع زيدا وإن لم يكن وقع منه فعل . ولكنك إنما سألت عنه هل يكون فاعلا ؟ وأخبرت أنه سيكون فاعلا . فللفاعل / في كل هذا ^١/_{١١} لفظ واحد يُعرف به حيث وقع . وكذلك المفعول ، والمجرور ، وجميع الكلام في حال إيجابه ، ونفيه .

وسنضع من الحجج المستقصاة في مواضعها أكثر من هذا^(٢) ؛ لأن هذا موضع اختصار وتوطئة لما بعده إن شاء الله .

(١) بمعنى تعيد ذكره . يقال أيضاً في ص ١٥٩ ، فالجواب في هذا قد قدمنا بعضه ونرده هاهنا ونتمه .

(٢) سيمقد المبرد بابا لمسائل الفاعل والمفعول به في الجزء الرابع ، ونقلته إلى الجزء الأول .

هذاياب حروف العطف بمعانيها

فمنها (الواو) . ومعناها : إشراك الثاني فيما دخل فيه الأول ، وليس فيها دليل على أيهما كان أولاً ؛ نحو قولك : جاءني زيد وعمرو ، ومررت بالكوفة والبصرة . فجائز أن تكون البصرة أولاً ، كما قال الله عز وجل : (وَاسْجُدْ وَارْكَعْ مَعَ الرَّاكِعِينَ) (١) والسجود بعد الركوع (٢) .

ومنها (الفاء) . وهي توجب أن الثاني بعد الأول ، وأن الأمر بينهما قريب ؛ نحو قولك : رأيت زيدا ، فعمرا ، ودخلت مكة فالمدينة (٣) .

و (ثم) مثل الفاء ؛ إلا أنها أشد تراخيا . تقول : ضربت زيدا / ثم عمروا ، وأتيت البيت ثم المسجد (٤) .

ومنها (أو) (٥) وهي لأحد الأمرين عند شك المتكلم ، أو قصده أحدهما . وذلك : قولك أتيت زيدا أو عمروا ، وجاءني رجل أو امرأة .

هذا إذا شك ، فأما إذا قصد فقوله : كل السمك ، أو اشرب اللبن : أي لا تجمع بينهما ، ولكن اختر أيهما شئت ؟ . وكذلك أعطني دينارا ، أو اكسني ثوبا .

(١) آل عمران : ٤٣ .

(٢) في سيويه ج ٢ ص ٣٠٤ « وإنما جئت بالواو لتضم الآخر إلى الأول وتجمعهما وليس فيه دليل على أن أحدهما قبل الآخر ، وانظر أيضاً سيويه ج ١ ص ٢١٨ والكامل للمبرد ج ٤ ص ١٢٤ ، ج ٧ ص ١٠٣ .

(٣) وفي سيويه ج ٢ ص ٣٠٤ « والفاء وهي تضم الشيء كما فعلت الواو غير أنها تجعل ذلك متسقاً بعضه في أثر بعض » وانظر ج ١ ص ٢١٨ .

(٤) في سيويه ج ١ ص ٢١٨ « ومن ذلك مررت برجل ثم امرأة فالمرور ههنا مروران وجعلت ثم الأول مبدوعاً به » .

(٥) في سيويه ج ١ ص ٢١٨ « ومن ذلك قولك : مررت برجل أو امرأة فأو أشركت بينهما في الجر وأثبتت المرور لأحدهما دون الآخر وسوت بينهما في الدعوى » .

وقد يكون لها موضع آخر ، معناه : الإباحة^(١) . وذلك قولك : جالس الحسن ، أو ابن سيرين ، واثت المسجد أو السوق : أى قد أذنت لك فى مجالسة هذا الضرب من الناس ، وفى إتيان هذا الضرب من المواضع .

فإن نهيت عن هذا قلت : لا تجالس زيدا أو عمرا : أى لا تجالس هذا الضرب من الناس . وعلى هذا قول الله عز وجل (وَلَا تَطْعَمْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا)^(٢) .

و (إِثْمًا) فى الخبر بمنزلة (أَوْ) ، وبينهما فصل .

وذلك أنك إذا / قلت : جامعى زيد ، أو عمرو وقع الخبر فى (زيد) يقينا حتى ذكرت $\frac{1}{13}$ (أَوْ) فصار فيه وفى عمرو شك ؛ و (إِثْمًا) تبتدى بها شاكاً . وذلك قولك : جامعى إثمًا زيد ، وإثمًا عمرو : أى أحدهما . وكذلك وقوعها للتخيير ؛ تقول : اضرب إثمًا عبد الله ، وإثمًا خالدًا . فالأمر لم يشك ولكنك وخير الأمور ؛ كما كان ذلك فى (أَوْ) . ونظيره قول الله عز وجل : (إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا)^(٣) وكقوله : (فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً)^(٤) .

ومنها (لا) . وهى تقع لإخراج الثانى مما دخل فيه الأول . وذلك قولك : ضربت زيدا ، لا عمروا ، ومررت برجل ، لا امرأة^(٥) .

(١) فى سيويه ج ١ ص ٤٨٩ • تقول جالس عمرا أو خالدًا أو بشرا كأنك قلت : جالس أحد هؤلاء ولم ترد إنساناً بعينه ، فى هذا دليل أن كلهم أهل أن يجالس كأنك قلت : جالس هذا الضرب .

وتقول كل لحا أو خبزاً أو تمرأ كأنك قلت : كل أحد هذه الأشياء . .

وإن نفيت هذا قلت : لا تأكل خبزاً أو لحاً أو تمرأ كأنه قال : لا تأكل شيئاً من هذه الأشياء ونظير ذلك قوله عز وجل (ولا تطعم منهم آثماً أو كفوراً) : أى لا تطعم أحداً من هؤلاء . وقال فى ج ١ ص ٤٩١ • ولو قلت : أو لا تطعم كفوراً انقلب المعنى • وسيجد المبرد لأو باباً فى الجزء الثالث وفى بيان أوسع .

(٢) سورة الإنسان : ٢٤ .

(٣) الإنسان : ٣ .

(٤) سورة محمد عليه السلام : ٤ وسيسط المبرد حديث إثمًا فى الجزء الثالث ، وانظر الكامل ج ٣ ص ١٥٥ - ١٥٦ .

(٥) فى سيويه ج ١ ص ٢١٨ • ومن ذلك مررت برجل لا امرأة أشركت بينهما (لا) فى الباء وأحقت المرور للأول وفصلت بينهما عند من التبس عليه فلم يدر بأيهما مررت ؟ • •

ومنها (بَلّ) ومعناه : الإضراب عن الأوّل ، والإثبات للثاني ؛ نحو قولك : ضربت زيدا ، بل عمروا ، وجاعني عبد الله ، بل أخوه ، وما جاعني رجل ، بل امرأة^(١) .

ومنها (لكنّ) . وهي للاستدراك بعد النفي . ولا يجوز أن تدخل بعد واجب إلا لترك قصة إلى قصة تامة ؛ نحو قولك : جاعني زيد لكنّ عبد الله لم يأت / ، وما جاعني زيد لكنّ عمرو ، وما مررت بأخيك [لكنّ عدوك . ولو قلت : مررت بأخيك^(٢)] لكن عمرو لم يجز^(٣) .

ومنها (حتّى) ولها باب على حياله .

ومنها (أمّ) وهي في الاستفهام نظيرة (أو) في الخبر . وتذكره في باب الاستفهام إن شاء الله .

فهذه الحروف - حروف العطف - تُخلّل الثاني من الإعراب فيما دخل فيه الأوّل^(٤) .

(١) في سيويه ج ١ ص ٢١٦ « ومنه أيضاً ما مررت برجل صالح بل طالح وما مررت برجل كريم بل كرم أبدلت الصفة الأخيرة من الصفة الأولى وأشركت بينهما (بل) في الإجراء على المنعوت . . . » .

وفي المنى ج ١ ص ١٠٣ : « وإن تقدمها أمر أو إيجاب فهي تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه فلا يحكم عليه بشيء وإثبات الحكم لما بعدها ، وإن تقدمها نفي أو نهي فهي لتقرير ما قبلها على حالته وجعل ضده لما بعدها وأجاز المبرد أن تكون ناقلة معنى النفي والنهي إلى ما بعدها . . . » .

(٢) تصحيح السيراني .

(٣) في سيويه ج ١ ص ٢١٦ « ومثله ما مررت برجل صالح ولكن طالح أبدلت الآخر من الأول فجري مجراه فإن قلت مررت برجل صالح ولكن طالح فهو محال لأن (لكن) لا يتداركها بعد إيجاب ولكنها يثبت بها بعد النفي » .

(٤) سيحقد حتى بابا في الجزء الثاني ولأم بابا في الجزء الثالث .

هَذَا بَابٌ مِن مَسَائِلِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ

وتقول : أعجبتني ضربُ الضاربِ زيدا عبدَ الله^(١) . رفعت (الضرب) ؛ لأنَّه فاعل $\frac{٤}{٣٨٢}$
بالإعجاب ، وأضفته إلى (الضارب) ، ونصبت (زيدا) ؛ لأنَّه مفعول في صلة الضارب ،

(*) العنوان لمسائل الفاعل والمفعول ولكن الحديث عن البدل وأقسامه .

ويعد أن ذكر ثلاثة أقسام من البدل انتقل فجأة إلى القلب المكاني في قسى . ونجد في ص ٣٨١ من المجموع الثانى عنواناً للقلب
المكاني وفي بده حديثه عن قسى ينتقل إلى بدل اللفظ في ص ٣٨٢ ثم إلى مسائل من الفاعل والمفعول .

وعما لا شك فيه أن مسائل الفاعل والمفعول مكانها هنا ويؤكد ذلك تأليف سعيد الفارق فقد سمي كتابه ، (تفسير المسائل المشككة
في أول المقضب) وبدأ بالسألة الأولى وهي المذكورة في عجز ص ٣٨٢ من المجموع الثانى (الجزء الرابع) .

وقد رأيت أن أكتفى بنقل مسائل الفاعل والمفعول أما نائب الفاعل ومسائله والمسائل الأخرى فأبقيتهما في الجزء الرابع لأن
هنا أن يستقيم الكلام ، ويرتفع الاضطراب وإن كنت اعتقد أن نائب الفاعل ومسائله وما بعدها مما كان في صدر الكتاب
كما يشهد بذلك صنيح الفارق في كتابه .

(١) هذه هي المسألة الأولى في تفسير سعيد بن سعيد الفارق . وهي واضحة في كلام المبرد ، ولكن الفارق بسط فيها يقول
وذكر كثيراً من القواعد العامة التي ينبى عليها القول في كثير من المسائل الآتية . ونلخص حديثه فيما يأتي :

(ا) الموصولة اسم في صورة الحرف ثم أخذ يستدل على إسميتها . واسم الفاعل اسم في صورة الفعل ودليل ذلك . ما يوصل
به الألف واللام . ولم كانت صلتها وصفاً وخالفت بقية الموصولات ؟ . محل الصلة من الموصول كحل الجزء من الكلمة ؛
والحرف من اللفظة ، لذلك لا يصح أن يدخل في الصلة ما ليس منها ، ولا يخرج عنها ما هو منها . تابع ماني الصلة من الوصل ،
والتوكيد ، والسطف والبدل من الصلة . لماذا اشرطوا في جملة الصلة اشطاطها على عائد يرجع إلى الموصول ؟ لا يتقدم شيء من الصلة
على الموصول ويجوز أن يتقدم بعض الصلة على بعض إذ لم تبلغ الصلة من شدة اتصالها منزلة الكلمة الواحدة ، صلة الموصول
الحرف لا تشتمل على ضمير يرجع إلى الموصول . المصدر على ضربين : ضرب يجوز تقديم معموله عليه ، وهو ما كان واقماً موقع
الأمر نحو ضرباً زيدا ، وضرب آخر يجرى مجرى الصلة والموصول ، فلا يجوز أن يتقدم معموله عليه ، ولا يفصل بينه وبينه
وذلك ما كان في تأويل أن والفعل .

المصدر يعمل معرفة ونكرة ، واسم الفاعل لا يعمل إذا كان بمعنى الماضي

المصدر يضاف للفاعل ، والمفعول ، ولا يضاف اسم الفاعل إلا إلى المفعول ، وعلة ذلك . يجوز حذف فاعل المصدر ،
ولا يجوز ذلك في اسم الفاعل .

شبه المصدر بالفعل أقوى من شبه اسم الفاعل به وبيان ذلك .

يجوز أن ترفع عبد الله على أن يكون فاعل الضرب والضارب مفعوله . =

ونصبت (عبد الله) بالضرب الأول ، وفاعله الضارب المجرور ، وتقديره : أعجبتني أن ضربَ الضاربُ زيداً عبدَ الله . فهكذا تقدير المصدر .

وتقول : سرّني قيامُ أخيك ؛ فقد أضفت القيام إلى الأخ وهو فاعل . وتقديره : سرّني أن قام أخوك .

وتقول : أعجبتني ضربُ زيدٍ عمروا . وإن شئت قلت : ضربُ زيدٍ عمرو إذا كان عمرو ضرب زيداً ؛ تضيف المصدر إلى المفعول كما أضفته إلى الفاعل . وإن نونت ، أو أدخلت فيه ألفاً ولا ما جرى ما بعده على أصله ، فقلت : أعجبتني ضربُ زيدٍ عمروا . وإن شئت نصبت (زيد) ورفعت عمروا ، أيهما كان فاعلاً رفعتهم ، تقدّم أو تأخّر .

وتقول أعجبتني الضربُ زيدُ عمروا . فمما جاء في القرآن منوناً قوله : (أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ) (١) وقال الشاعر فيما كان بالألف واللام :

لقد علمتُ أولى المُغيرةِ أني لحيّتُ فلم أنكلُ عن الضربِ مسمعا^(٢)

= لا يجوز أن تقدم (زيداً) على الضارب ، لأنه من صلة الألف واللام ، ولا يتقدم معمول الصلة على الموصول .

لا يتقدم (عبد الله) الذي هو مفعول الضرب على زيد ، لأن زيداً آخر صلة الضارب وعبد الله خارج عن الصلة ، لأنه من صلة المصدر ولا يتقدم ما ليس من الصلة على الصلة ، ولا على ما هو منها .

يجوز أن تقدم عبد الله على الضارب ، فتقول : أعجبتني ضرب عبد الله الضارب زيداً ، لأن عبد الله مفعول الضرب والضارب زيداً فاعله وكلاهما في صلة الضرب ، ولا يمنع تقديم بعض الصلة على بعض .

لا يتقدم زيد على الضرب ، لأنه من صلة الألف واللام ، وكذلك لا يتقدم عبد الله على الضرب ، لأن المصدر بتأويل أن والفعل الضمير المنصوب المائد على ال الموصولة لا يجوز حذفه ، بخلاف المائد على الذي ونحوه ، وتعليل ذلك . ثم عرض للخلاف في حذف المعطوف وحذف المؤكّد .

(تلخيص مقاله الفارقي في تفسيره ص ١ - ٧) .

(١) سورة البلد : ١٤ ، ١٥ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٩٩ على أعمال المصدر المحلّ بال . فقد نصب (مسمعا) بالضرب .

قال الأعمى : « ويجوز أن يكون منصوباً بلحقت . وأعمال الثاني أول ، ولذلك انتصر عليه سيبويه » .

يجوز أن تكون المغيرة وصفاً للخيل المنقوطة ، وهو أجود ، لأن استعمالها معه أكثر .

ويجوز أن تكون وصفاً للجماعة . والتكول : الرجوع جبناً . =

أراد عن ضربٍ مِسْمَعٍ ، فلَمَّا أدخل الألف واللام امتنعت الإضافة ، فعمل عَسَلَ الفعل .

ومثله قوله :

وَمَنْ وَقُوفٌ يَنْتَظِرُنْ قَضَاءَهُ بِضَاحِي عِدَاةِ أَمْرِهِ وَهُوَ ضَامِرٌ^(١)

/ أى ينتظرون أن يقضى أمره ، فأضاف القضاء إلى ضميره .

٤
٣٨٤

ومثل ذلك : عجبت من ضربٍ الناسِ زيدا إذا كان مفعولا ، وترفعه إذا كان فاعلا ،

على ما وصفت لك . وتصيّر الناس في موضع نصب ، لأنّهم مفعولون .

= ومسمع : هو ابن شيان أحد بنى قيس بن ثعلبة . كان قد خرج مطالباً بدماء .

والمعنى : قد علم أولى من لقيت من المغيرين أنى صرقتهم عن وجوههم هازماً لهم ، ولحقت سينهم سمعاً فلم أرجع عن ضربه بسين .

والبيت لمالك بن زغبة الباهل شاعر جاهل (الخزانة ج ٣ ص ٤٤٠) ونسبه سيبويه للمرار .

كلام المبرد صريح هنا في أن المصدر يعمل متكرراً ، ومعرفاً ، كما يرى سيبويه ذلك .

ولكن ابن الحاجب ، والرصبي ، والبغدادي في الخزانة يفسبون إلى المبرد منع عمل المصدر المحل بأن مخالفاً لسيبويه .

في شرح الكافية للرصبي ج ٢ ص ١٨٢ « وسيبويه والتحليل جوزا أعمال المصدر المعرف باللام مطلقاً . . . والمبرد منه ،

قال : لاستعمال الإسمية . »

وانظر الخزانة ج ٣ ص ٤٣٩ .

والمبرد في نقده لكتاب سيبويه لم يعرض لنقده شيء مما قاله سيبويه .

(١) في أمالي ابن السجري ج ١ ص ١٩١ : « ينتظر قضاءه : أمره ، وهو وروده بين . والضاحي من الأرض :

الظاهر البارز . والعداء : الأرض الطيبة التربة الكريمة الثابت . والضامز : الرجل الساكت . شبه الحمار الوحشي به لإسماكه عن النفاق .

وفي البيت فصل بالظرف الأجنبي بين المصدر ومنصوبه ، لأن قوله : (بضاحي عداة) متعلق بوقوف أو ينتظرون ، فهو أجنبي

من المصدر الذي هو قضاء . فوجب لذلك حمل المفعول على فعل آخر ، كأنه لما قال : (ينتظرون بضاحي عداة) أضمر يتقضى لنصب به أمره . »

وفي المعنى لابن هشام ج ٢ ص ١٢٥ « الباء متعلقة بقضائه لا بوقوف ولا ينتظرون ، لئلا يفصل بين قضاءه وأمره بالأجنبي

ولا حاجة إلى تقدير ابن السجري وغيره . . . »

البيت للشياخ من قصيدة زائفة قال عنها الأصمى : ما قبلت قصيدة على الزاى أجود من قصيدة الشياخ في سفه القوس وهي تيرانه

ص ٤٣ - ٥٣

وقد صحف هذا البيت تصحيفات كثيرة في كتب النحو واللغة . فروى خاسر بالراء المهملة في السيوطي ص ٣٠٢ وفي بعض

نسخ المعنى كما صحفت عداة وهي بالعين المهملة والذال إلى غداة بالعين المعجمة والدال المهملة فنسخ المعنى ، وشرحه ، وعرّفوها =

وتقول : أعجبنى دق الثوبِ القصارُ ، وأكلُ الخبزِ زيدٌ ، ومعاقبةُ اللصِّ الأميرُ . فهذا لا يصلح إلا أن يكون الأخير هو الفاعل .

وتقول : ما أعجب شيءٌ شيئاً إعجابَ زيدٍ ركوبُ الفرسِ عمرو . فنصبت (إعجاباً) بالمصدر ، وأضفته إلى زيد . فالتقدير : ما أعجب شيءٌ شيئاً ، كما أعجب زيداً أن ركبَ الفرسَ عمرو ؛ لأنَّك أضفت الركوب إلى الفرس ، و (الفرس) مفعول ؛ لأنَّ عمرو ركبه ، و (زيد) المفعول ؛ لأنَّ الركوب أعجبه .

وتقول : سرتي والمُشبيمة طعامك شتمُ غلامك زيداً^(١) ، بالنصب ، والرفع في (زيد) على ما تقدّمه ، من أن يكون فاعلاً ، / أو مفعولاً .

٣٨٥

وتقول : أعجب إعطاء الدراهم أخاك غلامك (إيّاك) . نصبت (إيّاك) بأعجب وجعلت (غلامك) هو الذي أعطى الدراهم أخاك .

= بأنها من صلاة الفجر إلى طلوع الشمس وكذلك في طبعي لسان العرب والديوان وهي في أمالي الشجرى عادة بالعين المهملة ، والدال المهملة . وأخطأ شارح الديوان فجعل (أمره) مضاف إليه وفصل بين المضاف والمضاف إليه بالنظر وهو عادة . وقد ضبط (أمره) بالرفع في طبعي لسان العرب وهو خطأ .

(١) المسألة الثانية من تفسير الفارقي ص ٨ - ١٠ وتلخيصها :

(والمشبهه طعامك) ، المشبهه مطوف على ياء المتكلم في سرتي ، والماء ضمير منصوب عائد على آل ، و (طعامك) فاعل المشبه .

وقال (سر) هو المصدر (شتم) وهو مضاف إلى الفاعل أو المفعول .

فلو جعلته مضافاً للفاعل نصبت زيداً ، ولو جعلته مضافاً للمفعول نصبت زيداً .

يجوز أن تقدم الشتم وما اتصل به على (المشبهه) فتقول (سرتي شتم غلامك زيداً والمشبهه طعامك ، وجاز ذلك ، لأنه الفاعل ، ولا يجوز تقديمه على سر ، لأن الفاعل لا يتقدم على فعله .

لا يتقدم (والمشبهه) على سر ، لأن المطوف لا يتقدم على المطوف عليه .

لا يتقدم (زيداً) على الشتم ، لأن المصدر في تأويل أن والفعل .

لا يتقدم (طعامك) على (المشبهه) لأنه في صلة آل .

لا يجوز أن يفصل بين (طعامك) وبين (المشبهه) بالشتم ، لأنه لا يجوز أن يدخل في الصلة ما ليس منها ، فتقدير أصل المسألة : سرتي ورجلا أشبهه طعامك أن شتم غلامك زيداً .

وتقول : ضَرَبَ الضَّارِبِ عمرو المَكْرَمَ زيداً أَحِبُّ أَخَوَاكَ^(١) . نصبت (الضرب) الأَوَّلَ بِأَحِبُّ ، وجرت (الضارب) بالإضافة ، وعديته إلى عمرو ، ونصبت (المكرم) بالضرب الأَوَّلَ . والضرب الأَوَّلُ مُتَعَدٌّ ؛ فإن أردت ألاَّ تُعَدِّيهِ قلت : ضَرَبَ الضَّارِبِ المَكْرَمَ زيداً أَحِبُّ أَخَوَاكَ . وهذا كُلُّهُ في صلة الضرب ؛ لأنَّكَ أضفتَه إلى الضارب . وسائر الكلام إلى قولك (أحبُّ) متَّصل به .

* * *

وتقول : سرُّ الشاربِ المطعمه طعمًاكَ شَرَابِكَ زيداً^(٢) .

(١) المسألة الثالثة من تفسير الفارق ص ٨ - ٩ - ١٠ وتلخيصها :

ان أجريت الكلام على حقه قلت : أحب أخوك ضرب الضارب عمرواً المكرم زيداً . وهذا أحد الوجهين اللذين ذكرهما أبو العباس .

والوجه الآخر هو قوله : وإن أردت ألاَّ تُعَدِّيهِ قلت : ضرب الضارب المكرم زيداً أحب أخوك هذا على أن تجعل (المكرم) وصفاً للضارب فتحره كما هو مجرور ، وتكون قد حلفت مفعول الضارب ، ومفعول الضرب جميعاً . فإذا أردت بيان أصل الكلام قلت : أحب أخوك ضرب الضارب المكرم زيداً .

الضرب في المسألة : يجوز أن يكون المفعولان جميعاً في صلة الضرب فيكون (عمرو) مفعول ضرب ، و (المكرم زيداً) صفة لعمرو .

ويجوز أن تنصب (عمرو) بالضارب ، وتجعل (المكرم) صفة له فيكونان جميعاً في صلة الضارب .

وإذا جعلتهما جميعاً من صلة الضارب لم يميز تقديم المكرم على عمرو ، لأنه صفة والصفة لا تتقدم على الموصوف إلا على جهة البطل .

ولا يجوز أن تقدم زيداً على المكرم ، لأنه من صلته .

وحل هذا لا يجوز أن تقدمهما ، ولا أحدهما على الضارب ، لأنها من صلته .

وإذا جعلتهما جميعاً من صلة المصدر جاز أن يتضمنا جميعاً على الضارب .

فتقول : ضرباً عمرواً المكرم زيداً الضارب أحب أخوك .

ان رفعت (عمرو) كان رفعه على أحد وجهين : ١ - أن تجعل في الضارب ضميراً منصوباً يعود إلى الألف واللام و(عمرو)

فاعل للضرب و (المكرم زيداً) مفعول الضرب ويجوز في المكرم حيثل الرفع أيضاً على أنه صفة لعمرو .

ب - أن تجعله فاعل المصدر ، وتجعل للضارب مفعول المصدر أضيف إليه المصدر .

ولا بد على هذا على الوجه من أن يكون (المكرم زيداً) مرفوعاً صفة لعمرو .

ثم تحدث في إسباب من مراتب الاتصال وجعلها خمس درجات : الاتصال بين حروف الكلمة الواحدة . ثم اتصال المربك ، ثم الصلة والموصول ، ثم المضاف والمضاف إليه ، ثم العامل ومعموله .

(٢) المسألة الرابعة من تفسير الفارق ص ١٠ - ١٣ وتلخيصها :

قال الفارق : بيان هذه المسألة أن يكون (سر) فعل ماض وفاعله الشارب وأخر صلة الشارب قولك (شرابك) و(زيداً) =

ف (الشراب) ينتصب بـ (الشارب) . و (المطعم) يرتفع بالفعل الذى فى (الشارب) .
ونصببت (الطعام) بالفعل الذى فى (المطعم) وكله اسم واحد .

وتقول : ظننت الذى الضارب أخاه زيداً عمرواً^(١) . فالذى فى / موضع نصب بظننت ،
و (عمرواً) مفعول ثان . وقوله : الضارب أخاه زيد (الضارب) مبتدأ و (زيد) خبره . وهما
جميعاً فى صلة الذى . وإنما أتصلاً بالذى للهاء التى فى قولك أخاه ؛ لأنها ترجع إلى الذى .

= مفعول سر وتقول إذا أردت بيانه : سر عمرو زيداً . والماء من المطعمه تمود إلى الألف واللام من الشارب والمطعمه فاعل الشارب
وطعامك مفعول لمطعمه والمطعم فى صلة الشارب ، لأنه فاعله .

التضريح على المسألة : يجوز تقديم (شاربك) على المطعمه طعامك زيداً (فتقول : سر الشارب شاربك المطعمه طعامك زيداً ،
لأن الشارب من صلة الشارب وهو مفعول والمطعمه من صلة الشارب وهو فاعله ويجوز تقديم بعض أجزاء الصلة على بعض ،
ولا يجوز تقديمه على الشارب ، لأنه من صلته وكذلك تقديم (طعامك) على المطعمه وكذلك لا يجوز تقديم (شاربك) على (طعامك)
لأن (طعامك) هو آخر صلة المطعم و (شاربك) ليس من صلته وإنما هو من صلة الشارب ، ولا يدخل شيء من صلة موصول
فى صلة موصول آخر .

ويجوز تقديم (زيد) على الشارب ، لأنه مفعول سر وليس داخلاً فى شيء من الصلات ويجوز تقديمه أيضاً على سر ، لأن
(سر) فعل متصرف .

ثم تكلم عن الإبدال من الشارب ومن المطعم ، ثم غير الإعراب فى بعض الكلمات ، وبين حكم التقديم ، والتأخير فى ذلك
ثم قال : تقدير أصل المسألة :

سر رجل شرب رجل أطمعه طعامك شاربك زيداً .

(١) المسألة الخامسة من الفارق ص ١٢ - ١٥ وتلخيصها :

قال الفارق : بيان هذه المسألة على الأصول المتقدمة أن يكون (ظن) فعل ماضٍ والتاء فاعلها ، و (الذى) بكنائه اسم هو
مفعول ظننت الأول ، و (عمرواً) هو المفعول الثانى . وفى (الضارب) ضمير مرفوع يعود إلى الألف واللام ، و (أخاه)
مفعول الضارب وهو آخر صلة الضارب . فإذا تم الضارب إسماً صار مبتدأ فى صلة الذى و (زيد) خبر (الضارب) والجملة صلة
الذى ، والمآخذ إلى الذى الماء فى أخاه وآخر صلة الذى قوله : زيد .

التضريح على المسألة : لا يجوز حذف الماء من أخاه ، ولا أن تجعل موضعها كافاً .

فإن ذكرت الماء مع الضارب جاز . فتقول : ظننت الذى الضاربه أخاك زيد عمرواً .

وتفسيره : أن يكون فى الضاربه ضمير فاعل يعود إلى الألف واللام ، والماء مفعوله وهى عائدة إلى الذى ، وأخاك يدل منها
وزيد خبر والجملة صلة الذى .

ويعد أن بين حكم الإبدال من الضارب ، ومن الذى ، وحكم وصفهما ، والى عليها قال لا يجوز تقديم زيد على الذى ،
لأنه من صلته . كذلك لا يجوز تقديم أخاه على الضارب ولا على الذى . ويجوز تقديم عمرواً على ظننت . ويجوز رفع عمرواً على تقديمه
على الابتداء ، وجملة ظننت خبره ويكون فى ظننت ضمير محذوف هو مفعولها الأول و (الذى) مفعولها الثانى أو تكون ظن
ملغاة وخبر عمرو الذى .

ولو قلت : قام الذى ضربت هنداً أباهما لم يجز^(١) ، لأنّ «الذى» لا يكون اسماً إلا بصلة ، ولا تكون صلته إلا كلاماً مستغنياً ؛ نحو الابتداء والخبر ، والفعل والفاعل ، والظرف مع ما فيه ؛ نحو فى الدار زيد . ولا تكون هذه الجمل صلة له إلا وفيها ما يرجع إليه من ذكره . فلو قلت : ضربنى الذى أكرمت هنداً أباهما عنده ، أو فى داره لصلح لِمَا رددت إليه من ذكره . ونظير الذى ما ، ومن ، وأنى وأل التى فى معنى الذين وكلّ موصولٍ لما لم نذكره فهذا مجراه . ولو قلت : ضرب مَنْ أبوك منطلق زيداً لم يجز . فإن جعلت مكان الكاف هاء وقلت : أبوه صحّت المسألة بالراجع من ذكره .

وكذلك بلغنى ما صنعت ، لأنّ ههنا هاء محلوفة والمعنى : ما صنعته .

/ وكذلك رأيت مَنْ ضربت ، وأكرمت مَنْ أهنت . فى كلّ هذا قد حذفنا هاء . وإنما ^٤
٣٨٧
حذفنا ؛ لأنّ أربعة أشياء صارت اسماً واحداً ؛ وهى :

الذى ، والفعل ، والفاعل ، والمفعول به ، فحذفنا منها . وإن شئت جئت بها .

وإنما كانت الهاء أولى بالحذف ؛ لأنّ (الذى) هو الموصول الذى يقع عليه المعنى ، والفعل هو الذى يوضحه . ولم يجز حذف الفاعل ؛ لأنّ الفعل لا يكون إلا بفاعل ، فحذفنا المفعول من اللفظ ، لأنّ الفعل قد يقع ولا مفعول فيه ؛ نحو قام زيد ، وتكلّم عبد الله ، وجلس خالد . وإنما فعلت هذا بالمفعول فى الصلة ؛ لأنّه كان متصلاً بما قبله ، فحذفنا منه كما تحذف التنوين من قوله :

ولا ذا كِرَ اللهُ إلا قليلاً^(٢)

(١) فى الفارق ص ١٣ قام الذى هند ضربت أباهما . وقال : لا يجوز ، لأن ضمير الفاعلة من ضربت يرجع إلى هند ، والهاء فى أباهما يرجع إلى هند ، فقد صار الكلام لعاثد فيه يرجع إلى الذى . فبطلت المسألة . وتمص هذه المسألة عندي بأن تجعل الضمير من أباهما يعود إلى الذى فتقول : قام الذى هند ضربت أباهم وكذلك لو قلت : قام الذى هند ضربت أباهما عنده ، أو فى داره ، أو بسببه ، أو ما أشبه هذا صحّت المسألة .

(٢) صدر البيت : فألفيته غير مستحب . وقد ذكره المبرد بيّانه فى الجزء الثانى . والبيت من شواهد سيبويه ج ١ ص ٨٥ استشهد به على حذف التنوين ، لالتقاء الساكنين . وقال الأعمى : « فى حذف التنوين لالتقاء الساكنين وجهان : أحدهما : أن يشبه بحذف التنوين الخفيفة إذا لقيها ساكن ، كقولك : اضرب الرجل تريد اضربين . والوجه الآخر : أن يشبه بما حذف تنوينه من الأسماء الأعلام إذا وصف بابن مضاف إلى علم . . وأحسن ما يكون حذف التنوين للضرورة فى مثل قولك : هذا زيد الطويل لأن التثنية والمعرب كالشئ الواحد فيشبه بالمضاف والمضاف إليه . »

وما أشبهه . ولو كان منفصلاً لم يجوز حذفه ؛ لأن الضمير قد خرج من الفعل وصار في حيز الياء . وكذلك : الذي ضربت أخاه زيد ، لا يجوز حذف [الهاء من] الأخ كما حذفنا الهاء من الأول لما ذكرت لك .

وتقول : سرّ دَفَعَكَ إلى المعطى زيدا ديناراً درهماً القائم في داره عمرو^(١) . نصبت

٤
٣٨٨

= أنى : بمعنى وجد : يتعلّق إلى مفعولين ، واستعجب : طلب الكتاب ، والمعنى : ذكرته ما كان بيننا من اليهود ، وعاتبته على تركها ، فوجدته غير طالب رضائي .

والبيت لأبي الأسود الدؤلي وللشمر قصة (انظر الخزانة ج ٤ ص ٥٥٤ - ٥٥٧) وشواهد المعنى للسيوطي ص ٣١٦ وآمال الشجرى ج ١ ص ٢٨٢ (. . وديوان أبي الأسود ص ١٢٢ - ١٢٣ .

(١) المسألة السادسة في الفارق ص ١٥ - ١٩ وتلخيصها :

قال سعيد الفارق : بيان هذه المسألة على الأصول المتقدمة أن يكون (سر) فعلاً ماضياً ، و (دفعك) مصدر مرفوع لأنه فاعل سر ، و (إلى المعطى) من صلة المصدر و (المعطى) صلة وموصول وآخره قولاك : ديناراً . وقولاك (درهماً) من صلة الدفع وهو آخر صلته ، والقائم مفعول سر ، وهو صلة وموصول . وقولاك : في داره من صلة وهو آخر صلته والهاء من داره تمود إلى الألف واللام .

والدفع يصح أن يقوم به سرور القائم ، لأن القائم اسم لما يصح أن يسر ويجزى . ولو جعلت موضعه مالا يصح فيه السرور لم يجوز ، لا تقول : سر دفعك إلى زيد درهماً قيام عمرو ، لأن القيام ليس بما يصح أن يسر ويجزى .

و كذلك لا يصح (أصعب قيامك تمودك) ، لأن القيام وإن صح أن يقع به وعنده العجب لغيره ، فليس القعود بما يصح أن يعجب . فصار هذا باطلاً من جهة المعنى ، لأن جهة اللفظ . فهذا بيان ما ذكره أبو العباس رحمه الله .

التفريع على المسألة : يجوز أن يتقدم قولاك (ديناراً) على قولاك (زيدا) ، لأنهما في صلة الألف واللام ، ولا يمنع تقديم بعض الصلة على بعض . لا يجوز أن يتقدم قولاك (درهماً) على ما قبله من قولاك (ديناراً) وزيدا ، لأن الدرهم في صلة المصدر ، والدينار في صلة المعطى ، ولا يجوز أن يتقدم ما هو في صلة اسم على ما هو في صلة اسم آخر .

يجوز أن يتقدم (القائم) على الدرهم ، ولا يتقدم (عمرو) على القائم ، لأنه فاعله ، وهو في صلة الألف واللام . وكذلك الحكم في تقدم (في داره) على القائم لا يجوز .

يجوز أن يتقدم (القائم) على المصدر الذي هو (دفعك) ، لأنه مفعول سر والمصدر فاعل سر ، ولا بأس في تقديم المفعول على الفاعل ، ويجوز تقديمه على سر أيضاً ، لأنه فعل متصرف . لا يتقدم قولاك درهماً على دفعك ، لأنه من صلته ، ويجوز أن يتقدم على قولاك : (إلى المعطى) ، لأنها جنسياً في صلة المصدر . ولا يتقدم (المعطى) على الدفع ، لأنه في صلته والمصدر في معنى أن والفعل .

ولا يتقدم (دفعك) على سر ، لأنه فاعله .

ثم انتقل إلى الإبدال من الدفع ، والعطف عليه ، ووصفه ، وتوكيده .

وفصل مثل ذلك في القائم ، والمعطى .

ثم انتقل إلى بيان الأخبار عن ألفاظ هذه المسألة ، فبدأ ببيان الأخبار عن المصدر ، وتكلم عما يجوز الأخبار عنه من المصادر ، ومالا يجوز فيه ذلك ، كما تكلم عن الأخبار في بقية ألفاظ المسألة .

(القائم) بسرّ ، ورفعت (عمروا) بقيامه . ولو قلت : سرّدفْعُك إلى زيد درهما ضربك عمروا كان محالا ؛ لأنّ الضرب ليس ممّا يسرّ . وكذلك لو قلت : أعجب قيامك قعودك كان خطأ . ولو قلت : وافق قيامك قعود زيد لصلح . ومعناه أنّهما قد اتفقا في وقت واحد . فلو أردت معنى الموافقة التي هي إعجاب لم يصلح إلّا في الآدميين .

وتقول : اشتهى زيد شتما عمرو خالدا . كأنك قلت : أن يشتم عمرو خالدا .

وكذلك الألف واللام . فإن لم تنون ، ولم تدخل ألفا ولا مآ ، أضفت المصدر إلى الاسم الذي بعده ، فاعلا كان أو مفعولا ، وجرى الذي بعده على الأصل .

وقد فسّرنا هذا فيما مضى من ذكرنا هذا الباب^(١)

وتقول : أعجبتك ضرب زيد عمروا ، إذا كان زيد فاعلا ، وضرب زيد عمروا إذا كان زيد مفعولا . ونحوه وقال الشاعر :

/ أفنى تِلادِي وما جمعتُ مِنْ نَشَبٍ قَرَعُ القَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الأَبَارِيقِ^(٢)

٤
٣٨٩

التقدير : أن قرعت القواقيز أفواه الأباريق . وتنصب الأفواه إن جعلت القواقيز فاعلا .

(١) انظر ص ١٥ .

(٢) قال ابن هشام في المغني ج ٢ ص ١٢٢ هـ الإتيان بالفاعل بعد إضافة المصدر إلى المفعول شاذ حيث قيل : أنه ضرورة كقوله : أفنى تلامي . . .

فيمن رواه برفع أفواه ، والحق جواز ذلك في الشعر ، إلا أنه قليل ، ودليل الجواز هذا البيت ، فإنه روى بالرفع مع الممكن من التنصب وهي الرواية الأخرى . وذلك على أن القواقيز الفاعل والأفواه مفعول . وصح الوجهان ، لأن كلا منهما قارع ومقروع والبيت للأبيشر الأسيدي انظر الخزانة ج ٢ ص ٢٨٢ والمغني ج ٢ ص ٥٠٨ والسيوطي ص ٣٠١ وإصلاح المنطق ص ٣٣٨ ومبادئ اللغة للأصمعي ص ٥٨ .

القواقيز : الكؤوس الصغيرة جمع قاقوزة وقد قالوا فيها قاقوزة وروى القوادير .

هذا باب ونقول في مسائل طوال يمتحن بها المتعلمون

الضارب الشاتم المكرم المعطية درهما القائم في داره أخوك سوطا أكرم الآكل طعامه
غلامه زيد عمرو خالد بكرا عبد الله أخوك^(١). نصبت (الضارب) بأكرم ، وجعلت ما بعد

(١) المسألة السابعة من تفسير الفاروق ص ١٩ - ٢٣ .

لقد أطاك الفاروق في تفسيره لهذه المسألة حتى أمل . وأرى أن ألخص إعراب هذه المسألة في كلمات قبل أن أسوق طرفاً من كلام
الفاروق .

(الضارب) مفعول أكرم . و (الشاطم) مفعول الضارب ، و (المكرم) مفعول الشاتم) ، و (المطية) مفعول المكرم ،
و (سوطا) مفعول مطلق للضارب ، و (طعامه) مفعول الآكل ، و (درهما) مفعول ثان لمطيه ، و (الآكل) فاعل أكرم
و (القائم) فاعل المعطية ، و (غلامه) فاعل الآكل .
و (أخوك) الأول فاعل القائم .

(زيد) بدل من القائم . (عمروا) بدل من المكرم . (بكرا) ، بدل من الشاتم . (عبدالله) بدل من الضارب (خالد) بدل
من الهاء في غلامه . (أخوك) الثانية بدل من الآكل .

وفي هذه المسألة أمور من الفصل بين الموصول وصلته لا يجوز ، ولكن الفاروق يعترض عن المبرد بأن هذه المسائل للامتحان ،
ولا يشترط أن تكون مسائل الامتحان كلها على الصفة بل يوضع بعضها على الصفة وبعضها على الخطأ وعلى المتحن أن يعرف وجه
الصواب ، ووجه الخطأ . وإليك طرفاً من حديثه .

« قال سعيد بن سعيد الفاروق : أول من تفرع إلى تحطئة أبي العباس في هذه المسألة - فيما حكى لنا الشيوخ - أبو إسحاق الزجاج ،
فاتبع قول أبي العباس : يمتحن فيها المتعلمون بقوله : ويغلط فيها الملمون .

وهذا عندي سهو من الزجاج وغفلة ، لأنه قد كان عارفاً بأبي العباس ، وسعة علمه ، بصيرأ به ، وبشوق فهمه . وقد كان
واجباً عليه مع ذلك أن يحسن الظن به ، ويحمل القول له ، إذ كان اللط في هذه المسألة أظهر من أن يخفى على منظره . . لاسيما وهو
واضعها ، ومخترها . . فإما ذلك اعتماد منه بدليل قوله : هذه مسائل يمتحن بها المتعلمون فجعلها امتحاناً لسواه . . من يلتص
علم كتابه ، ويحاول فهم خطابه . وليس من شرط المتحن أن يمتحن بصواب ، ولا من شرطه أن يمتحن بخطأ . بل الأول أن
يتمتع بالجمع بين الأمرين ليكون أدل على منزلة المتحن إذا وودت عليه الأشياء الملتبسة فرق بينها ، وألحق كل قبيل ببابه . .
وإذ قد ثبت هذا فلم يخطئ أبو العباس رحمه الله والخطيء من خطاه ، إذ لم يفهم غرضه في إيراده مسائل الخطأ مع مسائل الصواب
فأبو العباس على صواب وإن كانت المسألة خطأ .

عل أنا لو سلمنا لأبي إسحاق ومن وافقه تسليم نظر لكان لأبي العباس عندي مخلص مما نسبوه إليه ، ومخرج مما نقضوه عليه ،
تقوى به شجته ، ويكون خارجاً بملحه في المسألة إلى مله كبير من الكوفيين ، وإل منهج وآه أبو الحسن الأفش . ونحن
نبيته عند انبئاننا إلى المسألة ، ليعلم أن هذا منهج قد قيل وسبق إليه . . يحتاج عندي قبل الكلام على هذه المسألة أن تقدم مقدمة
تكون مثالا للنظر فيها يقيس عليه ، وأصلا يرجع في إدراكها إليه .

الضارب في صلته إلى قولك : أكرم . فصار اسماً واحداً ، والفاعل هو الآكل ، وما بعده صلة له إلى ذكرك الأسماء المفردة . وهذه الأسماء المنصوبة بدل من الضارب ، والشاتم ، والمكرم . و (خالد) المجرور بدل من الهاء في غلامه والرفوع بدل من أحد هؤلاء الفاعلين الذين ذكرتهم . وتقديرها : كأنك قلت : أكرم الآكل طعامه غلامه الرجل الذي ضرب / ٣٩٠

سوطا رجلا شتم رجلا أكرم رجلا أعطاه درهما رجلاً قام في داره أخوك .

فن ذلك ما كررناه . . وهو أن كل اسم موصول إذا أبدلت مما في صلته فإن البدل مما في الصلة داخل في الصلة . وإن أبدلت منه فبدله خارج عن صلته ، ولا يكون إلا بعد تمام صلته .

ويجوز أن يتقدم بعض الصلة على بعض ، ويتأخر بعضها عن بعض . ولا يجوز أن تتقدم هي ، ولا بعضها على الموصول . فهذه جملة تكن في البيان عن صواب هذه المسألة وخطئها . .

ذكر الصلة والموصول وموقع البدل . قال سعيد بن سعيد الفارق : أول ذلك البيان عن آخر كل صلة وتام كل موصول . وطريق هذا إذا أردته بسهولة أن تقصد إلى الموصول الأخير فتبينه . وفي المسألة ست موصولات : فأربع منصوبة ، وإثنتان مرفوعتان . فإذا قصدت إلى الأخير ، وهو قولك : الآكل طعامه غلامه - ففاعل الآكل قولك (غلامه) . ومفعوله قولك طعامه) . . وقولك (غلامه) هو آخر صلة الآكل . فقد تم الآكل اسماً بتمامه . وهو مرفوع ، لأنه فاعل أكرم . فلو أبدلت منه لوجب أن يقع البدل بعده . وكذلك إن أبدلت مما في صلته وجب أن يقع بعده أو فيه ، لاتفصل بينهما ، لأن ما في الصلة من الصلة . فلا يفصل بما ليس منها . فلو أبدلت من الهاء في غلامه المجرور لقلت : أكرم الآكل طعامه غلامه خالد فذكرته بلافصل . وقنفصل أبو العباس بينهما بمنصوب هو بدل من بعض الموصولات . وهذا أحد وجوه الفساد والغلط . . فأما الموصول الذي قبله وهو الضارب ففيه خمس موصولات . ويبانها أن تبدأ بالأخير وهو القائم في داره أخوك . فأخوك فاعل القيام وفي داره ظرف للقيام . . فلو أردت أن تبدل منه لم يكن إلا بعده بلافصل وقد أوقفه أبو العباس بعد سوطا . .

وقد أوقع أبو العباس البدل من المكرم بعد سوطا . وهذا أيضاً وجه آخر من وجوه الغلط في المسألة ، لأن سوطا ليس من صلة الشاتم ، و (المكرم) من صلة الشاتم ولا يفرق بين الصلة والموصول بما ليس منها . . فإن أبدلت من الضارب أوقفته بعد (سوطا) ولا يجوز إيقاعه إلا كذلك . . فقد بان لك بما بيننا بوجه الغلط في المسألة . .

لو بنيت المسألة على الصحة لوجب أن تقول : الضارب الشاتم المكرم المعطية درهما القائم في داره أخوك زيد عمراً بكرأ سوطا عبد الله أكرم الآكل طعامه غلامه خالد أخوك . .

وقد عقد الفارق فصلاً لهذه المسألة نكتفي منها بذكر عناوينها .

ذكر الفاعلين في المسألة ، ذكر الإبدال فيها . ذكر التثنية والجمع (ثم) ، وجمع الموصولات في المسألة) ، ضرب من تفريرها في الإبدال . ذكر تحصيل الخطأ فيها ، ذكر الانتصار له (ذكر فيه أن الفصل بين الصلة والموصول والإبدال من الموصول قبل تمام صلته منهج الأخص) ، وذكر الإبدال وما يتقدم منها وما يتأخر ، تفرير في المسألة في التقديم والتأخير . ذكر التصرف في العوائد بالنقصان والزيادة ، ذكر تقديم الموصولات بعضها على بعض وتأخيرها . ذكر الأخبار عن المسألة . ذكر المسألة المفردة . .

وما أطال الفارق في مسألة كهذه المسألة فقد كتب عنها ٢٤ من وكتابه يقع في ٧٨ من .

واو قلت : أعجب ضَرَبُ زَيْدٍ غَلامَهُ خالداً عمراً بَكْرٍ لم يجز ؛ لقولك : (بكر) وَخَدَهُ .
 والمسألة - إذا حذفته منها - صحيحة . وذلك لأنَّك إذا قلت : أعجب ضَرَبُ زَيْدٍ غَلامَهُ
 خالدا عمرا نصبت (عمرا) بأعجب ونصبت (خالدا) فجعلته بدلا من (الغلام) . فإن جئت
 (ببكر) فجزرته فإنما تجعله بدلا من الماء في غلامه والماء هي زيد . فقد أحلت حين جعلت
 زيدا بكرة ، وفصلت بين الصلة والموصول .

ولو قلت : ظننت بناء الدارِ الساكنِها المُعجِبِهِ القائِمُ عنده الذاهِبُ إليه أخواه مُعجِبِيا
 بكرة^(١) كان جيّدا ، إذا جعلت (معجبا بكرة) هو المفعول الثاني في ظننت ، ولم تذكر البائي .
 فإن ذكرت البائي جعلته اسما قبل المفعول الثاني فرفعته ؛ لأنَّ قولك (الساكنها) صفة للدار
 وما بعده داخل في صلته ، والصلة والموصول اسم واحد ؛ ألا ترى أنك تقول : جاعني عبد الله ،
 ورأيت زيدا ، فإنما تذكر بعد جاعني ورأيت اسما واجدا فاعلا أو مفعولا .

(١) المسألة الثامنة من تفسير الفارق ص ٤٣ - ٤٨ .

وتلخيص إمراب المسألة أن نقول : (بناء الدار) مفعول ظننت الأول ، و (الساكنها) صفة الدار ، (المعجبة) فاعل
 (الساكنها) و (القائم) فاعل المعجبة ، و (الزاهب) فاعل القيام ، و (أخواه) فاعل الزاهب ، و (معجبا) المفعول الثاني
 لظننت و (بكرة) مفعول لمعجبا ونسوق طرفا من كلام الفارق .

قال سيد ابن سويد الفارق : تفسير هذه المسألة على الأصول التي تقدمت أن يكون قولك (بناء الدار) مفعول ظننت الأول ،
 ويكون (الساكنها) صفة الدار ، وهو صلة وموصول آخرها قولك : أخواه من قبل أن قولك (الزاهب إليه أخواه) اسم موصول
 و (أخواه) هما فاعلا الزاهب والماء في أخواه تعود إلى الألف واللام من الزاهب و (إليه) من تمام الكلام يعمل فيه الزاهب .
 والجميع في موضع اسم مفرد كأنك قلت : (زيد) ثم يصير بعد ذلك بكالهما اسما في صلة القائم وهو فاعل القيام والماء في (عنده)
 تعود إلى الألف واللام في القائم فقد تم اسما موصولا . . وهو فاعل الإحجاب والماء من المعجبة تعود إلى الألف واللام منه فقد تم
 المعجبة اسما موصولا . . وهو فاعل السكنى كأنك قلت : الساكنها خالد ، والمائد إلى الألف واللام من الساكنها خالد كأنك قلت :
 التي سكنها زيد فقد تم الساكن اسما موصولا وصار في موضع الوصف للدار كأنك قلت : ظننت بناء الدار الحسنة معجبا زيدا فبناء
 الدار مبتدأ قبل دخول ظننت . .

وأما قوله : فإن ذكرت البائي جعلته اسما قبل المفعول الثاني فهو على ما قاله من قبل أن بناء الدار مصدر وفاعله إذا ذكر
 في صفة فلا يجوز ذكره إلا في أحد موضعين : إما أن تذكره بعد قولك : أخواه وهو منتهى صلة الساكنها فتكون قد ذكرت
 فاعل البناء بعد وصف الدار المضافة إليه ولا بأس بذلك ، لأن جميعه في صلة البناء .

وإما أن تذكره قبل الساكنها بعد راء الدار فتكون قد فرقت بالفاعل بين الصفة والموصوف فجرى مجرى مر بسلام هند زيد
 العاقلة . وهو يضمن في المجرور ، ويقوى في غيره لما يقتضيه المجرور من شدة اتصاله بما عمل فيه أو بما عمل فيه العامل فيها قبله
 مثل حله . ولكن لا بأس بذلك ، لأنه ليس يفصل بين حامل الجر ومعموله الأول ، وإنما هو بينه وبين وصف ما عمل فيه وذلك =

وتقول / جاعئ القائم إليه الشاربُ ماءه الساكنُ داره الضاربُ أخاه زيداً^(١) (فالقائم إليه) $\frac{4}{391}$
اسم واحد وهذا كله في صلته .

وكذلك لو قلت : جاعئ الذي اللذان ضرباه القائم إنك كان الذي جاعك واحداً ، وهذا الكلام من صلته بمنزلة قولك : جاء الذي أبوه منطلق ، وجاعئ الذي أبوه غلامه زيداً إذا كان

يسهل قليلاً ، لأنه لما تطرق على الوصف التأخر عن العامل إلى مرتبة ثانية ، ولم ينازع في الأولى - ساغ أن تفرق بينه وبينه أيضاً بما يقتضى مرتبة أولى من العامل وهو الفاعل ، ولا يجوز ذكر الباني قبل المصدر ، لأنه لا يتقدم معموله عليه ، لأنه في تأويل أن والفعل . . . ولا يجوز أن تذكره بعد ذكر بكرة ولا بعد معجياً ، لأن جميع هذه ليست من صلة البناء الذي هو المصدر وإنما هو خارج عن صاهه والباني في صلته فلا يفرق بين ما هو من صلته وبينه بما ليس من الصلة .

فلو لفظت بالفاعل قلت : ظننت بناء الدار الساكنها المعجبة القائم عنده الذهاب إليه أخواه زيد معجياً ، فيكون زيد فاعل البناء كأنك قلت ، إذا زده وضوحاً برفع الصلة وجعل المفرد مكانها : ظننت بناء الدار الحسنة زيد معجياً بكرة أى ظننت أن يبنى الدار الحسنة زيد معجياً بكرة ، وإنما حذفت الباني من أصل المسألة لما قلنا من جواز ذلك في المصدر دون الفعل واسم الفاعل فهذا بيان ما أراده أبو العباس في المسألة .

ثم أخذ يعقد فصولاً للمسألة نكتني بذكر عناوينها .

ذكر التصريح عليها من جهة البديل (تكلم على الإبدال في كل موصول منها) .

ذكر تقديم بعض الصلة على بعض ممتمة وجائزة ثم قال :

ذكر تقدير الأصل في المسألة بناء دار سكنها رجل أعجبه رجل قام عنده رجل ذهب إليه أخواه معجب بكرة ثم أدخلت عليه ظننت ثم أردت تعريف الدار فأدخلت عليها الألف واللام ووجب لذلك أن تصفها بالمعرفة أيضاً فنقلت الفعل إلى الإسم وأدخلت عليه الألف واللام ليصح وصف المعرفة به ففاعل السكن المعجب وفاعل الإعجاب القائم وفاعل الذهاب أخواه . ذكر تقديم الموصولات بعضها على بعض في المسألة . ذكر الأخبار في هذه المسألة بالألف واللام وبالنمى وبين ما يجوز الإخبار وما لا يجوز الإخبار ، في أفاضل هذه المسألة .

(١) المسألة التاسعة من تفسير الفارقي ص ٤٨ - ٥٢ وتلخيصها :

الإحراب: (القائم) فاعل جاعئ ، و (الشارب) فاعل القائم ، و (الساكن) فاعل الشارب ، والضارب (فاعل الساكن ، و (زيد) فاعل الضارب .

قال سعيد بن سعيد الفارقي : تفرع هذه المسألة على الأصول المتقدمة أن تبدأ بالموصول الأخير وفي المسألة أربع موصولات . . . (فالضارب أخاه زيد (صلة وموصول ، و (أخاه) مفعول الضارب والهاء فيه تعود إلى الألف واللام ، و (زيد) فاعل الضارب . فقد تم إسماء يكمله صلة وموصولا ، وصار في صلة ما قبله بمنزلة زيد و (الساكن) اسم موصول و (داره) مفعول الساكن ، والهاء في داره ترجع إلى الألف واللام من الساكن وفاعل الساكن (للضارب) فقد تم إسماء موصولا ، وصار بمنزلة عمرو وهو في صلة القائم على أنه فاعل القيام و (إليه) من صلته على سبيل البيان ، والهاء في (إليه) تعود إلى الألف واللام . فقد تم القائم إسماء مفرداً صلة وموصولا وهو فاعل جاعئ كأنك قلت : جاعئ زيد . ثم عقد هذه الفصول : ذكر التصريح عليها من جهة العائد . ذكر التصريح بالبديل فيها . ذكر التصريح على المسألة بما يصح أن يتقدم ، ويتأخر . ذكر التصريح بها من جهة الإخبار .

الغلام للأب ، فإنما الصلة موضحة عن الموصول وفي هذه المسائل ما يدلُّك على جميع ما يرد عليك في هذا الباب إن شاء الله .

$\frac{1}{14}$ / وتقول : ضربت زيدا أنا عمرو ، فإن شئت جعلت (أنا عمرو) صفة ، وإن شئت جعلته بدلا .

وتقول : ضربت أخاك زيدا ، فلا يكون (زيد) إلا بدلا ، لأنه اسم علم ، وإنما الصفات تحلية الشيء ؛ نحو الظريف ، والطويل ، وما أشبه ذلك مما أخذ من الفعل أو نسب ، نحو الفلاني ، والتميمي ، والبكري ، وما اختوره شيء من هذين المعنيين .

$\frac{1}{15}$ والبدل يجوز في كل اسم معرفة كان أو نكرة مظهرا كان أو مضمرا / إذا كان الأول في المعنى أو كان بعضه .

فأما بدل المعرفة من المعرفة فكقولك : مررت بأخيك عبد الله .

ونظير بدل المعرفة من المعرفة نحو قول الله عز وجل : (اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ) .

وبدل المعرفة من النكرة^(١) كقولك : مررت برجل زيد . كأنك نَحَيْتَ الرجل ووضعت (زيدا) مكانه . فكأنك قلت : مررت بزيد ، لأن ذلك الرجل هو زيد في المعنى : ونظير هذا قول الله (وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ)^(٢) .

وبدل النكرة من المعرفة كقولك : مررت بزيد رجل صالح ، وضعت الرجل في موضع زيد ؛ لأنه هو في المعنى . ونظير هذا قول الله عز وجل : (لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ)^(٣) .

(١) في سيوريه ج ١ ص ٢٢٤ « أما بدل المعرفة من النكرة فكقولك : مررت برجل عبد الله كأنه قيل له بمن مررت ؟ أو ظن أنه يقال له ذلك ، فأبدل مكانه ما هو أعرف منه ، ومثل ذلك قوله عز وجل (وإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ)

(٢) الشورى : ٥٢ ، ٥٣ .

(٣) سورة اقرأ : ١٥ ، ١٦ .

وأما بدل بعض الشيء منه للتبيين^(١) فنحو قولك : ضربت زيدا رأسه وجاعلى قومك بعضهم أراد أن يبين الموضع الذى وقع الضرب به منه ، وأن يُعلمك أن بعض/القوم جاء $\frac{1}{16}$ لا كلهم . ومن ذلك قول الله عز وجل (وَرَلِّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا)^(٢) لأن فرض الحج إنما وقع منهم على المستطيع^(٣) .

وقد يجوز أن يُبدل الشيء من الشيء إذا اشتمل عليه معناه ؛ لأنه يقصد قصدَ الثاني؛نحو قولك : سلب زيد ثوبه ؛ لأن معنى سلب : أخذ ثوبه . فأبدل منه للخوله فى المعنى .

ولو نصبت الثوب كان أجود إذا لم ترد البدل .

ومثل ذلك قول الله عز وجل (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ)^(٤) ؛ لأن المسألة وقعت عن القتال . ومثل ذلك قول الأعشى يُنشد كما أصف لك :

لقد كان فى حوْلِ ثَوَاوِ ثَوَيْتِهِ تَقْضَى لِبَانَاتٍ وَيَسَامُ سَائِمٌ^(٥)

(١) فى سيويه ج ١ ص ٧٥ - ٧٦ ؛ ويكون على الوجه الآخر الذى أذكره لك وهو أن يتكلم فيقول : رأيت قومك ، ثم يبدو له أن يبين ما الذى رأى منهم فيقول : ثلثهم أو ناسا منهم . . . مثله قوله عز وجل (ووقع على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا) لأنهم من الناس .

(٢) آل عمران : ٩٧ .

(٣) يشير المبرد إلى منع أن يكون من استطاع فاعلا للمصدر لما يترتب على ذلك من فساد المعنى إذ يكون المعنى حينئذ : وقع على الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم أن يحج البيت المستطيع فيلزم تأنيب جميع الناس بخلاف المستطيع عن الحج (انظر المعنى ٢ ص ١٢٣ حاشية الصبان ج ٢ ص ١٧٧ ، البحر المحيط ج ٣ ص ١٠ - ١١) .

(٤) البقرة : ٢١٧ ، وأنظر سيويه ج ١ ص ٧٥ والكامل ج ٦ ص ١٢٢ .

(٥) استشهد به سيويه فى ج ١ ص ٤٢٣ على رفع الفعل يسام .

والمبرد استشهد به هنا على بدل الاشتغال ، واستشهد به فى الجزء الثانى على رفع الفعل (يسام) ونصبه قال : فيرفع ويسام ، لأن صفة على الفعل وهو تقضى فلا يكون إلا رقما ومن قال تقضى لبانات قال : ويسام بالنصب ، لأن تقضى اسم فلم يجز أن تنطق عليه فلا فأنسر أن لهجرى المصدر على المصدر . اسم كان مستتر أى لقد كان الأمر (ثويته) الأصل ثويت فيه فحذف حرف الجر واتصل الضمير بالفعل . البانات : الحاجات .

والبيت للأعشى من قصيدة طويلة فى ديوانه ص ٧٧ - ٨١ وانظر أمالى الشجرى ج ١ ص ٣٦٣ .

فى حوْلِ ثَوَاوِ : هذا تركيب كان أبو عمرو يبيبه ويقول : لا أعرف له معنى ولا وجهها يصح به وعن أبى عبيدة يريد لقد كان فى ثَوَاوِ حوْلِ قَلْبِ وَأَبْدَلِ ثَوَاوِ مِنْ حَوْلِ (رغبة الأمل ج ٦ ص ٢١) .

اراد : لقد كان في ثواء حول ، فأوقع الفعل على الحول ، وجعل (ثواء) بدلا منه ، كما
أنه إذا قال : ضربت زيدا رأسه ، إنما أراد : ضربت رأس زيد ، فأوقع الفعل وجعله^(١) /.

بدلا . ويروى : تَقَضَّى لُبَانَاتٌ وَيَسَامُ .

وللبدل موضع آخر وهو الذي يقال له : بدل الغلط . وذلك قولك . مررت برجل حمار ،
أراد أن يقول : مررت بحمار ، فإما أن يكون غلط في قوله : مررت برجل ، فتدارك ، فوضع
الذي جاء به وهو يزيده في موضعه ، أو يكون كأنه نجي ، فذكر^(٢) .

فهذا البديل لا يكون مثله في قرآن ولا شعر ، ولكن إذا وقع مثله في الكلام غلطا أو نسيانا ،
فهكذا إعرابه .

(١) نقلنا من الجزء الرابع ما كان حقه أن يكون هنا . وانظر كيف التحم الكلام ورفع الاضطراب واكتملت الجملة
الواحدة فقد كان المفعول الثاني لجل في الجزء الرابع .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢١٨ « وذلك قولك : مررت برجل حمار فهو على وجه محال وعلى وجه حسن فأما المحال فإن معنى
أن الرجل حمار ، وأما الذي يحسن فهو أن نقول : مررت برجل ، ثم تبدل الحمار مكان الرجل فنقول حمار ، لما أن تكون
غلطت أو نسيت فاستدركت » وانظر ص ٧٥ من سيبويه أيضاً .

هذاباب

ماكان لفظه مقلوباً

٤
٣٨١

فحق ذلك أن يكون لفظه جارياً على ما قلب إليه

فمن ذلك قَيْبَى ، وإنما وزنها (فُعُول) ^(١) ، وكان ينبغي أن يكون... قُووس ^(٢) ؛ لأنَّ الواحد $\frac{١}{١٧}$ قُووس وأدنى العدد فيه أقواس والكثير قياس ، كما تقول : ثوب وأثواب وثياب ، وسوط وأسواط وسياط . وكذلك جميع هذا الباب الذي موضع العين منه واو .
فأما قُووس فجاء على غير ما تجرى عليه ذوات الواو ؛ نحو : كعب وكعوب ، وصقر وصقور ، فكرهوا واوين بينهما ضمة فقلبوا .

وكان حقَّ فَعَلٌ من غير المعتل أن يكون أدنى العدد فيه (أَفْعَل) ؛ كقولك : كعب وأكعب ، وكلب وأكلب ، وصقر وأصقر . فهذه العلة قلب إلى (أَفْعَال) فقيل : أبيات ، وأثواب . إذ كان ذلك قد يكون في غير المعتل من فَرَخٍ وأفراخ . وزَنَدٌ وأزناد ، وجَدٌّ وأجداد فإن احتاج إليه شاعر ردّه إلى الأصل كما قال :

* لكلِّ دَهْرٍ قد لبستُ أثوباً ^(٣) *

فهذا نظير فُعُول في الواو .

(١) فعول هو وزن الأصل وأما وزن قسي الآن فهو فروع .

(٢) نقلنا هذا من الجزء الرابع ، لأن هنا مكانه وانظر كيف استقام الكلام فجزءاً الجملة الواحدة كأننا مفرقين في الجزء الرابع والأول ، وقد يقول قائل : كان حق الإعراب أن تكون لفظة (قووس) بالنصب لأنها خبر يكون . والجواب عن هذا أن سيويه والمبرد قد يحكيان حالة الرفع كثيراً في كتابيهما وسيأتى لذلك نظائر كثيرة فيما نقله .

(٣) استشهد به سيويه في ج ٢ ص ١٨٥ على جمع ثوب على أثوب تشبيهاً بالصحيح والكثير تكثيره على أثواب استقئالا لضمّة الواو في أفعل ولذلك همزت الواو في أثوب ورواية سيويه : لكل عيش وكذلك رواه المبرد فيما سيأتى ، ورواية المازني لكل دهر .

يصف الشاعر نفسه بأنه قد تصرف في شروب العيش وذاق حلوه ومره . أنظر المنصف ج ١ ص ٢٨٤ ، ونسبه في اللسان (ثوب) إلى معروف بن عبد الرحمن وذكر بعده :

حتى اكتسى الرأس قناعاً شيئاً لمطح لا لدا ، ولا عيياً

ومن المقلوب قولهم (أَيْتُق) في جمع ناقة . وكان أصل هذه أُنُوق والعلّة فيه كالعلة فيما وصفنا^(١) .

فلو سميت بأَيْتُق رجلا لم تصرفه إلا في نكرة ؛ لأنه أفعل على / مثال أقتل .

ومن ذلك (أشياء) في قول الخليل^(٢) : إنما هي عنده (فَعْلَاءُ) . وكان أصلها شَيْئَاءُ يا فتى فكرهوا همزتين بينهما ألف فقلبا ؛ لنحو ما ذكرت لك من خطايا كراهة ألفين بينهما همزة ، بل كان هذا أبعد ، فقلبا فصارت اللام التي هي همزة في أوّاه ، فصار تقديره من الفعل : (لَفَعَاءُ) ولذلك لم ينصرف ، قال الله عز وجل : (لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبَدِّلَكُمُ تَسْؤُكُمُ)^(٣) ولو كان (أفعالا) لا تصرف كما ينصرف أحياء وما أشبهه^(٤) .

وكان الأخص يقول : (أشياء) (أفعلاء) يا فتى ، جُمع عايبها (فَعْل) ؛ كما جُمع سَمَح على سَمَحَاء ، وكلاهما جمع لفعل ؛ كما تقول في نصيب : أنصباء ؛ وفي صديق : أحصدقاء ، وفي كريم : كرماء ، وفي جليس : جلساء . فسَمَح وشيء على مثال (فَعْل) فخرج إلى مثال فَعِيل .

قال المازني^(٥) : فقلت له : كيف تُصَغِّرُهُنَّ ؟ فقال : (أشياء) . فسأته : لمَ لمَ تردّه إلى الواحد ؟ إنه أفعلاء ، فقد وجب عليه فلم يأت بمقتنع . وهذا ترك قوله ؛ لأنه إذا زعم أنه أفعلاء فقد وجب عليه / أن يصغر الواحد ثم يجمعه ، فيقول في تصغير أشياء على مذهبه : شَيْئَاتٍ فاعلم ، تقدير : فَعِيلَاتٌ ولا يجب هذا على الخليل لأنه إذا زعم أنه (فَعْلَاءُ) فقد زعم أنه اسم واحد في معنى الجمع ، بمنزلة قَوْم ، ونفر ، فهذا إنما يجب عليه تصغيره في نفسه . فقد ثبت قول الخليل بحجة لازمة .

(١) لسيبويه رأيان في أيتق قال عنها في ج ١ ص ٢١٧ وفي ج ٢ ص ٣٢٣ : أنها ما حذف عينه وعوض عنها الياء فوزنها على هذا أيفل . وقال في ج ٢ ص ١٢٩ : « ومثل ذلك أيتق إنما هو أنوق في الأصل فأبدلوا الياء مكان الواو وقلبا ، فوزنها على القلب أفتل » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٧٩ « وكان أصل أشياء سينا ، فكرهوا منها مع الهمزة مثل ماكره من الواو » .

(٣) المائة : ١٠١ .

(٤) يرى الكسائي أن أشياء على وزن أفعال ومنع الصرف للتوهم بأن الهمزة للتأنيث .

(٥) سؤال المازني للأخص في تصريف المازني ج ٢ ص ١٠٠ . وعبارته : فسأته عن تصغيرها .

وَمَا يُؤَكِّدُ ذَلِكَ السَّمَاعُ : قَوْلُ الْأَصْمَعِيِّ - فَمَا حَدَّثَ بِهِ عِلْمَاؤُنَا - : (١) أَنَّ أَعْرَابِيًّا سَمِعَ
كَلَامَ خَلْفِ الْأَحْمَرِ فَقَالَ : يَا أَحْمَرُ ، إِنَّ عِنْدَكَ لِأَشَاوَى فَقَلْبِ الْيَاءِ وَآوَا ، وَأَخْرَجَهُ مُخْرَجَ
صَحْرَاءِ وَصَحَارَى ، فَكَلَّمُ مَقْلُوبٌ فَلَهُ لِقْظُهُ .

(١) هُوَ الْمَازِي وَانظُرْ تَصْرِيْفَهُ ج ٢ ص ١٠٠ . بَيَانُ هَذَا الْاِسْتِدْلَالِ : أَشْيَاءُ كَسَرَتْ كَمَا يَكْسُرُ فَعَلَاءُ إِسْمَا كَصَحْرَاءُ تَقُولُ
فِي جَمْعِ صَحْرَاءِ صَحَارَى بِالْيَاءِ الْمَشْدُودَةِ وَيَجُوزُ تَخْفِيفُ الْجَمْعِ بِحَذْفِ إِحْدَى الْيَاقِينِ فَتَقُولُ صَحَارَى وَيَخْفَى الْجَمْعُ مَرَّةً أُخْرَى بِقَلْبِ الْكَسْرِ
فَتَحُذَفُ فَتَقُولُ صَحَارَى وَكَذَلِكَ كَسَرَتْ أَشْيَاءُ تَقُولُ فِيهَا : أَشْيَاءٌ بِثَلَاثِ يَاءَاتٍ وَالْيَاءُ الْأُولَى عَيْنُ الْكَلِمَةِ وَالثَّانِيَةُ بَدَلٌ مِنَ الْأَلْفِ وَالثَّلَاثَةُ
بَدَلٌ مِنَ الْهَمْزَةِ حَلَفَتِ الْيَاءُ الْأُولَى مِنَ الْمَشْدُودَةِ لِلتَّخْفِيفِ ، ثُمَّ قَلَبْتَ الْكَسْرَ فَتَحَةً وَالْيَاءُ أَلْفًا فَصَارَ الْجَمْعُ أَشْيَاءًا عَلَى وَزْنِ لِقَامِي ،
ثُمَّ قَلَبْتَ الْيَاءَ وَآوَا شَوْدَا فَصَارَ أَشَاوَى .

وَانظُرِ الْإِنْصَافَ الْمَسْأَلَةَ ١١٨ ، وَابْنَ يَمِيْشَ ج ٩ ص ١١٧ ، وَالْمَنْصَفَ ج ٢ ص ٩٤ - ١٠١ ، وَشَرْحَ الرِّضِيِّ لِلشَّاقِيَةِ ج ١
ص ٢٩ وَالمَخْصَصَ ج ١٦ ص ٦٣ ، ٩٢ ، ج ١٧ ص ١١٦ . وَالمَغْنَى فِي تَصْرِيْفِ الْأَفْعَالِ .

هذَابُ اللَّفْظِ بِالْحُرُوفِ

قال سيبويه^(١) : خرج الخليل يوماً على أصحابه فقال : كيف تلفظون بالباء من (ضرب) والبدال من (قد) وما أشبه ذلك من السواكن ؟ فقالوا : يا ، دال ، فقال : إنما سميت باسم الحرف ، ولم تلفظوا به . فرجعوا في ذلك إليه فقال : أرى - إذا أردت اللفظ به - أن أزيد $\frac{1}{4}$ ألف [الوصل]^(٢) فأقول (اب) ، (اذ) ، / لأنَّ العرب إذا أرادت الابتداء بساكن زادت ألف الوصل فقالت : اضرب ، أقتل إذا لم يكن سبيل إلى أن تبتدى بساكن .

وقال : كيف تلفظون بالباء من (ضرب) والضاد من (ضحى) ؟ فأجابوه كتحو جوابهم في الأول فقال : أرى - إذا لُفِظ بالمتحرك - أن تزداد هاءً لبيان الحركة كما قالوا : ارمه (وَمَا أَذْرَاكَ مَا هَيْه) ^(٣) فأقول : بة ، ضة وكذلك كل متحرك . وبعد هذا ما لا يجوز في القياس غيره .

فإن سميت بحرف من كلمة فإن في ذلك اختلافاً^(٤) .

(٢) تصحيح السيراني .

(١) أنظر سيبويه ج ٢ ص ٦١

(٣) سورة القارعة ١٠ .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٦٤ « وإن سميت رجلاً بالضاد من ضرب قلت : ضاء وإن سميت بها من ضراب قلت : ضى وإن سميت بها من ضحى قلت : ضو ، وكذلك هذا الباب كله وهذا قياس قول الخليل ومن خالفه رد الحرف الذي يليه » . وقد عرض المبرد في نقده لكتاب سيبويه لهذا الكلام فقال ص ٢٤١ - ٢٤٢ : « قال محمد : « وهذا خطأ فاحش أيضاً ونقض لما أصل عليه ، لأنك إنما تتوهم ما حذفته بالحركات والحرف إذا لم تدر ما أصله ؟ فأما إذا عرفت أنه ضارب من ضرب لم ترد إلا راء ضرب وبها ما ، لأنه منها حلف وقد عرفت ذلك و (ما) و (في) و (لو) لم تدر ما حذف منهن . فرددت مثل ما بين ، ألا ترى أنك تصخر حراً فتقول : حريح لقولك : أحراج وتقول في رجل اسمه ذو : هذا ذوا قد جاء لقولك ذوات » . وقد رد على المبرد ابن ولاد بقوله :

« قال أحمد : لم يرد الخليل - رحمه الله - بذكر الباء من ضرب هذه الجملة بعينها وإنما جعل ضرب مثلاً والباء من ضرب ، ومن ذهب واحد ، كما أنه لم يقصد إلى الباء بعينها دون الضاد ودون كل حرف مفتوح فجعله حرفاً مفتوحاً في مثال من الأمثلة ، لأن حروف المعجم ليست لها حركات تستحقها في ا ب ت . قيل تأليفها في أبنية الكلام . فلذلك مثلها في بناء من الأبنية لئلا تراها

فإن سميت بالباء من (ضرب) فإن بعض النحويين كان يزيد ألف الوصل فيقول : هذا إِبُّ فاعلم . وهذا خطأ فاحش ؛ وذلك أن ألف الوصل لا تدخل على شيء متحرك ، ولا نصيب لها في الكلام ؛ إنما تدخل ليوصل بها إلى الساكن الذي بعدها ؛ لأنك لا تقدر أن تبتدىء بساكن . فإن كان قبلها كلام سقطت .

وقال غيره : أرى أن أقول : (رَبُّ) فاعلم فآردَ موضع العين من ضرب فقليل له : أرايت ما تثبت عينه ولامه ، وفوه محلوقة من غير المصادر التي فاؤها واو ؛ نحو : عِدَّة ، وزنة ؟ .

فاعتل بما قد وجد من غيرها وذلك قولهم : ناس المحلوف موضع الفاء ولا نعلم غيره . $\frac{1}{21}$ ويدلُّك على ذلك الإتمام إذا قلت : أناس . فإنما هو فعَّال على وزن غراب مشتق من أنس ، وإنسان فعَّالان^(١) وهذا واضح جداً .

قال أبو الحسن : ضَبُّ كما ترى فيحذف موضع العين كما فعل في (مذ) لأن المحلوف في (منذ) موضع العين .

وكذلك (سَه) إنما المحلوف التاء من أستاه قال الشاعر :

ادْعُ أَحْيَحًا بِاسْمِهِ لَا تَنْسَهُ إِنَّ أَحْيَحًا هِيَ صِشْبَانُ السَّهِ^(٢)

متحركة أو ساكنة في بناء الكلمة فلو قال : إذا سميت بياء مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة . والباء لانتحة لما ولا كسرة ولا ضمة في الأصل إلا أن تكون مبنية في كلمة ، لكان كلاماً غير محقق ولا محصل في الظاهر وإنما يحصل على وجه من التأويل فترجع إلى ما قال : ولو سمينا بالباء من ضرب أو من ذهب فكان قياسهما واحداً . ويدل على أنه لم يرد الكلمة بينهما ، وإنه لم يأت بها إلا على سبيل المثال أو المحاطب لا يعلم أنها الباء من ضرب ، ولو وصلها آخر من حروف ضرب على قول الأختفش ضب وعلى قول غيره رب وكذلك لو سمى رجلاً بالباء من عذب فقال عب أو ذب كان الأمر كذلك في الأشكال فالإتيان بكل حروفها أقيس لها . . .

(١) إنسان على وزن فعَّالان في سيبويه ج ٢ ص ٣٢٢ ، ٣٥٠ وانظر الخلاف في ذلك في الإنصاف ص ٤٧٩ - ٤٨١ . الخلاف في لفظ ناس في أمالي الشجرى ج ١ ص ١٢٣ - ١٢٥ ونهاية الأرب ج ٢ ص ٥ - ٧ .

(٢) استشهد به في سيبويه في ج ٢ ص ١٢٢ على أن السه محلوف العين ورويته هناك : أن عبيداً هي صِشْبَانُ السَّهِ . الصِشْبَانُ جمع صِشْبَانٍ : بيض البرغوث والقمل . يريد أنهم في الدلالة والنسبة كمصواب الاست ، وفي الأصل صِشْبَانٌ وهو تحريف ورواية المنصف كرواية المقتضب انظر ج ١ ص ٦٢ . والبيت غير منسوب .

وقد قال أمير المؤمنين : عليّ بن أبي طالب كرم الله وجهه : (العَيْنُ وَكَاءُ السَّه) (١)
والقول الأول لأبي عثمان المازني ، ثم رأى بعدُ إذا سمي بالباء من «ضربَ فليردَّ الكلام
كله فيقول : (ضَرَبْتُ) كما ترى ، ولا يحذف ؛ لأنه إذا أقر أن يردَّ ردَّ على غير علة .
ولو سميت رجلاً (ذو) (٢) لقلت : هذا (ذو) فاعلم ؛ لأنَّ أصله كان (فَعَلًا) . يدلُّك على
ذلك : ذواتا ، وقولك : هما ذوا مال .

(١) جملة المبرد هنا من كلام سيدنا علي وجعله فيما يأتي (ص ٢٢٧ من الأصل (حديثاً ، والسيوطي في الجامع الصغير ج ٢
ص ٥٩ ضعف هذا الحديث برواية الإمام أحمد في مسنده عن علي كرم الله وجهه وصححه برواية البيهقي عن معاوية وضمف الروائين
ابن حجر في بلوغ المرام ص ٢٨ وانظر كشف الخفا للمجلوني ج ٢ ص ٧٧ ونصب الراية للزبيدي ج ١ ص ٤٥ ص ٤٥ والجوهري
التق لاين التركان في ج ١ ص ٢٩ .

ويظهر أنه يريد بالحديث الخبر ولا يريد به الحديث المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم .

(٢) في سيويه ج ٢ ص ٣٣ « لو سميت رجلاً (ذو) لقلت هذا ذوا : لأن أصله فعل ألا ترى أنك تقول هاتان ذواتا
مال فهذا دليل على أن (ذو) فعل كما أن (أبوان) دليل على أن (أبأ) فعل كان التحليل يقول هذا ذو بفتح الذال لأن أصلها
الفتح « (ذو عند التحليل فعل) .

هذَابَاب

ما يسمى به من الأفعال المحذوفة والموقوفة

إذا سُميت رجلاً (لِتَقُمْ) أو (لم تَقُمْ) أو (إن تَقُمْ أقم) فالحكاية / لأنَّه عامل ومعمول $\frac{1}{٢٢}$ فيه إذا جئت بالعامل معه .

وإن سُميته (أقم) أو (تقم) وليس معها (لم) أعربت فقلت : هذا أقومُ فاعلم ، وهذا تقومُ فاعلم ، ورأيت تقومَ فاعلم ؛ لأنَّه ليس فيه فاعل . ورددت الواو لأنَّها حذفت في الفعل لالتقاء الساكنين فلما تحركت الميم رجعت .

وإن سُميته (قم) أو (بع) قلت : هذا قومُ على وزن فُعل ، وهذا بيعُ على وزن ذِيك يافعي لأنَّ الأسماء لا تنجزم . وإذا تحركت أو آخرها ردَّ ما حذف لالتقاء الساكنين . وإن سُميته (أقم) قلت : هذا أقيمُ قد جاء . لا تصرفه للزيادة التي في أوَّلِه^(١) .

وإن سُميته (رزيدا) حكَّيته . فإن حذفت زيدا وسُميته بالفعل وحده قلت : هذا رأى مثل قفاً ، وعصا ، تردُّ الهمزة وهي عين الفعل وتردُّ الألف . لأنَّ الأسماء لا تنجزم . وهذه جُمَل تدلُّ على أبوابها إن شاء الله .

وهذه حدود التصريف ، ومعرفة أقسامه

وما يقع فيه ، من البدل ، والزوائد ، والحذف ، ولا بدُّ / من أن يُصلو بذكر شيء من $\frac{1}{٢٣}$ الأبنية ؛ لتعرف الأوزان ، وليعلم ما يبنى من الكلام ، وما يمتنع من ذلك .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٦١ « وإن سميت رجلاً قل أو خف أو بع أو قم قلت : هذا قول قد جاء وهذا يخاف قد جاء وهذا أقم قد جاء (في المطبوعة بتتوين أقم وهو خطأ) : لأنك قد حركت آخر حرف وحولت هذا الحرف من المكان وعن ذلك المعنى فإنما حذفت هذه الحروف في حال الأمر لئلا يتجزم حرفان فإذا قلت قولاً أو خافاً أو بيعاً أو أقيماً أظهرت التصريح فهو ههنا إذا صار إسمياً أجدر أن يظهر » .

هذاب ما يكون عليه الكلم بمعانيه

فأقل ما تكون عليه الكلمة حرف واحد^(١) . ولا يجوز لحرف أن ينفصل بنفسه . لأنه مستحيل . وذلك أنه لا يمكنك أن تبتدئ إلا بمتحرك ، ولا تقف إلا على ساكن . فلو قال لك قائل : الـفـيـظ بحرف ، لقد كان سألك أن تُحيل ؛ لأنك إذا ابتدأت به ابتدأت متحرّكا ، وإذا وقفت عليه وقفت ساكنا ، فقد قال لك : اجعل الحرف ساكنا متحرّكا في حال .

ولكن سنذكر اللفظ بالحروف ساكنها ومتحرّكها في موضعه^(٢) ، ليوصل إلى المتكلّم به إن شاء الله .

فما كان على حرف فلا سبيل إلى التكلّم به وحده .

فمما جاء على حرف بما هو اسم (التاء) في قمت / إذا غنى التكلّم نفسه ، أو غيره من ذكر أو أنثى ، إلا أنها تقع له مضمومة ذكرا كان أو أنثى ، ولغيره إذا كان ذكرا مفتوحة ، وإن كانت أنثى مكسورة .

(والكاف) من نحو : ضريتك ، ومررت بك ، تفتح للمذكر ، وتكسر للمؤنث .

(والهاء) في ضريته ، ومررت به ، ولها أحكام نبينها إن شاء الله .

وذلك أن أصل هذه الهاء أن تلحقها واو زائدة^(٣) ؛ لأنّ الهاء خفية . فتوصل بها الواو إذا

(١) في سيويه ج ٢ ص ٣٠٤ « فأقل ما تكون عليه الكلمة حرف واحد » .

(٢) سيأت ذلك في الجزء الرابع .

(٣) حديث المبرد هنا عن هاء الغائب حقه أن يكون في صفحة ٢٧٩ من الأول فقد عقد هاء الغائب بابا عنونه بقوله : هذا باب الإظهار الذي يلحق الواحد الغائب وتفسير أصله . . ثم قال : فأصل هذا الضمير أن تتبع هاء واو . الإسم الهاء وحدها والواو تلحقها لفاء الهاء » .

لما ذكره المبرد في هذه الصفحات ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ مذكور هناك بمعانيه وشواهده مع اختلاف يسير في بعض المبارات فهو تكرير لما قاله هناك فلذلك لم أنقله واكتفيت بالبيان منه .

وصلت ، فإن وقفت لم تُلحق الواو لثلاً يكون الزائد كالأصل . وذلك قولك : رأيتُهُ يافقي ، ورأيتُهُ يافقي ، فتلحق بعد المضموم والمفتوح .

فإن كانت قبلها كسرة جاز أن تُتبعها واوا ، أو ياء أيهما شئت .

أما الواو فعلى الأصل الذى ذكرت لك ، وأما الياء فللقرب الجوار ، لأن الضمة مستثناة بعد الكسرة ، والناس عامة للكسرة ، والياء بعدها أكثر استعمالاً .

فأما أهل الحجاز خاصة فعلى الأمر الأول فيها يقرأون (فَمَخَسَفْنَا بِهِ وَبَدَارِهِهُ الْأَرْضُ)^(١)

لزموا الأصل . وهما فى القياس على ما وصفت لك .

فإن كانت هذه الهاء^(٢) بعد الواو ، أو ياء ساكنتين ، أو ألف فالذى يُختار حذف حرف اللين بعدها^(٣) . تقول : عليه مال يافقي بكسر الهاء من أجل الياء التى قبلها كما فعلت ذلك للكسرة . ومن لزم اللغة الحجازية قال : عليه مال .

وتقول : هذا أبوه فاعلم (فَأَلْقَى مُوسَى عَصَاهُ)^(٤) .

وإنما حذف الياء ، والواو ، لأن الهاء خفية ، والحرف الذى يلحقها ساكن ، وقبلها حرف لين ساكن فكره الجمع بين حرفي لين ساكنين لا يفصلهما إلا حرف خفي .

وإن شئت ألحقت الياء . والواو على الأصل ، لأن الهاء حرف متحرك فى الحقيقة . وذلك قولك على قول العامة : عليه مال ، وعلى قول أهل الحجاز : عليه مال (فَأَلْقَى عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ)^(٥) . وهذا أبوه فاعلم .

(١) القصص : ٨١ .

فى سيويه ج ٢ ص ٢٩٣ - ٢٩٤ « باب ما تكسر فيه الهاء التى هى علامة اضمحار أصلها الفم وبمدها الواو : لأنها فى الكلام كله هكذا ، إلا أن تدركها هذه الة التى أذكرها لك وليس بينهم ما أذكره لك أيضاً من أن يخرجوها على الأصل فالحاء تكسر إذا كان قبلها ياء أو كسرة لأنها خفية كما أن الياء خفية وهى من حروف الزيادة كما أن الياء من حروف الزيادة . وذلك قولك : مررت بى قبل ، ولديها مال ، ومررت بدار هو قبل . وأهل الحجاز يقولون : مررت بهو قبل ولديه مال ويقرأون فمخسفا بهو ويدر هو الأرض . » (٢) فى أصل المقتضب : الياء .

(٣) فى سيويه ج ٢ ص ٢٩١ « فإذا كان قبل الهاء حرف لين فإن حذف الياء والواو فى الوصل أحسن ؛ لأن الهاء من مخرج الألف والألف تشبه الياء والواو تشبهها فى المد وهى أختها فلما اجتمعت حروف متشابهة حذفوا وهو أحسن وأكثر وذلك قولك : عليه يافقي ولديه فلان ورأيت أباه قبل وهذا أبوه كما ترى وأحسن القراءتين (ونزلناه تزيلا) و (إن تحمل عليه يلهث) وشروه بضم بضم « و « غلوه فقلوه » والإتمام عربى . »

(٤) الشعراء : ٣٢ .

(٥) الشعراء : ٤٥ .

فإن كان قبل الهاء حرف ساكن من غير حروف المد واللين فأنتم مخير : إن شئت أثبت ،
وإن شئت حذفت (١) .

أما الإثبات فعلى ما وصفت لك ، وأما الحذف ، فلأن الذى قبل الهاء ساكن وبعدها ساكن
وهى خفية . فكرهوا أن يجمعوا بينهما ؛ كما كرهوا الجمع بين الساكنين . وذلك قولك : /
(منه آياتٌ مُحَكَّمَاتٌ) (٢) وإن شئت قلت (منه آياتٌ) ، وعنهو أخذت . فهذا جملة هذا .

* * *

واعلم أن الشاعر إذا احتاج إلى الوزن وقبل الهاء جرف متحرك ، حذف الياء والواو اللتين .
بعد الهاء ؛ إذ لم يكونا من أصل الكلمة . فمن ذلك قوله :

فإن يكُ غثًا ، أو سَمِينًا فَإِنِّي سَأَجْعَلُ عَيْنَيْهِ لِنَفْسِهِ مَقْنَعًا (٣)

وقال آخر :

أَوْ مُعَبَّرِ الظَّهْرِ يَنْبِي عن وِلِيَّتِهِ مَا حَجَّ رَبُّهُ فِي الدُّنْيَا وَلَا اعْتَمَرَ (٤)

وقال آخر :

وما لهُ منْ مَجْدٍ تَلِيدٍ ، وما لهُ من الرِّيحِ فَضْلٌ لَاجِنُوبٍ وَلَا الصَّبَا (٥)

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٩١ . فإن لم يكن قبل هاء التذكير حرف لين أثبتوا الواو والياء فى الوصل وقد يحذف بعض العرب الحرف الذى بعد الهاء إذا كان ما قبل الهاء ساكناً لأنهم كرهوا حرفين ساكنين بينهما حرف خفى نحو الألف فكما كرهوا التقاء الساكنين فى اليد ونحوها كرهوا ألا يكون بينهما حرف قوى وذلك قول بعضهم : منه ياقى وأصابته جائحة والإمام أجود ، لأن هذا الساكن ليس بحرف لين والهاء حرف متحرك .

(٢) آل عمران : ٧ .

(٣) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٠ على حذف الياء فى الوصل من قوله (لنفسه) للضرورة . يقول إنه يقدم لضيفه ما عنده من القرى ، ويحكه فيه لينتار منه أفضل ما تقع عليه عيناه ، فيقتنع بذلك .

والبيت لماك بن خزيم الممداني وقيل هو مالك بن حريم بالحاء المهملة وانظر الكامل ج ٤ ص ١٥٤ والأصمعيات ص ٥٦ - ٦٢ والسط ص ٧٤٩ والاقطصاب ص ٤٣٥ والوحشيات ص ٢٥٩ .

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٢ على حذف الواو من قوله (ربه) للضرورة (مبر الظهر) كثير الشعر فى امتلاء . الولية : البرذعة . ومعنى يبنى عن وليته : يحملها تنبؤه لسمته وكثرة ويره ، وكان يبنى أن يقول : يبنى وليته عن ظهره . ولكنه قلب .

وصف لصاً يتبنى سرقة يعير لم يستعمله صاحبه فى سفر الحج أو عمرة فينصبه .

نسبه سيبويه لرجل من باهلة وانظر شواهد الكشاف ص ١١٠ والنرائر ص ٨٢

(٥) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٢ على حذف الواو من الضمير فى (وماله من مجد) للضرورة . ورفع الجنوب والصبا

وأشدّ من هذا في الضرورة أن يحذف الحركة كما قال :

فَطَلْتُ لَدَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ أُرِيغُهُ وَمِطْوَايَ مُشْتَاقَانِ لَهٗ أَرْقَانِ^(١)

فأما ما كان من هذه الحروف التي جاءت لمعان ، فهي منفصلة بأنفسها كما يعلما وقبلها ،
إلا أن الكلام بها / منفردة محال ، كما وصفت لك . فإن منها :

$\frac{1}{27}$

(كاف التشبيه) التي في قولك : أنت كزيد ، ومعناه :: مثل زيد ،

(واللام) التي تسمى لام المليك ، نحو هذا ليعبد الله ولك . تكون مكسورة مع الظاهر :
ومفتوحة مع المضمّر : لعلّة قد ذكرت في موضعها .

وهي التي في قولك : جئت لأكرمك ، لأنّ الفعل انتصب بإضمار (أن) ، و(أن) والفعل
مصدر . فقد صار المعنى جئت لإكرامك .

ومنها (الباء) التي تكون للإلصاق ، والاستعانة .

فأما الإلصاق فقولك مررت بزيد ، وألمت بك يوماً الاستعانة فقولك : كتبت بالقلم ،
وعمل النجار بالقلوم .

= على البدل ، من فضل ويموز . جرهما على البدل من الريح وجعل أبو الفتح حذف الواو من الضمير هنا ضعيفاً في القياس والاستعمال
جميعاً أنظر الخصائص ج ١ ص ٢٧١ ، ج ٢ ص ١٧ ، ٣٥٨ .

والبيت للأعشى هجا رجلاً بأنه لثم الأصل لم يرث مجدداً ولم يكسب غيراً وضرب له المثل بقلة غيره بنى حظه من الريحين :
الجنوب والصبأ وقد يتأول على معنى أنه لاخير عنده ، ولا شر كما يقال : فلان لاينفع ، ولايضر ؛ لأن الصبا عندهم لا تأتي بخير
والبيت من قصيدة طويلة هجا فيها الأعشى عمرو بن المنذر الديوان ص ١١٣ - ١١٥ .

(١) جعل المبرد تسكين الماء من قوله (له) للضرورة الشعرية ونقل أبو الفتح في الخصائص ج ١ ص ١٢٨ عن الأخفش
أن تسكين الماء في هذا النحو لغة أزد السراة وفي الخزانة ج ٢ ص ٤٠١ بنوعيل وبنو كلاب يجوزون تسكين الماء من نحو (له)
فظلت : الأصل فظللت فحذفت العين ويموز فتح الظاء وكسرهما . وأريغه : بمعنى أطلبه . ومطواي : بمعنى صاحباي مثني مطوي
وضمير الغائب لبرق .

والبيت ليحل الأحوال الأزدى وقيل لغيره . الخزانة ج ٢ ص ٤٠١ - ٤٠٥ والخصائص ج ١ ص ١٢٨ .

اختلاس حركة هاء الغائب الذي جملة سيبويه ، والمبرد من الضرورة الشعرية جاء في آيات كثيرة في القراءات السبعة المتواترة
نذكر طرفاً منها :

(١) « فهداهم اقتده » : بكسر هاء اقتده وصلوا من غير إشباع من السبعة . غيث النفع ص ٩٣ النشر ج ٢ ص ٢٦٠ .

(٢) لاياتيكما طعام ترزقانه : غيث النفع ص ١٣٦ . النشر ٢ - ٢٩٥ .

— ١٧٧ —

(م ١٢ - المتضرب ج ١)

ومنها (واو) التسم التي تكون بدلا من الباء ،لأنك إذا قلت : بالله لأفعلن فمعناه :
أحلف بالله . فإذا قلت : والله لأفعلن فذلك معناه : لأن مخرج الباء ،والواو من الشفة^(١) .

ومن ذلك (الكاف) التي تلحق آخر الكلام لا موضع لها ، نحو كاف ذلك^(٢) ، ورؤيدك^(٣)
و(أرأيتك هذا الذي كرمت علي)^(٤) .

وقولهم : أبصرك زيدا^(٥) .

وهذه الحروف كثيرة إلا أنا نذكر منها شيئا يدل على سائرهما .

-
- ٣- فألقه إليهم : بالاختلاس سبعة غيث النفع ص ١٩١ . النشر ٢ - ٣٣٧ .
 - ٤- وأن تشكروا يرضه لكم : بالاختلاس في (يرضه) سبعة غيث النفع ٢٢٠ . النشر ٢ - ٣٦٢ .
 - ٥- يؤده إليك ، لا يؤده إليك : بالاختلاس في يؤده فهما سبعة . غيث النفع ص ٦٦ . النشر ٢ - ٢٤٠ .
 - ٦- ومن يرد ثواب الدنيا نؤته منها . بالاختلاس أيضاً سبعة . غيث النفع ص ٧٠ . الإتحاف ص ١٧٩ .

* * *

كذلك جاء إسكان هاء الغائب في القراءات السبعة في آيات كثيرة نذكر طرفاً منها :

- ١- نوله ما تولى ونصله جهنم : الإسكان في قوله ، ونصله عن السبعة غيث النفع ص ٧٨ . النشر ٢ - ٢٥٢ .
- ٢- أيجسب أن لم يره أحد : الإسكان في السبعة غيث النفع ص ٢٧٧ . النشر ٢ - ٤٠١ .
- ٣- يؤده إليك . لا يؤده إليك . الإسكان في السبعة فهما غيث النفع ص ٦٦ . النشر ٢ - ٢٤٠ .
- ٤- ومن يرد ثواب الدنيا نؤته منها . الإسكان في هاء (نؤته) من السبعة غيث النفع ص ٧٠ . الإتحاف ص ١٧٩ .
- ٥- فألقه إليهم : بالإسكان سبعة . غيث النفع ص ١٩١ . النشر ٢ - ٣٣٧ .
- ٦- وإن تشكروا يرضه لكم : بالإسكان سبعة . غيث النفع ص ٢٢٠ - النشر ٢ - ٣٦٢ . وانظر الروض الأنف ج ١

ص ١١٦ .

- (١) سيفرد حديثاً لحروف الجر في الجزء الرابع فزجيء التعليق عليها إلى موضعها .
- (٢) سيأتي حديثها بتفصيل .
- (٣) سيقدم لها باباً في الجزء الثالث .
- (٤) الإسراء : ٦٢ .
- (٥) سيأتي حديثها مفصلاً .

هذاب

مَاجَاءُ مِنَ الْكَلِمِ عَلَى حَرْفَيْنِ

$\frac{1}{28}$

فمن ذلك (مَنْ) وهي لمن يعقل تكون في الخبر ، والاستفهام ، والمجازة .
وتكون في الخبر معرفةً ، ونكرةً . فإذا كانت معرفة لزمها الصلة ، كما تلزم الذي .
وإذا كانت نكرة لزمها النعت لإيهامها .

فَأَمَّا كَوْنُهَا فِي الْاسْتِفْهَامِ فَكَقَوْلِكَ : مَنْ ضَرَبَكَ ؟ وَمَنْ أَخَوَكَ ؟
وَأَمَّا الْمَجَازَةُ فَكَقَوْلِكَ : مَنْ يَأْتِنِي آتِهِ .
وَأَمَّا فِي الْخَبَرِ فَرَأَيْتَ مَنْ عِنْدَكَ .

وَأَمَّا كَوْنُهَا نَكْرَةً فَكَقَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِمَنْ صَالِحٍ كَمَا قَالَ :
يَا رَبُّ مَنْ يُبَيِّضُ أَدْوَانَنَا رُحْنَ عَلَى بَعْضَائِهِ وَاغْتَدِينِ^(١)
أَلَا تَرَى أَنَّهَا فِي جَمِيعِ هَذَا وَقَعَةَ عَلَى الْآدَمِيِّينَ .

ومنها (ما) وهي سؤال عن ذات غير الآدميين ، وعن صفات الآدميين .
وتقع في جميع مواضع (مَنْ) ، وإن كان معناها ما وصفت لك .
وذلك قولك في الاستفهام : ما عندك ؟

فليس جواب هذا أن تقول : زيد ، أو عمرو ، وإنما جوابه أن تُخْبِرَ بما شئت مِنْ / غير $\frac{1}{29}$
الآدَمِيِّينَ ، إِلَّا أَنْ تَقُولَ : رَجُلٌ فَتُخْرِجُهُ إِلَى بَابِ الْأَجْنَاسِ .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٧٠ على أن (من) تكرر لوقوعها بعد رب ، وهي هنا تكرة موصوفة بالجملة بعدها .
والبيت لعمرو بن قيس يقول : نحن محسون لشرفنا وكثرة مالنا والحاسدون لايتالون منا أكثر من إظهار البغضاء لعزنا
وامتناعنا .

وفي كتاب سيبويه (رحنا) بألف بعد النون والصواب حلفها : لأنها فون التسوية وانظر أمالي الشجرى ج ٢ ص ٣١١
وتفسير المسائل المشككة في أول المنتضب ص ٢٤ وابن يعيش ج ٤ ص ١١ ونسب لعمرو بن لأى في معجم الشعراء ص ٢١٤
والوحشيات ص ٩ .

ويكون سؤالاً عن جنس الآدميين إذا دخل في الأجناس ، أو تجعل الصفة في موضع الموصوف كما تقول : مررت بعقل . ومررت بحليم ، فإن (ما) على هذه الشريطة - تقع على الآدميين لإبهايمها . قال الله عز وجل (إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ)^(١) . ف (ما) ههنا للآدميين ، وكذلك تقول : رأيت ما عندك في معنى الذي .

وتقول : ما تصنع أضنع على المجازة . وقد قيل في قوله عز وجل ، معناه : أو ملك أيمانهم ، وكذا قيل في قوله عز وجل : (وَالسَّمَاءَ وَمَا بَنَاهَا)^(٢) أي وبنائها ، وقالوا : والذي بناها . وأما وقوعها نكرة فقوله :

رُبَّ مَا تَكَرَّرَ النَّفُوسُ مِنَ الْأَمْرِ لَهُ فَرَجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ^(٣)

واعلم أنه لا يكون اسم على حرفين إلا وقد سقط منه حرف ثالث ، يُبين لك ذلك التصغير والجمع . فالأسماء على أصول ثلاثة بغير زيادة : على ثلاثة ، وأربعة ، وخمسة . والأفعال على أصليين : على ثلاثة ، وأربعة ، ونذكر هذا في موضعه^(٤) .

ومما جاء على حرفين من الحروف التي جاءت بمعنى والأسماء الداخلة على هذه الحروف قولهم (قد) . وهي تكون اسماً إذا كانت في موضع حسب ، نحو قولك : كأنَّ قَدْ^(٥) ، ونحو قولك : قَدْكَ من هذا : أي حسبك .

وتكون حرفاً جاء لمعنى . فإذا كانت كذلك فلها موضعان من الكلام :

(١) المؤمنون : ٦ ، والمعارج : ٣٠ .

(٢) الشمس : ٥ . وما ذكره هنا عن (ما) سيكرره كثيراً في المقتضب .

(٣) استشهد به سيويه ج ١ ص ٢٧٠ ، ٣٦٢ على أن (ما) نكرة لوقوعها بعد (رب) وفي الخزانة ج ٢ ص ٤١١ ولا يجوز أن تكون (ما) كافة : لأن الضمير قد عاد عليها من قوله : له فرجه ، والفرجة : بالفتح في الأمر وبالضم في الحائط ونحوه مما يرى .

والمشهور أن البيت لأمية بن أبي الصلت كما نسب إليه سيويه وغيره وجاء في ديوانه ص ٥٠ . وقد جاء البيت أيضاً في شعر عبيد بن الأبرص انظر ديوانه ص ٣٦ .

(٤) سياق في ص ٤٢ ، ٢٦٦ ، ٢٦٩ .

(٥) أجاز أبو الفتح في قول النابغة :

أزف الترحل غير أن ركابنا لماتزل برحالتنا وكان قد

أن تكون (قد) حرفاً وحلفت الجملة بعدها أي كان قد زالت وأن تكون (قد) اسماً بمعنى حسب . الخصائص ج ٢ ص ٣٦١ والخزانة ج ٣ ص ٢٣٦ ، ٦٢٨ .

أحدهما : أن تكون لقوم يتوقعون الخير ؛ نحو قولك : هل جاء زيد ؟
فيقول لك : قد جاء .

وتقول : لما يأت فيقول لك : قد أتى .

وتكون في موضع (ربما) ^(١) كقوله :

قَدْ أَتْرُكُ الْقِرْنَ مُضْفَرًا أَنَامِلُهُ كَانَ أَثْوَابُهُ مُجْتَبِرًا صَادٍ ^(٢)

وقوله :

وَقَدْ أَقْوَدُ أَمَامَ الْخَيْلِ سَلَهَبَةً يَهْلِي لَهَا نَسَبٌ فِي الْحَيِّ مَعْلُومٌ ^(٣)

* * *

ومنها (هل) وهي للاستفهام ؛ نحو قولك : هل جاء زيد ؟

وتكون بمنزلة (قد) في قوله عز وجل (هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ) ؛ لأنها تخرج

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٠٧ « وأما (قد) فجواب لقوله : لما يفعل فتقول : قد فعل وزم الخليل أن هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر . . . وتكون قد بمنزلة (ربما) » .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٣٠٧ على أن (قد) بمنزلة ربما وقال الأمل : أصلها توقع ما مضى فنقلت إلى توقع المستقبل في معنى ربما .

مضفراً أنامله : أى ميتاً ، وخص الأنامل لأن الصفرة إليها أسرع ، وفيها أظهر . والفريصاد : التوت . شبه الدم بحمرة عصارته والفاعل مؤنث مجازي تذكير الوصف .

وفي الخزانة ج ٤ ص ٥٠٢ « زعم ابن مالك أن مراد سيبويه أن (قد) مثل ربما في التقليل لاقى التكثير ورد عليه أبوحيان فقال لم يبين سيبويه الجهة التي فيها (قد) بمنزلة ربما ولا يدل ذلك على التسوية في كل الأحكام بل يستدل بكلام سيبويه على تقيض ما فهمه ابن مالك وهو أن (قد) بمنزلة (ربما) في التكثير فقط ويدل عليه إنشاد البيت ، لأن الإنسان لا يفتخر بما يقع منه على سبيل الندرة والقلّة ، وإنما يفتخر بما يقع منه على سبيل الكثرة » وكذلك قال الزنجشري . نسب البيت الأعم إلى شماس الهذلي ، وقال البغدادي لم أره في أشعارهم من رواية السكري ، وأقول راجعت ديوان الهذليين طبع الدار فلم أر لشماس شعراً فيه ، وكذلك ليس له شعر في كتاب (التمام) في تفسير أشعار هذيل لابن جني البغدادي : البيت لعبيد ابن الأبرص من قصيدة رواها الأصمعي في الأسميات مطلقاً :

طاف الخيال علينا ليلة الواسي من آل أسماء لم يلسم بميصاد

وأقول : رجعت إلى الأسميات طبع دار المعارف فلم أجدها فيها كلمة لعبيد . وهذه القصيدة في ديوان عبيد ص ٢٥ - ٢٦ والبيت الشاهد تداوله الشعراء وانظر الخزانة ج ٤ ص ٥٠٢ - ٥٠٥ .

(٢) يقال : فرس سلهب ، وسلهبة للذكر : إذا عظم ، وطالت عظامه . حتى بها : يقدما .

في الأصل : الحى وكذلك في ديوان علقمة وفي الخليل لأبي عبيدة ص ٦٥ وفي شرح المفضليات لابن الإنباري ص ٨٢٠ وذكر في الماشق الرواية الأخرى وصححها السيرافي في الأصل إلى الخليل .

والبيت لعلامة بن عبيدة من قصيدة في المفضليات ص ٣٩٧ - ٤٠٤ ، وفي ختام ديوانه .

عن حدِّ الاستفهام^(١)، تدخل عليها حروف / الاستفهام ؛ نحو قولك : أم هل فعلت ؟
وإن احتاج الشاعر إلى أن يلزمها الألف فعَل كما قال :

سائِلٌ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشِدَّتِنَا أَهْلَ رَأُونَا بِسَفْحِ الْقَفِّ ذِي الْأَكْمِ^(٢)

ومنها (من) وأصلها ابتداء الغاية ؛ نحو سرت من مكة إلى المدينة . وفي الكتاب : (من فلان إلى فلان) فمعناه : أن ابتداءه من فلان ، ومحله فلان .

وكونها في التبويض راجع إلى هذا . وذلك أنك تقول : أخذت مال زيد ، فإذا أردت البعض^(٣) قلت : أخذت من ماله ، فإنما رجعت بها إلى ابتداء الغاية .

وقولك : زيد أفضل من عمرو إنما جعلت غاية تفضيله عمرا . فإذا عرفت فضل عمرو علمت أنه فوقه^(٤) .

(١) في سيويه ج ١ ص ٥١ : « وتقول : أم هل فإنما هي بمنزلة قد . . » وقال في ص ٤٩٢ : « وكذلك هل إنما تكون بمنزلة قد » .

وسكرر المبرد ذلك في الجزء الثالث .

(٢) الشدة : الحملة ، والباه بمعنى عن . القف : جبل ليس بهال في السماء .

البيت لزيد الخليل ، انظر الخصائص - ٢ ص ٤٦٢ ، وأمال الشجرى ج ١ ص ١٠٨ ج ٢ ص ٣٢٤ ، والمغنى في (هل) ج ٢ ص ٢٩ ، الخزانة ج ٤ ص ٥٠٦ .

(٣) يمنع الأصمعي دخول (ال) على كل ، وبعض وقد جاء في شعر مجنون بن عامر :

لا يذكر البعض من ديتي فينكره ولا يحذثني أن سوف يقضيني

انظر الأغاني ج ٢ ص ٤٢ كما جاء في شعر محم بن عبد بن الحساس . وأدخل سيويه أ ل على بعض في ج ١ ص ٢٧٧ كما جاء

انظر الأغاني ج ٢ ص ٤٢ كما جاء في شعر محم بن عبد بن الحساس . وأدخل سيويه أ ل على بعض في ج ١ ص ٢٧٧ كما أدخل

المبرد أ ل على كل ج ٣ ص ٢١٤ .

(٤) في سيويه ج ٢ ص ٣٠٧ : « وكذلك هو أفضل من زيد . إنما أراد أن يفضل على بعض ولا يعم ، وجعل زيدا

الموضع الذي ارتفع منه أو سفل منه » .

عرض المبرد في نقده لسيويه لما قاله سيويه هنا فقال : « قال محمد : هذا غلط ؛ لأنه يجوز أن تقول : أنت أفضل من جميع

الناس ، ومعناه أنت تفضل زيدا ، وتفضل جميع الناس وإنما (من) ها هنا موصلة ليست على جهة تبويض ولكن ابتداء غاية ،

وذلك أنك تعرف تقسه في الفضل من فضل زيد ولولا معرفتك بمقدار أفضل زيد لم تدر ما فضل من تفضله عليه ؟ » .

ورد عليه ابن ولاد فقال :

« قال أحمد : أما قوله : أن (من) في قولك : هذا أفضل من زيد لا ابتداء الغاية فلا يصح ؛ لأن الابتداء يقتضى الانتهاء

ويكون الفضل واقما على ما بين النابتين ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : سرت من مكان كذا إلى مكان كذا فالسير قد وقع على ما بين

النابتين . فأما النابتان فرما دخلتا في الفعل ، وربما لم تدخلوا وأما ما بينهما فالفعل واقع عليه لا محالة . ومثال ذلك أنك إذا قلت :

أكلت من رأس السمكة إلى ذنبها فقد يدخل الرأس ، والذنب فيما أكل ، وقد لا يدخلان فيه فيلزمه على هذا إذا جعل (من) في قوله : =

وأما قولهم . إنها تكون زائدة فلسنت أرى هذا كما قالوا^(١). وذلك أن كل كلمة إذا وقعت وقع معها معنى فإنما حدث لذلك المعنى ، وليست بزائدة . فذلك قولهم : ما جاني من أحد ، وما رأيت من رجل . فذكروا أنها زائدة . وأن المعنى : ما رأيت رجلاً ، وما جاني أحد ، وليس كما قالوا / وذلك ؛ لأنها إذا لم تدخل جاز أن يقع النفي بواحد دون سائر جنسه ^١/_{٣٢} تقول : ما جاني رجل ، وما جاني عبد الله . وإنما نقيت معنى واحد ؛ وإذا قلت : ما جاني من رجل فقد نقيت الجنس كله ، ألا ترى أنك لو قلت : ما جاني من عبد الله لم يجز ، لأن عبد الله معرفة ، فإنما موضعه موضع واحد .

* * *

== هو أفضل من زيد لا ابتداء الغاية أن يكون الفضل واقماً على غير زيد ، وليس هذا المراد في هذا الكلام ، ألا ترى أنه لو كان معناه ما ذكر ثم جئنا باللفظ مطابقاً قلنا : ابتداء فضله من زيد لوجب بهذا أن يكون ها هنا مفضول غير زيد ، وزيد طرف له وغاية ، وليس يريدون ذلك في قولهم : هو أفضل من زيد ، ولا أن يفضلوا على سوى زيد .

فإذا لم تكن (من) ها هنا لا ابتداء الغاية ، ولا زائدة فلم يبق إلا ما قاله سيبويه من التبيين : لأن هذه وجوها في الكلام .

فإن قال : فما وجه التبيين ؟

قيل له : وجهه يتبين لك إذا قلت : أنت أفضل الرجال وأفضل رجل وأنت تريد العموم بذلك . فإن أدخلت (من) فقلت : أنت أفضل من رجل وأنت تريد العموم لم يجز ، وإنما تفضله على رجل واحد إذا أتيت بمن ، وكذلك وجهه أحسن وجه ، وثوبك أنظف الثياب ، وأبوك أكرم الآباء . فإن أدخلت (من) على هذا كله صار مخصوصاً ، ودخله معنى التبيين ، ولم تكن مفضلاً للإسم على جميع الجنس لكن على بعضه ، وذلك إذا قلت : وجهك أحسن من وجه ، وثوبك أنظف من ثوب ، وأبوك أكرم من أب فإنما تفضله على واحد لا على الجميع .

فإن قال : فنحن نقول : زيد أفضل من الآباء ، أو أفضل من الرجال . قيل له : إن قلت زيد أفضل من الآباء ، أو من الرجال على معنى أفضل الرجال لم يجز ، وإنما تفضله على جماعة من الجنس أو على جماعة منه غير مستوعبة له ، وكأنك قلت : زيد أفضل من الرجال الذين تعلم ، أو من جميع الرجال الذين تعلم فإن أدخلت (من) فقد عاد إلى معنى التبيين . . وإنما دخلت (من) ها هنا لتفرق بين العموم والخصوص وإذا كانت فارقة بين معنيين لم يجز إسقاطها إذا أردت أن تسم ، ولذلك قال سيبويه في هذا الفصل : ولا يجوز إسقاطها في هذا الموضع

أنظر الانتصار ص ٣١٣ - ٣١٦ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٠٧ وقد تدخل (من) في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيماً ، ولكنها توكيد بمنزلة (ما) إلا أنها تجر ، لأنها حرف إضافة ، وذلك قولك : ما أتاني من رجل ، وما رأيت من أحد . لو أخرجت (من) كان الكلام حسناً ، ولكنه أكد بمن

والمبرد صرح في موضعين من الجزء الرابع بأن (من) تكون زائدة قال ج ٤ ص ٤٥٣ : « وأما الزائدة التي دخلها في الكلام كسقوطها فقولك : ما جاني من أحد ، وما كلمت من أحد . . فهذا موضع زيادتها إلا أنه دللت فيه على أنه للتكرات دون المعارف » وقال في ص ٦٧٣ : « وذلك قولك : ما جاني من أحد إلا زيد على البديل ، لأن (من) زائدة وإنما تزداد في النفي ولا تقع في الإيجاب زائدة » .

ومنها (قَطُّ) ومعناها حَسَبَ وهي اسم وقولك : قَطُّك في معنى قولك : حَسَبُكَ^(١) .

* * *

ومن هذه الحروف (ق) ومعناها : ما استوعاه الوعاء ؛ نحو قولك : الناس في مكان كذا ، وفلان في الدار .

فأما قولهم : فيه عَيْبَانٌ فمشتقٌّ من ذا ، لأنه جعله كالوعاء للعيبين . والكلام يكون له أصل ثمَّ يتسع فيه فيما شاكل أصله . فمن ذلك قولهم : زيد على الجبل . وتقول : عليه دين ، فإنما أرادوا أن الدين قد ركبته وقد قهره^(٢) .

وقد يكون اللفظ واحدا ويدلّ على اسم ، وفعل^(٣) ؛ نحو قولك : زيد / على الجبلِ يا قتي ، وزيد علا الجبل . فيكون (علا) فعلاً ، ويكون حرفاً خافضاً ، والمعنى قريب .

ومن كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين ، واختلاف اللفظين والمعنى واحد ، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين ، فأما اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين فهو الباب ، نحو قولك : قام ، وجلس ، وذهب ، وجاء ، وجمل ، وجبل .

وأما اختلاف اللفظين والمعنى واحد ؛ فنحو جلس وقعد ، وقولك : بُرٌّ وحنطة ، وذراع وساعد اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين فقولك . ضربت مثلاً ، وضربت زيدا ، وضربت في الأرض ، إذا أبعدت .

وكذلك وجدت تكون من وجدان الضالّة ، وتكون في معنى علمت ؛ كقولك وجدت زيدا كريماً ، وفي معنى الموجدة ، نحو وجدت على زيد^(٤) .
فهذا عارض في الكتاب ثمَّ نعود إلى الباب .

* * *

(١) في سيويه ٢ : ٣٥ : « قط كعب ، وإن لم تقع في جميع مواقعها ولو لم تكن إسماء لم تقل : قطك درهمان . . . » .
(٢) سيأتى هذا الحديث مرة أخرى في حروف الجر .
(٣) انظر الكامل ج ١ ص ١٤٥ .
(٤) للمبرد كتاب مطبوع سماه : ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد صدره بهذا الكلام من قوله ، ومن كلامهم إلى قوله : وجدت على زيد وزاد هناك أمثلة أخرى .

وقال سيويه ج ١ ص ٧ - ٨ « باب اللفظ المعاني » أعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين واختلاف اللفظين والمعنى واحد واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين . فاختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين هو نحو جلس وذهب واختلاف اللفظين والمعنى واحد ، نحو ذهب ، وانطلق ، واتفاق اللفظين والمعنى مختلف قولك : وجدت عليه من الموجدة ووجدت إذا أردت وجدان الضالّة .

ومنها (لَمْ) ^(١) وهي نقي للفعل الماضي . ووقوعها على المستقبل من أجل أنها عاملة ، وعملها الجزم ، ولا جزم إلا لمعرب . وذلك قولك : قد فعل ، فتقول مكذباً : لم يفعل ؛ وإنما نفيت أن يكون فعل / فيما مضى .

١
٣٤

والحروف تدخل على الأفعال فتنتقلها ؛ نحو قولك : ذهب ومضى فتخبر عما سلف ، فإن اتصلت هذه الأفعال بحروف الجزاء نقلتها إلى ما لم يقع ، نحو : إن جئتني أكرمتك ، وإن أكرمتني أعطيتك فإنما معناه : إن تكرمني أعطك .

ومن هذه الحروف (لَنْ) ^(٢) وإنما تقع على الأفعال نافية لقولك : سيفعل ، لأنك إذا قلت : هو يفعل جاز أن تخبر به عن فعل في الحال ، وعما لم يقع ، نحو هو يصل ، أى هو في حال صلاة ، وهو يصل غدا . فإذا قلت : سيفعل ، أو سوف يفعل فقد أخلصت الفعل لما لم يقع ، فإذا قلت : لن يفعل فهو نقي لقوله : سيفعل ؛ كما أن قولك : ما يفعل نقي لقوله : هو يفعل .

ومنها (لا) وموضعها من الكلام النقي . فإذا وقعت على فعل نفته مستقبلا . وذلك قولك : لا يقوم زيد ، وحق نفيها لما وقع موجبا بالقسم ، كقولك : ليقومن زيد فتقول : لا يقوم يا فتى . كأنك قلت : والله ليقومن فقال المجيب : والله لا يقوم / وإذا وقعت على اسم نفته من موضعه ؛ كقولك : لا رجل في الدار ، ولا زيد في الدار ولا عمرو ، ويفرد لهذا باب يستقصى فيه ^(٣) إن شاء الله .

١
٣٥

(١) في سيويه ج ٢ ص ٣٠٥ و (لم) وهي نقي لقوله : فعل .

(٢) في سيويه ج ٢ ص ٣٠٥ و (لن) وهي نقي لقوله : سيفعل .

حديث المبرد من (لن) هنا وفيها سيأتي موافق لما يقوله سيويه من أن (لن) حرف لني المستقبل وابن هشام في المغني ينسب إلى المبرد القول بأن (لن أفعل) مبتدأ حذف خبره أى لا الفعل واقع ويطلق كلام ابن هشام أن المبرد سيرد فيما يأتي على التحليل في زعمه بأن (لن) مركبة من لا وأن هذا نص كلام المغني ج ١ ص ٢٢١ ولأن أفعل كلام تام وقول المبرد : إنه مبتدأ حذف خبره : أى لا الفعل واقع مردود بأنه ٥١ يتلوه به .

(٣) حديث لا النافية للجنس سيأتي في الجزء الرابع .

ولوقوعها زائدة في مثل قوله « لِشَلَا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ »^(١) أى ليعلم كما قال الراجز :

وما أَلَوْمُ الْبَيْضِ أَلَّا تَسْخَسِرَا لَمَّا رَأَيْنَ الشَّمَطَ الْقَفَنْدَرَا^(٢)

ومن الحروف ما يُستجمع فيه معانٍ :

فمن ذلك (مَنْ) لها أربعة مواضع كما ذكرت لك .

ومن ذلك (ما)^(٣) لها خمسة مواضع :

تكون جزاءً في قولك : ما تصنعُ أصنعُ .

وتكون استفهاماً في قولك : ما صنعت ؟

وتكون بمنزلة الذى في قولك : رأيت ما عندك ؟ : إلاً أنَّها في هذه المواضع اسم ، ووقوعها على ذات غير الآدميين نحو قولك - إذا قل ما عندك ؟ فرس ، أو حمار ، أو مال ، أو بُرّ ،

وإيس جواب قوله : ما عندك ؟ زيد ، ولا عمرو . وقد خبرتكَ بعمومها في قوله (إلاً عَلَى

أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ)

وأما وقوعها لصفات الآدميين فكقولهم / ما زيد ؟ فيقول : شريف ، أو وضيع .

ولها موضعان تتمع فيهما وليست باسم ، إنما هي فيهما حرك :

فأحدهما : النفي ، نحو قولك : ما زيد في الدار ، وما يقوم زيد .

والموضع الآخر هي فيه زائدة مؤكدة لا يخل طرحها بالمعنى ، كقول الله عز وجل (فَبِمَا رَحْمَةٍ

وَكذَلِكَ) فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ^(٤) .

(١) الحديد : ٢٩ .

وفي سيبويه : ج ٢ ص ٣٠٦ « وأما (لا) فتكون كما في التوكيد والنفي . قال الله عز وجل : « لئلا يعلم أهل الكتاب » أى لأن يعلم وتكون « لا » نفيًا لقوله : بفعل ولم يقع الفعل فتقول : لا يفعل . »

(٢) الشَّمَطُ : الشيب . والقَفَنْدَرُ : القبيح المنظر واستشهد به أبو الفتح على زيادة « لا » أيضاً الخصاص ج ٢ ص ٢٨٣ وانظر مجالس ثواب ص ١٩٨ . وأمال الشجرى ج ٢ ص ٢٣١ والخصص ج ٢ ص ١٥٧ وجمهرة ابن دريد ج ٣ ص ٢٧٠ ، ٢٣٤ .

(٣) انظر ص ٤١ - ٤٢ وسيبويه ج ٢ ص ٣٠٥ .

(٤) آل عمران : ١٥٩ . النساء : ١٥٥ .

ومن الحروف التي يستجمع لها معانٍ (أن) الخفيفة لها أربعة مواضع^(١) :

فمن ذلك الموضع الذي تنصب فيه الفعل ، فمعناها : أنها والفعل في معنى المصدر . وذلك قولك : يسرنى أن تقوم يا فتى . معناه : يسرنى قيامك ، وأريد أن تذهب يا فتى . إنما هو : أريد ذهابك . ولا يقع في الحال . إنما يقع مع الفعل المستقبل لما بعد ، نحو يسرنى أن تذهب غدا ، ومع الفعل الماضي لما قد فرط ، نحو يسرنى أن ذهبت ، وأن كلمت زيدا ، لأن معناه ما مضى .

وتكون مخففة من الثقيلة^(٢) ، نحو قولك / علمت أن زيداً خيراً من عمرو ، ومعناه : علمت أن زيدا خيراً من عمرو .

والفصل بين (أن) خفيفة ، وبين (أن) المخففة من الثقيلة أن الخفيفة لا تقع ثابتة ، إنما تقع مطلوبة أو متوقفة ، نحو أرجو أن تذهب ، وأخاف أن تقوم . فإذا وقعت مخففة من الثقيلة وقعت ثابتة على معنى الثقيلة ؛ نحو أعلم أن ستقوم ، على معنى قولك : أنك ستقوم . ولا يصلح : أرجو أنك ستقوم ، لأنه لم يستقر عنده ، لأن الثقيلة إنما تدخل على ابتداء مستقر^(٣) .

فأما (ظننت) فإن الثقيلة ، والخفيفة يجوزان بعدها تقول : ظننت أنك منطلق ، تخبر أن هذا قد استقر في ظنك ؛ كما استقر الأول في علمك .

ويجوز لتشكك أن تقع على الخفيفة ، لأنها ترجع إلى معنى أرجو : وأخف . ومن ذلك قول الله عز وجل (تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا قَارِعَةٌ)^(٤) .

* * *

(١) في سيويه ج ١ ص ٤٧٥ « فإن مفتوحة تكون على وجوه : فأحدهما أن تكون أن وما تمثل فيه من الأفعال بمنزلة مصادرها » ، وانظر ج ١ ص ٤٠٧ .

(٢) حديث أن المخففة في سيويه ج ١ ص ٤٨٠ - ٤٨١ وسيحدث عنها المبرد فيما يأتي بتفصيل وعن معاني أن خفيفة ومخففة .

(٣) في سيويه ١ : ٤٨٢ : « ولذلك ضمف : أرجو أنك تفعل ، وأطمع أنك فاعل » .

(٤) القيامة : ٢٥ .

وتقع (أن) في / موضع (أى) الضخيفة للعبارة والتفسير^(١) كقوله عز وجل : (وَانطَلَقَ
الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ امشُوا وَاصْبِرُوا عَلَىٰ آلِهَتِكُمْ^(٢) . معناه : أى امشوا . ولا تقع إلا بعد كلام تام ؛
لأنه إنما يفسر بعد تمامه .

وتقع زائدة توكيدا^(٣) . كقولك : لما أن جاء ذهب . والله أن لو فعلت لفعلت . فإن
حذفت لم تُحذف بالمعنى . فهذه أربعة أوجه .

وكذلك المكسورة تقع على أربعة أوجه^(٤) :

فمنهنّ الجزاء ؛ نحو إن تأنى آتاك .

ومنهنّ أن تكون في معنى (ما) ، نحو إن زيد في الدار : أى ما زيد في الدار .

وقال الله عز وجل (إِنْ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ) وَقَالَ (إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا)^(٥) .

وتكون مخففة من الثقبيلة^(٦) . فإذا كانت كذلك لزمها اللام في خبرها لئلا تائبس
بالتافية . وذلك قولك : إن زيداً لمنطلق .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٩ « هذا باب ما تكون فيه (أن) بمنزلة أى وذلك قوله عز وجل « (وانطلق الملاء منهم أن
امشوا واصبروا) زعم الخليل أنه بمنزلة (أى) لأنك إذا قلت : انطلق بنو فلان أن امشوا فأنت لا تريد أن تخبر أنهم انطلقوا
بالمشي » .

(٢) سورة ص : ٦ .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٥ « وجه آخر تكون فيه لغوا نحو قولك لما أن جاء ذهب وأما والله أن لو فعلت
لاكرمتك » وأعاد ذلك في ج ٣ ص ٣٠٦ .

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٥ « وأما أن فتكون للجزاء وتكون أن يبتدأ ما بعدها في معنى اليمين وفي اليمين كما قال الله
عز وجل (إن كل نفس لسا عليها حافظ) . (إن كل لسا جميع لدينا محضرون) وحدثني من لا آتهم عن رجل من أهل المدينة
موثوق به أنه سمع عربياً يتكلم بمثل قولك : أن زيد لذهب . . . وهذه أن مخلوطة وتكون في معنى (ما) قال الله عز وجل (إن
الكاferون إلا في غرور) أى ما الكافرون إلا في غرور ، وتصرف الكلام إلى الابتداء كما صرفتها (ما) إلى الابتداء في قولك :
إنما ذلك قولك : ما أن زيد ذاهب وقال الشاعر : وما أن طبتنا جبن . . . وانظر ج ٢ ص ٣٠٥ من سيبويه أيضاً .

(٥) الملك : ٢٠ ، والثانية الكهف : ٥ .

(٦) في سيبويه ج ١ ص ٢٨٣ « واعلم أنهم يقولون : إن زيد لذهب وإن عمرو لخير منك لسا خففها جعلها بمنزلة لكن
خففها وأزما اللام لئلا تلبس بأن التي هي بمنزلة (ما) التي ينفي جعلها بها ومثل ذلك (إن كل نفس لسا عليها حافظ) إنما
هي لعلها حافظ وقال تعالى (وإن كل لسا جميع لدينا محضرون) إنما هي لجميع و (ما) لغو وقال تعالى (وإن وجدنا
أكثرهم فاسقين) ، (وإن نطقت لمن الكاذبين) وحدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول : إن عمراً لمنطلق وأهل المدينة
يقرون (وإن كلا لسا ليوفيقهم ربك أعمالهم) يخففون وينصبون . . . ، وذلك لأن الحرف بمنزلة الفعل فلما حذف من نفسه
شيء لم يغير عمله كما لم يغير عمل لم يك ولم أهل حين حذف وأما أكثرهم فأدخلوها في حروف الابتداء بالحذف كما أدخلوها في
حروف الابتداء حين ضموا إليها (ما) .

وقال الله عز وجل (إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِطٌ) (١) .

فإن نصبت بها لم تخرج إلى اللام ؛ نحو إن زيدا منطلق ؛ لأنَّ النصب قد أبان . وجاز /
النصب بها إذا كانت مخففة من الثقيلة ، وكانت الثقيلة إنما نصبت لشبهها بالفعل ، فلما
حُذِفَ منها صار كِفْعَلٌ محذوف ، فَعَمَلُ الفعل واحدٌ وإن حُذِفَ منك كقولك : لم يَكُ زيد
منطلقا وكقولك : ع. كلاما .

وأما الذين رفعوا بها فقالوا : إنما أشبهت الفِعْلُ في اللفظ ، لا في المعنى . فلما نقصت عن
ذلك اللفظ الذي به أشبهت الفعل رجع الكلام إلى أصله ؛ لأنَّ موضع (إنَّ) الابتداء ؛ الأثرى
أنَّ قولك : إنَّ زيدا لمنطلق إنما هو زيد منطلق في المعنى . ولما بطل عملها عاد الكلام إلى
الابتداء ، فبالابتداء رفعته لا بيانٌ ؛ وما بعده خبره . وهذا القول الثاني هو المختار .

وإيس كذا (كأنَّ) (٢) إذا خففت ، لأنَّك إذا قلت : (كأنَّ) تشبه . فإذا خففت فذلك
المعنى تريد .

وقولك (لكن) بمنزلة إن في تخفيفها (٣) وتثقيلها في النصب والرفع وما يختار فيهما ؛
لأنَّها على الابتداء داخلة .

— وتكون (إن) زائدة في قولك : ما إن زيد منطلق فيمتنع (ما) بها من النصب الذي
/ كان في قولك : ما زيد منطلقا .. كما يمتنع (إن) الثقيلة بها من النصب في قولك : إنما
زيد أخوك .

(١) الطارق : ٤ وقراءة تشديد (لا) ليس لما تخريج سوى أن تكون (أن) نافية ولما بمعنى إلا ، انظر البحر المحيط
ج ٨ ص ٤٥٤ وج ٧ ص ٣٣٤ وإعراب القرآن للكبرى ج ٢ ص ١٥٢ والكشاف ج ٤ ص ٢٠٢ والمغنى ج ١ ص ٢٢٠
وقراءة تخفيف الميم من لا تكون (أن) فيها مخففة وما زائدة والقراءتان سميتان (غيث النفع ص ٢٧٥ والنشر ج ٢ ص ٣٩٩)
(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٨٠ كما ينصبون في الشعر إذا اضطروا بكأن إذا خففوا يريدون معنى كأن ولم يريدوا الاضمار
وذلك قوله : كأن وريديه رشاه خلب . . وإن شئت رفعت في قول الشاعر : كأن وريدها رشاه خلب . . . وانظر الكامل
ج ٢ ص ١٢ .

(٣) يرى المبرد جواز أعمال لكن المخففة كما صرح بذلك هنا وفيما يأتي من الجزء الرابع ويرى سيبويه إعمال لكن المخففة
قال في ج ١ ص ٤٨١ « ولو أنهم إذا حذفوا جعلوه بمنزلة إنما كما جعلوا أن بمنزلة لكن لكان وجهاً قوياً » وانظر ص ٢٨٣
وقد نسب إل يونس ، والأخفش جواز أعمال لكن المخففة . وانظر ابن يعيش ج ٨ ص ٨٠ وشرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣٣٥
والبحر المحيط ج ١ ص ٣٢٦ - ٣٢٧ .

فمن ذلك قوله :

فَمَا إِنَّ طِبْنًا جُبْنٌ وَلَكِنْ مَنَائِنَا وَدَوْلَةٌ آخِرِينَا^(١)

فقد ذكرنا من الحروف والأسماء التي تقع على حرفين ما فيه دليل على تأويل ما كان مثله مما لم نذكره إن شاء الله .

ونذكر من الآلات التي على ثلاثة أحرف ما يدل على ما بعده .

من ذلك (عِنْدُ)^(٢) ومعناها الحضرة ؛ نحو قولك : زيد عندك . فإن قلت : عند فلان علم ، أو عنده مال : أى له مال وإن لم يكن بحضرته ، فإنما أضله هذا ، وإن اتسع ؛ كما تقول : على زيد ثوبٌ ، فهذا صحيح . فإن قلت : عليه مالٌ ، فتمثيل ؛ لأنه قد ركب^(٣) .

ومن هذه الحروف (لَدُنْ) وهي اسم فمعناها عند . يدلُّك على أنه اسم دخول الآلات كقولك : مِنْ لَدُنْكَ ؛ كما تقول : من عندك .

ومنها (أَيَّانُ) وأصله الثلاثة وإن - / زادت حروفه . ومعناه : متى^(٤) ؛ كقوله عز وجل
(يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ)^(٥) .

فهذه الحروف تفتح لك ما كان من هذه الآلات .

(١) استشهد به سيويه على أن (أن) زائدة كفت (ما) النافية عن العمل ، كما تكف (ما) أن عن العمل في قولك :
إنما ج ١ ص ٤٧٥ ج ٢ ص ٣٠٥ .

الطب : اللمة والسبب : أى لم يكن سبب قتلنا الجبن وإنما كان ما جرى به القدر من حضور المنتبه ، وانتقال اللولة هنا .
والشعر لفروة بن مسيك ، الخزانة ج ٢ ص ١٢١ ، ج ٤ ص ٤٨٧ والوحشيات ص ٢٧ - ٢٨ .

صرح المبرد هنا وفيها يأتي من الجزء الثاني بأن (أن) الزائدة تكف (ما) النافية عن العمل ، كما صرح بذلك أيضاً في الكامل ج ٤ ص ١٠ ، وذكر هذا البيت في المواضع الثلاثة ، والمعجب بمد هذا كله أن ينسب الرضى إلى المبرد بأنه يرى أعمال (ما) النافية مع زيادة (أن) بعدها . قال في شرح الكافية ج ١ ص ٢٤٦ : « وقد جاءت (أن) بعدها غير كافة شذوذاً وهو عند المبرد قياس » .

ولم يمرض المبرد في تقدمه لسيويه لهذا .

(٢) سيتحدث المبرد عن الظروف بتفصيل .

(٣) انظر الكامل ج ١ ص ١٤٥ .

(٤) في سيويه ج ٢ ص ٣١٢ « ألا ترى أن لو أن إنساناً قال معنى أيان ؟ قلت : متى ، كنت قد أوضحت »

(٥) القيامة : ٦ .

هذاب الأبنية ومعرفة حروف الزوائد

اعلم أن الأسماء التي لا زيادة فيها تكون على ثلاثة أجناس : تكون على ثلاثة أحرف ، وعلى أربعة ، وعلى خمسة ، لا زيادة في شيء من ذلك . ونحن مفسروه بأقسامه وأوزانه ، وذاكرون ما يلحقه من الزوائد بعد الفراغ من الأصول ، وكم مبالغ عدده من الزوائد ؟

فأما الأفعال فتكون على ضربين : تكون على ثلاثة أحرف ، وعلى أربعة أحرف بلا زوائد ، ثم تلحقها الزوائد . وسنخبر عن ذلك ، وعن امتناعها أن تكون خمسة ؛ كما كانت الأسماء ، ونخبر عما وقع من الأسماء والأفعال على حرفين ما الذاهب منه ؟ ولم ذهب ؟ إن شاء الله .

فأول الأبنية ما كان - / من الأسماء على ثلاثة أحرف ، والحرف الأوسط منه . ساكن . لا يكون اسم غير محذوف على أقل من ذلك^(١) . وذلك أنه لا بد لك من تحريك الأول ؛ لأنك لا تبتدئ بساكن ، ويتحرك الآخر ، لأنه حرف الإعراب .

فأول ذلك ما كان على (فعل) ، وهو يكون اسما ونعتا .

فالاسم نحو : بكر ، وكعب ، والنعت قولك : ضخم ، وجزل^(٢) .

ويكون على (فعل) فيهما . فالاسم : جذع ، وعجل ، والنعت نقض ، ونضو^(٣) .

(١) في سيويه ج ٢ ص ٣٠٤ « واعلم أنه لا يكون اسم مظهر على حرف أبدا ، لأن المظهر يسكت عنده ليس قبله شيء ولا يوصل إلى ذلك بحرف ولم يكونوا ليحذفوا بالاسم فيجعلوه بمنزلة ما ليس باسم ولا فعل وإنما يجيء لمنى والإم أبدا له من القوة ما ليس لغيره » .

(٢) في سيويه ج ٢ ص ٣١٥ « ويكون في الأسماء والصفات فإزساء ، مثل صقر وفهد وكلب والصفة ، نحو صعب ، وضخم ، وعجل » .

(٣) في سيويه ج ٢ ص ٣١٥ « فالأسماء ، نحو العك ، والجذع ، والعلق ، والصفات ، نحو نقض وجلف ونضو وهرط وصنع » . النقض : المهزول من السير ناقة أو جملا ، وكلك النضر .

- ويكون على (فُعَلٍ) فيهما . فالاسم خُرَج ، وَقُقِل . والنعت مُرّ ، وِخْلُو^(١) .
- ويكون على (فَعَلٍ) فيهما . فالاسم جَمَل ، وَجَبَل . والنعت بَطَل ، وَحَسَن^(٢) .
- ويكون على (فَعِيلٍ) فيهما . فالاسم فِخْد ، وَكَيْف . والنعت فِرِح ، وَحَلِير^(٣) .
- ويكون على (فَعَلٍ) فيهما . فالاسم : رَجُل ، وَعَضْد ، والنعت حَذْر ، وَقَدُس^(٤) .
- ويكون على (فُعَلٍ) فيهما . فالاسم نَمُو : طُنْب ، وَعُنُق ، والنعت جُنْب ، وَشُلُّ^(٥) .
- / ويكون على (فِعَلٍ) فيهما . فالاسم ضِلَع ، وَعِنَب . والنعت ، عِدَى ، وَقِيم^(٦) .
- ويكون على (فِعِيلٍ) في الاسم . ولم يأت بُبَعًا^(٧) إلا في حرفين : وهما إِبِل ، وإِطِل .

(١) في سيويه ج ٢ ص ٣١٥ « فالأسماء ، نحو البرد والقرط ، والحرض ، وأما الصفات فنحو العبر . يقال ناقة عبر أسفار ويقال رجل جد أى ذو جد ، والمر ، والحلو » .

(٢) في سيويه « فالاسم ، نحو جبل ، وجمل ، وحمل . والصفة نحو حدث ، وبطل ، وحسن وعزب ووقل » .

(٣) في سيويه « فالأسماء ، نحو كتف ، وكبد ، وفخذ ، والصفات ، نحو حذر ، ووجع ، وحصر » .

(٤) في سيويه « فالأسماء ، نحو رجل ، وسبع ، ، وعضد ، وضبح . والصفة نحو حدث ، وحذر ، وخلط ، ونلس :

التنس : الفهم .

(٥) في سيويه « فالاسم الطنب ، والأذن ، والعتق ، والعضد ، والجمد ، والصفة ، الجنب ، والأجد ، ونقصد ، ونكر قال سبحانه (إل شيء نكر) والأنف ، والسحج » . الجار الجنب : جارك من غير قومك ، الشلل الخفيف السريع .

(٦) في سيويه « فالأسماء ، نحو الضلع ، والعوض ، والصنر ، والنب ولا تعلمه جاء صفة إلا في حرف من المعتل يوصف به الجماع وذلك قولهم : قوم على ولم يكسر على على واحد ولكنه بمنزلة السفر والركب » وكذلك قال ابن السكيت في اصلاح المنطق ص ٩٩ وزاد أبو الفتح قولهم : مكان سوى ومنزل زيم واستشهد له بشعر النابغة . المنصف ج ١ ص ١٧ - ١٩ وزاد البطليوس في الاقتصاب ص ٢٧٢ - ٢٧٤ أمثلة أخرى .

وقال أبو حيان في البحر المحيط ج ٨ ص ٥٦ في قوله تعالى (قل ما كنت بدءاً من الرسل) قرأ عكرمة وأبو حيوة . بدءاً بفتح الدال جمع بدعة وهو على حذف مضاف وقال الزمخشري ويجوز أن يكون صفة على فعل كقولهم دين قيم ولحم زيم . وهذا الذى أجازته أن لم ينقل استعماله عن العرب لم نجزه ، لأن فعل في الصفات لم يحفظ سيويه إلا على . وأما قيم فاصلة قيام وقيم مقصور منه ولذلك اعتلت الواو فيه إذ لو لم يكن مقصوراً لصححت كما صححت في عوض وحول وأما قول العرب : مكان سوى وماء روى ورجل رضى وماء صرى وسبى طيبة فتأولة عند البصريين لا يشتون بها فعلا في الصفات ، وانظر المخصص ج ٢ ص ٧٩ ج ١٢ ص ٥٢ .

(٧) في سيويه ج ٢ ص ٣١٥ « ويكون فعلا في الاسم ، نحو إبل وهو قليل لا تعلم في أسماء والصفات غيره » .

زاد أبو الفتح في المنصف ج ١ ص ١٨ الفاظاً أخرى .

وفي الاقتصاب ص ٢٧٣ وأما أطل فزيادة غير مرضية ، لأن المعروف أطل بالسكون ولم يسمع محرراً إلا في الشعر .

ويكون على (فعل) أسما، ونعتا . فالاسم صُرَد ، ونُفِر . والنعت حُطَم ، وُلْبَد ، وكُتِع ،
وخُضِع (١) قال :

قَدْ لَفَّهَا اللَّيْلُ بِسَوَاقِ حُطَمٍ (٣)

وقال الله عز وجل (أَهْلَكْتُ مَالًا لُبَدًا) (٣) .

ولا يكون في الكلام (فعل) (٤) في اسم ، ولا في فعل .

ولا يكون في الأسماء شيء على (فعل) (٥) .

فهذا جميع بناءات الثلاثة بغير زوائد .

ونذكر الزوائد ، والبدل ، ثم نرجع إلى بناءات الأربعة إن شاء الله .

(١) في سيبويه « فالأسماء ، نحو : صرد ونفر وربع والصفة ، نحو حطم ولبد ، قال الله عز وجل : « أهلكت مالا لبدا »
ورجل ختم وسكع » .

صرد ونفر طائران . رجل خضمه : يقهر أقرانه . رجل كتع : مشر في أمره .

(٢) استشهد به سيبويه في ج ٢ ص ١٤ على أن حطما وصف غير معلول ، رجل حطم وحطمة : إذا كان قليل الرحمة
للماشية يشم بعضها بيمض ، ويضرب مثلا لوالى السوء . قائله الحطم القيسى وينسب لأبي زغبة الخزرجي والأخفش بن شهاب
التخلي ، انظر أنساب الخليل لابن الكلبي ص ٥٨ واللسان والكامل ج ٧ ص ٢٥٢ .

(٣) البلد : ٦ .

(٤) في أصل المتعصب : (فعل) يضم الفاء وكسر العين ، وهو خطأ في الشكل .

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٥ « واعلم أنه ليس في الأسماء والصفات فعل ولا يكون إلا في الفعل وليس في الكلام فعل » .

هذَاب

معرفة الزوائد ومواضعها

وهي عشرة أحرف : الألف ، والياء ، والواو ، والهمزة ، والتاء ، والنون ، والسين ،
والهاء^(١) ، واللام ، والميم .

فأما الألف فإنها لا تكون أصلا في اسم ولا فعل ، إنما تكون زائدة^(٢) ، أو بدلا .
ولا تكون أبدا إلا ساكنة . ولا يكون ما قبلها أبدا إلا منها / : أى إلا مفتوحا ؛ لأن الفتححة
من الألف ، والضمة من الواو ، والكسرة من الياء .

والألف لا تزداد أولا ؛ لأنها لا تكون إلا ساكنة ، ولا يُبتدأ بساكن ، ولكن تزداد ثانية
فما فوق ذلك .

فأما زيادتها ثانية فقولك : ضارب ، وذاهب ؛ لأنهما من ضرب ؛ وذهب .

وتزداد ثالثة في قولك : ذهاب ، وجمال .

ورابعة في قولك : حُبلى للتأنيث ، والإلحاق ، وغير ذلك في مثل عطشان ، وسكران .

(١) صرح المبرد بأن الهاء حرف من حروف الزيادة في هذا الباب وبين مواضع زيادتها ثم صرح مرة أخرى في باب
حروف البدل (الذى يلى هذا الباب) بأن الهاء من حروف الزوائد وفي الجزء الثالث من ١٥٠ من الأصل قال : « فأما أمهات
فالهاء زائدة ، لأنها من حروف الزوائد » .

هذا الكلام الصريح من المبرد يقابله إصرار من كثير من التحويين على أن ينسبوا إلى المبرد القول بأنه أخرج الهاء من حروف
الزيادة . في سر الصناعة لابن جنى « أخرج أبو العباس الهاء من حروف الزيادة . . وهذه مخالفة منه للبحر ، وغير مرضى منه
حنفا ، وذلك أن الدلالة قد قامت على زيادة الهاء فازيدت فيه الهاء قولهم : أمهات . . » .

و كذلك قال ابن يعيش في شرح المفصل ج ٩ ص ١٤٣ ، والرضى في شرح الشافية ج ٢ ص ٣٨٢ والأشرفي ج ٣ ص ٣٠٥
وصاحب التصريح ج ٢ ص ٣٦٢ والبيهقي في شرح شواهد الشافية ص ٣٠١ . وما وقتت على كتاب نحوى ينسب إلى المبرد
غير هذا : تنامب عمرو إذ تنامب خالد . . . ولم يتناول نقد المبرد لكتاب سيويه هذه المسألة .

(٢) تكلم سيويه على زيادة الألف في هذه المواضع ج ٢ ص ٣١٢ ، ص ٣١٧ ، ٣٣٧ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ وانظر تصريف
الملزني ج ١ ص ١١٢ .

فهذا موضع جُمَل . فإنما نذكر ما يدل على الموضع ، ثم نرجع نستقصى في بابه إن شاء الله .

وتزاد خامسة في مثل حَبَنْطَى ، وَزَعْفَرَان .

وسادسة في مثل قَبَعَثْرَى^(١) .

فأما الياء فتزاد أولاً^(٢) فيكون الحرف على يفعل ، نحو يَرْمَع ، وَيَعْمَلَة ، وفي مثل قولك يربُوع ، وَيَعْسُوب .

وتزاد ثانية في مثل قولك : جَيْدَر ، وَيَيْطَر .

وثالثة في مثل سَعِيد ، وَعَثِير .

ورابعة مثل قنديل ، ودهليز . وما بعد ذلك كالألف .

وتزاد للنسب مضعفة ؛ نحو قولك : تيمى ، وقيسى .

وتزاد للإضافة إلى نفسك ؛ نحو غلامي وصاحبي .

/ - وتقع في النصب ؛ نحو ضريبي ، والضاربي .

وتقع دايلا على النصب ، والخفض في التثنية ، والجمع ؛ نحو مسلمين ومسلمين .

وأما الواو فلا تزاد أولاً^(٣) كراهة أن تقع طرفا ، فيلزمها البديل ولكن تزاد ثانية في مثل حَوْقَل ، وكَوْثَر .

وثالثة في مثل ضَرُوب ، وعجوز .

ورابعة في مثل تَرْقُوة .

وخامسة في مثل قَلَنْسُوة ؛ كالألف والياء .

(١) قجثرى : الجمل العظيم . الحبنطى : النليظ القصير البطن . وألف قجثرى زائدة لتكثير ، وليست للاحاق .

(٢) تكلم سيويه على زيادة الياء في ج ٢ ص ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣٢٥ ، ٣٣٧ ، ٣٤٦ .

وانظر تصريف المازني ج ١ ص ١٠١ الجيدر : القصير . اليرمع : حجارة قرحوة . اليعملة : الناقة النجبية . اليربوع : دابة معروقة . اليمسوب : أمير النحل .

(٣) في سيويه ج ٢ ص ٣٤٧ « لأن الواو لا تزاد أولاً أبدا » + ٣٤٩ .

وزيادة الواو في سيويه ج ٢ ص ٣١٣ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٣ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ .

وفي تصريف المازني ج ١ ص ١١٢ . الحوقل : الضعيف . الترقوة : عظم بين النحر والعاقق .

وتزاد دليلا على رفع الجمع في مثل قولك : مسلمون . ولها مواضع نذكرها في باب البدل إن شاء الله .

وأما الهمزة^(١) فموضع زيادتها أن تقع أولا ؛ نحو أحمر ، وأحمد ، وإصليبت^(٢) وإسكاف . وكذلك في جمع التكسير ؛ نحو أفعل كأكلب ، وأفلس ؛ وأفعال كأعدال ، وأجمال . وفي الفعل في قولك : أفعلت ؛ نحو أكرمت ، وأحسننت . وفي مصدره في قولك : إكراما ، وإحسانا . فهذا موضعها .

وقد تقع في غير هذا الموضع فلا تجعل زائدة إلا بثبت . نحو قولك : شمأل ، وشأمل^(٣) يدلُّك على زيادتها قولك : شملت الريح فهي تشمل شمولا .

والميم بمنزلة الهمزة^(٤) ؛ إلا أنها من زوائد الأسماء ؛ وايست من زوائد الأفعال / ولكن موضعها كما ذكرت لك أولا .

فمن ذلك مفعول ، نحو : مضروب ، ومقتول .

وإذا جاوز الفعل ثلاثة أحرف لحقت اسم الفاعل والمفعول ؛ نحو : مكرم ومكرم ، ومنطلق ، ومنطلق به ، ومستخرج ، ومستخرج منه .

وتلحق في أوائل المصادر ، والمواضع ؛ كقولك : أدخلته مُدْخِلا ، وهذا مُدْخَلنا . وكذلك مَغْزَى وَمَلْهَى . فهذا موضع زيادتها .

(١) زيادة الهمزة في سيويه ج ٢ ص ٣١٢ ، ٣١٥ ، ٣١٧ ، ٣٤٣ .

وفي تصريف المازني ج ١ ص ٩٤ ، ١٠٥ ، ١٤٩ .

(٢) سيف أصليت : صقيل (ابن يعيش ج ٦ ص ١٢٣) وهو من أمثلة سيويه ج ٢ ص ٣١٦ ، ٣٤٥ . الإسكاف : الصانع .

(٣) في ابن يعيش ج ٦ ص ١١٨ « وقد زيدت الهمزة ثانية قالوا شامل للريح ، فالهمزة زائدة ووزنه فاعل لقولهم : شملت الريح إذا هبت شمالا ولا نطقه جاء صفة وفيه لغات قالوا شمل يسكون الميم وشمل بفتحها وشمال » . وفي سيويه ج ٢ ص ٣٥٢ « ومثل ذلك شأل وشأمل تقول شملت وشمال » .

(٤) في سيويه ج ٢ ص ٣٤٤ « الميم بمنزلة الألف ، لأنها إنما كثرت مزيدة أولا فوضع زيادتها كوضع الألف وكثرتها ككثرتها إذا كانت أولا في الإسم والصفة » .

فإن وقعت غير أول لم تُزَدْ إِلَّا بِثَبَّتْ ؛ نحو قولهم : زُرُقْم ، وَفُسْحُم^(١) ؛ إنما هو من الأزرُق ، وَفُسْحُم منسوب إلى انقساح الصدر .

وكذلك دُلَامِص^(٢) : الميم زائدة ، لأنَّهم يقولون : دَلِيس ، ودِلَاص . فتقديرها : فُعَاوِل .

وأما النون فتلحق في أوائل الأفعال إذا خَبِرَ لِشَكْلَم عنه وعن غيره ؛ كقولك : نحن نذهب .

أو تلحق ثانيةً مثل ؛ مَنَجْنِيق^(٣) ، وَجَتْدُب^(٤) .

وتلحق ثالثةً في حَبَنْطَى^(٥) وَدَلَنْطَى^(٦) .

ورابعةً في رَعَشَنِ ، وَضَيْفَنِ ؛ لأنَّ رَعَشَن من الارتعاش / ، وَضَيْفَن إنما هو الجائى مع $\frac{1}{٤٧}$ الضيف^(٧) .

وتزاد مع الألف في غضبان ، وسكران .

ومع الياءات ، والواو ، والألف ، في التثنية ، والجمع ، في رجلين ، ومسلمين ، ومسلمون . وكذلك الألف في رجلان .

وتزاد علامةً للصرف في قولك : هذا زيدٌ ، ورأيت زيداً .

(١) المكان الواسع بمعنى المنفسح وانظر سيويه ج ٢ ص ٣٢٨ والمنصف ج ١ ص ١٥٠ - ١٥١ . والأول أن تكون ع عبارته : إنما هو من الزرقة .

وقد عقد السيوطى في المزهرة فصلاً خاصاً بهذه الألفاظ ج ٢ ص ١٦٥ .

(٢) الدرع اللينة البراقة وانظر سيويه ج ٢ ص ٣٢٨ ، ٣٥٢ وتصريف المازنى ج ١ ص ١٥١ .

(٣) من آلات الحرب وزنه فعليل يدلل جمعه على مجانيق سيويه ج ٢ ص ٣٣٧ ، ٣٤٤ شرح الشافية الرضى ج ٢ ص

٣٥٢ والروض الأنف ج ٢ ص ٣٠١ والمنصف ج ١ ص ١٤٦ ، ١٤٨ .

(٤) في سيويه ج ٢ ص ٣٥٠ « والنون من جنذب وعتظب زائدة ، لأنه لا يجىء على مثال فعلل شيء إلا حرف الزيادة لازم له وأكثر ذلك النون ثابتة فيه » ثم قال « وأما جنذب فالنون فيه زائدة لأنك تقول جذب فكان هذا بمنزلة اشتقاقك منه ما لا نون فيه » .

(٥) العظيم البطن .

(٦) في سيويه ج ٢ ص ٣٥١ « والدلنطى وهو الغليظ كما قالوا دلنطة بمتكبه وإنما هو غلظ الجانب » . وانظر المنصف

ج ٣ ص ١١ .

(٧) في سيويه ج ٢ ص ٣٢٧ « وتلحق رابطة فيكون على فعلن في الصفة قالوا رعشن وضيفن وعلجن ولانعلمه جاء اسماً » .

وفي الفعل ، مفردة ، ومضاعفة ، في قولك : اضربن زيداً ، أو اضربن عمروا . ففي هذا دليل .

* * *

وأما التاء فتزاد علامة للتأنيث^(١) في قائمة ، وقاعدة . وهذه التاء تبدل منها الهاء في الوقف .

وتزاد مع الألف في جمع المؤنث في مسلمات ، وذاهبات .

وتزاد وحدها في افتعل ، ومفتعل ، نحو اقتدر ، واقتقر .

ومع السين في مستفعل ، نحو مستضرب ، ومستخرج .

وتزاد مع الواو في مَلَكُوت ، وَعَنْكَبُوت^(٢) . ومع الياء في عِفْرِيْت^(٣) .

وتزاد في أوائل الأفعال يُعْنَى بها المخاطب ، مذكراً كان أو مؤنثاً ، والأنثى الغائبة .

فأما المخاطب / فنحو : أنت تقوم ، وتذهب ، وأنتِ تقومين ، وتذهبين .

والأنثى الغائبة ؛ نحو : جاريتك تقوم ، وتذهب .

وتقع زائدة في تَفَعَّل ، وتفاعل . فأما تَفَعَّل فنحو تشجع وتقرأ .

وأما تفاعل ، فنحو : تغافل ، وتعاقل .

* * *

وأما السين فلا تلحق زائدة إلا في موضع واحد ، وهو استفعل ، وما تصرف منه^(٤) .

* * *

والهاء تزداد لبيان الحركة ، ولخفاء الألف^(٥) .

فأما بيان الحركة فنحو قولك : ارمه (وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَّةٌ) و (فَبِهْدَاهُمُ اقْتَدِهْ)^(٦) .

وأما بعد الألف فقولك : يا صاحبا ، وياحسرتاه .

* * *

فأما اللام فتزاد في ذلك ، وأوائك ، وفي عِبْدَل تريد العبد^(٧) .

(١) زيادة التاء في سيبويه ج ٢ ص ٣١٣ ، ٣٢٧ ، ٣٣٢ ، ٣٤٧ .

وفي تصريف المازني ج ١ ص ١٠٢ ، ١٠٤ ، ١٣٩ .

(٢) عنكبوت فطلوت سيبويه ج ٢ ص ٣٣٧ ، ٣٤٨ .

(٣) الداهية ، وزنه فعليت سيبويه ج ٢ ص ٣٢٦ ، ٣٤٨ .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٣ ، وأما السين فتزاد في استفعل + ٣٣٢ ، ٣٣٣ .

(٥) في سيبويه ج ١ ص ٣١٢ ، وأما الهاء فتزاد لتبين بها الحركة . . وبعد ألف المد في الندبة والنداء ، نحو وا غلاماه .

ويا غلاماه .

(٦) القارعة ١٠ ، الأنعام : ٩٠ .

(٧) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٣ ، واللام تزاد في عبدل وذلك ونحوه .

وانظر تصريف المازني ج ١ ص ١٦٥ ، ١٦٦ ، والخصائص ج ٢ ص ٤٩ .

هذَابَاب حُرُوفِ الْبَدَلِ

وهي أحد عشر حرفاً. منها ثمانية من حروف الزوائد / التي ذكرناها، وثلاثة من غيرها^(١) $\frac{1}{49}$

وهذا البديل ليس ببديل الإدغام الذي تقلب فيه الحروف ما بعدها .

فمن حروف البديل حروف المدّ واللين المصوّتة . وهي الألف ، والواو ، والياء .

فالألف تكون بدلا من كل واحد منهما ؛ كما وصفت لك .

وتكون بدلا من التنوين المفتوح ما قبله في الوقف ؛ نحو رأيت زيدا ، ومن النون

الضعيفة ؛ لأنها كالتنوين إذا انفتح ما قبلها ؛ تقول اضربن زيدا فإذا وقفت قلت :

اضربا^(٢) . وفي قوله : (لَنَسْفَعَنَ بِالنَّاصِيَةِ)^(٣) والوقف (لنسفعا) .

والواو تكون بدلا من الألف الزائدة في فاعل ، وفاعلة ، في التصغير والجمع^(٤) ؛ كقولك :

ضُوبِرْب ، وضُوارِب .

ومن الهمزة إذا انضم ما قبلها ، وكانت ساكنة ؛ نحو جُؤنة^(٥) ولُؤم ، ومن الهمزة المبذلة

لالتقاء الهمزتين في التصغير والجمع . وذلك قولك في آدم : أويِّم ، وأوادم .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢١٣ « هذا باب حروف البديل . . وهي ثمانية أحرف من الحروف الأول وثلاثة من غيرها » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢١٣ « والالف تكون بدلا من الواو والياء ، إذا كانتا لامين في رمى ، وغزا ، ونحوهما ، وإذا كانتا عيين في قال ، وباع . . وإذا كانت الواو فاء في ياجل ونحوه والتنوين في النسب تكون بدلا منه في الوقف ، والنون الضعيفة إذا كان ما قبلها مفتوحاً »

(٣) الملحق : ١٥ .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٤ « وأما الواو فتبدل مكان الياء إذا كانت فاء في موقن ، وموسر ، ونحوهما وتبدل مكان

الياء في عم إذا أضفت ، نحو عموى وفي رضى رضى ، وتبدل مكان الهمزة وقد بينا ذلك في باب الهمز ، وتبدل مكان الياء إذا كانت لاما في شروى ، وقوى ، ونحوهما وإذا كانت عينا في كوسى ، وطوى ، ونحوهما . . وتكون بدلا من الألف في ضروب ، وقصوب ، ونحوهما ومن الألف الثانية الزائدة إذا قلت : ضوبرب ودويق في ضار ، ودائق ، وضووب ، ودواق إذا جمعت ضاربة ودائقا ، وتكون بدلا من ألف التأنيث الملوثة إذا أضفت أو ثبتت ذلك قولك حمران وحمران وحمرانوى

(٥) الجؤنة : ظرف لطيت الطار .

وتكون بدلا من الياء / إذا انضَمَّ ما قبلها وكانت ساكنة ؛ نحو قولك : مُوقِن ،
 ومُوسِر ؛ لأنها من أيقنت ، وأيسرت . فإن تحرَّكت ، أو زالت الضمة رجعت إلى أصلها ؛
 تقول : مَيَّاقِن ، ومَيَّاسِر .
 ولها في باب قَتَوَى ، وطُوبَى ما نذكره في موضعه إن شاء الله (١) .

والياء تكون بدلا من الواو إذا انكسر ما قبلها وهي ساكنة . وذلك قولك : ميزان ،
 وميعاد ، وميقات ؛ لأنه من وزنت ، ووعدت ، ومن الوقت . فإن زالت الكسرة ، أو تحرَّكت
 رجعت إلى أصلها . وذلك قولك : مَوَازِين ، ومَوَاعِيد ، ومواقيت .

وتبدل من الواو إذا كانت رابعة فصاعدا ؛ نحو أغزيت ، واستغزيت ، وغازيت .
 وتبدل مكان أحد الحرفين إذا ضوعفا في مثل قولك : دينار ، وقيراط . فإنما الأصل
 تثقيب النون والراء ؛ ألا ترى أنهما إذا افتزقا ظهرا ، تقول : دنانير وقراريط (٢) .

وكذلك تقول : أمملت ، وأمليت ، وتقضيت من القِضَّة (٣) ، وتَسَرَّيت . والأصل /
 تسررت ، وتقضت .

وأما الهمزة فإنها تبدل مكان كل ياء ، أو واو تقع طرفا بعد ألف زائدة (٤) . وذلك قولك :
 سَقَاءٌ ، وغزَاءٌ .

(١) سيأتي في ١٦٥ من الأصل .
 (٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٣ « وأما الياء فتبدل مكان الواو فاه وعينا ، نحو قيل وميزان ومكان الواو والألف في النصب
 والجر في مسلمين ومسلمين ومن الواو والأنف إذا حقرت أو جمعت في جهاليل وقراطيس وجيليل وقريليس . .
 وتبدل إذا كانت الواو عينا ، نحو لية . . ومن الواو وهي عين في سيد ونحوه . .
 وقد تبدل من مكان الحرف المثلث ، نحو قيراط ألتراهم قالوا : قريريط ودينار ألتراهم قالوا : دفينير
 وانظر الكامل ج ١ ص ٢٢٨ .
 (٣) انقض الطائر وتقض وتقضى : إذا هوى من طيراته ليسقط على شيء ، وانقض البازي على السيد وتقض :
 أسرع في طيراته .
 والتقض : الحصى الصغار جميع قضة بالكسر والفتح . والقضة : أرض منخفضة ومن معانها القضة .
 وانظر الكامل ج ٦ ص ١٦٩ .
 (٤) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٣ « فالهمزة تبدل من الياء والواو إذا كانتا لامين في قضاء ، وشقاء ، ونحوهما . وإذا كانت
 الواو عينا في أدور ، وأتور ، والنزور ، ونحو ذلك ، إذا كانت فاه ، نحو أجوه ، وإسادة ، وأحد . .

وتبدل مكان إحدى الواوين إذا التقيا في أول كلمة . وذلك قولك في تصغير واصل :
أُوَيْصِل .

وكذلك تصغير واعد : أُوَيْعِد .

فإن انضمت الواو كنت في بدلها وتركه مخيرا . وذلك قولك في وجوه : أجوه . وإن
شئت : وجوه . وكذلك ورقة ، وأرقة^(١) . ومن ذلك قول الله عز وجل (وَإِذَا الرُّسُلُ أَقْبَتَتْ)^(٢)
إنما هو فعلت من الوقت .

والتاء تبدل من الواو والياء في مفتعل وما تصرف منه^(٣) ؛ نحو متعد ، ومتزن ، ومتبس
من اليبس . فهذا موضعها فيها .

وتبدل من الواو خاصة في قولك : ثراث ، إنما هو من ورثت ، وتجاه فعال من الوجه .
وكذلك تخمة ، وتكأة فعلة .

وتيقور^(٤) فيقول من الوقار .

فهذا موضع جمل وتوطئة لما بعده .

وأما الماء فتبدل من التاء الداخلة للتأنيث^(٥) ؛ نحو نخلة ، وتمرة . إنما الأصل التاء
والماء بدل منها في الوقف .

(١) الأصمى : إذا كان البير أسود يخالط سواده بياض ككفان الرمث (شجر) فلك الورقة فإن اشتدت ورقته حتى
يلهب البياض الذي فيه فهو آدم .

(٢) الرسائل : ١١ .

(٣) في سيويه ج ٢ ص ٣١٤ ؛ وإما التاء فتبدل مكان الواو فاه في أتمد ، وآتهم ، وأتلج ، وتراث ، وتجاه ، ونحو
ذلك ، ومن الياء في اتصلت من يست ، ونحوها وقد أبدلت من الدال والسين في ست وهلا قليل ومن الياء إذا كانت لاما في أستوا
وذلك قليل .

(٤) في سيويه ج ٢ ص ٣٥٦ ؛ وقد دخلت عل المفتوحة كما دخلت الهزرة عليها وذلك قولهم : تيقور وزم الخليل أنها
من الوقار كأنه حيث قال المجاج :

فَإِنْ يَكُنْ أَمْسَى الْبَيْلِ تَيْقُورِي

أراد : فإن يكن أمسى البيل وقارى وهو فيقول .

وانظر تصريف المازني وشرحه ج ١ ص ٢٢٧ ، ج ٣ ص ٣٩ .

(٥) في سيويه ج ٢ ص ٣١٣ ؛ وأما الماء فتكون بدلا من التاء التي يؤنث بها الإسم في الوقف كقولك ، هذه طلحة ،
وقد أبدلت من الهزرة في هرقت ومهرت ، وهرحت الفرس تريد أرحت . . .

/ والميم تبدل من النون إذا سكنت وكانت بعدها الباء^(١)؛ نحو قولك : عَنَبَر ، وَمِنَبَر .
وشنباة فاعلم .

والنون تكون بدلا من ألف التانيث. في قولك : غَضْبَان ، وعطشان^(٢) ، إنما النون ،
والألف في موضع التي حمراء يافتى ؛ ولذلك لم تقل : غضبانة ، ولا سكرانة ؛ لأن حرف
تانيث لا يدخل على حرف تانيث . فلكذلك لا تدخل على ما تكون بدلا منه .

ولهذه العلة قيل في النسب إلى صنعاء ، وبهراء : صَنَعَانِي ، وبَهْرَانِي . ونشرح هذا في
باب ما ينصرف وما لا ينصرف إن شاء الله .

فهذه ثمانية أحرف من حروف الزوائد .

فأما الثلاثة التي تبدل وليست من حروف الزوائد فأحدها : (الطاء) وهي تبدل مكان
التاء في مُفْتَعَل ، وما تصرف منه إذا كان قبلها حرف من حروف الإطباق^(٣) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٤ « والميم تكون بدلا من النون في عنبر وشنباة ونحوهما إذا سكنت وبعدها باء وقد أبدلت
من الواو في فم وذلك قليل » .

الشنب حلوبة في الأستان أو فقط بيض فيها أو حلة الأنياب .

(٢) كلام المبرد هنا صريح في أن نحو غضبان ، وسكران نونه بدل من همزة التانيث وأعاد هذا الحديث في ص ٢٢١
من الأصل قال : « وكذلك فلان الذي له فعل إنما نونه بدل من الألف التي هي آخر حمراء » ولكنه فيما مضى في ص ٤٧ من
الأصل قال : « وتزاد مع الألف في غضبان وسكران وفي الجزء الثالث ص ٢٩٤ من الأصل جعل النون في نحو غضبان مشبهة لألف
التانيث قال : « وإنما امتنع من ذلك ، لأن النون اللاحقة بعد الألف بمنزلة اللاحقة بعد الألف للتانيث في قولك حمراء وصفراء »
ثم أخذ يمدد وجوه الشبه بينهما .

فهل تقول : إن هذا اضطراب من المبرد ؟ !

وقد وجدت في كتاب سيبويه مثل هذا الاضطراب قال في ج ٢ ص ١٠٧ ، ١٠٨ « وكذلك فلان الذي له فعل عتقم ،
لأن هذه النون لما كانت بعد ألف وكانت بدلا من ألف التانيث حين أرواوا المذكر صاوت بمنزلة الهمزة التي في حمراء وقال
في ج ٢ ص ٣١٤ « والنون تكون بدلا من الهمزة في فلان فعل » وقال في ج ٢ ص ١٠ « وذلك ، نحو عطشان ، وسكران
وعجلان وأشباهاها وذلك أنهم جعلوا النون حيث جاءت بعد ألف كأنف حمراء » ثم أخذ يمدد وجوه الشبه . والرخص في شرح
الكافية ج ١ ص ٥٣ والاشغوف في ما لا ينصرف نسباً إلى المبرد أنه خالف سيبويه ، وجعل النون بدلا من الهمزة .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٤ « والطاء منها (التاء) في افتعل إذا كانت بعد الصاد في افتعل ، نحو اضطهد وكذلك
إذا كانت بعد الصاد في مثل اضطر ، وبعد الطاء في هذا وقد أبدلت الطاء من التاء في فعلت إذا كانت بعد هذه الحروف وهي لغة
تعييم قالوا : فحسب يرجلك . . . » .

وحروف الإطباق الصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء . وذلك قولك : مُصْطَبِر ، ومضطَّهد ، ومظْلِم وهو مفتعل من الظلم .

$\frac{1}{53}$

وأما ما تصرف منهّن / للإدغام في بابهِ نذكر .

ومنهنّ (الدال) . وهى تبدل مكان التاء في مُفتعل ، وما تصرف منه^(١) إذا كان قبلها حرف مجهور من مخرجها ، وتما يدانيها من المخرج ؛ نحو الذال ، والزى ، وذلك قولك في مُفتعل من الزين : مزدان ، ومن الذُكر : مُدُكر .

والحرف الثالث (الجيم) وهى تبدل إن شئت مكان الياء المشددة في الوقف للبيان ؛ لأنّ الياء خفية . وذلك قولك : تَمييج في تميى ؛ وعَلَج أى على^(٢) .

(١) في سيويه ج ٢ ص ٣١٤ « وأما الدال فتبدل من التاء في افضل إذا كانت بعد الزاى في ازدجر ، ونحوها » .

(٢) في سيويه ج ٢ ص ٣١٤ « وابدلوا الجيم من الياء المشددة في الوقف ، نحو عالج وعوفج يريون : حل وعوف » . وانظر شرح شواهد الشافية للبندادى ص ٢١٢ - ٢١٥ .

هذَابَاب معرفة بنات الأربعة التي لازيادة فيها

- فمنها ما يكون على (فَعَّلَل) ، فيكون اسما وصفة^(١) . فالاسم نحو جعفر ، ونهشل .
والنعت ، مثل سَلَجَم^(٢) ، وسلَهَب^(٣) .
ويكون على (فُعَّلَل) فيهما . فالاسم ؛ نحو البُرثن ، والترتُم^(٤) .
والصفة ؛ نحو قولك رجل قُلْتَل^(٥) ، وناقاة كُحْكُح^(٦) .
ويكون على (فِعَّلِل) فيهما^(٧) . فالاسم الزِيرَج والخِمْخِمْ^(٨) .
والنعت اللُّطْلِط^(٩) وهو قليل .
ويكون على / (فِعَّلَل) فيهما^(١٠) . فالاسم درهم . والصفة هَجْرَع .

1
٥٤

-
- (١) في سيويه ج ٢ ص ٣٣٥ « فالأسماء نحو جعفر ، وعبر ، وجندل والصفة سلهب ، وخلجم ، وشجم » .
(٢) الطويل من الخيل ومن النصال ومن الرجال .
(٣) الطويل أيضاً .
(٤) في سيويه ج ٢ ص ٣٣٥ فالأسماء نحو الترم والبُرثن والمبرج والصفة نحو الجرشم والصنح والكتنر ه فالترتم من أمثلة سيويه وقد ذكره أيضاً أبو الفتح في المنصف ج ١ ص ٢٥ ولم تذكره المعاجم اللغوية التي بين أيدينا .
(٥) خفيف .
(٦) مسنة .
(٧) في سيويه ج ٢ ص ٣٣٥ « فالأسماء ، نحو الزيرج والزير والحفرد . والصفة عنفص ، والدلقم ، وغرمل ، وزهلق
(٨) الفرع الكثير اللبن ونبت له شوك .
(٩) الناقاة الحرمة . ومثل أبو الفتح بأمثلة كثيرة ثم قال . . وإنما أكثرت من هذا ، لأن أبا العباس ذكر أن قسلا في الصفة قليل (المنصف ج ١ ص ٢٥) وقد ذكر سيويه أربعة أمثلة ذكرناها .
(١٠) في سيويه « فالأسماء ، نحو قلم ، ودريم ، والصفة : هجرع ، وهيلع ه ومن معاني هجرع الطويل ، والأحقق ، والجبان . في إصلاح المنطق ص ٢٢٢ : قال الأصمى : وليس في الكلام فعلا مكسور الفاء مفتوح اللام إلا درهم ووجيل هجرع . ومثله في مجالس ثعلب ص ١٧٩ .

ويكون على (فِعْلٌ) غيرَ مضاعِفٍ في النعت^(١) خاصّة . وذلك قولهم : سَيَطُرُ^(٢) وقيَطُرُ^(٣) .
واعلم أنّه لا يكون اسم على أربعة أحرف كلّها متحرّكة إلّا وأصله في الكلام غير ذلك
فيحلف . وذلك قولهم : (عَلَيْطُ)^(٤) ونحوه . وإنّما أصله عَلَايِطُ .
وكذلك (هُدَيْدُ)^(٥) إنّما أصله هُدَايِدُ . وذلك جميع بابه .

(١) في سيويه ج ٢ ص ٣٣٥ . ويكون على مثال فعل فالأسماء نحو الفطحل والصقل والمحملة والصفة المزير والسبطر
والقمطر . فقد أثبت سيويه فعلا في الأسماء ولم يثبت المبرد .

(٢) طويل ممتد .

(٣) الشديد . وانظر المتصف ج ٣ ص ٣ وقال الرضى في الشافية ج ١ ص ٥١ : ما يسان فيه الكتب .

(٤) في سيويه ج ٢ ص ٣٣٥ . فليس في الكلام من بنات الأربعة على مثال تفلل ، ولا فعلا ولا شيء من هنا النحو
لم تذكره ، ولا فعلا إلا أن يكون مخلوقاً من مثال فعائل ، لأنه ليس حرف في الكلام تتوالى فيه أربع متحرّكات ، وذلك طليط
إنما حذفت الألف من علايط والدليل على ذلك أنه ليس شيء من هنا المثال إلا ومثال فعائل جائز فيه تقول : عجالت وعجلط
وعكالت وعكלט ودوادم ودوادم .

رجل علايط وعليط : ضخم عظيم .

(٥) الهدايد والهديد : البين الخاثر جدا ، وهو أيضا نمش يكون في السنين .

هذا باب

معرفة بنات الخمسة من غير زيادة

وهي على أربعة أمثلة :

منها (فَعَلَّل) ، وهو يكون اسماً ونعتاً^(١) .

فالإسم نحو : السَّفْرَجَل . والصفة نحو شَمْرَدَل .

ويكون على (فُعَلَّل) فيهما^(٢) .

فالإسم ، نحو الخُزْعِيلَة . والصفة ؛ نحو الخَبِيثَيْن ، والقَدْعَمِلَة^(٣) .

ويكون على (فَعَلَّل) غير مضاعف . فيكون اسماً ، ونعتاً^(٤) .

فالإسم قِرْطَعَب . والنعت جِرْدَخَل^(٥) ، وجِرْدَقَر^(٦) .

/ ويكون على (فَعَلَّل) نعتاً^(٧) . وذلك قولهم : عجوز جَحْمَرِش^(٨) ، و كلب نَخْوَرِش^(٩)

١
٥٥

(١) في سيويه ج ٢ ص ٣٤١ « فالإسم سفرجل ، وفرزدق ، وزبرجد . وبنات الخمسة قليلة . والصفة ، نحو شمردل ومرجل ، وجندل » . الشمردل : الفئ السريح من الإبل .

(٢) في سيويه ج ٢ ص ٣٤١ « ويكون على فعلل في الإسم ، والصفة ، وذلك نحو قد عمل وعيشن والإسم ، نحو قدعملة . الخزعيلة : الفكاهة والمزاح .

(٣) الخبيثين من الرجال : القوى الشديد . في المنصف ج ١ ص ٣١ فالإسم الخزعيلة والصفة : الخبيثين ، والقدعمل وقيل قدعلة إسم . وفي المنصف ج ٣ ص ٥ : يقال : ما أعطاني قدعلة ، وقدعلا : أى لم يطين شيئاً ويقال : القدعلة : الضخم من الإبل . وانظر شرح الشافية للرضي ج ١ ص ٥١ . وفي اللسان : « القدعمل والقدعلة : القصير الضخم من الإبل ، وما في السماء قدعلة : أى شيء من السحاب . ما عنده قدعلة ، ولا قرطعة أى ليس له شيء » .

(٤) في سيويه ج ٢ ص ٣٤١ « فالإسم نحو قرطعب وحنير والصفة نحو جردحل وحنزفر » يقال ما في السماء قرطعب أى صحابة وقال ثعلب هو دابة .

(٥) الضخم من الإبل . (٦) القصير النميم .

(٧) في سيويه ج ٢ ص ٣٤١ « ويكون على مثال فعلل في الصفة . قالوا قهلبس ، وجحمرش وصهلصق ، ولا تملنه جاء إسماً » .

(٨) الجحمرش : المجوز المسنة . ذكر المسازفي في تصريفه أن أوزان الحماسي المجرى تكون أسماء وصفات ولكنه لم يمثل لفعلل إسماً . وقال أبو الفتح في شرحه ج ١ ص ٣٠ « وفعلل : ذكر أبو حنّان أنه يكون إسماً وصفة . . وذكر أبو العباس أنه إنما جاء هذا المثال في النعت . . ولم ينفرد المبرد بهذا القول وإنما تبع سيويه كما ذكرنا نصه .

(٩) كلب نخورش : كبير وخشن . وعد المبرد هذه الكلمة من الحماسي المجرى خطأ ، فإن الواو زائدة يقيّن ، فإنها لا تكون حشواً مع ثلاثة أصول فصاعداً إلا زائدة وفي المنصف ج ١ ص ٣١ « نخورش : ليس عندي من بنات الخمسة ، لأن فيه الواو والواو لا تكون أصلاً في ذوات الخمسة » وانظر شرح الشافية ج ٢ ص ٣٦٤ .

هذا باب معرفة الأبنية وتقطيعها بالأفاعيل^(١) وكيف تعتبرها في أصلا وزواعدا

ونبدأ بالأسماء الصحيحة .

فإذا قيل لك : ابنٍ مِنْ ضربٍ مثلَ (جعفر) فقد قال لك : زد على هذه الحروف الثلاثة حرفاً . فحتمٌ هذا أن تكرر اللام ، فتقول : ضَرَبْتُ فاعلم ، فيكون علي وزن جعفر ، وتكون قد وضعت الفاء والعين في موضعهما ، وكررت اللام حتى لِحِقَ بوزن فَعَلَل ، ألا ترى أنك تقول إذا قيل لك : ابنٍ مِنْ ضربٍ مثلَ قَطَعَ : ضَرَبْتُ فاعلم ؛ لأنه إنما قال لك : كرر العين ، فإنما زدت على العين عينا مثلها .

ولو قال لك : ابنٍ لى من ضربٍ مثلِ صَمَخَمَح لقلت : ضَرَبْتُ ؛ لأنه إنما قال لك : كرر العين / واللام ، فأجبت على شرطه .

ولو قال لك : ابنٍ لى من ضربٍ مثلِ جَدُول لقلت : ضَرَبْتُ فاعلم ؛ لأنه لم يقل لك ألحقه بجعفر ، إنما اشترط عليك أن تلحقه بما فيه واو زائدة ، فزدت له واوا بجاء الراء . وكذلك لو قال لك : ابنٍ لى من ضربٍ مثلِ كوثر لقلت : : ضَوَّرْتُ فاعلم ، فاحتليت على انثال المطلوب منك .

ولو قال : ابنٍ لى من ضربٍ مثلِ حَيْدَر لقلت : ضَيَّرْتُ فاعلم .

ولو قال : ابنٍ لى من ضربٍ مثلِ سَلَقَى لقلت : ضَرَبْتُ ، وقلت لنفسك : ضَرَبْتُ مثل قولك : سَلَقَيْتُ .

(١) عقد المازني في تصريفه بابا لهذا عنوانه بقوله :

هذا باب ماقيس من الصحيح على ما جاء من الصحيح من كلام العرب ج ١ ص ١٧٣ .

فهذا يجرى في الزوائد ، والأصول على ما وصفت لك .

وإنما ذكرنا هذا الباب توطئةً لما بعده .

تفسير : يقال : سَلَقَهُ : إذا ألقاه على قفاه^(١) . وإذا ألقاه على وجهه قيل : بطحه .
وإذا ألقاه على أحد جَنْبَيْهِ قيل : قَتَرَهُ ، وقَطَّرَهُ . وإذا ألقاه على رأسه قيل نَكَّتَهُ .

(١) في اللسان : ساقه سلقا و سلقاة : طعنه فألقاه على جنبه وربما قالوا سلقية سلقاة وانظر الكامل ج ٤ ص ٢٣٠ فقد ذكر كل هذه المعاني هناك .

هذا باب

معرفة الأفعال، أصولها وزوائدها

$\frac{1}{57}$

/ فالفعل في الثلاثة يقع على ثلاثة أبنية إذا كان ماضياً :
يكون على (فعل) ، فيشترك فيه المتعدى وغير المتعدى .
وذلك نحو : ضَرَبَ ، وَقَتَلَ فهذا مُتَعَدٍ ، وجلس وقعد . لما لا يتعدى .
ويكون على (فعل) فيهما . فما يتعدى فنحو : شَرِبَ ، ولقِمَ .
وأما ما لا يتعدى فنحو : بطِرَ ، وخرِقَ .
والفعل الثالث لما لا يتعدى خاصةً ، إنما هو للحال التي ينتقل إليها الفاعل وذلك ما كان
على (فعل) نحو : كَرُمَ ، وظَرُفَ ، وشَرُفَ .
فأما ما كان على (فعل) فاللازم في مستقبله (يَفْعَلُ)^(١) تقول : شَرِبَ يشْرَبُ ، وعَلِمَ
يعْلَمُ .

وما كان على (فعل) فاللازم (يَفْعَلُ) ؛ نحو كَرُمَ يَكْرُمُ ، وظَرُفَ يظْرُفُ .
وأما ما كان على (فعل) فإنه يجيء على (يَفْعَلُ) ، و(يَفْعُلُ) ؛ نحو : يضرب ، ويقتل .
وإن عرض فيه حرف من حروف الحلق جاز أن يقع على / (فعل يَفْعَلُ) . وذلك إذا كان $\frac{1}{58}$
الحرف من حروف الحلق عينا أو لاما .
فأما العين فنحو : ذهب يذهب ، وطحن يطحن . وأما موضع اللام فصنع يصنع ،
وقرأ يقرأ^(٢) .

(١) تكلم سيويه على الأفعال الثلاثية ومضارعها وأوصافها ومصادرهما في أبواب كثيرة بدأها بقوله ج ٢ ص ٢١٤ هذا
بناء الأفعال التي هي أعمال تمدك إلى غيرك
(٢) انظر سيويه ج ٢ ص ٢٥٢ .

وهذه الأفعال التي على ثلاثة أحرف تختلف مصادرها باختلافها في أنفُسها ؛ لأنَّ المصدر
إنَّما يجري على فعله .

فإذا خرجت الأفعال من الثلاثة لم يكن كلُّ فعلٍ منها إلا على طريقة واحدة ، ولم تختلف
مصادرها .

وذاك أنَّ الفعل إذا خرج من الثلاثة إنَّما يخرج لزائد يلحقه ، إلا أن يكون من بنات
الأربعة ، فيكون في الأربعة أصلا ؛ كما كانت بنات الثلاثة .

فأمَّا بنات الثلاثة فإنَّ الهمزة تلحقها أولا ، فيكون الفعل على (أفعل) ؛ نحو : أخرج ،
وأكرم .

ويكون المستقبل ، نحو : يُخْرِجُ ، وَيُكْرِمُ ، وكان الأصل أن يكون وزنه (يُؤْفِرِل) ، فحذفت
الهمزة ؛ لأنَّه كان يلزمه إذا أخبر عن نفسه أن يجمع بين همزتين وذلك ممنوع .

فلما كانت زائدة / وكانت تلزم ما لا يقع في الكلام مثله حذفت . وأتبع حروف المضارع
الهمزة^(١) ؛ كما جرَّين في باب وعد^(٢) مجرى الياء .

ويكون المصدر على (إفعال) وذلك قولك : أكرم يُكْرِمُ إكراما ، وأحسن يُحْسِنُ إحسانا .

* * *

ويكون على (فاعلت)^(٣) فيكون مستقباه على وزن مستقبل (أفعلت)^(٤) قبل أن يحذف .
وذلك قولك : قتل يُقْتَلُ ، وضارب يُضَارِبُ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٣٠ « وزم الخليل أنه كان القياس أن تثبت الهمزة في الفعل ، ويفعل وأخواتها كما تثبت التاء
في فعلت وتفاعلت في كل حال ولكنهم حذفوا الهمزة في باب أفعل من هذا الموضع فاطرد الحذف فيه ، لأن الهمزة تثقل عليهم
كما وصفت لك وكثير هذا في كلامهم فحذفوه واجتمعوا على حذفه ، كما اجتمعوا على حذف كل وترى وكان هذا أجدر أن
يحذف حيث حذف ذلك الذي من نفس الحرف ، لأنه زيادة لحقت زيادة فاجتمع فيه الزيادة وأنه يستعمل » .

(٢) يشير بذلك إلى علة حذف الواو من مضارع وعد . والعلة هي استئصال اجتماع الياء مع الواو في المضارع المبدوء بالياء ،
نحو يوعده فحذفت الواو للتخلص من هذا الثقل فقليل يد ، وليس في المضارع المبدوء بالهمزة ، أو بالنون ، أو بالتاء ثقل إذ لم
يجتمع فيه ياء . وواو ولكن حملت الصور الثلاث التي لا ثقل فيها على الصورة التي فيها ثقل وهي المضارع المبدوء بالياء فحذفت
فإن القمل في المضارع في كل صورة .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٢٣٨ - ٢٣٩ « اعلم أنك إذا قلت فاعلة فقد كان من غيرك إليك مثل ما كان منك إليك حين
قلت فاعلة ومثل ذلك ضاربه ، وفارقه ، وكرامته » .

(٤) لا يريد الوزن الصرفي وإنما يريد الاتفاق في عدد الحروف ، والحركات وسيكرر هذا فيما يأتي .

ومعنى (فاعل) إذا كان داخلاً على (فعل) أن الفعل من اثنين، أو أكثر. وذلك؛ لأنك تقول: ضربت، ثم تقول: ضاربت. فتخبر أنه قد كان إليك مثل ما كان منك وكذلك شامت.

فإن لم يكن فيه (فعل) فهو فعل من واحد، نحو: عاقبت اللص، وطارقت نعلي^(١).
والمصدر يكون على (مفاعلة)؛ نحو: قاتلت مقاتلة، وشامت مشامة.
ويقع اسم الفعل على فعال، نحو القتال، والضراب^(٢).

واعلم أن الفعلين إذا اتفقا في المعنى جاز أن يحمل مصدر أحدهما على الآخر^(٣)؛ لأن الفعل

(١) في سيويه ج ٢ ص ٢٣٩ « وقد تجيء فاعلت لا تريد بها عمل اثنين، ولكنهم بنوا عليه الفعل كما بنوه على أفعلت وذلك قولهم: نولت، وعاقبت، وعافاه الله، وسافرت، وظهرت عليه، وطارق الرجل نعليه إذا أطبق نعلًا على نعل فخرزقة وانظر الكامل ج ٣ ص ٨٨ - ٨٩.

(٢) جعل الفاعل هنا اسم الفعل وجعله في الجزء الثاني مصدر وهو يريد باسم الفعل المصدر ص ٣٨٣.

(٣) في سيويه ج ٢ ص ٢٤٤ « هذا باب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل، لأن المعنى واحد وذلك قولك: اجوروا تجاوروا، وتجاوزوا اجواراً، لأن معنى اجوروا وتجاوزوا واحد. ومثل ذلك انكسر كسراً. وقال الله تبارك وتعالى « والله أنبتكم من الأرض نباتاً »، لأنه إذا قال: انبت فكأنه قال: قد نبت. وقال عز وجل (وتبطل إليه تبتيلاً)، لأنه إذا قال: تبطل فكأنه قال: بتل...».

وانظر الكامل ج ٨ ص ٢١.

ماذا يراه المبرد في ناصب تبتيلاً، ونباتاً في الآيتين؟ وهل بينه وبين سيويه خلاف في هذا؟

الذي أراه أن المبرد يرى أن الناصب فعل محلوف، بدليل قوله هنا: فكان التقدير والله أعلم - والله أنبتكم فنبتم نباتاً. وقوله في الجزء الثالث ص ١٨٤ من الأصل « ولكن المعنى والله أعلم: أنه إذا أنبتكم نبتم نباتاً ».

ويشهد لهذا أيضاً سياق الحديث في الجزء الثالث فقد ذكر آيات وشواهد شعرية حلف فيها الفعل الناصب للمصدر (صنع الله..) ثم قال: ومثل هذا - إلا أن اللفظ مشتق من فعل المصدر - قوله عز وجل (وتبطل إليه تبتيلاً) وليس بين سيويه والمبرد خلاف في هذه المسألة.

وقد عبر عن ذلك السيوطي في المجمع ج ١ ص ١٨٧ بقوله:

« الثالث أنه منصوب بفعل ذلك المصدر الجارى عليه مضمراً والفعل للظاهر دليل عليه وعليه المبرد وابن خروف وعزاه لسيويه ».

أما ابن يعيش، والرضي فينسبان إلى المبرد القول بأن الناصب هو الفعل المذكور. في ابن يعيش ج ١ ص ١١٢ « أكثر النحويين يعمل فيها الفعل المذكور، لاتفاقهما في المعنى وهو رأى أبي العباس المبرد والسيرافي... وبعضهم يفسر لها فعلاً من لفظها... أى أنبتكم فنبتم نباتاً... وهو مذاهب سيويه... وانظر شرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٠٤ ففيه مثل ما يقوله ابن يعيش.

الذى ظهر في معنى فعله الذي ينصبه / . وذلك نحو قولك : أنا أدعك تركاً شديداً ، وقد تطوّيت أنطواءً ، لأنّ تطوّيت في معنى انطويت . قال الله عز وجل : (وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً^(١)) لأنّ تبتلّ وتبتّل بمعنى واحد . وقال : (وَاللَّهُ أُنَبِّئُكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا^(٢)) .

ولو كان على أنبئكم لكان إنباتا ، قال امرؤ القيس :

وَرُضْتُ فَدَلَّتْ صَعْبَةً أَيْ إِذْلال^(٣)

ولو كان على ذلت لكان : أَيْ ذُلٌّ . لكن رُضْتُ في معنى أذلت .

ويكون الفعل على (فَعَل) فيكون مستقبله على (يُفَعِّل)^(٤) ؛ لأنه في وزن فاعل ، وأفعل .
فالذالك وجب أن يكون مستقبله [كَمَسْتَقْبَلَهُمَا]^(٥) .

والصدر على (التفريل) ؛ نحو : قَطَعْتَ تَقْطِيعًا ، وكَسَرْتَ تَكْسِيرًا .

وهذه الأفعال الفصل بين فاعلها ومفعولها كسرة تلحق الفاعل قبل آخر حروفه ، وفتحة ذلك الحرف من / المفعول ؛ نحو قولك : مُكْرِمٌ وَمُكْرَمٌ ، وَمُقَاتِلٌ ، وَمُقَاتَلٌ ، وَمُقْطَعٌ وَمُقْطَعٌ .
وما كان من المصادر التي في أوائلها الميم ، أو أسماء المواضع التي على ذلك الحدّ ، أو الأزمنة فاعلى وزن المفعول ؛ لأنها مفعولات .

فالمصدر مفعول أحدثه الفاعل ، والزمان والمكان مفعول فيهما ، وذلك قولك أنزلته

(١) الزمل : ٨ .

(٢) نوح : ١٧ .

(٣) صدره : (فصرنا إلى الحسنى ورق كلامنا) . صار تامة بمعنى رجع . والحسنى : مصدر بمعنى الإحسان أو اسم تفضيل مؤنث الأحسن : أى إلى الحالة الحسنى . وذلك الدابة : سهلت وانتقادت فهي ذلول . وصعبة مفعول رضت . وأى اذلال . أى مفعول مطلق عامله رضت ، لأن معنى رضت أذلت .

والشعر لامرئ القيس بن قصيدة اشتملت على شواهد نحوية كثيرة .

الخرزاة ج ١ ص ٢٨ ، ١٥٨ ، ج ٤ ص ٢٤ - ٢٥ وشرح الحماسة ج ٤ ص ١٦٩ - ٢٣٥ .

(٤) سيميد هنا مرة أخرى .

(٥) تصحيح السيراني .

مُنزلاً . قال الله جلَّ وعزَّ: (لِيُدْخِلْنَهُمْ مُدْخَلَ بَرِّضُونَهُ) (١) و (بِاسْمِ اللَّهِ مَجْرِبَهَا وَمَرَسَاهَا) (٢) .

وتقول : هذا مقاتلنا : أى موضع قتالنا ، كما قال :

أَقَاتِلْ حَتَّى لَا أَرَى لِي مُقَاتِلًا وَأَنْجُو إِذَا غُمَّ الْجَبَانُ مِنَ الْكَرْبِ (٣)

وتقول : سَرَّحْتَهُ مُسَرَّحًا ، أى تسريحًا . قال :

أَلَمْ تَعْلَمْ مُسَرَّحِي الْقَسَوِي فَلَاحِيًا بَيْنَ ، وَلَا اجْتِلَابًا (٤)

ويكون الفعل على (اَفْتَعَلَ) فيكون مستقبله على (يَفْتَعِلُ) .

والمصدر (الافْتِعَالُ) ، ويكون الفاعل (مُفْتَعِلًا) . على ما وصفت .

ويكون على (انْفَعَلَ) وهو فى وزن (اَفْتَعَلَ) ، ويكون للمستقبل (يَنْفَعِلُ) / على وزن (يَفْتَعِلُ) $\frac{1}{\text{٦٦}}$

وهو بناء لا يتعدى الفاعل إلى المفعول .

ومصدره (الانْفِعَالُ) على وزن (الافْتِعَالُ) .

وفاعله (مُنْفَعِلٌ) . ولا يقع فيه (مفعول) إلا الظرفان : الزمان والمكان . تقول : هنا يوم

مُنْطَلَقٍ فِيهِ .

(١) الحج : ٥٩ - فى البحر المحيط ج ٦ ص ٢٨٤ « والأولى أن يراد بالمدخل مكان الدخول ، أو مكان الإدخال . ويحتمل أن يكون مصدرًا » .

(٢) هود : ٤١ - يحتمل مجراها ومرساها أن يكونا مصدرين أو اسمى زمان أو مكان . الكشاف ج ٢ ص ٢١٦ البحر المحيط ج ٥ ص ٢٢٥ .

(٣) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٢٥٠ على أن مقاتلا مصدر ميمي بمعنى قتال وقال الأعمى : (يجوز أن يكون اسم مكان والمعنى أقاتل حتى لا أرى لى موضعاً للقتال لثلبة العدو وظهوره أو لتواحم الأقران ، وضيق المعترك عن القتال وأفر منهزماً إذا لم يكن بد من ذلك ، وأنجو والجبان قد أحاط به الكرب والجبن فلم يقدر على الفرار ، وطلب النجاة » .

نسب البيت سيبويه إلى مالك بن أبى كعب وانظر الأشباه ج ١ ص ١١٩ والخصائص ج ١ ص ٣٦٧ ، ج ٢ ص ٣٠٤ وحمامة البحرى ص ٥٣ والفاضل المبرد ص ٥٤ وشرح التبريزى للحماسة ج ١ ص ١٧٦ ، ١٧٧ .

(٤) استشهد به سيبويه فى موضعين - ١ ص ١١٩ على أن مسرحي مصدر ميمي بمعنى تسريحى ، واستشهد به فى ج ١ ص ١٦٩ على حذف الفعل الناصب لقوله عيا واجتلاباً سكن الياء من (القوافى) للضرورة .

يقول أنا أطلق القوافى من عقلمها اقتداراً عليها . وفسر الأعمى قوله (ولا اجتلاباً) بقوله : لا أسرقها من شعر غيره . وأرى أن يكون المعنى أيضاً : لا استكره القافية على موضعها وإنما تأتى إلى طوح الخاطر .

والبيت لجرير وانظر ديوانه ص ٦٢ .

و(يَنْفَعِل) يكون على ضربين^(١): فأحدهما : أن يكون لما طلوع الفاعل ، وهو أن يرومه
الفاعل فيبلغ منه حاجته . وذلك قولك : كسرتَه فانكسر ، وقطعته فانقطع .

ويكون للفاعل بالزوائد فعلا على الحقيقة ؛ نحو قولك : انطلق عبد الله . وليس على فعلته .

* * *

وفي هذا الوزن إلا أن الإدغام يدركه ؛ لأنك تزيد على اللام مثلها ، وذلك قولك : احمرُّ ،
واخضر^(٢) .

وأصله احمرر .

يتبين ذلك لك إذا جعلت الفعل لنفسك ، وقلت : احمررت ، لأن التضعيف يظهر إذا
سكن آخره فيصير^(٣) احمررت على وزن انفعلت وانفعلت ، والفاعل / منه مُحَمَّرٌ وأصله
مُحَمَّرٌ ، وهو فِعْلٌ لا يتعدى الفاعل ؛ لأن أصل هذا الفعل إنما هو لما يحدث في الفاعل ،
نحو احمرُّ ، واعورُّ .

فإن وقع ذلك للمكان أو الزمان قلت : مكان مُحَمَّرٌ فيه ، ومُعورٌّ فيه .

ويكون المصدر على مثال (افعلال) ، نحو : الاحمرار والاصفرار ، فذلك على وزن الأفتعال
والانفيعال .

* * *

ويكون الفعل على مثال (استفعلت) ، نحو استخرجت ، واستكثرت .

(١) في سيويه ج ٢ ص ٢٤٢ : « فنذلك (انفعلت) ليس في الكلام انفعله نحو : انطلقت ، وانكشت ، وانجردت ،
وانسلت ، وهذا موضع قد يستعمل فيه (انفعلت) وليس مما طارح فعلت ، نحو كسرتَه فانكسر ولا يقولون في هذا : طلقته
فانطلق ولكنه بمنزلة ذهب ومضى . . . » .

وانظر تصريف المازني ج ١ ص ٧١ .

(٢) في سيويه ج ٢ ص ٢٤٤ « وليس في الكلام انفعلت ، ولا انفعلت ، ولا أفعلت ، ولا انفعلت وهو ، نحو احمررت ،
واخضرت » .

وقال في ص ٣٤٣ « واحمررت احمررا » وانظر تصريف المازني ج ١ ص ٧٨ - ٨٠ .

(٣) في تصريف المازني ج ٢ ص ٢٠٧ : « قاللام الأول أصلها التحريك إلا أنها ادغمت في التي بعدها » . وانظر
المتصف ج ١ ص ٩٠ .

ويكون مستقبله على (يُسْتَفْعَل) ؛ نحو : يُسْتَخْرَج ، وَيَسْتَكْبِر .
 ويكون المصدر (اسْتَفْعَالاً) ؛ نحو : استخرجا ، واستكثرا^(١) .
 والفاعل مُسْتَخْرَج ، والمفعول مُسْتَخْرَج .

ويكون على مثال : (افْعَلْتِ) ^(٢) ، و(افْعَوَعَلْتِ) ^(٣) . إِلَّا أَنْ (افْعَنْلَلْتِ) ملحقة ففتحناج إلى
 أن نعيد ذكرها في باب الأربعة . وذلك قولك : اقْعَنْسَسْ ، وفي افْعَوَعَلْ : اغْدُوْدَنْ .
 والمصدر كمصدر (استَفْعَلْتِ) . تقول من (افْعَنْلَلْتِ) : (افْعِنْلَلَا) ؛ ومن (افْعَوَعَلْتِ)
 (افْعِيْعَالَا) . تقلب الواو ياءً ؛ لانكسار ما قبلها ، وسكونها .

* * *

ويكون / على (افْعَوَلْتِ) ؛ نحو : اغْلَوَطْتِ ؛ تقول : اغْلَوَطِ الرَّجْلَ ، إذا ركب دابته فضمَّ $\frac{1}{٦٤}$
 ببديهة على عنقها إذا خاف السقوط ^(٤) .
 والمصدر (اغْلَوِاطًا)^٥ . تصحَّ الواو ؛ لأنها مشددة ، وكلما صحَّت الواو في الفعل صحَّت في
 المصدر .

* * *

ويكون على (افْعَالَلْتِ) ^(٥) فيكون على هذا الوزن ؛ إِلَّا أَنْ الإِدْغَامَ يدركه . ولأصل أن يكون
 على وزن استخرجت وما ذكرنا بعدها . وذلك قولك : احْمَارَزْتِ ، واشهَابَيْتِ ، واحْمَارَّ الدَّبَّةَ
 واشهَابًا .

(١) باب استفعلت في سيويه ج ٢ ص ٢٣٩ وتصريف المازني ج ١ ص ٧٧ .
 وقول المبرد : نحو استخرجا واستكثرا حكاية لحالة النصب ، ونظيره قول سيويه ج ٢ ص ٢٤٣ ومصدر افعل افعلالا .
 (٢) في سيويه ج ٢ ص ٢٤٢ « وليس في الكلام احرنجته ، لأنه نظير افعلت في بنات الثلاثة . زادوا فيه نوناً وألف
 وصل زادوها في هذا ، وكذلك افعلت ، لأنهم أرادوا أن يلفوا به احرنجت » .
 (٣) باب افوعلت في سيويه ج ٢ ص ٢٤١ وتصريف المازني ج ١ ص ٨١ .
 اقنسس : زجع وتأخر . اغدودن التبت : طال .
 (٤) في سيويه ج ٢ ص ٢٤٢ « واطلوط إذا جد به السير . واطلوطه إذا ركبته بغير سرج » وانظر تصريف المازني ج ١
 ص ٨٢ ، والمنصف ج ٣ ص ١٣ .
 (٥) سيويه ج ٢ ص ٢٤٢ وتصريف المازني ج ١ ص ٧٨ .

والمصدر (أفعلال) على وزن استخراج . وذلك قولك : احماراً احميراراً . وهذا الوزن أكثر ما يكون عليه الاسم حروفاً ، ولا يوجد اسم على سبعة أحرف إلا في مصدر الثلاثة والأربعة المزيدة .

ويكون الفعل على (تَفَعَّلَ) فيكون على ضربين : على المطاوعة من (فَعَلَ) فلا يتعدى ؛ نحو قولك : قَطَعْتَهُ فَتَقَطَّعَ ، وكَسَرْتَهُ فَتَكَسَّرَ . فهذا للمطاوعة^(١) .

ويكون على الزيادة / في فِعْلٍ الفاعل ؛ نحو : تَقَحَّمت عليه ، وتَقَدَّمت إليه .

$\frac{1}{60}$

والأصل إنما هو من قَحَمْتَهُ فَتَقَحَّمْ ، وقَدَمْتَهُ فَتَقَدَّمْ .

والمصدر (التَفَعَّلَ) ، نحو : التَقَدَّمْ ، والتَقَحَّمْ

فإذا كان على زيادة غير (فَعَلَ) كان مثل تَكَلَّمْ ومثل ما يقول النحويون : إنه يخرج من هيئة إلى هيئة^(٢) ؛ نحو : تشَجَّعَ ، وتَجَمَّلَ ، وتصنَّعَ .

ويكون على (تَفَاعَلَ)^(٣) كما كان (تَفَعَّلَ) ؛ لأن هذه التاء إنما لحقت فعلً وفاعلً في الأصل . فيكون على ضربين .

أحدهما : المطاوعة . وذلك نحو : ناولته فتناول . وليس كقولك : كسرتُهُ فانكسر ؛ لأنك لم تخبر في قولك : انكسر بفعل منه على الحقيقة ، وأنت إذا قلت : قدمته فتقدم ،

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٣٨ « ونظير هذا فعله ففعل ، نحو كسرتُهُ فتكسر ، وعشيتُه فتعشى ، وغديته فتغدى » .
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤٠ « وإذا أراد الرجل أن يدخل نفسه في أمر حتى يضاف إليه ، ويكون من أهله فإنك تقول : تفعل وذلك تشجع ، وتبصر ، وتحلم ، وتجدد ، وتمراً . . . » .

(٣) قال سيبويه في باب ما طالع ج ٣ ص ٢٣٨ « وفي فاعله ففاعل وذلك : نحو : ناولته فتناول ، وفحمت التاء ، لأن معناه معنى الاتفعال والاتصال » .

وقال في ص ٢٣٩ « وقد يحى تفاعلت ليريك أنه في حال ليس فيها من ذلك تفاعلت ، وتعاميت ، وتعاميت ، وتعاميت ، وتعاميت ، وتعاملت . . . » .

وانظر تصريف المازني ج ١ ص ٩١ .

وناولته فتناول تخبر أنه قد فعلَ على الحقيقة ما أردت منه . فإنما هذا كقولك : أدخلته
فدخل .

ويكون على ضرب آخر . وهو أن يظهر لك من نفسه ما ليس عنده . وذلك ؛ نحوته اقل ،
وتغابى ، وتغافل كما قال :

إِذَا تَخَاذَرْتُ وَمَا بِي مِنْ خَزَرٍ (١) .

والمصدر (التَّفَاعُلُ) على وزن / التَّفَعُّلِ .

ففي ما ذكرنا دليل على كل ما يرد عليك من هذه الأفعال إن شاء الله .

(١) استشهد به سيوريه ج ٢ ص ٢٣٩ على أن تفاعل تكون بمعنى أن يظهر الفاعل أن أصله حاصل له وهو مستغف عنه قال :
« فقله : وما بي من خزر يدل على ما ذكرنا » .

تخازر : نظر بمؤخر عينه ، ولم يتكلم الأعمى عن هذا الرجز .
ويقية الرجز في أمالي القائل ج ١ ص ٩٦ وفي سبط اللالكه ج ١ ص ٢٩٩ .
وانظر المخصص ج ١ ص ١١٩ ، ج ١٤ ص ١٨٠ والاقضاب ص ٤٠٩ والجواليقي ص ٣٢١ .
وينسب هذا الرجز إلى أوطاة بن سبية ، وإلى غيره أيضاً .

هذَاب

معرفة أَلِفَاتِ الْقَطْعِ وَأَلِفَاتِ الْوَصْلِ

وهنّ همزات في أوائل الأسماء ، والأفعال ، والحروفِ

فما كان من ذلك أصلياً فهمزته مقطوعة ، لأنها بمنزلة سائر الحروف . وكذا إذا ألحقت
بغير ما استثنيته لك . وذلك نحو قولك في الهمزة الأصليّة : أب ، وأخ ، والزائدة : أخمر ،
وأصفر تقول : رأيت أباك ، وأخاك ، وأحمر ، وأصفر .

وفي الأفعال الهمزة الأصليّة ؛ نحو همزة أكل ، وأخذ . والزائدة همزة أعطى . وأكرم .
تقول : يا زيد أحسن ، وأكرم .

فأما الهمزة التي تسمى ألف الوصل فموضعها الفِعْلُ^(١) . وتلحق من الأسماء أسماء بعينها
مختلة . والمصادر التي أفعالها فيها ألفُ / الوصل . 1/ ٦٧

وإنما دخلت هذه الألف لسكون ما بعدها . لأنك لا تقدر على أن تبتدئ بساكن ، فإذا
وصلت إلى التكلم بما بعدها سقطت^(٢)

وإنما تصل إلى ذلك بحركة تُلقي عليه ، أو يكون قبل الألف كلام فيتصل به ما بعدها .
وتسقط الألف ؛ لأنها لا أصل لها ، وإنما دخلت توصلاً إلى ما بعدها ؛ فإذا وصل إليه فلا
معنى لها .

فآية دخولها في الفِعْل أن تجد الياء في (يَفْعَل) مفتوحة^(٣) . فما كان كذلك فلحقته الألف

(١) في سيويه ج ٢ ص ٢٧١ « الألف الموصولة وأكثر ما تكون في الأفعال » .

(٢) في سيويه ج ٢ ص ٢٧٢ « واعلم أن الألفات إذا كان قبلها كلام حذفت ، لأن الكلام قد جاء قبله ما يستغنى به عن
الألف » .

(٣) في سيويه ج ٢ ص ٢٧١ « وأما كل شيء كانت ألفه موصولة فلأن فعله منه ، وأقبل ، وتعمل مفتوحة الأوائل » .

فهي ألف الوصل . وذلك قولك : يَضْرِبُ ، وَيَنْهَبُ ، وَيَنْطَلِقُ ، وَيَسْتَخْرِجُ . وذلك قولك :
يا زيد اضرب ، ويا زيد انطلق ، ويا زيد استخرج .

فإن انضمت الياء في (يفعل) لم تكن الألف إلا قطعا . وذلك نحو : أحسن ، وأكرم ،
وأعطى ؛ لأنك تقول : يُكْرِمُ ، وَيُحْسِنُ ، وَيُعْطِي . تكون الألف ثابتة ؛ كما تكون دال
دخرج ؛ لأن حروف المضارعة تضم فيها ؛ كما تنضم مع الأصول في مثل قولك / : يُدْخِرُ وَيُؤْرِي .
١٨

فكل ما كان من الفعل ألفه مقطوعة ، فكذلك الألف في مصدره ؛ تقول : يا زيد أكرم
إكراما ، وأحسن إحسانا .

وإذا كانت في الفعل موصولة فكذلك تكون في مصدره . تقول : يا زيد استخرج استخجا ،
وانطلق انطلاقا .

وهذه الألف الموصولة أصلها أن تبتدىء مكسورة^(١) . تقول : اعلم ، انطلق .

فإن كان الثالث من (يفعل) مضموما ابتدئت مضمومة . وذلك لكراهيتهم الضم بعد
الكسر ؛ حتى إنه لا يوجد في الكلام إلا أن يُلْحَقَ الضم إعرابا ، نحو قولك : فخذ كما ترى .
فكروها أن يلتقي حرف مكسور وحرف مضموم لا حاجز بينهما إلا حرف ساكن . وذلك قولك
في ركض يركض ، وعدا يعثو ، وقتل يقتل إذا استأنفت : أركض برجلك . أعد يافتى ،
أقتل .

وكذلك / للمرأة . تقول : أقتل ؛ لأن العلة واحدة . تقولها لها : أغزي أغدي ؛ لأن
الأصل كان أن تثبت الواو قبل الياء ، ولكن الواو كانت في يعدو ساكنة ، والياء التي لحقت
للتأنيث ساكنة . فذهبت الواو لالتقاء الساكنين ، والأصل أن تكون ثابتة ، فاستؤنفت
ألف الوصل مضمومة على أصل الحرف ؛ لأن يعدو بمنزلة يقتل^(٢)

(١) في سيويه ج ٢ ص ٢٧٢ . واعلم أن الألف الموصولة فيما ذكرنا في الابتداء مكسورة أبدا إلا أن يكون الحرف الثالث
مضموما فتضمها وذلك قولك : اقل . ، استضيف ، احقر ، احرنجم . وذلك أنك قربت الألف من المضموم إذ لم يكن بينهما
إلا ساكن فكروها كسرة بعدها ضمة ، وأرادوا أن يكون العمل من وجه واحد
(٢) أجاز بعضهم الكسر وهو ضعيف . أنظر الأشموني ج ٣ ص ٣٥ وشرح لامية الامتال ص ٤٧ .

وكذلك تقول : أُسْتَضْعِفَ زيد . انْطَلَقَ به . اُقْتَدِرَ عليه . وقد مضى تفسير هذا .
وأما وقوع ألفات الوصل للأسماء^(١) فقولك : ابن ، واسم ، وامرؤ ، كما ترى .
فأما (ابن) فإنه حرف منقوص مُسَكَّنُ الأوَّلِ فدخلت لسكونه . وإنما حدث فيه هذا
السكون لخروجه عن أصله . وموضع تفسيره فيما نذكره من بذات الحرفين^(٢) .
وكذلك (اسم) .

فإن صغرتها أو غيرها مما فيه ألف الوصل من الأسماء—سقطت الألف ؛ لأنه يتحرك
ما بعدها فيمكن الابتداء به . وذلك قولك : بُنِيَ ، وَسُمِّيَ . تسقط الألف وترد ما ذهب منهما .
/ وأما (امرؤ) فاعلم فإن الميم متى حركت سقطت الألف .

$\frac{1}{v}$

تقول هذا مرّة فاعلم ، وكما قال تعالى (يَخُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ)^(٣) ، وهذا مرّتي فاعلم .
ومن قال : امرؤ قال في مؤنثه : امرأة ، ومن قال : مرّة قال في مؤنثه : مرّة .

واعلم أنك إذا قلت امرؤ فاعلم ابتدأت الألف مكسورة ، وإن كان الثالث مضموما ،
وليس بمنزلة أُرْكُضْ^(٤) ، لأنّ الضمّة في أُرْكُضْ لازمة ، وليست في قولك أمرؤ لازمة
لأنّك تقول في النصب رأيت امرأ ، وفي الجرّ مررت بامرئ فليست بلازمة .

وأما قولنا : إذا تحرك الحرف الساكن ، فبتحويل الحركة عليه سقطت ألف الوصل .

فمن ذلك أن تقول : اسأل فإن خففت الهمزة فإنّ حكمها إذا كان قبلها حرف ساكن—
أن تحذف فتلقى على الساكن حركتها ، فيصير بحركتها متحرّكا . وهذا نأى على تفسيره في

(١) في سيويه ج ٢ ص ٢٧٣ « هذا باب كينوتها في الأسماء ، وإنما تكون في أسماء معلومة أسكنوا أوائلها فيما بنوا من الكلام وليست لها أسماء تطلب فيها كالأفعال هكذا أجروا ذا في كلامهم » .

(٢) سيأتى في ص ٩٢ .

(٣) الأنفال : ٢٤ .

(٤) في سيويه ج ٢ ص ٢٧٣ « فجميع هذه الألفات مكسورة في الابتداء وإن كان الثالث مضموما نحو ابن ، وامرؤ ، لأنها ليست ضمة تثبت في هذا البناء على كل حال إنما تضم في حال الرفع فلما كان كذلك فرقوا بينها وبين الأنفال ، نحو اقل ، استضعف ، لأن الضمة فهن ثابتة » .

في باب الهمزة إن شاء الله^(١) . وذلك قولك : سَلْ ؛ لَأَنَّكَ لَمَّا قَلْتَ : : اسأَلْ - حذفت الهمزة فصارت : اسَلْ / فسقطت ألف الوصل لتحرك السين . قال الله عز وجل (سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ)^(٢) .
 $\frac{1}{71}$
ومن ذلك ما كانت الياء والواو فيه عينا ؛ نحو : قال ، وباع ، لَأَنَّكَ تقول : يقول ، ويبيع فتحول حركة العين على الفاء .

فإذا أمرت قلت : قُلْ ، وبيع ؛ لَأَنَّهما متحركتان .

ولو كانتا على الأصل لقلت : قَوْلٌ ، وبيِعَ على مثال قَتَلَ ، وضَرَبَ . يَقْرَأُ ، ويبيِعُ على مثال يقتل ، ويضرب ، ولقلت : أقوُلُ ؛ كما تقول : أقتُلُ ، وقلت : إبيعُ ؛ كما تقول : اضربْ لسكون الحرف .

ومن ذلك ما كانت فؤوه واوا ووقع مضارعه على (يَفْعِلُ) ؛ لَأَنَّكَ تحذف الواو التي هي فاء ، فتستأنف العين متحركة ، فتقول : عِدْ ، ووزِنْ ؛ لَأَنَّهما من وعد ، ووزن ، يَعِدُ ، ويزنُ ففؤوهما واو تذهب في (يَفْعِلُ) . وإنما الأمر من الفعل المستقبل ، لَأَنَّكَ إنما تأمره بما لم يقع . وكل ما جاءك من ذا فعلي هذا فقيس^(٣) إن شاء الله .

ومن ألفات الوصل الألف التي تلحق مع اللام للتعريف / وزعم الخليل أنها كلمة بمنزلة $\frac{1}{72}$ (قَدْ)^(٤) تنفصل بنفسها . وأنها في الأسماء بمنزلة (سوف) في الأفعال . لَأَنَّكَ إذا قلت : جاني رجل فقد ذكرت منكورا ، فإذا أدخلت لألف واللام صار معرفة معهودا .

(١) سياق في ص ١٥٤ .

(٢) البقرة : ٢١١ .

(٣) الفاء زائدة ونظيرها قول النمر بن تولب : (وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي) وسياق حديثه . وانظر البحر المحيط ج ٥

ص ١٧١ في قوله تعالى (فيلداك فليفرحوا) .

(٤) حديث المبرد عن (ال) إنما هو ترديد لما ذكره سيبويه فقد تكلم عنها سيبويه في موضعين ج ٢ ص ٦٤ ، ص ٢٧٢ وكلامه يفيد بأن أداة التعريف هي (ال) والخلاف بينه وبين الخليل في الهمزة أزالة هي أم أصلية ثم وصلت لكثرة الاستعمال وهذا هو ما فهمه ابن مالك في كلام سيبويه . وصاحب التصريح ينسب إل المبرد القول بأن أداة التعريف الهمزة وحدها واللام زائدة للفرق بينها ، وبين همزة الاستفهام (التصريح ج ١ ص ١٤٨) وفي شرح الكافية لرضي ج ٢ ص ١٢٢ - ١٢٣ (وذكر المبرد في كتاب (الشاق) أن حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها وإنما ضم اللام إليها لتلا يشبه التعريف بالاستفهام . وانظر الأشباه ج ٣ ص ٤ .

وإذا قلت : زيد يأكل فأنت مُبهم على السامع ، لا يدري أهو في حال أكل أم يُوقع ذلك فيما يستقبل ؟ فإذا قلت : سيأكل ، أو سوف يأكل فقد أبنت أنه لا يستقبل .

ولو احتاج شاعر إلى فصل الألف واللام لإستقام ذلك . وكان جائزا للضرورة ، كما يجوز مثله في (سوف) ، و(قلما) ، و(قد) ، ونحوها من الحروف التي تكون أصلا للأفعال كما قال حيث اضطرَّ الشاعر :

صددتِ فأطولتِ الصدودَ وقلما وصالاً على طولِ الصدودِ يدوم^(١)

وإنما (قلما) للفعل . وعلى هذا قال الشاعر حيث اضطرَّ :

دَعْ ذَا وَعَجِّلْ ذَا وَأَلْحِقْنَا بِذَلِكَ بِالشَّخْمِ إِنَّا قَدْ مَلِينَاهُ بَعَجَلٍ^(٢)

ففصل / الألف واللام على أنه قد ردهما في البيت الثاني .

$\frac{1}{٧٣}$

وقد شرحت لك أن هذه الألف إذا اتصلت بالاسم الذي فيه كلام قبله سقطت إذ كانت زائدة ، لسكون ما بعدها . تقول : أستخرجت من زيد مالا؟ إذا كنت مستفهما ؛ لأنَّ ألف

= أعاد المبرد حديث (ال) في الجزء الثاني ص ٣٧٨ فقال : ومن ألفات الوصل الألف التي تلحق مع اللام للتعريف ، وإنما زيدت على اللام لأن اللام منفصلة عما بعدها فجعلت معها اسماً واحداً بمنزلة (قد) .

(١) استشهد به سيبويه في موضعين ج ١ ص ١٢ ، ٤٥٩ على أنه ضرورة لوقوع الاسم بعد قلما لأن (ما) تكف الفعل (قل) ولا يقع بعد قلما إلا الجملة الفعلية . وكذلك استشهد به المبرد هنا وقال في الجزء الثاني ص ٣٤١ من الأصل : « تقول قل رجل يقول ذلك فإن أدخلت (ما) امتنعت من الأسماء وصارت للأفعال فتقول : قلما يقوم زيد » .

من هذا يتبين لنا بوضوح أنه لا خلاف بين سيبويه والمبرد في قلما ولا في أن البيت ضرورة . وابن هشام في المعنى ينسب إلى المبرد أنه خالف سيبويه وجعل (ما) في قلما زائدة ووصال فاعل للفعل .

أنظر المعنى ج ٢ ص ٨ والخزاعة ج ٤ ص ٢٨٧ .

ولم يتناول نقد المبرد لسيبويه هذه المسألة .

والبيت للمرار الفقمي كما نسه إليه الأعم وغيره وإن وقع في كتاب سيبويه أنه لعمر بن أبي ربيعة . وجاء تصحيح الفعل أطول شاذاً قياساً .

(٢) استشهد به سيبويه في موضعين ج ٢ ص ٦٤ و ٢٧٣ على أنه أراد : بلا الشخم فنصل لام التعريف من الشخم لما احتاج إليه في الضرورة ثم أعادها في الشخم لما استأنف ذكره بإعادة حرف الجر . وفي المعنى ج ١ ص ٥١٠ وضبط شراح الكتاب : بجل جعل الباء حرف جر والخل هو السائل المعروف ثم قال : وهذا أقرب للمعنى ويكون معنى ملناه ، عاجلناه وعين الفعل مفتوحة على هذا ، و (بجل) في الرواية المشهورة اسم فعل بمعنى حسب .
والبيت لفيلان بن حريث .

الاستفهام لما دخلت سقطت ألف الوصل ، فمن قَمَّ ظهرت ألف الاستفهام مفتوحة . قال
الله عزَّ وجلَّ (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ^(١)) فذهبت ألف الوصل .

فإن لحقت ألفُ الاستفهام ألفَ الوصل التي مع اللام لم تحذف^(٢) ؛ لأنها مفتوحة ، فلو
حذفت لم يكن بين الاستفهام والخير فصل ، ولكنها تجعل مدة فتقول : أأرجل قال ذلك ؟
أأفلام ضربك؟ وكذا حكم كلِّ ألف وصل تقع مفتوحةً . ولا نعرفها مفتوحةً إلا التي مع اللام ،
وألف (آيم) التي تقع في القسم ؛ فإنك إذا استفهمت عنها قلت : آيمُ الله لقد كان ذلك ؟
والعلةُ الفرقُ بين الخبر والاستخبار .

(١) المناقون : ٦ .

(٢) في سيويه ج ٢ ص ٤١٠ فإن قيل : فما بالمع قالوا الأحمر فيمن حذف همزة أحمر فلم يحنفوا الألف لما حركوا اللام ،
فلأن هذه الألف قد ضارعت الألف المقطوعة ، نحو أحمر ألا ترى أنك إذا ابتدأت فتحت ، وإذا استفهمت ثبتت فلما كانت
كذلك قويت .

وقال في ج ٢ ص ٢٧٣ « وصارت في ألف الاستفهام إذا كانت قبلها لا تحذف شبيهت بألف أحمر ، لأنها زائدة ، كما أنها
زائدة وهي مفتوحة مثلها ، لأنها لما كانت في الابتداء مفتوحة كرهوا أن يحنفوها فيكون لفظ الاستفهام والخبر واحداً فأزادوا
أن يفصلوا ويبينوا ومثلها من ألفات الوصل الألف التي في آيم ، وآيمن . . . » .

هذَابَاب تفسير بنات الأربعة من الأسماء^(١) والأفعال بما يليحها من الزوائد

فالأسم من بنات الأربعة يكون على مثال (فُعْلُول) . وذلك ؛ نحو قولك : عصفور ،
وزُنْبُور فالواو وحدها زائدة .

ويكون على مثال (فِعْلِيل) ؛ نحو دِهْلِيْز ،وقنديل .

ويكون على مثال (فِعْلَال) ؛ نحو سِرْدَاح^(٢) ، وجِمْلَاق^(٣) .

ويكون على مثال (فُعَالِل) ؛ نحو عُذَاقِر^(٤) ، وعُلاِبِط^(٥) .

وتلحق الأفعال الزوائد . فيكون على مثال (تَفَعَّلَل) . وذلك ؛ نحو : تَلْحَرَج ، وتَسْرَهَف

وهذا مثال لا يتعدى ؛ لأنه في معنى الانفعال^(٦) وذلك قولك : دحرجته فتدحرج ، وسرهفته
فتسرهف^(٧) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٣٥ : « هذا باب ما لحقه الزوائد من بنات الأربعة . . . استعرض فيه مواقع حروف الزيادة
في الرباعي كما عقد للمزيد الخماسي باباً أيضاً ص ٣٤١ ، وجهد سيبويه في أبنية المزيد وأمثلها بما لا يدرك شأوه .

(٢) الناقة الطويلة والضحخ من كل شيء .

(٣) حملاق العين : باطن أجنحتها التي يسوده الكحل .

(٤) الأسد ، والشديد من الإبل .

(٥) الضخم .

(٦) في سيبويه ج ٢ ص ٢٣٨ « ونظير ذلك (في المطاوعة) في بنات الأربعة على مثال تفعلل نحو دحرجته فتدحرج وتقلقه
فتقلقل ومعدته فتعدد . وفي المنصف ج ١ ص ٩٣ « وقلما توجد متعديّة . »

(٧) في المنصف ج ٣ ص ٤ « يقال : سرهفه ، وسرهفه ، وسرهفه ، وسرهفه . . إذا نعه وأحسن غذاه . »

ويكون بالزوائد على مثال « افعلَّل »^(١) وذلك ، نحو اخرنَجَم ، واخرنَظَم^(٢)
وألف هذا موصولة ؛ لأنَّك إذا قلت : يَخْرُنْجِم فتحت الياء .
وقد مضى تفسير هذا . وفيما كُتِب لك دليل على المعرفة بموضع الزوائد .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤٢ « وليس في الكلام أخرجته ، لأنه نظير انفلت في بنات الثلاثة زادوا فيه توتاً وألف وصل كما زادوها في هذا . . . » .

(٢) في المنصف ج ٣ ص ١٤ « يقال : اخرنظم ، إذا غضب » . اخرجهم : أجمع .

هذَابَاب مَا كَانَ فَاوَهُ وَأَمِنَ الثَّلَاثَةَ

اعلم أنّ هذه الواو إذا كان الفعل على (يَفْعِلُ) سقطت في المضارع . وذلك قولك : وعدّ يعدّ ،
ووجد يجد ، ووسم يسم .

وسقوطها ؛ لأنها وقعت . موقعا تمتنع فيه الواوات .

وذلك أنّها بين ياء وكسرة (١) وجُعلت حروف المضارع الأخر توابع للياء ؛ لثلاثاً يختلف الباب
ولأنّه يلزم الحروف ما لزم حرفاً منها ؛ إذ كان مجازها واحداً .

وقد بينت لك أنّه إذا اعتلّ الفعل المصدر إذا كان فيه مثل ما يكون في الفعل .

فإن كان المصدر من هذا الفعل على مثال (فَعَلٍ) ثبتت واوه ؛ لأنه لا علة فيها . وذلك
قولك : وعدته وعدا ، ووصلته وضلا .

وإن بنيت المصدر على (فَعْلَةٍ) (٢) لزمه حذف الواو ؛ وكان ذلك للكسرة في الواو ، وأنه
مصدر فعل معتل محذوف .

وذلك قولك : وعدته عِدَّة ، ووزنته زِنَةٌ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٣٢ ؛ فلما كان من كلامهم استفعال الواو مع الياء حتى قالوا باجل ويهجل كانت الواو مع
القصة أثقل فصرفوا هذا الباب إلى يفعل فلما صرفوه إليه كرهوا الواو بين ياء وكسرة إذ كرهوها مع ياء فحذفوها
وانظر تصريف المسازني ج ١ ص ١٨٤ ، ١٩٥ ، ٢٠٩ ، والكامل ج ٢ ص ١٦ - ١٧ ، والانصاف ص ٤٥٨ - ٤٦٢ .
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٥٨ ؛ فلما فعلت إذا كانت مصدراً فليهم يملفون الواو منها كما يملفونها من فعلها ، لأن الكسر
يستقل في الواو فاطرد ذلك في المصدر وشبه بالفعل إذ كان الفعل تلعب الواو مع وإذا كانت المصادر تضارع الفعل كثيراً . . .
فإذا لم تكن الماء فلا حذف ، لأنه ليس عوض

وفي تصريف المسازني ج ١ ص ١٨٤ ؛ ويكون المصدر على فعلة محذوف الفاء
وكذلك في ابن عيش ج ١٠ ص ٦١ والأشياء والنظائر ج ١ ص ١٠٨ والتصريف للملوك ص ٣٤ ، ونزهة الطرف في علم
الصرف للميداني ص ٢٨ ، وذكر ابن الشجري في أمانته قولين : قال في ج ١ ص ٣٧٧ : المصدر على فعلة وقال في ج ٢ ص ٧
المصدر على فعل ومثله في الأشمقي ، والررضي رأى انفرد به . انظر شرح الشافية ج ٣ ص ٨٩ .

وكان الأصل وِغْدَةٌ ، ووزنة / ، ولكنك ألقيت حركة الواو على العين^(١) ؛ لأن العين كانت $\frac{1}{\text{ص}}$ ساكنة ، ولا يُبتدأ بحرف ساكن .

والهاء لازمة لهذا المصدر ؛ لأنها حِوَضٌ مما حذف ؛ ألا ترى أنك تقول : أكرمتهم إكراما ، وأحسنت إحسانا . فإن اعتلَّ المصدر لحقته الهاء عِوَضًا لما ذهب منه . وذلك قولك : أردت إرادةً ، وأقمت إقامةً . ولو صحَّ لقلت فيه : أقومت إقوامًا ، ولم تحجج إلى الهاء . وكذلك عدة ، ووزنة .

ولو بنيت اسما على (فِعْلَةٌ) غير مصدر لم تحذف منه شيئا ؛ نحو قولك : وجهة^(٢) ؛ لأنه لا يقع فيه فعل يَفْعَلُ ، وإن كان في معنى المصادر .

وإنما اعتلَّ المصدر للكسرة ، واعتلال فعله .. فإن انفرد به أحدهما لم يَحْتَلِلْ ، ألا ترى أنك تقول : وعدته وِعْدًا .

ومثل ذلك حِوَانٌ ، لم تنقلب واوه ياءً ، لأنه ليس بمصدر .

وكذلك الجِوَارٌ لا يَحْتَلِلْ ، لأنه مصدر جاورت ؛ فيصح كما صحَّ فعله .

وتقول : قمت قياما ، فيعتلَّ المصدر لاعتلال فعله ، والكسرة / التي فيه . واو قلت : قلت $\frac{1}{\text{ص}}$ قولًا لصحَّ المصدر ؛ لأنه لا علة فيه ، وهو بمنزلة (وِعْدًا) من وعدت .

* * *

فإن كان الفعل على (فِعْلٌ) كان مضارعه صحيحا إذا كان على (يَفْعَلُ)

وذلك قولك : وجِلٌ يُوَجِّلُ ، ووَجِلٌ يُوَجِّلُ ، ووَجَعٌ الرجل يُوَجِّعُ ، لأنَّ الواو لم تقع بين ياء ، وكسرة .

(١) في سيويه ج ٢ ص ٢٥٨ ؛ وإنما جاز فيها كان من المصادر مكسور الفاء إذا كان فصلة لأنه يمدد بفعل ووزنه فيلقون حركة الفاء على العين

(٢) في سيويه ج ٢ ص ٣٥٨ ؛ وقد أموا فقالوا : جهة في وجهة وإنما فعلوا ذلك بها مكسورة كما يفعل بها في الفعل وبمعنى الكسرة فبذلك شبهت فأما في الأسماء فثبتت قالوا : وللة ، وقالوا للة كما حذفوا علة . . فإن بنيت اسما من وعد على فصلة قلت وعدة .

والمبرد مناقشة لسيويه في ضمة رد عليها ابن ولاد في الانتصار ص ٣٠١ - ٣٠٢ .

وثبات الواو بعد الياء إذا لم تكن كسرة غير مُنكر كقولك : يَوْم ، وما أشبهه . وقد استنكر ذلك بعضهم . وله وجه من القياس . فقالوا : يَبْجَل ، وَيَبْجَل . واپس ذلك بجيد ؛ لأنَّ القلب إنما يجب إذا سكن أول الحرفين ، نحو : سيّد ، وميّت . وأصلهما سيّود ، وميوت ؛ لأنّه من ساد يسود ، ومات يموت . وكذلك لية . إنّما هي لوية ، لأنّها من اويت .

وقال قوم : نكسر أوائل المضارعة ، لتقلب الواو ياء ؛ لأنَّ الواو الساكنة إذا انكسر ما قبلها انقلبت ياء ، كما ذكرت لك في ميزان ، وميعاد ، فقالوا : نقول : يَبْجَل ، وَيَبْجَل^(١) .

ولو كسروا الأخرَف الثلاثة : الهمزة والتاء والنون ، لكان قياسا على قولك بالكسرى في باب فَعِل كَلَّه إذا / قلت : أنا إَعْلَمُ ، وأنت تَعْلَمُ . ولكن لما كسروا الياء في ييجل علمنا أن ذلك ؛ لتقلب الواو واوولا ذلك لم يكسروا الياء وهذا قبيح لإدخالهم الكسر في الياء .

وقال قوم - وهم أهل الحجاز - : نُبدلُها على ما قبلها فنقول : يا جَل ويا حل . وهم الذين يقولون : مُوتِعِد ، ومُوتِرِن ، ويا تَعِد ويا تَرِن .

وهذا قبيح ؛ لأنَّ الياء والواو إنّما تبدلان إذا انفتح ما قبلهما ، وكلّ واحدة منهما في موضع حركة ؛ نحو : قال ، وباع ، وغزا ، ورمى .

فأما إذا سكنا وقبل كل واحدة منهما فتحة فإنهما غير مُغيّرتين ؛ نحو قولك : قَوْل ، وَيَبِيع . وكذا إن سكن ما قبلهما لم تغيرا ؛ كقولك : رَمَى ، وغَزَو .

وإنّما القياس ، والقول المختار يَوَجَل ، وَيَوَجَل . وهذه الأقاويل الثلاثة جائزة على بُعد .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٥٧ « وأما وجل يوجل ، ونحوه فإن أهل الحجاز يقولون : يوجل فيجرونه مجرى علمت وغيره من العرب سوى أهل الحجاز يقولون في توجل : هي تيجل وأنا أيجل ونحن نيجل وإذا قلت : يفعل فبعض العرب يقولون ييجل كراهية الواو مع الياء شبهوا ذلك بأيام ، ونحوها وقال بعضهم : يا جل فابدلوا منها ألفاً كراهية الواو مع الياء كما يبدلونها من الهمزة الساكنة وقال بعضهم : ييجل كأنه لما كره الياء مع الواو كسر الياء ليقلب الواو ياء . . . وانظر تصريف المسازني ج ١ ص ٢٠١ - ٢٠٢ والكامل ج ٢ ص ١٧ ، ج ٣ ص ١١٧ ، ج ٦ ص ٨٤ .

هذا باب ما لحقته الزوائد من هذا الباب

اعلم أنك إذا قلت : افتعل ، ومفتعل وما تصرف منه فإن / الواو من هذا الباب تقلب فيه $\frac{1}{79}$ تاء^(١) .. وذلك الاختيار ، والقول الصحيح .

وإنما فعلوا ذلك ؛ لأن التاء من حروف الزوائد والبدل . وهي أقرب الزوائد من الفم إلى حروف الشفة .

فإن قلت : [إن السين من حروف البدل فسينين أن السين ليست من حروف البدل] ^(٢) ، وإنما تلزم استفعل ، وما تصرف منه . وقد مضى تفسير هذا^(٣) .

وقد كانت التاء تبدل من الواو في غير هذا الباب في مثل قولك : أتَلَجَ وإنما هو من وليج^(٤) . وكذلك فلان تجاه فلان ، وهو فُعال من الوجه ، والتراتُ من ورثت . والتُخمة من الوخامة . وهذا أكثر من أن يُحصَى . فلما صرت إلى افتعل من الواو كرهوا ترك الواو على لفظها ؛ لما يلزمها من الانقلاب بالحركات قبلها . وكانت بعدها تاء لازمة ، فقلبوها تاء ، وأدغموها في التاء التي بعدها . وذلك قولك : أتعد ، وأتزن ، ومُتعد ، ومُتزن ، ومُتجل من وجلت .

(١) في سيويه ج ٢ ص ٣٥٦ - ٣٥٧ « باب ما يلزمه بدل التاء من هذه الواوآت . . . وذلك في الاتصال وذلك قولك متقد ومتعد ، واتقد ، واتمد واتهموا في الاتماد ، والاتقاد من قبل أن هذه الواو تضمف ما هنا فتبدل إذا كان قبلها كسرة وتقع بعد مضموم وتقع بعد الياء فلما كانت هذه الأشياء تكنفها مع الضمف التي ذكرت لك صارت بمنزلة الواو في أول الكلمة وبعدها وأو في لزوم البدل . . . »

وقال في ص ٣١٤ « وأما التاء فتبدل مكان الواو فاه في اتعد ، واتهم . واتلج . . . ومن الياء في اتضمت من يئست ونحوها » .

وانظر الكامل ج ٢ ص ٣٠٣ - ٣٠٤ .

(٢) تصحيح السيراق .

(٣) انظر ص ٦٠

(٤) في سيويه ج ٢ ص ٣٥٧ « وقد أبدلت في أفضلت وذلك قليل غير مطرد من قبل أن الواو فيها ليس يكون قبلها كسرة نحوها في جميع تصرفها فهي أقوى من اتصل فن ذلك قولهم : أتخمه وضربه حتى أتكأه وأتلجه يريد أولوجه وأتهم لأنها من التوهم » .

وكانت الياء من قبيل الزوائد مخالفةً للواو فيما فاؤه وأو وذلك قولك : ييس وييس إذا قلت : ييس وييس وكذلك ما كان (فعل) منه مفتوحاً ، نحو يعر الجدي ييعر^(١) ، وينع $\frac{1}{80}$ يينع ؛ لم تحلف الياء/ لوقوعها بين الياء والكسرة ، لأنه ليس فيها ما في الواو . فلذلك ثبت ؛ كما ثبتت ضاد يضرب ، وعين يفعل .

فمن قال في ييس ، وييس : ييس ، وييس فهو على قياس من قال : يوجل .
وبعض ما يقول : يا جل يقول : ياعس ويابس . وهذا رديء جداً .
فإذا صرت إلى باب (يفتعل) ، (مفتعل) صارت الياء في البدل كالواو تقول : متبس ، ومتيس .

وإنما صارت كذلك ؛ لأن الياء إذا انضمت ما قبلها صارت واوا ، لسكونها ، فالتبست بالواو ولأن الواو إذا انكسر ما قبلها صارت ياء ؛ ألا ترى أنك تقول : مؤير ، ومؤون . فتقلب الياء واوا ؛ كما فعلت ذلك بالواو في ميزان . فقد خرجنا في (مفتعل) إلى باب واحد فأما من يقول : يا جل فإنه يقول : ياتيس ، وياتين ، وموتيس ، وموتزن .

فإذا أراد (افتعل) قال : ايتزن الرجل . ويقول : ايتبس إذا أرادوا افتعل من الييس .
ويقيس هذا أجمع على ما وصفت لك وهو قول أهل الحجاز^(٢) . ولأصل والقياس ما بدأنا به .

* * *

$\frac{1}{81}$ والنصبة مستثقلة في / الواو ؛ لأنها من مخرجها ، وهما جميعاً من أقلّ المخارج حروفاً .
ونبين هذا في باب^(٣) إن شاء الله .

(١) صوت .

(٢) في سيويه ج ٢ ص ٣٥٧ « وأما ناس من العرب فإنهم جعلوها بمنزلة واو قال فجعلوها تابعة حيث كانت ساكنة كسكونها وكانت متصلة فقالوا : ابتعد كما قالوا : قيل وقالوا : يا تعد كما قالوا : قال وقالوا : موند كما قالوا : قول .
وقد عرض المبرد في نغمه لكتاب سيويه هذه المسألة قال ص ٣٢٤ :

« قال محمد : وليس يا تعد بمنزلة قال : لأن واو قال في موضع حركة (واو) . يا تعد ساكنة ولكن قلبوها كما قلبوا واو يوجل في قولهم يا جل » ورد عليه ابن ولاد بقوله : « قال أحمد : قوله له : أنهم قلبوا واو يا تعد ألفاً كما قلبوها ، في يا جل صحيح وليس مخالفاً لما قال سيويه ، لأنه ذكر أنهم جعلوا هذه الواو تابعة لحركة ما قبلها فصيروها ألفاً لافتتاح الحرف الذي قبلها فحصل هذه علتة لقلبها ، وإنما أتى محمد بمسألة نظيرها ولم يأت بمله لقلبها والإعلال لهما جميعاً ما ذكره سيويه .. » وانظر ص ٣٢٥ .

(٣) سيأتى في هذا الجزء .

فمضى انضمت الواو من غير علة فهزما جائزاً^(١). وذلك قولك في وجوه: أجوه ، وفي
وَعِدَ : أَعِدَ .

ومن ذلك قوله (وَإِذَا الرُّسُلُ أَقْتَتِ)^(٢) إنما هي فُعَلت من الوقت ، وكان أصلها وُقُتت .
وأما قولنا : إذا انضمت لغير علة ، فإنَّ العلة أن يحدث فيها حادث إعراب . وذلك قولك :
هذا غَزَوٌ وَعَلَوٌ .

ويكون لالتقاء الساكنين كقولك : اخشَوْا الرجل (لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ)^(٣) (وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ
بَيْنَكُمْ)^(٤) .

وإنما وجب في الأوّل ما لم يجب في هذا ، لأنَّ الضمّة هناك لازمة .

تقول : وَعِدَ ، فلا تزيلها الضمّة ما كانت لما لم يُسمَّ فاعله .

وفي قولك : وجوه لا يكون على غير هذه البنية . وكذلك كلّ ما كانت ضمته على هذه
البنية .

(١) حديث المبرد هنا عن هز الواو المضمومة ضمة لازمة موافق لكلام النحويين ويقول أبو الفتح في الخصائص ج ١ ص
١٣٩ . . . « أن ترى الواو الزائدة مضمومة ضماً لازماً ثم لا ترى العرب أبدلتها همزة كما أبدلت الواو الأصلية ، نحو أجوه
واقنت ، وذلك نحو الترهوك والتدهور والتجوك . لا يقلب أحد الواو - وإن انضمت ضماً لازماً - همزة من قبل أنها زائدة فلو
قلبت فقليل : الترهوك لم يؤمن أن يظن أنها همزة أصلية غير مبدلة من واو » والمبرد في نقده على سيبويه اعترض على قوله « وإذا
جمعت ورقاه اسم رجل قلت : ورقاؤون فلم تهمز » قال محمد : « والمهز في موضع الواو الأولى جائز ، وذلك لأنها واو
انضمت بمنزلة واو أحور جمع دار فأنت في المهز وتركة بالحيار وهذا قول أبي عبيان المسازني إذا أردت همزت للضمّة لا لأنك
أثبتت الهمزة التي كانت في الواحدة » ورد ابن ولاد فقال : « في هذه المسألة جوابان : أحدهما يوافق فيه الراد وهو أن يكون
قوله تهمز (أي) بالهمزة التي كانت في الواحد ولم يجمع ههنا إلى ذكر همز الواو إذا انضمت ، لأنه ليس بابيه وقد ذكره في
في مواضع أخرى .

والجواب الآخر أنه لا يجوز همزها على ذلك ، لأن المهز إنما ترك فيها فرقاً بينها وبين ما هي أصل أو مبدلة من الأصل كهمزة
قراء ، ورداء ، وكساء ؛ لأنك تقول في هذا : كساءان . ورداءان وفي النسب : كسائي ، وردائي وإن سميت رجلاً فجمعت
قلت : كسامون بالهمز هذا الوجه فيها فأما حمراء ، ووزقاه فإنك تبدل مكان الهمزة واو ؛ لأنها زائدة لتأنيث وجعل ذلك فرقاً
بينها وبين ما هو من نفس الكلمة أو عوض من حرفين من نفس الكلمة وأنت إذا همزته لانضمامه كان اللفظ يتركه على حاله وهمزه
لانضمامه واحداً وبطل ما أرادت العرب من الفرق ألا ترى أنهم يقولون حمراوى في النسب وفي الاثنين حمراوان وفي الجمع
حمراوات وإذا سميت رجلاً حمراء قلت : حمراوان كما قلت ورقاؤون في الانتصار ص ٢٥٢ - ٢٥٣ .

(٢) المرسلات : ١١ .

(٣) التكاثر : ٦ .

(٤) البقرة : ٢٣٧ .

فَأَمَّا مِنْ ضَمٍّ لِلإِعْرَابِ فَإِنَّ ضَمَّتْهُ / لِعَلَّةٌ ، مَتَى زَالَتْ تِلْكَ الْعَلَّةُ زَالَتْ الضَّمَّةُ . تَقُولُ : هَذَا غَزَوْا . وَرَأَيْتَ غَزَوْا ، وَمَرَرْتَ بِغَزْوٍ . فَالضَّمَّةُ مَفَارِقَةٌ .

وَكَذَلِكَ مَا ضُمَّ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ ؛ إِذَا ضَمَّتْهُ إِذَا وَقَعَ إِلَى جَانِبِ الْوَاوِ سَاكِنٌ ، نَحْوُ إِخْشَاؤِ الرَّجُلِ . فَإِنَّ وَقَعَ بَعْدَهَا مَتَحَرِّكَ زَالَتْ الضَّمَّةُ ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ : إِخْشَاؤُ زَيْدًا ، وَإِخْشَاؤُ عَبْدِ اللَّهِ .

* * *

فَإِنَّ انْكَسَرَتْ الْوَاوُ أَوْلًا فَهَمْزُهَا جَائِزٌ^(١) . وَلَا تَهْمِزُهَا مَكْسُورَةٌ غَيْرَ أَوَّلٍ ، لِعَلَّةٍ نَذَرْنَاهَا .
إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

وَذَلِكَ فِي قَوْلِكَ وَسَادَةٌ : إِسَادَةٌ ، وَفِي وَشَاحٍ : إِشَاحٌ .

* * *

وَإِنْ التَّقَتْ فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ وَأَوَّانٌ لَيْسَتْ إِحْدَاهُمَا لِلْمَدِّ لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ هَمْزِ الْأَوَّلَى^(٢) ؛ إِذْ كُنْتَ مَخِيرًا فِي هَمْزِ الْوَاوِ إِذَا انْضَمَّتْ .

وَذَلِكَ قَوْلِكَ فِي تَصْغِيرِ وَاصِلٍ : أَوْيَصِّلُ . وَكَانَ أَصْلُهَا : وَوَيَصِّلُ ؛ لِأَنَّ فِي وَاصِلٍ وَوَاوٍ ، وَأَلْفٌ فَاعِلٌ تَبَدَّلَ فِي التَّصْغِيرِ وَوَاوٍ . تَقُولُ فِي ضَارِبٍ / : ضُويِرِبُ .

(١) عرض سيبويه لعله قلب الواو المضمومة همزة في ج ٢ ص ٣٥٥ ثم قال :

« وليس ذلك مطرداً في المفتوحة ولكن ناساً يجرون الواو إذا كانت مكسورة مجرى المضمومة فيهمزون الواو المكسورة إذا كانت ، أَوْلا كَرِهُوا الْكُسْرَةَ فِيهَا . . . » .

في تصريف المازني ج ١ ص ٢٢٨ - ٢٢٩ « واعلم أن الواو إذا كانت أَوْلا وَكَانَتْ مَكْسُورَةً فَفِي الْعَرَبِ مِنْ يَبْدُلُ مَكَانَهَا الْهَمْزَةَ وَيَكُونُ ذَلِكَ مَطْرَدًا فِيهَا » .

وقال المبرد في الكامل ج ٣ ص ٢٣٩ « وكل واو وقعت مكسورة أَوْلا فَهَمْزُهَا جَائِزٌ » من هذا يتبين لنا أن المازني لم يزد شيئاً على ما في كتاب سيبويه وأن المبرد هو الذي يرى همز الواو المكسورة أَوْلا قِيَاسًا .

وفي شرح الشافية ج ٣ ص ٧٨ « المازني يرى قلب الواو المكسورة المصدرة همزة قِيَاسًا أَيضًا وَالْأَوَّلَى كَوْنَهُ سَمَاعِيًا » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٥٦ « وَإِذَا التَّقَتْ الْوَاوَانِ أَوْلا أَبْدَلَتْ الْأَوَّلَى هَمْزَةً وَلَا يَكُونُ فِيهَا إِلَّا ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُمْ لَمَّا اسْتَقْبَلُوا الَّتِي فِيهَا الضَّمَّةُ فَأَبْدَلُوا وَكَانَ ذَلِكَ مَطْرَدًا إِنْ شَتَّتْ أَبْدَلَتْ ، وَإِنْ شَقَّتْ لَمْ تَبْدَلْ لَمْ يَجْعَلُوا فِي الْوَاوَيْنِ إِلَّا الْبَدَلَ لِأَنَّهُمَا أَثْقَلُ مِنَ الْوَاوِ وَالضَّمَّةُ فَكَمَا اطْرَدَ الْبَدَلَ فِي الْمَضْمُومِ كَذَلِكَ لَزِمَ الْبَدَلَ فِي هُنَا » وَانظُرْ تَصْرِيْفَ الْمَازِنِيِّ ج ١ ص ٢١٧ - ٢١٨ وَالْكَامِلُ ج ١ ص ١٩٥ وَشَرْحَ الشَّافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ج ٣ ص ٧٦ - ٧٧ .

وجمع التكسير بمنزلة التصغير . وذلك قولك في جمع ضاربة : ضوارب . فتقلب الألف واوا ، فاجتمعت في واصل واوان إذا صغرت ، أو جمعت واصلة ، تقول في جمعها : أواصل . وكذلك تصغير واقد .

ولو قيل لك : ابن من وعد مثل (فَوَعَلَ) نقلت : أوعد . وكان أصلها ووعد ؛ لأن واوا من الأصل ، وبعدها واو (فَوَعَلَ) ، فهزمت الأولى على ما وصفت لك .

وأما قولنا : (إلا أن تكون الثانية مدة) فإن المدة الألف ، والياء المكسور ما قبلها ، والواو المضموم ما قبلها .

فإذا التقت واو في أول الكلام إلى جانبها واو ، والأولى مضمومة فإن شئت همزت الأولى لضمها ، ولا يكون ذلك لازماً ؛ لأن الواو التي هي مدة ليست بلازمة . وذلك إذا أردت مثل قول زيد ، وهو فَوَعَلَ من قاوت ومن وعدت تقول : ووعد زيد . وإن شئت همزت الواو لضمها ، وليس من أجل اجتماع الواوين ؛ لو كان لذلك لم يجز إلا الهمز ، ولكن المدة $\frac{1}{84}$ بدل من ألف واعد ، وليست بلازمة ، إنما انقلبت واوا لما أردت بناء ما لم يسم فاعله . ومثل ذلك قول الله عز وجل (مَا أُورِي عَنْهُمَا مِنْ سَوَاتِيهِمَا)^(١) ؛ واو كان غير القرآن لكان همز الواحد جائزاً .

وأما الياء فلا يلحقها من الهمز ما يلحق الواو لخروجها من العلة وصحتها فيما تحتل فيه الواو من باب وعدت .

(١) الأعراف : ٢٠ .

هَذَا بَابُ مَا كَانَتْ الْوَاوُ أَوَ الْيَاءُ مِنْهُ فِي مَوْضِعِ الْعَيْنِ مِنَ الْفِعْلِ

فإذا كانت واحدة منهما عينا وهي ثانية فحكمها أن تنقلب ألفا في قولك : (فَعَلَ) .
وذلك نحو قولك : قال ، وباع .

ولما انقلبت ؛ لأنها في موضع حركة ، وقد انفتح ما قبلها . وقد تقدم قولنا في هذا .
فإذا قلت : (يَفْعَلُ) فما كان / من بتات الواو فإن (يَفْعَلُ) منه يكون على (يَفْعَلُ)^(١) كما
كان قتل يقتل ، ولا يقع على خلاف ذلك^(٢) . لتظهر الواو . وذلك قولك : قال يقول ،
وجال يجول ، وعاق يعوق .

وكان الأصل يَعُوقُ ، وَيَجُولُ مثل يقتل . ولكن لما سكنت العين في (فَعَلَ) سكنت في
(يَفْعَلُ) ، لثلاثا يختلف الفعلان . ألا ترى أنك تقول : دُعِيَ ، فتقلب الواو ياء لكسرة ما قبلها .
فإذا قلت : يُدْعَى كانت ألفها منقلبة من ياء . ويدلُّك على ذلك قولك : هما يُدْعَيَانِ ، فإنما
انقلبت في يُدْعَيَانِ إتباعا لدُعِيَ ، فكذلك ما ذكرت لك . وتبين هذا في موضعه بغير ما ذكرنا
من الحجج إن شاء الله .

وإذا قلت : (يَفْعَلُ) في (فَعَلَ) من الياء كان على (يَفْعَلُ) كما كان ضرب يضرب . ولم
يُتَبَّنَ على [غير]^(٣) ذلك^(٤) اتسلا الياء . وذلك قولك : باع يبيع ، وكال يكيل ، فأسكنت الياء
من الأصل من قولك : يَبِّيعُ ، وَيَكِيلُ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٦٠ « وإذا قلت يفعل من قلت ، قلت : يقول ، لأنه إذا قال : فعل فقد لزمه يفعل . وإذا
قلت : يفعل من بمت قلت : يبيع ألزمه يفعل حيث كان محولا من فعلت ليجري مجرى ما حول إلى فعلت وصار يفعل لهذا لازما
إذ كان في كلامهم فعل يفعل في غير المتل « وانظر تصريف المسافر ج ١ ص ٢٤٥

(٢) جميع أفعال الأجوف الثلاث الواوى العين والمفتوحها جاءت من باب نصر ولو كان حلق اللام (انظر شرح الشافية
ج ١ ص ١٢٦) . (٣) تصحيح السيراق .

(٤) نسب في حاشية اللامية ص ٢٠ إلى المبرد أن شاء يشاه من باب فتح وسبويه يرى أنها من باب علم ، وظاهر كلام
المبرد هنا أن الأجوف لم يأت منه شيء من باب فتح .

فإذا قلت : (فَعَلْتُ) من الواو لزمك أن تلتقي حركة العين على الفاء ، كما فعلت ذلك في / $\frac{1}{86}$ (يَفْعَلُ) ، وتسقط حركة الفاء ، إِلَّا أَنَّكَ تَفْعَلُ ذَلِكَ بَعْدَ أَنْ تَنْقُلَهَا مِنْ (فَعَلْتُ) إِلَى (فَعَلْتُ) لتدلّ الضمّة على الواو ؛ لِأَنَّكَ لَوْ أَقْرَبْتَهَا عَلَى حَالِهَا لَاسْتَوَتْ ذَوَاتُ الْوَاوِ وَذَوَاتُ الْيَاءِ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : قُلْتُ ، وَجُلْتُ .

فإن قال قائل : إِنَّمَا قُلْتُ (فَعَلْتُ) فِي الْأَصْلِ وَليست منقلبة . قيل له : الدليل على أَنَّهَا فَعَلْتُ قَوْلُكَ : الْحَقُّ قُلْتَهُ ، وَلَوْ كَانَتْ فِي الْأَصْلِ (فَعَلْتُ) لَمْ يَتَعَدَّ إِلَى مَفْعُولِهِ . لِأَنَّ (فَعَلْتُ) إِنَّمَا هُوَ فِعْلُ الْفَاعِلِ فِي نَفْسِهِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَقُولُ : كَرَّمْتَهُ ، وَلَا شَرَّفْتَهُ ، وَلَا فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَا الْبَابِ بِالْتَعَدِّي .

وإذا قلت : (فَعَلْتُ) مِنْ الْيَاءِ نَقَلْتَهَا إِلَى (فَعَلْتُ) لِتَدُلَّ الْكَسْرَةَ عَلَى الْيَاءِ ؛ كَمَا دَلَّتِ الضمّة على الواو . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : يَبِغْتُ ، وَكَلِمْتُ .

فإن قال قائل : مَا تَنْكُرُ مِنْ أَنْ تَكُونَ فَعَلْتُ فِي الْأَصْلِ (١) ؟

قيل : لِأَنَّ مَضَارِعَهَا يَفْعَلُ . تَقُولُ : بَاعَ يَبِيعُ ، وَكَالَ يَكِيلُ .

ولو كانت «فَعِلَ» لكان مضارعها (يَفْعَلُ) ؛ نحو شرب يشرب ، وعلم يعلم .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٥٩ « وأما قلت فأصلها فعلت مستلة من فعلت وإنما حولت إلى فعلت ليغيروا حركة الفاء . . . جمهور النحويين يرون أن ضمة فاء نحو قلت إنما كانت بعد تحوّل الفعل إلى صيغة فعل وكسرة فاء نحو بعت إنما كانت بعد تحوّل الفعل إلى فعل ثم نقلت حركة العين إلى الفاء عند الإسناد إلى ضمائر الرفع المتحركة . وانظر تصريف المسازني ج ١ ص ٢٣٤ - ٢٤٢ وابن عييش ج ١٠ ص ٧١ ونزهة الطرف ص ٢٨ ولابن مالك طريقة أخرى تلخصها فيما يأتي :

(أ) إذا كان الأجوف من باب علم نقلت حركة العين إلى الفاء كخفت وهبت ، فكسرة الكاء تدل على حركة العين إذ بها تتميز صيغ الأفعال الثلاثية .

(ب) إذا كان الفعل من باب كرم وهو فعل واحد عند البصريين (طال) ضمت الفاء عند إسناد إلى ضمائر الرفع المتحركة ، وتدل هذه الضمة على حركة عين الفعل .

(ج) إذا كان الفعل الأجوف من باب نصر ضمت الفاء عند الإسناد إلى ضمائر الرفع المتحركة من غير تحوّل ، لتدل هذه الضمة على أن العين المحلوفة أو لمسا تملرت الدلالة على حركة العين نحو قلت قلن .

(د) إذا كان الأجوف من باب ضرب كسرت الفاء لتدل هذه الكسرة على أن العين المحلوفة ياء نحو بعت ، بمن ، بعنا . وقد ارتضى الرضى هذه الطريقة وأفاض في نقد طريقة الجمهور (شرح الشافية ج ١ ص ٦٩) .

وقد تدخل فِعْل على ذوات الياء والواو ، وهما عينان ، كما دخلن عليهما وهما لامان في قولك : لِي ، وشَقِي ، وغِي ، وذلك قولك : خِضت ، وهبت ؛ إنما فَعِلت في الأصل ، يدلُّك على ذلك يخاف ، ويهاب .

فإن قال قائل : فلم لانتقلتَ خِضت إلى (فَعَلت) ؛ لأنها من الواو فتنتقلها من (فَعِل) إلى (فَعَل) ؟ قيل : إنما جاز في (فَعَل) التحويل ؛ لاختلاف مضارعه ؛ لأنَّ ما كان على (فَعَل) وقع مضارعه على (يَتَمَعِل) ، و(يَفْعَل) و(يَفْعَل) إن كان فيه حرف من حروف الحلق ؛ نحو : صنع يصنع ، وذهب يذهب .

وما كان من فَعِل (فَيَفْعَل) لازم له . وقد ذكرت لك لزوم الفِعْلِ بعضه بعضا في اعتلاله وصحَّته ؛ أعنى المضارع والماضي .

هذَاب

اسم الفاعل والمفعول من هذا الفعل

فإن بنيت فاعلاً من قلت ، وبعث لزمك أن تهمز موضع العين^(١) ؛ لأنك تبنيه من فِعْلٍ معتلٍّ ، فاعتلَّ اسم الفاعل / لاعتلال فِعْله ، ولزم أن تكون علته قلبَ كلِّ واحد من الحرفين $\frac{1}{٨٨}$ همزة ، وذلك قولك : قائل ، وبائع ؛ وذلك أنه كان قال : وباع ، فأدخلت ألف (فاعل) قبل هذه المنقلبة ؛ فلما التقت ألفان - والألفان لا تكونان إلا ساكنتين لزمك الحذف لانتقاه الساكنتين ، أو التحريك . فلو حذفنا لالتبس الكلام ، وذهب البناء ، وصار الاسم على لفظ الفعل ، تقول فيهما : قالٌ : فحرّكت العين لأن أصلها الحركة ، والألف إذا حرّكت صارت همزة . وذلك قولك : قائل ، وبائع .

فإن قلت فما بالك تقول : هو عاور غداً وجملك صايذا غداً من الصيّد ؟ قيل : صحَّ الفاعل لصحّة فِعْله ؛ لأنك تقول عَوْر ، وصَيِّد ، وحول ، وصيِّد البعير يصيّد فتقول : ما باله يصحّ ولا يكون كقال ، وباع ؟

قيل : لأنه منقول بما لا بدّ أن يجرى على الأصل لسكون ما قبله . وما بعده . وذلك قولك : اعورٌ ، واحوّل^(٢) ؛ فإنما عور ، وحول منقول من هذا ؛ ألا ترى / أنك تقول : : اختار $\frac{1}{٨٩}$

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٦٣ « اعلم أن فاعلاً منها مهموزاً العين وذلك أنهم يكرهون أن يجرى على الأصل مجيء مالا يتحل فعل منه ولم يصلوا إلى الإسكان مع ألف وكرهوا الإسكان ، والحذف فيه فيلتبس بغيره فهمزوا هذه الواو ، والياء إذا كانتا معتلتين وكانتا بعد الألف ، كما أبدلوا همزة من ياء قضاء ، وسقاء حيث كانتا معتلتين وكانتا بعد الألف وذلك قولهم : خائف ، وبائع » وانظر تصريف المسازني ج ١ ص ٢٨٠ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٦١ « وأما قولهم عور يعور وحول يحوله وصيّد يصيد فإنما جاؤا بهن على الأصل ؛ لأنه في معنى مالا يد له من أن يخرج على الأصل ؛ نحو أعوررت ، واحولت ، وايضضت ، واسوددت فلما كن في معنى مالا يد له من أن يخرج على الأصل لسكون ما قبله تحركن » . صيد البعير : لوى عنقه من حلة به ويقال للتكبير أصيد . وانظر تصريف المسازني ج ١ ص ٢٥٩ فقد كرر عبارة سيبويه ، والكامل ج ٧ ص ٨٩ .

الرجلُ ، وابتاع ، ثمّ تقول : اعتنوا ، وازدوجوا ، فيصحّ ؛ لأنّه منقول من تعاونوا ،
وتزادوا^(١) . لأنّ هذا لا يكون للواحد .

فإن بنيت (مفعولا) من الياء أو الواو ، قلت في ذوات الواو : كلام مَقُولٌ ، وخاتم مَصُوغٌ .
وفي ذوات الياء : ثوب مَبِيعٌ ، وطعام مَكِيلٌ ، وكان الأصل مَكْيُولٌ ، ومَقْوُولٌ ، ولكن لما
كانت العين ساكنة كسكونها في يَقُولٌ ، ولحققتها واو مفعول ، حلفت إحدى الواوين لالتقاء
الساكنين .

ومَبِيعٌ لحقت الواو ياءً وهي ساكنة ، فحلفت إحداهما ؛ لالتقاء الساكنين .

فأما سيبويه ، والخليل فإنهما يزعمان أنّ المحلوف واو (مفعول) ؛ لأنّها زائدة . وآتى قبلها
أصليةً ، فكانت الزيادة أولى بالحلف . والدليل على هذا عندهما مَبِيعٌ ؛ فإو كانت الواو
ثابتة والياء ذاهبة لقالوا : مَبُوعٌ .

وأما / الأخفض فكان يقول : المحلوفة عين الفعل ؛ لأنّه إذا التقى ساكنان حلف الأول ،
أو حرك لا لتقاء الساكنين . فقبل للأخفض : فإن كان الأول المحلوف فقل في مَبِيعٌ :
مَبُوعٌ ؛ لأنّ الياء من مَبِيعٌ ذهبت والباقية واو مفعول .

فقال : قد علمنا أنّ الأصل كان مَبِيعٌ ، ثمّ طرحنا حركة الياء على الباء التي قبلها ؛
كما فعلنا في يَبِيعٌ ، وكانت الياء في مَبِيعٌ مضمومة ، فانضمت الباء ، وسكنت الباء ،
فأبدلنا من الضمة كسرة لتثبيت الياء ، ثمّ حلفنا لالتقاء الساكنين ، فصادفت الكسرة
واو مفعول ، فقلبتّها ؛ كما تقلب الكسرة واو ميزان ، وميهاد . وقوله : (أبدلنا من الضمة
كسرة لتثبيت الياء) إنّما يريد كما فعل في (بييض) ، لأنّ بيضا أصله (فعل) جميع (فعلاً) جمع
أفعل الذي يكون نعنا ؛ كقولك : أحمر وخمر ، وأصفر ، وصُفّر فكنا القياس في أبيض /
ولكن أبدلوا من الضمة كسرة^(٢) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٦١ ؛ ومثل ذلك اجوزوا ، واعتنوا حيث كان معناه متى ما الواو فيه متحركة ، ولا تمتل
فيه وذلك قولهم : تعاونوا وتجاوزوا ، وأعاد ذلك في ص ٣٦٣ وانظر تصريف المسازي ج ١ ص ٣٠٥ فقد ردد كلام سيبويه .
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٦٣ ؛ يحل مفعول منهما كما احتل فعل ؛ لأن الاسم على فعل مفعول كما أن الاسم على فعل فاعل
فمفعول مزور ، ومصوغ وإنما كان الأصل مزور فأسكنوا الواو الأولى ، كما أسكنوا في يفعل وحلفت واو مفعول لأنه لا يلتصق =

فَقِيلَ لِلأَخْفَشِ : قَدْ تَرَكْتَ قَوْلَكَ ، لِأَنَّهُ يَزْعَمُ أَنَّهُ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي الْجَمْعِ ، وَلَا يَفْعَلُهُ فِي الْوَاحِدِ ، لَعَلَّهُ ، نَذَرَهَا فِي بَابِ الْجَمْعِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، وَكَانَ يَقُولُ : لَوْ صَغَتْ (فُعَلًا) مِنَ الْبَيَاضِ تَرِيدُ بِهِ وَاحِدًا لَقَلْتُ : بِيُوضِ .

فَأَمَّا سَيْبُوهُ وَالْعُخَيْلُ وَغَيْرُهُمَا مِنَ النَّحْوِيِّينَ الْبَصْرِيِّينَ فَيَقُولُونَ : (مَعِيشَةً) يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (مَنْعَةً) ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (مَفْعَلَةً) . وَإَكْنَ تَقَلْبُ ضَمَّتْهَا كَسْرَةً حَتَّى تَصِحَّ الْبَاءُ ، كَمَا قَالُوا فِي بَيْضِ .

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِي دِينِكَ ، وَفِيهِ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (فِعْلًا) . وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (فُعَلًا) ، لَا يَفْرُقُونَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْوَاحِدِ وَالْجَمْعِ .

فَإِذَا اضْطُرَّ شَاعِرٌ جَازَ لَهُ أَنْ يَرِدَ مَبِيعًا وَجَمِيعَ بَابِهِ إِلَى الْأَصْلِ ، فَيَقُولُ : مَبِيْعٌ ؛ كَمَا قَالَ عُلُقَمَةُ بْنُ عَبْدَةَ :

حَتَّى تَذَكَّرَ بَيْضَاتٍ وَهَيْجَهُ يَوْمَ الرِّذَاذِ عَلَيْهِ اللَّجْنُ مَغِيْبُ (١)

/ وَأَنْشَدَ أَبُو عَمْرٍو بْنُ الْعَلَاءِ :

وَكَانَهَا تُفَاحَةٌ مَطْيُوبَةٌ (٢)

١
٩٢

ساكنان وتقول في الياء مبيع ، ومهيب أسكنت العين وأدبت واو مفعول ؛ لأنه لا يلقى ساكنان وجعلت الفاء تامة الياء حيث أسكنتها كما جعلتها تامة في بيض .
عرض المسازفي في تصريفه لخلاف الأخفش وسيبويه ثم قال : « وكلا الوجهين حسن جميل وقول الأخفش أقيس » ج ١ ص ٢٨٧ - ٢٨٨ .

وانظر أمالي الشجري ج ١ ص ٢٠٤ ، ٢٠٩ وابن يعيش ج ١٠ ص ٦٦ ، ٧٨ والخصائص ج ٢ ص ٦٦ ، ٤٧٧ .
(١) جميل المبرد تصحيح نحو هذا جائزاً للضرورة ولم يقل أنه لغة لبعض العرب كما قال سيبويه ج ٢ ص ٣٩٣ : « وبعض العرب يخرجه على الأصل فيقول مخيوط ومبيوع » وكذلك قال المسازفي في تصريفه ج ١ ص ٢٨٦ وأبو الفتح في الخصائص ج ١ ص ٢٦٠ - ٢٦١ .

الرذاذ : المطر الخفيف . والدجن : الباس النيم وظلمت .
يقول إن هذا التظلم ظل يرعى ثم تذكر بيضه في أحية وهيجه المطر الخفيف يهادر إليه فهو أشد لعمره . والبيت للعلقة بن هبنة بن قصيدة طويلة في المفضليات ص ٣٩٧ - ٤٠٤ وفي ديوانه ص ١٢ وانظر الخزانة ج ٤ ص ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ .
(٢) هذا الشعر في تصريف المسازفي ج ١ ص ٢٨٦ ونصه : « قال أبو هبئان وسعد الأصمعي يقول سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول سمعت في شعر العرب » . وانظر الخصائص ج ١ ص ٢٦٠ - ٢٦١ .

وقال آخر :

نُبِّئْتُ قَوْمَكَ يَزْعُمُونَكَ سَيِّدًا وَإِنْ خَالَ أَنْكَ سَيِّدٌ مَغْيُونٌ^(١)

فأما الواو فإن ذلك لا يجوز فيها ، كراهيةً للضمّة بين الواوين ؛ وذلك أنه كان يازمه أن يقول : مَقْوُولٌ ، فلهذا لم يجوز في الواو ما جاز في الياء .

هذا قول البصريين أجمعين ، ولست أراه ممتنعاً عند الضرورة^(٢) ، إذ كان قد جاء في

(١) مغيون بالعين المعجمة من قولهم عين على قلبه إذا غطى . وروى بالعين المهملة أى مصاب بالعين والرواية الأولى هي الوجه . والبيت للعباس بن مرداس وانظر شواهد الشافية ص ٣٨٧ - ٣٨٨ ذكر هناك سبب إتشاد القصيدة وأمالى الشجرى ج ١ ص ١١١ ، ٢١٠ ، والوحشيات ص ٢٣٨ ، والأغانى ج ٦ ص ٣٤٢ - ٣٤٣ .

(٢) كلام المبرد صريح في أن تصحيح اسم المفعول من الأجوف الواوى العين الثلاث إنما يجوز في ضرورة الشعر وكذلك نقل عنه الشجرى في أماليه ج ١ ص ٢١٠ أما أبو الفتح فينسب إلى المبرد أنه يميز ذلك مطلقاً ويرد عليه بأن هذا من قبيل الشاذ في القياس والسباع وهو بمنزلة نصب الفاعل ورفع المفعول قال أبو الفتح في المنصف ج ١ ص ٢٧٨ « والشاذ في القياس والاستعمال جميعاً ما أجازته أبو العباس من تسميم مفعول من ذوات الواو التي هي عين ؛ لأنه أساز في مقول مقوول ، وفي مصوغ مصووغ قال : لأن ذلك ليس بأثقل من سرت سؤورا وغارت عيته غورورا قال أبو على : سبيله في هذا سبيل من قال : قام زيداً ؛ لأنه خارج عن القياس والاستعمال » .

وقال في ص ٢٨٥ « وأجاز أبو العباس إتمام مفعول من الواو خلافاً لأصحابنا كلهم قال أبو على : وهذا خطأ ؛ لأنه يميز شيئاً يفتيه القياس وهو غير مسموع فقياسه قياس من قال ضربت زيد « وذو المعج ج ٢ ص ٢٢٤ وثوب مصوون ولا يقاس على ما سمع من ذلك خلافاً للمبرد « وفي الأشتونى ج ٣ ص ٣٥٨ نسبة الجواز المطلقة إلى المبرد أيضاً .

وقد وقفت في كتاب سيبويه على نص يفيد أنه يجوز إتمام المفعول من الأجوف الواوى الثلاث وإن كان المبرد نفسه يقول : إن رأى البصريين أجمعين عدم جواز ذلك وهذا هو نص سيبويه ج ٢ ص ٣٦٦ - ٣٦٧ « وقد جاء مفعول على الأصل فهذا أجبر أن يلزمه الأصل قالوا غيوط ولا يستنكر أن تجيء الواو على الأصل « أما ابن يميث فقد أخطأ في ناحيتين : نسب إلى سيبويه أنه روى شيئاً عن العرب من إتمام اسم المفعول من الأجوف الواوى الثلاث ثم نسب الجواز المطلق إلى المبرد قال في شرحه على المفصل ج ١٠ ص ٨٠ « لا يضمنون مفعولاً من الواو فلا يقولون : مقول هذا هو الأشهر وحكى سيبويه أنهم يقولون ثوب مصوون . . وأنشوا :

* المسالك في غيره الملووف *

والأشهر المنون والملوف . وأجاز أبو العباس إتمام مفعول من الواو « ويكنى في الرد على ابن يميث أن نسوق كلام سيبويه ج ٢ ص ٣٦٣ - ٣٦٤ « ولا نعلمهم أمروا بالواوات لأن الواوات أثقل عليهم من الياءات ومنها يفرون إلى الياء فكروها اجتماعاً مع الضمة » .

والمبرد في رأيه هذا إنما جرى على قاعدة صفة ، كررها كثيراً في المقترض والقاعدة هن أنه يجوز في الضرورة الشعرية رد جميع الأشياء إلى أصولها قال في ص ١٣٢ من الأصل : ولو اضطر شاعر لردّه (باب قضايا) إلى أصله كرد جميل الأشياء إلى أصولها في الضرورة وانظر ص ١٣٥ وغيرها ونال في ص ١٣٧ ويحكىك من هذا كله ما ذكرت لك من أن الشاعر إذا اضطر رد الأشياء إلى أصولها .

الكلام مثله ، ولكنه يحتلّ لاعتلال الفعل . والذي جاء في الكلام ليس على فِئَل ، فإذا اضطرَّ الشاعر أجرى هذا على ذلك .

فمما جاء قولهم : النُّور ، وقولهم : سرت سُوراً وضحوه ، قال أبو ذؤيب :
وغيرَ ماءِ المرِّ فاها فلونُهُ كلَّونِ النُّورِ وهى أدماءُ سارها^(١)

وقال العجاج :

كَانَ عَيْنِيهِ مِنَ الْغُورِ^(٢)

وهذا أثقل من (مفعول) من الواو / لأن فيه واوين وضمتين . وإنما ثم واوان بينهما ضمة .
 $\frac{1}{93}$

(١) المرء ، ثم الأراك . النور : دخان الفتيلة يتخذ كحلا للوحم . الأدماء من الظباء : البيضاء التي تلوها جدد فيها هبرة فإن كانت الظباء خالصة البياض فهي الآرام .
وسارها : أصله سارها بمعنى باقيا فحلقت العين .

والبيت لأبي ذؤيب الهذلي أنظر ديوان الهذليين ج ١ ص ٢١ والقصيد ص ٢١-٣٢ ، وروى هناك وسود وقال السكري :
« كان ينبغي أن يقول وهى آدم سارها وقال الأصمعي أراد وهى آدم » . لم يبين لنا الأصمعي ، ولا السكري وجه تأنيث أدماء فهي خبر سبب يراعى في تذكيره وتأنيثه ما بعده .
أرى أن يكون توجيه البيت كما يأتي :

(أ) اكتسب سارها التأنيث بسبب إضافته إلى ضمير المؤنثة فأنث الوصف الراجع لذلك .
(ب) أشار إليه ابن الشجري في أماليه ج ١ ص ٢١٠ بقوله « سارها بدل من هي » وفي كلام ابن الشجري أمران يحتاجان إلى بيان .

(أ) في جعل سارها بدلا من هي فصل بين البذل والمبدل منه .
(ب) الكثير أن يراعى البذل في التذكير والتأنيث ، لأنه المقصود بالحكم والمبدل منه في نية الطرح والجواب من الأول أن الفصل بين البذل والمبدل منه جائز وقد جاء في قوله تعالى : « والله على الناس حج البيت من استطاع » الكامل ج ٦ ص ١٢٣ ويقول أبو حيان في البحر المحيط ج ٢ ص ٣٥٧ : « الفصل بين البذل والمبدل منه بالخبر جائز » .
والجواب من الثاني أن مراعاة المبدل منه قد جاءت في شعر الأخطل :

إن السيوفَ غلُّوها ورَواحِها تركتْ هوازنَ مِثْلَ قَرْنِ الأَعْصَبِ

وإن كان الكثير مراعاة البذل .
ويجوز أن يكون سارها بدلا من الضمير المستتر في أدماء .
(٢) من أرجوزة العجاج في وصف جبل وبعده .

بعد الأني وعسسرق الغرور قلتان في لحدى صفا منقور
الأني : الإعياء ، الفرور : كسور الجبل ، والقلت : نقرة في الحجر . أنظر : أراجيز العرب ص ٨٨ ، وديوانه ص

. ٣١-٢٦

هذَابَاب

ما لحقته الزوائد من هذه الأفعال

اعلم أن أصل الفعل من الثلاثة (فَعَلَ) فتمى لحقته زائدة فإِنَّهَا تلحقه بعد اعتلاله ، أو صحته .

فما كان معتلاً وقبل يائه أو واوه حرف متحرك ، فقصته قصّة (فَعَلَ) في الانقلاب . وإن كان قبل كل واحد منهما ساكن طرحت حركة حرف المعتل على الساكن الذى قبلها لئلا يلتقى ساكنان ؛ لأنك إذا سلبت المعتل حركته سكن ، وأبدلته ؛ لأن الزيادة إنما لحقته بعد أن ثبت فيه حكم البدل .

فمن ذلك أن تلحقه الهمزة في أوله فتقول : أقام ، وأصاب ، وأجاد ، ونحو ذلك^(١) . والأصل أقوم ، وأجود ، كما أن أصل قال قول ، وأصل باع بيع . فطرحت حركة الواو ، والياء على موضع الفاء من الفعل ، وقلبت التى تطرح حركتها إلى الحرف الذى حركتها منه : إن كانت مفتوحة / قلبتها ألفا ، وإن كانت مضمومة قلبتها واواً ، وإن كانت مكسورة

١
٩٤

قلبها ياء .

وذلك قولك : أقام للفتحة .

وتقول في المضارع : يُقيمُ ؛ لأن أصله يُقوم . فهذا مثل يَقُولُ لأن أصله يَقُولُ على وزن يقتل . الياء والواو في ذلك سواء .

فإن بنيت منه مصدرا قلت : إقامة ، وإرادة ، وإيانة ، وكان الأصل إقوامة ، وإيئانة ،

(١) في سيويه ج ٢ ص ٣٦٢ هـ هذا باب ما لحقته الزوائد من هذه الأفعال المطلة . . فإن كان الحرف الذى قبل الحرف المعتل ساكناً في الأصل ولم يكن ألفاً ، ولا واواً ، ولا ياء فإنك تسكن المعتل ، وتحول حركته على الساكن وذلك مطرد في كلامهم ؛ وإنما دعاهم إلى ذلك أنهم أرادوا أن تعتل وما قبلها إذا لحق الحرف الزيادة كما اعتل ولا زيادة فيه . . وذلك أجاد ، وأقال ، وأبان ، وأعاف ، واستغاث ، واستعاذ .

ولكنك فعلت بالمصدر ما فعلت بالفعل ، فطرحت حركة الواو « أو الياء » على ما قبلها .
فصارت ألفا ؛ لأنها كانت مفتوحة ، وإلى جانبها ألف الإفعال . فحلفت إحدى الألفين
لائتقاء الساكنين^(١) .

فأما سيويه والخليل فيقولان : المحنوقة الزائدة . وأما الأخفش فيقول : المحنوقة
عين الفعل ، على قياس ما قال في مبيع . كلا القرينين جارٍ على أصله^(٢) .

والهاء لازمة لهذا المصدر^(٣) عوضاً من حذف ما حذف منه : لأنَّ المصدر على أفعلت إفعالا ؛
نحو قولك : أكرمت إكراما ، وأحسنت إحسانا / . فكان الأصل أقومت إقرأماً فلما لزمه
الحذف دخلت الهاء عوضاً مما حذف ؛ إذ كانت الهاء لا تمتنع منها المصادر ، إذا أردت المرة
الواحدة . ويكون فيها على غير هذا المعنى والعوض . كقولهم : بطريق ، وبطاريق ، وزنديق ،
وزناديق ، فإن حلفت الياء دخلت الهاء فقلت : بطارقة وزنادقة ؛ لأنَّ الجمع مؤنث ،
فأدخلت الهاء ؛ لأنها تدخل فيما هو موضع لها ؛ ألا تترك تقول : صَيْقَلٌ وصياقلة ، وحِمار
وأخيرة .

وكل ما لزمه حذف من هذا الباب يغير هذه الزائدة فحاله في العوض كحال ما لحقته
الزيادة التي ذكرناها .

وذلك قولهم : استقام استقامة ، واستطاع استطاعة ؛ لأنه كان في الأصل استَطَوَع
استطوعا ؛ كما تقول : استخرج استخراجا . فلما حلفت لائتقاء الساكنين عوضت .

فأما قولك : انقاد انقيادا ، واختار اختيارا ، فإنه على تمامه ؛ لأنَّ الياء المنكسر ما قبلها
منفتحة في هذه المصادر ، فإنما هن بمنزلة الياء في النصب في أواخر الأسماء ، والأفعال إذا كان

(١) في سيويه ٢ ص ٢٦٦ « فأما الإقامة والاستقامة فإنما احتلتا كما احتلت أفعلتا ، لأن لزوم الاستعمال ، والأفعال
لا يستعمل وأفعل كلزوم يستعمل ويفعل لهما . . . » .

(٢) أنظر تصريف المسازني ج ١ ص ٢٩١ .

(٣) في سيويه ج ٢ ص ٢٤٤ - ٢٤٥ « وإن شئت لم تعوض وتركت الحروف على الأصل قال الله عز وجل (لا تلهيهم
تجارة ولا بيع من ذكر الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة) .

وقالوا : اخترت اختياراً فلم يلحقوه الهاء لأنهم آمنوه وقالوا أريته إراب مثل أنه إتاماً لأن من كلام العرب أن يملفوا
ولا يعوضوا . » .

$\frac{1}{96}$ ما قبلها مكسورا ، نحو قولك : رأيت قاضيا يا فتى ، ويريد أن يقضى / فاعلم ، ولكنها تنقلب في الانقياد ، ونحوه من الواو ، فيكون هذا اعتيلا .

وذلك أن قولك : (قياد) من انقياد مثل قيام الذى هو مصدر قمت ، فانقلب على جهة واحدة .

وفي هذه الجملة ما يدل على ما يرد عليك من هذا الباب إن شاء الله .

فإن بنيت شيئا من هذه الأفعال بناء ما لم يُسم فاعله فإنك تُجرها مُجرى الثلاثة في القلب ، وتُسلم صلرها ؛ لأنها في إلحاق الزوائد كالصحيح من الأفعال . وذلك قولك فيما كان من (أفعل) : قد أُقيمَ عبدُ الله . فتأتي حركة الواو على ما قبلها : لأنها كانت قَبْلُ : أقوم عبد الله ؛ مثل أُخْرِجَ ، فحوّلت الحركة على القاف فانكسرت القاف . وسكنت الواو فانقلبت ياء ، لسكونها وكسرة ما قبلها . والأصل في هذا ما ذكرت لك في باب (أفعل) .

$\frac{1}{97}$ فإن قلت : قد أُخِيرَ ، وأنقيدَ ضمنت ألف الوصل ؛ لأنَّ حقَّ هذا الكلام أن يكون / افتعل ، وانفعل ، ولكنك طرحت حركة العين على ما قبلها كما فعلت في قيل ، وبيع ، لأنَّ (تير) من اختيار ، و(قيد) من انقيد بمنزلة قيل ، وبيع . وقد مضى القول في هذا . وكذلك أُسْتُنْعِلَ ؛ نحو اسْتَطِيعَ .

ومن كان قوله : قد بُوعَ ، وقُولَ فعل ههنا كما فعلَ ثمَّ .

ومن رأى الإشمامَ أشمَّ ههنا ، فالجى واحد^(١) .

(١) سيويه ج ٢ ص ٣٦٢ « وإذ قلت : افتعل وانفعل قلت : أخير وانقيد فتعل من افتعل فتحوّل الكسرة على التاء كما فعل ذلك في قيل » .

وانظر اللغات في قيل وبيع ، في ص ٣٦٠ .

هذَاب

الأسماء المأخوذة من الأفعال

اعلم أنّ كل اسم كان على مثال الفعل ، وزيادته ليست من زوائد الأفعال ، فإنه منقلبُ حرف اللين كما كان ذلك في الأفعال ، إذ كان على وزنها وكننت زيادته في موضع زيادتها .
والنحويون البصريون يرون هذا جارياً في كل ما كان على هذا الوزن الذي أصفه لك .
ولست أراه كذلك ، إلا أن تكون هذه الأسماء مصادر فتجرى على أفعالها .
أو تكون أسماء لأزمنة الفعل ، أو لأمكنته الدالة على الفعل .

فأما ما صيغ منها / اسماً لغير ذلك فليس يلزمه الاعتلال ؛ لبعده من الفعل^(١) . وسنأتي على $\frac{1}{98}$ شرح ذلك إن شاء الله .

تقول في (مفعل) - إذا أردت به مذهب الفعل من القول والبيع وما كان مثل واحد منهما - :
مقال ومباع ، لأنه في وزن أقال ، وأباع . فالميم في أوله كالمهمزة في أول الفعل ؛ فلم تخف
التباساً ، لأن الميم لا تكون من زوائد الأفعال .

فإن بنيت منه شيئاً على مُفَعَّل قلت : مُقَدَّل بمؤمّاد ؛ كما كنت تقول : يُقَال ، ويراد .

(١) عرض الرضى في غير موضع من شرح الشافية لشرح ملهب جمهور البصريين ومنهب المبرد فقال ج ٣ ص ١٠٤ ،
١٠٥ : « فالثلاثي المزيد فيه يشترط فيه أن يكون مع موازته للفعل ميبأناً بوجه وذلك كالحرف الزائد الذي لا يزداد في الفعل
كيم مقام ، ومقام . ومستقام فإنها في الأصل كيهجد ، ويحمد ، ويستخرج لكن الميم لا تزداد في أول الفعل أو كالحروف التي
تزداد في الفعل لكن تكون متحركة بحركة لا تحرك في الفعل يمثها نحو قباع على وزن تفعل ، بكسر التاء وفتح العين فإنه يوازن
اعلم لكنه ليس في الفعل تاء مزبلة في الأول مكسورة وأما نحو تعلم فهي لغة قوم .

وقد المبرد : المزيد فيه الموازن للفعل إنما يعل إذا أفاد معنى الفعل كالمقام فإنه موضع يقام فيه وكذا المقام ، بضم الميم :
موضع يقبل فيه الإقامة فعل ما ذهب إليه مريم ، ومدين ليسا بشاذين وإن كانا مفعلين لمرهما عن معنى الفعل وكذا تفعل من البيع
بكسر التاء ينبغي أن لا يعل بل يقال تبيع . . . »

وإن لم يكن ذو الزيادة الإسمي ميبأناً للفعل بوجه ، نحو أبيض ، وأسود ، وأدون منك ، وأبيح ونحو أبيح على وزن أصبح
ونحو تبيع على وزن ترتب منه فلا يعل شيء منها . »

فإن صغت اسماً لا تريد به مكاناً من الفعل ، ولا زماناً للفعل ، ولا مصدراً قلت في (مفعول) من القول : هذا مَقُولٌ ، ومن البيع : مَبِيعٌ ؛ كما قالوا في الأسماء : مَزِيدٌ . وقالوا : إنَّ الفُكاهة مَقْوَدَةٌ إلى الأذى^(١) .

وعلى هذا قالوا : مَرِيمٌ ، ولو كان مصدراً لقلت : مَرَامًا ، وهذا مَرَامِكُ إذا أردت الموضوع الذي تروم فيه ، وكذلك الزمان .

وعلى هذا استخرت مُستَخَارًا في معنى الاستخارة / وانقذت مُنْقَذًا في معنى قولك : انقيادا .

1
٩٩

واعلم أنَّ المصدر واسم المكان والزمان بزيادة الميم في أوائلها يكون لفظها أفضً المفعول إذا جاوزت الثلاثة من الفعل^(٢) . وذلك ؛ لأنها مفعولات . وذلك نحو قوله : « وَقُلْ رَبِّي أُنزِلْنِي مُنْزَلًا مُبَارَكًا »^(٣) (وَيَا سَمِرَ اللَّهُ مُجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا)^(٤) ، وما أشبه ذلك .

فأما الفاعل منها فيجرب على وزن (يُفْعِلُ) ، إلا أنَّ الميم في أول اسمه مضمومة ، ليفصل بين الاسم والفعل .

والمفعول يجرب على مثال ؟ يُفْعَلُ ؛ إلا أنَّ الميم في أوله [مضمومة] لأنه اسم ؛ والميم آية الأسماء فيما كان من الأفعال المزيدة ، وذلك قولك للفاعل : مُقِيمٌ ، ومُرِيدٌ ؛ لأنَّ فعله يُقِيمُ ، ويُرِيدُ .

والمفعول مُقَامٌ ، ومُرَادٌ ، على مثال يُقَامُ ، ويُرَادُ .

فإن كانت هذه الميم في اسم ولم يكن بها على مثال الفعل فالاسم تامٌ .

وذلك قولك : رجلٌ مِقْوَلٌ ، ومِخْيِطٌ ، ومِشْوَارٌ ، من الشارة والهيئة ، ومِسْوَكٌ . فيتم ؛ لأنه إنما اعتلَّ الاسم لإجرائه على الفعل ، فلما خرج عن ذلك كان على أصول الأسماء^(٥) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٦٤ « وقد قال قوم في مقلة فجاؤا بها على الأصل كما قالوا : أجودت فجاؤا بها على الأصل وذلك قول بعضهم ان الفكاهة لمقودة إلى الأذى وهذا ليس بمطرد » مفعلة هنا للسبب .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٥٠ « هذا باب نظائر ما ذكرنا مما جاوزت بنات الثلاثة . فالمكان والمصدر يبنى من جميع هذا بناء المفعول » .

(٣) المؤمنون : ٢٩ .

(٤) هود : ٤١ « وعجراها بضم الميم سينية أيضاً ، الاتحاف ص ٢٥٦ : وانظر ص ٧٥ من المطبوع .

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ٣٦٧ « وسألت عن مفعول لأم شيء أم ، ولم يجز مجرى أفعل فقال : لأن مفعلا إنما هو من مفاعل =

ولو / بنيت مثل جعفر من قلت وبعث لقلت : قَوْلٌ وَبَيَّعَ . فإن قال قائل : هذا مما تلزمه $\frac{1}{100}$ العلة ، لأنه على مثال دحرج ، قيل له : يمتنع هذا من العلة لشيئين :

أحدهما : الإلحاق بدحرج ؛ لأنَّ الملحق بالأصل يقع على مثاله .

والعلة الأخرى : أنَّ الياء والواو ، لا تقع واحدة منهما أصلاً في ذوات الأربعة ، إلا فيما كان مضاعفاً؛ نحو الوَحْوَحَة^(١) ، والأَوْعَوْعَة^(٢) ، وما كا مثله . فلهذا امتنعنا من العلة في هذا البناء ونبيّن هنا في موضعه بعد مقدّمته إن شاء الله .

فإن كانت الياء والواو بعد حرف متحرك ، لم تُلقَ على ما قبلهما حركة واحدة منهما^(٣) ، لأنَّ قياس التحريك الذي قبلهما قياس قف قال ، وباء باع وذلك قولك . اختار الرجل ، وانقاد وأصلهما اختير وانقود ؛ لأنَّ اختار انفعل من الخير ، وانقاد انفعل من القود فصارت أواخرها كقال ، وباع . فما كان يلزم في ذلك فهو في هذا لازم فهذه جملة كافية فيما يرد عليك من بابها إن شاء الله .

فإن كانت زوائد الأسماء كزوائد الأفعال / لم يكن في الأسماء إلا التصحيح ؛ لثلاً يلتبساً $\frac{1}{101}$ وذلك أنك لو بنيت (أفعل) من القول والبيع اسماً لقلت : أقولُ ، وأبيعُ يا فتى ، كما تقول : زيد أقولُ الناس ، وأبيعهم ؛ لثلاً يلتبساً بمثل أخاف ، وأراد ، وما أشبهه^(٤) .

= ألا ترى أنهما في الصفة سواء تقول مطن ، ومفساد فتريد في المفساد من المعنى ما أردت في المطن وتقول المخصف ، والمفتاح فتريد في المخصف من المعنى ما أردت في المفتاح وقد يمتوران الشيء الواحد ، نحو مفتاح ، ومفتاح ومنساج ، ومقول ومقوال فإثماً أمنت فيما زعم التحليل أنها مقصورة من مفعال أبداً . . .

وعلل المسازني بتعليل التحليل ج ١ ص ٣٢٣ .

أما المبرد فيعلل الصحة بأنه اسم ليس فيه معنى الفعل فلا يحمل عليه في الإعلال .

(١) ترديد النفس في الخلق من شدة البرد .

(٢) صوت الذئب والكلاب .

(٣) في سيوييه ج ٢ ص ٣٦٢ وإذا كان الحرف قبل المتل متحركاً في الأصل لم يغير ولم يعتل الحرف من محول إليه كراهية أن يحول إلى ما ليس من كلامهم ، وذلك نحو اختار ، وامتاد ، وانقاس . جعلوها تابعة حيث اعطلت وأسكنت كما جعلوها في قال ، وباع ، لأنهم لم يغيروا حركة الأصل كما لم يغيروها في قال ، وباع . . .

(٤) في سيوييه ج ٢ ص ٣٦٤ و يتم أفعل اسماً وذلك : هو أقول الناس وأبيع الناس وأقول منك ، وأبيع منك وإنما =

وعلى هذا تقول : أقولة وأبيعة ، مثلاً ياتبس بقولك : أبيع وما أشبهه .
وكذلك أبييناء^(١) ؛ لأن ألف التانيث لا يُعتدّ بها فالكلام بغير الألف إنما هو أفعل
فهذا ممّا لا اختلاف فيه بين النحويين .
فإن كانت الزائدة لا تبلغ به مثال الأفعال ، فإن الاسم يعتلّ عند سيبويه ، والخليل ،
وغيرهما من البصريين .

وكذلك إذا كان بينه وبين مثال الأفعال فصل بحركة .
فيقولون : لو بنينا مثل (تفعل) من القول لقلنا : تقيّل . وكان أصله تقول ، ولكنّا
ألقينا حركة الواو على ما قبلها ، فسكنت وقبلها كسرة فانقلبت ياء .
فلو قلناه من البيع لقلنا : تبييع .

وكذلك لو بنينا (تُفعل) منهما لقلنا : تُقول وتُبوعُ ؛ كما يقولون فيما لحقته الميم ،
وليس يشتقّ من الفعل مصدرًا ولا مكانًا .
وقالوا : فُعل هذا : لأنّ زيادته من زيادة الأفعال ، والحركة قد رفعت اللبس .
/ ولا أراه كما قالوا ؛ لأنّه ليس مبنياً على فُعل فتلحقه علته ، ولا هو على مثاله .

١
١٠٢

= أمّوا ليفصلوا بينه وبين الفعل المتصرف نحو أقال ، وأقام ؛ ويم في قولك : ما أقوله وأبيعه ؛ لأن معناه معنى أفعل منك وأفعل
الناس . . .

وانظر تصريف المسازي ج ١ ص ٣١٥ - ٣١٦ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٦٦ ؛ وكذلك أهوناه ، وأييناه ، وأعياء وقد قالوا : أعياء وقد قال بعض العرب : أييناه
فأسكن ، وحرك الباء كره الكسرة في الياء كما كرهوا الضمة في الواو في فعل من الواو فأسكنوا . . .

هذاباب ماكانعلىثلاثةأحرفمماعينهواوإياء

فما بنيته من ذلك على (فعل) وجب في عينه الانقلاب . وذلك قواك : دار ، وباب ، وساق ، وما أشبهه^(١) .

وإنما انقلبت ؛ لأنها متحركة وقبائها فتحة ، فصارت في الأسماء بمنزلة قال ، وباع ، في الأفعال .

فإن قال قائل : لم لم تجر على أصلها ليكون بينها وبين الفعل فرق ، كما فعل ذلك فيما لحقته الزوائد ؟

قيل له : الفصل بينهما أن الأفعال فيما لحقته الزوائد تلتى حركة عينها على ما قبله ، وتسكن ؛ وهذه لم تلت حركة عينها على غيره ، واحتيج إلى الفرق مع الزوائد ؛ لأن ما لحقته زائدة من الأسماء تبلغ به زنة الأفعال لم ينصرف ، فيلتبس بالفعل ؛ لأنه لا يندخه خفض ، ولا تنوين وما كان على ثلاثة فالتنوين ، والخفض فصل بينه وبين الفعل ، فقد أمن اللبس .

/ وأصل انقلاب الياء ، والواو في (فعل) واحد ، إما كان أو فعلا ، لأن القالب لهما الفتحة^١ قبلهما ، وأنهما في موضع حركة . فهذا بمنزلة قفا ، وغزا .

والأفعال في (أفعل) وما أشبهها تقلب ، وتأتي الحركة على ما قبلها ، ولا يكون ذلك في الأسماء لأن (أفعل) وما أشبهه مما يسكن فاؤه إنما يبنى على (فعل) ، فيعتل بعلمته والأسماء مصوغة على غير تصرف ، فإنما يلزمها صحة الياء والواو .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٦٨ « هذا باب ما جاء في أسماء هذا المعتل على ثلاثة أحرف . . اعلم أن كل اسم منها كان على ما ذكرت لك إن كان يكون مثاله وبنائه فعلا فهو بمنزلة فعله يمتل كاعتلاله فإذا أردت فعل قلت : دار وناب وساق فيعتل كما يمتل في الفعل لأنه ذلك البناء وذلك المثال فوافقت الفعل كما توافق الفعل في باب يذرو ويرى . . وكذلك فعل . . »

وإذا سكننا^(١) فإن كان شيء من هذا على (فَعَل) صححت واوه وياؤه ، لسكونيهما . وقد تقدم القول في هذا وذلك ؛ نحو : قَوْل ، وبيِع .

ونذكر سائر الأمثلة التي على ثلاثة أحرف إن شاء الله .

وكذلك ما بنى على مثال لا يكون عليه الفعل ؛ نحو (فَعَل) : فإنك تقول فيها من القول : قَوْل ومن البيع : بَيْع ؛ كما قلت : صُور ، ونُوم ، ونحو ذلك . وما كان على (فَعَل) ؛ نحو بيع ، وحوَل .

وكذلك لو بنيت من واحد منهما مثل (إِبِل) لقلت من القول : قَوْل ولم تقلب ، لأنها متحركة ، ومن البيع ؛ بَيْع^(٢) .

١٠٤ / فإن بنيت منهما مثل (فَعَل)^(٣) فإن الياء تسلم فيه ، نحو قولك : رجل صَيُود ، وقوم صَيِد ، ودجاجة بَيُوض ، ودجاج بَيُض .

ومن أسكن فقال في رُسُل : رُسُل لما نذكره بعد هذا الباب . قال في صَيِد : صَيِدٌ ، وفي بَيُض : بَيُضٌ ؛ لأنه فَعَل فيلزم فيه ما يلزم في جمع أبيض .

ومن بناه من الواو فإنه يختار الإسكان ؛ كما قال في رُسُل : رُسُل ، وفي عَضُد : عَضُدٌ ؛ كراهة الضمة في الواو ، على ما تقدم به قولنا . فيقول في فَعَل من القول : قَوْل ؛ كما تقول في جمع خِوان : خِونٌ ، والأصل قَوْلٌ ، وخِونٌ^(٤) .

(١) في الأصل : وإذا سكن ما قبلهما .

(٢) في سيويه ج ٢ ص ٣٦٨ « وأما فعل منها فعل الأصل ليس فيه إلا ذلك لأنه لا يكون فعلا معطلا فيجرب مجرى فعله . . . وذلك قولم : رجل نوم ورجل سولة ولومة وعيبة . . . وكذلك فعل قالوا : حول وصبر وبيع وديم وكذلك إذا أردت نحو إبل قلت : قول وبيع » .

(٣) في سيويه ج ٢ ص ٣٦٩ « وأما فعل من بنات الياء فبمنزلة غير المتعل ، لأن الياء وبمدها الواو أخف عليهم ، كما كانت الضمة أخف عليهم فيها . وذلك نحو غير ، وغير ، فإذا قلت : فعل قلت غير ، ودجاج بيض ومن قال رسل فحذف قال بيض ، وغير . . . » .

(٤) في سيويه ج ٢ ص ٣٦٨ « فأما فعل فإن الواو فيه تمكن ، لاجتماع الضمتين ، والواو فجلسوا الإسكان فيها نظيراً لهمة في الواو في أدور . وقول وذلك لقولم : عوان وعون ، ونوار ونور ، وقول وقوم قول وأنزموا هذا الإسكان إذا كانوا يسكنون غير المتعل ، نحو رسل ، وعضد ، وأشياء ذلك . . . » .

فإن جئت به على الأصل فأردت أن تبدل من الواو همزة كان ذلك جزئاً لانضمامها .

وقلماً يبالغ به الأصل ، وهو جائز ، ولكنه مجتنب ؛ لثقله^(١) ، ولأن الصحيح فيه يجوز فيه إسكان المضموم والكسور في مثل هذا الباب . [فمما جاء على الأصل]^(٢) قول العجاج :

وفي الأَكْفِ اللامعاتِ سُورٌ^(٣)

وقال الآخر :

أغرُ اثنايا أَحْمُ اللسا تِ تَمَنَحُهُ سُوكُ الإِسْجِلِ^(٤)

وأما ما كان من هذا على (فَعِلٍ) أو (فَعُلٍ) فإنه يعتل ، فتقلب واوه وياؤه ألفاً ، كما اعتل / $\frac{1}{100}$ خاف ، وطال ؛ لأن المعتلين في موضع حركة وقبل كل واحد منهما فتحة^(٥) .

(١) الظاهر من كلام المبرد أن تصحيح نحو فعل من الأجوف جائز في الضرورة كما تفيذه هذه العبارة وبدليل استشهاده بالشعر على هذا وبدليل قوله (ولكنه مجتنب لثقله) وابن يعيش ينسب إليه الجواز في غير الشعر قال في ج ١٠ ص ٨٥ :

« واستعمال الأصل الذي هو الضم ههنا من ضرورات الشعر عند سيبويه وهو عند أبي العباس جائز في غير الشعر قال : فإن جئت به على الأصل فأردت أن تبدل من الواو همزة كان ذلك جزئاً لانضمامها وقلماً يبلغ به الأصل وهو جائز » . فقد ساق ابن يعيش نصاً عن المبرد هو في المقتضب وترك قوله : ولكنه مجتنب لثقله .

(٢) تصحيح السيرافي .

(٣) صدره - عن مبرقات بالبرين وتبدو - واستشهد به سيبويه ج ٢ ص ٣٦٩ على تثقيل فعل في الشعر .

أبرقت المرأة : تحسنت وتزينت . البرين : جمع برة : وهي الخللخال . تبدو . تظهر وفاعله ضمير المبرقات والفعل معطوف على مبرقات وجملة في الأكف اللامعات سور ، حال من فاعل تبدو ، والربط محذوف أي منها . يقول : قد مضى دهر بعد شبائك فقد حان أن تكف عن النساء التي تزين بزینتها وتظهر بها للرجال .

والبيت لعلوى بن زيد وليس للمجاج وانظر شواهد الشافية ص ١٢١ - ١٢٤ .

(٤) أغر : أبيض . الحمة : لون كعين الدهمة والكتة . والموك : جمع سواك . واحمل : شجركيتخذ منه المساويك . والبيت من شواهد تصريف المازني ج ١ ص ٣٣٨ ، وذكر في المخصص ج ١١ ص ١٩٢ غير منسوب ونسبه اللسان (سوك) إلى عبد الرحمن بن حسان .

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ٣٦٨ « وكذلك فعل ذلك خفت ورجل خاف ، وملت ورجل مال ، ويوم راح فزعم الخليل أن هذا فعل حيث قلت فعلت كقولهم : فرق وهو كرجل فرق ونزق وهو رجل نزق وقد جاء على الأصل كما جاء فعل قالوا : رجل روع ورجل حول . وأما فعل فلم يجئوا به على الأصل كراهية في اللقمة على الوار ... » .

فأما التَّوَدُّ ، والصَّيْدُ ، والخَوْنَةُ ، والحَرَكَةُ ، وما كان نحو ذلك من بابِ فُعِلٍ ؛ نحو رجل حَوَّلَ ، وتَحَوَّرَ ، فإنَّ هذا يفسَّرُ في باب ما يبلغ به الأصل إن شاء الله .

وأما العَوَّرَ ، والحَوَّلَ ، والصَّيْدَ ، مصدر الأَصْيَدِ فإنَّما صححت اصحَّةَ أفعالها ، ليكون بينها وبين ما اجتلَّ فِعْلُهُ فصلٌ ، وكما قلنا : إنَّ هذه الأفعال من عَوَّرَ وحَوَّلَ إنما هي منقولة من عَوَّرَ واحَوَّلَ ، نقول إنَّ مصادرها منقولةٌ من مصادره .

هذَابَاب ما اعتلت عينه مما لامه همزة

وذلك نحو قولك : جاء يجيء ، وساء يسوء ، وشاء يشاء .

فما كان من هذا على فَعَلٍ يَفْعَلُ فهو بمنزلة خاف يخاف .

وما كان منه على فَعَلٍ يَفْعَلُ فهو بمنزلة / باع يبيع ؛ وذلك لأنَّ الهمزة ليست من حروف ^١/_{١٠٦} العلة فالواو والياء قبلها بمنزاتهما قبل سائر الحروف ، ولكننا أقردنا هذا الباب انبيئ ما يلحق الهمزة من القلب في فاعِلٍ ونحوه ، وما يدعى فيه من التقديم والتأخير ، وتبيين اختلاف النحويين في ذلك إن شاء الله .

اعلم أنك إذا بنيت من شيء من هذه الأفعال اسما على (فاعل) اعتلَّ موضع العين منه ، فهمز على ما وصفت لك في قائل ، وبائع . فإذا همزت العين التقت هي واللام التي هي همزة فلزم الهمزة التي هي لأم القلب إلى الياء ؛ لكسرة ما قبلها ، لأنه لا يلتقي همزتان في كلمة إلا لزم الآخرة منهما البدل والإخراج من باب الهمز . فنقول : جاء كما ترى . وكان الأصل جائئ فقلب ؛ لما ذكرت لك . وكذلك شاء ، وساء .

فهذا قول النحويين أجمعين إلا الخليل بن أحمد^(١) ، فإنه كان يقول : قد رأيتهم يفرّون إلى القلب فيما كانت فيه همزة واحدة ؛ استثقالا لها ، فيقدّمون لام الفعل ، ويؤخّرون الهمزة التي هي عين فيما / لا يهمز فيه غيرها ؛ ليصير العين طرفا فيكون ياء ، وذلك قوله :

^١/_{١٠٧}

لا ث به الأشاء والعبري^(٢)

(١) في سيويه ج ٢ ص ٣٧٨ « وأما الخليل فكان يزعم أن قولك : جاء ، وشاء ، ونحوهما اللام فهين مقلوبة وقال : الزموا ذلك هذا ، وأورد فيه إذ كانوا يقلبون كراهية الهمزة الواحدة » .

(٢) ذكره سيويه في موضعين من كتابه ج ٢ ص ١٢٩ ، ٣٧٨ على أن أصل لا ث لاو ث ثم قلب قلبا مكانيا فقلمت الكاء على الواو ثم قلبت الواو ياء . =

وقال :

فَتَعَرَّفُونِي إِنِّي أَنَا ذَا كَمُو شَاكٍ سِلَاحِي فِي الْحَوَادِثِ مُعَلِّمٌ^(١)

يريد شائك أي ذو شوكة .

قال : فلما التقت همزتان كان القلب لازما ، فأقول : جائئى فاعلم : وشائى يافى . فالهمزة التي تلى الألف إنما هي لام الفعل التي لم تنزل همزة ، والمتأخرة إنما هي عين الفعل التي كانت تهمز للاعتلال إذا كتبت إلى جانب ألف . وعضى على هذا القياس في كل ما كان مثل هذا في واحد أو جمع .

وكلا القوايين حسن جميل^(٢) .

= الأشاء : صغار النخل ، الواحد أشاة . العبرى : ما كينبت من الضال على شطوط الأنهار وهو منسوب إلى العبر وهو شاطئ النهر .

واللائث : الكثير الملتف . وصف مكانا مخصبا كثير الشجر . والرجز للعجاج . أنظر شواهد الشافية ص ٣٦٩ - ٣٧٠ وديوانه ص ٦٦ - ٧٢ .

(١) ذكره سيبويه في موضعين ج ٢ ص ١٢٩ ، ٣٧٨ الشاكى : التام السلاح ، وقيل معناه : الحاد السلاح . شبه بالشوك . وروى بكسر الكاف ففيه قلب مكافى والأصل : شاوك . وقيل الأصل شاكك من الشكة وهي السلاح . كرهوا اجتماع المثلين ، فأبدلوا الكاف الثانية ياء ، ثم أعل إعلال قاض وروى بضم الكاف فيحتمل أمرين : الأصل شوك على وزن فعل ثم قلبت الواو ألفا ، أو الأصل شاوك أو شائك ثم حذفت العين فوزنه فال .

والمعلم : اسم فاعل من أعل نفسه في الحرب بعلامة .

والبيت الطريف بن تميم العنبرى . أنظر شواهد الشافية ص ٣٧٠ ، والأصمعيات ص ١٤٠ - ١٤١ ، والانتصاب ص ٤٦٤ ، والبيان ج ٣ ص ٦٩ .

(٢) في تصريف المازني ج ٢ ص ٥٣ « وكلا القولين حسن جميل » . وهي عبارة سيبويه . ج ٢ ص ٣٧٨ .

هَذَا بَاب مَا كَانَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الصَّحِيحَةِ وَاللُّغَةِ

على مثال فَعِلٍ ، وَقَعَلٍ ، وما كان منها في ثانی حروفه كسرة ،
وما كان من الأفعال كذلك .

إعلم أنه يجوز إسكان الحرفين من الضموم ، والمكسور^(١) في الموضعين اللذين حدتھما
استثقالا للكسرة والضمة .

$\frac{1}{108}$

وذلك قولك في عَضُدٍ : عَضُدٌ ، وفي حُمْرٍ : حُمْرٌ ، وفي فَعْدٍ : فَعْدٌ . /

والفعل تقول في عِلْمٍ : عَلِمَ ، وفي كَرَمٍ : كَرَّمَ .

ولا يجوز في مثل ذَهَبٍ أَنْ تَسْكُنَ ، ولا في مثل جَمَلٍ^(٢) . لا يسكن ذلك اسما ولا فعلا ،
لخفة الفتحة ، وثقل الكسرة والضمة ؛ ألا ترى أنك تقول : هذا زيد ، ومررت بزيد ،
وتبدل في النصب من التنوين ألفا تقول : زيدا ، لأن الفتحة لا علاج فيها . ولذلك تقول :
هذا قاضٍ فاعلم ، ومررت بقاضٍ يا فتى ، ولا تحرك الياء المكسور ما قبلها بضمة ولا كسرة .
وتقول : رأيت قاضيا . وتفسير هذا في باب مصطفون^(٣) بما يزيده إيضاحا .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٥٧ « باب ما يسكن استخفافا . . . وذلك قولهم في فَعْدٍ : فَعْدٌ ، وفي كَبِدٍ : وفي عَضُدٍ :
عَضُدٌ ، وفي الرجل رجل ، وفي كرم الرجل : كرم ، وفي علم : علم وهي لغة بكر بن وائل وأناس كثير من بني تميم . . . »
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٥٨ « وأما ما تواتر فيه الفتحان فانهم لا يسكنون منه ، لأن الفتح أخف عليهم من الضم
والكسر ، كما أن الألف أخف من الواو والياء . »
وانظر الكامل ج ٧ ص ٩٤ .
(٣) سيأتي في ص ٢٦٩ من الأصل .

هَذَا بَابُ جَمْعِ الْأَسْمَاءِ الْمَعْتَلَةِ عَيْنَانِهَا

وما يلحقها تَمَّا هو صحيح إذا زيدت فيه حروف اللين^(١)

$\frac{1}{104}$ ويجب التصدير في هذا الباب أن نبدأ بذكر الأسماء الصحيحة التي لازوائد فيها / وما يلحقها من الزوائد التي تسمى الملحقه ، والزوائد غير الملحقه ، واجتماع الجمع ، والتصغير .

اعلم أن الأسماء إذا كانت على أربعة أحرف أصلية ، أو فيها حرف مزيد ، فإن جمعها على مثال تصغيرها في الأصل ، فإن خرج من ذلك شيء فليعلته موجهة .

إذا جمعت اسما على مثال جعفر ، أو قَمَطَر ، أو جُلْجُل ، فإن تصغيره جُعَيْر ، وقُمَيْطِر [وَجُلَيْجِل] ؛ لأن العدد أربعة ، وتصغير الأربعة على مثال واحد ، اختلفت حركته ، أو تنفقت ، زائدا كان أو أصليا .

فالأصلية ما قدمنا . والزوائد في قولك رَغِيف : رُغَيْف وفي عَجُوز ؛ عَجِيز . وفي مثل جَدُول جُدَيْل . وإن شئت قلت : جُدَيْوَل ؛ لأنها متحركة ، وإن كانت زائدة كما قلت في أسود : أَسِيد ، وأَسِيدُ . والقلب أجود ، لأن واو جدول ملحقه ، والمليح حكم الأصلي ؛ ألا ترى أنك تقول : جداول ؛ كما تقول : أساود .

$\frac{1}{110}$ وإنما كانت الأربعة / مستوية في التصغير على اختلاف حركاتها ؛ لأن التصغير مثال يخرج إليه ؛ كما أن الثلاثة على مثال واحد ، وإن اختلفت حركاتها . ألا ترى أنك تقول في عَمَر : عَمَيْر ، وكذلك عَمَرُو ، وكذلك جَمَل ، ومعنى^(٢) . وكل ما كان من الثلاثة .

(١) لم يتحدث في هذا الباب عن جمع الأسماء المعتلة عيناتها وإنما تحدث عن ذلك في أبواب أخرى ستأتي ، وحديثه هنا لم يخرج عن مقدمات سيماد حديثها في باب التصغير .

(٢) المعنى واحد الأسماء وهي المصارين وفي الحديث : المؤمن يأكل في معى واحد . . وهو من أمثلة تصريف المازني ج ١ ص ١٧ وسبويه ج ٢ ص ١٧٩ .

وإن كان الاسم على خمسة أحرف أصلية ، أو فيها زائدة ، فإن التصغير على ما كان في الأربعة^(١) .

تقول في تصغير سَفَرَجَل : سَفِيرَج . وتحذف اللام الأخيرة وإن كنت من الأصل ؛ لأن التصغير تنهى دونها .

وتقول في تصغير قَلَنْسُوة : قَلَيْسِيَة إن حذفت النون ، وقَلَيْسِيَة إن حذفت الواو ؛ لأن الزيادتين إذا استوتا كنت في حذف إحداهما بالخيار أيها شئت^(٢) .

فإن كانت إحداهما للإلحاق أو لعلامة ، أقررتها وحذفت الأخرى ، إلا أنه يجوز لك العوض في الجمع والتصغير من كل ما حذفت . وذلك أنك إذا صغرت اسماً على خمسة ورابعه أحد الحروف الثلاثة المصوتة (وهي الياء ، والواو ، والالف) ، فإن جمعه وتصغيره غير محذوف فيهما شيء . وذلك قولك في مثل دينار دنائير^(٣) إذا جمعت ، ودُنَيْزِير إذا صغرت ، وفي قنديل : قناديل وقنيدليل ، وفي سُرحوب^(٤) : سراحيب ، وسُريحيب ، وفي بَرْدُون : بَرادِين وبُرَيْدِين . تُقَرُّ الباء ياءً ، وتقلب الواو والألف إلى الباء ؛ لأن كل واحدة منهما تقع ساكنة بعد كسرة .

والعوض أن تقول في تصغير سَفَرَجَل : سَفِيرَج إن شئت وفي الجمع : سفاريج . فتجعل هذه الياء عوضاً مما حذفت ، ودايلاً على أنك حذفت من الاسم شيئاً ، فهذا غير ممتنع فعلي هذا تقول في قلنسوة فيمن حذف النون : قَلَيْسِيَة وقَلَيْسِي . ومن حذف الواو قال : قَلَيْسِيَة وقَلانيس .

فأما قوانا فيما كان على أربعة أحرف : إن تصغيره من باب جمعه ، فإنما تأويل ذلك أنك

(١) سيأتى في التصغير .

(٢) قال فيها في الجزء الثاني ص ٥٢٤ « كما أن قلنسوة لما كانت في وزن قمحوة كانت النون بمذاء الأصل والواو بمذاء الواو الزائدة فكان قَلَيْسِيَة أقيس من قَلَيْسِيَة » .

وفي سيويه ج ٢ ص ١١٥ « إن شئت قلت قَلَيْسِيَة وإن شئت قلت قَلَيْسِيَة كما فعلوا ذلك حين كسروه الجمع » .

(٣) في سيويه ج ٢ ص ١٢٧ « ومن ذلك أيضاً قيراط ودينار تقول : قوريط ، ودنير لأن الياء بدل من الراء والنون لم تلزم ألا تراهم قالوا : دنانير وقراريط وكذلك الدينياج فيمن قال : دياييج ، والديماس فيمن قال دماميس . . . »

(٤) الطويل .

إذا جمعت زدت حرف اللين ثالثاً ، وكسرت ما بعده ، فإن عوضت في التصغير عوضت في الجمع ، وإن تركته محلوقاً في أحدهما فكذلك هو في الآخر ؛ لأنك إذا صغرت ألحقت حرف اللين ثالثاً ، وكسرت ما بعده .

والفصل بين التصغير والجمع ، أن أول التصغير مضموم ، وأول الجمع مفتوح ، وحرف

$\frac{1}{112}$ لين الجمع ألف / ، وحرف لين التصغير ياء^(١) .

فإن قلت : فما بالك تقول في ضارب : ضوَّرب ، وأنت لا تقول في جمعه : ضوارب ؟

قيل له : الأصل أن يقال في جمعه : ضوارب ، ولكنه اجتنب للنبس بين المذكر والمؤنث ؛ لأنك تقول في جمع ضاربة : ضوارب^(٢) .

* * *

وما كان من باب فاعِلٍ فإنما هو اسم مبنى من الفعل ، أو على جهة النسب . فأما ما كان من الفعل منه فهو الباب ؛ نحو : ضارب ، وقاتِل ، وشاتِم .

وأما ما كان على جهة النسب فنحو فارس ، ودارِع ، ونابِل : أي ذو فرس ، وذو درع ، وذو نَبَل . وليس فيه (فَعَل) فهو (فاعِل) .

وما كان للمرأة فعلى هذا ؛ نحو ضربت ، وشتمت ، وقتلت .

فلما كان جمع فاعلة فواعل اجنبوا مثل ذلك في المذكر ، وعدلوا به عن هذا الباب ؛ لكثرة أبنية المذكر في الجمع .

ولو احتاج إليه شاعر لردّه إلى الأصل فجمعه على فواعِل .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٠٦ « واعلم أن تصغير ما كان على أربعة أحرف إنما يجيء على حال مكسره للجمع في التحرك والسكون ، ويكون ثالث حرف لين ، كما أنك إذا كسرته للجمع كان ثالثه حرف لين إلا أن ثالث الجمع ألف ، وثالث التصغير ياء ، وأول التصغير مضموم ، وأول الجمع مفتوح ، وكذلك تصغير ما كان على خمسة أحرف يكون في مثل حاله لو كسرت للجمع . . . »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٠٦ - ٢٠٧ « وإن كان فاعل لنير الآمين كسر على فواعل وإن كان لمذكر أيضاً ، لأنه لا يجوز فيه ما جاز في الآمين من الواو والتون فضارع المؤنث . . . وقد اضطر فقال في الرجال وهو الفرزدق : وإذا الرجال رأوا يزيد . . . »

وانظر الكامل ج ٤ ص ١٨٩ ، ج ٨ ص ٩٨ .

ألا تراهم قالوا في جمع فارس: فوارس، إذ كان / مثل هذا مطرّحا من المؤنث . وكذلك ^١
١١٢ هالك في الهواك لما أردت الجنس كله . قال الفرزدق حيث احتاج إليه :

وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم / خضع الرقاب نواكس الأبصار^(١)

(١) خضع بضمتين : جمع خضوع مبالغة خاضع ، ويحتمل أن يكون خضع بضمه فسكون جمع أخضع ، وهو الذي في عنقه تظامن من خفة ، وهذا أبلغ من الأول . ونواكس : جمع ناكس ، صفة العاقل . وهو المطأطأ رأسه .

والمبرد عرض لذلك في الكامل أيضا ج ٤ ص ١٨٩ قال : « في هذا البيت شيء يستظرفه النحويون وهو أنهم لا يجمعون ما كان من فاعل نعتا على فواعل ، مثلا يلتبس بالمؤنث . لا يقولون ضارب وضارب ، وقاتل وقواتل ، لأنهم يقولون في جمع ضاربة : ضوارب ، وقاتلة وقواتل ، ولم يأت ذلك إلا في حرفين : أحدهما في جمع فارس فوارس ، لأن هذا مما لم يستعمل في النساء فأمنوا الالتباس . ويقولون في المثل : هو هالك في الهواك فأجروه على أصله لكثرة الاستعمال لأنه مثل ، فلما احتاج الفرزدق لضرورة الشعر أجراه على أصله فقال نواكس الأبصار ولا يكون مثل هذا أبدا إلا في ضرورة » وانظر ج ٨ ص ٩٨-٩٩ كما أعاد ذلك في الجزء الثاني ص ٤٩٣ كما سيأتي . من هذا يتبين لنا أن ما قاله المبرد في كتابه موافق لكلام سيويه . والرضى في شرح الشافية ج ٢ ص ١٥٣ يقول : « وذكر المبرد أن فواعل في فاعل الغالب أصل وأنه في الشعر سائغ حسن » .

والبغدادي في شرح شواهد الشافية ص ١٤٣ يملق على كلام المبرد في الكامل بقوله فتأمل مع ما نقلوه عنه . وانظر الخزانة ج ١ ص ٩٩ فقد أوصل الكلمات التي جمع فيها فاعل العاقل على فواعل إلى إحدى عشرة ، وشرح أدب الكاتب للجواليقي ص ٢٥ ، وسيويه ج ٢ ص ٢٠٧ .

والبيت للفرزدق من قصيدة يملح فيها آل المهلب وهي في ديوانه ص ٣٧٤ - ٣٨٠ .

هذاب

جمع ما كان على أربعة أحرف وثالثه واو، أو ياء، أو ألت

فما كان من ذلك أصلا ، أو ملحقا بالأصل ، أو متحرّكا في الواحد ، فإنه يظهر في الجمع^(١) وذلك قولك - فيما كان أصلا وكان متحرّكا في الواحد - : أساود إذا جمعت أسود ، وأصايد إذا جمعت أصيد ، وقد جعلت كل واحد منهما اسما^(٢) .

وأما ما كان متحرّكا في الواحد وهو زائد فقولك في جدول : جداول ، وفي قسور : قساور ، وفي عثير : عثاير .

وأما ما كان أصلا وهو ساكن في الواحد فقولك في مقال : مقاول ، لأنه من القول ، وفي مباع : مبايع ، لأنه من البيع .

وإن جمعت (يزيد) اسم رجل قلت : يزايد . قال الفرزدق^(٣) :

ولئن لقوام مقلوم لم يكن جرير ولا مولى جرير يقومها

فإن / جمعت اسما على أربعة وثالثه حرف لين زائد ساكن ، فإنك تهمز ذلك الحرف في الجمع وذلك قولك في رسالة : رسائل ، وفي عجوز : عجائز ، وفي صحيفة : صحائف^(٤) .

(١) في سيويه ج ٢ ص ١٩٧ « واعلم أن كل شيء كان من بنات الثلاثة فلحقته الزيادة فبنى بنات الأربعة ، وألحق ببناتها فإنه يكسر على مثال مفاعل ، كما تكسر بنات الأربعة وذلك ، نحو جدول وجداول ، وعشير وعتاير ، وكوكب ، وكواكب ، وتولب وتوالب ، وسلم وسلام » .

(٢) لأن التثنية يجمع على فعل .

(٣) نسبة أبو علي الفارسي وابن سيده في المخصص ج ١٤ ص ٢١ إلى الفرزدق أيضا وصحح الشنقيطي نسبة إلى الأخطل وهو في ديوانه ص ٩ .

كما نسبة إلى الأخطل البحتري في حسنة ص ٣٣٧ وذكره المازني غير منسوب ج ١ ص ٣٠٦ . وانظر الأمل ج ٣ ص ٧٧ .

(٤) في سيويه ج ٢ ص ١٩٦ - ١٩٧ « فإذا كسرت على فمائل قلت : جنائز ورسائل وكنائن وعمائم . والواحدة جنازة وكنانة وعمامة ورسالة .

وإنما فعلت ذلك ؛ لأن هذه الأحرف لا أصل لها ، فلما وقعت إلى جانب ألف ولم تكن متحركة ، ولادخلتها الحركة في موضع أبديت لما قبلها . ثم تحركت كما تحرك لاتقاء الساكنين ، فلزمتها همزة ؛ كما لزمت قضاء ؛ لما سببته في موضعه إن شاء الله .

فأما (معيشة) فلا يجوز همز يائها ؛ لأنها في الأصل متحركة ، فإنما ترد إلى ما كان لها ؛ كما ذكرت لك في صدر الباب .

فأما قراءة من قرأ (معائش) فهمز فإنه غلط ، وإنما هذه القراءة منسوبة إلى نافع بن أبي نعيم ، ولم يكن له علم بالعربية ، وله في القرآن حروف وقد وقف عليها^(١) .

وكذلك قول من قال في جمع مصيبة : مصائب إنما هو غلط^(٢) ، وإنما الجمع مصاب ، لأن مصيبة مفعلة ، فعلى هذا يجرى وما أشبهه .

= وما كان على فعالة فهو بهذه المنزلة . . . وذلك حامة وحامم ودجاجة ودجاج .
وما كان على فعالة فهو كذلك . . . وكذلك فعالة لأنها بمنزلة فعيلة في الزنة والمنة وحرف المد وذلك قولهم : حمولة وحمائل وحلوبة وحلائب وركوبة وركائب .

(١) المبرد في تلحيته هذه القراءة إنما هو مردد لما قاله المازني في تصريفه .
قال المازني ج ١ ص ٣٠٧ « فأما قراءة من قرأ من أهل المدينة (معائش) بالهمز فهي خطأ فلا يلتفت إليها ، وإنما أخذت من نافع ابن أبي نعيم ولم يكن يدرى ما العربية . وله أحرف يقرأها لنا نحو من هذا وقد قالت العرب : مصائب فهمزوا وهو غلط » .

وهذه القراءة من الشواذ ، وليست من المتواتر (شواذ ابن خالويه ص ٤٢) .
(٢) في سيويه ج ٢ ص ٣٦٧ « فأما قولهم : مصائب فإنه غلط منهم وذلك أنهم توهموا في مصيبة فعيلة وإنما هي مفعلة ... وقالوا مصيبة ومصائب فهمزوها وشبهوها حيث سكنت بصحيفة ومخالف » .
ومراد سيويه بالغلط التوهم وقد تكرر منه مثل ذلك في كتابه .

هذَابَاب

مَا كَانَتْ عَيْنُهُ إِحْدَى هَذِهِ الْأَحْرَفِ اللَّيْنَةِ وَلَقِيمِ أَحْرَفِ الْيَنْ

١
١١٥

وذلك نحو : سيّد ، وميّت ، وهين ، وليّن ؛ لأنّ هذا البناء إنّما هو (فَيْعِل) من ياء أو واو .

فأمّا ذوات الواو منه فهين^(١) ، وميّت ، وسيّد ، لأنّه من ساد يسود ، ومات يموت . وأمّا لين فمن الياء .

والحكم فيهما واحد في بنائهما على باب (فَيْعِل) ؛ لأنّهما مشتركان في العلة ، فخرجتا إلى باب واحد خلافاً على الصحيح^(٢) وذلك أنّه لا يكون في الصحيح (فَيْعِل) ، إنّما نظير هذا البناء من الصحيح (فَيْعِل) نحو رجل جيّد^(٣) وزينب ، وخيفق^(٤) .

فهذا البناء من المعتلّ نظيره ما ذكرت لك من الصحيح .

وقد يكون للمعتلّ البناء الذي له نظير من الصحيح على غير لفظه . ويكون له البتاء لا يقابله فيه الصحيح .

فمما كان من المعتلّ على خلاف لفظه في الصحيح سوى ما ذكرت لك قولهم في فاعِلٍ من الصحيح : فعلة ؛ نحو : كاتب وكتبة ، وحافظ وحفظة ، وعالم وعلمة .

(١) هين من الهوان عينه واو وأما هين بمعنى لين فمعه ياء ومنه المثل إذا مز أخوك فهن . لأن العرب لا تؤمر بالهوان (اللسان ومعجم الأدياء ج ١ ص ١٤٢) .

(٢) في سيوييه ج ٢ ص ٣٧١ - ٣٧٢ « وكان الخليل يقول : سيد فيعل ولم يكن فيعل في غير المعتل ، لأنهم قد يختصون المعتل بالبناء لا يختصون به غيره من غير المعتل . ألا تراهم قالوا : كينونة والقيودة . فأصلها فيعلولة وليس في غير المعتل فيعلول مصدرا وقالوا : قضاء فجاورا به على فعلة في الجمع ولا يكون في غير المعتل للجمع .. وقال غيره هو فيعل ، لأنه ليس في غير المعتل فيعل وقالوا غيرت الحركة .. وقول الخليل أصعب إلى .. » .
وانظر تصريف المازني ج ٢ ص ٩ - ١٠ .

(٣) التصير .

(٤) الخيفق : الفلاة الواسعة ، ومن الخيل والنوق السريمة .

ونظير هذا من المعتلّ (فَعْلَةٌ) مضموم الأوّل ، وذلك قولك في قاضٍ : قُضِيَ ، ورامٍ ورُماةٍ / $\frac{1}{116}$
وغازٍ وغُزاةٍ ، وشارٍ وشُراةٍ .

وما كان للمعتلّ خاصّةً دون الصحيح قولهم : كان كَيْنُونَةٌ ، وصار صَيْرُورَةٌ . فأصل
هذا إنّما هو (فَيْعَلُوةٌ) ، ولا يكون (فَيْعَلُول) إلا في ذوات الواو والياء . فإن قال قائل : إنّما وزنه
(فَعْلُول) ؛ لأنّ اللفظ على ذلك ، قيل له : الدليل على أنّه ليس بفَعْلُول^(١) وأنّه على
حلي ما ذكرنا أنّه ليس في الكلام فَعْلُولُ بفتح الفاء ، وأنّه لو كان على ما وصفتم لكان اللفظ
كَوْنُونَةٌ ؛ لأنّه من الواو ، ولكنك تقول في قَيْلُود : قَوْدُود بالواو ؛ لأنّه من القَوْد ولكنّه
لمّا كان يجوز لك أن تقول في مَيْت : مَيْتٌ ، وفي هَيْن : هَيْنٌ ، وكذلك جميع بابهِ ،
استثقالا للتضعيف في حروف العلة ، جعلت الحذف فيما كثر عدده غالباً ، فقلت : قَيْلُود ،
وكَيْنُونَةٌ ، فحذفته ، من قَيْلُود ، وكَيْنُونَةٌ^(٢) / وكان الأصل كَيْنُونُونَ ؛ كما أنّ أصل سيّد
سَيِّود ؛ لأنّه (فيعل) من ساد يسود ، فلزم فيه من الإدغام والقلب ما لزم في سيّد ؛ لأنّ
صدور هذه الأسماء كسيّد ، وإن كانت مفتوحة .

فإذا جمعت سيّدا ، أو ميّتا ، أو ما كان مثلهما ، فإنّ النحويّين يرون همز المعتلّ الذي
يقع بعد الألف^(٣) وذلك قولك : سيّائد ، وميائت . فإن قال قائل : ما بالهم همزوا ، وإنّما
هي عين ، وقد تقدّم شرطهم في باب معيشة أنّه لا يُهمز موضع العين ، وإنّما يهز ما
كان من هذا زائدا ؟

فإنّ قولهم في هذا إنّما هو لالتقاء هذه الحروف المعتلّة ، وقُرب آخرها من الطرف ،
ولأنّهم جعلوا هذه الألف بين واوين ، أو يائين ، أو ياء وواو ، فلتقت ثلاثة أحرف كلّها
ليّنة ، فكانت على لفظة واحدة ، وقربت من الطرف ، وهو موضع لا يثبت فيه واو ولا ياء

(١) سيّأتى حديثه في ص ١٥١ ومكررا في مواضع كثيرة .

(٢) جا- هذا الأصل في قول الراجز :

يا ليت أنا ضمنا سفينة حتى يمسود الوصيل كيتونة

أنظر شواهد الشافية ص ٣٩٢ والمصنف ج ٢ ص ١٥ .

(٣) في سيويه ج ٢ ص ٣٧٣ - ٣٧٤ ، فإذا جمعت سيّدا وهو فيعل . . نحو عين همزت وذلك عيل وعيائل ، وغير

وغير لما اعطت ههنا فقلبت بعد حرف مزيد في موضع ألف فاعل همزت حيث وقمت بعد ألف . . .

بعد ألف ، وإثما تُقلب كلُّ واحدة منهما همزة ، ففعلوا هذا لما قبلها ، ولقربها من الطرف / ،
118
ألا ترى أن الواحدة منهما إذا كانت طرفاً أبدلت وذلك : قولك غزاء ، وسقاء ، وإثما هما
من غزوت ، وسقيت ، فكأنتا ياء ، أو واوا .

وكذلك جميع هذا الباب .

وقالوا : إن وقع بينها وبين الطرف حرف صحيح لم تهمز^(١) وذلك قولهم في طاووس :
طاوويس ، وفي بياع : بيايع . ولا تكون إلا ذلك ؛ لبعدهما من الطرف ، كما لا يكون
في باب قضاء وسقاء إلا الهمز .

فهنا قول جميع النحويين فيما تباعد من الطرف .

وأما ما ذكرنا من باب جمع سيد ، وميت فإن أبا الحسن الأخص كان لا يهمز من هذا
الباب إلا ما كانت الألف فيه بين واوين . نحو قولك في أول - وزنه أفعال فقاؤه من لفظ
عينه - : أوائل .

وكذلك يقول في قَوَعَل من قلت ، وجلت : قَوائل ، وجَوائل . فيجعل علته في همز الواو ،
119
لقربها من الطرف نظيراً لما / ذكرناه أنه إذا التقت الواوان أولاً همزت الأولى منهما . فكان
يجعل همز الأخرى من هذا الباب واجباً . وإن كانت الألف قد حالت لاجتماع الواوين
والقرب من الطرف . ولا يرى مثل ذلك إذا اجتمعت ياءان . أو ياء ، وواو ، ويقول : لأنه
لو التقت الياءان ، أو الياء والواو لم يازمى همز .

والنحويون أجمعون غيره لا يختلفون في إجراء الياء ، والواو ، والياءين مُجرى الواوين
في هذا الباب ، كما صَدَرنا به في أول الباب .

وعلتهم في ذلك ما وصفنا من التقاء التشابه وذلك لأنهم يُجيزون في النسب إلى راية ،

(١) في سيويه ج ٢ ص ٣٧٥ « باب ما يجرى فيه بعض ما ذكرنا إذا كسر على الأصل فمن ذلك فيمال نحو ديار وقيام
وديور وقيوم تقول دياوير وقياوم ، ومثل ذلك حوار تقول : عواوير . ولا تهمز هذا كما تهمز فاصل من قلت وخالفت
فمال فلا كما يخالف فاحول نحو طاووس وناووس علورا إذا جمعت قلت : طاويس وناوويس . . . » .

وغاية : رائئ ، وغائئ ، فيهمزون لاجتماع الياءات إن شاءوا . ولهذا باب نذكره فيه فلذلك
ذكرنا أحد وجوهه ليُستقصى في موضعه^(١) إن شاء الله .

وإنما أخرنا تفسير هذا ، ليقع بابا على حياله مُستقصى . والقول البين الواضح قول
الدحويين^(٢) لاقول أبي الحسن الأخصس ؛ ألا ترى أنه يلزمك من همز الياء إذا وقعت طرفا ما
يلزمك من همز الواو / إذا وقعت طرفاً بعد الألف ، وأن الياء والواو تظهرا إذا وقع الإعراب $\frac{1}{120}$
على غيرهما ؛ نحو سقاية ، وشقاوة .

وايس هذا من باب ما يقع من همز الواو إذا لقيها واو أول الكلمة ولا بما يناسبه .
والدليل على ذلك أنهما جميعا إذا تباعدتا من الطرف لم يكن همز . وهذا يدل [على] أنه
من أجل الأواخر ، لا من أجل الأوائل .
ولو بنيت مثل (فيعال) من كلت فقلت : كيال لقلت في الجمع : كيأييل ، فلم تهمز ؛
كما تقول : طواويس .

(١) سيأتى في ص ١٤١ من الأصل .

(٢) في المنتصف ج ٢ ص ٤٥ « ويدل على صحة منهج التحليل وأن الهمز هو القياس ما ذكره أبو عثمان في هذا الفصل
عن الأصمعي من أنهم يقولون في جمع عيال بالهمز ، ولم يجتمع فيه ولو ان .

فإن قال قائل متصراً لأبي الحسن : أن همزهم عيال من الشاذ فلا ينبغي أن يقاس عليه ، قيل : إنما كان يكون هذا شاذاً
لو كنت سمعتهم لم همزوا نظيره في كثير من المواضع ثم رأيتهم قد همزوا عيال . فهذا كان يمكن أن يقال : أن همزه شاذ
فأما ولم نرهم همزوا نظيره وفي الياء ما في الواو من الاستثقال في كثير من المواضع فليس لك أن تحكم بشاذه بل إذا جاء السماع
بشيء وعضده القياس فذلك مالا نهاية وراءه وسبيل من طعن فيه سبيل من طعن في رفع الفاعل وهذا ما لا يقول به أحد .

هذَابَاب

مَا كَانَ مِنَ التَّجْمَعِ عَلَى وَزْنِ فَعَلٍ وَفَعَالٍ مَا اعْتَلَّتْ عَلَيْهِ

اعلم أنَّ ما كان من هذا من ذوات الواو فإنَّ الأجود فيه أن تصحَّ الواو وتظهر ، وذلك قولك على قول من قال في جمع شاهد : شُهِدَ في صائم : صَوْمٌ ، وقائل قول . وكذلك جميع هذا الباب .

وقد يجوز أن تقلب الواو ياءً وائيس بالوجه ، ولكن تشبيهاً بما اعتلَّتْ لامه . وذلك أنك تقول في جمع عاتٍ : / عَتِيَّ لا يصلح غيره إذا كان جمعا .^١

فلما كان هذا الباب يقرب من الطرف جاز تشبيهه بهذا الذي هو طرف فتقول في صائم : صِيمٌ^(١) ، وقائل : قِيلَ . والوجه ما ذكرت لك أولاً ، وإنَّ هذا تشبيه ومجاز .

فإن بنيته على (فُعَال) ظهرت الواو^(٢) ، ولم يجز إلا ذلك ، لتباعدها من الطرف . وذلك قولك : صائم وصَوْمٌ ، وقائل وقَوْلٌ .

وهذا كنعو ما ذكرت لك في الجمع الذي قبله في صحته إذا تباعد من الطرف .

فأما ما كان من الياء فجاء في البابين جميعاً - فُعَلٌ - وفُعَالٌ - على الأصل .

تقول : قوم بِيَعٌ ، وبِيَاعٌ ، لا يكون إلا ذلك .

(١) في سيويه ج ٢ ص ٣٧٠ « ولكنها تقلب ياء في فعل وذلك قولهم في صوم ، وقيم في قوم ، وقيل في قول ، ونيم في نوم لما كانت الياء أخف عليهم ، وكانت بعد غنة شبهوها بقولهم : عتي في عتو ، وجئي في جئو ، وعصي في عسو ، وقد قالوا أيضاً : صيم ونيم كما قالوا عتي وعصي » .

(٢) في سيويه ج ٢ ص ٣٧٠ « ولم يقبلوا في زوار ، وصوام ، لأنهم شبهوا الواو في صيم بها في عتو إذا كانت لاما وقبل اللام وار زائدة وكلما تباعدت من آخر الحرف بعد شبهها وتويت وترك فيها إذا لم يكن القلب الوجه في فعل ولغة القلب مطردة في فعل » .

وانظر تصريف اللمازي ج ٢ ص ٤ .

وكذلك إن بنيت واحداً من الواو على (فُعَل) لم يجز القلب ؛ لأنَّ الوجه فيما اعتلت لامه
فكانت واوا الثبات في الواحد ؛ نحو قولك : عتا يعتو عْتَوًا . قال الله عزَّ وجلَّ (وَعَتَّوًا
عُتُوًا كَبِيرًا)^(١) .

فالواحد إذا كان [الواو فيه عيناً]^(٢) لازم لموضعه . وذلك قولك : رجل قُوِّلٌ ؛ كما تقول :
رجل حُوِّلَ قُلَّبٌ ، لا يكون إلا ذلك^(٣) .

(١) الفرقان : ٢١ .

(٢) تصحيح السيراق .

(٣) في سيويه ج ٢ ص ٣٦٦ « باب ما أتم فيه الاسم . . . وذلك فعل ، وفعال ، نحو حول . وجوار » .

هذَابَاب مَا كَانَ مِنَ الْجَمْعِ عَلَى فَعْلِهِ

١ / اعلم أَنَّ كَلَّ مَا كَانَ مِنْ هَذَا الْجَمْعِ مِنْ بَنَاتِ الْبَاءِ ، وَالْوَاوِ الْتَيْنِ هُمَا عَيْنَانِ فَإِنَّ الْبَاءَ مِنْهُ
١٢٢
تَجْرَى عَلَى أَصْلِهَا . وَالْوَاوِ إِنْ ظَهَرَتْ فِي وَاحِدَةٍ ظَهَرَتْ فِي الْجَمْعِ .

فَأَمَّا مَا ظَهَرَتْ فِيهِ فِقُولُكَ : عَوْدٌ وَعَوْدَةٌ ، وَثَوْرٌ وَثَوْرَةٌ .

وَأَمَّا مَا قَلِبْتَ فِيهِ فِي الْوَاحِدِ فِقُولُكَ : دِيمَةٌ وَدِيمَةٌ ، وَقَامَةٌ وَقِيمَةٌ^(١)

فَأَمَّا قَوْلُكَ : ثَبْرَةٌ فَلَهُ عَلَّةٌ أَخْرَجْنَاهَا ؛ لِئَلَّا نَكْرَهَا فِي مَوْضِعِهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ^(٢) .

(١) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ١٨٥ هـ وَقَدْ كَسَرُوا الْفَعْلَ فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى فَعْلِهِ . . . وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : عَوْدٌ وَعَوْدَةٌ . . . وَقَالُوا :
زَوْجٌ وَأَزْوَاجٌ ، وَزَوْجَةٌ ، وَثَوْرٌ وَأَثْوَرٌ وَثَوْرَةٌ وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ ثَبْرَةٌ . . . وَانظُرْ تَصْرِيفَ الْمَازِي فِي ج ١ ص ٣٤٤ وَقَالَ سَبْيُوهِ
فِي ج ٢ ص ٣٦٩ هـ وَإِذَا قَلِبْتَ فَعْلَةً فَجَمَعْتَ مَا فِي وَاحِدَةٍ الْوَاوِ أَثْبَتَ الْوَاوِ . . . وَكَذَلِكَ قَوْلُكَ كَبُوزٌ وَكَبُوزَةٌ وَعَوْدٌ وَعَوْدَةٌ وَزَوْجٌ
وَزَوْجَةٌ . . . وَقَدْ قَالُوا ثَوْرَةٌ وَثَبْرَةٌ قَلْبُوهَا حَيْثُ كَانَتْ يَمُدُّ الْكُسْرَةَ وَاسْتَفْعَلُوا ذَلِكَ . . . وَهَذَا لَيْسَ بِمَطْرَدٍ يَعْنِي ثَبْرَةٌ هـ فِي الْخَصَائِصِ
ج ١ ص ١١٢ هـ وَأَمَّا أَبُو الْعَبَّاسِ فَلَمْ يَذْكُرْ أَنَّهُمْ أَعْلَوْهُ لِيَفْصَلُوا بِذَلِكَ بَيْنَ الثَّوْرِ مِنَ الْخَيْوَانِ وَبَيْنَ الثَّوْرِ وَهُوَ الْقِطْعَةُ مِنَ الْأَقْلَامِ هـ .
(٢) قَالَ فِي ص ٢٠٠ هـ : كَمَا كُنْتُ تَقُولُ فِي التَّاءِ وَالْوَاوِ ثَوْرَةٌ . . . وَلَمْ يَذْكُرْ غَيْرَ ذَلِكَ .

هذَاب

جمع ما كان على فعل من ذوات الياء والواو اللتين هَمَاعِينَات

فَأَدْنَى الْعَدَدِ فِيهِ (أَفْعَالٌ) إِذْ كَانَ يَكُونُ ذَلِكَ فِي غَيْرِ الْمُعْتَلِّ ؛ نَحْوُ : فَرَخٌ وَأَفْرَاخٌ ، وَزَنْدٌ وَأَزْنَادٌ .

فَمَا مَا كَانَ مِنَ الْوَاوِ فَنَحْوُ قَوْلِكَ : صَوْتٌ وَأَصْوَاتٌ ، وَحَوْضٌ وَأَحْوَاضٌ ، وَثُوبٌ وَأَثْوَابٌ^(١) وَمَا كَانَ مِنَ الْيَاءِ فَشَيْخٌ وَأَشْيَاخٌ ، وَبَيْتٌ وَأَبْيَاتٌ ، وَقَيْدٌ وَأَقْيَادٌ^(٢) .
فَإِذَا جَاوَزَتْ الثَّلَاثَةَ إِلَى الْعَشْرَةِ فَقَدْ خَرَجَتْ مِنَ أَدْنَى الْعَدَدِ .

فَمَا كَانَ مِنَ الْوَاوِ فَيَأْبَهُ فِعَالٌ^(٣) . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : ثُوبٌ وَثِيَابٌ ، وَحَوْضٌ وَحِيَاضٌ ، وَسُوطٌ / $\frac{1}{133}$ وَسِيَاطٌ . تَنْقَلِبُ الْوَاوُ فِيهِ يَاءً ؛ لِكُسْرَةِ مَا قَبْلِهَا ، وَلِأَنَّهَا كَانَتْ فِي الْوَاحِدِ سَاكِنَةً .

فَإِنْ كَانَتْ فِي الْوَاحِدِ مَتَحَرِّكَةً ظَهَرَتْ فِي الْجَمْعِ ، نَحْوَ قَوْلِكَ : طَوِيلٌ وَطَوَالٌ ، وَمَا كَانَ مِثْلَهُ .

أَمَّا مَا كَانَ مِنَ الْيَاءِ فَإِنَّكَ تَقُولُ فِيهِ إِذَا جَاوَزَتْ أَدْنَى الْعَدَدِ فُعُولٌ^(٤) ؛ لِأَنَّ فُعُولٌ ، وَفِعَالٌ يَعْتَوِرَانِ (فَعْلٌ) مِنَ الصَّحِيحِ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : كَعْبٌ وَكُعُوبٌ ، وَفَلْسٌ وَفُلُوسٌ . وَيَكُونَانِ مَعًا فِي الشَّيْءِ الْوَاحِدِ ؛ نَحْوَ كِعَابٍ وَكُعُوبٍ ، وَفِرَاخٍ وَفُرُوحٍ .

(١) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ١٨٤ - ١٨٥ « وَإِنَّمَا مِنْهُمْ أَنْ يَبْنُوهُ عَلَى أَقْمَلِ كِرَاهِيَةِ الضَّمَّةِ فِي الْوَاوِ ، فَلَمَّا ثَقُلَ ذَلِكَ بَنُوهُ عَلَى أَفْعَالٍ وَهُوَ أَيْضًا فِي ذَلِكَ نَظَائِرٌ مِنْ غَيْرِ الْمُعْتَلِّ ، نَحْوُ أَفْرَاخٍ وَأَفْرَادٍ » .

(٢) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ١٨٥ : « وَذَلِكَ قَوْلُكَ بَيْتٌ وَأَبْيَاتٌ ، وَقَيْدٌ وَأَقْيَادٌ ، وَخَيْطٌ وَأَخْيَاطٌ ، وَشَيْخٌ وَأَشْيَاخٌ ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ كَرِهُوا الضَّمَّةَ فِي الْيَاءِ كَمَا يَكْرَهُونَ الْوَاوَ بَعْدَ الْيَاءِ » .

(٣) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ١٨٥ « وَإِذَا أَرَادُوا بِنَاءَ الْأَكْثَرِ بَنُوهُ عَلَى فِعَالٍ وَذَلِكَ قَوْلُكَ : سِيَاطٌ ، وَثِيَابٌ ، وَقِيَاَسٌ . تَرَكَوْا فُعُولًا كِرَاهِيَةَ الضَّمَّةِ فِي الْوَاوِ وَالضَّمَّةَ الَّتِي قَبْلَ الْوَاوِ فَحَمَلُوهَا عَلَى فِعَالٍ » .

(٤) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ١٨٦ « وَإِذَا أَرَدْتَ بِنَاءَ أَكْثَرَ الْعَدَدِ بِنَيْتِهِ عَلَى فُعُولٍ وَذَلِكَ قَوْلُكَ : بَيْوتٌ ، وَخَيْبُوطٌ ، وَشَيْوُخٌ ، وَعِيُونٌ ، وَقِيُودٌ . وَذَلِكَ لِأَنَّ فُعُولًا وَقَمَالًا كَانَا شَرِيكَيْنِ فِي فِعْلِ الَّذِي هُوَ غَيْرُ مُعْتَلٍّ فَلَمَّا ابْتَدَأَ بِفِعَالٍ بِفِعْلِ مِنَ الْوَاوِ دُونَ فُعُولٍ لِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْعِلَّةِ ابْتَدَأَتْ الْفُعُولُ بِفِعْلِ مِنَ بَنَاتِ الْيَاءِ حَيْثُ صَارَتْ أَحْفَ مِنْ فُعُولٍ مِنْ بَنَاتِ الْوَاوِ فَكَانَتْهُمْ عَوْضُوا هَذَا مِنْ إِخْرَاجِهِمْ لِإِيَّاهَا مِنْ بَنَاتِ الْوَاوِ » .

وَكَلامُ الْمَبْرَدِ : لِأَنَّ فُعُولٌ وَفِعَالٌ . . وَفِعْلٌ حِكْمِي هَذِهِ الْأَوْزَانِ فِي حَالَةِ الرَّفْعِ وَمِثْلُ هَذِهِ الْمَكَايِمِ يَقَعُ كَثِيرًا أَنْ كِتَابُ سَبْيُوهِ ، وَالْمُقْتَضِبُ .

فلما استبدت الواو بفعال كراهية الضممتين مع الواو خُصت الياءُ بفُعولٍ لثلاً يلتبساً. وذلك قولك : شيخ وشيوخ ، وبيت وبُيوت ، وقيد وقُيود .

فإن قال قائل : فلمَ لم يُفصل بينهما في العدد الأقل ؟

فإنَّ الجواب في ذلك أنَّهما تظهريان في (أفعال) ؛ فتعلم الواو من الياء . وذلك قولك : أبيات ، وأحواض . فكلُّ واحد منهما يبيِّن من صاحبه ؛ كما / كان في بيت ، وحوض .

١
١٢٤

وإن احتاج شاعر فجمع ما كان من باب (فعل) ؛ ونحوه على (أفعل) جاز ذلك ؛ لأنَّ باب (فعل) كان في الصحة لأفعل ؛ نحو : كَلَبَ وَأَكْلَبَ ، وَكَعَبَ وَأَكْعَبَ . وكذلك ما كان نظيراً لهذا إذا اضطرَّ ؛ كما قال :

لكلِّ عَيْنٍ قد لَيْسَتْ أَثُوباً^(١)

ومثل ذلك عَيْنٍ وَأَعْيُنٍ ، وَأَعْيَانٍ جيِّدٍ على ما وصفت لك ؛ قال :

ولكنني أَغْسِدُو عَلَى مُفَاضَةٍ دِلَاصُ كَأَعْيَانِ الْجَرَادِ الْمُنْظَمِ^(٢)

ومثل أَعْيُنٍ ، وَأَثُوبٍ قوله :

أَنْعَمْتُ أَعْيَاراً رَعِيْنَ الْخَنْزَرَا أَنْعَمْتَنَ آيُسْرًا وَكَمْرًا^(٣)

ومثل أَعْيَانٍ قوله :

يا أَضْبِعَا أَكَلْتُ آيَارَ أَحْمِرَةٍ فِي الْبَطُونِ وَقَدْ رَاحَتْ قَرَايِرُ^(٤)

(١) سبق في ص ٢٩ من المطبوع .

(٢) استشهد به سيويه في ج ٢ ص ١٨٦ على جمع عين على أعيان .

المفاضة : الدرع السابقة كأنها أبيضت على لابسها . الدلاص : الدرع الصقيلة البراقة . شبهلقتها في الدقة ، والزرقة ، وتقارب السرد بعيون جراد نظم بعضه إلى بعض .

والبيت غير منسوب في سيويه وفي المنصف ونسب اللسان (عين) إلى يزيد بن عبد المدان وسبعده في الجزء الثاني من المنتضب .

(٣) استشهد به سيويه في ج ص ١٨٥ على جمع إير على فعل ، كما قالوا : أثوب والقياس أن يكسر على أفعال .

الخنزر : هضبة في ديار بني كلاب ذكرها ياقوت . الكرة : رأس الذكر والجمع كمر ولم ينسب البيت في سيويه ولا في اللسان

لقائل معين .

(٤) استشهد به سيويه ج ٢ ص ١٨٦ على جمع آير على آيار وهو المرائق للقياس . الأضبع جمع ضبع وهي مؤنثة فجمعها

على أفعل لذلك .

هجا قوماً فجملهم في عظم البطون وأكل خبيث الطعام كضباع أكلت ما ذكر فراحت بطونها تصوت . نسبة اللسان (آير)

إلى جرير الضبي .

الفرقرة : صوت البعير والاسم القرقار . في نوادر أبي زيد ص ٧٦ قال أبو الحسن : الذي حفظناه عن أبي العباس المبرد

وغيره : يا ضبعما وبعضهم يرويه : يا أضبعما .

هذَابَاب

ما يصح من ذوات الياء والواو تسكون ما قبله وما بعده

/ وذلك نحو : وَقَالَ ، وَيَأْتِي (١) ، لِأَنَّ قَبْلَ الْيَاءِ وَالْوَاوِ أَلْفًا ، فَلَوْ قَلْبَتْهَا لَصُرَتْ إِلَى ١
عِلَّةٍ بَعْدَ عِلَّةٍ . فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَتَّغَيَّرَ حُرُوفُ الْيَاءِ بِطَرَحِ حَرَكَتِهِ عَلَى مَا قَبْلَهُ ، إِذَا كَانَ الَّذِي قَبْلَهُ
مِنْ حُرُوفِ اللَّيْنِ .

وَمِنْ ذَلِكَ مَا كَانَ عَلَى فُعْلٍ ، وَفُعَالٍ ، وَفَعَّالٍ ، وَأَفْعَالٍ (٢) . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : رَجُلٌ قَوْلٌ ، وَقَوْمٌ
قَوْلًا ، وَرَجُلٌ قَوْلًا ، وَيَبَّاعٌ . وَكَذَلِكَ أَقْيَادٌ . وَأَحْوَالٌ . وَكُلُّ مَا سَكَنَ مَا قَبْلَهُ مِنْ هَذَا السُّنْجَانِ
وَلَمْ نَذْكُرْهُ فِي هَذَا الْقِيَاسِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : أَهْوَانًا ، وَأَبْنِيَاءَ ، وَأَخْوَانًا (٣) ، وَأَعْيُنًا جَمْعَ عَيْنَانَ : وَهِيَ حَدِيدَةٌ تَكُونُ فِي
الْقَدَانِ (٤) فَإِنَّمَا صُحِّحَتْ لِأَنَّ أَوْهَنَ زِيَادَةُ الْفِعْلِ ، فَصُحِّحَتْ ، لِيُفَصَّلَ بَيْنَ الْإِسْمِ وَالْفِعْلِ .
وَقَدْ مَضَى تَفْسِيرُ هَذَا (٥) .

وَمِنْ هَذَا الْبَابِ سَائِرُ ، وَتَسَائِيرُ الْقَوْمِ ، وَتَقَاوَاوَا ، وَتَبَايَعُوا (٦) .
كُلُّ يَجْرِي مَجْرَى وَاحِدًا ، وَكُلُّ مَا لَمْ نَذْكُرْهُ فِي هَذَا مَجْرَاهُ إِذَا كَانَ عَلَى هَذَا .

-
- (١) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ٣٦٢ « وَلَا يَمْتَلِ فَاعِلَةٌ ، لِأَنَّهَا لَوْ أُسْكِنَتْ حُذِفُوا الْأَلْفَ وَالْيَاءَ وَالْوَاوُ فِي فَاعِلَتِهَا وَصَارَ الْحَرْفُ
حَلًّا لِلْفَتْحِ مَا لَا زِيَادَةَ فِيهِ مِنْ بَابِ قَلْتِ وَبِمَتْ ، فَكُرِهُوا هَذَا الْإِجْحَافَ بِالْحَرْفِ ، وَالِاتِّبَاسَ » .
- (٢) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ٣٦٦ « بَابُ مَا أَتَمَّ فِيهِ الْإِسْمُ . . . وَذَلِكَ قَوْلُ فِعَالٍ ، نَحْوُ حَوْلٍ ، وَهَوَارٍ ، وَكَذَلِكَ فِعَالٌ ، نَحْوُ
قَوْلٍ وَمَفْعَالٍ ، نَحْوُ مَشْوَارٍ ، وَمَقْوَالٍ ، وَكَذَلِكَ التَّفْعَالُ . . . »
- (٣) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ٣٦٦ « وَكَذَلِكَ أَهْوَانًا ، وَأَبْنِيَاءَ ، وَأَعْيُنًا وَقَدْ قَالُوا : أَعْيَاءُ وَقَدْ قَالَ بَعْضُ الْعَرَبِ : أَبْنِيَاءُ فَاسْكَنَ
الْيَاءَ وَحَرَكَةُ الْبَاءِ كَرَهُ الْكُسْرَةَ فِي الْبَاءِ كَمَا كَرَهُوا الضَّمَّةَ فِي الْوَاوِ » .
- (٤) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ١٩٢ « الْعَيْنَانُ : حَدِيدَةٌ تَكُونُ فِي مَتَاعِ الْقَدَانِ » . وَالْقَدَانُ : كَسْحَابٌ هُوَ الْمِحْرَاثُ وَانظُرِ السَّانِ .
- (٥) تَقَدَّمَ فِي ص ١١٠ مِنَ الْمَطْبُوعِ .
- (٦) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ٣٦٢ « وَكَذَلِكَ تَفَاعَلَتْ ، لِأَنَّهَا لَوْ أُسْكِنَتْ الْوَاوُ ، وَالْيَاءَ حُذِفَتْ الْحَرْفَيْنِ وَكَذَلِكَ فَعَلَتْ ، ،
وَتَفَعَّلَتْ . . . »

هذاباب ماعتل منه موضع اللام

١ / اعلم أن كل ما كان من هذا على (فعل) فكان من الواو فإن مجرى بابه (يفعل) (١) ، لا يجوز إلا ذلك ، لتسلم الواو ؛ كما ذكرت لك في باب ما اعتلت عينه . وذلك قولك : غزا يَغزُو ، وعدا يَغْدُو ، ولها يلهو .

فإن كان من الياء كان على (يفعل) ؛ لأنَّ تَسَلَّمَ الياء ؛ كما ذكرت لك في باب العين . وذلك نحو : رمى يرمى ، وقضى يقضى ، ومشى يمشى (٢) وتعتل اللام فتسكن في موضع الرفع منهما ، كما تقول : هذا قاضٍ فاعلم ؛ لأنَّ الضمة والكسرة مستثقلتان في الحروف المعتلة .

فإنما في النصب فتحرك الياء ، لما قد تقدّمنا بذكره في الفتحه . وذلك كقولك : أريد أن ترى يا فنى ، وأن تغزوا فاعلم كما تقول : رأيت قاضياً ، وغازيا .

فإن لحق شيئاً من هذه الأفعال الجزمُ فأيّةُ جزمها حلتُ الحرف الساكن ؛ لأنَّ الجزم حذف فإذا كان آخر الفعل متحركاً حلت الحركه ، وإذا كان ساكناً حلت الحرف الساكن . تقول : لم يغز ، ولم يرم ؛ كما تفعل بالألف إذا قلت : لم يخش .

(١) في سيويه ج ٢ ص ٣٨٠ « فيكون في غزوت أبدا يفعل ، وفي رميت يفعل أبدا » وانظر ص ٢٥٤ من سيويه أيضاً .
(٢) الناقص الخلق العين الواوى اللام من فعل يجوز أن يأتي مضارعه من باب فتح وقد جاءت منه أفعال بالوجهين من باب نصر ومن باب فتح .

في المختصر ج ١٤ ص ٢١٢ « وقالوا في الانفراد : زهاهم السراب يزاهم لم يذكر أهل اللغة إلا هذا وذكر سيويه يزاهم . وقالوا في الاشتراك والجه على الأصل مرة وعلى ما يوجب حرف الخلق أخرى : نحو ت ظهرى إليه انحاء وأنحوه أى صرفته ، ونحو ت فى أشحاء ، وأشحوه أى فتحته ، وبموت أبمو وأبى بموا أى أجرت وجنيت ، ونحو ت الطين عن الأرض أشحاء ، وأنحوه أى قشرته ، ونحو ت الروح أشحاء وأنحوه . ولعله قد جاء غير هذا وإنما أورد ما يحيط به علمى » .
وإن كانت عين الناقص الياى اللام حلقية جاز أن يأتي من باب فتح ، نحو : سى يسمى ، ونهى ينهى ، ورعى يرمى ، ونأى ينأى .

وانظر شرح الرضى للشافية ج ١ ص ١٢٦ .

واعلم أن (فَعِلَ) ^(١) يدخل عليهما وهما لآمان ؛ كما دخل عليهما وهما عينان وذلك قولك :
شقي الرجل ، وغبي من الشقوة ، والغياوة ، وخشي يافى من الخشية .
فإذا قلت : (يَفْعَل) لزمه يَخْشَى ، وَيَرْضَى . فإن أردت نصبه تركته مسكناً ؛ لامتناع
الألف من الحركة ؛ كما تقول : رأيت المثنى فلا يحرك .
وإن أردت الجزم حذفتها ؛ كما وصفت لك من حكم هذا الفعل .

(١) في سيوييه ج ٢ ص ٢٨٠ ؛ واعلم أن قلت قد تدخل عليهما كما دخلت عليهما وهما عينان وذلك شقيت ، وغبيت .

هذَاب

ما لحقته الزوائد من هذه الأفعال

اعلم أن الزوائد تلحقها كما تلحق الصحيح فتقول : أعطى الرجل ومعناه : ناول : والأصل عطا يعطو ، إذا تناول ؛ كما تقول : غزا الرجل ، وأغزيت ، وجرى الفرس ، وأجريت .

ويكون على (استفعل) ، و(فاعل) ، و(افعول) ، وجميع أبنية الفعل ، إلا أنك إذا زدت في الفعل فصارت ألفه رابعة استوى البابان : لخروج بذات الواو إلى الياء ؛ لأنك إذا قلت : (يفعل) فيما فيه / الزيادة من هذا الباب انكسر ما قبل الواو ، فانقلبت ياء ؛ كما تنقلب واو ميزان ؛ لسكونها ، وكسرة ما قبلها ، وذلك قولك : يُغزى ، ويُغلبى ، ويستغزى ونحو ذلك .

فعلى هذا يجرى أغزيت ، واستغزيت ؛ كما أنك تقول : دُعِيَ ، وغُزِيَ فتقلب الواو ياء . وتقول في المضارع : هما يُدْعيان ، ويُغزيان ؛ لأنَّ الفعل إذا لزم في أحد وجهيه شيء أتبعه الآخر ثلثاً يخلف ، إذ كان كل واحد منهما يُبنى على صاحبه .

فإن قال قائل : ما بال تَرَجَّى ، وتَغَازَى يرجعان إلى الياء وإيس واحد منهما يلحقه في المضارع كسرة . لأنك تقول : تَرَجَّى يَتَرَجَّى ، وتَغَازَى يَتَغَازَى ، فلم قلت : تَعَازينا ، وترجينا ؟ . قيل : لأنَّ التاء إنما زادت بعد أن انقلبت الواو ياء^(١) .

ألا ترى أنك تقول : رَجَّى يُتَرَجَّى ، وغَازَى يُغَازَى ، ثمَّ لحقت التاء . والدليل على ذلك أنَّ غازی لا يكون من واحد ، ويتغازی على ذلك لا يجوز / أن تقول : تغازی زيد حتى تقول : وعمرو ، وما أشبهه .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٨٦ ه باب ما يلزم الواو فيه بدل الياء ه وذلك إذا كان فعلت فيه على خمسة أحرف فصاعدا وذلك قولك : أغزيت وغازيت واسترثيت وسألت الخليل عن ذلك فقال : إنما قلبت ياء ، لأنك إذا قلت : يفعل لم تثبت الواو لكسرة فلم يكن ليكون فعلت على الأصل وقد أخرجت يفعل إلى الياء وأقبل وتقبل ونفعل . قلت فما بال تغازينا ، وترجينا وأنت إذا قلت يفعل منهما كان بمنزلة يفعل من غزوت . قال : الألف بدل الياء ها هنا التي أبدلت مكان الواو وإنما أدخلت التاء على غازيت ورجيت . . . ه . وانظر الكامل ج ٢ ص ٤٤ .

هذاب بماء الاسماء على هذه الافعال

المزيد فيها وغير المزيد فيها ، وذكر مصادرها ، وأزمنتها ، ومواضعها^(١)

اعلم أن كل اسم بنيته من فعل من هذه الأفعال التي هي (فعل) فبناء الاسم فاعل ؛ كما يجري في غيرها . فتقول من غزوت : هذا غاز^(٢) فاعلم ، ومن رميت : هذا رام يا فتى ومن خشيت : هذا خاش فاعلم .

واعتلاله كاعتلال فعله إذا قلت : هو يغزو ، ويرى فأسكنتهما في موضع الرفع ، وقلت : لم يغز ، ولم يرم فحلفتها في موضع الجزم . والعلّة في فاعل أنك تسكن الباء في موضع الرفع والخفض ، فتقول : هذا غاز ، ومررت بغاز ، وكذلك حكم كل ياء انكسر ما قبلها وهي مخففة .

فأما في موضع النصب فتقول : رأيت قاضيا ، وغازيا ، لخفة الفتحة ؛ كما كانت تقول في الفعل : لن يغزو ، وان يرمى يا فتى ، فتحرك أواخر الأفعال بالفتح ، لما قد تقدم تفسيره .

/ وكلما^(٣) زاد من هذه الأفعال شيء فقياسه قياس غيره من الفعل الصحيح ، إلا أنك^١
تسكن آخره في الرفع والخفض ، كما كان اعتلال فعله ، وتفتح في النصب على ما وصفت لك . وذلك قولك - إذا بنيت من هذا الفعل شيئا على (أفعل) - : أعطى وأغزى ، وهن يُعطى ويُغزى ، وان يُعطى ، ولن يُغزى .

وكنلك استعطى ، وهو يستعطى ، وان يستعطى ، ورأيت مستعطيا . فعلى هذا مجرى جميع هذه الأفعال .

(١) العنوان كما ترى لإسم الفاعل ، والمصدر ، واسم الزمان والمكان . ولكنه لم يتكلم إلا على اسم الفاعل ، وحديثه عن أوزان المصادر الثلاثية ، والزائدة عن الثلاثة سيأتي في الجزء الثاني وقد بسى حديثه عن صياغة المصدر الميمي ، واسم الزمان والمكان في ص ٧٤ ، ١٠٨ وسيأتي أيضا في الجزء الثاني ص ٤٠٣ - ٤٠٥ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٨٢ : « واعلم أن هذه الواو لا تقع قبلها أبدا كسرة إلا قلبت ياء وذلك نحو : غاز وغزى ونحوهما . »

(٣) في الأصل (وكل ما) .

هذَاب

ما بنى من هذه الأفعال اسماً

على فَعِيل ، أو فَعُول ، أو فِعَال ، أو فَعَّلَل ، وما أشبه ذلك

اعلم أنك إذا قلت من رميت : رَمِيًا فاعلم على مثال جعفر^(١) فأردت جمعه فإنك تقول :
رَمَيْ فاعلم . تلتقى في آخره ياءان يُذهب إحداهما التنوين ؛ لالتقاء الساكنين ؛ كما أنك
إذا قلت : قاضٍ فاعلم حذفت الياء لالتقاء / الساكنين ؛ لأنَّ الياء ساكنة ، ويلحقها التنوين
وهو ساكن ؛ فتذهب لالتقاء الساكنين .

وتقول : بعيرٌ مُعَيٌّ وإِبِلٌ مَعَايٍ^(٢) ؛ لأنَّك إنَّما جئت بعد الألف بحرف أصلي . فإذا قلت
من هذا شيئاً أصله الحركة لم يلزمك في الجمع همزه .

وقد مضى تفسير هذا في باب الياء والواو اللتين هما عينان^(٣) .

وأما قولهم : إِبِلٌ مَعَايَا فليس هذا لازماً ، ولكنه يجوز ذلك . كلُّ ما كان آخره ياءً قبلها
كسرةً : أن تبدلها ألفاً بأن تفتح ما قبلها ، وذلك قولهم : مِذْرَى ومِذَارَى ، وَعِذْرَاءٌ وَعِذَارَى .
وكذلك كلُّ ما كان مثله . والأصل مدارٍ وعِذَارٍ ، ولكنه جاز ذلك [على] ما وصفنا ، لأنَّ
الفتحة والألف ، أخفُّ من الكسرة والياء ، ولم تخف التباساً ، لأنَّه لا يكون شيئاً من الجمع
أصل بنائه فتح ما قبل آخره ، ولذلك لم يجز في مثل « رامٍ » فاعلم أن تحمله على الفتح
وتثبت مكان يائه ألفاً ؛ لأنَّه كان يلتبس برامٍ ، وغازَى ، فهذا جائز هناك ، ممتنع في كلِّ
موضع دخله التباس .

(١) في سيويه ج ٢ ص ٣٩٧ : « وأما فعلل من رميت فرميا ، ومن غزوت غزوى ، والجمع غزاو ، ورمى . لا يهمز
لأن الذي على الألف ليس بحرف الإعراب ، واعتلت الآخرة ، لأن ما قبلها مكسور » .
(٢) في السان : « أعيا السير البعير ونحوه : أكله وطلحه ، وإبل معايا : معيبة . قال سيويه : سأنت الخليل عن معايا .
فقال الوجه معاي ، وهو المطرد ، وكذلك قال يونس » .
(٣) انظر ص ٩٦ .

فإن بنيته بناء (فَعِيلَة) ، أو (فَعِيل) الذي يكون مؤنثاً ، أو ما كان جمعه كجمعها لزمك
الهمز ، والتغيير ، من أجل الزيادة : كما ذكرت لك في باب صحائف ، وسفائن .

وكذلك فعالة / ، وفُعالة ، وفُعُول ، وكُلُّ مؤنث على أربعة أحرف ثالث حروفه حرف اين $\frac{1}{132}$
وما جمعته على جمعه .

وذلك قولك إذا جمعت مثل رَمِيَّة أو رماية : رَمَايا ، وقضيَّة قضايا^(١) وكان الأصل : هذا
قضائي فاعلم ، ورمائي فاعلم ؛ كقولك : صحائف ، فكرهوا همزة ، والياء ، والكسرة ،
فألزموه بَدَل الألف ، ولم يجوز إلا ذلك ؛ لأنه قد كان يجوز فيها ليست فيه هذه العلة ، فلما
لزمت العلة كان البديل لازماً ، فلما أبدلت وقعت همزة بين ألفين ، فأبدلوا منها ياءً ، لأنَّ
مَخْرَجِ همزة يقرب من مَخْرَجِ الألف ، فكان كالتقاء ثلاث ألفات ، فلذلك قالوا : مطايا ، وركايا .
واو اضطرَّ شاعر لردّه إلى أصله ؛ كردَّ جميع الأشياء إلى أصولها للضرورة^(٢) . وسنبيّن
ذلك بعد فراغنا من الباب إن شاء الله .

وتقول في (فُعُول) من رميت ، وغزوت : رُمِيي ، وغزوي ، وفي الجمع : رَمَائِي ، وغزَوي .
لا تهمز في التباعد من الطرف خاصّة / فإن قلت فَعِيلَة بما لامه مهموزة ، أو ما يلحقه في الجمع $\frac{1}{133}$
ما يلحق فَعِيلَة ؛ نحو : فعالة ، وفُعالة وفُعولة اعتلّ اعتلالاً ما وصفت لك . وذلك قولك :
خطيئة ، فإن جمعتها قلت : خطايا^(٣) .

وكان أصلها أن تلتقي همزتان فتقول : خطَائِي فاعلم ، فأبملت إحدى الهمزتين ياءً ،
لئلا تلتقي همزتان . فلما اجتمعت همزة وياء ، خرجت إلى باب مطيئة وما أشبهها .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٨٤ « وذلك قولك : مطية ومطايا ، وركية وركايا ، وهدية وهدايا فإنما هذه فعائل كصحيفة
وصحائف وإنما دعاهم إلى ذلك أن الياء قد تقلب إذا كانت وحدها في مثل مفاعل فتبدل ألفا ، وذلك نحو مداري ، وصحاري والهمزة
قد تقلب وحدها ويلزمها الاعتلال فلما التقى حرفان متعلان في أثقل أبنية الأسماء ألزموها الياء بدل الألف إذا كانت تبدل ولا معتل
قبلها » . الأصل قضائي قلبت الكسرة فتحة ثم قلبت الياء ألفا فصار قضاء ثم قلبت الهمزة ياء فصار قضايا .

(٢) جاء ذلك في قول عبيدة بن الحارث بن عبد المطلب في يوم بدر :

فما برحت أقدامنا في مكاننا ثلاثتنا حتى أزيروا المنجابيا

والقصيدة في سيرة ابن هشام : الروض الأتف ج ٢ ص ١١٢ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣٧٨ « وأما فعائل من جئت وسؤت فكخطايا تقول جيايا وسوايا » وانظر تصريف المسازني

ج ٢ ص ٥٤ - ٥٥ . والإنصاف ص ٤٧٤ - ٤٧٩ .

واعلم أنَّ كلَّ ما ظهرت الواو في واحدة فإنَّها تظهر في جمعه .

ليس^(١) إنَّ التي تظهر في الجَمْع تلك الواو ، ولكنَّك تبدل من همزته واوا ، لتدل على ظهور الواو في الواحد ، إذ كان قد يجوز أن تبدل الهمزة واوا في الباب الذي قبله ، وإن كان الاختيار الياء . وذلك في قولك في إداوة : أدَاوى ، وهراوة : هَرَاوى^(٢) .

وقد قال قوم في جمع شَهية . شَهَاوى^(٣) . فهذا عندهم على قياس من قال في مطية : مَطَاوى^(٤) . وليس القول عندي ما قالوا ، وإنَّه جمع شَهوى . وهو من ذهب أكثر النحويين .

وكان الخليل^(٥) يرى في هذا الجمع الذي تلتقى فيه علَّتَان / من باب مطايا ، وأدَاوى ، الذي تجتمع فيه همزة ، وحرف علة القلب ؛ كما كان يرى في باب جاء ذلك لازما ، إذ كان يكون في غيره اختيارا . وكذلك هذا الباب ، إذ كنت تقول في شوائع : شواعر على القلب أن يكون هذا لازما فيما اجتمعت فيه ياء ، وهمزة .

قال الشاعر :

وَكأنَّ أَوْلَاهَا كِعَابٌ مُقَامِرٌ ضَرِبْتُ عَلَى شُرُونٍ فَهِنَّ شَوَاعِي^(٦)

(١) اسم ليس ضمير الشأن .

(٢) في سيويه ج ٣ ص ٣٨٥ « وأما ما كانت الواو فيه ثابتة ، نحو أداة ، وعلاوة ، وهراوة فإنهم يقولون فيه : هراوى ، وعلاوى ، وأدَاوى . ألزمو الواو ههنا ، كما ألزمو الياء في ذلك » أنظر تصريف المازني ج ٢ ص ٦٣ .

(٣) في تصريف المازني ج ٢ ص ٦٤ - ٦٦ « قال أبو عثمان : وقد قالوا : شية وشهاوى فجملوا بمنزلة ما ظهرت في واحدة الواو وهذا شاذ فإن قال قائل : شهاوى جمع شهوى فقد قال قولاً لا يجوز » .

قال أبو الفتح « شهاوى في هذا القول في أنه جمع شهوى بمنزلة حيل وحبال . وحمل شهاوى على أنه جمع شهوى قوى حسن لأنه ليس فيه حمل على الشوذ .

قال السجاق « فهى شهاوى وهو شهوان » .

(٤) وفي سيويه ج ٢ ص ٣٨٥ « وقد قال بعضهم هلأوى فأبدلوا الواو ، لأن الواو قد تبدل من الهمزة » .

(٥) في سيويه ج ٢ ص ٣٧٨ « وأما فمائل من جئت وسؤت فكخطايا تقول : جيايا وسوايا . وأما الخليل فكان يزعم أن قوله : جاء وشاء ونحوهما اللام فيهن مقلوبة وقال : ألزمو ذلك هذا واطرد فيه إذ كانوا يقبلون كراهية الهمزة الواحدة » .

(٦) البيت في المنصف ج ٢ ص ٥٧ غير منسوب ونسبه السان (شاع - شرن) إلى الأجدع بن مالك . كعاب المقامر : رموس العظام التي يلعب بها . الشرن : الغليظ من الأرض . والمعنى كأن أول الخيل المغيرة قداح مقامر ضرب بها على غليظ من الأرض فتناثرت . والشاهد في قوله شواعي والأصل شواعيع فقلعت اللام على العين .

فكان يقول في جمع خطيئة : خطائِي^(١) ، فاعلم ؛ لأنها الهمزة التي كانت في الواحدة .
 وإذا كانت الهمزة في الواحد لم يلزمها في الجمع تغيير ؛ لأنَّ الجمع لم يجلبها ، ألا ترى
 أنك لو جمعت جائية لم تقل : إلَّا جَوَاءَ فاعلم . لأنَّك إنَّما ودت الهمزة التي كانت في الواحدة
 وكذلك لو بنيت (فَعَلَّلَ) . من جاء يا فتى لقلت : جِيَّاي ، وتقديرها : جِيَّي^(٢) .

$\frac{1}{130}$

فإن جمعت قلت : جِيَّاه فاعلم ؛ لأنَّ الهمزة لم تعرض في جمع ، إنَّما كانت في الواحد
 كالفاء من جعفر ، فقلت في الجمع كما قلت : / جعافِر^(٣) .

فهذا أصل هذا الباب : إنَّ التغيير إنَّما يلزم الجمع إذا كان الهمزة مجتلبا فيه ، ولم يشن
 في واحده .

وكان الخليل يجيز خطايا ، وما أشبهه على قولهم في مِدْرَى : مَدَارَى ، وفي صحراء : صَحَارَى
 لا على الأصل ، ولكنه يراه للمخففة أكثر . ألا ترى أنه إذ أثبت الألف أبدل من الهمزة ياء ،
 كما يفعل ؛ لئلا تقع همزة بين ألفين لشبه الهمزة بالألف .

واعلم أنَّ الشاعر إذا اضطرَّ ردَّ هذا الباب إلى أصله وإن كان يرى القول لأوَّل ، لأنَّه
 يجوز له للضرورة أن يقول : ردَّد في موضع ردَّ ، لأنَّه الأصل كما قال :

الحمْدُ لله العَلِيُّ الأَجَلُّ^(٤)

(١) الخليل في جمع خطيئة إذا قلب قلبا مكانيا لا يقف عنده بل يقبل كسرة الهمزة فتحة ثم الياء ألفا ثم الهمزة ياء .
 في النصف ج ٢ ص ٥٦ « فأما الخليل فإنه يرى أن خطايا ، وروايا ، وما كان نحوهما قد قلبت لانه التي هي همزة إلى
 موضع ياء فعلة فكأنها في التقدير : خطايء ثم قلب الهمزة فصارت موضع الياء فصارت خطاي فأبدلت الكسرة فتحة وعمل بها في
 قول عامة النحويين .

فسألت أبا علي عن هذا فقلت : هلا أقرأ الهمزة بجالما فقال : خطأ ، لأنها لام وهي من الأصل ، وليست عارضة في جمع ،
 كما يقول في جمع جائية : جواء ، لأنها ليست عارضة في جمع . فقال : أن اللام لما قلبت فجعلت في موضع الهمزة لعارضة
 في الجميع أشبهتها فجرى عليها حكمها فغيرت كما تغير العارضة في الجمع . . وانظر الانصاف ص ٤٧٤ - ٤٧٩ وشرح الشافية
 ج ٣ ص ٥٩ - ٦٣ .

(٢) من عادة النحويين إظهار الهمزة بالتصغير عنها بالعين .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣٧٨ « وأما فعلل من جئت ، وقرأت فإتلك تقول فيه : جيأي ، وقرأي . فإذا أجمعت قلت :
 قرأه وجيأه لأن الهمزة ثابتة في الواحد وليست تعرض في الجمع . . . وانظر ص ١٦٩ من سيبويه أيضا .

(٤) مطلع أرجوزة لامية لأبي النجم العجل والشاهد في فك إدغام المثلين للضرورة ، والتقياس الأجل . وهذه اللامية مشروحة
 في كتاب الطرائف الأدبية للأستاذ الميمني ص ٥٧ - ٧١ وانظر شواهد الشافية ص ٤٩١ .

وكما قال :

أَتَى أَجُودٌ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَمِنُوا^(١)

ويجوز له صرف ما لا ينصرف ؛ لأنَّ الأصل في الأشياء أن تنصرف . فإذا اضطرَّ إلى الباء المكسور ما قبلها أن يعربها في الرفع والخفض فعل ذلك ؛ لأنَّه الأصل ؛ كما قال ابن الرقيات :

لا بَارَكَ اللهُ في الغواني هَلْ يُصْبِحْنَ إِلَّا لهنَّ مَطْلَبٌ^(٢)

/ لأنَّ غواي فواعل ، فجعل آخرها كآخر ضوارب .

١
١٣٦

وقال الآخر :

قد عجبت مني ومن يُعَيَّلِيَا لَمَّا رَأَتْنِي خَلَقًا مُقَلَّوِيَا^(٣)

لأنَّه لَمَّا بلغ بتصغير يعلى الأصل صار عنده بمنزلة يَعْلَمُ لو سميت به رجلا ؛ لأنَّه إذا تمَّ لم ينصرف . فإنَّما انصرف باب جوارٍ في الرفع والخفض ، لأنَّه أنقص من باب ضوارب في هذين الموضعين .

(١) استشهد به سيويه في موضعين ج ١ ص ١١ ، ج ٢ ص ١٦١ وصلوه :

مهلا أمأذل قد جريت من خلق

مهلا : مفعول مطلق حلف عامله . عاذل متاذى مرخم عاذلة ، وبجواب الشرط مخلوف أى أن ضنوا لم أضن . وقال سيويه ج ٢ ص ٢٢٦ « وقالوا ضننت ضناً كرفقت رفقاً وقالوا ضننت ضناتة كسقت سقاة » وانظر إصلاح المنطق ص ٢١١ والمخصص ج ١٥ ص ٥٨ .

يصف نفسه بالجدود حتى ولو كان من يمجد عله بخيلا حريصاً .
وانظر شواهد الشافية ص ٤٩٠ وسيأتى في موضعين آخرين .
والبيت لقنن بن أم صاحب النطفاني .

(٢) استشهد به سيويه ج ٢ ص ٥٩ على تحريك الباء من الغواني وإجرائها على الأصل للضرورة . والبيت لابن قيس الرقيات من قصيدة في صدر ديوانه ص ١ - ٦ ، وروايته :
« في الغواني فاعل ، فليس فيه ضرورة .

أنظر الخصائص ج ١ ص ٢٦٢ - ج ٢ ص ٣٤٧ والمتصف ج ٢ ص ٦٧ ، ٨١ والكامل ج ٨ ص ١٨١ والسيوطي ص ٢١١ وسيأتى في الجزء الثالث أيضاً ، وشواهد الشافية ص ٤٩٠ .

(٣) استشهد به سيويه ج ٢ ص ٥٩ على إجراء يعليا على الأصل للضرورة وهو تصغير يعلى اسم رجل ، ويعلى يمنع الصرف مكبراً ومصغراً للعلمية ، ووزن الفعل ، كان القياس أن يقول : يعلى بالتثنية كما في جوار ، وغواش . والمقلول : الذى يتحمل على الفراش حزناً .

وهذا الرجز غير منسوب في سيويه وكذلك في تصريف المسازي ج ٢ ص ٦٨ ، ٧٩ ، وفي اللسان (قل) ونسبه أستاذنا الشيخ النجار في تعليقه على الخصائص ج ١ ص ٦ إلى الفرزدق وهو ليس في المطبوع من ديوانه .

وكذلك قاضٍ فاعلم . لو سُمِّيت به امرأة لانصرف في الرفع والخفض ؛ لأنَّ التثنية يدخل
حوضاً مما حُلف منه .

فأما في النصب فلا يُجرى ؛ لأنَّه يتمَّ فيصير بمنزلة غيره مما لا علة فيه .
فإن احتاج الشاعر إلى مثل جوارٍ فحقه - إذا حرك آخره في الرفع ، بالمخفض - ألا يُجرى به ،
ولكنه يقول : مررت بجوارٍ كما قال الفرزدق :

فلو كان عبدُ الله مولى هجوته ولكنَّ عبدَ الله مولى مواليا^(١)

فلإنما أجراه للضرورة مجرى مالا علة فيه .

فإن احتاج إلى / صرف ما لا ينصرف صرفه مع هذه الحركة ، فيصير بمنزلة غيره مما لا علة
فيه ؛ كما قال :

فلتأبينك قصائدٌ وليركبنَ جيشٍ إليك قوادِمَ الأكوارِ^(٢)

ألا ترى أنَّه في قوله : (مولى مواليا) قد جعله بمنزلة الصحيح ؛ كما قال جرير :

فيوما يُجارينَ الهوى غيرَ ماضيٍ ويوما تُرى منهنَّ غولٌ تقولُ^(٣)

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٥٨ على إجرائه موال على الأصل للضرورة ، والقياس موال والبيت للفرزدق لعبد الله بن
أبي اسحق النحوي وكان يلحنه فهجاه وهو ليس في ديوانه المطبوع .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٥٠ على التوكيد بالنون الخفيفة في قوله فليأتينك . وليدفن . الكور : الرجل . وقادته
العدوان اللذان يجلس بينهما الراكب .

يقول : والله لأغيرن عليك بقصائد الهجوم ، ورجال الحرب ، وجعل الجيش يدفع القوادم ، لأنهم كانوا يركبون الإبل
في الغزو حتى يملوا بساحة العدو فجعل الجيش هو المزج للإبل المرتحلة الدافع لما وروى بنصب الجيش ورفع القوادم ، لأنها
المتقدمة والخيل مقددة خلفها فكأنها الدافعة الجيش إليهم والسابقة له نحوهم . وهذا على رواية : وليدفن . أما على رواية :
وليركن فليس فيها إلا رفع الجيش .

والبيت للناطقة الدياني من قصيدة في ديوانه ص ٢٢ وانظر الخزانة ج ٣ ص ٦٨ ورغبة الأمل ج ٤ ص ٦٦ وسهيده في
الجزء الثالث من المقتضب .

(٣) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٥٩ على تحريك الياء في ماضي للضرورة .

وفي المنصف ج ٢ ص ٨٠ وحكى أبو علي عن أبي العباس أن أبا عثمان كان ينشده .

فيوما يوافقن الهوى ليس ماضياً . فهذا لا ضرورة فيه .

المعنى : يوافقن الهوى منهن ، ولا أصبو ، ولا آق مالا يميل ، ويوما يهجرون فيذهبن لذة الصبا والهوى . والبيت لجرير

من قصيدة في ديوانه ص ٤٥٥ - ٤٥٧ . وروى هناك : غير ماضيا .

وانظر الخصائص ج ٣ ص ١٥٩ وأمال الشجري ج ١ ص ٨٦ والأعلم .

وقال الكُمَيْت :
خَرِيْعُ دَوَادِي فِي مَلْعَسِبِ تَأَزَّرُ طَوْرًا وَتُلْقَى الْإِزَارَا

ويكفيك من هذا كله ما ذكرت لك : من أنَّ الشاعر إذا اضطرَّ ردَّ الأشياء إلى أصولها .
فأمَّا قوله :

* سماءُ الإلهِ فوقَ سبعِ سماءِيا *

فإنَّه ردَّ هذا إلى الأصل من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنَّه جمع سماءٍ على فعائل ، والذي يُعرِّف من جمعها سماءات .

والثاني : أنَّه إذا جمع سماءٍ على فعائل فحقه أن يقول : سماءيا ، لأنَّ الهمز يعرض في الجمع $\frac{1}{138}$ بدلا من الألف الزائدة في فعال وترجع الواو التي هي همزة / ، في سماءٍ ، لأنَّ سماءٍ إنما هو فعال من سموت . فتصير الواو ياءً لكسرة ما قبلها ، كما صارت واو غزوت ياءً في غازٍ ، فتلقى همزة ، وياءً ، فيلزم التغيير كما ذكرت لك ، فردَّها للضرورة إلى سماءيا ثمَّ فتح آخرها وكان حقَّ الياء المنكسر ما قبلها أن تسكَّن ، فإذا لحقها التنوين حلفت لالتقاء الساكنين ، فحرك آخرها بالفتح ، كما يفعل بالصحيح الذي لا ينصرف .

فهذه ثلاثة أوجه : جمعها على فعائل ، وتركها ياءً ، ومنعها الصرف .

وأما ما كان من هذا الباب كأول في بابهِ فعِلته في الهمز كعلة أول ، إلا أنَّ الهمز يلزم ذوات الياء ، والواو ، والتغيير .

تقول في (فعل) من حَيَّيت : حَيًّا . وكذلك (فعلل) : اللفظان سواء .

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٦٠ على إخراج دالدي على الأصل والقياس دواد .
الخرج : الناعمة مع فجور . والدواي : الأراجيح مفردا دودة ومعنى تازر طورا وتلقى الأزار : أي لا تبالى لصغر
سها كيف تصصرف لاجبة . والبيت للكيت وانظر الخصائص ج ١ ص ٣٣٤ وتصريف المسازق ج ٢ ص ٦٨ .
(٢) صدره : (له ما رأيت عين البصير وفوقه) ، واستشهد به سيبويه ج ٢ ص ٥٩ على إجراء سماءيا على الأصل .
وانظر الخصائص ج ١ ص ٢١١ - ٢١٢ والمنصف ج ٢ ص ٦٨ - ٦٩ فلم يزد أبو الفتح على كلام المبرد شيئا .
والبيت لأمية بن أبي الصلت من قصيدة تشتمل على توحيد الله ، وقصص بعض الأنبياء وهي في ديوانه ص ٧٠ - ٧٢ وفي
الخرانة ج ١ ص ١١٩ .

فَأَمَّا (فَعَلٌ) فَإِنَّكَ ثَقَلْتَ الْعَيْنَ - وَهِيَ يَاءٌ - ، كَمَا ثَقَلْتَ عَيْنَ قَطْعٍ ، فَاَنْفَتِحْ مَا قَبْلَ الْيَاءِ الَّتِي هِيَ لَامٌ وَهِيَ فِي مَوْضِعِ حَرَكَةٍ ، فَاَنْقَلِبْتَ أَلْفًا .

وَلَا يَكُونُ اسْمٌ عَلَى مِثَالِ (فَعَلٌ) إِلَّا أَنْ تَصَوِّغَهُ مَعْرِفَةً ، فَتَنْقُلُهُ مِنْ (فَعَلٌ) . فَأَمَّا قَوْلُهُمْ (بَقِيْمٌ) فَإِنَّهُ اسْمٌ أَعْجَمِيٌّ . فَلَوْ سَمَّيْتَ بِهِ رَجُلًا لَمْ تَصْرِفْهُ / فِي الْمَعْرِفَةِ ؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى مِثَالِ لَا تَكُونُ عَلَيْهِ الْأَسْمَاءُ ، فَلَمْ يَكُنْ بِأَمْثَلِ حَالًا مِنْ عَرَبِيٍّ لَوْ بَنَيْتَهُ عَلَى هَذَا الْمِثَالِ .
فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : (خَضَمٌ) - لِلْعَنْبِرِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ تَمِيمٍ^(١) - فَإِنَّمَا هُوَ فِعْلٌ مَنْقُولٌ ، وَهُوَ غَيْرُ مَنْصَرَفٍ فِي الْاسْمِ .

وَهَذَا شَيْءٌ لَيْسَ مِنْ هَذَا الْبَابِ ، وَلَكِنْ لَمَّا ذُكِرَ وَصَفْنَا حَالَهُ . ثُمَّ نَعُودُ مِنَ الْقَوْلِ إِلَى الْبَابِ .

وَأَمَّا (فَعَلَلٌ) مِنْ حَيِّبٍ فَإِنَّ الْعَيْنَ سَاكِنَةٌ ، وَاللَّامَانِ مُتَحَرِّكَتَانِ ، فَأُدْغِمْتَ الْعَيْنَ فِي اللَّامِ الْأُولَى ، وَأَبْدَلْتَ الثَّانِيَةَ أَلْفًا .

فَإِنْ جَمَعْتَ (فَعَلَلٌ) فَتَقْدِيرُ جَمْعِهِ : (فَعَالَلٌ) ؛ كَمَا قُلْتَ فِي قَرَدَدٍ : قَرَادِدٌ^(٢) .

وَإِنْ جَمَعْتَ (فَعَلٌ) فَتَقْدِيرُ جَمْعِهِ : (فَعَاعِلٌ) ؛ كَمَا تَقُولُ فِي سُلْمٍ : سَلَامٌ وَأَيُّهُمَا جَمَعْتَ يَلْزَمُهُ الْهَمْزُ . لَيْسَ مِنْ أَجْلِ أَنْ فِيهِ زَائِدًا ، وَلَكِنَّهُ لِاتِّقَاءِ حَرْفَيْنِ مَعْتَلِّينَ ، الْأَلْفَ بَيْنَهُمَا كَمَا ذَكَرْتَ لَكَ فِي أَوَائِلِ .

فَتَقُولُ فِيهِمَا : حَيَّايَا . وَكَانَ الْأَصْلُ حَيَّائِي ، فَلِزْمِ مَا لَزِمَ مَطِيَّةً فِي قَوْلِكَ : مَطَيَا .
وَكَذَلِكَ لَوْ قُلْتَ : فَعَاعِلٌ مِنْ جِئْتُ / لَقُلْتَ : جَيَّايَا^(٣) .

وَكَانَ الْأَصْلُ جَيَّائِيٌّ . فَكُنْتَ تَبْدُلُ الثَّانِيَةَ يَاءً ، كَمَا فَعَلْتَ فِي قَوْلِكَ : هَذَا جَاءُ فَاعِلٌ ، ثُمَّ تَذْهَبُ إِلَى بَابِ مَطَيَا .

(١) فِي سَبِيحِهِ ج ٢ ص ٧ « لَا يَصْرِفُونَ خَضَمٌ وَهُوَ اسْمُ الْعَنْبِرِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ تَمِيمٍ » وَانظُرْ جَمَهْرَةَ الْأَنْسَابِ ص ٢٠٨ -

٢٠٩ .

(٢) التَّرَدُّدُ : الْأَرْضُ الْعَلِيظَةُ .

(٣) الْأَصْلُ : جَيَّايَا . تَقْلِبُ الْيَاءَ الثَّانِيَةَ هَمْزَةً لِتَوْسُطِ الْأَلْفِ بَيْنَ الْيَمِينِ ثُمَّ تَقْلِبُ الْهَمْزَةَ الثَّانِيَةَ يَاءً فَيَصِيرُ جَيَّائِيٌّ ثُمَّ تَقْلِبُ

كِسْرَةَ الْهَمْزَةِ فَتَحَةً وَالْيَاءَ أَلْفًا فَيَصِيرُ جَيَّامًا فَتَقْلِبُ الْهَمْزَةَ يَاءً فَيَصِيرُ جَيَّايَا .

فإن قلت : (فَعَالِيل) ، و(فَعَاعِيل) من شويت واويت ، قلت : شوايا ، ولوايا^(١) فتُظهِر
الواو ؛ لأنَّ العين واو ؛ كما أظهرت الباء في حييت ، وجيت^(٢) -

فإن قلت : (مَفْعَل) من شويت أو حييت ، قلت : مَشَوَى ، وَمَحَيَّا .

فإن جمعت قلت : مَشَاوٍ ، وَمَحَايٍ . فلم تهمز ، لأنَّه لم يعرض ما يهمز من أجله ، وإنَّما
وقع حرفا العلة الأصليَّان بعد الألف .

فإن بنيت منه شيئا على (مفاعيل) ، أو (فَعَالِيل) أو ما أشبه ذلك لم يصلح الهمز أيضا .
وذلك قولك : مَشَاوِيٍّ وَمَلَاوِيٍّ ؛ لبعده حرف العلة من الطرف وقد تقدّم تفسير هذا في باب
طواويس^(٣) .

فإن كان مكان الواو ياء ففيه ثلاثة أقاويل :

تقول في (فَعَالِيل) ، أو (مفاعيل) من حييت : حياوِيٍّ . أبدلت / من الياء واوا ؛ كراهية
اجتماع الياءات ؛ كما قلت في النسب إلى رحي : رَحَوِيٍّ .

ويجوز أن تبدل من إحدى الياءات همزة ، فتقول : حَيَائِيٍّ فاعلم . وهو الذي يختاره
سيبويه^(٤) . وليست الهمزة بمنزلة ما كنت تهمز قَبْلُ ، فيازمك التغيير من أجلها ، لأنَّك
فيه مخيَّر ، وإنَّما هي بدل من الياء ، وهي بمنزلة الياء لو ثبتت .

ومن أجرى الأشياء على أصولها فقال في النسب إلى رحي : رَحِيٍّ ، وإلى أمية : أُمِيٍّ ،
ترك الياء هنا على حالها ، فقال : حَيَائِيٍّ .

وبهذه المنزلة . النسب إلى راية ، وآية ، وما كان مثلهما .

(١) الأصل شواي قلبت الياء الأولى همزة لتوسط ألف فعال أو فواعل حرفي علة ، ثم قلبت الكسرة فتحة فانقلبت
الياء الثانية ألفا فصار شواما ثم قلبت الهمزة ياء فصار شوايا وكذلك الأمر في لوايا .

(٢) يظهر أن أصلها جئت فنخفت الهمزة فصار ياء .

(٣) انظر ص ١٢٦ - ١٢٧ .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٣٩٧ « وأما فعاليل من رميت فرمائي والأصل رمائي ولكنك همزت كما همزت في راية ،
وآية حين قالوا : رائى وآتى فأجرته مجرى هذا حيث كثرت الياءات بعد الألف ، كما أجريت فعليلة مجرى فعلية ومن قال :
راوى فجعلها واوا قال : رماوى ومن قال : أمي وقال : آي قال رمائي فلم يغير وكذلك فعاليل من حييت ومفاعيل » .

يجوز إقرار الياء مع ياء النسب الثقيلة ، فتقول : رايي ، وآيي . وتبدل همزة إن شئت :
وتقلبها واوا . وهي أجود الأقاويل عندى . وسيبويه يختار همزة (١) .

فأما ما كان من الياء مثل شويت إذا قلت : (فاعيل) فلا يجوز إلا شواوي (٢) فاعلم .
وذاك ؛ لأن الواو من أصل الكلمة ، وقد كان يفرق إليها من الياء التي هي أصل ، فلما
كانت ثابتة لم يجوز أن يتعدى إلى غيرها .

وهذا الباب يرجع بعد ذكرنا شيئا من الهمز وأحكامه ، وشيئا من التصغير والنسب ، مما
يجرى وما يمتنع من ذا إن شاء الله .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٧٦ « وسألته عن الإضافة إلى راية ، وطاية ، وثاية ، وآية ، ونحو ذلك فقال : أقول :
راي ، وطاي ، وثاي ، وآي وإنما همزوا لاجتماع الياءات مع الألف والألف تشبه بالياء فصارت قريبا مما تجتمع فيه أربع ياءات
فهمزوها استئقلا وأبدلوا مكانها همزة ، لأنهم جعلوها بمنزلة الياء التي تبدل بعد الألف الزائدة ، لأنهم كرهوها ها هنا ، كما
كرهت ثم هي هنا بعد ألف كما كانت ثم وذلك نحو ياء رداء . ومن قال : أمي قال : آي وراي بنير همزة ، لأن هذه لام
غير معتدة وهي أولى بذلك ، لأنه ليس فيها أربع ياءات ولأنها أقوى . . . ولو أبدلت مكان الياء الواو فقلت ثلوي ، وآوي ،
وطلوي ، وراوي جازك كما قالوا : شواي فجعلوا الواو مكان الهمزة . »

(٢) ضاعيل من شوي شواوي تبقى الواو الثانية ولا تقلب همزة لبعدها من الطرف ، كما في طواويس وإذا خففت الياء
المشددة قلبت الواو همزة ، ثم قلبت الكسرة فتحة ، والياء ألفا ، ثم أبدلت الهمزة واوا فيصير شواوي .

هذَاب

ذوات الياء التي عيناتها ولاماؤها ياءات

١
١٤٢

وذلك نحو قولك : عَيَّيت بالأمر ، وحيَّيت .

فما كان من هنا الباب فإن موضع العين منه صحيح ؛ لأنَّ اللام معتلة ، فلا تجمع على الحرف علتان ، فيلزمه حلف بعد حلف ، واعتلال .

فالعين من هنا الفعل يجرى مجرى سائر الحروف . تقول : حيَّيت ، ويَحْيَا ؛ كما تقول : نخَّييت ، ويَحْخَى .

وكذلك إن كان موضع العين واو ، وموضع اللام ياء ، فحكمه حكم ما تقدّم ، وذلك نحو : شوَّيت ، واوَّيت ، يشوَّى ، ويلوَّى ، كما تقول : رميت ، ويرى ولاتقلب الواو في شوَّى ألفاء ، كما قلبتها في قال^(١) ، ولكن يكون شوَّيت بمنزلة رميت ، وحيَّيت ، بمنزلة نخَّييت .

وتقول : هذا رجل شاوٍ ، ورجل لاوٍ وحايٍ بغير همزة ؛ لأنَّ العين لاعلةٌ فيها . ولايلزم الخليل قلب هنا ، لأنَّه بمنزلة غير المعتلِّ .

وتقول في المفعول : مكان مخيٍّ فيه ، ومشوَّى فيه ؛ كما تقول : مرى فيه ، ومقضى فيه . تجربة على هذا .

(١) في سيويه ج ٢ ص ٣٧٧ « اعلم أن الواو ، والياء لا تملن واللام ياء أو واو ، لأنهم إذا فعلوا ذلك صاروا إلى ما يستثنون ، وإلى الالتباس والاجفاف . . . » .

هذَابَاب

ملكات عيته ولامه واوين

١
١٤٣

اعلم أنه ليس من كلامهم أن تلتقى واوان إحداهما طرف من غير علة . فإذا التقت عين ولام كلاهما جاز ثباتها إذا كانت العين ساكنة ؛ لأنك ترفع لسانك عنهما رفعة واحدة للإدغام. وذلك قولف قوّة ، وحوّة^(١) ، و صوّة^(٢) ، وبكنّ قو ، والحو ، ونحو ذلك .

فإن بنيت من شيء من هذا فعلا لم يجز أن تبنيه على (فعل) . فتلتقى فيه واوان ، لأنك لو أردت مثل غزوت أغزو لقلت : قووت أقوو ، فجمعت بين واوين في آخر الكلمة ، وهذا مطرح من الكلام ؛ لما يلزم من الثقل والاعتلال .

فإنما يقع الفعل منه على فعلت ؛ لمتقلب الواو الثانية ياء في الماضي ، وألغا في المستقبل . وذلك قولك : قوى يقوى ، وجرى يحوى . فإذا قلت كذلك صرفت الواو الثانية المنقلبة ياء تصريف ما الياء من أصله ، ما دمت في هذا الموضع .

فإن قال قائل : ما بال الواوين لم تثبتا ثبات الياعين في حبيبت / ، ونحوه ؟ . فلأن الواو^١ مخالفة للياء في مواضعها ؛ ألا تراها تُهمز مضمومة إذا التقت الواوان أولا ، ولا يكون ذلك في الياء .

فإن أخرجت الواو التي تلاقيها واو من هذا المثال حتى يقعا منفصلتين ثبتتا المحائل بيتهما وذلك قولك - إن أزدت مثل احماز - احوأوى القرس ، واحواوت الشاة : فترجع الواوان إلى أصولهما ؛ لأنه لا مانع من ذلك .

(١) الحوة : سواد إلى الخضرة .

(٢) الصوة : جماعة السباع ، وحجر يكون علامة في الطريق .

(٣) في سيويه ج ٢ ص ٣٨٩ « فأنما يجيء أبدا على فعلت على شيء يقلب الواو ياء ولا يكون فعلت ولا فعلت كراهية أن تثبت الواوان فأنما يصر فون المضاعف إلى ما كيقب الواو ياء . . . » .
وانظر تصريف المازني ج ٢ ص ٢٠٩ .

وإنما ندُّلّ في هذا الموضع على الأصل ؛ لأنّه موضع جُمَل ، ونسأى على تفسيره في موضع التفسير والمسائل إن شاء الله .

اعلم أنّه لا يكون فعل ، ولا اسم موضع فائه واو ، ولامه واو . لا يكون في الأفعال مثل وَعَوْتُ^(١) .

وأما الياء فقد جاء منها لخفتها . وذلك قولك : يَدَيْتُ إليه يَدًا^(٢) . وهو مع ذلك قليل ؛ لأنّ باب سَلَس ، وقلقى أقلّ من باب ردّ . فلذلك كثر في الياء مثل حييت ، وعييت ، وقلّ فيها وصفت لك .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٩٠ « واعلم أن القاء لا تكون واوا واللام واوا في حرف واحد ألا ترى أنه ليس مثل وعوت في الكلام » .

وانظر تصريف المازني ج ٢ ص ٢١٣ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٩٠ « وقد جاء في الواو كما جاءت العين واللام يامين وأن تكون فاء ولما أقل كما كان سلس أقل وذلك قولهم : يدبت إليه يدا » .

وانظر تصريف المازني ج ٢ ص ٢١٥ .

وفي الخصص ج ١٢ ص ٢٣٦ « صاحب العين - أيديت عنده يدا من الإحسان قال أبو عل هو من باب استعجر العين وأشعر الجنين أي أنه لم يستعمل بغير الزيادة » .

وفي السان « أيديت عنده يدا ويديت لغة » .

هذَابَاب

ما جاء على أن فعله على مثال حييت وإن لم يستعمل^(١)

لأنه لو كان فعلا للزمته علة بعد علة . فرفُض ذلك من الفعل ؛ لما يعتوره من العلل .
وذلك نحو : غاية ، ورابة ، وثاية^(٢) .

فكان حقّ هذا أن يعتلّ منه موضع اللام ، وتصحح العين ، كما ذكرت لك في باب حييت ،
فيكون (فَعَلَة) منه على مثال حَيَاة ، ولكنه إنمّا بُني اسما ، فلم يجر على مثال الفعل . هذا
قول الخليل .

وزعم سيبويه عمرو بن عثمان أن غير الخليل ولم يُستهم كان يقول : هي فَعَلَة^(٣) في الأصل
وكان حقّها أن تكون آية . ولكن لما التقت ياءان قلبوا إحاطهما ألفا كراهية التضعيف .
وجاز ذلك ؛ لأنه اسم غير جارٍ على فعل .
وقول الخليل أحبّ إلينا .

ومّا رفض منه الفعل لما يلحقه من الاعتلال (أول)^(٤) . وهو (أفعل) . يدلّك على ذلك قولهم :
هو أولّ منه ، كقولك : هو أفضل منه ، وأفضل الناس ، وأنّ مؤنثه الأولى / ؛ كما تقول : $\frac{1}{126}$
الكُبْرَى والصُّغْرَى . ولكن كانت فاؤه من موضع عينه ، ومثل هذا لا يكون في الفعل .

-
- (١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٨٨ . هذا باب ما جاء على أن فعلت منه مثل بنت وإن كان لم يستعمل في الكلام ؛ لأنهم لو فعلوا ذلك صاروا بعد الاعتلال إلى الاعتلال ، والالتباس
- (٢) الخاتمة : حجارة تكون حول الفم الراعي يشوي إليها . (المنصف ج ٣ ص ٧٢) .
- (٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣٨٨ . وهذا قول الخليل وقال غيره إنها هي آية ، وأى فعل ولكنهم قلبوا الياء وأبدلوا مكانها الألف لاجتماعهما ؛ لأنهما تكرهان ، كما تكره الواوان
- (٤) في سيبويه ج ٢ ص ٣٧٦ . وما جاء على فعل لا يتكلم به كراهية نحو ما ذكرت لك أول ، والواو ؛ وآاء وويح . .
وانظر الخصائص ج ١ ص ٣٩٢ - ٣٩٣ وشرح الكافية لرضي ج ٢ ص ٢٠٢ - ٢٠٣ .

وتما لا يكون منه فعل (يوم) و (آفة) ؛ لما يلزم من الاعتلال^(١)

واعلم أن اللام إذا كانت من حروف اللين ، والعين من حروف اللين فإن العين تُصحح ، ولا تعتل ، وتُعلّ اللام ، فتكون العين بمنزلة غير هذه الحروف ؛ لثلاً تجتمع على الحرف علتان وقد مضى تفسير هذا في باب حييت^(٢) . وإنما ذكرناها هاهنا لمجيء هذه الأسماء على ما لا يكون فعلاً ، ولا اسماً مأخوذاً من فعل .

فلو بنيت من حييت (فعلّة) أو من قويت لقلت : قوأة .. وحيأة ؛ كما تقبل من رميت : رمة . فتكون الياء [أو الواو] التي هي عين بمنزلة غير المعتل .

فأما قولهم : (شَاء) كما ترى^(٣) فإن فيه اختلافاً :

يقول قوم : الهمزة منقلبة من ياء ، وأنها كانت في الأصل شأى كما ترى ، فأعلت العين $\frac{1}{147}$ وهي واو من قولهم / سؤى ، وقُلبت الياء همزة ؛ لأنها طرف وهي بعد ألف . فكان هذا بمنزلة سقاء وغزأ . فيقال لهم : هلاً إذا أعلت العين صححت اللام ، ليكون كباب غاية ، وآية ؟ ألا ترى أنهم لما أعلوا العين صححوا اللام ؛ لثلاً تجتمع علتان ؛ فقالوا : آى ، وراى جمع راية ، قال العجاج :

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٧٦ « وسأته عن اليوم فقال : كأنه من يمت وإن لم يستلوا هذا في كلامهم كراهية أن يجمعوا بين هذا المعتل ، وياه تخلصها الضمة في يفعل كراهية أن يجمع في يفعل يمان في إحداهما ضمة مع المعتل فلما كانوا يستقلون الواو وحدها في الفعل رفضوها في هذا لما يلزمهم من الاستقلال في تصريف الفعل . »

(٢) أنظر ٣ ص ١٤٨ .

(٣) (شاه) فيها شلوذ بسبب اجتماع اعلالين فيها : قلب العين ألفاً ، وقلب اللام همزة ويرى سيبويه أنها اسم جمع لشاة من غير لفظها ، كرجل ، ونفر ، لأن لام شاة هاء ولام شاه ياء بدليل قولهم في التصغير شوى وفي النسب شوى ، ويرى غير سيبويه أن أصل «شاه» (شاة) فقلبت الهمزة همزة ، كما قلبت في ماه فهو اسم جمع لما من لفظها ، وقولهم في التصغير : شوى يحصل أن يكون مخفف الهمزة ، كما في نبي ، وبرية وهذا هو نص سيبويه ج ٢ ص ١٢٦ : « وأما الشاه فإن العرب تقول فيه شوى ، وفي شاة شوية والتقول فيه أن شاه من بنات الهمات ، أو الواوات التي تكون لاءات وشاة من بنات اللوات التي تكون مينات ولامها هاء . . والدليل على ذلك هذا شوى وإنما ذا كمرأة ونسوة . . ومظه رجل ، ونفر . »

وأنظر المنصف ج ٢ ص ١٤٤ - ١٤٦ .

وخطرت أيدي الكُماة ، وخطرت راي إذا أوردته الطعن صدرك^(١)

ونظير ذلك قولهم في جمع قائم : قيام ، وفي جمع ثوب : ثياب ، فلما جمعوا روي قالوا :
رواء فاعلم ، فأظهروا الواو التي هي عين لما اعتلت الياء ، وهي في موضع اللام .

ولا اختلاف في أنه لا يجتمع على الحرف علتان^(٢) .

وزعم أهل هذه المقالة في (شاء) يا فتى أنه واحد في معنى الجمع ولو كان جمع شاة وعلى
لفظها لم يكن إلا شياه ، لأنّ الذاهب من شاة الماء ، وهي في موضع اللام يدلُّك على ذلك قولهم :
شويته في التصغير .

وزعم أنّ الهمزة منقلبة من حرف لين لقولهم : شوي في معنى / الشاء وقصاد قولهم ما شرحت لك .
١٤٨

وأما غير هؤلاء فزعم أنّ (شاء) جمع شاة على اللفظ ، لأنّ شاة كانت في الأصل شاهة ،
على قولك شوية ، والظاهر هاء التانيث ، فكروا أن يكون لفظ الجمع كلفظ الواحد ،
في الوقف ، فأبدلوا من الماء همزة فقالوا : شاء فاعلم ، لقرب المخرجين ؛ كما قالوا : أركت ،
وهركت ، وإيأك ، وهياك ، وكما قالوا : ماء فاعلم ، وإنما أصله الماء ، وتصغيره مؤنه فاعلم
وجمعه أمواه ، ومياه .

وذهب هؤلاء إلى أن شوي مخفف الهمزة كما تقول في النبي ، وبالبرية ، ويفسر هذا في
باب الهمز مستقصى إن شاء الله .

وهذا القول الثاني هو القياس .

(١) استشهد به سيويه ج ٢ ص ١٨٩ وفي تعليق الخصائص ج ١ ص ٢٦٨ - ٢٦٩ ، وخطرت أيدي الكفاة : أي
تمركت أيديهم في القتال ، وخطرت الرايات يوردها الطعن فصدر راويات بضم الأعداء .
واستشهد به المازني في تصريفه ج ٢ ص ١٤٤ .
وهو من أرجوزة المعاج يلح بها عمر بن عبيد الله بن ممر . وانظر ديوانه ص ١٥ - ٢١ .
(٢) فصل القول في ذلك الرضي في شرح الشافية ج ٣ ص ٩٢ - ٩٤ .

بَابُ الهمزة

اعلم أنَّ الهمزة حرف يتباعد مخرجه عن مخارج الحروف ، ولا يشركه في مخرجه شيء ، ولا يُدانيه إلا الهاء والألف. ولهما علتان نشرحهما إن شاء الله .

أما الألف فقد تقدّم / قولنا في أنها لا تكون أصلاً ، وأنها لا تكون إلا بدلاً أو زائدة .
1
149
 وإنما هي هواء في الحلق يسميها النحويون الحرف الهاوي .

والهاء خفية تقارب مخرج الألف ، والهمزة تحتهما جميعاً . أعني الهمزة المحققة فلتباعدنا من الحروف ، وثقل مخرجها ، وأنها نبرة في الصلوة ، جاز فيها التخفيف ، ولم يجز أن تجتمع همزتان في كلمة سوى ما نذكره في التقاء العينين اللتين بنية الأولى منهما السكون ، ولا يجوز تحريكها في موضع البتة .

فإذا كانت الهمزة مفتوحة وقبلها فتحة وأردت تحقيقها قلت : قرأ الرجل ، وسأل عبد الله . كذا حتى كل همزة إذا لم تُرد التخفيف .

فإن أردت التخفيف نحووت بها نحو الألف ، لأنها مفتوحة ، والفتحة . من مخرج الألف (١) .
 فقلت : قرا يا قتي .

والمخففة بوزنها محققة ، إلا أنك خففت النبرة ، لأنك نحووت بها نحو الألف ، ألا ترى أن قوله :

• أن رأيت رجلاً دعشتني أضرب به (٢)

(١) في سيويه ج ٢ ص ١٦٣ « اعلم أن كل همزة مفتوحة كانت قبلها فتحة فانك تجملها إذا أردت تخفيفها بين الهمزة والألف الساكنة وتكون بزنتها محققة غير أنك تصف الصوت ، ولا تسمه وتختص ، لأنك تقر بها من هذه الألف . »

(٢) تمامه : (ريب المنون ودهر مفسد خبل .) واستشهد به سيويه ج ٢ ص ١٦٧ « عل أن الهمزة المخففة بزنة المحققة . ولولا ذلك لانكسر البيت لأن بعد الهمزة نونا ساكنة فلو كانت همزة بين بين في حكم الساكنة لالتص ساكنان في المشو ولا يكون ذلك في الشعر إلا في التوافق

في وزنها أو حَقَّقَتْ / فقلَّت : أأن . وتحقيقها إذا التقتا ردىء جدًا ، ولاكنني ذكرته ؛ $\frac{1}{100}$ لأُمثِّل لك .

فإن كانت قبلها فتحةٌ وهي مضمومة نَحَوْتُ بها نَحَوَ الواو^(١)؛ لأنَّ الضمَّة من الواو في محلِّ الفتحة من الألف . وذلك قولك : لوم الرجل إذا حَقَّقَتْ . فإذا خَفَّفْتَ قلت : لوم الرجل الوزن واحد على ما ذكرت لك .

فإن كانت مكسورةٌ وما قبلها مفتوحٌ نَحَوْتُ بها نَحَوَ الياء^(٢) . وذلك يئس الرجل . والمخففة - حيث وقعت - بوزنها محققةٌ ، إلاَّ أنَّ النبر بها أقلُّ ؛ لأنَّك تزيحها عن مخرج الهمزة المحققة .

فإن كانت مضمومة وقبلها فتح أو كسر ، فهي على ما وصفنا يُنحَى بها نَحَوَ الواو .

وكذلك المكسورة يُنحَى بها نَحَوَ الياء ، مع كلِّ حركة تقع قبلها .

فأمَّا المفتوحة فإنه إن كانت قبلها كسرة جعلت ياءً خالصة^(٣)؛ لأنه لا يجوز أن يُنحَى بها نَحَوَ الألف ، وما قبلها مكسور . أو مضموم ، لأنَّ الألف لا يكون ما قبلها إلاَّ مفتوحا . وذلك قولك في جمع مِثْرَة^(٤) من مَارَت بين القوم : أى أَرَشْت بينهم : مِثْر . فإن خَفَّفْتَ الهمزة قلت : مِير ، تُخْلِصُهَا ياءً . ولا يكون تخفيفها إلاَّ على ما وصفت لك للعلَّة التي ذكرنا .

= أأن : الهمزة الأولى للاستفهام ، والمصدر المؤول مجرور بلام العلة أو من التعليلية والتقدير : أصليت ، لأن رأيت رجلا هذه صفة .

ورأت بمعنى أبصرت . والأعشى هو الذى لا يبصر بالليل ، وجملة أضر به حاله أو صفة ثانية لرجلا . انظر شواهد الشافية ص ٣ ح ٣٣ .

والبيت للأعشى من قصيدة في ديوانه ص ٥٥ - ٦٣ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٤ « وإذا كانت الهمزة مضمومة وقبلها فتحة صارت بين الهمزة والواو الساكنة » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٣ « وإذا كانت الهمزة منكسرة وقبلها فتحة صارت بين الهمزة والياء الساكنة ، كما كانت للمفتوحة بين الهمزة والألف الساكنة . . . » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٤ « اعلم أن كل همزة كانت مفتوحة وكان قبلها حرف مكسور فأنك تبدل مكانها ياء في التخفيف وذلك قولك في المِثْر : مير وفي يريد أن يقرئك : يقرئك » . وانظر الكامل ج ٤ ص ٩٦ .

(٤) المِثْرَة بكسر الميم وسكون الهمزة ، النحل والعداوة وقوله كنع .

وإن كان ما قبلها مضموماً وهي / مفتوحة جعلت واواً خالصة^(١) والعلّة فيها العلّة في المكسور ما قبلها إذا انفتحت . وذلك قولك في جمع جُؤنة^(٢) : جُؤن مهموز . فإن خففت الهمزة أخلصتها واواً ، فقلت : جُؤن .

واعلم أنّ الهمزة إذا كانت ساكنة فإنها تقلب - إذا أردت تخفيفها - على مقدار حركة ما قبلها^(٣) وذلك قولك في رأس ، وجُؤنة ، وذئب - إذا أردت التخفيف - : رأس ، وجُؤنة ، وذئب ، لأنّه لا يمكنك أن تنحو بها نحو حروف اللين ، وأنت تخرجها من مُخرج الهمزة إلّا بحركة منها . فإذا كانت ساكنة فإنما تقلبها على ما قبلها . فتخلصها ياءً ، أو واواً ، أو ألفاً .

وكان الأخصش يقول : إذا انضمت الهمزة وقبلها كسرة قلبتها ياءً ، لأنّه ليس في الكلام ، أو قبلها كسرة ، فكان يقول في يستهزئون - إذا خففت الهمزة - : يستهزيون .

وليس على هذا القول أحد من النحويين^(٤) . وذلك : لأنهم لم يجعلوها واواً خالصةً ؛ إنّما هي همزة مخففة . فيقوون : يستهزيون . وقد تقدّم قولنا في هذا

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٤ « وإن كانت الهمزة مفتوحة وقبلها ضمة وأردت أن تخفف أبدلت مكانها واواً ، كما أبدلت مكانها ياءً حيث كان ما قبلها مكسوراً ، وذلك قولك في التودة : تودة ، وفي الجؤن : جون ، وتقول غلام وبيك إذا أردت غلام أبيض وإنما منلك أن تجعل الهمزة ههنا بين بين من قبل أنها مفتوحة فلم تصلح أن تنحو بها نحو الألف وقبلها كسرة أو ضمة » .

(٢) الجؤنة : الحقّة يجعل فيها الخلل . الكامل ٤ - ٩٦ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٤ « وإذا كانت الهمزة ساكنة وقبلها ضمة فأردت أن تخفف أبدلت مكانها ألفاً وذلك قولك في رأس وبأس وقرات ؛ رأس ياس وقرات وإذا كان ما قبلها مضموماً فأردت أن تخفف أبدلت مكانها واواً وذلك قولك في الجؤنة والبؤس والمؤمن : الجؤنة والبؤس والمؤمن ، وإن كان ما قبلها مكسوراً أبدلت مكانها ياءً كما أبدلت مكانها واواً إذا كان ما قبلها مضموماً وألفاً إذا كان ما قبلها مفتوحاً وذلك الذئب والمثرة ذيب وميرة » .

في الكامل ج ٢ ص ١٧٨ : « والثأر : ما يكون لك عند من أصاب حميمك من الترة ومن قال ثار فقد أخطأ » بما قصد تحطّطه من جعله من الأجوف ولا يريد منع تخفيف الهمزة ، وفي ديوان حسان ص ٣٣٩ :

لنضمن وشيكا في ديارهم • الله أكبر يا ثارات عبانا

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٤ « وإذا كانت الهمزة مضمومة وقبلها ضمة أو كسرة فانك تصيرها بين بين وذلك قولك : هذا درهم أخطك ، ومن عند أمك . وهو قول العرب ، وقول الخليل » .

واعلم أنه ليس من كلامهم / أن تلتقى همزتان فتحققا جميعا ؛ إذ كانوا يحققون الواحدة . ^١/_{١٥٢}
 فهذا قول جميع النحويين إلا عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي ، فإنه كان يرى انجمع بين
 الهمزتين . وسأذكر احتجاجه وما يلزم على قوله بعد ذكرنا قول العامة .

النحويون يرون إذا اجتمعت همزتان في كلمتين كل واحدة منهما في كلمة تخفف إحداها

فإن كانتا في كلمة واحدة أبدوا الثانية منهما . وأخرجوها من باب الهمزة^(١) .

أما ما كان في كلمة ؛ فنحو قولهم : آدم ، جعلوا الثانية ألفا خالصة بالفتحة قبلها .

وقالوا في جمعه : أوادم ، كما قالوا في جمع خالد : خوالد ، فلم يرجعوا بها إلى الهمز .

وقالوا في (فاعل) من جئت ، ونحوه : جاء كما ترى ، فقبلوا الهمزة ياء ، لأنها في موضع

اللام من الفعل ، وموضع العين تلزمه الهمزة لاعتلاله ؛ كما قلت في فاعل من يقول : قائل .

فلما التقت الهمزتان في كلمة قبلوا الثانية منهما على ما وصفنا .

فإذا كانتا في كلمتين فإن أبا عمرو بن العلاء كان يرى تخفيف الأولى^(٢) منهما وعلى

ذلك قرأ / في قوله عز وجل (فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا)^(٣) إلا أن يبتدأ بها ضرورة كاستناع الساكن . ^١/_{١٥٣}

وكان يحقق الأولى إذا قرأ (أَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ)^(٤) ويخفف الثانية ، ولا يلزمها البديل ، لأن

ألف الاستفهام منفصلة . وكان الخليل يرى تخفيف الثانية على كل حال ، ويقول : لأن

البديل لا يلزم إلا الثانية ؛ وذلك لأن الأولى يُلفظ بها ، ولا مانع لها ، والثانية تمتنع من

التحقيق من أجل الأولى التي قد ثبتت في اللفظ .

(١) في سيويه ج ٢ ص ١٦٨ « واعلم أن الهمزتين إذا التقتا في كلمة واحدة لم يكن يد من بدل الآخرة . . » .

(٢) في سيويه ج ٢ ص ١٦٧ « واعلم أن الهمزتين إذا التقتا وكانت كل واحدة منهما من كلمة فان أهل التحقيق يخففون
 إحداها ويستقلون بتحقيقها . . كما استقل أهل الحجاز بتحقيق الواحدة فليس من كلام العرب أن تلتقى همزتان فتحققا . ومن
 كلام العرب تخفيف الأولى وتحقيق الآخرة وهو قول أبي عمرو وذلك قولك (فقد جا اشراطها) - (ويا زكريا إنا نبشرك
 ومنهم من يحقق الأولى ويخفف الآخرة سمنا ذلك من العرب وهو قولك (فقد جاء اشراطها ، ويا زكريا إنا . . وكان الخليل
 يستحب هذا القول فقلت له له ؟ فقال : إني رأيتهم حين أرادوا أن يبدلوا إحدى الهمزتين اللتين تلتقيان في كلمة واحدة أبدلوا
 الآخرة وذلك جاء و آدم ، رأيت أبا عمرو أخذ يهن في قوله عز وجل (يا ويلتا أألد وأنا عجوز) وحقق الأولى وكل عربي . » .

(٣) محمد عليه السلام : ١٨ .

(٤) هود : ٧٢ ، وفيها قرامات كثيرة سبعة أنظر تحائف فضلاء البشر ص ٢٥٩ وغيث النفع ص ١٣٠ .

وقول الخليل أقيس ، وأكثر النحويين عليه .

فأما ابن أبي إسحق فكان يرى أن يحقق في الممزيين^(١) ، كما يراه في الواحدة ، ويرى تخفيفها على ذلك ، ويقول : هما بمنزلة غيرهما من الحروف ، فأنا أجريهما على الأصل ، وأخفف إن شئت استخفافا ، وإلا فإن حكمهما حكم الدالين ، وما أشبههما . وكان يقول في جمع خطيئة - إذا جاء به على الأصل - : هله خطائيء ويختار في الجمع التخفيف ، وأن يقول : خطايا ، ولكنه لا يرى التحقيق فاسدا .

* * *

واعلم أن الهزة المتحركة إذا كان قبلها حرف ساكن فأردت تخفيفها ، فإن ذلك يلزم فيه أن تحذفها ، وتلقى حركتها / على الساكن اللبي قبلها ، فيصير الساكن متحركا بحركة الهزة^(٢) .

وإنما وجب ذلك ؛ لأنك إذا خففت الهزة جعلتها بين بين ، قد ضارعت بها الساكن ، وإن كانت متحركة .

ووجه مضارعتها أنك لا تبدلنها بين بين ؛ كما لا تبدئي ساكنا . وذلك قولك : من أبوك ، فتحرك النون ، وتحذف الهزة ، ومن اخوانك .

وتقرأ هذه الآية إذا أردت ان تخفيف (الله الذي يُخْرِجُ الخَبَ فِي السَّمَوَاتِ)^(٣) وقوله (سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ)^(٤) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠٩ - ٤١٠ « وأما الممزيان فليس فيما ادغام في مثل قولك : قرأ أبوك ، وأقرب أباك ، لأنك لا يجوز لك أن تقول : قرأ أبوك فتحققهما فتصير كأنك إنما أدغمت ما يجوز فيه البيان ، لأن المنفصلين يجوز فيهما البيان أبدا فلا يجريان مجرى ذلك وكذلك قاله العرب وهو قول الخليل ويونس وزعموا أن ابن أبي إسحق كان يحقق الممزيين وأناس معه وقد تكلم ببعض العرب وهو رديء فيجوز الإدغام في قول هؤلاء وهو رديء » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٥ « واعلم أن كل همزة متحركة كان قبلها حرف ساكن فأردت أن تخفف حلقها ، وألغيت حركتها على الساكن اللبي قبلها وذلك قولك : من أبوك ، ومن أمك ، ومن أبك إذا أردت أن تخفف الهزة في الأب ، والأم ، والإبل . . . ومثله في قولك في المرأة : المرأة ، والكأ الكة . . . وقد قال الذين يخفون (ألا يسجدوا لله الذي يخرج الخب في السموات) حدثنا بذلك عيسى وإنما حطفت الهزة ههنا ، لأنك لم ترد أن تم وأردت إخفاء الصوت » .

وانظر الكامل ج ٣ ص ٨٧ ، ج ٥ ص ٢١٥ - ٢١٦ .

(٣) النمل : ٢٥ ، وهذه القراءة من الشواذ (شواذ ابن خالويه ص ١٠٩) .

(٤) البقرة : ٢١١ .

إنما كانت اسألَ فلما خففت الهمزة طرحت حركتها على السين ، وأسقطتها ، فتحرّكت السين ، فسقطت ألف الوصل . ومن قال : هذه مرّة كما ترى فأراد التخفيف قال : مرّة فهذا حكمها بعد كلّ حرف من غير حروف اللين .

فأما إذا كانت بعد ألف ، أو واو ، أو ياء فإنّ فيها أحكاما :

إذا كانت الياء ، والواو مفتوحا ما قبلهما فهما كسائر الحروف . تقول في جَيْئال : جَيْل . وكذلك إذا كانت واحدة منهما اسما ، أو دخلت لغير اللدّ واللين .

وتقول في قَوَعَل من سألت : سَوَّال / فإن أردت التخفيف قلت : سَوَّل كما قلت في الياء .^١

وكذلك ما كانت فيه واحدة منهما اسما ، وإن كان قبل الواو ضمة . أو قبل الياء كسرة . تقول في اتبعوا أمره : اتبعوا مره ، وفي اتبعي أمره : اتبعي مره ، وفي اتبعوا إبلكم : اتبعي إبلكم^(١) .

لا تبالى أمفتوحة كانت الهمزة ، أم مضمومة ، أم مكسورة .

فإن كانت الياء قبلها كسرة وهي ساكنة زائدة لم تدخل إلا اللدّ ، أو كانت واو قبلها ضمة على هذه الصفة لم يجز أن تطرح عليها حركة ، لأنه ليس مما يجوز تحريكه^(٢) وذلك نحو : خطيئة ، ومقرّوءة ، فإن تخفيف الهمزة أن تقلبها كالحرف الذي قبلها ، فتقول في خطيئة : خطيّة ، وفي مقرّوءة : مقرّوءة .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٦ « وتقول في حواية حوية ، لأن هذه الواو ألحقت بنات الثلاثة بينات الأربعة وإنما هي كواو جدول ألا تراها لا تغير إذا كسرت للجمع تقول : حوائب فأما هي بمنزلة عين جعفر وكذلك سمنا العرب الذين يخفون يقولون : اتبعو مره ، لأن هذه الواو ليست بمادة زائدة في حرف الهمزة منه فصارت بمنزلة واو يدعو وتقول : اتبعي مره صارت كياء يرمى حيث انفصلت ولم تكن مئة في كلمة واحدة مع الهمزة » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٦ « وإذا كانت الهمزة المتحركة بعد واو ، أو ياء زائدة ساكنة لم تلحق لتلحق بناء ببناء وكانت مئة في الاسم والحركة التي قبلها منها بمنزلة الألف أبدل مكانها واو أن كانت بعد واو ، وياه أن كانت بعد ياء لا تخلف فتحرك هذه الواو ، والياء فتصير بمنزلة ما هو من نفس الحرف ، أو بمنزلة الزوائد التي مثل ما هو من نفس الحرف من الياءات ، والواوات ، وكرهوا أن يجعلوا الهمزة بين يمين بعد هذه الياءات والواوات . . . » .

وإنما فعلت ذلك ؛ لأنك لو ألقىت حركة الهمزة على هذه الياء وهذه الواو لحركت شيئاً لا يجوز أن يتحرك أبداً ؛ لأنها للمد ، فهو بمنزلة الألف ، إلا أن الإدغام فيه جائز ، لأنه مما يندغم ، كما تقول : عدوّ ، ودلّ ، ومغزو ، ومرمى . وأما الألف فإن الإدغام فيها محال^(١) وهي تحتل أن تكون الهمزة بعدها بين بين ، كما .

احتملت الساكن المدغم في قولك : دابة / ، وشابة ؛ لأنّ المدّة قد صارت خلفاً من الحركة ، فساغ ذلك للقائل . وأولاً المدّ لكان جمع الساكنين . ممتنعاً في اللفظ .

فتقول - إذا أردت اتباعاً أمره فخفضت - : اتبعاً أمره فتجعلها بين بين . وكذلك مضى إبراهيم ، وجزى أمه ، لأنّ الألف لا تكون إلا ساكنة ، فلو طرحت عليها الحركة لخرجت من صورتها ، وصارت حرفاً آخر .

وتقول في نبيء - إذا خفضت الهمزة - : نبيء كما ترى . هكذا يجري فيما لم تكن حروف لينّة أصليّة ، أو كالأصليّة .

وهم في نبيء على ثلاثة أضرب^(٢) :

(١) في سيويه ج ٢ ص ١٦٦ « وإذا كانت الهمزة المتحركة بعد ألف لم تحذف . لأنك لو حلقها ، ثم فعلت بالألف ما فعلت بالسواكن التي ذكرنا لك لتحولت حرفاً غيرها فكرهوا أن يبدلوا مكان الألف حرفاً وينبروها ، لأنه ليس من كلامهم أن يغيروا السواكن فيبدلوا مكانها إذا كان بعدها همزة فخفضوا ولو فعلوا ذلك لخرج كلام كبير من حد كلامهم . . . » .

(٢) في سيويه ج ٢ ص ١٢٦ « فأما النبي فإن العرب قد اختلفت فيه : فن قال النباة قال : كان مسيلة نبيء سوء وتقديرها نبيع . ومن قال أنبياء قال نبيء سوء كما قال في عيد حين قالوا : أعياد عيد وذلك ، لأنهم أزموا الياء ، وأما النبوة فلو حقرتها لعمزت وذلك قواك : كان مسيلة نبوته نبيئة سوء ، لأن تكسير النبوة على القياس عتينا ، لأن هذا الباب لا يلزمه البدل وليس من العرب أحد إلا هو يقول تنبأ مسيلة وإنما هو من أنبات . » .
وقال أيضاً في ج ص ١٧٠ « وقالوا نبيء ، وبرية فالزمنها أهل التحقيق البدل وليس كل نحوهما يفعل به إذا إنما يؤخذ بالسمع وقد بلغنا أن قوماً من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون نبيء وبرية وذلك قليل رديء . » .
وانظر الكامل ج ٦ ص ١٢٥ - ١٢٦ .

همز النبي قراءة سبعية لنافع في جميع القرآن . في أمحف فضلاء البشر ص ١٣٨ قرأ النبيون والأنبياء والنبي والنبوة بالهمز نافع على الأصل لأنه من النبا . . .

وانظر النشر ج ١ ص ٢١٥ وغيث النفع ٣٩ ، ٤١ ، ٤٨ ، ٥١ ، ٦٢ ، ٦٨ ، ٧٠ ، ١٠٥ ، ١٠٩ وشرح الشاطبية ص ١٤٩ .

وفي الكامل ج ٦ ص ١٢٥ - ١٢٦ يختار في النبي التخفيف . . .

أما من خفف فقال نبيّ وجعلها كخطية فإنه يقول : نُبَيْءٌ ، فيردّها إلى أصلها ؛ لأنها قد خرجت عن فعيل ، كما قال :

يا خاتيمَ النُبَيْءِ إِنَّكَ مُرْسَلٌ بِالْحَقِّ كُلُّهُدَى السَّبِيلِ هَذَا كَأَنَّ

ومن قال : نبيّ فجعلها بدلا لازما ، كقولك : عيد وأعياد ، وكقولك : أخذ في وخذ فيقول أنبياء ، كما يقول : تقى وأتقيا ، وشقى وأشقياء ، وغنى وأغنيا .

وكذلك جمع فَعِيلِ الذي على هذا الوزن .

وكذلك يقول / من أخله من قولك : نبا ينبو ، أى مرتفع بالله ، فهذا من حروف العلة ، $\frac{1}{107}$ فحقه على ما وصفت لك .

وإن خُفِّضت الهمزة من قولك : هو يَجِيئُكَ ، وَيَسُوءُكَ قلت : يَجِيئُكَ ، وَيَسُوءُكَ ، تحرّك الياء والواو بحركة الهمزة ، لأنهما أصلا في الحروف . فهذا يدلُّك على ما يرد عليك من هذا الباب .

واعلم أنه من أبي قول ابن أبي إسحق في الجمع بين الهمزتين فإنه إذا أراد تحقيقهما أدخل بينهما ألفا زائدة ، ليفصل بينهما ، كالألف الداخلة بين نون جماعة النساء ، والنون الثقيلة إذا قلت : اضربنَّان زيدا^(٢) .

فتقول : (آذِنَاكُنَّا تَرَابًا)^(٣) وتقول : (آذِنْتَ قَلْتِ لِلنَّاسِ)^(٤)

(١) خاتم يفتح التاء وكسرها وقد قرئ بهما في السبعة في قوله تعالى (وخاتم النبيين) يفتح التاء اسم لالة كالطابع وبالكسر اسم فاعل .

والبيت للعباس بن مرداس واستشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٢٦ وفي الكامل ج ٦ ص ١٢٦ والبيت مطلع قصيدة ذكرها ابن هشام في السيرة - الروض الأنف ج ٢ ص ٢٩٥ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٨ هـ ومن العرب ناس يدخلون بين ألف الاستفهام ، وبين الهمزة ألفا إذا اتقتا ، وذلك أنهم كرهوا التاء همزتين ففصلوا ، كما قالوا أخشيتان ففصلوا بالألف كراهية التقاء هذه الحروف المضاعفة .

(٣) الرد - هـ ، والجل : ٦٧ ، وقراءة إدخال الألف بين الهمزتين سيمية (حيث النفع ص ١٤٥ . الانحاف ص ٢٦٩ - ٢٧٠) .

(٤) المائة : ١١٦ - والقراءة أيضا سيمية . حيث النفع ص ٨٨ .

ومثل ذلك قول ذي الرمة :

فياظبية الوغساء بين جلاجل وبين النقا آنتِ أم أمٌ سالمٍ (١) ؟

وإنما نذكر هاهنا من الهمزة ما يدخل في التصريف .

اعلم أن الهمزة التي للاستفهام إذا دخلت على ألف وصل سقطت ألف الوصل ؛ لأنه لا أصل لها ، وإنما أتت بها لسكون ما بعدها ، فإذا كان قبلها كلام وصل به إلى الحرف الساكن سقطت الألف / وقد تقدم القول في هذا ، إلا الألف التي مع اللام فإنك تبدل منها مدة مع ألف الاستفهام ، لأنها مفتوحة ، فأرادوا ألا يلتبس الاستفهام بالخبر (٢) . وذلك قولك - إذا استفهمت - : آينُ زيد أنت ؟ ، (أتخلنأهم سخرياً أم زأغت عنهم الأبصار) (٣) .

وألف (آيم) التي للقسم ، و(آيمن) بمنزلة ألف (٤) اللام : لأنها مفتوحة وهي ألف وصل . فالعلة واحدة .

وكل ما كان بعد هذا فما ذكرناه دال عليه .

فإذا التقت الهمزتان بما يوجب البناء نحو بنائك من جئت مثل (فعلل) قلبت الثانية ألفا ، لانفتاح ما قبلها ، كما وصفت لك في الهمزتين إذا التقتا : من أنه واجب أن تقلب الثانية منهما إلى الحرف الذي منه الحركة ، وأنهما لا تلتقيان في كلمة واحدة فيقرأ جميعا ، فتقول : جيأي على وزن جيأي (٥) .

(١) الوغساء : موضع بين الثعلبية والمزرجية ويقول ياقوت : أنها شقائق رمل متصلة . جلاجل : موضع ويروى بالحاء غير المعجمة . النقا ، الكتيب من الرمل . وأراد شدة التقارب بين الظبية والمرأة فاستفهم استفهام شك مبالغة في التشبيه . آنت : مبتدأ حذف خبره والتقدير آنت هي . انظر شواهد الشافية ص ٣٤٧ .

والبيت لذي الرمة واستشهد به سيبويه في ج ٢ ص ١٦٨ وهو من قصيدة في ديوانه ص ٦١٢ - ٦٢٥ .

(٢) انظر ص ٨٤ .

(٣) انظر سورة ص : ٦٣ .

(٤) انظر ص ٨٥ .

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٩ « وسألت الخليل عن فعلل من جئت فقال : جيأي وتقديرها جيأي كما ترى » .

وفي تصريف المازني ج ٢ ص ٨٨ « وتقول في فعلل من جئت وسؤت جيأي وسؤى فتبدل الهمزة الثانية ياء ثم تقلبها ألفا لانفتاح ما قبلها » .

فإن قال قائل : فما بالك تجمع / بين الهمزتين في كلمة واحدة إذا كانتا عينين في مثل $\frac{1}{159}$ فَعَلَ وَقَعَال . وذلك قولك : رجل سَمَّال وقد سُئِلَ فلان . ولا تفعل مثل ذلك في مثل جعفر ، وقَمَطِر ؟ .

فالجواب في هذا قد قلّمنا بعضه ، وتردّه هاهنا ونتمّه .

إنّما التمت الهمزتان إذا كانتا عينين فيما وصفنا . لأنّ العين إذا ضوعفت فمحال أن تكون الثانية إلّا على لفظ الأولى ، وبهذا علم أنّهما عينا . واولا ذلك لقييل : عين ، ولام ، ومع هذا أنّ العين الأولى لا تكون في هذا البناء إلّا ساكنة ، وإنّما ترفع لسانك عنهما رَفْعَةً واحدة للإدغام .

فإن قال : فأنّت إذا قلت : قَمَطِر فاللام الأولى ساكنة ، فهلاًّ وجب فيها وفي التي بعدها ما وجب في العينين ؟

قيل : من قِيلَ أنّ اللام لا تازمه أن تكون اللام التي بعدها على لفظها ، وإن جاز أن تقع . ولكن العين هذا فيها لازم ، ألا ترى أنّ قَمَطِرًا مختلفة اللامين بمنزلة جعفر ، ونحوه .

فإذا قلت من قرأت مثل (قَمَطِر) قلت : (قَرَأَى) فاعلم^(١) ، تصحح الياء / ، لأنّه لا تلتقى $\frac{1}{160}$ همزتان .

فإن قيل : فلم قلبتها ياءً وليست قبلها كسرة ؟ .

فإنّما ذلك ، لأنك إذا قلبتها إلى حروف اللين كنت كما جرى أصله من حروف اللين . فالياء ، والواو إذا كنت واحدة منهما رابعة فصاعدا . أصليّة كنت أو زائدة ، فإنّما هي بمنزلة ما أصابه ياء ؛ ألا ترى أنّ أغزيت ، وغازيت على لفظ . راميت ، وأحييت .

وقد تقدّم قولنا في هذا^(٢) . ويُعيد مسائل الهمز مع غيرها بما ذكرنا أصوله في موضع المسائل والتصريف إن شاء الله .

(١) في تصريف المازني ج ٢ ص ٢٥٢ « وتقول في مثل قطرة من قرأت قرأى كما ترى » .

(٢) أنظر ص ١٣٦ .

واعلم أن قوما من النحويين يرون بدل الهمزة من غير علة جائزا ، فجيِّزون قرَّيت ، واجتريت في معنى قرأت ، واجترأت .

وهذا القول لا وجه له عند أحد ممن تصحَّ معرفته ، ولا رسم له عند العرب .

ويُجيز هؤلاء حذف الهمزة لغير علة إلا الاستثقال .

وهذا القول في الفساد كالقول الذي قبله .

وهم يقولون في جمع برىء الذي هو بُراءٌ على كريم وكرماء ، وبراءٌ على كريم وكِرام .
فهل هؤلاء الذين وصفنا يقولون / براءٌ فاعلم ، فيحذفون الهمزة من براء ، ويقولون : الهمزة حرف مستثقل ، فنحذفه ؛ لأنَّ فيما أبقينا دليلا على ما ألقينا .

ويشبهون هذا بفاعل إذا قلت : رجل شاك السلاح .

وايس ذا من ذلك في شيء ، لأنه من قال : شاك السلاح فإنما أدخل ألف فاعل ، وبعدها الألف التي في الفعل المنقلبة وهي عين ، فتحذف ألف فاعل ، لالتقاء الساكنين .

وقد قال لهم بعض النحويين : كيف تقولون في مضارع قرَّيت ؟ .

فقالوا : أقرأ^(١) . فقد تركوا قولهم من حيث لم يشعروا ؛ لأنَّ من قلب الهمزة فأخلصها ياءً لزمه أن يقول : يقرى ، كما تقول : رميت أرى ؛ لأنَّ فعل يفعل إنما يكون في حروف الحلق .

ولو جاز أن تقلب الهمزة إلى حروف اللين لغير علة لجاز أن تقلب الحروف المتقاربة المخارج في غير الإدغام ؛ لأنها تنقلب في الإدغام ؛ كما تنقلب الهمزة لعلَّة . فإن فعل / هذا لغير علة فليفعل ذلك .

(١) في الخصائص ج ٣ ص ١٥٣ - ١٥٤ « وحدنا أبو علي قال : لقي أبو زيد سيويه فقال : سمعت العرب تقول : قرئت وتوضيت فقال له سيويه : كيف تقول في أفعل منه قال : اقرأ : وزاد أبو العباس هنا : فقال له سيويه : فقد تركت ملهك أي لو كان اليد قويا لزم أن تقول أقرى كرميت أرمى » . وفي خزائن الأدب ج ٤ ص ٣٤٢ « قال أبو علي : فأما نحن فلم يقع إلينا من الحكايات عن سيويه ما لم يثبت في كتابه إلا حكايان أو ثلاث : إحداهما عن محمد بن يزيد عن أبي زيد عنه ، وهي : أن محمد بن السري روى عن محمد بن يزيد أنه قال : لقي أبو زيد سيويه فقال أبو زيد لسيويه : إني سمعت من العرب من يقول : قرئت ، وتوضيت بالياء فيبدل الياء من الهمزة فقال : فكيف تقول : أفعل منه ؟ قال : اقرأ ، وينبغي أن تقول : أقرى . . . » .

ولكن إذا اضطرَّ الشاعر جاز أن يقلب الهمزة عند الوقف على حركة ما قبلها ، فيُخْلِصها على الحرف الذي منه حركة ما قبلها ؛ كما يجوز في الهمزة الساكنة من التخفيف إن شئت . فمن ذلك قول عبد الرحمن بن حسان :

وكنْتَ أَذَلَّ مِنْ وَتِدِ بِقَاعٍ يُشَجِّجُ رَأْسَهُ بِالْفِهْرِ وَاجِي^(١)
 إنما هو من وَجَات .

وقال الفرزدق :

راحتْ بِمَسْلَمَةَ الْبِغَالِ عَشِيَّةً فَارْحَمِي فَرَارَةً لَأَهْنَاكِ الْمَرْتَعُ^(٢)
 وقال حسان بن ثابت :

سألتْ هُدَيْلُ رَسولَ اللَّهِ فَاحِشَةً ضَلَّتْ هُدَيْلُ بِمَا قَالَتْ وَلَمْ تُصِيبِ^(٣)

فهذا إنما جاز للاضطرار ؛ كما يجوز صرف مالا ينصرف ، وحذف مالا يحذف مثله في الكلام .

وقد يقال في معنى سألت : سلّيت أسأل مثل خفّيت أخاف ، وهما يتساويان . كما يختلف اللفظان والمعنى الواحد ، نحو قولك : نهضت ، ووثبت . فإنما هذا على ذلك لا على القلب . ولو كان / على القلب كان في غير سألت موجودا ؛ كما كان فيها . فهذا حتى هذا .

١
 ١٦٣

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٧٠ على إبدال الياء من همزة وأجى للضرورة .

وجأت الوند : ضربت رأسه ليرسب تحت الأرض . التشجيج : ضرب الرأس ومنه الشجة في الرأس . الفهر : الحجر ملء الكف .

البيت لعبد الرحمن بن حسان يهجو عبد الرحمن بن الحكم بن العاص . التشجيج : ضرب الرأس ومنه الشجة ، وجعل الوند بقاع مبالغة في الوصف بالذل . وانظر الكامل ج ٥ ص ١٦ وشواهد الشافية ص ٣٤١ - ٣٤٤ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٧٠ على إبدال الهمزة ألفاً للضرورة . راحت : بمعنى رجعت . والرواح والندو عند العرب يستعملان في المسير أي وقت كان من ليل أو نهار . المرتع : مصدر ميمي . فزارة : منادى .

والبيت للفرزدق قاله حين عزل مسلمة بن عبد الملك عن العراق ووليا عمر بن هبيرة الفزاري فهجاه ودعا على قومه بأن لا يهناؤا النعمة بولايتهم . وانظر الكامل ج ٥ ص ١٦ - ١٧ وديوانه ص ٥٠٨ .

(٣) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٣٠ ، ١٧٠ على إبدال الهمزة ألفاً للضرورة . وقال المبرد في الكامل ج ٥ ص ١٨

« وأما قول حسان : سألت هذيل . . فليس من لغته سلّيت أسأل مثل خفّيت أخاف . . لأن هذا من لغة غيره » والسبيل في الروض الأنف ج ٢ ص ١٧٣ - ١٧٤ رأى مخالف فيه سيبويه والمبرد .

والبيت لحسان بن ثابت من شعر ذكر في سيرة ابن هشام وذكر في ديوانه هذا البيت مفردا ص ٦٣ وانظر شواهد الشافية ص ٣٣٩ - ٣٤٠ .

هَذَا بَاب

مَا كَانَتْ عَلَى فِعْلٍ مِمَّا وَضِعَ الْعَيْنُ مِنْهُ يَاءٌ

أَمَا مَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ اسماً فَإِنَّ يَاءَهُ تُقَلَّبُ وَاوًا ؛ لِضَمَّةِ مَا قَبْلَهَا . وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ : الطُّوبَى ،
وَالكُوسَى . أَخْرَجُوهُ بِالزِّيَادَةِ مِنْ بَابِ بَيِّضٍ وَنَحْوِهِ .

فَإِنْ كَانَتْ نَعْتًا أَبْدَلْتَ مِنَ الضَّمَّةِ كَسْرَةً ؛ لِتَثْبِيتِ الْيَاءِ ؛ كَمَا فَعَلْتَ فِي بَيِّضٍ ، لِيَفْصَلُوا بَيْنَ
الاسْمِ وَالصِّفَةِ ، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : (قِسْمَةٌ ضِيْزَى ^(١)) ، وَمِشْيَةٌ حِيكَى . يُقَالُ : هُوَ يَحِيكُ فِي
مِشْيَتِهِ ، إِذَا جَاءَ يَتْبَخْتِرُ . وَيُقَالُ : حَاكَ الثَّوْبَ ، وَالشَّعْرَ يَحْوِكُهُ .

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : فَمَا أَنْكَرْتَ أَنْ يَكُونَ هَذَا (فِعْلِي) ؟

قِيلَ لَهُ : الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ (فِعْلِي) مُغَيَّرَ مَوْضِعِ الْفَاءِ أَنْ (فِعْلِي) لَا تَكُونُ نَعْتًا ، وَإِنَّمَا تَكُونُ
اسماً ؛ نَحْوُ مِعْزَى ، وَدِفْلَى ^(٢) ، وَ(فِعْلِي) يَكُونُ نَعْتًا كَقَوْلِكَ : امْرَأَةٌ حُبْلَى ، وَنَحْوِهِ .

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : مِنْ أَيْنَ زَعِمْتَ أَنَّ الطُّوبَى ، وَالكُوسَى اسْمَانِ ^(٣) ؟

فَمِنْ قِبَلِ أَنَّ هَذَا الْبِنَاءَ لَا يَكْمُلُ نَعْتًا / إِلَّا بِقَوْلِكَ : مِنْ كَذَا . تَقُولُ : هَذَا أَفْضَلُ مِنْ
زَيْدٍ ، وَهَذِهِ أَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ ، فَيَكُونُ (فِعْلِي) لِلْمَوْثُوثِ وَالْمَذْكُرِ ، وَالْإِثْنَيْنِ وَالْجَمْعِ ، عَلَى لَفْظِ
وَاحِدٍ .

فَإِذَا قُلْتَ الْأَفْضَلَ وَالْفُضَّلَى ، ثَنَيْتَ وَجَمَعْتَ ؛ كَمَا فَصَلْتَ بَيْنَ الْمَوْثُوثِ وَالْمَذْكُرِ . وَهَذَا
بَابٌ يَفْرُدُ مُسْتَقْصَى فِيهِ مَسْأَلُهُ ^(٤) .

(١) النجم : ٢٢

(٢) شجر مر أخضر ، حسن المنظر .

(٣) في سيوريه ج ٢ ص ٣٧١ هـ هذا باب ما تقلب فيه الياء واوا وذلك فعل إذا كانت اسماً وذلك الطوبى ، والكوسى ؛
لأنها لا تكون وصفاً بغير ألف ولا م ؛ فأجريت مجرى الأسماء التي لا تكون وصفاً وأما إذا كانت وصفاً بغير ألف ولا م فإنها بمنزلة
فعل منها يعني بيض وذلك قولهم : امرأة حكي ويدل على أنها فعل لأنه لا يكون فعل صفة ومثل ذلك (قسمة ضيزى) فإنما فرقوا بين
الإسم ، والصفة في هذا كما فرقوا بين فعل اسماً ، وبين فعل صفة في بنات الياء التي الياء فيهن لام

(٤) باب مسائل افعال مستقصاة في الجزء الثالث .

فلما ذكرت لك جرت مجرى الأسماء .

فإن كان هذا الباب من الواو ، جرى على أصله اسما وصفة .

فأما الاسم فنحو قرلك : القَوْلَى ، والسُودَى^(١) تأنيث قواك .: هذا أسود منه ، وأقول منه ، لأن هذا إذا ردّ إلى الألف واللام خرج إلى باب الأكبر والكُبْرَى .

وإن كان نعنا لم يلزم أن يكسر ما قبل واوه ، إنما لزم الكسر في (فعل) مما كان من الياء ، ألا ترى أنك تقول في جمع أسود : سُود ، خلافا لأبيض وببيض . فكل ذلك تسلم الواو من هذا اسما ، وصفة^(٢) .

(١) منع الصجب من الألوان والعيوب في الجزء الرابع ص ٤٩١ من الأصل كما سيأتي ويجوز أن يكون أسود منه من السادة فلا يكون في كلامه تعارض .
(٢) أنظر الكامل ج ٢ ص ١٤٨ .

هذاباب

ماكان على فعلى وقعلى

من ذوات / الواو ، والياء اللتين هما لامان

1
160

أما ما كان على فعلى من ذوات الياء فإن ياءه تُقلب واوا إذا كان اسما ، وتترك ياء على هيئتها إذا كان نعتا .

فأما الاسم فالفتوى ، والتقوى ، والرغوى^(١) .

وأما النعت فنحو قولك : صدّيا ، ورّيا ، وطّيا .

ولو كانت (رّيا) اسما لكانت روي . وذلك ، لأنك كنت تقلب اللام واوا ، والعين واوا ، لأنها من رويت . فتلتقى الواوان فيصير بمنزلة قول .

وأما ما كان من الواو فإنك لا تغيّره اسما ولا صفة .

تقول فى الاسم : دعوى ، وعدوى .

والصفة مثل شهوى . وإنما فعلت ذلك لأنّ الصفة تجرى هاهنا على أصلها ، كما جرت الصفة من الياء على أصلها .

وأما الاسم فلا تقلب من الواو ؛ لأنّ هذا باب قد غلبت الواو على بابه ، فإذا أصيبت الواو لم تُغيّر ، لأنّ الياء تنقلب إلى الواو^(٢) .

(١) فى الأصل الدعوى المشهور أن (دعا) واوى للام ، وذكر القاموس أن دعيت لغة فى دعوت ، وذكر اللسان الحديث : « أنى أدعوك بدمائة الإسلام » . وأرجح أن تكون الدعوى عمرة فى سيبويه والمقتضب عن (الرغوى) لأنها ذكرنا دعوى فى الواوى اللام بدهذا . وانظر. تصريف المازنى ج ٢ ص ١٥٧ .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٣٨٤ « هذا باب ماقلب فيه الياء واوا ليفصل بين الصفة والاسم . . . وذلك فعل إذا كانت اسما أبدلوا مكانها الواو ؛ نحو الشروى ، والتقوى ، والدعوى ، والفتوى . وإذا كانت صفة تركوها على الأصل ، نحو صدّيا ، وخزّيا ، وريا ولو كانت ريا اسما لقلت : روى ؛ لأنك كنت تبدل واوا موضع اللام وكتب الواو التى هى عين .

وأما ما كان من هذا الباب على / (فَعَلَى) فَإِنَّ واوه تنقلب ياءً إذا كان اسماً ؛ كقولك: الدنيا، ^١/_{١٦٦} والقُصْبيا .

والنعت يجرى على أصله ، ياءً كان أو واوا ؛ كما وصفت لك فيما مضى من النعوت .
وذوات الياء لا تتغير هاهنا ؛ كما أَنَّ ذوات الواو لا تتغير في (فَعَلَى) . فعلى هذا يجرى التصريف في هذه الأبواب (١) .

وأما قولهم : القُصْوَى فهذا مما نذكره مع قولهم : الخونَةَ ، والحَوَكَةَ .

و : قد علمت ذلك بنات أَلْبِيَةِ (٢)

وَحَيَوَةَ ، وَضَيُونَ (٣) . وغير ذلك مما يبلغ به الأصل إن شاء الله .

= وأما فعل من الواو فعل الأصل : لأنها إن كانت صفة لم تغير كما لم تغير الياء ، وإن كانت اسماً ثبتت ، لأنها تنقلب على الياء فيما هي فيه أثبت وذلك قولك : شهوى ، ودعوى . فشبهوى صفة ، ودعوى اسم .

وانظر تصريف المازني ج ٢ ص ١٥٧ - ١٥٨ .

(١) في سيويه ج ٢ ص ٣٨٤ « وأما فعل من بنات الواو فإذا كانت اسماً فإن الياء مبدلة مكان الواو ؛ كما أبدلت الواو مكان الياء في فعل فأدخلوها عليها في فعل ، كما دخلت عليها الواو في فعل لتكافأ وذلك قولك : الدنيا ، والمليا ، والقصيا وقد قالوا القصوى فأجروها على الأصل ؛ لأنها قد تكون صفة بالألف واللام فإذا قلت : فعل من ذا الباب جاء على الأصل إذا كان صفة وهو أجدر أن يجيء على الأصل إذ قالوا : القصوى فأجروه على الأصل وهو اسم .

وتجرى فعل من بنات الياء على الأصل اسماً ، وصفة ؛ كما جرت الواو في فعل صفة واسماً على الأصل .

وأما فعل منهما فعل الأصل صفة واسماً . تجرهما على القياس ؛ لأنه لو ثبت ما لم يتبين تغييراً منهم .

وانظر تصريف المازني ج ٢ ص ١٦١ - ١٦٣ .

(٢) استشهد به سيويه ج ٢ ص ٦١ ، ٤٠٣ على فك الإدغام في الياء للضرورة ، ولم يتكلم عنه الأعل . وفي المنصف ج ٣ ص ٣٤ قال أبو العباس الهاء عاتلة على الحى وروى الياء على وزن أفعله ولاذكرة المازني في ج ١ ص ٢٠٠ ، ٢٧٥ وروى (الب) وفي اللسان : بنات الب : عروق في القلب يكون منها الرقة ، وقول لاهراية تعاتب ابها : مالك لا تدعين عليه ؟ قالت : تأتي له ذلك بنات الب . . وانظر الخزانة ج ٣ ص ٢٩٢ ، وسيجد المبرد ذكره في الجزء الثاني .

(٣) الضيون : السنور الذكر ، وشنوده من وجهين : صحة الواو ومجيئه على فيعمل بفتح العين وهو بناء يختص به الصحيح .

هذَاب

المسائل في التصريف مما اعتل منه موضع العين

تقول : إذا بنيت (فُوعِل) من سرت : سُويرَ .

فإن قال قائل : هَلَا ادَّغَمَتِ الواو في الياء ، كما قلت في لِيَّة وأصلها لَوِيَّة ؛ لَأَنَّهَا من لَوِيَّتِ يَدُهُ ، وَلِأَنَّ حَكْمَ الواو والياء إذا التقتا والأولى منهما ساكنة ، أن تغلب الواو إلى الياء ، وتلغم إحداهما في الأخرى ، فَمَا مَا كَانَ من هَذَا يَأُوهُ / بعد واوه فتحو : لَوِيَّتَهُ ، وَشَوِيَّتَهُ لِيَّةً ، وَشِيًّا إِنَّمَا كَانَا لَوِيَّةً ، وَشَوِيًّا ؛ لِأَنَّ العَيْنَ واو ، وَكَذَلِكَ (مَرِيٍّ) فَاعِلٌ إِنَّمَا هُوَ مَرْمُؤِيٌّ ؛ لِأَنَّ اللام ياءٌ وَقَبْلَهَا واوٌ مَفْعُولٌ .

وَأَمَّا مَا كَانَتِ الياءُ مِنْهُ قَبْلَ الواو : فَتَحُو سَيِّدٌ ، وَمَيَّتٌ (١) ؛ لِأَنَّهُ فِي الأَصْلِ سَيِّودٌ ، وَمَيُّوتٌ .

فإذا قال : فلم لم يكن في (سُوير) مثل هذا ؟

فالجواب في ذلك أن واو (سُوير) مدّة ، وما كان من هذه الحروف مدّة فالإدغام فيه محال ، لأنه يخرج من المدّة ؛ كما أن إدغام الألف محال (٢) . والدليل على أن هذه الواو مدّة أنها

(١) في سيويه ج ٢ ص ٣٧١ هـ باب ما تغلب فيه الياء واو إذا كانت متحركة والياء قبلها ساكنة ، أو كانت ساكنة والياء بعدها متحركة وذلك لأن الياء والواو ، بمنزلة التي تدانت مخارجهما لكثرة استعمالهما إياهما وجرهما على ألسنتهم فلما كانت الواو ليس بينها وبين الياء حاجز بعد الياء ولا قبلها كان السهل من وجه واحد ورفع اللسان من موضع واحد أخف عليهم وكانت الياء الغالبة في القلب لا الواو ؛ لأنها أخف عليهم لشبهها بالألف وذلك قولك في فيعل : سيد ، وصيب وإنما أصلهما سيود وصيوب وكان التحليل يقول : سيد فيعل وإن لم يكن فيعل في غير المعتل . . .

(٢) في سيويه ج ٢ ص ٣٧٣ هـ وسألت التحليل عن سُوير ، وبوع ما منهم أن يقلبوا الواو ياء ؟ فقال : لأن هذه الواو ليست بلازمة ولا بأصل ، وإنما صارت لضمّة حين قلت : فيعل ألا ترى أنك تقول : ساير ، ويساير فلا تكون فهما للواو وكذلك تفعل نحو تبويج ، لأن الواو ليست بلازمة وإنما الأصل الألف .

ومثل ذلك قولهم : رويه ورويا . . لم يقلبوا ياء حيث تركوا المنزة ؛ لأن الأصل ليس بالواو فهي في سُوير أجدر أن ينعمرها ؛ لأن الواو تفارقها . . .

وانظر تصريف الماضي ج ٢ ص ٢٨ - ٢٩ .

منقلبة من ألف ، ألا ترى أنها كانت سايرَ ، فلما بنيت الفعل بناء ما لم يُسم فاعله قلت :
سُوِيَرٍ فالواو غير لازمة .

ولو قلت مثل هذا من القول لقلت : (قُوُولٍ) ، فلم تدغم . والعلة في هذا ، العلة فيما قبله ؛
لأنها بدل من ألف قَاوَلٍ .

ونذكر قلب الواو في الإدغام إلى الياء وإن كانت الياء قبلها ، ثم نعود إلى المسائل إن
شاء الله .

قد قلنا : إذا التقت الياء والواو وإحدهما / ساكنة ، وجب الإدغام ، وقلبت الواو إلى الياء ^١/_{١٦٨}

فيقال : فهلاً قلبت الياء إلى الواو إذا كانت الواو بعدها ؛ كما أنك إذا التقت حرفان من
غير المعتل فإنما تدغم الأول في الثاني ، وتقلب الأول إلى لفظ الثاني ؛ نحو قولك في وَتِدٍ :
(وَتَا) ، وفي يفتعل من الظلم : (يَطْلِم) ، فتدغم الظاء في الطاء . وكذلك (ذهبَ طَلْحَة) تريد :
ذهبتَ طَلْحَة ، تقلب التاء طاء .

ومثل ذلك (أَخَتْ) ، تريد : أخلت ، فتدغم اللام في التاء . (أَنْفَعْتُ) تريد : أَنْفَعْتُ ؟

قيل : الجواب في هذا : أنه إذا التقت الحرفان ولم يكن في الآخر منهما علة مانعة تمنع
من إدغام الأول فيه أدغم فيه .

وإن كان الأول أشدَّ تمكُّناً من الذي بعده ، وتقارباً تقارباً ما يجب إدغامه ، لم يصلح
إلا قلب الثاني إلى الأول .

فمن ذلك حروف الصفيير وهي السين ، والصاد ، والزاي . فإنها لا تدغم فيما جاورها من
الطاء ، والتاء ، والذال^(١) .

ومجاورتها إياها أنهن من طرف اللسان ، وأصول/ الثنايا العلى ، وحروف الصفيير من طرف ^١/_{١٦٩}
اللسان ، وأطراف الثنايا ، ولهن اتسلا عند التقاء الثنايا ، لا فيهن من الصفيير ، وتجاورهن

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٢٠ ، وأما الصاد ، والسين ، والزاي فلا يدغم في هذه التي أدغمت فيهن ، لأنهن من حروف
الصفيير ومن أندى في السمع .

الظاء ، والذال ، والثاء^(١) من طرف اللسان ، وأطراف الثنايا . إلا أن هذه الحروف يلصق اللسان لها بأطراف الثنايا ، وهي حروف النَّفْث وإذا تَفَقَّدت ذلك وجدته .

ومعنى النَّفْث : النفخ الخفي .

فالصاد وأختاها لم تكنهن لا يدغمن في شيء من هؤلاء الستة ، وتدغم الستة فيهن . ونذكر هذا في موضعه إن شاء الله .

فإذا التقى حرفان أحدهما من هذه الستة ، والآخر من حروف الصفيير فأردت الإدغام أدغمته

على لفظ الحرف من حروف الصفيير^(٢) .

تقول في (مفتعل) من صيرت- إذا أردت الإدغام - : (مصير) ، وفي مُسْتَمِيع : (مُسمع) ، وفي مزدان ، ومزدجر ؛ مُزَّان ، ومُزَّجر .

فكذلك الباء ، والواو . ويجب إدغامها على لفظ الباء ، لأن الباء من موضع أكثر الحروف $\frac{1}{170}$ وأمكنها / والواو مخرجها من الشفة ، ولا يَشْرُكُها في مخرجها إلا الباء ، والميم فأما الميم فتخالقها ؛ لمخالقتها الخياشيم بما فيها من الغنة ؛ ولذلك تسمعهما كالتون .

والباء لازمة لموضعها ، مخالفة للواو ؛ لأن الواو تهوى من الشفة المغم ؛ لما فيها من اللين حتى تتصل بأختيها : الألف ، والياء .

ولغلبة الباء عليها مواضع نذكرها في باب الإدغام ؛ لأنه يوضح لك ما قلنا مبيناً .

وليست الواو كالفاء ؛ لأن الفاء لا تخلص للشفة ، إنما مخرجها من الشفة السفلى ، وأطراف الثنايا العليا^(٣) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٥٠٤ وما بين طرف اللسان ، وأطراف الثنايا مخرج الظاء ، والذال ، والثاء .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٩ والطاء ، والثاء والذال ، يدغمن كلهن في الصاد ، والزاي ، والسين لقرب المخرجية . . . وكذلك الظاء ، والثاء ، والذال ؛ لأنهن من طرف اللسان ، وأطراف الثنايا ، وهن أخوات ، وهن من حيز واحد .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠٥ ومن باطن الشفة السفلى ، وأطراف الثنايا المل مخرج الفاء .

فلذلك وجب ما وصفنا من الإدغام .

ولا يجب الإدغام إذا كانت إحداهما حرف مدّ .

وآية ذلك أن تكون منقلبة من غيرها ؛ كما وصفت لك في واو (سوير) ؛ لأنها منقلبة من ألف ساير .

وأما واو مَغزُو ومَرَمِي ، فليست واحدة منهما منقلبةً من شيء ، إنما هي واو (مَفْعُول) غير منفصلة من الحروف . ولو كانت منفصلة لم تدغم وقيلها ضمة ؛ ألا ترى أنك تقول : ظلموا واقداً فلا تدغم^(١) ؛ كما لا تدغم إذا قلت : ظلموا . وكذلك أُغزِي ياسرا لا يلزمك الإدغام ، لكسرة ما قبل / الياء ، وضمة ما قبل الواو .

$\frac{1}{171}$

واو كانت قبل كل واحدٍ منهما فتحة لم يجز إلا الإدغام في المثلين ، ولم يمكنك إلا ذلك .

تقول : رمواً واقداً ، واخشي ياسرا .

فإن قلت : فما بالك في اخشي واقداً ، ورمواً ياسرا لا تدغم ، والأول منهما ساكن وقد تقدّم الشرط في الواو والياء ؟
فإنما قلنا في المتصلين .

فإنما المنفصلان فإيس ذلك حكمهما ؛ لأنك في المنفصلين - إذا تواربت الحروف - مخير .
وأما في هذا الموضع فلا يجوز الإدغام ؛ لأن الواو علامة الجمع ، والياء علامة التانيث ؛ فلو أدغمت واحدة منهما على خلاف لذهب المعنى ، وهذا يحكم لك في باب الإدغام إن شاء الله .

(١) في سيويه ج ٢ ص ٤٠٩ « وإذا كانت للواو قبلها ضمة ، والياء قبلها كسرة فإن واحدة منهما لا تدغم إذا كان مثلها بعدها وذلك قولك : ظلموا واقداً ، واظلمي ياسرا ، وينزوا واقداً ، وهما قاضي ياسر لا تدغم ، وإنما تركوا المد على حاله في الانفصال ؛ كما قالوا : قد قوول حيث لم تلزم الواو وأرادوا أن يكون على زنة قوول فكذلك منه إذ لم تكن الواو لازمة . . . وإذا قلت وأنت تأمر : اخشي ياسرا ، واخشوا واقداً أدغمت ، لأنهما لهما بحرفي مد كالألف وإنما هما بمنزلة قولك : احمد داود ، واذهب بنا . . . »

ورجع بنا القول إلى ما يتبع باب (سوير) .

قد تقدمنا في القول أن الواو الزائدة والياء ، إذا كانتا مدتين لم تدغما ، كما أن الألف لم تدغم ، فإذا كانتا مدتين صارتا كالألف .

وإنما استحال الإدغام في الألف ؛ لأنها لو كانت إلى جانبها ألف لا يجوز أن تدغم فيها ، لأن الألف لا تكون إلا ساكنة ولا يلتقي ساكنان .

وَبَعْدُ فَإِنَّ لَفْظَهَا وَهِيَ أَصْلِيَّةٌ لَا تَكُونُ إِلَّا مَدًّا ، وَاللَّامُ لَا يَكُونُ مَدْغَمًا ، وَوَرَمْتُ ذَلِكَ فِي الْأَلْفِ لِنَقْلَتِهَا عَنْ لَفْظِهَا . 1
177

فتقول : قد قوول زيد ، ويويع لا غير ذلك .

وكذلك رؤيا إذا خنفت الهمزة وأخلصتها واوا ؛ لأن الهمزة الساكنة إذا خنفت انقلبت على حركة ما قبلها .

ولم يجز في هذا القول أن تدغما ؛ لأنها مئة . ولأن أصلها غير الواو ، فهي منقلبة كواو سوير .

وأما من قال : رياً ورية^(١) فعلى غير هذا المذهب ، ونذكره في بابه إن شاء الله .

فهذا حكم الزوائد .

ولو قلت : (أفوعل) من القول لقلت : أقوول ، ومن البيع : اببيع وكان أصلها : اببويع ، فأدغمت الواو في الياء التي بعدها^(٢) .

(١) في سيويه ج ٢ ص ٣٧٣ « ومثل ذلك قولهم : كروية ، ورويا ، ونوى لم يقبلوها ياء حيث تركوا الهمزة . وقال بعضهم ريارويه فجعلها بمنزلة الواو التي ليست يبدل له كما قلت ولو ليلة وأصلها لوية » .

(٢) في تصريف المازني ج ٢ ص ٣٣ « وتقول في مثل أفعودن من البيع : أبيع والأصل أبويع ولكنها قلبت الياء التي بعدها كما قلت وأولية وأصلها لوية .

ومن قلت أقوول تكرر عين الفعل وبينهما واو زائدة فتلغم الزائدة في التي بعدها . « وانتظر ص ٢٤٣ - ٢٤٤ من تصريف المازني أيضاً .

وسياتي للميزد تكرير هذا مع زيادة تفصيل ص ١٨٧ من الأصل .

فإن بنيت الفعل من هذا بناء ما لم يُسمَّ فاعله قلت : ابيّوع ، واقوويل . ولا يجوز الإدغام ، لأنّ الواو الوسطى مدّة (١) .

فأما عَدُوّ ، ووَلِيّ ، فالإدغام لازم ؛ لأنّ الواو والياء لم تنقلبا من شيء .

وتقول في مثل (احمار) من الحوّة : احووت الفرس / ، واخووى الرجل . وإنما أصل (احمار) احمارر ، فأدرکه الإدغام . ويظهر ذلك إذا سكنت الراء الأخيرة تقول : احماررت (٢) ، ولم يحمارر زيد .

فعلى هذا تقول : احوأوت ، واخوأوى زيد .

فإذا قلت : يخوأوى لم تدغم ؛ لأنّ الياء ساكنة ، والواو متحركة .

وإنما يجب الإدغام في هذا إذا سكن الأول .

فإن بنيت الفعل بناء ما لم يُسمَّ فاعله قلت : اخووى في هذا المكان ، فلا تدغم ، لأنّ الواو الوسطى منقلبة عن ألف افعال .

فإن قلت : فما بالك تقول في المصدر على مثل احميرار : اخوياً؟ وأصلها اخوياء ، فتدغم (٣) هلاً تركبت الياء مدّة ؟

فمن قبّل أنّ المصدر اسم ، فبناؤه على حالة واحدة ، والفعل ليس كذلك لتصرفه .

فاللحقة في هذا الباب ، وانزائده لغير الإلحاق سواء في قول النحويين .

(١) في تصريف المازني ج ٢ ص ٢٤٥ قال أبوعمّان : وإذا قلت فعل من هذا قلت : ابيّوع فلم تدغم ؛ لأن الواو مدّة فهي بمنزلة الألف . . .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٩١ « وأما افعال من الواوين فبمنزلة غزوت وذلك قول العرب : قد احووت الشاة ، و احوأوت فالواو بمنزلة واو غزوت ، والين بمنزلة في افعال من عورت » . وانظر تصريف المازني ج ٢ ص ٢١٩ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣٩١ « وإذا قلت : احوأوت فالمصدر احوأ ، لأن الياء تقلبها ؛ كما قلبت واو أيام » . وفي تصريف المازني ج ٢ ص ٢٢١ « ومصدر افعال من الحوة احوأ تقلب الواو التي هي بدل من الألف ياء ؛ لأن قبلها كسرة وهي ساكنة ثم تقلب لها اللام ياء من أجل الياء الساكنة ، لأن الياء الساكنة إذا كانت بعدها واو متحركة حوت الواو ياء . قال أبو الفتح قوله تقلب الواو التي هي بدل من الألف ياء ، ليس يتجه الأعلى أنه يريد أنك تقلب الواو الوسطى في احوووى التي انقلبت عن الألف في احوأوت ياء . . . »

وكان الخليل يقول : لو بنيت (أفعلت) من اليوم في قول من قال : أجودت ، وأطيبت لقلت : أيمت^(١) ، وكان الأصل : أئومت ، ولكن انقلبت الواو لياء التي قبلها ، كما فعلت في سيد .

^١/_{١٧٤} فإن بنيت الفعل بناء ما لم يُسمَّ فاعله ، أو تكلمت بمضارعه قلت / في قول الخليل : (أووم) ، لأنَّ الياء منقلبة من واو ، فلما بناها هذا البناء جعلها مدَّة ، وإن كانت أصليةً لأنَّها منقلبة ؛ كما انقلبت واو سُويرَ من ألفٍ سايرَ . فقد صارت نظيرتها في الانقلاب .
وتقول في مؤيس فيمن خفف الهمزة : مؤيس ، فتجعلها بينَ بينَ ، وفي مِيال وهو مِفْعَل من وآلت : ميال ، فلا تجعلها كالواو في خطيئة إذا قال : خطيئة إذا خفف الهمزة .

والنحويون أجمعون على خلافه ؛ لإدخاله الأصولَ على منهاج الزوائد فيقولون : أيمَ ؛ لأنها أصليةٌ ؛ فالإدغام لازم لها ؛ لأنَّ المدَّ ليس بأصل في الأصول .

ويقول في (مِفْعَل) من وآلت : مِوَل إذا خففوا الهمز . والأصل مِيئَل ، فطرحوا حركة الهمزة على الياء فلما تحركت رجعت إلى أصلها ؛ لأنها من واو وآلت ، كما رجعت ولو ميزان إلى أصلها في قولك : موزين .

^١/_{١٧٥} ويقول النحويون في مؤيس إذا خففوا الهمزة : مُيس / ؛ لأنَّهم طرحوا حركتها على الواو ، فسقطت الهمزة ، ورجعت الواو إلى الياء لما تحركت ؛ لأنه من يئست . فهذا قول النحويين . وهو الصواب والقياس^(٢) .

(١) في سيويه ج ٢ ص ٣٧٦ « وسأله كيف ينبغي له أن يقول : أفعلت في القياس من اليوم على من قال أطولت ، وأجودت فقال : أيمت فتقلب الواو ههنا ؛ كما قلبها في أيام وكذلك قلبها في كل موضع (لا) تصح فيه ياء أيقنت فإذا قلت افعل وفعل ويفعل قلت : أووم ، يووم ، ومؤوم . . . وفي أصل المقتضب : من النوم محرفا .

وانظر تصريف المازني ج ٢ ص ٣٥ والمنصف ص ٣٥ - ٣٨ والخصائص ج ٣ ص ١٦ .

(٢) في تصريف المازني ج ٢ ص ٣٨ « قال أبو عثمان : وما ينبغي أن يكون على منذهب الخليل والنحويون أجمعوا على خلافة مفعل من يئست مؤيس إذ خففت فكل النحويين يقولون : ميس يلقون حركة الهمزة عليها فيرجعونها ياء حين تحركت . ومثل ذلك مفعل من وآلت مئيل فإذا خففوا قالوا : مول فيردونها إلى أصلها ويقيئون هذا أجمع . وينبغي أن يكون على منذهب الخليل لاتباعها الحركة وتكون الهمزة بعدها بين بين ؛ ألا تراها قال في فوعل من فوعل كما قال فيها من فاعل ، وأجرى يووم =

ولو بنيت من القول (فَعَل) أو من البيع لقلت : قَوْل ، وَيَبِّع . فإن بنيت بناء ما لم يسم فاعله قلت : قَوْل ، وَيَبِّع ؛ لأنها ليست منقلبة ، إنما رددت العين مثقلة كما كانت .

وتقول في (افْعَل) من أويت إذا أمرت : ايوٍ يارجل ، وللثنين : ايوياء ، وللجمع : ايوا ، وللنساء : ايوين ، كما تقول من عويت .

فالياء مبدلة من همزة ، ولا يلزمك الادغام ؛ لأن الألف ألف وصل ، فليس البدل لازماً للياء ؛ لأن أصلها الهمزة^(١) .

ولكنك لو قلت مثل (إوزة) من أويت لقلت : إِيَاة ، فاعلم .

وكان أصلها إثوأة ، فلما التقت الهمزتان أبدلت الثانية ياء ؛ لكسرة ما قبلها ؛ كما ذكرت لك في جاء ونحوه ، فصارت ياء خالصة ويعلوها واو ، فقلبتها لها ؛ لأن الياء ساكنة / ، ولم تجعلها مدًا ، لأنه اسم ، وقد تقدّم قولنا في هذا في باب عدو ، وولي ، ونحوه^(٢) .

١
١٧٦

ولو قلت من وأيت مثل (عصفور) لقلت : وُويي ، لأنك إذا قلت : وأيت ، فالواو في موضع الفاء ، والهمزة في موضع العين ، فلما قلت : (فُعُول) احتجت إلى تكرير اللام للبناء ، والواو الزائدة تقع بين اللامين ؛ كما تقع في مثال فُعُول فقلت : وُويي .

من اليوم مجرى المدة ، وجعل ياء يوقن إذا أبدلت بمنزلة ما أبدل من الألف وجعل الأصل في هذا والملحق ، والزائد يجرى مجرى واحدا هو خلاف ملهب الناس ، وانظر شرح ابن جني .

(١) في تصريف المازني ج ٢ ص ٢٣٩ « تقول إذا أمرت من (أوى) : ايوكا تقول اشو وللثنين : ايوياء : كما تقول : اشوياء ، وللجمع : ايورا ، كما تقول : اشورا وللنساء : ايوين كما تقول : اشوين » .

وقال أبو الفتح : « فإن قال قائل : فلم صحت الواو في أيو وأيوياء ونحو ذلك وقبلها ياء ساكنة وهلا قلبت كما قلبت في سيد وصيت فالجواب أن هذه الياء ليست لازمة وإنما هي بدل من همزة أوى . أبدلت لوقوع همزة الوصل قبلها فهي غير لازمة » .

(٢) في الخصائص ج ٣ ص ٩ « قوله في مثال أوزة من أويت آية وأصلها أنوية فأبدل الهمزة التي هي فاء واجب وإبدال الياء التي هي اللام واجب أيضاً فإن بدأت بالعمل من الأول صرت إلى أيوية ، ثم إلى أييه ، ثم إلى آية . وإن بدأت بالعمل من آخر المغال صرت أول إلى أنوأة ثم إلى ايوأة ثم آية ففرقت العمل في هذا الوجه ، ولم تواله كما واليه في الوجه الأول . . . » .

وانظر شرح الشافية لرضي ج ٣ ص ٩٣ ، ٢٩٩ ، وتصريف المازني ج ٢ ص ٢٧١ .
وقلب الهمزة الثانية هنا ياء مثل القلب في إيمان وليس مثل القلب في جاء كما يقول المبرد .

والأصل وُؤْيُوى ، فقلبت الواو ياء ؛ للياء التي بعدها ، وضمنت الواو الأولى لثال
فُعْلُول . وإنما لزمك الإدغام لأنه اسم ، ولولا ذلك لكانت واو (فُعْلُول) كواو (سُوَيْر) ،
ولكن الأسماء لا تتصرف . وقد مضى القول في هذا .

ألا ترى أن قولك : مَرِيءٌ إِنَّمَا هو مَفْعُولٌ من رميت ، فكان حقه أن يكون مَرْمُوى
فأدغمت . فكذلك آخر (فُعْلُول) .

ولو قلت مثل (مَفْعُول) من حيث لقلت : هذا مكان مَخِيءٌ فيه .

وكان الأصل : مَخِيُوى ، وكذلك مَشُوى ، وكان / - الأصل مَشُوى ، لأن العين واو 1
177
بعدها واو مفعول ، وبعد واو مفعول الياء التي هي لام الفعل .

واو قلت مثل (فَعَالِيل) من زميت لقلت : رَمَائِي^(١) فاعلم . لم تغير ؛ لتباعد الألف من
الطرف ، فأدغمت الياء الزائدة في الياء التي هي لام .

فأما مثل طويل ، وقويم ، وما أشبه ذلك فلا يلزمك الإدغام ؛ لتحرك الحرف الأول
من المعتلين . ونبيّن هذا بأكثر من هذا التبيين في باب مسائل التصريف إن شاء الله .

(١) في سيويه ج ٢ ص ٣٩٧ : وأما فعائل من رميت فرمائي ، والأصل رمائي ، ولكنك همزت ، كما همزت في رواية .
وآية حين قالوا : رائي ، وآتى فأجره مجرى هذا حيث كثرت الياءات بعد الألف . . ومن قال راي فجلها واوا قال رماوى
ومن قال : أمي وقال : آي قال : رماي فلم يغير .

هذاباب تصرف الفعل إذا اجتمعت فيه حروف العلة

إذا بنيت الماضي من حَيَّيت فقلت : حَيَّيَ يافئى فأنت فيه مخير : إن شئت أدغمت ، وإن شئت بيّنت .

تقول : قد حَيَّ في هذا الموضع ، وقد حَيَّيَ فيه .

أما الإدغام فيجب للزوم الفتحة آخرَ (فَعَلَ) ، وأنه قد صار بالحركة بمنزلة غير / - $\frac{1}{178}$ للعتلِّ ؛ نحو : رَدُّ ، وكرَّر .

وأما ترك الإدغام ؛ فلأنها الياء التي تعتلِّ في يَحْيِي ، وَيُحْيِي ، فلا تلزمها حركة ؛ ألا ترى أنك تقول : هو يُحْيِي زيداً ، ولم يُحْيِ ، فتجعل محذوفة ، كما تحذف الحركة . وكذلك يَحْيَا ونحوه ؛ وقد فسرت لك من اتصال الفعل الماضي بالمضارع ، وإجرائه عليه في باب أغزيت ونحوه ما يفنى عن إعادته^(١) .

ومن قال : حَيَّ يافئى قال للجميع : حَيَّوا مثل : رَدُّ ، وردُّوا ، لأنه قد صار بمنزلة الصحيح .

ومن قال : حَيَّيَ فبيّن قال : حَيَّوا للجماعة . وذلك ؛ لأنَّ الياء إذا انكسر ما قبلها لم تدخلها الضمة ، كما لا تقول : هو يقضيُّ ، يافئى ، ولا هو قاضيُّ .

وكان أصلها حَيَّيَّوا على وزن علموا ، فسكنت والواو بعدها ساكنة ، فحذفت لالتقاء الساكنين .

فمثل الإدغام قراة بعض الناس (وَيَحْيَا مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ)^(٢) وهو أكثر وترك الإدغام : (من حَيَّيَ عَنْ بَيِّنَةٍ) وقد قرئ / - بهما جميعاً .

$\frac{1}{179}$

(١) في سيويه ج ص ٢٨٧ ، ذلك قولك : قد حَيَّ في هذا المكان ، وقد حَيَّيَ بأمره ، وإن شئت قلت : قد حَيَّ في هذا المكان ، وقد حَيَّيَ بأمره ، والإدغام أكثر ، والأخرى عربية كثيرة . - وانظر ص ١٣٦ من هذا الجزء .

(٢) الأتفال ٤٢ والقراةتان سببئان (النشر ج ٢ ص ٢٧٦) .

وكذلك قيل في الإدغام :

عَيْبُوا بِأَمْرِهِمْ كَمَا عَيْتَ بِيَيْضَتِهَا الْحَمَامَةُ^(١)

وقال في ترك الإدغام :

وَكُنَّا حَسِينَاهُمْ فَوَارِسَ كَهَمِّسٍ حَيُّوا بَعْدَ مَا مَاتُوا مِنَ الدَّهْرِ أَعْصُرَا^(٢)

فإذا قلت : هو (يَفْعَل) لم يجز الإدغام البتة . وذلك قولك : لن يُعَيِّ زِيد ، ولن يُحَيِّيَ أحد ؛ لأنَّ الحركة ليست بلازمة ، وإنما تدخل للنصب . وإنما يلزم الإدغام بلزوم الحركة^(٣) . وكذلك قول الله عز وجل (أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى) (٤) ؛ لا يجوز الإدغام كما ذكرت لك .

فإذا قلت : قد (فَعِلَ) من حَيَّبْتَ على قول من بيَّن قلت : قد حَيَّى في هذا المكان . ومن أدغم قال : قد حَيَّ في هذا المكان .

وإن شاء قال : قد حَيَّ ، فأبدل من الضمة كسرة ؛ لئلا ياء التي بعدها .

وكذلك كلُّ ما كان من هذا ، إما كان أو فعلاً . تقول : قرنُ آلويِّ وقرونُ لي ، وإن شئت قلت : لي ؛ والأصل الضم . وإنما دخل الكسر من أجل الياء ؛ لأنَّ جمع / - أفعل (فعل) ، إذا كان (أفعل) نعتاً ؛ نحو أحمر وحمر ، ولكنَّ الكسر في هذا أكثر لخفته .

وكذلك ما كان على (فُعول) كما اعتلَّت لامة ، تقول : تُدَيِّ ، وعَصِيَّ ، وإن شئت قلت : تُدَيِّ وعَصِيَّ ، والكسر أكثر ؛ لما ذكرت لك والضمُّ الأصل ؛ لأنَّ البناء (فُعول) .

(١) استشهد به سيويه ج ٢ ص ٢٨٧ . وصف قوماً يخرقون في أمورهم وضرب لهم المثل بخرق الحمامة وتقريبها في التمهيد ليضربها لأنها لا تتخذ عنها إلا من كسار الأعواد . وفي المثل . أخرق من حمامة .

والبيت من قصيدة لعبيد بن الأبرص ، انظر شواهد الشافية ص ٣٥٦ - ٣٦٣ وديوانه ص ٢٩ ، عيون الأخبار ج ٢ ص ٧٢

(٢) استشهد به سيويه ج ٢ ص ٣٨٧ على فك الإدغام في حيوا . كهمس : رجل من تميم مشهور بالفروسية ، وقيل هو من الخوارج . الكامل ج ٧ ص ١٩٠ ، ١٩٤ ، ١٩٥ .

والبيت لأبي حزابة ، انظر شواهد الشافية ص ٣٦٣ - ٣٦٤ والاشتقاق ص ٢٤٧ (كهمس) .

(٣) في سيويه ج ٢ ص ٣٨٨ ؛ وإذا قلت : يحيى أو ميس ثم أدركه النصب فقلت : رأيت معيياً ، ويريد أن يحيه لم تعلم لأن الحركة غير لازمة ولكنك تحق ، وتجعلها بمنزلة المتحركة فهو أحسن وأكثر ، وإن شئت بينت ؛ كما بينت حيي والدليل على أن هذا لا يدغم قوله عز وجل (أليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى) . . .

(٤) القيامة : ٤٥ .

فَأَمَّا الْمَفْتُوحَةُ فَلَا تَبْدُلُ كَسْرَةَ لِحْفَةَ الْفَتْحَةِ ؛ نَحْوُ : وَبِئْسَ مَا كَذَّبَ . وَكَذَلِكَ (لَبًّا
بِالسِّنِّيهِمْ) (١) .

فَإِذَا ثَنَيْتَ (أَفْعُوْعِلَ) مِنْ حَيِّيتَ لَقَلْتِ فِي قَوْلٍ مِنْ لَمْ يَدْغَمَ : قَدْ أَحْيَوِيْنَا فِي هَذَا ، وَفِي
قَوْلٍ مِنْ أَدْغَمَ : أَحْيَوِيْنَا (٢) فِيهِ .

فَإِنْ قُلْتِ : فَكَيْفَ اجْتَمَعَتِ الْوَاوُ وَهِيَ سَاكِنَةٌ ، وَالْيَاءُ بَعْدَهَا سَاكِنَةٌ لِلِإِدْغَامِ ؟

فَقَدْ تَقَدَّمَ قَوْلُنَا فِي أَنَّ حَرْفَ الْمَدِّ يَقَعُ بَعْدَهُ السَّاكِنُ الْمَدْغَمُ ؛ لِأَنَّ الْمَدَّةَ عَوْضٌ مِنَ
الْحَرَكَةِ ، وَأَنَّكَ تَعْتَمِدُ عَلَى الْحَرْفَيْنِ الْمَدْغَمِ أَحَدُهُمَا فِي الْآخِرِ اعْتِمَادَةً وَاحِدَةً ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ :
دَابَّةٌ ، وَشَابَبٌ ؛ وَتُمُوْدُ الثُّوبِ ، وَهَذَا بِرَيْدَاوُدَ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ .

* * *

وَنَحْنُ ذَاكِرُو مَا تَلْتَقِي لَامَهُ ، وَعَيْنَهُ / - عَلَى لَفْظٍ وَاحِدٍ بِجَمِيعِ عِلَلِهِ مِنَ الصَّحِيحِ ، ثُمَّ ^١/_{١٨١}
نَرْجِعُ إِلَى الْمَعْتَلِّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

إِذَا قُلْتِ : (فَعِلَ) أَوْ (فَعَلَّ) تَمَّا عَيْنَهُ وَوَلَامَهُ سِوَاهُ فَكَانَ الْحَرْفَانِ مَتَحَرِّكَيْنِ ؛ فَإِنَّهُ يَلْزِمُكَ
أَنْ تَسْكُنَ الْمَتَحَرِّكَ الْأَوَّلَ ، فَتَدْغِمُهُ فِي الَّذِي بَعْدَهُ ؛ لِأَنَّهُمَا لَفْظٌ وَاحِدٌ ، فَلَا يَقَعُ فِي الْكَلَامِ
التَّبَايُنُ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : رَدَّ ، وَفَرَّ ، وَعَضَّ ، وَرَدُّوا ، وَفَرُّوا .

فَإِنْ سَكَنَ الثَّانِي ظَهَرَ التَّضْعِيفُ . وَإِنَّمَا يَظْهَرُ لِأَنَّ الَّذِي بَعْدَهُ سَاكِنٌ ، فَإِنْ أَسْكَنْتَهُ
جَمَعْتَ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ .

لِذَلِكَ تَقُولُ : رَدَّدْتَ ، وَفَرَّرْتَ ، وَتَقُولُ : لَمْ يَرُدُّدَنَّ ، وَلَمْ يَفَرِّرَنَّ ؛ لِأَنَّ مَا قَبْلَ نُونِ
جَمَاعَةِ النِّسَاءِ لَا يَكُونُ إِلَّا سَاكِنًا ؛ لِمَا قَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ . وَكَذَلِكَ مَا قَبْلَ التَّاءِ إِذَا عُنِيَ بِهَا
الْمُتَكَلِّمُ نَفْسَهُ ، أَوْ مَخَاطَبَهُ (٣) .

(١) النِّسَاءُ : ٤٦ .

(٢) بِالْأَصْلِ أَحْيَوِيٌّ وَالصَّوَابُ أَحْيَوِيَا بِأَلْفِ الْاِتْنَيْنِ .

(٣) فِي سِنِّيَوِيهِ ج ٢ ص ١٦٠ هـ وَأَهْلُ الْحِجَازِ وَغَيْرِهِمْ مَجْتَمِعُونَ عَلَى أَنَّهُمْ يَقُولُونَ لِلنِّسَاءِ : أَرَدَدْنَا ذَلِكَ لِأَنَّ الدَّالَّ لَا تَسْكُنُ
هَهُنَا لِأَمْرِ وَلَا نَهْيٍ ، وَكَذَلِكَ كُلُّ حَرْفٍ قَبْلَ نُونِ النِّسَاءِ لَا يَسْكُنُ لِأَمْرِ وَلَا لِحَرْفٍ يَجْزِمُ أَلَّا تَرَى أَنَّ السَّكُونَ لَازِمٌ لَهُ فِي سَاءِ النَّسَبِ
وَالرَّفْعِ . . . وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ رَدَّدْتَ ، وَمَعْدَتُ لِأَنَّ الْحَرْفَ بِنِي عَلَى هَذِهِ التَّاءِ ، كَمَا بِنِي عَلَى النُّونِ وَسَارَ السَّكُونَ فِيهِ بِمِثْرَةِ مَا فِيهِ
نُونِ النِّسَاءِ . . . هـ .

وتقول : رُدًّا لا غيرُ ؛ لِأَنَّ الثَّانِيَةَ تَتَحَرَّكُ .

فإذا أمرت الواحد فقلت : (افْعَلْ) من هذه المضاعفة فأنت مخير إن شئت قلت :
أرددُ ؛ كما تقول : أقتل . وتقول : إغضضُ ؛ كما تقول : إذهب . وتقول : إفرِرُ ؛ كما
تقول : إضرب . وهذا أجود الأقاويل (١) .

/- وقد يجوز أن تقول : فِرٌّ ، رُدٌّ ، عَضٌّ (٢) . فإذا قلت ذلك فإنما طرحت حركة العين
على الفاء ، فلما تحركت الفاء سقطت ألف الوصل ، وقد التقى في الوقف ساكنان ، فإذا
وصلت فكان الحرف من باب (يَفْعُلْ) فأنت في تحريكه مخير : يجوز فيه الوجوه الثلاثة :
تقول : غُضُّ يا فتى ، وَغُضُّ ، وَغُضُّ .

أما الكسر فعلى أنه أصل في التقاء الساكنين .

وأما الضم فللإتباع . وأما الفتح فلأنه أخف الحركات ؛ لأنك إنما تحرك الآخر
لالتقاء الساكنين .

فإن كان من باب مَسَّ جاز فيه الفتح من وجهين : لخفته ، وللإتباع . وجاز الكسر
لما ذكرت لك (٣) .

وإن كان من باب فَرَّ جاز فيه الكسر من وجهين : للإتباع ، ولأنه أصل التقاء الساكنين .
وجاز الفتح لخفته .

(١) في سيويه ج ٢ ص ١٥٨ « فإذا كان حرف من هذه الحروف في موضع تسكن فيه لام الفعل فإن أهل الحجاز يضاعفون
لأنهم أسكنوا الآخر ، فلم يكن بد من تحريك اللام قبله ، لأنه لا يلتقي ساكنان . وذلك قولك : أردد ، واجتر ، وإن تضار ،
أضار ، وأن تستمد استمد . .

وأما بنو تميم فيدغمون المهزوم ؛ كما أدغموا إذا كان الحرفان متحركين . . يسكنون الأول ، ويحركون الآخر ، لأنهما
لا يسكنان جيباً وهو قول غيرهم من العرب وهم كثير . »

(٢) في سيويه ج ٢ ص ١٥٩ « فإذا كان الحرف الذي قبل الحرف الأول من الحرفين ساكناً ألقيت حركة الأول عليه
إن كان مكسوراً فأكسره ، وإن كان مضموماً فضمه ، وإن كان مفتوحاً فاتحته ، وإن كان قبل الذي تلقى عليه الحركة ألف
وصل حذفها ؛ لأنه قد استغنى عنها حيث حرك ، وإنما أحجج إليها لسكون ما بعدها ، وذلك قولك : رد ، وفر ، وعض . . »
انظر الكامل ج ٤ ص ٥٠٤ .

(٣) في سيويه ج ٢ ص ١٥٩ « باب اختلاف العرب في تحريك الآخر . . اعلم أن منهم من يحرك الآخر كتحرريك مقابلة
فإن كان مفتوحاً فتحوه وإن كان مضموماً ضموه ، وإن كان مكسوراً كسروه وذلك قولك : رد ، وعض ، وفر ياتقى ،
واطمئن ، واستمد ، واجتر ، واحمر وضار ، لأن قبلها فتحة وألفا فهي أجدر أن تفتح . »

وإنما جاز في هذا ما لم يجز فيما قبله مما تحرك منه الأول ، لأن هذا أصله الحركة ، وإنما
سُكِّن للجزم ، وليس السكون لازماً له ؛ لأنك لو فنيته أو جمعته أو أنثته ، للزمته الحركة ؛
نحو : رُداً ، ووردوا ، وردى .

وكذلك إن أدخلت فيه النون . الخفيفة ، أو الثقيلة .

وما كان قبل التاء ، والنون التي لجماعة المؤنث لم يكن إلا ساكناً لا تصل إليه الحركة ،
فلمَّا كان كذلك كان تحريكه تحريك اعتلال ، ولم يكن كما قد تقدّمنا في ذكره .

فإن لقيه ساكن بعده اختير فيه الكسر^(١) .

ولا أراه إذا حرّك للذي بعده في التقدير يجوز فيه إلا الكسر .

فإن قدر تحريكه لما قبله جازت فيه الوجوه كلها ، على ما تقدّمنا بذكره . وذلك قولك :
رُدَّ الرجل ، وغُضَّ الطرف . وإن شئت قدرته لما قبله فقلت في المضموم بالأوجه الثلاثة ، كما
كان من قبل أن يدخل الساكن الذي بعده . وقلت في المفتوح بالفتح والكسر .

وكذلك المكسور . وهذا البيت يُنشد على الأوجه الثلاثة لما ذكرنا وهو :

فُغِضَ الطَّرْفُ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ فلا كَعْبًا بلغت ولا كِلاباً^(٢)

وكذلك الذي بعده وهو :

ذُمُّ الْمَنَازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللَّسْوَى والعيشَ بعد أولئك الأيام^(٣)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٩ - ١٦٠ هـ فإن جئت بالألف واللام وبالألف الخفيفة ، كسرت الأول كله ؛ لأنه كان
في الأصل مجزوما ؛ لأن الفعل إذا كان مجزوما فحرك لالتقاء الساكنين كسر ، وذلك قولك : اضرب الرجل ، واضرب ابنك .
فلما جاءت الألف واللام والألف الخفيفة ، رددته إلى أصله ، لأن أصله أن يكون مسكناً . . . ومنهم من يفتح إذا التقى ،
ساكتان . . .

(٢) استشهد سيبويه بالشطر الأول ج ٢ ص ١٦٠ ولم يتكلم عنه الأعم . نُمير بالتصغير : أبو قبيلة . يقال غَضَّ طرفه
وصوته . وغَضَّ من طرفه وصوته .

والبيت بلرير يهجو الراعي النخري من قصيدته في ديوانه ص ٦٤ - ٨٠ وانظر الخزانة ج ١ ص ٣٥ ، وشواهد الشافية
ص ١٦٣ - ١٦٧ والكامل ج ٤ ص ٥ .

(٣) ساقه الزمخشري شاهداً على أن أولئك يستعمل في العقلاء وغيرهم وروى الأقوام بدل الأيام . والبيت بلرير في هجاء
القرزديق انظر الديوان ص ٥٥١ - ٥٥٣ وشواهد الشافية ص ١٦٧ وشواهد الكشاف ص ٢٨٤ ، والكامل ج ٤ ص ٥ .

١ / فعلى ما ذكرت لك مجرى هذا الباب . وقد تقدّم قولنا في ذوات الياء والواو المضاعفة ،
١٨٤
ثم ذكرنا ذا . ونعود إلى استقصاء ما فيها إن شاء الله .

اعلم أنه لا يقع في الأفعال ما تكون عينه ياء ولامه واوا^(١) ، ولكن تكون عينه واوا ،
ولامه ياء ، وذلك نحو : شوّيت ، وأويّت ، وطويت . ويلحق به ما كانت عينه ولامه واوين ،
لأنه يُبنى على فَعِلت ، فيصير لامه بمنزلة ما أصله الياء ، نحو : حَوّيت ، وقَوّيت^(٢) .

فأما قولهم : (حَيَوَان) في الاسم فقد قيل فيه قولان :

قال الخليل : الوار منقلبة من ياء ، لأنه اسم ، فخروجه عن الفعل كخروج آية ، وبابها .
وقال غيره : اشتاق هذا من الواو لو كان فعلاً ، ولكنّه لا يصلح لما تقدّمنا بذكره .
ونظيره في هذا الباب على هذا القول جَبَيْت الخراج جَبَاية ، وجَبَاوة ، وايس من جَبَاوة
فِعْل .

ومثل ذلك فاظ الميّت فَيَظًا وفَوْظًا ، وايس من فَوْظ فِعْل^(٣) .

ولذلك ظهر على الأصل ليبدل على أصله .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠٤ « وقد يطرحون الشيء وغيره أثقل منه في كلامهم كراهية ذلك وهو وعوت وحوت » .
وقال في ج ٢ ص ٣٩٠ « واعلم أن الفاء لا تكون واوا واللام واوا في حرف واحد ألا ترى أنه ليس فمثل وعوت في
الكلام كرهوا ذلك ، كما كرهوا أن تكون العين واوا واللام واوا ثانية » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٨٩ « باب التضعيف في بنات الواو اعلم أنهما لا تثبتان كما تثبت الياءات في الفعل . . . فإما
يجيء أبدا على فعلت على شيء يقلب الواو ياء ولا يكون فعلت ، ولا فعلت كراهية أن تثبت الواوان . . . » انظر ص ١٤٩
من المتقضب .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣٩٤ « وأما قولهم حيوان فأنهم كرهوا أن تكون الياء الأولى ساكنة ولم يكونوا يلزموها
الحركة ههنا والأخرى غير معتلة من موضعها ، فأبدلوا الواو ليختلف الحرفان ، كما أبدلوا في رحوى حيث كرهوا الياءات
نصارت الأولى على الأصل » .

وفي تصريف المازني ج ٢ ص ٢٨٤ - ٢٨٥ « قال أبو عثمان : وأما قولهم : حيوان فإنه جاء على ما لا يستعمل . ليس
في الكلام فعل مستعمل موضح عينه ياء ولامه واو ، فذلك لم يشتقوا منه فعلا وعلى ذلك جاء حيوة اسم رجل . . وكان الخليل
يقول : حيوان تلجوا فيه الياء واوا ، لتلا يجمع ياءان استقالا للحرفين من جنس واحد ينتيان . ولا أرى هذا شيئا ، ولكن
هذا كقولهم فاظ الميّت بفيظ فيظا وفَوْظًا فلا يشتقون من فَوْظ فعلا » . وفي المنصف ج ٣ ص ٨٩ : « يقال فاظ الميّت فيفيظ
فيظا ، ويفوظ فوظا : إذا خرجت نفسه . » وقال في الخصائص ج ١ ص ٣٩٢ : « لم يستعملوا من فوظ فعلا » وانظر الكامل
ج ٣ ص ١١٤ - ١١٥ .

وقد تقدّم قولنا في أنّه لا تظهر واوان مجتمعين / إذا كانت إحداهما طرفا ، ولا يقع في ^١
الكلام ما موضع فاته واو ، ولامه واو ، نحو وَعَوْتُ . ونحن ذاكروا ما يتّصل به إن شاء الله .
١٨٥

إذا بنيت من الغزو (فَعَلَّتْ) قلت : غَزَوْتُ . ولم يجز إلا ذلك ؛ لأنّها في المضارع يُغزَوِي
على ما ذكرنا من الباب .

ولو لم يكن ذلك لوجب ألاّ تجتمع واوان ؛ ألا ترى أنّهم يذهبون (بَفَعَلْتُ) من الواو إلى
(فَعِلْتُ) في نحو قَوَيْتَ وَحَوَيْتَ ؛ لثلاثا يجتمع واوان .

فإذا كانت إحداهما غير طرف ، أو كان ما قبلها ساكنا فهي ثابتة ، نحو قولك : خيل
حَوَّ ، وبطن قَوَّ ، وقد قلنا في هذا ولكن رددناه لما بعده .

إذا بنيت (افْعَوْعَلْ) من قلت فإنّ النحويين يقولون : اقْوُولْ^(١) فتجتمع ثلاث واوات ،
ولم تكن واحدة منهنّ طرفا ينتقل عليها الإعراب ، إلاّ أبا الحسن الأخصس ، فإنّه كان يقول
في هذا المثال : (اقْوَيْلْ) : يقلب آخرهنّ ياء ، ويدغم فيها التي قبلها وعلته في ذلك اجتماع
الواوات . ويقول : إنّما تجرى الأبنية على الأصول ، وإيس / في الأصول ما هو هكذا .
١
١٨٦

فإن قلت : (مَفْعُول) من غَزَوْتُ فهو [مَغَزَوٌ] . هذا المجتمع عليه ، تصحّ الواو التي هي
حرف الإعراب ؛ لسكون ما قبلها .

وقد يجوز مَغَزَى^(٢) . وذلك ؛ لأنك قلبت الطرف : كما فعلت في الجمع ، وإيس بوجه ،
لأنّ الذي يقلب إنّما يذهب إلى أنّ الساكن الذي قبلها غير حاجز .

(١) في تصريف المازني ج ٢ ص ٢٤٣ - ٢٤٤ « قال أبو عثمان : وتقول في (مثال اغودن) من بت أبيع فغاب
الواو ياء ، لأنها ساكنة وبعدها ياء متحركة ، ومن قلت اقوول تكرور العين وهي واو وتعمل واو افموعل الزائدة بينهما وهي
ساكنة فتلغمها في الواو التي بعدها . وكان أبو الحسن يقول اقويل فيقلب الواو الآخرة ياء ، ثم يقلب الواو التي تلها لأنها
ساكنة وبعدها ياء متحركة ويقول أكره الجمع بين ثلاث واوات » .

ويقول أبو الفتح : الظاهر من المذهبن قول الأخصس . وانظر ص ١٧٦ من هذا الجزء .

(٢) في سيويه ج ٢ ص ٣٨١ « ومن ثم قالوا مغزو كما ترى ، وهو فاعل ، وقالوا : عني ، ومغزى شبهوها حيث كان
قبلها حرف مضموم ولم يكن بينهما إلا حرف ساكن بأدل فالوجه في هذا النحو الواو ، والأخرى عربية كثيرة » .

ولا تكون الواو في الأسماء طرفاً وما قبلها متحرك ، فلم يعتد بما بينهما ؛ ألا ترى أنك إذا جمعت ذأو قلت : هذه أذل ، وإنما هي (أفعل) ، وتقول في قلنسوة والجمع : قلنس وحقه قلنسوا^(١) ، ولكنك قلبت الواو لما كانت طرفاً وكان ما قبلها متحركاً . على ذلك قول الراجز :

لا مهلٌ بحتى تلحفي بعنيس أهل الرياط البيض والقلنسي^(٢)

وقال الآخر :

حتى تفضوه عرقى الدلي^(٣)

جمع عرقوة . وكان حقه عرقو .

فهكذا حكم كل واو طرف إذا تحرك ما قبلها فكان مضموماً أو مكسوراً .

وإن كان مفتوحاً انقلبت ألفاً ؛ كما ذكرت في غزا ، وكذلك رمي ؛ لأن حكم الواو في هذا الموضع كحكم الياء .

لو رخمتم (كروانا) فيمن قال : يا حار لقلت : يا بكر^(٤) ، أقبل .

وكان الأصل - يا كرو ، لكن تحرك ما قبلها وهي في موضع حركة فانقلبت ألفاً .

1
187

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٨١ « اعلم أن الواو إذا كان قبلها حرف مضموم في الإسم وكانت حرف إعراب قلبت ياء وكسر المضموم ، كما كسرت الياء في مبيع وذلك قولك : دلو وأدل وحقو وأحق . . . وقالوا قلنسوة فأثبتوا ثم قالوا قلنس فأبدلوا مكانها الياء لما صارت حرف الإعراب . . . » .

وانظر تصريف المازني ج ٢ ص ١١٧ - ١١٨ .

(٢) استشهد به سيبويه في ج ٢ ص ٦٠ على قلب الواو ياء في القلنسي .

عنس : قبيلة من اليمن . الرياط : جمع ريطه وهو ضرب من الثياب . يخاطب ناقته فيقول : لا أرفق بك في السير حتى تلحق بهؤلاء القوم . وهذا الرجز غير منسوب في سيبويه وفي الاقتضاب ص ١٣٦ وفي اللسان (قلنس) وفي تصريف المازني ج ٢ ص ١٢٠ وفي المنصف ج ٢ ص ٧٠ . وخبر (لا) مخلوف تقديره : لك . وانظر جمهرة الأنساب في عنس ص ٤٠٥ - ٤٠٦ .

(٣) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٥٦ على قلب الواو ياء في عرق جمع عرقوة . وفي المخصص ج ٩ ص ١٦٥ « العروتان : الخشبان اللتان تعرضان على الدلو كالصليب . . . قال الأصمعي : جمع العرقوة عرق . . . ثم قال هذا طريف ، لأنه إنما يجع ما فيه الهاء بغير هاء مع تسليم البناء ما كان مخلوقاً كشمرة وتمر ، وعرقوة مصنوع ولكن لها نظائر » .

تفضي : تكسرين لا تزال ساقية للإبل حتى تكسرى عراقى للدلاء .

وهذا الرجز من شواهد تصريف المازني ج ٢ ص ١٢٠ وفي المنصف ج ٢ ص ٧٠ .

(٤) صرح بأن الكرامرخم كروان في الجزء الرابع أيضاً ص ٢٦١ ونسب إليه ابن عقيل في شرح التسهيل بأن الكرا : ذكر الكروان (الخزانة شاهد ١٤٤) .

ولم يكن ذلك في كروان ؛ لأنَّ الألف بعدها ، فلو قلبتها ألفاً لجمعت بين ساكنين ؛ كما كان يلزمك في غَزَوًا لو لم تردّها إلى الواو .

فالنّين قالوا : مَغَزَىٰ إِنَّمَا شَبَّهَهُ بِهَذَا وَعَلَىٰ ذَلِكَ قَالُوا : أَرْضٌ مَسْنِيَّةٌ^(١) ، وَإِنَّمَا الْوَجْهَ مَسْنُوَةٌ .

فإن كان هذا البناء جمعاً فالقلب لا غير^(٢) .

تقول في جمع عات : عُتِيٌّ ؛ وفي غاز غَزَىٰ . وإن كسرت أوّله على ما ذكرت لك قَبْلُ فقلت : غَزِيٌّ ؛ كما تقول : عِصِيٌّ ، فالكسر أكثر لخفّته . والأصل الضم ؛ لأنّه (فُعول) .

وقول في هذا الجمع أوجب ؛ لأنَّ باب الانقلاب إِنَّمَا أصله الجمع ، فلذلك أجرينا سائر الجمع عليه .

وقد قلنا في صِيَمٍ ما يستغنى عن إعادته^(٣) .

واعلم أنَّ اللام إذا كانت ياء أو واوا ، وقبلها ألف زائدة وهي طرف أنّها تنقلب همزة^(٤) . للفتحة والألف اللتين قبلها / . وذلك قولك : هذا سقَاءٌ يا فتى ، وغَزَاءٌ فاعلم .

$\frac{1}{178}$

فإذا لم يكن منتهى الكلمة لم تنقلب . وذلك قولك : شقاوة ، وعِبَايَةٌ^(٥) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٨٢ « وقالوا ينونها المطر وهي أرض مسنية وقالوا : مرضى وإنما أصله الواو وقالوا : مرضوا فجاؤا به على الأصل والقياس » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٨١ « والوجه في الجمع الياء وذلك قولك : ثدى ، وعصى ، وحق . لأن هذا جمع ، كما أن أدليا جمع . وقال بعضهم : إنكم تتظنون في نحو كثيرة فشبها بتو وهذا قليل . »

وانظر تصريف المازني ج ٢ ص ١٢٢ - ١٢٤

(٣) تقدم في ص ١٢٨

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٣٨٢ « فإن كان الساكن الذي قبل الياء والواو ألفا زائدة همزت وذلك نحو القضاء والشماء والشقاء » .

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ٣٨٣ « باب ما يخرج على الأصل إذا لم يكن حرف إعراب وذلك قولك الشقاوة والاداة ، والإتاوة والنقاوة والنفاية ، والنهاية قويت حيث لم تكن حرف إعراب كما قويت الواو في قملوة . . » وانظر تصريف

المازني ج ٢ ص ١٢٧ ، والكامل ج ١ ص ١٤٩

فَأَمَّا مَنْ قَالَ : عِظَاءَةً ، وَعِبَاءَةً ، فَإِنَّمَا بَنَاهُ أَوَّلًا عَلَى التَّذْكِيرِ ، ثُمَّ أَدْخَلَ التَّأْنِيثَ بَعْدَ أَنْ فَرَّغَ مِنَ الْبِنَاءِ فَأَنَّثَهُ عَلَى تَذْكِيرِهِ^(١) .

فَعَلِيَ هَذَا تَقْوِيلٌ : صَلَاةً ، وَامْرَأَةً سَقَاءَةً ، وَحَدَاءَةً .

وَلَوْ بَنَيْتَهَا عَلَى التَّأْنِيثِ عَلَى غَيْرِ مَذْكَرٍ لَقُلْتُ : سَقِيَّةً ، وَحَدَّاءُةً فَاعِلِمٌ ، كَمَا تَقُولُ : شَقَاوَةً ، وَنَهَايَةً .

وَكَذَلِكَ مَا كَانَتْ آخِرُهُ وَاوٍ وَإِيسَ بِمَنْتَهَى الْكَلِمَةِ نَحْوَ قَوْلِكَ فِي مِثْلِ (فُعْلَةٌ) مِنْ غَزَوْتُ إِذَا بَنَيْتَهُ عَلَى التَّذْكِيرِ قُلْتُ : غَزِيَّةً ؛ كَمَا كُنْتُ تَقُولُ فِي الْمَذْكَرِ : هَذَا غَزِيٌّ فَاعِلِمٌ .

وَإِنْ بَنَيْتَهُ عَلَى التَّأْنِيثِ الَّذِي هُوَ مِنْ غَيْرِ تَذْكِيرٍ قُلْتُ : غَزُوَّةً ، كَمَا قُلْتُ : تَرْقُوَّةً ، وَقَلَنْسُوَّةً ؛ لِأَنَّ الْإِعْرَابَ عَلَى الْهَاءِ ، وَلَمْ يَثْبُتْ لَهُ مَذْكَرٌ يَقَعُ تَأْنِيثُهُ عَلَيْهِ .

أَلَا تَرَى أَنَّكَ أَوْ سَمَّيْتَ رَجُلًا (يَغْزُو) لَقُلْتُ : هَذَا يَغْزِيٌّ^(٢) ؛ كَمَا تَرَى ؛ كَمَا قُلْتُ ، فِي الْفِعْلِ : هُوَ يَذْلُو ذَاوَهُ ، وَأَنَا أَذْلُو ؛ لِأَنَّ / هَذَا الْمَثَلُ لِلْفِعْلِ .

^١
١٨٩

وَتَقُولُ فِي جَمْعِ ذَلُو : هُنَا أَذْلُ فَاعِلِمٌ ، تَقْلِبِ الْوَاوِ [يَاءٌ] لِمَا ذَكَرْتُ لَكَ ؛ لِأَنَّ الْأَسْمَاءَ لَا يَكُونُ آخِرُ اسْمٍ مِنْهَا وَاوٍ مُتَحَرِّكًا مَاقْبَلَهَا ، وَيَقَعُ ذَلِكَ فِي حَشْوِ الْأَسْمَاءِ فِي مِثْلِ : عِنْفَوَانٌ ، وَأَفْحُوَانٌ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ حَيْثُ وَقَعَ ثَانِيًا ، أَوْ ثَالِثًا ، أَوْ رَابِعًا بَعْدَ الْأَوَّلِ يَكُونُ طَرَفًا .

وَلَوْ قُلْتُ (فُعْلَةٌ) مِنْ رَمَيْتَ عَلَى التَّأْنِيثِ لَقُلْتُ : رُمِيَّةً : تَقْلِبِ الْيَاءَ وَاوٍ ؛ لِانْتِصَامِ مَا قَبْلَهَا .

(١) فِي سَبْيُوِيهِ ج ٢ ص ٣٨٣ « وَسَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِهِمْ : صَلَاةً ، وَعِبَاءَةً ، وَعِظَاءَةً فَقَالَ : إِنَّمَا جَاءُوا بِالْوَاوِ عَلَى حِدِّ قَوْلِهِمْ صَلَاةً ، وَعِظَاءَةً ، وَعِبَاءَةً ، كَمَا قَالُوا : مَسْنِيَّةً ، وَمَرْضِيَّةً حَيْثُ جَاءَتَا عَلَى مَرْضَى ، وَمَسْنَى وَإِنَّمَا أَخْلَقْتَ الْهَاءَ آخِرًا حَرْفًا يَمُرُّ مِنْهَا وَيَلْزِمُهُ الْإِعْرَابُ فَلَمْ تَقْوِ قُوَّةَ مَا الْهَاءُ فِيهِ عَلَى أَنْ لَا تَقَارِقَهُ وَأَمَّا مَنْ قَالَ : صَلَاةً وَعِبَاءَةً فَانَّهُ لَمْ يَجِيءَ بِالْوَاوِ عَلَى الصَّلَاةِ وَالْعِبَاءِ . . . »

وَانظُرْ تَصْرِيْفَ الْمَازِي فِي ج ٢ ص ١٢٨ - ١٣١

الْعِظَاءَةُ دَوِيَّةٌ أَكْبَرُ مِنَ الْوَزْغَةِ ، وَانظُرْ حَيَاةَ الْحَيَوَانَ ج ٢ ص ١٠١ ، وَالصَّلَاةُ : كُلُّ حَجَرٍ عَرِيضٍ يَدْقُ عَلَيْهِ .

(٢) فِي سَبْيُوِيهِ ج ٢ ص ٦٠ « وَسَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ يَسْمَى يَغْزُو فَقَالَ : رَأَيْتَ يَغْزِي قَبِيلَ ، وَهَذَا يَغْزِي زَيْدٌ قَالَ : لَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ فِي قَوْلِ يُونُسَ إِلَّا يَغْزِي وَثَبَاتُ الْوَاوِ خَطَأً ، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْأَسْمَاءِ وَاوٍ قَبْلَهَا حَرْفٌ مَضْمُونٌ وَإِنَّمَا هَذَا بِنَاءٌ اخْتَصَّ بِهِ الْأَفْعَالُ . »

ولو بنيتها على التذكير لقلت : رُمِيَّة ، لأنها تنقلب مذكرة فأعللتها على ذلك :

وقد تقدّم قوانا في أنّ الحرف إذا كان على أربعة أحرف وآخره ياءً أو واو ، استوى النظمان على الياء ؛ لأنّ الواو تنقلب رابعة فصاعداً إلى الياء لما ذكرنا من العلة ، وأعدنا ذلك لقولهم :
مَلْرَوَان ، وفلان يَنْفُض مَلْرَوِيَه^(١) ، وإنّما حقُّ هذا الياء ، لأنّ الألف رابعة ، ولكنه جاء بالواو ؛ لأنّه لا يُفْرَد له واحد . فهو بمنزلة ما بُني على التانيث بما لا مذكّر له .

وعلى هذا لم يجز في (النهاية) ما جاز في (عَظَايَة) من قولك : عَظَاءة ؛ لأنّك تقول في جميع هذا : العَظَاء . فهذا يُحْكَم / لك ما يرد عليك من هذا الباب إن شاء الله .

$\frac{1}{190}$

(١) في الكامل ج ٢ ص ٤٣ - ٤٤ هـ ويقال : فلان يَنْفُض مَلْرَوِيَه وهما ناحيتاه وإنما يوصف بالخيلاء قال عنزة :

أَحْسُولِي تَنْفُضُ اسْتُكَ مَلْرَوِيَهَا لَتَقْتُلَنِي ! فَهَسَا أَنَا ذَا عُمَارَا

ولا واحد لهما ، ولو أفردت لقلت في الثانية ملريان ، لأن ذوات الواو إذا وقعت فعين الواو رابعة رجعت إلى الياء ، كما تقول في ملهي : ملهيان وهو من لهوت ، وفي مغزي : مغزيان وهو غزوت هـ .

وقال سيويه ج ٢ ص ٣٩٦ : هـ ألا تراهم قالوا ملروان إذ كانوا لا يفردون الواحد هـ .

أنظر ص ٩٥ أيضاً من سيويه .

وانظر آمال التجري ج ١ ص ١٩ وشرح الكافية للرضي ج ٢ ص ١٦٢ والخزانة ج ٣ ص ٣٦٢

أبواب الإدغام

هذاباب مخارج الحروف

وقسمة أعدادها في مهموسها ، ومجهورها ، وشديدها ، ورخوها ،
وما كان منها مطبقاً ، وما كان من حروف القلقله ، وما كان من حروف المد .
واللين ، وغير ذلك

اعلم أن الحروف العربية خمسة وثلاثون حرفاً ، منها ثمانية وعشرون لها صور^(١) .
والحروف السبعة جارية على الألسن ، مستدل عليها في الخط بالعلامات . فأتى في المشافهة
فموجودة .

فمنها للحلق ثلاثة مخارج :

فمن أقصى الحلق مخرج الهمزة . وهي أبعد الحروف . ويليهما في البعد مخرج الهاء . والألف
هاوية هناك . والمخرج الثاني من الحلق مخرج الخاء ، والعين .

والمخرج الثالث الذي هو أدنى حروف الحلق إلى الفم كما يلي الحلق . مخرج الخاء ، والعين^(٢) .
ثم أول مخارج الفم كما يلي الحلق مخرج القاف .

ويتلو ذلك - مخرج الكاف / وبعدها مخرج الشين . ويليهما مخرج الجيم^(٣) .

١
١٩١

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠٤ « فأصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفاً الهمزة والألف والهاء . . .
والمبرد لم يعتبر الهمزة هنا من جهة أنها لا صورة لها ثابتة واعتبرها فيما يأتي ص ١٩٣ من الأصل .
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠٥ « وللحلق منها ثلاثة فأصلها مخرج الهمزة ، والهاء ، والألف . ومن أوسط الحلق مخرج
العين والهاء . وأدناها مخرجاً من الفم الفين ، والحاء .
(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠٥ « ومن أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى مخرج القاف ، ومن أسفل من موضع
القاف من اللسان قليلاً وما يليه من الحنك الأعلى مخرج الكاف ، ومن وسط اللسان بينه وبين الحنك الأعلى مخرج الجيم والشين
والياء . »

ويعارضها الضاد ومخرجها من الشَّدق^(١). فبعض الناس تجرى له في الأيمن ، وبعضهم تجرى له في الأيسر .

وتخرج اللام من حرف اللسان ، معارضا لأصول الثنايا ، والرِّباعيات . وهو الحرف المنحرف المشارك لأكثر الحروف^(٢). ونفسره في موضعه بمعانيه إن شاء الله .

وأقرب المخارج منه مخرج النون المتحركة^(٣) . ولذلك لا يدغم فيها غير اللام .

فأما النون الساكنة فمخرجها من الخياشيم ؛ نحو نون منك ، وعنك وتعتبر ذلك بأنك لو أمسكت بأنفك عند لفظك بها لوجدتها مختلفة^(٤) .

فأما النون المتحركة فأقرب الحروف منها اللام ؛ كما أن أقرب الحروف من الياء الجيم . فمحلّ اللام والتون والراء ، متقارب بعضه من بعض ، وليس في التداي كما أذكر لك .

فإذا ارتفعت عن مخرج التون نحو اللام فالراء بينهما^(٥) ؛ على أنها إلى النون أقرب . واللام تتصل بها بالانحراف الذي فيها .

ثم من طرف اللسان وأصول الثنايا مصعدا إلى الحنك مخرج الطاء ، والتاء ، والذال^(٦) . ومن طرف اللسان وملتحق حروف الثنايا حروف الصفير . وهي حروف تنسلّ انسللا وهي السين ، والصاد ، والزاي^(٧) .

ومن طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا / مخرج الطاء ، والتاء ، والذال^(٨) .

-
- (١) في سيويه ص ٤٠٥ : « ومن بين أول حافة اللسان وما يليه من الأضراس مخرج الضاد » .
 - (٢) في سيويه : « ومن حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان ما بينها ، وبين ما يليها من الحنك الأعلى ، وما فوق الضاحك والتاب والرابعة والثنية مخرج اللام » .
 - (٣) في سيويه « ومن طرف اللسان بينه وبين ما فوق الثنايا مخرج النون » .
 - (٤) في سيويه « ومن الخياشيم مخرج النون الخفيفة » .
 - (٥) في سيويه ج ٢ ص ٤٠٥ « من مخرج التون غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلا لانحرافه إلى اللام مخرج الزاء » .
 - (٦) في سيويه « وما بين طرف اللسان ، وأصول الثنايا مخرج الطاء والذال والتاء » .
 - (٧) في سيويه « وما بين طرف اللسان ، وفوق الثنايا مخرج الزاي والسين والصاد » .
 - (٨) في سيويه « وما بين طرف اللسان ، وأطراف الثنايا مخرج الطاء والذال والتاء » .

ومن الشفة السفلى، وأطراف الثنايا العليا مخرج الفاء^(١) .
ومن الشفة مخرج الواو ، والباء ، والميم^(٢) ؛ إلا أن الواو تهوى في الفم حتى تتصل بمخرج اللطاء والضاد ، وتتفشى حتى تتصل بمخرج اللام . فهذه الاتصالات تقرب بعض الحروف من بعض ، وإن تراخت مخارجها .
والميم ترجع إلى الخياشيم بما فيها من الغنة . فلذلك تسمعا كالنون ؛ لأن النون المتحركة مشربة غنة ، والغنة من الخياشيم .
والنون الخفيفة خالصة من الخياشيم . وإنما سميتا باسم واحد ؛ لاشتباه الصوتين . وإلا فإنهما ليسا من مخرج ؛ لما ذكرت لك .

ومن الحروف حروف تجرى على النفس ، وهي التي تسمى الرخوة .
ومنها حروف تمنع النفس ، وهي التي تسمى الشديدة .
ومنها حروف إذا رددتها في اللسان جرى معها الصوت ، وهي المهموسة .
ومنها حروف إذا رددتها ارتدع الصوت فيها . وهي المجهورة .
ومنها حروف تسمع في الوقف عندها نبرة بعدها ؛ وهي حروف القلقلّة ؛ وذلك لأنها ضغطت مواضعها .
ومنها المضيقة ، والمنفتحة . ونحن ذاكروا جميع ذلك بأوصافه إن شاء الله .

وأما الحروف الستة التي كملت هذه خمسة وثلاثين حرفا بعد ذكرنا : الهمزة بين بين ، فالألف الممالة ، وألف التفخيم والحرف المعترض بين الشين والجيم ، والحرف المعترض بين الزاي ، والضاد ، والنون ، والخفيفة ، فهي خمسة وثلاثون حرفا^(٣) .

(١) في سيويه ص ٤٠٥ « ومن باطن الشفة السفلى ، وأطراف الثنايا الملا مخرج الفاء » .
(٢) في سيويه « وبما بين الشفتين مخرج الباء ، والميم ، والواو » .
(٣) في سيويه : ج ٢ ص ٤٠٤ « تكون خمسة وثلاثين حرفا بحروف من فروع وأصلها من التسعة والعشرين ومن كثير يؤخذ بها وتمت من في قراءة القرآن والأشعار . وهي النون الخفيفة ، والهمزة التي بين بين ، والألف التي تمال إمالة شديدة ، والشين التي كالجيم ، والضاد التي تكون كالزاي ، وألف التفخيم يعني بلغة أهل الحجاز في قولهم : الصلوة والزكاة والحياة » .

ونفسر هذه التي ليست لها صور مع استئصاننا القول في / غيرها إن شاء الله .

فأما الحروف المهموسة^(١) فتبدأ بذكرها . وهي عشرة أحرف :

الهاء ، والحاء ، والكاف ، والصاد ، والفاء ، والسين ، والشين ، والتاء ، والثاء . وتعلم أنها مهموسة بأنك تردّد الحرف في اللسان بنفسه ، أو بحرف الأين الذي معه . فلا ينم النفس ، ولو رُمت ذلك في المجهورة لوجدته ممتعنا .

فأما الرخوة فهي التي يجرى النفس فيها من غير ترديد .

والشديدة على خلافها . وذلك أنك إذا لفظت بها لم يتسع مخرج النفس معها .

فالرخوة كالسين ، والشين ، والزاي ، والصاد ، والضاد ، وكلّ ما وجدت فيه ما ذكرت لك والشديدة^(٢) ؛ نحو الحمزة ، والقاف ، والكاف ، والتاء ، ونذكر هذا في موضعه مستقصى إن شاء الله .

وهذه الحروف التي تعترض بين الرخوة ، والشديدة هي شديدة في الأصل وإنما يجرى

وتكون إثنين وأربعين حرفاً بحروف غير مستحقة ولا كثيرة في لغة من ترفض عربته ولا تستصن في تراءة القرآن ولا في الشعر . وهي الكاف التي بين الجيم والكاف ، والجيم التي كالكاف ، والجيم التي كالسين ، والصاد الضيقة والصاد التي كالسين ، والطاء التي كالتاء ، والظاء التي كالتاء ، والباء التي كالفاء وهذه الحروف التي تمسها اثنين وأربعين غيرها ورتبها أصلها تسعة والعشرون لاثنين إلا بالمشافهة .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠٥ . « فأما المجهورة فالحمزة ، والألف ، والعين ، والتين ، والقاف ، والجيم ، والباء ، والميم ، والواو . فذلك تسعة عشر حرفاً .
وأما المهموسة فالهاء ، والحاء ، والكاف ، والشين ، والسين ، والتاء ، والصاد ، والتاء ، والفاء ، وذلك عشرة أحرف .

فالمجهورة حرف أشبع الاعتماد في موضعه ، ومنع النفس أن يجرى معه حتى ينقض الاعتماد عليه ، ويجري الصوت .
وأما المهموس فحرف أضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى النفس . وأنت تعرف ذلك إذا اعترت فرددت الحرف مع جرى النفس ، ولو أردت ذلك في المجهورة لم تقل عليه . . . »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠٦ : « ومن الحروف الشديدة وهو الله ، مع الصوت أن يجرى فيه وهو الحمزة ، والقاف ، والكاف ، والجيم ، والطاء ، والثاء ، والذال ، والباء وذلك أنك لو قلت : الحج ، ثم مدت صوتك لم يجر ذلك .
وسبها الرخوة وهي الهاء ، والحاء ، والتين ، والحاء ، والشين ، والصاد ، والضاد ، والزاي ، والسين ، والطاء ، والثاء ، والذال ، والفاء وذلك إذا قلت . النفس ، وانقض وأشبه ذلك أجريت فيه الصوت إن شئت . »

فيها النفس ، لاستعانتها بصوت ما جاورها من الرخوة ؛ كالعين^(١) التي يستعين المتكلم عند
اللنظة بها بصوت الحاء ، والتي يجرى فيها الصوت ؛ لانحرافها واتصالها / بما قد تقدمنا في
ذكره من الحروف ، وكانون التي تستعين بصوت الخياشيم ؛ لما فيها من العنة ، وكحروف اللد
واللين التي يجرى فيها الصوت للينها .

فهذه كلها رسما الشدة . فهذا ما ذكرت لك من الاستعانة .

ومنها الراء . وهي شديدة ، ولكنها حرف ترجيع . فإنما يجرى فيها الصوت ؛ لما فيها من
التكرير .

واعلم أن من الحروف حروفا محصورة في مواضعها فتسمع عند الوقف على الحرف منها
نبرة تتبعه وهي الحروف المُقَلِّلة . وإذا تفقدت ذلك وجدته .

فمنها القاف ، والكاف ، إلا أنها دون القاف ؛ لأن حصر القاف أشد ، وإنما تظهر هذه
النبرة في الوقف ، فإن وصلت لم يكن ، لأنك أخرجت اللسان عنها إلى صوت آخر ، فحلت
بينه وبين الاستقرار . وهذه المُقَلِّلة بعضها أشد حصرًا من بعض ، كما ذكرت لك في القاف
والكاف .

وإنما قدمنا هذه المقدمات في مواضع الأصول لنجرها في مسائل الإدغام على - ما تقدم
منها فيه غير رادين له . ثم نذكر الإدغام على وجهه إن شاء الله .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠٦ « وأما العين فيمن الرخوة والشديدة تصل إلى التردد فيها لشبهها بالحاء » .

هذاب إدغام المشايخ

ونذكر أولاً معنى الإدغام ، ومن أين وجب ؟ .

اعلم أنَّ الحرفين إذا كان لفظهما واحد فسكن الأولُ منهما فهو مدغم في الثاني .

وتأويل قولنا (مدغم) أنه لا حركة تفصل بينهما ، فإنما تعتمد لهما باللسان اعتماداً واحدة ، لأنَّ المخرج واحد ، ولا فَضْلَ . وذلك قولك : قَطَّعَ ، وكَسَّرَ . وكذلك محمَّد ، ومعبد ، ولم يذهب بكَر ، ولم يغم معك . فهذا معنى الإدغام .

فإذا التقى حرفان سواء في كلمة واحدة ، الثاني منهما متحرك ولم يكن الحرف ملحقاً .

وقد جاوز الثلاثة أو كان منها على غير (فَعَلَ) ، أو ما ليس على مثال من أمثلة الفعل وجب الإدغام ، متحركاً / كان الأولُ أو ساكناً ، لأنَّ الساكن على ما وصفت لك والمتحرك إذا كان الحرف الذي بعده متحركاً أسكن ؛ ليرفع اللسان عنهما رَفْعَةً واحدة ؛ إذ كان ذلك أخفَّ ، وكان غير ناقض معنى ، ولا ملتبس بلفظ . هذا موضع جُمِلَ . وسنذكر تفصيلها إن شاء الله .

هذَابَاب

إدغام المثليين في الفعل وما اشتق منه ، وما يمتنع عن ذلك

اعلم أن الألفين لا يصلح فيهما الإدغام ، لأنَّ الألف لا تكون إلا ساكنة ، ولا يلتقي ساكنان . وقد قلنا في الألف أولاً ما يغني عن إعادته .

وكذلك الممزتان لا يجوز فيهما الإدغام^(١) في غير باب (فعل) و (فعل) ، لما ذكرت لك .

فإن التمتا وهما لامان ، أر عين ولام تماً لم تستثنه لم يجز فيهما الإدغام ، لأنه لا يجوز أن يَحْتَقَا جميعاً . فإذا لم يجز اجتماعهما ؛ لأنَّ الثانية في قول الخليل وغيره في الكلمة الأولى مبدلة والأولى في المنفصلين خاصة في قول أبي عمرو مخنفة ، فلم يَلْقَ / الحرف ما يشبهه .

^١
١٩٨

فأما من قال بقول ابن أبي إسحاق في تحقيق الممزتين فإنه يدغم ، لأنهما بمنزلة غيرهما من الحروف .

فأما ما يلتقي فيه حرفان الأول منهما ساكن من غير ما ذكرنا فالإدغام فيه واجب ، لا يُقَدَّرُ إلا على ذلك ؛ نحو قولك : قُوَّة ، وِرْدَةٌ ، وَقَرَّ فاعلم .

وأما ما التمتا فيه والأولى متحركة والثانية كذلك تماً هو فِعل فنحو قولك : رَدَّ يا فتي ، وَقَرَّ فتقديره : (فعل) ، وأصله رَدَدَ ، وفرَّرَ ، ولكنك أدغمت ؛ لتقل الحرفين إذا فصلت بينهما^(٢) ، لأنَّ اللسان يزايل الحرف إلى موضع الحركة ، ثم يعود إليه .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤١١ « ومن الحروف ما لا يدغم في مقاربه ، ولا يدغم فيه مقاربه ، كما لم يدغم في مثله وذلك الحرف الممزة ، لأنها إنما أمرها في الاستثقال التغير والحذف وذلك لازم لها وحدها كما يلزمها التحقيق ، لأنها تستقل وحدها فإذا جاءت مع مثلها ، أو مع ما قرب منها أجريت على ما أجريت عليه وحدها ، لأن ذلك موضع استثقال : كما أن هذا موضع استثقال ، وكذلك الألف لا تدغم في الماء ولا فيما تقاربه ، لأن الألف لا تدغم في الألف . . . »

(٢) يريد الفصل بينهما بحركة المثل الأول فإن الحركة بعد الحرف . انظر سيبويه ج ٢ ص ٣١٥ .

ومثل ذلك مَسَّ ، وشَمَّ ، وعَضَّ ، وتقديرها : (فَعَلَ) - يبيِّن ذلك قولك : عَضِضْتُ ،
وشَمِيتُ ، أَشَمَّ ، وأَعَضَّ ، كما نقول في (فَعَلَ) رَدَدْتُ ، وفَرَزْتُ . أَرَدْتُ ، وأَفِرَّ .

وكذلك (فَعَلَ) : نحو : لَبَّ الرجل من اللبِّ . ولم يأت من فَعَلَ غيره^(١) ؛ لثقل الضمَّة
مع التضعيف . وذلك / قولك : لُبِّتُ لَبَابَةً فَأَنْتَ لَبِيبٌ ؛ كما قالوا : سَفُهُ سَفَاهَةٌ وهو سَفِيهٌ .
وأكثرهم يقول : لَبِيتُ تَلَبُّ وَأَنْتَ لَبِيبٌ ، على وزن مرضٍ يمرض وهو مريض ، استثقالا
للضمَّة كما وصفت لك .

فهذا لا اختلاف فيه أنه مدغم .

فإن كان من هذا شيء من الأسماء فكأن على مثال الفِعْلِ فتحكمه حكمُ الفِعْلِ ؛ إلا ما
استثنيت له .

تقول في (فَعَلَ) : رجلٌ طَبَّ ، ورجلٌ بَرَّ ؛ لأنه من بَرَزْتُ ، وطَبَّيتُ^(٢) ، فإنما تقديره :
فرقت فأنا فَرِقٌ .

فاعتلال هذا كاعتلال قولك : هذا رجلٌ خافٌ ، ومالٌ إذا أردت فَعِلَ^(٣) . وكذلك لو
بنيت منه شيئا على (فَعَلَ) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٢٦ « واعلم أن ما كان من التضعيف من هذه الأشياء فإنه لا يكاد يكون فيه فعلت ، وفعل ،
لأنهم قد يستثقلون التضعيف ، وفعل فلما اجتمعا حادوا إلى غير ذلك . - وزعم يونس أن من العرب من يقول : لبيت تلب
كما قالوا : ظرفت تظرف ، وإنما قل هذا ، لأن هذه الضمة تستثقل فيما ذكرت لك فلما صارت فيها يستثقلون فاجتمعا فروا
منها » .

وانظر أفعال ابن القطاع ج ١ ص ٦ ، فقد ذكر جملة من الأفعال وكذلك الرضى في شرح الشافية ج ١ ص ٧٧ - ٧٨
والمصنف ج ١ ص ٢٤٠ والمختص ج ٣ ص ٤٧ - ٧١ - وج ١٢ ص ٢٤٣ . وانظر اضطراب كتب اللغة في حصر هذه
الأفعال في كتابي : المنفى ص ١٦٩ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٩٩ « فأما ما جاء على ثلاثة أخرى لازيادة فيها فإن كان يكون فعلا فهو بمنزلة وهو فعل وذلك
قولا في فعل : صب : زعم الخليل أنها فعل لأنك تقول : صببت صبابة كما تقول : قنعت قناعة وقنع ومثله رجل طب وطبيب ...
ويدل على أن فعله مسمم أنك لم تجده في الكلام مثل طب على أصله » .

(٣) رجل خاف ، ومال يحتمل أن يكون فعلا والأصل خوف ومول فقلبت العين ألفاً ،
ويحتمل أن يكون في الأصل خاوف وماول فحذفت العين فالوزن فال ، وفي مثل قولهم : رجل خاف ومال يصين فيه القلب
المكانى قدمت اللام على العين خافو مالم ثم قلبت الواو ياء وأعل إعلال قاض فالوزن فال . انظر المنفى في نصريف الأفعال ص ٤٢ .

فَأَمَّا الَّذِي اسْتَشْنَيْتَهُ فَإِنَّهُ مَا كَانَ مِنْ هَذَا عَلَى (فَعَلٍ) فَإِنَّهُ صَحِيحٌ .

وذلك نحو ذلك : جَلَلٌ ، وشرَّرَ ، وضرَّرَ ، وكلَّ ما كان مثله . وإنما صحَّحوا هذه الأسماء ؛ لخفة الفتحة ، لأنها كانت تصحَّ فيما لا يصحَّ (فَعَلْتُ) منه ، نحو : القود ، والصَّيد ، والخونة ، والحوكة^(١) .

فلَمَّا كانت فيما لا يكون (فَعَلْتُ) منه إلا صحيحاً لزم أن يصحَّح .

/ هذا قول الخليل ، وسيبويه ، وكلَّ نحويٍّ بصريٍّ علمناه .

١
٢٠٠

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ فِي الصَّدْرِ : قَصَّ ، وَقَصَّصَ فَلَيْسَ قَصٌّ مَدْغَمًا مِنْ قَوْلِكَ : قَصَّصَ وَلَكِنَّهُمَا لِعَتَانِ^(٢) تَعْتَوِرَانِ الْاسْمَ كَثِيرًا . فَيَكُونُ عَلَى (فَعَلٍ) ، وَ (فَعَلٍ) وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : شَعْرٌ ، وَشَعْرٌ ، وَنَهْرٌ وَنَهْرٌ ، وَصَخْرٌ وَصَخْرٌ .

وحدثني أبو عثمان المازني عن الأصمعي قال : رأيت أعرابياً بالموضع الذي ذكره زهيرٌ

في قوله :

ثُمَّ اسْتَمَرُّوا ، وَقَالُوا إِنَّ مَشِيرَيْسَكُمْ
مَاءٌ مَشْرُقٌ سَلَمَى فَيَدُ أَوْرَكَكُ^(٣)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٩٩ هـ ألا ترى أنهم أجروا فعلا اسما من التضعيف على الأصل والأزموه ذلك إذ كانوا يجرونه على الأصل فيما لا يصح فعله في فعلت من بنات الواو ولا في موضع جزم كما لا يصح المضاعف وذلك ، نحو الخونة ، والحوكة ، والقود وذلك ، نحو شرر ومدد . . . هـ .

(٢) في الكامل ج ٥ ص ١٢٠ هـ يقال بر وبعر ، وشعر وشعر ، وشمع وشمع . ويقال للصدر قص وقصص ، وكذلك نهر ونهر .

في تصريف المازني ج ٢ ص ٣٠٥ قال أبو عثمان : أما قولهم : قصص وقص وهم يمتنون للصدر فإنما هما إسمان أحدهما محرك العين والآخر مسكن العين فجاءوا بهما على أصولهما ، وانظر تعليق أبي الفتح في المنصف .

(٣) حديث الأصمعي في تصريف المازني ج ٢ ص ٣٠٩ هـ وعلق عليه أبو الفتح بقوله : «يجوز أن تكون مسألة الأصمعي عن ذلك ليعلم أي موضع رك ؟ ويجوز أن يكون أيضاً أراد أن يعلم هل ركك لفة في رك ان كان قد سمع ركاً قبل ذلك ، أو أن يعلم هل هذه ضرورة من زهير أو لا . . ؟ .

فإن قيل ما تنكر أن تكون فيه لعتان فعل وفعل جميعاً دون أن يكون ذلك ضرورة ، قيل : لو كان ركك لفة في رك مثل نثر من نثر لجاء في غير هذا الموضع كما جاء نثر ، ونثر جميعاً ، ولو جاء لما نثني على أبي عثمان ، هذا هو الأظهر من أمره وإن كان قد يخفى على بعض الناس كثير مما جاء فإن أبا عثمان قوة وحجة . . هـ وانظر الكامل ج ٥ ص ١٢٠ - ١٢١ .

وفي معجم البلدان : ركك : هو فك رك وهي محله من محال سلمى أحد جبل طيبه ، وقد جاء في شعر عبيد بن الأبرص ديوانه ص ١٦ .

فقلت : أين رسكك ؟ قال : هذا ركة فاعلم . هذا بمنزلة ما وصفنا . فإن لم يكن شيء من هذا على مثال الفعل من الثلاثة فالإظهار ليس غير^(١) وذلك قولك فيما كان على مثال فعل : شرر ، ودزر ، وقنذ ، كما قلت في الواو : سور .

وما كان منه على (فعل) فكذلك تقول : قنذ ، وشيد ، وسيرر ، كما كنت تقول في الثاء والواو : ثورة ، وبيع ، وقيم ، وعودة .

وكذلك (فعل) تقول فيه حضض وسرر ، كما كنت تقول صيد .

و :

سوك الإِسْجَلِ^(٢)

ولو بنيت / - منه شيئا على مثال (فعل) مثل إبل لصحته ، وكنت تقول : ردد فاعلم ، $\frac{1}{201}$ لأنه إنما يعتل من هذا ما كان فعلا ، أو على مثاله .

هذه ذوات الثلاثة . فإن زدت على الثلاثة شيئا فالتقى فيه حرفان على لفظ لا تريد بهما الإلحاق لم يكن إلا مدغما ، إما كان أو فعلا^(٣) .

وذلك قولك فيما كان فعلا إذا كان على (أفعل) من المضعف : أمد ، وأعد ، وأجد في أمره .

فيد : نجد قريب من أبا وسلمى . استمروا : استقاموا واستقام أمرهم ، أى اجتمعت كلمتهم فصاروا . وانظر ديوان زهير ص ١٦٧ .

(١) في سيويه ج ٢ ص ٣٩٩ . وأما ما كان على ثلاثة أحرف وليس يكون فعلا فعل الأصل . فمن ذلك قولك في فعل دور ، وقدر وكلل ، وشدد وفي فعل سرر ، ونزر ، وقنذ السهم ، وصد ، وظلل ، وقلل وفي فعل سرر ، وحضض ، ومدد وبهله وشدد وسنن ، قنذ السهم : جمع قنذ : وهى ريش السهم . المضعف : بضم العين وفتحها صغ أو دواء أو كحل . .

(٢) قطعة من بيت شعر :

أغر الشَّابَا أَحَمَّ اللِّثَاتِ مَمْنَجُهُ سوك الإِسْجَلِ .

وتقدم في ص ١١٣ .

(٣) في سيويه ج ٢ ص ٣٩٨ . واعلم أن كل شيء من الأسماء حاوئ ثلاثة أحرف فإنه يجرى مجرى الفعل الذى يكون على أربعة أحرف إن كان يكون ذلك اللفظ فعلا أو كان على مثال الفعل ولا يكون فعلا أو كان على غير واحد من هذين ، لأن فيه من الاستتقال مثل ما في الفعل فإن كان الذى قبل ما سكن ساكناً حركته وألغيت عليه حركة المسكن ذلك قولك : مسترد ، ومستعد ، ومدد ، ومدد . . . وكذلك ملق والأصل ملقق ، ومرد وأصله مررد ، وإن كان الذى قبل المسكن متحركاً تركته على حركته وذلك قولك : مرتد وأصله مرتدد . . . وأما ما يكون أفعل فتحركه ، وأشد وإنما الأصل أشدد ، وأشد ولكنهم ألغوا عليها حركة المسكن وأجريت هذه الأسماء مجرى الأفعال . . .

وكذلك إن كان إسما ؛ نحو رجل أَلَدَ ، ورجل أَعْرَ ، وهما أَبْرُ من هذا ، وكان الأَصْل «أَبْرَر» فأسكنت موضع العين ، وألقيت حركته على ما قبله ؛ لِأَنَّ الذي قبله كان ساكنا ، فلَمَّا أسكنته حوَّلت حركته ؛ لثَلَا يَلْتَقِي ساكنان ، كما فعلت في الفعل المضاعف ، وذوات الواو والياء في قولك : أقام ، وأراد . وقد مضى تفسير هذا .

وما كان منه على (فَاعِلٍ) فكذلك ؛ نحو قولك : عَادَ عَبْدُ اللَّهِ زَيْدًا ، وسَارَهُ ، ومَادَّ يَأْتِي ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا عَنَيْتَ بِهِ نَفْسَكَ ظَهَرَ التَّضْعِيفُ وَالْوِزْنُ ، فقللت : عَادَدتْ زَيْدًا ، ومَادَدتْهُ ؛ كما كنت تقول فيما كان على أَفْعَلٍ : أَعَدَدتْ / - ؛ وَأَصَمَمتْ زَيْدًا ، وَأَجْرَرته رَسَنَهُ^(١) .

فَأَمَّا مَا كَانَ مِنْ هَذَا عَلَى (فُعَلٍ) فَإِنَّهُ لَا تَغْيِيرَ فِيهِ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : رَدَّدَ عَبْدُ اللَّهِ زَيْدًا ، وَيَبْدُ مَعِيذُهُ . وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ لَوْ أَلْقَوْا الْحَرَكَةَ عَلَى مَا قَبْلَهَا ، لَمْ يَخْرُجْهُمْ ذَلِكَ مِنْ إِدْغَامٍ وَاحِدٍ^(٢) ، وَتَضْعِيفٍ آخَرَ ، فَلَمَّا كَانَتِ الْعِلَّةُ وَاحِدَةً امْتَنَعَ تَحْرِيكُ الْعَيْنِ الَّتِي لَمْ تَقْعُ فِي الْكَلَامِ قَطُّ إِلَّا سَاكِنَةً .

وَإِنْ أَرَدتْ بِنَاءِ (انْفَعَلٍ) أَدْغَمتْ ، وَكَذَلِكَ (اِفْتَعَلٍ) ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ : انْقَدَّ ، وَارْتَدَّ ، وَمَا كَانَ مِثْلَهُمَا .

وَكَلَّ مَا كَانَ مِنْ هَذِهِ الْأَفْعَالِ فَأَسَاؤُهَا مَدْغَمَةٌ مِثْلُهَا ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ : مَنَقَدَّ ، وَمَرْتَدَّ . وَكَذَلِكَ رَادٌ ، وَمَادُّ ، وَمَوَادُّ ، وَمَغَارٌ .

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : فَهَلَّا أَلْقَوْا عَلَى الْأَلْفِ حَرَكَةَ مَا بَعْدَهَا إِذَا سَكَّنُوهُ ؟

قِيلَ : ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ مَدَّةٌ^(٣) ، فَمَا فِيهَا عِيُوضٌ مِنَ الْحَرَكَةِ عَلَى مَا تَقَلَّمُ بِهِ قَوَانَا مِنْ احْتِمَالِهَا ،

(١) أجزرت فلاناً رسته : تركته وشأنه .

(٢) في شرح المزى للسيد ص ٢٢ ؛ ولكن ليس للإدغام إليه سبيل ، نحو مدد ويمدد في الضمير ، وتمدد يتمد في الضمير وذلك ، لأن العين وهو الذي يندغم فيه متحرك أبداً للإدغام حرف آخر فيه فهو لا يندغم في حرف آخر لامتناع إسكانه . وشرح الكيلاني ص ٢٠ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣٩٨ ؛ وإن كان قيل المسكنة ألف لم تغير الألف ، واحتلت ذلك الألف ، لأنها حرف مد وذلك قولك : راد ، وماد والجدادة فصارت بمنزلة متحرك .

واحتيال ما كان مثلها الساكن المدغم ؛ لما فيها من المدة ، وفيما بعدما من الاعتماد . ولو أَلْقَيْتَ
عليها حركة / لزمك أن تهمز ؛ لأن الألف متى تحركت صارت همزة .

١
٢٠٢

وتقول فيما كان من هذا على (استفعل) : استرد ، واستعد ، ومستعد ؛ وفيما ذكرنا من هذه
الأفعال دليل موضح لما لم نذكره .

وما كان من الأربعة فصاعدا على غير مثال الفعل فمدغم ؛ إلا أن يكون ملحقا . وذلك
نحو : مُلِّقٌ^(١) .

فأما مثل (معد) فليس بمسكن من شيء ، وإنما هو فعل في الأصل . وبدلك على أن الميم
أصل قوهم : تمعدوا .

وفي وزن معد هبي ، وهبي ، والشربة^(٢) .

ولو كان (فعل) لم يجوز فيه الإدغام ؛ لأنه ملحق بجعفر وما أشبهه .

ولذلك لم يدغم قرد^(٣) ، ومهد^(٤) ، ونحوهما .

ففعل من فعل بمنزلة جبن^(٥) من قعد ، إنما جبن فعل ، ولو كان فعلا لم يدغم ؛ لأنه
ملحق بجلبجلب .

وكذلك (طير) ، إنما هو فعل في الأصل ؛ لأنه لو كان فعلا لم يدغم ؛ نحو قولك :
رميد ، لأنه ملحق بيخميخيم^(٦) .

(١) اللقي : آتة الدق ما جاء اسم آتة مخالفا للقياس . شرح الرضي للشافعية ج ١ ص ١٨٧ .

(٢) في سيويه ج ٢ ص ٣٣٠ ؛ ويكون على فعل وهو قليل قالوا : شربة وهو اسم ، والميم وهو صفة . وقال في ص

٣٤٤ ؛ ومد مثله لتمعد ، لقلة تفعل ؛ كذلك قال اللمازي ج ١ ص ١٢٩ .

ويرى غيرهم أن معدا على وزن فعل فاليم زائدة انظر شرح الشافية للرضي ج ٢ ص ٢٣٥ - ٢٣٦ والجاريري ص ٢٠٢

والروض الأنف ج ١ ص ٨ والاشتقاق ٣٠ - ٣١ .

الشربة : موضع بنجد وانظر معجم البلدان . الميم : الصبي الصغير .

(٣) القرد ، الأرض الصلبة .

(٤) مهد : اسم امرأة . ذكرت في شعر الأعمش في قصيدته :

ألم تغتمض عيناك ليلة أرمدًا .

(٥) في السان : الجبن ، والجبن الذي يؤكل ويجبن اللبن صار كالجبن .

(٦) رماد رميد : كثير . والخميخيم كسسم : الضرع الكثير اللبن ، ونبت له شوك .

أطلة الإلحاق كثيرة مشورة في كتب الصرف ، وقد تيسر لي بدون الله أن أجعل له ضوابط عامة تيسر أمره ، وتكشف

ضموضه ، خلاصتها :

وكذلك الأفعال ما كان منها ملحقا لم يذم ؛ نحو قولك : جَلَبَبَ يُجَلَبِبُ ؛ لأنه ملحق

بمخرج . وكذلك اَقْعَسَسَ ؛ لأنه ملحق / - بقولك : اَخْرَجَمَ .

فالمَلْحَقُ يبلغ به الذى هو ملحق به .

وما كان على غير ذلك فقد أوضحته لك فى الثلاثة ، وما فوقها فى العلة .

= (أ) كل كلمة (إسماً كانت أم فعلاً) فيها زيادة وهذه الزيادة لا تطرد فى إفادة معنى وسامت الكلمة بهذه الزيادة وزناً من أوزان المجرد فى عدد حروفه وحركاته وسكناته فهى ملحقة بهذا الأصل إلا إذا كانت الزيادة حرف مد (حروف المد لا تكون للالحاق إلا آخراً) .

فنحو أكرم ، وقاتل ، وقدم ليس ملحقا بمخرج وإن سامت هذه الكلمات دحرج فى عدد الحروف والحركات والسكنات ، لأن هذه الزيادات تطرد فى إفادة معنى كذلك نحو مفعل مصدراً ، أو زماناً ، أو مكاناً ومبرد ليس ملحقا بدرهم لذلك .

(ب) كل كلمتين فهما زيادة واتفقتا فى عدد الحروف والحركات والسكنات ، وكانت احدهما أكثر زوائد من الثانية فالكلمة الكثيرة الزوائد ملحقة بالكلمة القليلة الزوائد . اقمسس ملحق باخرنجم ، وهلول ملحق بعصفور ، ورعديد ملحق بقتيل . .

وقدك الإدغام وحقاق التاء والتنوين للألف المقصورة والممدودة دليل الإلحاق ، وعلى ذلك فمثل ، وجبن ، وفلز ، وطمر ليس

ملحقا ببرثن وزبرج ، لعدم فك الأدغام . وانظر المعنى فى تصريف الأفعال ص ٥٩ - ٧٨ .

هذَابَاب الإِدْغَامُ فِي الْمَثَلِيْنَ فِي الْإِتْفَصَالِ

إِعلم أَنَّهُ إِذَا التَّقَى حَرْفَانِ مِنْ كَلِمَتَيْنِ وَقَبْلَ الْأَوَّلِ مِنْهُمَا حَرْفٌ مَتَحَرِّكٌ ، فَإِنَّ الْإِدْغَامَ وَتَرَكَه جَائِزَانِ .

فَإِنَّ أَرَدْتَ الْإِدْغَامَ أَسَكَنْتَ الْأَوَّلَ . وَإِنَّمَا تَفْعَلُ ذَلِكَ اسْتِخْفَافًا ؛ لِتَرْفَعُ لِسَانَكَ رَفْعَةً وَاحِدَةً . كُلَّمَا كَثُرَتْ الْحَرَكَاتُ فِي الْكَلِمَتَيْنِ أَزْدَادَ الْإِدْغَامِ حَسَنًا^(١) . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : جَعَلْتُكَ وَإِنْ شِئْتَ قُلْتُ : جَعَلْتُكَ . وَإِنَّمَا كَانَ تَرْكُ الْإِدْغَامِ جَائِزًا فِي الْمُنْفَصِلِينَ ، وَلَمْ يَجْزُ فِيهَا سِوَاهُمَا تَمَّا ذَكَرْتُ لَكَ ؛ لِأَنَّ الْكَلِمَةَ الثَّانِيَةَ لَا تَلْزَمُ الْأُولَى .

وَإِنَّمَا وَجِبَ فِي الْمُتَّصِلِينَ لِلزُّومِ الْحَرْفِينَ . وَكُلُّكَ تَقُولُ : قَدِ مُحَمَّدٌ ، وَقَدِيمٌ / مُحَمَّدٌ $\frac{1}{200}$ وَ (أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكْتَبُ لِلتَّيْنِ)^(٢) هَلَا عَلَى مَا وَصَفْتُ لَكَ .

(١) فِي سَبِيحِيهِ ج ٢ ص ٤٠٧ ؛ وَأَحْسَنُ مَا يَكُونُ الْإِدْغَامُ فِي الْحَرْفَيْنِ الْمُتَحَرِّكَيْنِ اللَّذَيْنِ هُمَا سِوَاهُ إِذَا كَانَا مُنْفَصِلِينَ أَنْ تَتَوَالَى خَمْسَةُ أَحْرَفٍ مَتَحَرِّكَةً هِمَا فِصَاعًا . . وَمَا يَبْدَأُ بِهَا أَنْ الْإِدْغَامُ فِيهَا ذَكَرْتُ لَكَ أَحْسَنَ أَنَّهُ لَا يَتَوَالَى فِي تَأْلِيفِ الشُّعْرِ خَمْسَةُ أَحْرَفٍ مَتَحَرِّكَةً وَذَلِكَ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : جَعَلْتُكَ ، وَقَوْلُ لَيْبِ ، وَالْيَبَانُ فِي كُلِّ هَذَا عَرَبِيٌّ جَيِّدٌ حِجَازِيٌّ .

(٢) الْمَلْعُونُ : ١ .

هذاباب الإدغام في المقاربة وما يجوز منه ، وما يمتنع

ونبدأ بحروف الحلق . أما الهزة ، والألف فقد قلنا فيهما .

وأما الهاء فتدغم في الهاء^(١) ، نحو قولك : اجبَحَميدا [تريد : اجبه حميدا]^(٢) ؛ لأنَّ متقاربتان ، وليس بينهما إلاَّ أنَّ الهاء من وسط الحلق ، والهاء من أوله ؛ وهما مهموس رخوتان .

ولا تدغم الهاء في الهاء^(٣) ؛ لأنَّ الهاء أقرب إلى اللسان ، ولأنَّ حروف الحلق ليه بأصل للإدغام ؛ لبعدها من مخرج الحروف وقتلتها . ولكن إن شئت قلبت الهاء حاء إذا كا بعد الهاء وأدغمت ؛ ليكون الإدغام فيما قرب من الفم . وذلك قولك : أضلِحَيْتِما تريد أضلِحَيْتِما . فأما أن تدعها من غير أن تقلبها فلا .

وكذلك العين لا تدغم في الهاء^(٤) ، ولا تدغم الهاء فيها .

فأما ترك إدغامها في الهاء ؛ فللقرب العين من الفم .

وأما ترك إدغام الهاء فيها ؛ فلمخالفتها إياها في المنس / والرخاوة .

$\frac{1}{206}$

(١) في سيويه - ٢ ص ٤١٢ « الهاء مع الهاء كقولك : أجه حلا البيان أحسن ، لاختلاف المخرجين ، ولأن حروف الحلق ليست بأصل للإدغام لقلتها ، والأدغام فيها عربي حسن ، لقرب المخرجين ، ولأنهما مهموسان رخوان فقد اجتمع فيهما قر المخرجين ، والمنس » .

(٢) تصحيح السيراق .

(٣) في سيويه ج ٢ ص ٤١٢ « ولا تدغم الهاء في الهاء ، كما لم تدغم الفاء في الباء ، لأن ما كان أقرب إلى حروف كان أقوى على الإدغام ومثل ذلك المدح هلا فلا تدغم » .

(٤) في سيويه ج ٢ ص ٤١٢ - ٤١٣ « فلا تدغم العين مع الهاء كقولك : اتلع هلا البيان أحسن فإن أدغمت لقد المخرجين حولت الهاء حاء ، والعين حاء ثم أدغمت الهاء في الهاء ، لأن الأقرب إلى الفم لا يدغم في الذي قبله . . . ولم يدغم في العين إذ كانتا من حروف الحلق ، لأنها مخالفتها في المنس ، والرخاوة . . . » .

وقد تقدّم قولنا في ذلك .

فإن قلبت العين حاء لقرب العين من الحاء جاز الإدغام . وذلك قولك : معّم تريد :
معهم وهي كثيرة في كلام بني تميم .

وكذلك العين والحاء ، إذا أدغمت واحدة منهما في الأخرى فقلبت [العين حاء]^(١) جاز .
تقول : أضليحاً مرا تريد : أضليح عامراً .

وكذلك : ادقحاً تيماً . تريد : ادفع حاتماً . أدغمت العين في الحاء ، وهذا حسن .

فأما قلب العين إلى الحاء إذا كانت بعدها فهو جائز ، وليس في حسن هذا ؛ لأنّ حقّ
الإدغام أن يدغم الأوّل في الثاني ، ويحوّل على لفظه .

والمخرج الثالث من الحلق مخرج الغين والحاء^(٢) . وإدغام كلّ واحدة منهما في أختها
جيد ، وإدغام العين والحاء فيهما يجوز في قول بعض الناس . ولم يذكر ذلك سيبويه ، ولكنّه
مستقيم في اللغة ، معروفٌ جائز في القياس ؛ لأنّ الغين والحاء أدنى حروف الحلق إلى الفم .
فإذا كانت الهاء تدغم في الحاء ، والهاء من المخرج الأوّل / من الحلق ، والحاء من الثاني ،
وليس حروف الحلق بأصل للإدغام ، فالمخرج الثالث أحرى أن يدغم فيما كان معه في الحلق ،
وهو متصل بحروف الفم ، كما تدغم الباء في الفاء ، والباء من الشفة محضّة ، والفاء من
الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا .

تقول : اذهني ذلك . تريد : اذهب في ذلك ، واضرّ قُرْجاً تريد : اضرب قُرْجاً ، لقرب
الفاء من حروف الفم .

فكذلك تقول : امدغالياً . تريد : امدح غالباً ، واملدخظاً . تريد : امدح خطفاً .

(١) تصحيح السيراني .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٣ - ٤١٤ « الغين مع الخاء البيان أحسن ، والإدغام حسن وذلك قولك : أدخلف كما فعلت
ذلك في العين مع الخاء والحاء مع الغين البيان أحسن ، لأنّ الغين مجهورة وهما من حروف الحلق وقد خالفت الخاء في الحس والرخاوة
فشبهت بالخاء مع العين وقد جاز الإدغام فيها ، لأنه المخرج الثالث وهو أدنى الخارج من مخارج الحلق إلى اللسان . . . وذلك قولك
في أسلخ غنمك : أسلختمك ويملك على حسن البيان . . . »

وكذلك العين نحو اسْمَخَلْفًا . تريد : اسْمَعْ خَلْفًا ، واسْمَعَالِيَا ، تريد : اسْمَعْ غَالِبًا .
وسبويه يَأْبَى هذا التراخي بينهما ، وَأَنَّ الغين والخاء أقرب إلى القم في المخرج منهما إليه

وأما ما لا اختلاف فيه فإنك تدغم الغين في الخاء ؛ لاشتراكهما في الرخاوة ، وأنه ليس
بينهما إلا الهمس والجهر ، فتقول في قولك : اصْبَغْ خَلْفًا : اصْبَغْ خَلْفًا ، وهو أحسن من البيان .

وكذلك / اذْمَخَلْدًا تريد : اذْمَعْ خَالِدًا ، والبيان جائز حسن .

$\frac{1}{208}$

وتدغم الخاء في الغين فتقول : اسْلَخْتَمَكَ . تريد : اسْلَخْ غَنَمَكَ . والبيان أحسن ؛ لأنَّ
الغين مجهورة ، والتقاء المهموسين أخفُّ من التقاء المجهورين ، وكلُّ جائز حسن .

ويحتج سبويه بأنه قد يجوز لك أن تخفي النون معهما ؛ كما تفعل بها مع حروف القم .
وذلك قولك : مُنْخَلٌ ، وَمُنْخَلٌ^(١) ؛ لأنَّهما وإن قربتا من القم فأصلهما الحلق .

ثم نذكر حروف القم . وهي حَيْرٌ على حدة .

تدغم القاف في الكاف^(٢) . والقاف أدنى حروف القم إلى الحلق ، والكاف تليها . وذلك
قولك : الحَكْلَدَةُ ، تريد : الحَقُّ كِلْدَةٌ . فتدغم لقرب المخرجين . والإدغام أحسن ؛ لأنَّ
الكاف أدنى إلى سائر حروف القم من القاف ، وهي مهموسة . والبيان حسن .

وتدغم الكاف فيها^(٣) . والبيان أحسن ؛ لأنَّ القاف أدنى إلى حروف الحلق . وهو قولك
انْهَقَطْنَا ؛ تريد : انْهَكْ قَطْنَا . والإدغام حسن .

(١) سبويه ج ٢ ص ٤١٣ .

« في اللسان (نخل) : المنخل ، والنخل : ما ينخل به ولا نظير له إلا في قولهم : منصل ، ومنصل وهذا أحد ما جاء من
الأدوات على مفعول بالضم . وأما قولهم فيه منفل فعل البذل للمضارعة . »

(٢) في سبويه ج ٢ ص ٤١٤ « القاف مع الكاف كقولك : الحق كلة الإدغام حسن ، والبيان حسن وإنما أدغمت
لقرب المخرجين ، وأنها من حروف اللسان وهما متفان في الشدة . »

(٣) في سبويه ج ٢ ص ٤١٤ « والكاف مع القاف أنهك قطنا . والبيان أحسن ، والإدغام حسن . وإنما كان البيان
أحسن ، لأن مخرجهما أقرب بخارج اللسان إلى الحلق فشبّهت بالخاء مع الغين ، كما شبّه أقرب بخارج الحلق إلى اللسان بخروج
اللسان . »

$\frac{1}{109}$

/ ثم نذكر الشين ، وأختيها : الجيم ، والياء .

اعلم أنّ الياء لا تدغم في الجيم ولا في الشين ؛ لأنّها حرف لين ، وحروف اللين تمتنع من الإدغام^(١) لعل . منها :

أنّ الألف التي هي أمكن حروف اللين لا تدغم في شيء ، ولا يدغم فيها شيء : لأنّها لا تكون إلّا ساكنة ، وفي الياء والواو الشبه بها ، فيجب أن تمتنعا كما تمتنعا .

وبعد هذا ، فإنّ حروف المدّ واللين لا يلائمها في القوافي غيرها ؛ ألا ترى أنك تقول :
عَمرو ، وبَكَر وما أشبه ذلك في القوافي ، فتعادل الحروف بعضها بعضا .

واو وقعت واو أو ياء بحذاء حرف من هذه الحروف نحو : جَوْر أو خَيْر ، مع بكر ونصر لم يجز .

وكذلك تكون القافية على سعيد ، وقعود ، ولو وقع مكان الياء والواو غيرهما لم يصلح . فهذه علل لازمة .

$\frac{1}{110}$ ومنها أنّ في الياء والواو مداوليناً ؛ فلو أدغمت الياء في الشين أو الجيم ، أو أدغمت /
الواو في الباء والميم ، لذهب ما كان فيهما من المدّ واللين .

وهي حروف بائنة من جميع الحروف ؛ لأنّها لا يمدّ صوت إلّا بها ، والإعراب منها ، وتحذف لالتقاء الساكنين في المواضع التي تحرك فيها غيرها ؛ نحو قولك : هذا الغلام ، وأنت تغزو القوم ، وترى الغلام .

ولو كان غيرها من السواكن لحرك لالتقاء الساكنين ؛ نحو اضرب الغلام ، وقل الحق .

(١) في سيويه ج ٢ ص ٤١١ هـ الألف لا تدغم في الهاء ولا فيما تقاربه ، لأن الألف لا تدغم في الألف
ولا تدغم الياء وإن كانت قبلها فتحة ، ولا الواو وإن كانت قبلها فتحة مع شيء من المتقاربة ، لأن فيهما ليناً ومدّاً فم تقو عليهما الجيم والياء ، ولا ما لا يكون فيه مد ولا لين من الحروف أن يجعلها مدغمتين ؛ لأنها يخرجان ما في لين ومدّ إلى ما ليس فيهما مد ولا لين

ألا ترى أنه إذا كانت واحدة منهما في القوافي لم يجز في ذلك الموضع غيرها

ولا تدغم الشين ولا الجيم فيها ؛ لثلاً يدخل في حروف اللد ما ليس بـد ، فالياء بائنة منهما للمد واللين الذى فيها . فهى منهما بمنزلة حرف بعيد المخرج من مخرجهما ، وإن كانت من ذلك الموضع ، كما أنّها والواو بمنزلة ما تدانت مخارجُهُ وإن كانت بعيدة المخرج منها . وذلك لما يجمعهما من المد ، واللين ، والكثرة في الكلام ، لأنّه ليس كلمة تخلو منهما ، ومن الألف ، أو من بعضهن . وبعضهن حرّكاتهن .

فحروف المدّ حينئذٍ على حدة ؛ ألا ترى أنّك تذكرهنّ في مواضع الحركات ، فيدُلُّن من الإعراب - على / ما تدلّ عليه الحركات ؛ نحو : مسلمين ، ومسلمون ، ورجلين ، ورجلان .
وكذلك ، أخوك ، وأخاك ، وأخيك .

ويبدل بعضهنّ من بعض ، وليس هكذا شيء من الحروف .

تقول : ميّزان ، وميعاد ، فتقلب الواو ياء . وتقول : مؤبير ، وموقن . فتقلب الياء واوا . ورمى وغزا ، إنّما هى واو غزوت وياء رميت . وكذلك ما أشبه هذا .

والجيم تدغم في الشين لقرب المخرجين^(١) وذلك قولك : أخْرِشْبَا . تريد : أخرجْ شِبَا . والإدغام حسن ، والبيان حسن .

ولا تدغم الشين في الجيم^(٢) البتّة ؛ لأنّ الشين من حروف التفشى ، فإها استطالة من مخرجها ، حتّى تتصل بمخرج الطاء ، والإدغام لا يبيحس الحروف ولا ينقصها .

أفرش جبلة . تظهر وتختفي ولا تدغم . والإخفاء في وزن المتحرك ؛ إلاّ أنّه خفض صوت . وإنّما يحكمها المشافهة ؛ نحو قولك : أراك متعقفاً ، إنّما هو كالاختلاس :

(١) في سيويه ج ٢ ص ٤١٤ هـ والجيم مع الشين كتوك : ابعج شبثا ، الادغام والبيان حسان ، لأنهما من مخرج واحد وهما من حروف وسط اللسان .

(٢) في سيويه ج ٢ ص ٤١٢ هـ والشين لا تدغم في الجيم ، لأن الشين استطال مخرجها لرخاوتها حتى اتصل بمخرج الطاء فصارت منزلتها منها نحو من منزلة الفاء مع الباء ، فاجتمع هنا فيها والتشى ، فكروها أن يدغموها في الجيم ، كما كروها أن يدغموا الراء فيها ذكرت لك وذلك قولك : أفرش جبلة ، وقد تدغم الجيم فيها . . وذلك أخرج شبثا .

فهذه حالة الشين مع الجيم / . ولها أخوات نصل ذكرها بها ، يدغم فيهنّ ما جاورهنّ ، $\frac{1}{212}$ ولا يدغمن في شيء من تلك الحروف . منها الضاد ، والميم ، والفاء ، والراء .

تدغم الطاء وأختها في الضاد ، ولا تدغم الضاد في شيء منها ؛ لانحرافها^(١) .

والباء والنون تدغمان في الميم ، ولا تدغم الميم في واحدة منهما^(٢) .

وتدغم الباء في الفاء ، ولا تدغم الفاء فيها^(٣) .

وتدغم اللام ، والنون في الراء ، ولا تدغم الراء في واحدة منهما^(٤) ؛ لأنّ فيها تكرارا . فيذهب ذلك التكرير .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٢٠ « وقد تدغم الطاء والتاء والذال في الضاد ، لأنها اتصلت بمخرج اللام وتطألت عن اللام حتى خالطت أصول ما اللام فوّه من الأسنان . . . » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٢ « ومن الحروف حروف لا تدغم في المقاربة وتدغم المقاربة فيها ، وتلك الحروف : الميم ، والراء ، والفاء ، والشين ، فالميم لا تدغم في الباء ، وذلك قولك : أكرم به ، لأنهم يقلبون النون ميما في قولهم : العنبر ، ومن هذا لك . فلما وقع موقع الباء الحرف الذي يفرون إليه من النون لم يغيروه وجعلوه بمنزلة النون إذ كانا حرفي غنة . وأما الإدغام في الميم فنحو قولهم : اصح مطرا تريد : اصحب مطرا » . وقال في ص ٤١٤ « وتدغم النون مع الميم » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٢ « الفاء لا تدغم في الباء ، لأنها من باطن الشفة السفلى ، وأطراف الثنايا العليا ، وانحدرت إلى الفم ، وقد قاربت من الثنايا مخرج التاء . وإنما أصل الإدغام في حروف اللهم واللسان ، لأنها أكثر الحروف ، فلما صارت مضارعة للتاء لم تدغم في حرف من حروف الطرفين ، كما أن التاء لا تدغم فيه وذلك قولك : أعرف بدرا . والباء قد تدغم في الفاء للتقارب ، ولأنها قد ضارعت التاء تقويت على ذلك لكثرة الإدغام في حروف الفم وذلك قولك : إذمنى ذلك فقلبت الباء فاء ، كما قلبت الباء ميما في قولك اصح مطرا » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٤ « اللام مع الراء ، نحو أشبل وجة لقرب المخرجين ، ولأن فيهما انحرافاً نحو اللام قليلا وقاربتهما في طرف اللسان وهما في الشدة وجري الصوت سواء وليس بين مخرجيهما مخرج والإدغام أحسن . النون تدغم مع الراء لقرب المخرجين على طرف اللسان وهي مثلها في الشدة وذلك قولك : من راشد ومن رأيت وتدغم بغنة وبلا غنة » . وقال في ص ٤١٢ « والراء لا تدغم في اللام ، ولا في النون ، لأنها مكررة وهي تفتش إذا كان معها غيرها فكروها أن يحذفوا بها فتدغم مع ما ليس يتفتش في الفم مثلها ولا يكرر » . مامنه سيبويه والمبرد هنا من إدغام الراء في اللام جاء في قراءة سبعية لأبي عمرو في قوله تعالى (فيخفر لمن يشاء) (أنظر النشر ج ٢ ص ٢٣٧ والأتحاف ص ١٦٧ وغيث النفع ص ٥٨) .

ثم كان من الزمخشري أن تطاول ولحن هذه القراءة ، قال في الكشف ج ١ ص ١٧١ : ومدغم الراء في اللام لحن مخطئ . خطأ فاحشا وراويه عن أبي عمرو مخطئ مرتين ، لأنه يلحن ، وينسب إلى أعلم الناس بالعربية ما يؤذن بجهل عظيم . والسبب في نحو هذه الروايات قلة ضبط الدراية ولا يضبط نحو هذا إلا أهل النحو » .

وقد رد على الزمخشري وقد كلامه أبو حيان في البحر المحيط ج ٢ ص ٣٦١ - ٣٦٣ .

ألا ترى أنك تقول في الوقف : هذا عمرو ، فينبو اللسان نَبْوَةً ثمَّ يعود إلى موضعه وإذا تفتُنت لذلك وجدته بيننا ، وإذا صرنا إلى موضع هذه الحروف ذكرنا العلة في ذلك إن شاء الله .

ثمَّ نذكر الحرف المنحرف^(١) . وهو أكثر في الكلام من غيره ، وله اتصال بأكثر الحروف وهو اللام .

ومخرجه من حرف اللسان متصلاً بما يحاذيه من الضاحك والثنائيا والرباعيات .

وهو يدغم إذا كان للمعرفة / في ثلاثة عشر حرفاً^(٢) . لا يجوز في اللام معهنَّ إلاَّ الإدغام .
فمنها أحد عشر حرفاً تجاور اللام ، وحرفان يتصلان بها .

وإنما كان ذلك لازماً في لام المعرفة ؛ لعلتين : إحداهما كثرة لام المعرفة ، وأنه لا يعرى منكور منها إذا أردت تعريفه ، والأخرى : أن هذه اللام لازم لها السكون ، فليست بمنزلة ما يتحرك في بعض المواضع .

فإن كانت اللام غير لام المعرفة جاز إدغامها في جميع ذلك ، وكان في بعض أحسن منه في بعض . ونحن ذكروها مستقصاة إن شاء الله .

فهله الحروف منها أحد عشر حرفاً مجاورة للام وهي : الراء ، والنون ، والطاء ، وأختها : الدال ، والتاء ، والظاء ، وأختها : الذال ، والثاء ، والزاي ، [وأختها : الصاد ، والسين]^(٣) .

والحرفان اللذان يبعدان من مخرجها ويتصلان بها في التفشّي الذي فيهما : الشين ، والضاد .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠٦ « ومنها المنحرف وهو شديد جرى فيه الصوت لانحراف اللسان مع الصوت ، ولم يمتزح على الصوت كاعتراض الحروف الشديدة وهو اللام » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٦ « ولام المعرفة تدغم في ثلاثة عشر حرفاً لا يجوز فيها معهنَّ إلاَّ الإدغام لكثرة لام المعرفة في الكلام وكثرة موافقتها لهذه الحروف واللام من طرف اللسان وهذه الحروف أحد عشر حرفاً منها حروف طرف اللسان وحرفان يخالطان طرف اللسان فلما اجتمع فيها هذا وكثرت في الكلام لم يجز إلاَّ الإدغام . . . » .

(٣) تصحيح السيرافي .

فَأَمَّا الشين فتخرج من وسط / اللسان من مخرج الميم ، والياء ، ثم تتفتش حتى تتصل $\frac{1}{214}$
بمخرج اللام .

فلام المعرفة مدغمة في هذه الحروف لا يجوز إلا ذلك ؛ لكثرتها وازومها ؛ نحو : التمر ،
والرسول ، والطرفاء ، والتمر . فكل هذه الحروف في هذا سواء .

فإن كان اللام لغير المعرفة ، جاز الإدغام والإظهار^(١) . والإدغام في بعض أحسن منه في بعض .
إذا قلت : هل رأيت زيدا وجعل راشد ، جاز أن تسكن فتقول : جَعْرَاشِدْ ؛ كما تسكن في
الثلثين . والإدغام ههنا أحسن إذا كان الأول ساكنا .
فإن كان متحركا اعتدل البيان والادغام .

فإن قلت : هل طرقتك ؟ ، أو هل دفعتك ؟ أو هل تم لك ؟ فالإدغام حسن ، والبيان حسن .
وهو عندي أحسن ؛ لتراخي المخرجين .

وقرأ أبو عمرو (بَتُّوْثِرُونَ)^(٢) فأدغم وقرأ (هُتُوبَ الكُفَّارِ)^(٣) .

/ والإدغام في الضاد ، والشين أبعد ؛ لما ذكرت لك من تراخي مخرجهما . وهو جائز . $\frac{1}{215}$

وهو في النون قبيح ؛ نحو : هنرى . هنحن ، إذا أردت : هل نرى ، وهل نحن . وذلك
لأن النون تدغم : في خمسة أحرف ليس منهن شيء يدغم فيها . واللام أحد تلك الحروف .
فاستوحشوا من إدغامها فيها ؛ إذ كانت النون لا يدغم فيها غيرها . وهو جائز على قبحه وإنما
جاز ؛ لقرب المخرجين .

فإن كانت الحروف غير هذه فتباعدت عن مخرجها لم يجز الإدغام ؛ نحو قولك : الكرم .
القوم . العين . الهادى .

(١) في سيويه ج ٢ ص ٤١٦ ؛ فإن كانت غير لام المعرفة ، نحو لام هل ، وبئ فإن الإدغام في بعضها أحسن وذلك
قولك : هرايت ، لأنها أقرب الحروف إلى اللام ، وأشبهها بها فصارتا الحرفين اللذين يكونان من مخرج واحد
وقال في ص ٤١٧ ؛ وقرأ أبو عمرو (هتوب الكفار) يريد هل توب الكفار فأدغم في التاء وقد قرئ (بتوثرون
الحياة الدنيا) فأدغم اللام في التاء .

(٢) الأعل : ١٦ ، وقرأة الادغام سببية (الاتحاف ص ٤٣٧) .

(٣) المطفون : ٣٦ وقرأة الادغام سببية (الاتحاف ص ٤٣٥) .

وكذلك حروف الشفة ، وما أتصل بها ، نحو : الفرج ، والمثل ، واليأس ، والوعد .
فهذا سبيل اللام .

وأما النون فإن لها مخرجين^(١) كما وصفت لك : مخرج الساكنة من الخياشيم محضاً .
لا يَشْرِكها في ذلك الموضع شيء بكاماله .

ولكنَّ النون المتحركة ومخرجها تما يلى مخرج الراء / واللام .

واليم مخرجها من الشفة تتناولان الخياشيم بما فيها من الغنة .

وللنونات أحكام نذكرها ، ثم نعود إلى سائر الحروف .

اعلم أنَّ النون إذا وليها حرف من حروف الفم فإنَّ مخرجها معه من الخياشيم^(٢) ، لا يصلح
غير ذلك .

وذلك لأنَّهم كرهوا أن يجاوروا بها ما لا يمكن أن يدغم معه إذا وجلوا عن ذلك مندوحة .
وكان العلم بها أنها نون كالعلم بها وهي من الفم . وذلك قولك : مَنْ قال ، ومَنْ جاء ؟

ولا تقول : مَنْ قال ، ومَنْ جاء ؟ فتبيّن ، وكذلك مَنْ سليمان ؟

(وَيْلُ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ)^(٣) ولا تقول : مَنْ سليمان ؟ ولا (وَيْلُ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ) فتبيّن .

فإن كان معها حرف من حروف الحلق أمِنَ عليها القلب ، فكان مخرجها من الفم لا من

الخياشيم^(٤) لتباعد ما بينهما . وذلك قولك : مَنْ هو ؟ فتظهر مع الهاء وكذلك مَنْ حاتم ؟ / ،
ولا تقول : مَنْ حاتم ؟ فتخفى ، وكذلك مَنْ علي ؟ .

(١) في سيويه ج ٢ ص ٤٠٥ « ومن طرف اللسان بيته ، وبين ما فوق الثنايا مخرج النون » . وقال أيضاً : « ومن الخياشيم مخرج النون الخفيفة » .

(٢) في سيويه ج ٢ ص ٤١٥ « وتكون النون مع سائر حروف الفم حرفاً خفياً مخرجه من الخياشيم وذلك أنها من حروف الفم واصل الادغام لحروف الفم ، لأنها أكثر الحروف قلماً وصلوا إلى أن يكون لها مخرج من غير الفم كان أخف عليهم ألا يستعملوا السنهم إلا مرة واحدة ، وكان العلم بها أنها نون من ذلك الموضع كالعلم بها وهي من الفم » .

(٣) المطفون : ١٠ ، والمرسلات .

(٤) في سيويه ج ٢ ص ٤١٥ « وتكون مع الهمة ، والهاء ، والعين ، والحاء ، والنين ، والحاء بيته موضعها من الفم وذلك أن هذه السته تباعدت من مخرج النون وليست من قبيلها فلم تخف ههنا ، كما لم تخف في هذا الموضع وكما أن حروف اللسان لا تكلم في حروف الحلق » .

وأجود القراعتين (أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ) (١) فتبين .

وإنما قلت : أجود القراعتين ؛ لأنَّ قوماً يُجيزون إخفاءها مع الخاء والغين خاصة (٢) ؛ لأنَّهما أقرب حروف الحلق إلى الفم . فيقولون : مُنْخَل ، ومُنْغَل (٣) . وهذا عندي لا يجوز . ولا يكون أبداً مع حروف الحلق إلا الأظهار .

فأما حجة سيبويه في أنها تخرج مع حروف الفم إلى الخياشيم فإنما ذلك عنده لأنها إن ادغمت مع ما تخفى معه لم يستنكر ذلك ، ولا يصلح الإدغام لتباعد المخارج . فلما وجدوا عن ذلك مندوحة صاروا إليها .

وأنا أرى تقويةً لهذا القول أن امتناعهم من تبيينها مع حروف تنفرق في الفم ، ويتباعد بعضها من بعض فكرهوا أن يبينوها في حيز ما يدغم في نظيره .

ألا ترى أنها تدغم في الميم في قولك : تمثلك ؟ (٤) .

وتقلب مع الباء ميماً إذا كانت ساكنة ؛ وذلك عمَّبرٌ ، وشَمْبَاءٌ ، وميمَّبرٌ (٥) . فهي في كلِّ هذا ميم في اللفظ .

وتدغم / في اللام والراء ؛ نحو : مَنْ رَأَيْتَ ؟ ومن لَكَ (٦) ؟ فهذا مخرج آخر .

١
٢١٨

(١) الملك : ١٤ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٥ ؛ وبعض العرب يجرى النين ، والهاء مجرى القاف . . .

(٣) المنخل : هو المنخل أبدلت الحاء غينا وانظر اللسان (نخل) .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٤ ؛ وتدغم النون مع الميم ، لأن صوتهما واحد وهما مجهوران وقد خالف سائر الحروف التي

في الصوت حتى أنك تسمع النون كالميم ، والميم كالنون حتى تتبين . . .

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٤ ؛ وتقلب النون مع الباء ميماً ، لأنهن من موضع تمثل فيه النون فأرادوا أن تدغم هنا إذ كانت

الباء في موضع الميم ، كما أدغموها فيما قرب من الراء في الموضع . . . وذلك قولهم : ممك يريدون من بك ، وشبَاءٌ ، وعبر ،

يريدون : شبَاءٌ ، وعبراء .

في القاموس (شَب) ؛ وهي شبَاءٌ ، وشبَاءٌ عن سيبويه ؛ قد يشعر هذا بأن شبَاءٌ كلمة أخرى وليست عن طريق الإدغام في

شبَاءٌ .

(٦) سيبويه ج ٢ ص ٤١٤ ؛ والنون تدغم مع الراء لقرب المخرجين على طرف اللسان وهي مثلها في الشدة وذلك قولك

من راشد ، ومن رأيت ، وتدغم بغنة ، وبلاغته .

وتدغم في اللام ، لأنها قريبة منها على طرف اللسان وذلك قولك : من لك فإن شئت كان ادغاما بلاغته فتكون بمنزلة حروف

اللسان ، وإن شئت أدغمت بغنة ، لأن لها صوتاً من الخياشيم فترك على حاله . . .

وتدغم في الواو ؛ نحو مَنْ ولى إذا قلت : مولى . فهذا مخرج الميم والباء .

وتدغم في الياء^(١) ؛ نحو : مَنْ يريد ؟ من يقوم ؟

فلما كانت تدغم في حروف بأعيانها من جميع المخارج استنكر إظهارها مع ما جاور هذه الحروف وسنذكر بعقب هذا من أين جاز إدغامها في هذه الحروف على تباعد بعضها من بعض إن شاء الله ؟

أما إدغامها في اللام والراء ، فلأن مخرجها بينهما . تقول : أشهد أن محمداً رسول الله ، وأحسب أنك تريد : أحسن رأيك ، ومحمدك .

وإدغامها فيهما على وجهين : بغنة ، وبغير غنة . وإظهار الغنة أحسن ؛ لئلا تبطل . وإن شئت أذهبت الغنة ؛ كما تخلص ما تدغمه في لفظ الحرف الذى يدغم فيه .

وأما إدغامها في الميم^(٢) وإن خرجت من الشفة فهي تجاورها ؛ لما في الميم من الغنة ، وتشاركها

في الخياشيم / ، والنون تسمع كالميم . وكذلك الميم كالنون ، وتقعان في القوافى المكفأة ، فتكون إحدى القافيتين نونا ، والأخرى ميماً ، فلا يكون عيباً ؛ كما قال :

بُنِيَ إِنَّ الْبَسْرَ شَيْءٌ هَيْبَسُنُ الْمُنْطَسِقُ اللَّيْسَمُنُ وَالطُّعِيمُ^(٣)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٤ « وتدغم النون مع الياء بغنة ، وبلافتة ، لأن الياء اخت الواو وقد تدغم فيها الواو فكأنهما من مخرج واحد . . . »

وذكر المبرد فيما سبق ص ٢١٠ أن الياء لا تدغم في الجيم ، ولا في الشين ، لأنها حرف لين ثم قال هنا : أن النون تدغم في الياء فقد وافق سيبويه في الموضعين وكان في نقده لكتاب سيبويه اعتراض على سيبويه بقوله ص ٣٣٠ من الانتصار « قال لا تدغم في هذه الياء الجيم وإن كانت لا تحرك ، لأنك تدخل اللين في غير ما يكون فيه اللين ثم قال في هذا الباب وتدغم النون في الياء الواو بلغة وبلافتة ، وقد زعم أولاً أنه لا يدغم غير اللين في اللين » .
وقد رد حل المبرد ابن ولاد في الانتصار ولو وقف ابن ولاد على المقتضب لعرف أن المبرد وجع عن نقده في هذه المسألة ، ووافق سيبويه .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٤ « وتدغم النون مع الميم ، لأن صوتهما واحد وهما مجهوران قد خالفا سائر الحروف التي في الصوت حتى أنك تسمع لنون كالميم والميم كالنون حتى تتبين » .

(٣) في الكامل ج ٦ ص ٢٢٦ - ٢٢٧ « واستجاز الشعراء أن يجمع بين الميم والنون في القوافى لما ذكرت لك من اجتماعها في الغنة قال الراجز . . . »

وانظر أمالي الشجري ج ١ ص ٢٧٦ والمغنى ج ٢ ص ١٩١ ونوادر أبي زيد ص ١٣٤ .

تكمّل البغدادي عن الألفاء ، وهل يقاس ؟ وذكر شواهد كثيرة له في الخزانة ج ٤ ص ٥٢٣ - ٥٢٤ .

وقال آخر :

ما تنقم بالحرب العوان منى بازل عملين حديد من
لئسلى هلمنا ولدتسنى أمى^(١)

وقال الآخر :

يطعنها بخنجسِر من لحم بين النغابى فى مكان سخن^(٢)

ولا يصلح مثل هذا إلا فى حروف متقاربة للمخارج : لأن القوافى نسق واحد ، فاللتقارب يلحق ما كان من لفظه . وذلك قوله :

إذا ركبت فاجعسلانى وسطا إنى كبير لا أطيق العئسد^(٣)

ولا تدغم الميم فيها ، لأن الميم تنفرد بالشفة ، وإنما تشرب غنة من الخياشيم . فالميم داخله عايها ، وهى بائنة من الميم .

والراء لا تدغم فيها ولا شىء مما تدغم فيه / يدغم فيها إلا اللام وذلك قبيح وقد ذكرته لك^(٤) $\frac{1}{220}$
وأما قلبها ميا مع الباء^(٥) ؛ فلأن الكلام لا يقع فى شىء منه ميم ساكنة قبل الباء ، فأمِنوا

(١) فى المغنى ج ١ ص ٤٤ « أن ثعلبا كان يأتى الرياشى فقال له الرياشى يوما : كيف تروى بازل من قوله : ما تنقم الحرب العوان منى بازل ؟ فقال ثعلب : أئثل تقول هذا ؟ إنما السير إليك لهذه المقطعات والخرافات . روى البيت بالرفع على الاستئناف ، والخفض على الاتباع ، والنصب على الحال . »

تتم : تكره . العوان من الحروب : التى قوتل فيها مرة كأنهم جعلوا الأول بكرا . البازل : اسم فاعل من بزل البحر : انشق نابه وذلك فى السنة التاسعة . يصف نفسه بالقوة ، والجلادة تشبيهاً بالبحر البازل ، لأنه يكون فى هذه السن كامل القوة شديد الصلابة .

ونسب الرجز إلى أبى جهل ابن الشجرى فى أماليه ج ١ ص ٢٧٦ وكذلك السيوطى ص ٥٤ وانظر السامعنى على المغنى ج ١ ص ٩٩-١٠٠ .

(٢) لم أقف على قائله . والننابى : الذنب ، وانظر شواهد الشافية ص ٤٥٦ .

(٣) فى أمال الشجرى ج ١ ص ٧٦ « وقال آخر فجمع بين الطاه ، والندال لتقاربهما : إذا ركبت . . وهذا يسمى فى عيوب القوافى الأكفاء ، العتد : جمع عنود وهى الناقة التى لا تستقيم فى سيرها . وسط الندابة خير من طرفها لئمكن الراكب ووسط يفتح السين المفعول الثانى لجعل . وأما وسط يسكون السين فهو ظرف لا ينصرف وصيغتي حديثهما فى الجزء الرابع . ولو كان المفرد عائد كان الجميع عتدا ولم ينسب هذا الرجز لقائل معين ابن الشجرى وابن هشام فى المغنى ج ٢ ص ١٩١ والسان والخرانة ٤ - ٥٣٣ .

(٤) أنظر ص ٢١٢ - ٢١٣ .

(٥) أنظر تعليق ٥ ص ٢١٦ .

الالبتاس ، وقلبوها ميا ، لشبهها الميم في الغنة ؛ ليكون العمل من وجه واحد في تقريب الحرف إلى الباء .

وأما إدغامها في الواو^(١) فلعل غير واحدة :

منها مضارعة النون للياء والواو ؛ لأنها تزداد في موضع زيادتهما . فتزداد ثانية ؛ وثالثة ، ورابعة .

فأما زيادتها ثانية فنحو : عَنَسَل ، وَعَنَبَس ؛ لأنه من العُسل ، والعُبوس ، وَجُنَدَب ، وَعَنْطَب وجميع ما كان على هذا الوزن . وهذا موضع زيادة حروف اللين ؛ نحو : كَوَثِر ، وبيطر ، وتابل ، وضارب ، وما أشبه ذلك وتزداد ثالثة في حَبْنَطِي ؛ وَجَحْنَقَل . وهو موضع زيادة الألف في قائل / ، وَحِبَارِي ، والواو في جَدُول ، وحجوز ، والياء في حَثِير ، وقضيب .

وكذلك [تزداد] النون رابعة في رَعَشَن ، وَضَيْفَن ، بحذاء الواو والياء والألف في مثل قولك : سَلَقَيْت ، وَحِبَلِي ، وَتَرْقُوة ، وَعَرْقُوة . وهذا أكثر من أن يحصى^(٢) .

وتكون النون علامة إعراب في مثل قولك يفعلان .

والتنوين الذي يدخل الأسماء ، والنون الثقيلة والخفيفة في الأفعال ، وتبدل من الألف ، وتبدل الألف منها . تقول : رأيت زيدا يافقي فإذا وقفت قلت : رأيت زيدا .

وأما بدلها من الألف فقولك في بهراء : بهرائي ، وفي صنعاء : صنعائي ،

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٤ « وكلمت النون مع الواو بغنة ، وبلاغة ، لأنها من مخرج ما أدغمت فيه النون وإنما منعها أن تقلب مع الواو ميا أن الواو حرف لين يتجانى عنه الشفتان والميم كالباء في الشدة والزمام الشقين . . . » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٥٠ « والنون من جناب ، وعنصل ، وعنظب زائدة ، لأنه لا يحمي على مثال فعلل شيء إلا وحرف الزيادة لا يزم له وأكثر ذلك النون ثابتة فيه . . . » .

وأما جناب فالنون فيه زائدة ، لأنك تقول : جنب . . . وإنما جعلت جنابا ، وعنصلا ، وخنفسا فوثاقهن زائدة ، لأن هذا المثال يلزمه حرف الزيادة .

وقال في ص ٣٥١ « وأهل أن النون إذا كانت ثالثة ساكنة وكان الحرف على خمسة أحرف كانت النون زائدة وذلك ، نحو جحطل ، وشربث ، وحبنط . . . ، لأن هذه النون في موضع الزوائد وذلك نحو ألف عداقر ، وواو فلو كس ، وياه سميدح . . . » .
الجناب : ذكر الجراد . والعنظب : الجراد الضخم ، الترقوة : عظم بين ثفرة النحر والماق . العنسل : الناقة المريمة ، والنيس : من أسماء الأسد . الحبنطى : التصير عظم البطن الجحطل : عظم الشفة .

وكذلك فَعَلان الذي له فَعَلِي إنما نونه بدل من الألف التي هي آخر حمراء ، وقد مضى تفسير هذا في الكتاب^(١) .

فهي تصرّف معها في الزيادات والعلامات . وقد أدمجت فيما جاورها في المخرج ، فأشبهتها
- لفظاً / ومعنى .

$\frac{1}{222}$

وكذلك الياء في باب الزيادات والشبه .

ومع ذلك فإنَّ النون تدغم في الراء^(٢) ، والياء على طريق الراء ، وإن يعد مخرجها منها .
وكذلك اللام على طريقها ؛ ألا ترى أنَّ الألتغ بالراء يجعلها ياء . وكذلك الألتغ باللام ؛
لأنَّ هذه الحروف بعضها يقع على سنن بعض ، وبعض ينحرف عن ذلك السنن ، فأدمجت
في الياء لذلك^(٣) .

فإذا كانت في كلمة واحدة مع ياء ، أو واو ، أو ميم ظهرت ؛ لتلا ياتيس بالمضاعف من
غيره ؛ نحو : كنية ، وزنماء ، وقنواء .

وزعم سيبويه أنَّ النون إنما أدمجت في الواو ؛ لأنَّ الواو من موضع تحتل فيه النون ، لأنَّ
الواو والميم من الشفة ، ولذلك تقلب النون الساكنة مع الباء ميم ، لتعتل مع الباء كما اعتلت
مع ماهو من مخرجها ، ولم تدغمها فيها / ؛ لأنها لا تجانسها ، ولأنَّ الياء لا يدغم فيها ما هو من
مخرجها ؛ لتصرّف الميم والواو ، وذلك قولك : العنبر والشنبا ياقتي ، وتمن أنت ؟
وأمن الالتباس ؛ لأنه ليس في الكلام ميم ساكنة قبل باء .

وأدغم النون في الياء لأنَّ الياء والواو عنده بمنزلة ما تقاربت مخارجه .

ألا ترى أنَّهما إذا التقتا والأولى ساكنة لزم الإدغام ؛ نحو : سيّد ، وأيام ، واويت يده
لياً ، وشويته شيئاً . وهذا يبيّن بعد فراغنا من أمر النون إن شاء الله .

(١) أنظر ص ٦٤ .

(٢) أنظر ص ٢١٧ .

(٣) أنظر ص ٢١٧ .

النون تدغم في خمسة أحرف : الراء ، واللام ، والياء والواو ، والميم . وتقلب مع الباء كما وصفت لك .

وزعم سيبويه أنها مع ما تدغم فيه مخرجها من الفم^(١) ، لا من الخياشيم ؛ لأنها لو كانت تدغم في حروف الفم وهي من الخياشيم مع تباعد ما بينهما لجاز أن يدغم الأبعد في الأبعد . وهذا نقض الباب ، والخروج من المعقول .

والقول عندي كما قال / في جميع هذه الحروف إلا حروف الشفة ؛ فإن النون لو كانت من مخرج الراء واللام ، لبعدت من الميم ، ولكن مخرجها مع الميم من الخياشيم ؛ لأن الميم تخرج من الشفة ، وتصير إلى الخياشيم للغة التي فيها ، فتدغم فيها الميم لتلك المجاورة . فهذه قصة النون .

* * *

واعلم أن الياء والواو بمنزلة ما تدانت مخارجه . وذلك لأنهما مشتركتان في المد واللين ، وأنهما يخرجان جميعاً منهما إذا تحركتا ، وكان قبل كل واحد منهما فتحة .

والواو تخرج من الشفة ، ثم تهوى في الفم حتى تنقطع عند مخرج الألف .

والياء تخرج من وسط اللسان من مخرج الشين والجيم حتى تنقطع عند مخرج الألف . فهما متجاورتان .

فإذا التقتا في كلمة والأولى منهما ساكنة أدغمت إحداهما في الأخرى^(٢) .

فما كانت الأولى واوا ، والثانية ياء هو نحو قولك : لويت يده لية ، وشويته شيئاً . وأصله لوية / ، وشويا .

وإن كانت الثانية واوا قلبتها ياء ثم أدغمت الياء فيها ؛ لأن الواو تقلب إلى الياء ،

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٥ هـ وهي مع الراء ، واللام ، والياء ، والواو إذا أدغمت بغنة فليس مخرجها من الخياشيم ولكن صوت الفم أشرب غنة ، ولو كان مخرجها من الخياشيم لما جاز أن تدغمها في الواو والياء والراء واللام حتى تصير مثلهن في كل شيء .

(٢) أنظر ص ١٢٤ .

ولا تقلب الياء إليها ؛ لأنَّ الواو من الشفة ، وايسست من مجمع الحروف . وإنَّما الإدغام نقلُ الأثقل إلى الأخفِّ ، والياء من موضع الحروف . وذلك قولك : أيام في جمع يوم ، وإنَّما الأصل أيَّوام .

ومثله سيِّد ، وميِّت ، وأصلهما سيِّود ، وميِّوت .
وكذلك قيَّام ، وقيُّوم ، وإنَّما هو قيَّعال ، وقيَّعول .

واعلم أنَّ مثل سيِّد ، وميِّت يجوز فيه التخصيف^(١) فتقول : سيِّد ، وميِّت ، لأنَّه اجتمع تثقيبُ الياء والكسرة ؛ فحذفوا لذلك ، وقالوا : ميِّت ، وهين ، وليِّن . وقد فسَّرنا حال (فيَعْلُول) من هذا فيما تقدم ؛ نحو : كيِّنونة ، وقيِّئود . وذكرنا ما يكون بدلا من الألف أو غيرها ، فلا يجوز إدغامه ؛ نحو : سُوير ، وقُؤول .

وزعم الخليل أنَّ (يَوْم) كأنَّه من يُمْتُ ، وكذا يجب أن يكون لو كان فعلا ؛ لأنَّ ذوات الواو إذا كانت (فعَلت) فهي منقولة إلى (فعَلت) ، مثل القول والحول ، ولكن اجتمع فيها حرفا علَّة ، وكان يجب أن يقعا في (يفْعَل) ضمة مع ياء واو ، وتكون / الضمة في الياء^(٢) .
وهذا كلُّه مطَّرح من الكلام . فلذلك لم يكن منها فِعْل ؛ كما لم يكن في ويل ، وويح ، وويس ، وويِّب ومعناها المصادر ؛ لما يجتمع فيها من العلة .

ولا يكون فِعْل في مثل آمة ؛ لأنَّها حروف كلها معتلة ؛ لأنَّ الألف من حروف العلة . وكذلك الهمزتان .

ومثل ذلك (أوَّل) ؛ لأنَّ الفاء والعين واوان ، ومعناه أفْعَل ؛ ألا ترى أنَّك تقول : هو أوَّل منه ، والأوَّل ، والأوَّل^(٣) .

(١) في سيوييه ج ٢ ص ٣٧٢ « وأما قولهم : ميِّت ، وهين فإنَّهم يملفون العين ، كما يملفون الهززة من هائر ، لاستقلالهم الياءات » .

(٢) إنما تكون الضمة على الياء بعد نقل حركة العين إليها نحو يوم كما في يقول .

(٣) في سيوييه ج ٢ ص ٣٧٦ « ما جاء على فعل لا يتكلم به كراهية نحو ما ذكرت لك أول ، والواو ، وآة ، وويح

وويس » . الآء ثمر شجر واحدته بالهاء جاء في شعر زهير . ديوانه ص ٦٤ . وانظر ص ١٢٦ ، ١٥٢ ، وسيوييه ج ٢ ص ٤٥ -

٤٦ ، والمقتضب ج ٣ ص ٣٠٠ .

فهذه أشياء لها مواقع من الفعل . وكان يجب في (أفعل) أن يكون أصله الفعل كقولك : هو أفضل من زيد ، إنما معناه يحسن فوق حُسن زيد . فكذاك كان يجب في (أول) ، لولا ما ذكرت لك .

وقال الخليل : لو قلت (أفعلت) من اليوم على قول من قال : أجودت ، وأطيتت لقلت : أيتت ، وهذا لا اختلاف فيه ، لأنه كان أيومت ، فلزمك الإدغام ؛ لسكون الياء كما قلت : أيام . وقد مضى تفسيرها^(١) .

وكان يقول - وهو الذي يخالفه فيه كثير من النحويين - : لو قلت : أفعل من اليوم لقلت : / أووم^(٢) ، فقبلت الياء واوا ، لانضمام ما قبلها ؛ كما تقول : أوين من أيقنت ، ولا تدغم ؛ لأن الأولى حرف لين ؛ لأنها منقلبة كانقلاب واو سوير ، وإن كانت أصلية . ألا ترى إلى قولك : أوين ، وبوطر من البيطرة ؛ لأننا لما قبلنا ذلك جرى مجرى الزائد .

وكان يرى الملحق والأصلي إذا كان منقلبا كحروف اللين ، لا يفصل بين بعض ذلك وبعض .

والنحويون أجمعون على خلافه يقولون في (أفعل) من اليوم : أيم ؛ لأن العين تلزم الفاء كلزوم العينين إحداهما في الأخرى في قول ، وبيع ، ويصرفون هذا على هذا .

فأما ظلموا واقد^(٣) ، فلا يلزم الخليل ؛ لأن الواو قبلها ضمة ، وهي بمنزلة الألف في ظلما ؛ لأنها تحل من الجمع محل الألف من التثنية فيضارع سوير من سائر .

فإن قال قائل : فأنت تطرح عليها حركة الهزمة إذا خففت ، فتقول : ظلموا أخاك . فإن كان حرف لين فلا ينبغي أن / تحوّل عليها الحركة ؛ كما لا تحوّلها في النبيء ، وخطيئة ، وبريئة .

(١) أنظر ص ١٧٨ وسيبويه ج ٢ ص ٣٧٦ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٧٦ « فإذا قلت افعل ، ومفعل ، ويفعل ، قلت ، أووم ، ومووم . . . »

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠٩ « وإذا كانت الواو قبلها ضمة والياء قبلها كسرة فإن واحدة منهما لا تنضم إذا كان مثلها بعدها وذلك قولك : ظلموا واقدا ، واغلى ياسرا ، وينزو واقدا ، وهذا قاضي ياسر . لا تنضم وإنما تركوا المد على حاله في الانفصال كما قالوا : قد قول حيث لم تلزم الواو وأرادوا أن يكون على زنة قول فكذاك هنا إذ لم تكن الواو لازمة لما أرادوا أن تكون ظلموا على زنة ظلما واقدا ، وقضى ياسرا ولم تقو هذه الواو عليها . . . »

قيل : هذا لايلزم ؛ لأنها حرف لين في اللفظ ، ودخلت لمعنى ، فليست كما لا تدخل
إلا للهدء ؛ نحو ياءُ فَعِيلٍ ، وواوُ فَعُولٍ .

ألا ترى أن ههنا إذا كانت قبلها فتحة حركت لالتقاء الساكنين ؛ نحو : اخشوا الرجل .
و (لَتُبْلَوْنَ فِي أَمْوَالِكُمْ)^(١) .

وكذلك الياءُ في قولك : اخشى الرجل . فهذا هكذا .

واو قال رجل : هو يَغزُوباه للزمه مثل هذا والواو لام الفعل .

وتقول : زيد يَغزُومُه . فتضم الواو ؛ لأنَّ الضمة في الحقيقة للهمزة .

وكذلك هو يَغزُو خوانه . فتكسر لهه العلة ، وهى لام الفعل ولفظها لفظ اللين ؛ لسكونها
وانضمام ما قبلها .

وكذلك ياءُ (يقضى) . فإن دخل عليها ما ينصب نصبتهما جميعاً . وأنت تقول : هو
يقضى ياسر ويغزو واقد ، فلا تدغم ؛ لما ذكرناه من لفظ اللين .

فإن كانت قبل كل واحدة منهما فتحة لم يكن إلا الإدغام ؛ نحو : اخشوا واقد ، واخشى
ياسرا ؛ لأنَّ لفظ / اللين قد ذهب .

وفي هذا دلائل على جميع هذا الباب .

هذَاب

ما نُقِلب فيه السين صَادًا وتركها على لفظها أجد

وذلك لأنها الأصل ، وإنما تقلب للتقريب مما بعدها ، ، فإذا لقيها حرف من الحروف المستعلية قلبت معه ليكون تناولهما من وجه واحد .

والحروف المستعلية^(١) . الصاد ، والضاد والطاء ، والظاء ، والمخاء ، والغين ، والقاف .

وإنما قيل : مستعلية ؛ لأنها حروف استعلت إلى الحنك الأعلى . وهي الحروف التي تمنع الإمالة .

ألا ترى أنك تقول : عابد ، وحابر ، وسالم ولا تقول : قاسم ، ولا صاعد ، ولا خازم وهذا مبين في باب الإمالة .

فإذا كانت السين مع حرف من هذه الحروف في كلمة جاز قلبها صادًا ، وكلما قرب منها كان أوجب .

ويجوز القلب على التراخي بينهما . وكلما تراخى فترك القلب أجود . وذلك قولك : سطر ، وصطر ، وسقر وصقر ، / وسلخت ، وصلخت ، ومسايلخ ومصايلخ .

فإن كان حرف من هذه الحروف قبل السين لم يجز قلبها ؛ نحو : قست ، وقسوت ، وطست فاعلم ؛ لأنهم إنما قلبوها وهذه الحروف بعدها ، أملا يكونوا في انحدار ثم يرتفعوا .

(١) في سيويه ج ٢ ص ٤٢٧ « باب ما تقلب فيه السين صادا . . . تقلبها القاف إذا كانت بعدها في كلمة واحدة وذلك ، نحو صقت ، وصبقت ، وانصلق وذلك أنها من أقصى اللسان فلم تنحدر انحدار الكاف إلى الفم ، وتصعدت إلى ما فوقها من الحنك الأعلى . . . » .

وقال في ص ٤٢٨ « والغين والخاء بمنزلة القاف . . . » .
وقالوا صاطع في ساطع ، لأنها في التصعد مثل القاف . . . » .

وإذا كانت قبلها فإنما ينحدر إليها اتحدارا . ووجب ذلك في السين ؛ لأنها والصاد من مخرج ، وهما مهموستان جميعاً ، وكلاهما من حروف الصفير .

ولم تكن الزاي ههنا ؛ لأنها ليست بمستعلية^(١) .

ولا تبدل الصاد من الزاي مع هذه الحروف ؛ لأنَّ الزاي مجهورة ، والصاد مهموسة فهي مخالفة لها .

ولم يكن ذلك في الظاء مع التاء والذال ، ولا في الطاء مع التاء والذال ؛ لأنَّ لحروف الصفير في السمع والتصريف ما ليس هن . وقد تقدم قولنا في هذه الحروف^(٢)

(١) في سيويه ج ٢ ص ٤٢٨ (فإذا قلت زقا ، أو زلق لم تغيرها ، لأنها حرف مجهور ولا تصمد كما تصمدت الصاد من السين وهي مهموسة مثلها فلم ييلغوا هذا إذ كان الأعراب الأكثر الأجود في كلامهم ترك السين على حالها وإنما يقولها من العرب بنو العنبر وقالوا صاطع في ساطع ، لأنها في التصمد مثل القاف . . . ولا يكون هذا في التاء إذا قلت نقي ، ولا في التاء إذا قلت ثقب . . .)

(٢) أنظر ص ١٧٣ - ١٧٦ .

هذَابَاب

الْأَسْمَاءُ الَّتِي وَقَعَتْ عَلَى حَرْفَيْنِ

٤١
٢٢١ / إعلم أنَّ الأسماءُ أصولُها تكون على ثلاثة أحرفٍ بغيرِ زيادةٍ، وعلى أربعةٍ ، وتكون على خمسةٍ . فما نقص من الأسماءِ عن الأفعالِ فمعاومٌ نقصه ، ومذكورةٌ علته إن شاء الله (١) .

فما كان من الأسماءِ على حرفين فنحو : يد ، ودم ، وإست ، وابن ، واسم ، وأخ ، وأب ، ومالم نذكر فحكمه حكمُ هذا . وهذه الأسماءُ المحلوف منها لا يكون ما حذف إلا حرفَ لين ، أو حرفاً خفياً كحرف اللين ؛ نحو الهاء ، والنون . أو يكون مضاعفاً فيستثقل فيه التضعيف فيحذف .

فما لم يكن على هذا الشرط الذي ذكرناه لم يحذف منه شيءٌ ؛ لأنه لا سبيلَ إلى حذفه . فما ذهب منه الياء والواو فنحو : ابن ، واسم ، وأخ ، وأب ، وهن في بعض الأقاويل . يدلُّك على ما ذهب من أب ، وأخ التثنية ، والجمع ، والتصغير . تقول : أخوان ، وأبوان ، وأخوك ، وأبوك .

وتقول : آباءٌ ، وآخاءٌ ياقى . وكذلك أباي ، وأختي ، وبنّي ، وسُحّي .

١
٢٢٢ / أمّا أب ، وأخ فلم يسكنوا أوائلها ؛ لئلا تدخل ألف الوصل وهي همزة على الهمزة التي في أوائلها فيصير إلى اعتلالٍ ثانٍ .

وأما ابن واسم واست ، فبنيت على سكون أوائلها ، فدخلها ألف الوصل لسكون ما بعدها . وألف الوصل ليست بأصل في الأسماء ، وإنما حقها الأفعال ؛ لتصرف الأفعال ، وأنها تقع مسكّنةً الأوائل في مواضع إسكان ضرورةً لامحالة . وهذه تذكر عند ذكرنا الأفعال إن شاء الله . فأما الأسماء فلا يلحقها ذلك ، إلا أن تكون منقوصة ، فتكون قد زالت عن أصل بدائها ، فدخلها لذلك ما يدخل الأفعال ؛ لأنها قد أشبهتها في النقص والانتقال .

(١) انظر ص ٨٢ ، سيتحدث عن الأسماء المحلوفة اللام بتفصيل قريباً .

فإن قلت : (امرؤ) لم ينقص منه شيء . فما بال ألف الوصل لحقته ؟ .

فإنما ذلك ؛ لتغيره في اتباع ما قبل آخره من أجل الهمزة التي يجوز تخفيفها .

والدليل على ذلك انتقاله من حال إلى حال ألا ترى أنك تقول : هذا امرؤ فاعلم ، وهذا
مرؤ فاعلم ، كما قال عز وجل (يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ) (١) .

وتقول في مؤنثه : امرأة ، ومراة . فإنما لحقت ألف الوصل هذا الاسم ؛ لهذا الانتقال
والتغير اللذين ذكرتهما لك .

فجميع ما جاءت فيه ألف الوصل من الأسماء : ابن ، وامم ، واست و امرؤ ، ومؤنث ذلك
على قياسه ؛ نحو : ابنة ، وامرأة . وكذلك ، اثنان واثنان ، وأيمن في القسم ؛ لأنه اسم يتبع
بدلاً من الفعل في القسم .

تقول : أيمن الله ، وأيمن الله ، فألفه موصولة كما قال :

* وقال فريق لئمن الله ما ندرى (٢) *

وتحذف النون فتقول : أيمن الله ما كان ذلك ، فيلحقه من التغيير مع لزومه موضعاً واحداً
م يلحق امرأ .

فلا تكون ألف الوصل إلا نياً ذكرت لك من الأسماء ؛ إلا الألف التي مع اللام للتعريف ؛
فإنها داخلة على حرف لا يكون إلا ساكناً .

/ فإنما المصادر التي أفعالها موصولة الألفات فهي كقوله : نحو : انطلاق ، واستخراج ،
واقترار .

فإن كانت أفعالها مقطوعة الألفات فهي كذلك ؛ نحو : إكرام ، وإحسان . فهذا معنى ألفات
الوصل .

(١) تقدم هذا الكلام ص ٨٢ .

(٢) صدره : (فقال فريق القوم لما نشدتم) وسعيد ذكره المبرد في موضعين من الجزء الثاني وقد استشهد به حبيويه
في موضعين ص ٢ ص ١٤٧ ، ٢٧٣ على حذف ألف الوصل من أيمن . نشدتم : سألتهم . وصف أنه تعرض لزيارة من يجب فاجعل
ينشد ذوداً من الأهل ضلت له مخالفة أن ينكر عليه بحجة وإلماه . وبين البصريين والكوفيين خلاف في كلمة (أيمن) وهل هي مفردة
أو جمع ؟ وقد عقد الأتباري في الأنصاف مسألة لهذا ص ٢٤٦ - ٢٤٩ .
البيت نسبة الأعمى إلى نصيب .

وذكرنا مذهب منه الباء والواو .
فابن ، واسم من ذلك ؛ لقولك : بَنِي ، وَسُمِّيَ ، وَأَيْنَاءُ ، وَأَسْمَاءُ ؛ كما قلنا في الأب ،
والأخ .

فأما الزاهب من الأب ، والأخ فقد بان لك أنهما واوان . وقلنا كذلك في ابن .
فإن قال قائل : فما الدليل عليه وليس براجع في تشبيه ولا جمع مادك على أحدهما دون
الآخر ؟

قلنا : نستدل بالنظائر .

أما (ابن) فإنك تقول في مؤنثه : ابنة ، وتقول : بنت من حيث قلت : أخت ، ومن
حيث قلت : هنت . ولم نر هذه التاء تلحق مؤنثا إلا ومذكره محذوف الواو .
يدلُّك على ذلك أخوان ، ومن ردَّ في (هن) قال : هنوات .

/ فأما (الاسم) فقد اختلف فيه (١) : 1
٢٣٥

فقال بعضهم : هو (فعل) : [وقال بعضهم : هو (فعل)] وأسماؤها تكون جمعا لهذا وهذا .
تقول في جذع : أجناع ؛ كما تقول في قُفُل : أقفال .
ولا يلزمك صيغة الأسماء إلا بالسمع . فمأكثرهم أنشد :
بِاسْمِ الَّذِي فِي كُلِّ سُورَةٍ سُمِّهُ (٢)

(١) في المنصف ج ١ ص ٦٥ واسم محذوف اللام لقولهم : سميت وأسماء ، فهذا بمنزلة دميت ودماء ، والمحذوف
منه واو ، لأنه من السمو والرفعة وفيه لغات اسم ، كرم ، وس
وفي أمالي الشجرى ج ٢ ص ٦٦ وفي الاسم لغات أعلاما اسم ، لأن التنزيل جاء به ، والثانية سم مكسور السين ، والثالثة
سم بضمها والرابعة سما كهني
وعقد الانبارى في الانصاف مسألة للخلاف بين البصريين والكوفيين في اشتقاق الاسم ص ١ - ١٠ وفي كتابه أسرار العربية
ص ٤ - ٩ .
(٢) بقية هذا الرجز :

أرسل فيها بازلا يقرمه فهو بها ينحو طريقا يلمه

وهذا الرجز أورده أبو زيد في نوادره ص ١٦٦ . والضمير المستتر في أرسل للرأي .
يقرمه : يتركه عن الاستعمال ليقوى للقطعة . والمعنى أرسل هذا الرأي باسم الذي في كل سورة يذكر اسمه هذا الفعل في هذه
الابل فهو يقصد بالابل المذكورة طريقاً يلمه لاعتياده على هذا الأمر . =

قضم وجاء به على فُعل. وأنشد بعضهم: (سُمه) وهو أقلّ، وأنشد أبو يزيد الوجيهين جميعاً،
وأنشد:

فَدَعَ عَنْكَ ذِكْرَ اللَّهِ وَاعْمَدَ لِمَدْحِهِ لَخَيْرِ مَعَدِّ كُلِّهَا حَيْثَمَا انْتَمَى (!)
لَأَعْظَمَهَا قَدْرًا ، وَأَكْرَمَهَا أَبَا وَأَحْسَنَهَا وَجْهًا وَأَعْلَنَهَا سَمَا

* * *

فَأَمَّا (ابن) فتقديره: (فَعَلَ) (٣). وذلك أنك تقول في جمعه: أبناء؛ كما تقول جمل
وأجمال، وجبل وأجبال.

فإن قال قائل: فله (فِعْل) أو (فُعْل)، فإن جَمَعَهُمَا على أفعال، قيل له: الدليل على
ذلك أنك تقول: بَنَوْنِ في الجمع فتحرك بالفتح.

١
٢٣٦

/ فإن قال قائل: فما أنكرت أن يكون على (فَعْل) ما كنّ العين؟

قيل: لأنّ الباب في جمع (فَعْل) أفعل؛ نحو: كلب وأكلب، وكعب وأكعب. فلو كان
فَعْلًا لم يجمع إلا على بابه ليدلّ عليه، وإنما يخرج الشيء إلى غير بابه إذا أمّنت اللبس في مثل
(أزناد)، وبابه.

== والرجز لرجل من كلب، ونسب إلى روضة ولكنه لا يوجد في ديوانه. وانظر شواهد الشافية ص ١٧٦ - ١٧٧، والأتصاف
ص ١٠ والمنصف ج ١ ص ٦٠.

(١) مما أنشده أبو زيد في نوادره وانظر شواهد الشافية ص ١٧٧ وأمال الشجرى ج ٢ ص ٦٦.

وقال أبو الفتح في المنصف ج ١ - ٦١ «فن كسر السين فالألف عنده لوصول. ولا يجوز أن تكون لام الفعل، لانا لم
نعلمهم قالوا: هذا سما بوزن رضا. وأما من ضم السين فقولته عندي يحتمل أمرين: أحدهما ما عليه الناس وهو أن تكون الألف
لوصول بمنزلة قول من كسر السين، والوجه الآخر أن تكون لام الفعل» ورد عليه البغدادي بقوله: «وأقول: يرد على
الوجه الأول أنه يبق الشعر بلا روى وهو فاسد».

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٨٢ «وزعم أن أصل بنت، وابنة فعل، كما أن أصل أخت فعل يدل على ذلك أخوك، وأخاك،
وأخيك... وقولهم ابن ثم قالوا: بنون ففتحوا يدل أيضاً».

وفي المنصف ج ١ ص ٥٨ «يدل على ذلك أن ابنا من البنوة واللام فيه ولو، لأن مؤنثه بنت والهاء إنما تبدل من الواو دون
الهاء في غالب الأمر».

وفي أمال الشجرى ج ٢ ص ٦٨ - ٦٩ «وأما ابن فأصله بنو مفتوح العين بدلالة جمعه على أفعال كأجيال فلا يجوز أن يقال
ان أصله بكسر أوله وسكون ثانيه بدلالة كسر بائه في بنت فيكون كفتح وجمع على أبناء كاتنتاء، لأن هنا يطل بفتح لبه
في بنين، وبنات، وبنوى وأكثر التحويين حكوا بأن المحذوف منه واو واستدلوا بظهور الواو في البنوة، وقال آخرون...
وانظر الحصص ج ١٣ ص ١٩٢ - ١٩٥ وشرح الشافية للرضي ج ٢ ص ٢٥٥.

فهذا لو كان (فَعَلًا) لم يجز فيه أفعال مثل أزنَاد ؛ لِأَنَّ أزنَادًا لا لبس فيه ، وهذا يلتبس ، فكان يلزم الباب .

فَأَمَّا (دم) فهو (فَعَلٌ) (١) . يدلُّك على ذلك أَنَّك تقول : دَمِي يَدْمِي فهو دَمٌ . فهذا مثل فرق فرقًا وهو فرق ، وحلر حلرًا فهو حلر . فدم إنما هو مصدر ؛ مثل البطر ، والحلر .
وتما يدلُّك على أنه (فَعَلٌ) أَنَّ الشاعر لما اضطرَّ فأخرجه على أصله وردَّ ما ذهب منه جاء به متحرِّكًا ، فقال :

قلو أنسنا على حَجْرٍ ذُبْحُنَا جري الدميان بالخبر اليقين (٢)

(١) في سيويه ج ٢ ص ١٩٠ « وأما ما كان أصله فعلا فانه إذا كسر على بناء أذى العدد كسر على أقل وذلك ، نحو يد وأيد وإن كسر على بناء أكثر العدد كسر على فعال ، وفعل وذلك قولهم دماء ودمى » .
وفي المنصف ج ٢ ص ١٤٨ « وقد أجمعوا على سكون العين من يد وقد تراه قال يديان فحركها عند الرد . . . والقول فيه مثله في الدميان .

وغيره من أفعالنا وهو أبو العباس يذهب إلى تحريك العين من دم ، لأنه مصدر دمت دى مثل هويت هوى ، قال أبو بكر : وليس ذلك بشيء ، لأن دما جوهر والمصدر حدث فهذا غير ذلك » .

وانظر أماني الشجرى ج ٢ ص ٢٤ وشرح الكافية للرضى ج ٢ ص ١٦٢ .

وهذه مسألة ما تنازله نقد المبرد لكتاب سيويه قال ص ٢٤٦ « قال محمد : وهذا خطأ من وجهين : أما أحدهما فلهابه إلى أن دما فعل وإنما هي فعل والدليل على ذلك أن الشاعر لما رد ما ذهب قال :

قلو أنا على حجر ذُبْحُنَا جري الدميان بالخبر اليقين

وتقول دمت وأنا دم والمصدر من هذا إنما يكون على فعل ، نحو برمت برما ، وجزعت جزما » .

ورد عليه زين ولاد في الانتصار بقوله : « قال أحمد : أما حكه على دم أنه فعل متحرك العين من أجل أن المصدر من دى يأتي على فعل - نحو برمت برما فلم ليس بمصدر فنحمله على فعل وإنما هو اسم ليس في ذلك خلاف . وأما دليله الآخر في قول الشاعر : - جري الدميان - فكقولهم دميان كقولهم دموى ، وتحريكه في التثنية كتحريكه في النسب ، لأن التعويض من حركة الإعراب التي كانت في الميم إذا قلت دم قد وجب لها في الموضعين جميعا وكذلك لو أردنا في شعر أن نثني يدا على الأصول لقلنا يديان كما تقول يدوى بالتحريك وقد قال سيويه ...

فالخرف الأوسط ساكن على ذلك يبيى إلا أن يستبدل على حركته بشيء وصار الاسكان أولى ، لأن الحركة زائدة فلم يكونوا ليحركوا إلا بثبت . . . » .

(٢) في الخزانة ج ٣ ص ٢٥١ : الجحر بضم الجيم وسكون الحاء المهملة : الشق في الأرض . . وأراد بالخبر اليقين ما اشتهر عند العرب من أنه لا يمتزج دم المتباغضين . وقال ابن الأعرابي معناه : لم يختلط دمي ودمه من بغضه له وبغضه لي ، بل يجرى دمي يمته ودمه يسرة ، ويوضحه قول المتلمس :

أحارث إنا لو تباط دماؤنا تزايلن حتى لا يمس دم دما

/ - فإن قال قائل : فإنك تجمعهم على فعال ؛ كما تقول : كلب و كلاب ، وفعل وفعال ، $\frac{1}{237}$ فالجواب في ذلك أن (فعلا) جمع لفعل المتحرك العين ؛ كما يكون لفعل الساكن العين ؛ نحو قولك جمل وجمال وجبل وجبال . فهذا غير خارج من ذلك .
وأما (يد) فتقديرها (فعل) ساكن العين (١) ؛ لأنك تقول : أيد في الجمع وهذا جمع (فعل) .

واو جاء شئ منه لا يعلم ما أصله من هذه المنقوصات ، لكان الحكم فيه أن يكون فعلا ساكن العين ؛ لأن الحركة زيادة ، والزيادة لا تثبت .

* * *

فأما (إستر) ففعل متحركة العين . يدلُّك على ذلك أسناه (٢) . فإن قال قائل : فلعلها فعل أو فعل فإن الدليل على ما قلنا (سه) فأعلم ، فترد الهاء التي هي لام ، وتحذف العين ، ويفتح السين . كما قال الراجز :

= وقد عرض الملاحظ في البيان ج ٣ ص ٦٠ - ٦١ لهذا المعنى وذكر له الشواهد والقصص نسب الشاهد مع أبيات ابن دريد لعل بن بدال وأدخلها ابن الشجري وصاحب الحماسة البصرية في قصيدة المثقب العبدى وتبعه ابن هشام والعمري وليست في ديوانه . وقصيدة المثقب في المفضليات ص ٢٨٨ - ٢٩٢ وليس فيها هنا الشاهد .

وقد نسب إلى الفرزدق وإلى الأخطل وإلى غيرهما . . . ويقول البغدادي : ابن دريد هو المرجح في هذا الأمر فينبغي أن يؤخذ بقوله . وانظر شواهد الشافية ص ١١٢ - ١١٣ ، والمشهور في الرواية حجر بالحاء ثم الجيم ، وانظر المخصص ج ٦ ص ٩٢ ، ج ١٥ ص ١٦٨ وأمال الشجري ج ٢ ص ٣٤٤ ونسب أبو تمام في الوحشيات الشاهد مع يتيين إلى مرداس بن عمرو ص ٨٤ - ٨٥ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٨٠ « وقولهم : أيد وإنما هي أفعل جماع فعل . . . »
وقال في ص ١٩٠ « أما ما كان أصله فعلا فإنه إذا كسر على بناء أذن العدد كبر على أفعل وذلك ، نحو يد وأيد . . . »
وفي أمال الشجري ج ٢ ص ٣٥ « يد أصلها يدي لظهور الياء في تثنيها ولقوله يديت إليه يدا . . . ويدل على سكون عينها جمعها على أيد . . . وفتح الدال في التثنية كقوله :

يديان يضاوان عند محلم قد تمنانك أن تذل وتقهرا

لا يدل على فتحها في الواحد لما ذكرته لك من إجراء هذه المنقوصات على الحركة إذا أهدت لاماتها .

وانظر المخصص ج ١٣ ص ١٩٧ ومفردات الراغب ص ٥٧٢ والحزانة ج ٣ ص ٣٤٧ - ٣٤٨ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٨٢ « وكما أن است فعل يذك على ذلك استاه فان قيل لعله فعل أو فعل فإنه يذك على ذلك قول العرب به لم يقولوا سه ولا سه . وانظر المنصف ج ١ ص ٦١ - ٦٢ وأمال الشجري ج ٢ ص ٦٨ ومجالس ثعلب ص ٤٧١ وشرح الشافية لرضي ج ٢ ص ٢٥٩ .

أَدْعُ أَحْيَا بِاسْمِهِ لَا نَنْسَهُ إِنَّ أَحْيَا حَسَا هِيَ صَيْبَانُ السَّهِ (١)

وفي الحديث « الْعَيْنُ وَكَاءُ السَّهِ » . معناه : أَنَّ الْإِنْسَانَ / إِذَا كَانَ مَتَنِبَهَا عِلْمٌ مَا يَخْرُجُ مِنْهُ
من الريح .

* * *

فَأَمَّا (جِر) المرأة فتقديره : (فِعْلٌ) (٢) ، وقولهم : أفعال في جمعه ، بمنزلة جِدَعٍ وَأَجْدَاعٍ ،
ودليله بَيِّنٌ ؛ لِأَنَّ أَوَّلَهُ مَكْسُورٌ .

واعلم أَنَّهُ مَا كَانَ عَلَى حَرْفَيْنِ وَلَا يُدْرَى مَا أَصْلُهُ الَّذِي حَلَفَ مِنْهُ ؟ ، فَإِنَّ حِكْمَهُ فِي التَّصْغِيرِ
وَالْجَمْعِ أَنْ تَثَبَّتْ فِيهِ الْيَاءُ ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ مَا يَحْتَفِ مِنْ هَذَا الْيَاءِ وَالْوَاوُ ، وَالْيَاءُ أَغْلَبُ عَلَى الْوَاوِ
عَلَيْهَا ، فَإِنَّمَا الْقِيَاسُ عَلَى الْأَكْثَرِ .

فَلَوْ سَمَّيْنَا رَجُلًا (بَيَانٌ) الَّتِي لِلْجِزَاءِ ثُمَّ صَغَّرْنَاهَا لَقَلْنَا : أَيْ .

وَكَذَلِكَ (أَنْ) الَّتِي تَنْصَبُ الْأَفْعَالَ .

فِي أَنْ سَمَّيْنَا (إِنْ) الْمُخَفَّفَةَ قَلْنَا : أَنْيْنُ فَاعِلٌ (٣) .

لَأَنَّ قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ أَصْلَهَا نُونٌ أُخْرَى حَذَفَتْ مِنْهَا .

وَكَذَلِكَ لَوْ سَمَّيْنَا (بَرُّبٌ) الْمُخَفَّفَةَ مِنْ (رَبِّ) لَقَلْنَا : رَبِّيْبٌ ؛ لِأَنَّ قَدْ عَلِمْنَا مَا حَذَفَ مِنْهُ .

(١) تقدم في ص ٣٣ والحديث وتخرجه ص ٣٤

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٨٠ « تقول في حر حرى وحرسى ، لأن اللام الحاء . . . »

وقال في ص ١٢٢ « ومن ذلك حر ، تقول : حريج ، يذك أن الذي ذهب لام وأن اللام حاء قولهم : أحراج » ، وانظر
أمالى الشجرى ج ٢ ص ٢٨ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٢٣ - ١٢٤ « وأما (إن) الجزاء ، و (إن) التي تنصب الفعل فبمنزلة (عن) وأشبهها
وكذلك (أن) التي تلتقى في قولك ما أن يفعل و (أن) التي في معنى (ما) فتقول في تصغيرها : هذا ، عنى وأن ذلك أن هذه
الحروف قد نقصت حرفا وليس هل نقصانها دليل من أى الحروف هو فتحمله على الأكثر والأكثر أن يكون نقصان ياء ألا
ترى أن ابن ؛ واسم ، ويد ، وما أشبه هذا إنما نقصانه الياء . »

وكذلك (بخ) المخففة من (بخ) تردّ فيها الخاء المحلوفة ؛ لأنّ - الأصل التثقيب^(١) ؛ $\frac{1}{239}$
كما قال :

في حَسْبِ بَخٍ وَعِزِّ أَقْمَسَا^(٢)

واو سَمِينَا رجلا (ذو) لقلنا : هذا ذوا^(٣) قد جاء ؛ لأنّه لا يكون اسم على حرفين أحدهما
حرف لين ؛ لأنّ التنوين يُنْهيه فيبقى على حرف ، فإنّما رددت ما ذهب ، وأصله (فعل) ، يدلُّك
على ذلك (ذواتا أفنان^(٤)) و (ذواتي أكلٍ خَمَطٍ^(٥)) .

وإنّما قلت : هذا ذو مال فجئت به على حرفين ؛ لأنّ الإضافة لازمة له ، ومانعة من التنوين ؛

كما تقول : هذا فوزيد ، ورأيت فوزيد ، فإذا أفردت قلت : هذا فمٌ فاعلم ؛ لأنّ الإسم
قد يكون على حرفين إذا لم يكن أحدهما حرفَ لين كما تقلّم ، من نحو : زيد ، ودم ،
وما أشبه ذلك .

فإذا سميت رجلا به (هو) فإنّ الصواب أن تقول : هذا هو كما ترى فتثقل^(٦) .

(١) في سيويه ج ٢ ص ١٢٣ « ولو حقرت (رب) مخففة لقلت : ربيب ، لأنها من التضمين يدك على ذلك رب
التثنية .

وكذلك (بخ) الخفيفة يدك على ذلك قول لعجاج :

(في حسب بخ وعز أقمسا) ، فردّه إلى أصله حيث اضطر .

(٢) قال الأعمى « معنى بخ : التعجب والتضمين . العز الأقس : هو الثابت المتصّب الذي لا يتضمضع ولا يندل وأصل
الاقس دخول الظهر وغروج الصدر ومن كان كذا كان منتصب الرأس غير مطأطأة فجعل ذلك في العز فقل عزة قمسا ،
وعز أقس .

وفي أمالي الشجرى ج ١ ص ٣٩٠ « ما حلفوا منه أحد المثلث قولهم : بخ ساكن الخاء وهي كلمة يقولونها شيء إذا أرادوا
مدحه وتضمينه ، ويكررونها في أكثر الاستعمال وربما نونوه . . وقد صرفوا منه فعلا فقالوا : بخبخ يبخبخ إذا لفظ به كما
قالوا هلل يهلل إذا قال لا إله إلا الله . . . » .

والرجز لعجاج ، وانظر ديوانه ص ٣١ - ٣٣ وبين الروايتين خلاف .

(٣) في سيويه ج ٢ ص ٣٣ « ولو سميت رجلا (ذو) لقلت : هذا ذما ، لأن أصله فعل ألا ترى أنك تقول ،

هاتان ذواتا مال فهذا دليل على أن (ذو) فعل ، كما أن أبوان دليل على أن أبا فعل . وكان الخليل يقول : هذا ذو يفتح الـ ذال ،
لأن أصلها الفتح . (ذو) فعل عند الخليل ، يفتح الفاء وسكون العين .

(٤) الرحمن : ٤٨ .

(٥) سبأ : ١٦ .

(٦) في سيويه ج ٢ ص ٣٣ (فما جاء فيه الواو وقبله مضموم هو فلو سميت به ثقلت قلت : هذا هو وتدع الهاء

مضمومة لأن أصلها الضم تقول : هما ، وهم ، ومع . » .

وإن سمّيته بـ (في) من قولك : في الدار زيد ، زدت على الياء ياءً وقلت : هذا في فاعلم^(١) .
 وإن سمّيته (لا) زدت على الألف ألفاً ثمّ همزت^(٢) ؛ لأنك تحرك الثانية / ، والألف
 إذا حرّكت كانت همزة . فتقول : هذا لاء فاعلم . وإنما كان القياس أن تزيد على كلّ حرف
 من حروف اللين ما هو مثله ؛ لأنّ هذه حروف لادليل على ثوالثها ، ولم تكن اسماً فيعلم ماسقط
 منها .

(هو) و (هي) اسمان مضمران . فمجراهما مجرى الحروف في جميع محالّهما وإن دلّ على
 الظاهر بما تقدّم من ذكره ، فإنما جعلت ما ظهر في كلّ واحد منهما متبعا لمثله ، حتّى يتمّ
 اسما ، ولم تجعل الشاهد غائباً .

وكذلك قالت العرب في (لؤ) حيث جعلته اسماً . قال الشاعر :

ليت شعري وأين ميّى ليتُ إن لستنا وإن لسوا عناة^(٣)

فزاد على الواو واوا ؛ لتلحق الأسماء ، وقال الآخر :

ألامٌ على لسو ولسو كنت عالِما بأعقاب لؤ لم تفتنى أوائله^(٤)

وقال الآخر :

حاولتُ لسوا فقلتُ لها : إن لسوا دأك أعيسانا^(٥)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٣ « وأما (في) فثقل ياءها لأنها لو نونت أجحف بها اسماً » وقال في ص ٣٠٤ : « ألا ترى أنك لو جعلت (في) و (لو) ، ونحوها اسماً ثقلت » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٣ « ومن ثم ملوا (لا) و (في) و (لا) في الانصراف ، وغير الانصراف ، والتأنيث ، والتذكير ككي ولو » .

(٣) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٣٢ على تضعيف (لو) لما جعلها اسماً على لفظها وأخبر عنها .

ليت شعري : التزم فيه حذف خبر ليت إذا أردف باستفهام . . وانظر الخزانة ج ٣ ص ٢٢٩ وسيبويه ج ٢ ص ٢٢٩ .
 والبيت لأبي زيد الطائي وسعيد المبرد ذكره في موضعين من الجزء الرابع .

(٤) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٣٣ ولم ينسبه وكذلك الأعم .

(٥) استشهد به ابن سيده في المخصص في موضعين ج ١٧ ص ٥٠ ، ٥١ ، استشهد به في الموضع الأول على تضعيف (لو) وفي الموضع الثاني على تذكيره وروى صدره :

(حلقت لواء تردده) . ونسب في الأشباه والنظائر إلى النمر بن تولب ج ٣ ص ٧٩ وهو كذلك في المخصص .

وإن سميت رجلا (كى) قلت : هذا كى^(١) فاعلم .

/ وكذلك كل ما كان [على] حرفين ثانيه ياء ، أو واو ، أو ألف ؛ ألا ترى أن حروف التهجى $\frac{1}{241}$ موضوعة على الوقف ؛ نحو : با . تا . ثا . وكذلك أروها ، إتماهى موقوفات غير منونات ؛ لأنهن علامات ، فهن على الوقف .

الأترى أنك تقول : ولو . زائى . صاذ ، فتسكن أو اخرها ؛ لأنك تريد الوقف ، ولولا الوقف لم يجمع بين ساكتين ؛ كما تقول فى الوقف : هلا زيد ، وهلا عمرو^(٢) .

فإذا جعلتهن أسماء قلت : باء ، وتاء فزدت على كل حرف مثله على ما وصفت لك . قال رجل من الأعراب يلمّ النحويين إذ سمع خصومتهم فيه :

إذا اجتمعوا على ألف ، وباء ، وتاء ، هاج بينهم قتال^(٣)

فأعربها على ما ذكرت لك حين جعلها اسما .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٣ « وأما (كى) فتثقل ياؤها لأنه ليس فى الكلام حرف آخره ياء ما قبله مفتوح وقصبتها كقصة لوه .

• • •

يتضح من مقارنة نصوص سيبويه بنصوص المقتضب ، أن المبرد على وفاق مع سيبويه فى أنه لا يكون اسم على حرفين أحدهما لين ولا على حرف واحد وفى خزنة الأدب ج ٢ ص ٢٦١ : « وقال أبو على فى البداهات : أجاز المبرد فى غير هذا الموضع أن يكون الاسم المظهر على حرف مفرد » .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٤ : « واعلم أن هذه الحروف إذا تهجيت مقصورة ، لأنها ليست بأسماء وإنما جاءت فى التهجى على الوقف ، ويدل على ذلك أن القاف والصاد والذال موقوفة الأواخر ، فلولا أنها على الوقف حركت أو اخرهن . ونظير الوقف ههنا الخلف فى الياء وأخواتها ، وإذا أردت أن تلفظ بحروف المعجم قصرت وأسكنت . لأنك لست تريد أن تجعلها أسماء ، ولكنك أردت أن تقطع حروف الاسم فجاءت كأنها أصوات يصوت بها إلا أنك تقف عندها . . . »

(٣) رواية الخزانة وغيرها :

إذا اجتمعوا على ألف وواو وياه هاج بينهم جدال

ويقصد حروف العلة وإعلاما والشاهد إعراب حروف المعجم إذا وكبت وإن كان بناؤها أصليا ، والبيت ليزيد بن الحكم كما نسب إليه الزجاج فى أول تفسيره ، وابن الأثير ، وأبو على القالى . وروى الحريرى فى درة القواص عن الأسمى أنه قال : أشدنى عيسى بن عمر بيتا هجا به النحويين . . أنظر الخزانة ج ١ ص ٥٣ - ٥٤ ورواه المبرد فى الجزء الرابع على ألف وياه أشدنى عيسى بن عمر بيتا هجا به النحويين . . أنظر الخزانة ج ١ ص ٥٣ - ٥٤ ورواه المبرد فى الجزء الرابع على ألف وياه وتاء أيضا كما روى كذلك فى المخصص ج ١٤ - ص ٩٥ .

وحكاها أبو النجم إذ جعلها في مواضعها فقال :

أَقْبَلْتُ مِنْ عِنْدِ زَيْدٍ...إِدِ كَالْخَرِيفِ تَخُطُّ رِجْلَايَ بِخَسَطٍ مُخْتَلِفٍ

/ تَكْتَبَانِ فِي الطَّرِيقِ لَامَ الْفِ^(١)

1
٢٤٢

فإن كانت لهما فالإعراب كما قال :

كَمَا بَيَّنَّتْ كَافٌ تَلُوْحٌ وَمِيْمُهُمَا^(٢)

فأعرب وأضاف ، وكما قال :

كَانَ أَحْسَا الْيَهُودَ يُجَسِّدُ خَطًّا بِكَافٍ فِي مَنَازِلِهَا وَلَا مِ^(٣)

وفواتح السور كذلك على الوقف^(٤) ؛ لأنها حروف تهج ؛ نحو (الم) ، (المر) ، (حم) ، (طس) . ولولا أنها على الوقف لم يجتمع ساكتان .

(١) في سيويه ج ٢ ص ٣٤ : واعلم أن الخليل كان يقول : إذا تهجيت بالحروف حاطا كحاطا في المعجم والمقطع ، تقول لام ألف ، كاف لام قال : تكتبان في الطريق لام ألف . وفي الخزانة ج ١ ص ٤٨ ، مقصود الشاعر اللام والهمزة لاصورة (لا) فيكون معناه : أنه تارة يمشی مستقيماً فتخط رجلاه خطاً شبيهاً بالألف ، وتارة يمشی معوجاً فتخط رجلاه خطاً شبيهاً باللام وعليه فالظاهر أن يقول لأمأ وألفاً ووجهه أنه حذف التنوين من الأول من باب الوصل بنية الوقف وحذف العاطف ووقف على الثاني على لغة ربيعة . . . ووجه هذا البيت ابن جنى في سر الصناعة بوجهين آخرين فقال : إنما أراد كأنهما إنما تخطان حروف المعجم لا يريد بعضها دون بعض وقد يمكن أنه أراد بقوله لام ألف شكل (لا) فإنه تلقاه من أفواه العامة ، لأن الخط ليس له تعلق بالعرب ولا عنهم يؤخذ . . . وصواب النطق به (لا) ثم رد على ابن جنى كلامه هذا .

تقل حركة همزة ألف إلى لام . الحرف صفة مشبهة من حرف الرجل من باب تمب : فمد عقله لكبره . وخط على الأرض خطاً : أطم علامه ، وخط يده خطاً : كتب .

والرجز لأبي النجم العجلى وانظر شواهد الشافية ص ١٥٦ والمنفى ج ٢ ص ٣٩ وشرح الكافية للرعي ج ١ ص ١٩ والمجع ج ٢ ص ٦٩ والدرر الوامع ج ٢ ص ٨٥ .

(٢) استشهد به سيويه ج ٢ ص ٣١ على تأنيث كاف حملا على معنى اللقطة والكلمة . وصدده كما ذكر الأحملي : (أهاجك آيات أبان قديمها (ورواية اللسان) أشاتك أطلال تمفت رسومها) .
شبه آثار الديار بحروف الكلمة على ما جرت به عادتهم من تشبيه الرسوم بحروف المعجم -- والبيت للرعي - انظر المخصص ج ١٧ ص ٤٩ وسيأتي في الجزء الرابع وابن يعيش ج ٦ ص ٢٩ .

(٣) في اللسان أجد فلان أمره : أحكه والبيت لجرير من قصيدة في ديوانه ص ٤٩٨ - ٥٠٢ من شواهد النحاة :

كا خط السكتاب بكف يوما يهودى يقارب أو يزيل

(٤) في سيويه ج ٢ ص ٣١ : أما كهيمص ، والمر فلا يكون إلا حكاية وإن جعلتها بمنزلة طس لم يجر ، لأنهم لم يجعلوا طس كحضر موت ولكنهم جعلوها بمنزلة هـ ، وقابل ، وهارون .
وفي أصل المقتضب على (الفتح) مكان : على (الوقف) .

فإذا جعلت شيئاً منها اسماً أعربت ، كما قال الكُمَيْت :

وجسدنا لكم في آلِ حَامِمٍ آيسَةً تَأُولُهُا مِنْسَاتِيٌّ وَمُتَّعِرِبٌ^(١)

فحرك ، ولم يصرف للعجمة . وقال :

أَوْ كُتُبَا بَيْنَ مِنِ حَسَامِيَا قَدِ عَلِمْتُ أَبْنَاءَ إِبْرَاهِيَا^(٢)

قال :

يُذَكِّرُنِي حَامِمٍ وَالرَّمْسُحُ شَاجِرٌ فَهَلَّا تَلَا حَامِمٍ قَبْلَ التَّقْدِمِ^(٣)

فأما قراءة الحسن (صَادِ وَالْقُرْآنِ) فَإِنَّهُ لَمْ يَجْعَلْهَا حَرْفًا وَلَكِنَّهُ / قِيْلَ ، إِنَّمَا أَرَادَ : صَادِ $\frac{1}{242}$

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٠ وأما (حم) فلا يصرف جعلته اسماً للسورة أو أضفته ، لأنهم أنزلوه بمنزلة اسم أعجمي ، نحو هابيل ، وقابيل

وقال في ص ٣١ « وما يدل على أن (حاميم) ليس من كلام العرب أن العرب لا تدرى ما معنى حاميم ؟ وإن قلت إن لفظ حروفه لا يشبه لفظ حروف الأعجمي فإنه قد يجيء الإسم هكذا وهو أعجمي قالوا قابوس ونحوه . »

والعرب : الذي يفصح عما في نفسه ، ويعرب عن طبعه . وأراد بآل حاميم السور التي في أولها (حم) فجعل حاميم إسماً للكلمة ثم أضاف السور إليها كما تقول : آل فلان . والآية التي عنانها الكيت هي قوله تعالى (فل لا أسألكم عليه أجراً إلا المودة في القربى) (فيقول من تأول هذه الآية لم يسمه إلا التشيع في آل النبي صل الله عليه وسلم من بني هاشم . والبيت من قصيدة طويلة في الماشيات ص ٣٦ - ٥٥ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٣٠ على ترك صرف حاميم .

والرجز الحمان الراجز ، يقول : إن القرآن الكريم وما تضمنته من أمر النبي صل الله عليه وسلم معلوم عند أهل الكتاب . وخص سور حاميم لكثرة ما فيها من قصص الأنبياء . وأراد كباأبناء إبراهيم أهل الكتاب من بني إسرائيل فإنهم من ولد يعقوب . وتذكير الفعل (بين) لفرورة الشعر وأجازه ابن كيسان في النثر .

(٣) في شواهد الكشاف ص ٢٦١ - ٢٦٢ قائل الشعر شريح ابن أوفى قاتل محمد ابن طلحة يوم الجمل . شاجر : طائن وانظر البحر المحيط ج ٧ ص ٤٤٦ والسان (حم) . وستأتى هذه الشواهد في الجزء الثالث أيضاً .

(٤) في الاتحاف ص ٧١ « وعن الحسن صاد بكسر الدال لألقاه الساكنين » .

وفي البحر المحيط ج ٧ ص ٢٨٢ « وقرأ أبو والحسن . . صاد بكسر اللال والنظير أنه كسر لألقاه الساكنين وهو حرف حروف المعجم نحو ق ، ون وقال الحسن هو أمر من صادى بمعنى عارض ومته الصدى وهو ما يمرض الصوت . . أى عارض بملك القرآن وعنه أيضاً صاديت حدثت وهو قريب من القول الأول » .

بالتقرآن عَمَلِك . وهذا تفسير الحسن ، أَيْ عارضُ بالتقرآن عملك ، من قولك : صاديت الرجل :
أى عارضته : ومنه (فَاتَتْ لَهُ تَصَدَّى)^(١) أَيْ تعرّض .

وأما قولك : هنا فوزيد - ثمّ تبدل فتقول : فم^(٢) فهذا بمنزلة تثقيلك لو ثقّلت ، لأنّه
إذا كان على حرفين ليس أحدهما حرفَ لين كان على مثال تكون الأسماء المنقوصة عليه ، وإنّما
أصله فَوْه فاعلم ، وجمعه أفواه ؛ كقولك : ثوب وأثواب ، وحوض وأحواض . على ذلك :
مانقوهت بكلمة .

فإذا كان في الإضافة لم تحتج إلى تغييره ؛ لأنك تأمن عليه التنوين . فتقول : رأيت فوزيد ،
ومررت بنى زيد ، وهذا فوزيد ؛ كما تقول : هنا ذومال ، ورأيت ذا مال ؛ لأنّ أصل هذه
الأسماء الإضافة ، فإن أفردتها أخرجتها إلى باب الأسماء .

وما ذكرت لك غيرها من نحو (أو) و (في) إنّما تلحق بجملته الأسماء المفردة ، ثمّ تضاف
إذا حدث ذلك فيها ، كما / يضاف رجل ، و غلام ، وما أشبهه . فهذا باب الأسماء . تقول :
هذا في زيد ، ولو عبد الله .

فإن قال قائل : أجعل ذلك غير مثقل إذا سميت به مؤنثا ؛ لأنّني عليه التنوين .
قيل : المؤنث قد يكون نكرة فتنون ؛ كقولك : هذه هندُ أخرى ، وتنون زيدا إذا سميت به
امراة في قول جماعة من النحويين ، فيستوى المؤنث والمذكر إذا لم تكن فيها هاء التانيث ،
فلا يكون فيه التنوين ، نحو رجل سمّيته بقدّم ، أو دعد ، أو هند .

فأيس هذا الاعتراض بشيء . وأيس من كلامهم أن يكون الاسم على هيئة فإذا سمى به غير
من هو له خرج إلى هيئة أخرى . فكذلك المفرد لا ينتقل إذا أضفته .

فأما فوزيد ، وذو مال ، فإنّما غيرا من الأصل اللينى هو لهما ؛ لأنّهما أزرما الإضافة فكان

(١) عيس : ٦ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٨٢ ؛ وأما فم فقد ذهب من أصله حرفان ، لأنّه كان أصله فوه ، فأبدلوا الميم مكان الواو
ليشبه الأسماء المفردة من كلامهم ؛ وقال في ص ١٢٣ : ومن ذلك فم تقول فويه يدلك على أن اللينى ذهب لام وإنها الهاء قولهم :
أفواه .

وفي شرح الكافية ج ١ ص ٢٧٣ ؛ أصله فوه بفتح الفاء ، وسكون اللينى أما فتح الفاء ، فلأن فم بفتح الفاء أكثر وأصح
من الفم والكسر ، وأما سكون اللينى فلا ؛ لا دليل على الحركة والأصل السكون ؛ وانظر أمالي الشجرى ج ٢ ص ٣٩-٤٠ ؛

حرف إعرابهما / منتقلا على غير ما عليه جملة الأسماء ، إنما يكون ذلك في أسماء بعينها معتلة ؛ $\frac{1}{٢٤٥}$
 نحو قولك : أخوك ، وأخاك ، وأبوك ، وفوزيد ، وحموك ، وهنوك في بعض اللغات ؛ لأنها
 في الأفراد أب ، وأخ ، وهن ، وحم . فهذه أسماء كان أصلها الإضافة ؛ لأن رواجعها فيه خاصة .
 فأما فوك فإنما حلفوا لامة لموضع الإضافة ، ثم أبدلوا منها في الأفراد الميم لقرب المخرجين ،
 فقالوا : فم كما ترى ، لا يكون في الأفراد غيره . وقد لحن كثير من الناس العجاج في قوله :

خَالَطَ مِنْ سَلَمَى خِيَاشِيمَ وَفَا^(١)

وايس عندي بلاحن ؛ لأنه حيث اضطرر ألى به في قافية لا يلحقه معها التنوين في مذهبه .

ومن كان يرى تنوين القوافي فيقول :

أَقْلَى اللُّومَ عَاذِلَ وَالْعِتَابِينَ^(٢)

لم ينون هذا ؛ لأن ترك التنوين هو الأكثر الأغلب ، / لما في هذا الاسم من الاعتلال . $\frac{1}{٢٤٦}$

(١) في الخزانة ج ٢ ص ٢٦١ قال أبو عل في البدائيات : فأما قول المبرد : ومن كان يرى تنوين القوافي . . .
 فليس في هذا عنده شيء منع من تنوينه عند من ينون . ويفسد ما ذكره . . . إن من ينون القوافي يلزمه تنوين هذا الاسم لكونه
 في موضع النصب .

وقد خرج أبو عل الرجز على أحوجيهين :

(أ) حذف المضاف إليه وبق المضاف على حاله للضرورة والأصل وفاها .

(ب) جاء على لفة ربيبة التي تقف على الإسم المنون بالسكون ، ولا تبدل من التنوين ألفاً فالألف في (وفا) هي عين الكلمة .
 والرجز للعجاج ، وتمامة : (صباه خرطوماً عقارا قرقفا) والأرجوزة في البيهون ص ٨٢ - ٨٤ .

والصباه : الخمر . الخرطوم : السلافة . العقار : الخمر أيضاً وكذلك القرقف . الخياشيم : جمع خيشوم وهو أقصى الأتف
 وجمع باعتبار أجزائه وأطرافه . يصف طيب نكهتها كأن فيها خمرًا .

انظر الخزانة ج ٢ ص ٦٢ - ٦٣ وشرح الكافية ج ١ ص ٢٧٣ .

(٢) في سيويه ج ٢ ص ٢٩٨ باب وجوه القوافي في الإتياد أما إذا ترنموا فإنهم يلحقون الألف ، والياء ، والواو
 ماينون ، وما لاينون ، لأنهم أرادوا مد الصوت . . . ومالاينون فيه قولهم لجرير : أقل اللوم عاذل والعتاب . وقال في ص ٢٩٩
 « سمعناهم يقولون لجرير : أقل اللوم عاذل والعتاب » .

وفي الخزانة ج ١ ص ٣٤ « ولحاق هذا التنوين إنما هو عند بني تميم ، وقيس » . أقل : فعل أمر يقال : أقلته وقلته بمعنى
 جعلته قليلا بصدية قل بالهزة وبالتضميف ، والمقصود اترك اللوم ، والثقة يعبر بها عن العلم .

عاذل : منادى مرخم عاذلة حلف منه حرف النداء وتمتد وقول إن أصبت لقد أصابها :

والبيت مطلع قصيدة لجرير تجاوزت أبياتها مائة بيت في هجاء الراعي . ديوانه ص ٦٤ - ٨٠ والخزانة ج ١ ص ٣٤ - ٣٧

واعلم أنّ ما جاء من الأسماء على حرفين قليل ؛ لأنّ الثلاثة أقلّ الأصول ، فيكروهون الحذف منها إلّا فيما آخره حرف خفيّ أو حرف لين ، فإنّهم يستثقلون في ذلك الحركات .

فأمّا مثل : قُلْ ، وبع فإنّما حُفِظَتْ لالتقاء الساكنين ما هو في نَبَيْتِكَ ، وحذفت من عِدْ ، ووزن الواوات التي ذهبت ؛ لأنّها وقعت في يعد ويزن^(١) . ويعود جميع ذلك في تصرف الفعل إذا قلت : وعد ، ووزن ، وقال ، وباع ؛ ويقول ، ويبيع .

وكذلك إذا قلت : فة لزيد ، وعية كلاما ، وشية^(٢) . ثوبا .

إنّما لحقها ذلك للنعاب الواو من أولها التي تنهب في عِدْ ، وذهاب الياء من آخرها التي تنهب في ازم . ولا يلزم ذلك في تصرف الفعل إذا قلت : وعيت ، ووايت ، ووشيت .

* * *

فأمّا ما جاء على حرفين بما فيه هاء التانيث فهو أكثر / من ذا ؛ نحو : سنة^(٣) ، وشية ، وعدة ، وثبة^(٤) ، وقلة^(٥) . ورية^(٦) . وذلك ؛ لأنّ الهاء لما اتّصلت به قوى فضارع ما كان على

$\frac{1}{247}$

(١) يظهر أن في الكلام سقطا نستدل عليه بما قاله في الجزء الثاني ص ٤١١ : فإذا قلت : يعد ، ويجد وقعت الواو بين ياء وكسرة فحذفت لذلك .

ويجوز أن يريد بقوله : وقعت سقطت وحذفت فلا يكون في الكلام سقط .

(٢) هاء السكت إنّما تزداد في الوقف لا في الوصل .

(٣) ذكر في الجزء الثالث ص ١٥١ من الأصل أن لام سنة هاء ، أو واو وانظر أمالي الشجرى ج ٢ ص ٥٤ .

(٤) الشبة : الجماعة من الناس وأصلها ثبوة فطلة من ثبا يثبو ، إذا اجتمع وقضام ، وقيل للجماعة ثبة الانضمام بعضها إلى بعض واستدل ابن جنى على أن المخلوف الواو بأن أكثر ما حذفت لانه إنّما هو من الواو ، نحو أب ، وأخ ، وستة ، وعضة .

وثبة الحوض ؛ وسطه . جعلها الأخصش والزجاج مما حذفت عينه من ثاب الماء يثوب . بدليل تصغيرها على ثوية ؛ قال ابن يعيش ؛ والصواب : أن يكون المخلوف منها اللام لكثرة ما حذفت لانه من الأسماء وقلة المخلوف منه العين فلم يأت بما حذفت عينه إلا كلمتان : مذ ، مة انظر أمالي الشجرى ج ٢ ص ٥٨ والخصائص ج ١ ص ٢٢٦ والخصص ج ١٠ ص ٥١ وابن يعيش ج ٥ ص ٤ - ٥ بتمفردات الراسب ص ٧٦ .

(٥) أصلها قلوقة من قلوقة ، أي لعبت بالقلة ، وهي خشبة . جمعها قلون بضم الفاء وكسرها انظر أمالي الشجرى ج ٢ ص ٥٧ - ٥٨ - ابن يعيش ج ٥ ص ٥ شرح الكافية ج ٢ ص ١٧١ واللسان .

(٦) لام الرقة ياء لقولهم : رأيت ، إذا أصبت رثته وجمعها رثات ورثون ، والرقة نهمز ولا تهمز . أمالي الشجرى ج ٢ ص ٦٥ واللسان .

ثلاثة ، وكان بالهاء أثبت من ابن ، واست ، واثنين ؛ لأن ألف الوصل يحذفها الوصل ،
ويحذفها تحرك ما بعدها . وذلك في التصغير [كبنى] وتخفيف الهمز كقولك في أسأل : سأل ،
وفي التشديد وهو قولك : اردد ، ثم تقول : رد إن شئت . فأما رداً أو ردوا فحذفها لازم
للزوم الإدغام .

وهاء التانيث إنما تلعب في الترخيم ، وفي النسب ؛ لأنه عوض منها . وقد يرد في النسب
بعض ما يلعب منه الهاء لعل تلحق . وإنما قصدنا أن نخبر أن ما فيه الهاء من ذوات الحرفين
أكثر مما لا هاء فيه .

وهذا شيء اتصل بالتصريف والإدغام لما يقع في مثله . وهو ما أذكره لك .
/ اعلم أن الحرفين المثليين إذا كانا ملتقيين في كلمة ، وكلاهما متحرك ، وقبل المتحرك الأول^١
ساكن ، طرحت حركة المتحرك الأول على ذلك الساكن ، وأدغمت كنجو ما ذكرت لك
اقتلوا^(١) .

فإذا التقيا وهما سواء أو متقاربان ، والأول منهما أول الكلمة أدخلت ألف الوصل وأدغمت
وذلك : اطيّر زيد^(٢) إنما كانت تطير ، فأسكنت التاء ، فلم يجز أن تبتدىء بساكن ،
فأدخلت ألف الوصل ، ثم أدغمت التاء في الطاء .
وكذلك اترس زيد إذا أردته ترس .

(١) في ماضي نحو اقتل ومضارعه لفتان عند الإدغام : تحريك اللام بالكسرة على الأصل في التخلص من الساكنين فتقول
قتلوا يقتلون ، أو نقل حركة اللام الأول إلى الفاء فتقول قتلوا يقتلون ولم يتقدم من اقتلوا .
انظر سيويه ج ٢ ص ٤١٥ و شرح الشافية لرضي ج ٢ ص ٢٨٥ وقد قرىء في السبعة بالنتين في قوله تعالى (يخلصون) ،
(يهدى) .

(٢) في سيويه ج ٢ ص ٤٢٥ ، فإن وقع حرف ما هو من مخرجه ، أو قريب من مخرجه مبتدأ أدغم وألحقوا الألف الخفيفة
لأنهم لا يستطيعون أن يبتدئوا بساكن وذلك قولهم في فعل من تلوع اطوع ، ومن تذكر اذكر . دعاهم إلى إدغامه أنهما في حرف
وقد كان يقع في الإدغام فهما في الانفصال ودعاهم إلى إلحاق الألف في اذكروا واطوعوا ما دعاهم إلى إسقاطها حين حركوا الهاء
في عطف والتفاف في قتلوا . وتصديق ذلك قوله عز وجل (فادارأتم لها) يريد فطارأتم (وازينت) إنما هي تزينت . . ومن
ذلك قوله عز وجل (اطيروا) .

وينبغي على هذا أن تقول في ترس اترس فإن يفت فحسن البيان كحسه فيما قبله .

فلحول الألف هاهنا كسقوطها من اقتتلوا إذا قلت : قَتَلُوا . فالتحريك يسقطها ؛ كما أن الإسكان يجلبها .

ومن ذلك قوله (وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا)^(١) . وإنما كان (تدارأتم) فيها ، فأدغمت التاء في الدال ، فاحتجت إلى ألف الوصل لاستحالة الابتداء بساكن . ومثله (قَالُوا اضْيُرْنَا بِكَ وَيَمْنًا مَعَكَ)^(٢) .

١ / فإن قلت : تتكلمون ، وتدعون ، لم يجوز الإدغام وإدخال ألف الوصل ؛ لأنَّ ألف الوصل لا تدخل على الفعل المضارع^(٣) ؛ لأنَّ الأفعال إذا كانت على (يَفْعَل) وما أشبهه فهي مضارعة للأسماء ؛ نحو فاعِل وما أشبهه ، فكما لا تكون ألف الوصل في اسم الفاعل كذلك لا تكون فيا ضارعه . إنما تكون في الأفعال الماضية ؛ نحو : انطلق ، واقتدر ، واحمررت ، واستخرج ، واغلبون ، واحرنجم . أو في الأمر : اضرب ، اقتل ، استخرج ؛ لأنها تضارع أسماء الفاعلين فتمتنع ، فهذا موضعها من الكلام . فقد شرحت لك أمرها في الأفعال وتصرفها ، وأمر وقوعها في الأسماء ، والعلّة في ذلك إذ كان بابها الأفعال .

* * *

١ / فإذا قلت في المنفصلين : هذا اسم موسى^(٤) لم يجوز أن تطرح حركة الميم على السين ، لوتحلف ألف الوصل ، كما فعلت في الأفعال ؛ لأنَّ المنفصل بائن تما قبله ، وإنما الإدغام على مقدار لزومه . ولكنك تخفى إن شئت ، وإن شئت حققت ، والمخفى بزنة المحقق ، إلا أنك تختلس اختلاسا كقولك : أراك متعطفاً . فتختلس ولا يجوز الإدغام ؛ لأنَّ الذي قبل الفاء الوسطى ساكن^(٥) .

(١) البقرة : ٧٢ .

(٢) النمل : ٤٧ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٤٢٦ . ولا يسكنون هذه التاء في تتكلمون ، ونحوها ويلحقون ألف الوصل ، لأن الألف إنما لحقت فاعص بها ما كان في معنى فعل واقبل في الأمر فأما الأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين فإنها لا تلحقها كما لا تلحق أسماء الفاعلين

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٠ . مما يجرى مجرى المنفصلين فوك : اقتتلوا ويقتلون ، إن شئت أظهرت وبينت وإن شئت أخفيت وكانت الزنة على حالها كما تفعل في المنفصلين في قولك اسم موسى وقوم مالك ، لا تدغم . . .

(٥) فعل ، وتفعل من المضاعف لا يجرز فيها ولا فيها تصرف منهما الإدغام لاجتماع الساكنين عند الإدغام .

وأما الملحقات من الأسماء فلا إدغام فيها^(١) ، لأنها تنقص عن مقادير ما ألحقت به .
وذلك قولك : قَرَدَد ، ومَهْدَد وما أشبهه ، لأنه ملحق بجعفر . وكذلك الجمع ؛ نحو قولك :
قَرَادِد ، ومَهَادِد ؛ ليكون مثل جعفر^(٢) .

فإن لم يكن ملحقاً لزم الإدغام ؛ نحو قولك : رجل أَلَد ، وَأَصَم ، لأن (أَفْعَل) ليس بملحق
بفعل .

ألا ترى أن مصادرها مختلفة إذا كان فعّالين تقول : دحرج دحرجة ، وأكرم إكراما .
وكذلك (فَعَل) ليس بملحق بدحرج ؛ لأن مصدره التفعيل .

ولكن مثل جَدَوَل ملحق بجعفر وكذلك كوثر .

/ وإن كنا فعّالين فهما ملحقان بدحرج . تقول : حَوَقَل يحوقل حوقلة^(٣) ، وَبَيَطَّر بيطرة^(٤) $\frac{1}{٢٥١}$
وسَهَوَك سهوكة^(٥) . وكذلك ساقى يساقى سلقاة^(٦) .

وفيما ذكرته لك ما يدل على ما يرد عليك منه إن شاء الله .

(١) في سيويه ج ٢ ص ٤٠١ ؛ إذا ضاعفت . . . وذلك قولك : قردد ، لأنك أردت أن تلحقه لأنك إنما أردت أن
تضاعف لتلحقه بما زدت بدحرجت . . . وذلك قولك جلبيته فهو مجلب . . .

وقال أيضاً : « هذا باب تضيف اللام . . . وذلك قولك قردد ، لأنك أردت أن تلحقه بجعفر . . . »

(٢) المناسب أن يقول : مثل جعفر .

(٣) حوقل الرجل ضعف وأما حوقل بمعنى قال لا حول ولا قوة إلا بالله فوزنه فعلل .

(٤) يطر الدابة : شق جلدها ليداويها .

(٥) في اللسان : السهوكه : الصرع . وفي القاموس : سهوك : مثنى روينا .

في سيويه ج ٢ ص ٣٤ ؛ باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة وألحق ببنات الأربعة .

وذلك فعلت ألحقوا الزيادة من موضع اللام وأجروها مجرى دحرجت والدليل على ذلك أن المصدر كالمصدر من بنات الأربعة نحو
جلبيته جلبيبة ، وشمالة شمالة ومثل ذلك فوعلت ، نحو حوقلت ، وصومت صومة ومثل ذلك فيحلت ، نحو يطر بيطرة ، وهيمت
هيمنة ومثل ذلك فوعلت ، نحو جهورت ، وهرولت هرولة ومثل ذلك فعلته نحو سلقته سلقاه ، وجعبت جعباء وقلبته قلباه .

وانظر ص ٢٠٤ رقم ٥ في تلخيص قواعد الإلحاق .

(٦) سلقاه : ألقاه على قفاه .

هذَابَاب

ماشيه من المضاعف بالمعتل محذوف في موضع حذفه

وذلك قولك في أَحَسَّنتُ : أَحَسَّنتُ^(١) ، وفي مَسَّنتُ : مَسَّنتُ ، وتطرح حركته على ما قبله ، وتحذفها ؛ تشبيها بقولك : أردت ، وأقمت ، وكَلَّمت ، وبِعَمت ؛ كما استويا في باب رَدُّ وقام في الإسكان .

واستويا في التصحيح في باب (فَعَل) و (فِعَل) تقول : صُور كما تقول : دُرَّر ، وبيَّع كما تقول : قَدَّد .

وإنما تفعل هذا في الموضع الذي لاتصل إليه فيه الحركة بوجه من الوجوه . وذلك في فِعَلت $\frac{1}{202}$ / وَقِيلِن .

فَأَمَّا لم أَحِسَّ وقولك : أَحَسَّس ، وَاَمَسَّس ، وَمَسَّس وَجِسَّ فلا تحذف ؛ لَأَنَّ هذا تلخذه الحركة إذا ثَنَّيت ، أو جمعت ، أو أَنْثت ؛ نحو : أَحَسُّوا ، وَأَحَسَّا ، وَأَحِسِّي . وكذلك مَسَّى وَمَسَّا .

وإنما جاز في ذلك الموضع للزوم السكون . وليس ذلك بجيد ولا حسن ، وإنما هو تشبيه . قال الشاعر :

خَلَا أَنَّ الْعِشَاقَ مِنَ الْمَطْسَايِسَا أَحْسَنَ بِهِ فَهِنَّ إِلَيْهِ شُؤْسُ^(٢)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠٠ باب ما شد من المضاعف فثبه بباب أقت . . . وذلك قولم : أحست يريدون أحست ، وأحسن يريدون أحسن . وكذلك تبني اللام من الفعل في كل السكون ولا تصل إليها الحركة شبهوها بأقت . . .

فإذا قلت لم أحس لم تحلف ، لأن اللام في موضع قد تلخذه الحركة ولم يبين على سكون لا تناله الحركة . . .

(٢) رواية أحسن به كما هنا ذكرت في موضعين من أمالي الشجري ج ١ ص ٩٧ ، ٢٨٨ وفي الاقتضاب ص ٢٩٩ .

وروى ثعلب في مجالسه ص ٤٨٦ حين به وكذلك القالي في أماليه ج ١ ص ١٧٦ وفي السط ص ٤٢٨ .

ومن قال : سَنَتْ ففتح الميم فإِنَّمَا شَبَّهَهَا بِدَسَتْ ؛ لِأَنَّ أَصْلَهَا كَانَ لَاس يَلِيس . وقد فسّرنا^(١) امتناعها من ذلك ؛ لما يلزمها في المضارع وغيره من تصرف الفعل .

فهذا الذي فتح الميم حذف لما ذكرت لك . وترك الميم على أصلها للتغيير .

واعلم أَنَّ التضعيف مستثقل وَأَنَّ رَفَعَ اللسان عنه [مرة واحدة ثمَّ العودة إليه ليس كرفع اللسان عنه وعن الحرف الذي من مخرجه ولا فصل بينهما فلذلك وجب]^(٢) وقوم من العرب إذا وقع / التضعيف أبدوا الأياء من الثاني لثلاً يلتقي حرفان من جنس واحد ؛ لِأَنَّ الكسرة بعض الأياء ، وَأَنَّ الأياء تَغْلِبُ على الواو رابعةً فما فوقها حتى تصيرها ياءً ؛ لا يكون إلا ذلك . وقد مضى هنا .

وذلك قولهم في تَقَضَّضت : تَقَضَّضت^(٣) ، وفي أمّات : أمّيت . وكذلك تسرّيت في تسرّرت والدليل على أَنَّ هذا إِنَّمَا أُبدل لاستثقل التضعيف قولك : دينار ، وقيراط . والأصل دنّار وقِرّاط ، فأبدلت الأياء للكسرة ، فلما فرقت بين المضاعفين رجع الأصل فقلت : دنانير ، وقراريط ، وقَرَّيريط .

واعلم أَنَّ الشعراء إذا اضطروا إلى إسكان حرف مّا هو متحرّك فلم يصابوا إلى ذلك أبدوا منه الأياء إذا كانت قبله كسرة ؛ لِأَنَّ الأياء إذا كانت كذلك لم تحرك ، فيسلم الإعراب ، ويصحّ الوزن . وذلك قوله :

الأشوس : الذي ينظر بأحد شق عينيه تقيظاً وقيل هو الذي يصغر عينه ، ويضم أجفانه ، والضهير في به وإليه يعود على الأسد .

ولأبي زيد الطائي منه قصة مذكورة في الانتصاب ص ٢٩٩ ، وشرح أدب الكاتب لجواليقي ص ١٣٥ مع بقية الأبيات .

(١) لم يفسر ذلك فيما مضى .

(٢) تصحيح السيراني .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠١ « باب ما شد فأبدل مكان اللام ياء لكراهية التضعيف وليس بمطرود . . . ذلك قولك : تسريت ، وتظنيت ، وتقصيت : من القصة ، وأمّيت . . . »

وفي الكامل ج ٦ ص ١٩٦ « والعرب تبدل كثيراً الأياء من أحد التضعيفين فيقولون تظنيت والأصل تظننت ، لأنه تعدلت من الظن وكذلك تقصيت من الانتقاض وكذلك تسريت ومثل هذا كثير . »

وانظر ص ٦٢ من هذا الجزء .

لها أَشَارِيرٌ مِنْ لَحْمٍ تَتَمَّمُهُ مِنَ الثَّمَالِي وَوَحْزٌ مِنْ أَرَانِيهَا^(١) / لم يجز أن يذكر الباء في الثعالب ، ويحركها فينكسر الشعر ، فأبدل الياء لا ذكرت لك . ومثله :

ومنهل ليس له حَسَّوَأَزِقُ وَلِضْفَادِي جَمَّسِهِ نَقَائِقُ^(٢)

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٤٤ على إبدال الياء من الباء في الثعالب ، والأرانب .

وقال ابن مفلح في كتابه الضرائر : وقد يمكن أن يكون الثعالي جمع ثعالة فيكون الأصل الثعائل « ثم قلبا مكانياً .
الأشارير : جمع إشرايرة بكسر الهزة وهي القطعة من اللحم تجفف للادخار . تمره : تجففه يريد بقاءه في وكرها حتى يجف . الوحز : القطع من اللحم وأصل الوحز الطمن الخفيف ، كأنه يريد ما تقطعه من اللحم بسرعة . وروي : متمرة على صيغة اسم المفعول بالجر صفة لأشارير وبالنصب حال منها . وقال النحاس في شرح أبيات سيبويه ويقال إن المبرد صحفه بالثاء المثلثة وتجب منه ثعلب فقال إنما كان ينمر اللحم بالبصرة فكيف غلط في هذا .

البيت من قصيدة لأبي كامل البشكري في وصف عقاب . انظر شواهد الشافية ص ٤٤٣ - ٤٤٤ ومجالس ثعلب ص ٢٢٩ ، والضرائر للألوسي ص ١٥٣ .

في الأصل « تمره » بالثاء ، فلم يصحفه المبرد .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٤٤ على إبدال الياء من العين في الضفادى للضرورة .

المنهل : المورد . الخوازيق : الجماعات مفردتها حازقة وقيل حزيفة وجمع فميلة جمع فاعلة ، الجم : معظم الماء . والنقائق : أصوات الضفادع مفردتها نقنقة .

منهل : مجرور برب المنخوف ، بعد الواو ، جنبه مضاف إليه . والنقائق مبتدأ خبره الجار والمجرور والجملة صفة ثانية لمنهل .

وصف المنهل بالبعد والخافة فلا يقدر أحد أن يرده لبعده وهوله ، فليس به إلا الضفادع النفاقة ولكن لإقداى وشجاعتى قد وردته ، وقال الأعمى : ويقال إن البيت مصنوع صنعه خلف الأحمر .

وانظر شواهد الشافية ص ٤٤١ - ٤٤٣ ، الضرائر للألوسي ص ١٥٢ .

هَذَا بَابٌ مَا يَحذفُ اسْتِخْفَافًا لِأَنَّ اللَّيْسَ فِيهِ مَأْمُونٌ

وذلك أنَّ للأشياء أصولًا ، ثمَّ يحذف منها ما يخرجها عن أصولها .
فمن هذا المحذوف ما يبلغ بالشئ أصله .
ومنه ما يحذف لأنَّ ما بقى دالٌّ عليه وإن يكن ذلك أصله .
فأما ما يبلغ به أصله فإنَّ كناية المجرور في الكلام ككناية المنصوب ، وذلك لأنَّ الأصل الرفع ، وهو الذي لا يتمُّ الكلام إلَّا به ؛ كالابتداء والخبر ، والفعل والفاعل .
ولنَّما المنصوب والمخفوض لِمَا خرجا إليه عن هذا الرفع .
فلذلك اشتركا في التثنية والجمع ؛ نحو : مسلمين ، ومسلمين ، ومسلمات .
/ ولذلك كان مالا ينصرف إذا كان مخفوضا فتح ، وحمل على ما هو نظير الخفض ؛ $\frac{1}{٢٥٥}$
نحو : مررت بعمان ، وأحمرَ يا فتى .
وذلك قولك في الكناية : ضربتك ، ومررت بك ، وضربتته ، ومررت به ، وضربتهم ،
وعاينهم واحد^(١) .
وتقول : هذا غلامى ، وهذا الضاربى فيستويان ، فإذا قلت : ضربنى ، زدت نونا على
المخفوض ، ليسم الفعل ؛ لأنَّ الفعل لا يدخله جرٌّ ولا كسر .
فإنَّما زدت هذه النون ليسم ؛ لأنَّ هذه الياء تكسر ما وقعت عليه . فإن قلت : قد قلت :
الضاربى والياء منصوبة ، فإنَّما ذلك ؛ لأنَّ الضارب اسم فلم يكره الكسر فيه .
والدليل على أنَّ الياء منصوبة قولك : الضارب زيدًا .

(١) أنظر ص ٧ .

فإن قلت : فقد يدخل الفعل الكسرة في قولك : اضرب الرجل ، فإنما ذلك لالتقاء الساكتين وإيسر بلازم . وإنما كسروا ليُعلموا أنه عارضٌ في الفعل ؛ إذ لم يكن من إعرابه^(١) .

ونظير زيادة هذه النون في المنصوب قولهم في / المجرور : منى ، وعنى ، وقولني^(٢) .

زادوا النون ؛ ليسلم ما قبلها على سكونه ، كما سلم الفعل على فتحه . فقد زيدت في المجرور كما زيدت في المنصوب .

ولو كان آخر الاسم متصرفاً بالحركة لم تزد ؛ نحو قولك : هذا هنيئ ، ودئى .

فالذي ذكرنا مما يحلف قولك : إننى ، وكأنتى ، ولعلنى ، لأن هذه الحروف مشبهة للفعل مفتوحة الأواخر ، فزدت فيها النون ، كما زدتها في الفعل لتسلم حرركاتها .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٨٦ « وأعلم أن علامة إضمار المنصوب المتكلم (في) وعلامة إضمار المجرور المتكلم الياء . . . وسألته عن الضاربي فقال : هذا اسم ويدخله الجر وإنما قالوا في الفعل ضريبي ، كراهية أن يدخله الكسر ، كما منع الجر فإن قلت : قد نقول اضرب الرجل فتكسر فإنك لم تكسرها كسراً يكون للأسماء وإنما يكون هذا الالتقاء الساكتين » .

كلام المبرد صريح في أن الضمير المتصل باسم الفاعل المحل بأن في موضع نصب كما صرح هنا بقوله « الياء منصوبة في الضاربي والدليل على أن الياء منصوبة قولك : الضاربي زيدي » .

وقال في ص ٤٥ من الأصل . « وتقع في النصب ، نحو ضريبي والضاربي » .

وقال في ص ٢٧٨ : « وكذلك تقول هذا الضاربي الياء في موضع نصب » .

وقال في الجزء الرابع ص ٤٦٢ من الأصل في الحديث عن اسم الفاعل « ولا يجوز أن تسفل عليه الألف واللام وتضيفه كما لم يجز ذلك في الغلام » .

وفي الأشرفي ج ٢ ص ١٣٦ وقال المبرد والرماني في الضاربيك وضاربيك موضع الضمير خفض .

وفي التصريح ج ٢ ص ٣٠ وذهب الجرمي والمسازني والمبرد إلى أن الضمير فيهما في محل خفض . . . وقال الرضي في شرح الكافية ج ١ ص ٢٦٢ « وقال الرماني والمبرد في أحد قوليه « فجعل للمبرد قولين في هذا . وأجاز المبرد في نقده لكتاب سيبويه ص ٦١ أن يكون الضمير في الضاربيك في موضع نصب أو جر ورد على الأخص الذي جملة في موضع نصب فقط وسيبويه يراه في محل جر أو نصب فالمبرد في المقضب عدل عما قاله في نقد سيبويه ج ١ ص ٩٤ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٨٦ - ٢٨٧ « وسألته عن قولهم ، منى ، وقولني ، وقولني ، وعنى ، ولدي قلت : ما بالهم جعلوا علامة إضمار المجرور ههنا كعلامة إضمار المنصوب ، فقال : إنه ليس في الدنيا حرف تلحقه ياء الإضافة إلا كان متحركاً مكسوراً ولم يريهوا أن يحركوا الطاء التي في قط ، ولا النون التي في من لم يكن لم يد من أن يجيئوا بحرف لياء الإضافة متحركاً إذ لم يريهوا أن يحركوا الطاء ، ولا النونات ، لأنها لا تذكر أبداً إلا وقبلها حرف متحرك مكسور وكانت النون لولى لأن من كلامهم أن تكون النون والياء علامة للمتكلم » .

ويجوز فيهن الحلف فتقول : إني ، وكأني ، ولكني .

وإنما جاز ، لأنَّ النون في (إن) و (كأن) ثقيلة ، وهي مع ذلك مُشبهة بالفعل وليست بأفعال . فحلفت كراهية التضعيف ، وإن أثبت فلما وصفته .

فإن قال قائل : فأنت تقول : لعلني ، وليس في لعل نون ، فإنما ذلك لأنَّ (لعل) مضعفة^(١) : ، وهي أقرب الحروف من النون ، وتعاقبها ، وتدغم كل واحدة / منهما في $\frac{1}{٢٥٧}$ صاحبيتها . وقد مضى القول في هذا .

فأما (ليتني) فلا يجوز حلف النون منها إلا أن يضطرَّ شاعر فيحذفها ، لأنَّ الضرورة تردُّ الأشياء إلى أصولها ، والأصل الياء وحدها ، وليست (ليت) بفعل وإنما هي مشبهة . فمن ذلك قوله :

تَمَنَّى مَزِيدُ زَيْدًا فَسَلَّاقِي أَمَا ثِقَةٌ إِذَا اخْتَلَفَ الْعَوَالِي
كَمُنِّيَةِ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي أَصَادِفُهُ وَيَهْلِكُ جُلٌّ مَالِي^(٢)

فهذا من المحلوف الذي يُبلغ به الأصل .

(١) يريد مضعفة اللام .

في سيبويه ج ١ ص ٣٨٦ : فإن قلت : ما بالك العرب قد قالت : إني ، وكأني ، ولعل ، ولكني ، فإنه زعم أن هذا الحروف اجتمع فيها أنها كثيرة في كلامهم ، وأنهم يستقلون في كلامهم للتضعيف فلما اجتمع كثرة استعمالها إياها ، وتضمين الحروف حلفوا التي تلي الياء . قلت : لعل ليس فيها نون فإنه زعم أن اللام قريبة من النون وهي أقرب الحروف من النون ألا ترى أن النون قد تدغم مع اللام حتى تبدل مكانها لام وذلك لقرابتهما منها فحذفوا هذه النون كما يحذفون ما يكثر استعماله إياه .

وانظر الروض الأتف ج ١ ص ١٢٦ ، ج ٢ ص ٢١٠ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٨٦ على حلف نون الوقاية من لئني للضرورة . والشعر لزيد الخليل رضي الله عنه . مزيد رجل من بني أسد كان يتمنى أن يلقى زيد الخليل فلقبه زيد الخليل فطمعته فهرب منه . العوالي : جمع عالية : وهي من الروع ما يلى الموضع الذي يركب فيه السنان . يعني وقت اختلاف الرياح يجيئها وضاهاها للعلمان . جابر : رجل من خلفان تمنى أن يلقى زيدا فالتقيا فاعطفا طمسين وهما دارعان فالتقى ربح جابر ولم يفت شيئا ، وانكسر ظهره .

كنية في موضع المقبول المطلق أي تمنى مزيد تمنياً كتمنى جابر ، وإذ ظرف عامله منية وهي اسم مصدر لتمنى . ويهلك : مضارع منصوب بأن مضمره بعد واو المعية الواقعة في جواب التمني . انظر الخزانة ج ٢ ص ٤٤٦ - ٤٤٧ . .

وتما حلف استخفافاً لأنَّ ما ظهر دأبل عليه قولهم في كلِّ قبيلة تظهر فيها لام المعرفة ؛ مثل
 بنى الحارث ، وبنى الهَجِيم ، وبنى العنبر : هو بَلْعَنبر ، وبلهْجيم . فيحلفون النون لقربها
 من اللام ؛ لأنَّهم يكرهون التضعيف . فإن كان مثل بنى النجَّار ، والنمر ، والتميم لم يحلفوا ؛
 لأنَّهم يجمعوا عليه علَّتَيْن : الإدغام ، والحلف .

ويقولون : علَّماء بنو فلان ، يريدون : على الماء فيحلفون لام على ؛ كما قال :

/ وما سَبَقَ القَيْسِيُّ مِنْ ضَعْفِ حَيْلَةٍ وَلَكِنْ طَفَتْ عِلْمَاءُ قُلْفَةَ خَالِدٍ^(١)

١
٢٥٨

واعلم أنَّ كلَّ مدغم فيما بعده إذا كانا من كلمتين فإنَّهما الأول جائز ؛ لأنَّه غير لازم
 للثاني ، إلاَّ أنَّه في بعض أحسن منه في بعض على قدر تداني المخارج وبعدها .

فإذا لقيت التاء دالا أو طاء ، كان الإدغام أحسن^(٢) ؛ لأنَّ مخرج الثلاثة واحد ، وإنَّما
 يفصل بينها أعراض فيها . وذلك قولك : ذهبْطَلحة ، الإدغام أحسن . وكذلك هُدَّمدارُ زيدٍ^(٣)
 ومثل ذلك : لم يعد تميم ، ولم يعد طاهر .

فإن قلت : انقط داود كان الإدغام بأن تطبق موضع الطاء أحسن لأن في الطاء إطباقا
 فيكرهون ذهابه . تقول : انقطاود .

ولو قلت : انقطاود كان حسنا . ولكنَّ الاختيار ما ذكرت لك . وإن لم تدغم / فجائز .

١
٢٥٩

(١) في الكامل ج ٧ ص ٢٤٩ - ٢٥٠ ، فإن العرب إذا التقت في مثل هذا الموضع لأمان استجازوا حذف إحداهما استقبالا
 للتضعيف ، لأن ما سبق دليل على ما حذف فيقولون علماء بنو فلان كما قال الفرزدق : وما سبق القيسى

و كذلك كل اسم من أسماء القبائل تظهر فيه لام المعرفة فإنهم يميزون منه حذف النون التي في قواك : بنو لقرب مخرج النون
 من اللام وذلك قولك : فلان من بلحارث ، وبلعنبر ، وبلهجيم . وأما هذا في ج ٨ ص ٦٥ .
 والبيت مفرد في ديوان الفرزدق ص ٢١٦ وفي أمالي الشجري ج ٢ ص ٤ .

وقال سيوييه ج ٢ ص ٤٣٠ : ومن الشاذ قولهم في بنى العنبر ، وبنى الحارث : بلعنبر ، وبلحارث بحذف النون و كذلك
 يملكون بكل قبيلة تظهر فيها لام المعرفة . فأما إذا لم تظهر اللام فيها فلا يكون ذلك ، لأنها لما كانت مما أكثر في كلامهم وكانت
 اللام والنون قريبين المخارج حلفوها وشبهوها بمس ومثل هذا قول بعضهم : علماء بنو فلان فحلف اللام يريد : حل الماء
 بنو فلان وهي عربية

(٢) في سيوييه ج ٢ ص ٤١٨ : و كذلك الطاء ، مع التاء

و كذلك التاء مع الدال ، والدال مع التاء لأنه ليس بينهما إلا الحس والجهر

(٣) الأصل : همت دار زيد .

والظاء ، والثاء ، والذال هنا أمر بعضهم مع بعض في تبقية الإطباق وحذفه ، وحسن الإدغام وجواز التبيين .

وفيا ذكرت لك من قرب المخارج وبعدها كفاية .

فَأَمَّا قِرَاءَةُ أَبِي عَمْرٍو (هَثُوبَ الْكُفَّارِ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ) فَإِنَّ التَّبْيِينَ أَحْسَنَ مِمَّا قَرَأَ ؛ لِأَنَّ الثَّاءَ لَا تَقْرَبُ مِنَ اللَّامِ كَقُرْبِ الثَّاءِ وَأَخْتِيهَا . وَكَذَلِكَ الثَّاءُ فِي قِرَاعَتِهِ (بِتَوَثُّرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا)^(١) .

وليست هذه اللام كلام المعرفة لازمة لكل اسم تريد تعريفه . فليس يجوز فيها مع هذه الحروف التي ذكرت لك وهي ثلاثة عشر حرفاً إلا الإدغام . وقد ذكرناها بتفسيرها^(٢) .

وإنما يلزم الإدغام على قدر لزوم الحرف ؛ ألا ترى / أنها إذا كانت في كلمة واحدة لم ^١/_{٢٦٠} يجز الإظهار ؛ إلا أن يضطر الشاعر فيرد الشيء إلى أصله ؛ نحو : ردّ ، وفرّ ، ودابة ، وشابة ، لأنّ الباء الأولى تلزم الثانية .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : أَنْتُمْ تَكَلِّمَانِي ، وَتَكَلِّمَانِي ، وَقَوْلُهُ : (أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي)^(٣) وَفِي الْقُرْآنِ : (لِمَ تُوَدُّونَنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ)^(٤) فَلِأَنَّ الثَّانِيَةَ مَنْفَصِلَةٌ مِنَ الْأُولَى ؛ لِأَنَّهَا اسْمُ الْمَفْعُولِ . تَقُولُ : أَنْتُمْ تَظْلِمَانِ زَيْدًا ، وَأَنْتُمْ تَظْلِمُونَ عَمْرًا .

وَأَمَّا (دَابَّةٌ) فَهِيَ فَاعِلَةٌ ، وَكَذَلِكَ (رَدٌّ) فَفَعَلٌ . فَهُمَا لَازِمَةٌ إِحْدَاهُمَا لِلْأُخْرَى لَا تَنْفَصِلُ مِنْهَا . فَإِذَا اضْطُرَّ شَاعِرٌ جَازَ رَدَّدَ ، وَضَمَّنَ كَمَا قَالَ :

تَشْكُو الْوَجَى مِنْ أَظْلَلٍ وَأَظْلَلٍ^(٥)

(١) قراءة الأدغام من السبعة وانظر ص ٢١٤ وسيبويه ج ٢ ص ٢١٧ .

(٢) تقدم في ص ٢١٣ .

(٣) الزمر : ٦٤ .

(٤) الصف : ٥٥ .

(٥) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٦١ على إظهار التضمين في أظلل للضرورة . الوجى : الخفاء . الأظلل : باطن خف البعير . والمعنى أنه حمل عليه حتى اشتكى خفيه ، وبعده :

من طول إملال وظهر ممل

الإملال : السفر ، وممل شاذ أيضاً والقياس ممل .

وهو من رجز لأبي النجم العجل في وصف الإبل ، أوله : الحمد لله العجل الأجل . . انظر شواهد الشافية ص ٤٩١ والطرائف

الأديبية للأستاذ الميمني ص ٥٧ - ٧١ .

وقال :

مَهْلًا أَعَادَلُ قَدْ جَرَيْتِ مِنْ خُلُقِي أَنِّي أَجُودُ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ صَنِينُوا^(١)

وقال :

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَجْلَلِ^(٢)

1 / واعلم أنَّ ألف الوصل التي تكون مع اللام للتعريف تخالف سائر ألفات الوصل ، وإن كانت في الوصل مثلهنَّ .

وذلك أنَّها مفتوحة ، لأنَّها لم تلحق اسمًا ولا فعلًا ، نحو : اضْرِبْ ، واقتُلْ ، وابن ، واسم ، وإنَّما لحقت حرفًا ، فلذلك فتحت وخولف بلفظها لمخالفة ما وقعت عليه الأسماء والأفعال .

فإذا كانت في درج الكلام سقطت كسقوط سائر ألفات الوصل . وذلك قولك : لقيت القوم فنسقط ، وتقول : والقوم ذاهبون ، وكذلك جميع ما صرفت فيه ، إلا أن تلحقها ألف الاستفهام فتجعلها مئة ، ولا تحذفها ، فيلتبس الخبر بالاستفهام ؛ لأنَّها مفتوحة ، فلو حذفتها لاستوى اللفظان . وذلك قولك في الاستفهام : أَرَجُلٌ لَقِيْتُكَ ؟ وقوله : (آله خيرٌ أم ما يُشْرِكُونَ)^(٣) .

وكذلك ألف (آيم) ، لأنَّها لزم اسمًا لا يستعمل إلا في القسم ، فهو مضارع لألف اللام : تقول : آيم الله لقد كان / ذلك ، آيم الله لقد كان ذلك . ولذلك قالوا : يا الله اغفر لنا^(٤) ، لما كنت في اسم لانفارقه وثبتت في الاستفهام فعلا بها ذلك .
وكذلك : أفا لله لتفعلن ، لما وصفت لك .

فإذا كنت مستأنفة وتحركت اللام بعدها بحركة الهمزة فإنَّ النحويين يختلفون فيها . فيقول قوم : ألحمر جاعئ فيشبتونها وإن تحركت اللام ، ولا يجعلونها مثل قولك : (سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ) ؛ لأنَّها كانت اسأل ، فلما تحركت السين سقطت ألف الوصل .
فهؤلاء يحتجّون بثباتها في الاستفهام ، وأنَّ ما بعدها ساكن الأصل ، لا يكون إلا على ذلك

(١) تقدم في ص ١٤٢ .

(٢) تقدم في ص ١٤٢ .

(٣) النسل : ٥٩ .

وحديث همزة الوصل تقدم في ص ٣٠ ، ٦٣ - ٦٤ .

(٤) الشاهد في قطع همزة لفظ الجلالة وهذا من خصائص هذا اللفظ الشريف ومثله : أفاقه . وانظر شرح الكافية لرضي ج ٢

ص ٣١٠ ، وسيبويه ج ٢ ص ١٤٥ ، ٤١٠ .

وهؤلاء لا يدغمون ما قبل اللام في اللام كما قرب جواره منها ؛ لأن حكم اللام عندهم حكم السكون . فلذلك ثبتت ألف الوصل .

ومنهم من يقول : لَحْمَر جاعلي ، فيحذف الألف / لتحرك اللام . وعلى هذا قرأ أبو عمرو $\frac{1}{٢٦٣}$ (وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادَ لَوْلَى) (١) .

وكان الأخفض يجيز : اسَلَّ زيدا ؛ لأنَّ السين عنده ساكنة لأنَّ الحركة للهمزة . وهذا غلط شديد ؛ لأنَّ السين متصرفة كسائر الحروف ؛ وألف الوصل لا أصل لها ، فتمت وُجد السبيل إلى إسقاطها سقطت ، واللام مبنية على السكون لا موضع لها غيره . فأمرهما مختلف . ولذلك لحقتها ألف الوصل مفتوحة مخالفة لسائر الألفات .

تم الإدغام

قال أبو العباس : كنا قدّمنا في أول كتابنا وبعد ذلك أشياء جرى ذكرها لما يشاكلها في مواضعها ، ولم يكن موضع تفسيرها ، فوجدنا أن نفسرها إذا قضينا القول فيما قصدنا له عند ذكرها .

فمن ذلك لام الخفض التي يسميها النحويون لام الملك / فقلنا : هي مكسورة مع الأسماء $\frac{1}{٢٦٤}$ الظاهرة ، ومفتوحة مع الأسماء المضمر (٢) ؛ لعلنا نذكرها . وهذا أو ان ذكرها (٣) .

أصلها عندنا الفتح كما يقع مع المضمّر ؛ نحو قولك : المال لك ، والمال لنا ، والدرهم لكم ، ولهم . وكذلك كل مضمّر .

فإذا قلت : المال ليزيد كسرتها ؛ لئلا تلتبس بلام الابتداء ، ولم تكن الحركة فيها إعرابا فيسلمها على ما خيلت .

(١) النجم : ٥٠ ؛ وفي الأتحاف ص ٤٠٣ « بادغام التنوين في اللام بعد نقل حركة الهمزة إليها نافع وأبو عمرو وأبو جعفر ويمتوب » وانظر شرح الشافية ج ٢ ص ٥١ - ٥٢ .

(٢) في الأصل (المظهرة) وهو سهو .

(٣) في سيويه ج ١ ص ٢٨٩ « باب ما ترده علامة الإضمار إلى أصله فن ذلك قولك لعبد الله مال ثم تقول لك مال ، وله مال ، ففتح اللام وذلك أن اللام لو فتحوها في الإضافة لالتبس بلام الابتداء إذا قال : أن هذا فلان ، ولهذا أفضل منك فأرادوا أن يميزوا بينهما فلما أضمروا لم يخافوا أن تلتبس بها ، لأن هذا الإضمار لا يكون لرفع ويكون لجر . . . » وقد كرر المراد هذه اللمة في المقضب كما ذكرها في الكامل ج ٤ ص ٤٦ وسيبويه في الجزء الرابع ص ٥٢٤ .

وموضع الالتباس أنك لو قلت : إن زيدا لهذا ، وإن عمرا لذلك ، وأنت تريد لام الملك ،
لم يدر السامع أيهما أردت : إن زيدا في ملكك ذلك ، أو إن زيدا ذلك ؟
فإذا كسرت فقلت : إن زيدا لذلك ، علم أنه في ملكه ، وإذا قلت : إن زيدا لذلك ، علم
أن زيدا ذلك .

وكذلك الأسماء المعربة إذا وقفت عليها فقلت : إن هذا لزيد لم يدر أهو زيد أم هو له ؟
فإن قال قائل : فلم لا يكون / ذلك في الباء ؟
قيل : لأن الباء لا يشركها مثلها فتخاف لبسا ، فينبئتها أبدا الكسر مع الظاهر والمضمر .
تقول : مررت بزيد ، وبك ، وبه ، وبهم .

كما أن بنية الكاف الفتح إذا قلت : أنت كزيد ، ولست كه^(١) يا فتى .
فإن قال : فما بالك تكسرها إذا قلت : لست كهي ؟
فإنما ذلك ؛ لأن ياء الإضافة تحوّل كل حركة إلى كسرة . تقول : هذا غلامي ، وضربت
غلامي ، والمال لي .

فأما أمثلك الالتباس في اللام مع المضمر ؛ فإنما ذلك لأن ضمير الرفع لا يلتبس بضمير
الجر . تقول : إن هذا لك ، وإن هذا لأنت ، وإن هؤلاء لنحن . فلاختلاف اللفظين أمن
الالتباس .

قال : وكنا ذكرنا في صدر هذا الكتاب أمر الأفعال ، والأسماء ، ووعدنا أن نخبر ليم
كنت الأسماء على ثلاثة أنحاء لا زيادة فيها : على ثلاثة أحرف ، وأربعة ، وخمسة ؟
وكانت الأفعال على ضربين : على ثلاثة ، وأربعة . ولم يكن في الأفعال شيء على خمسة
أحرف كلها أصلي . فهذا وقت تفسيره وموضعه .

/ للنحويين في هذا أقاويل يقارب بعضها بعضا .
٢٦٦

(٦) جر الكاف لتفسير المتصل مخصص بالضرورة عند سيويه قال : في ج ١ ص ٣٩٢ • إلا أن الشاعر إذا انظر أنسر
في الكاف فيجرونها على القياس . . .

يقولون : الأسماء أمكن من الأفعال ؛ فلذلك كان لها على الأفعال فضيلة تمكّنها^(١) ، وأن الأفعال تبع لها .

فقلنا في تفسير قول هؤلاء: الدليل على صحة ما قالوا أن الأسماء الثلاثية تكون على ضروب من الأبنية تلحقها أبنية الأفعال ؛ لأن أبنية الأفعال إنما هي فَعَل ، وفَعِل ، وفَعُل ومضارعاتها : يَفْعَل ، وَيَفْعِل ، وَيَفْعُل .

والأسماء تكون على (فَعَل) ؛ نحو : جَمَلَ وَجَبَلَ ، وعلى (فَعِل) ؛ نحو : فِخَذَ وَكِيفَ ، وعلى (فَعُل) ؛ نحو : رَجُلٌ وَعَضُدٌ .

وتكون الأسماء مفردة (بِفَعَل) ؛ نحو : ضِلَعٌ وَحِوَصٌ ، و (بِفَعُل) نحو : خُضُّصٌ ، وَعُتُقٌ .

وتكون سواكن الأوساط ؛ نحو : فَهْدٌ ، وَكَلْبٌ ، وَنَحْوُ : جِدْعٌ ، وَعِذْلٌ ، وَنَحْوُ : بُرْدٌ ، وَخُرْجٌ .

ويكون في المتحركة ، نحو : إِبِلٌ ، وَإِطْلٌ .

فإذا صرت إلى الأربعة لم تكن الأفعال / بغير زائدة إلا على (فَعَلَل) ؛ نحو : دَحْرَجٌ ، $\frac{1}{217}$ وَسَرَهَفٌ^(٢) وَهَمَلَجٌ^(٣) . فهذا نظيره في الأسماء جعفر ، وصندل ، وفرقد .

وتكون في الأسماء على (فَعَلَل) ؛ نحو : درهم ، وهجرع .

وفَعُلٌ نحو : حُبْرُجٌ وَتُرْتِيمٌ^(٤) ، و (فَعِلِل) نحو : زَبْرِجٌ ، وَزَبِيرٌ^(٥) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٤٠ « وليس لبنات الخمسة فعل ، كما أنها لا تكسر للجمع ، لأنها بلغت أكثر الذاية مما ليس فيه زيادة فاستقلوا أن تلزمهم الزوائد فيها ، لأنها إذا كانت فعلا فلا بد من لزوم الزيادات فاستقلوا ذلك أن يكون لازماً لهم إذ كان عدده أكثر عدد ما لا زيادة فيه . . . »

وقال المازني في تصريفه ج ١ ص ٢٨ « وتكون الأسماء على خمسة أمر لازية فيها ولا يكون ذلك في الأفعال ، لأن الأسماء أقوى من الأفعال فجعلوا لها على الأفعال فضيلة ، لقوتها واستثناء الأسماء عن الأفعال وحاجة الأفعال إليها ، ولا يكون فعل من بنات الخمسة البتة . »

(٢) سرهفه : نعمة وأحسن غذاءه .

(٣) هملجت الدابة هملجة وهملجا : حسن سيرها في سرعة .

(٤) الحبرج : ذكر الحبارى . ذكرنا فيما سبق ص ٦٦ أن الترتيم من أمثلة سيبويه والمنصف ولم تذكره كتب اللغة .

٢٢٢

(٥) الزبير : ما يعلو الثوب الجديد .

فلذلك كان في الأسماء مثل سفرجل ، وجخمرش ، وجردخل ، وقُدغيل^(١) .
 فزادت هذه الأبنية كما زاد ما ذكرت لك . وإنما ذكرت لك رسماً وبقية أشياء ،
 لأنني إنما أردت بما بينت الإيضاح لهذا الأصل الذي ذكرته .

وقال قوم : الأفعال تلزمها الزوائد ، وتتصرف بها ، فيلزمها حروف المضارعة وغير ذلك
 من الزوائد ؛ كما لحق الأربعة التاء في تدحرج ، وألف الوصل والنون ، في احرنجم ، ونحوه ،
 وتضعيف اللام في قولك : اقشعر ، واطمأن ، فكهوأن يبلغوا بها الخمسة ، فتلزمها الزوائد
 فتخرج عن المقدار ، وتصير إلى ما يستثقل . والأسماء لا يكره ذلك فيها ؛ لأن / الزوائد غير
 لازمة لها ، وإن كانت قد تدخل في بعضها وليس بمنزلة اللازم للمعالي .

ألا ترى أن قولك : اقتلر ، واستخرج ، وقاتل ، واغدودن ، واعلوط^(٢) قد خرجت هذه
 الأفعال إلى معانٍ بالزوائد ، لولا هذه الزوائد لم تعلم .

إذا قلت : استخرج فمعناه : أنه طلب أن يخرج إليه .

وإذا قلت : (فاعِل) وجب أن يكون الفعل من اثنين .

وإذا قلت : (فَعَل) فقد كثرت الفعل .

والأسماء لا يكون فيها شيء من هذا إلا التي تُبنى على أفعالها ؛ نحو : مستخرج ، ومنطلق ،
 فإنها بعدُ راجعة إلى الأفعال .

وقال قوم : لما كانت الأسماء هي التي يخبر عنها ، وإنما الأفعال آلة لها ، جعلت لها على
 الأفعال فضيلة تبين بها حال تمكُّنها .

وكلّ الأقاويل حسن / جميل . وهذا الأخير قول المازني .

^١
٢٦٩

(١) انظر ص ٦٦ ، ٦٨ فقد ذكر أبنية الإسم الرباعي والخماسي هناك .

(٢) اغدودن التبت : طال . اعلوط المهر : ركه عربيا وانظر النصف ٣ ص ١٣ .

بَابُ مَصْطَفِيْنَ

قال أبو العباس : وهذا أيضا مما لم يفسر .

إذا كان الاسم مقصوراً^(١) فإنما تأويل قصره أن يكون آخره ألفا ، والألف لا تدخلها الحركات ، ولا تكون أصلا ، وإنما هي منقلبة من ياء أو واو ، أو تكون زائدة .

فأما المنقلبة ؛ فنحو ألف قفا ، وإنما هي واو قفوت ، وحصى إنما هي منقلبة عن ياء . تقول إذا جمعت : حصيات ؛ كما أنها في الفعل كذلك .

تقول : رميت ، وغزوت . وتقول لغيرك : رمى ، وغزا .

والزائدة . مثل ألف حُبلى ؛ لأنه من الحبل . وكذلك معزى^(٢) ، وحَبْنَطَى^(٣) من قولك : معز ، وحَبِطَ بطنه .

فهذه الألف لا يدخلها إعراب ، ولكنها تنون إذا كان الاسم منصرفا ، ويترك / تنوينها $\frac{1}{٢٧٠}$ إذا كان مما لا ينصرف .

فإذا تثنيت اسما هي فيه والاسم على ثلاثة أحرف ، أبدلت منها ما كان أصلها ، فتظهر الواو الياء^(٤) ؛ لأنها في موضع حركة ، والألف لا تتحرك .

(١) المبرد عنون المقصور هنا بباب مصطفين وعنون له في الجزء الثالث ص ٦٣ بقوله هذا باب المقصور والممدود فقد استعمل اللفظة المشهورة ، (المقصور) أما سيويه فيسمى المقصور منقوصا قال في ج ٢ ص ٩٢ هذا باب تثنية ما كان من المنقوص على ثلاثة أحرف . هذا باب تثنية ما كان من المنقوص على أربعة أحرف وقال في ص ٩٤ هذا باب جمع المنقوص بالواو والنون .

واين ولاد في كتابه المقصور والممدود ص ٤ يقول : فأما المقصور الذي يسمى منقوصا . .

وانظر ص ١٢٤ ، ١٢٥ منه ، والقراء سمى كتابه : المنقوص والممدود .

(٢) ألف معزى زائدة للالحاق بدرهم بدليل قولهم معزاة وبدليل تنوينها .

(٣) رجل حنبلى : غليظ قصير بطين والنون والألف زائدان للالحاق بسفرجل بدليل التنوين وقولهم حنبلة .

(٤) في سيويه ج ٢ ص ٩٢ اعلم أن المنقوص إذا كان على ثلاثة أحرف فإن الألف بدل وليست بزيادة كزيادة ألف

حبل فإذا كان المنقوص من بنات الواو أظهرت اللوا في التثنية لأنك إذا حركت فلا بد من ياء أو واو فالذى من الأصل أول وإن كان المنقوص من بنات الياء أظهرت الياء . . .

تقول في ثنية قفا : قَفَوَان ، وفي ثنية رَحَى : رَحِيَّان ؛ كما كنت قائلاً في الفعل : غَزَوَا
إذا ثُنَيْت ؛ لأنه من غزوت ، ورميًا ؛ لأنه من رميت .

وإذا كانت الألف رابعة فصاعدا رجعت إلى الياء على كل حال . تقول : غَزَوْتُ ثم تقول :
أَغْرَيْت ، واستغريت .

وكذلك الاسم ، تقول في ثنية ملهى ، مُسْتَغْرَى ؛ ملهَيَّان ، مُسْتَغْرِيَّان^(١) .

فأما الياءات فلا يحتاج إلى تفسيرها ؛ لأن الواو إليها تصير ، فيصير اللفظ بهما واحدا .

* * *

فإذا أردت الجمع على جهة التثنية - وذلك لا يكون إلا لما يعقل - تقول : مسلمان .

ومسلمون ، وصالحان - ، وصالحون .
٢٧١

فعلى هذا تقول : في جمع مصطفي مُصْطَفَوْنَ^(٢) . وكان الأصل على ما أعطيتك مصطفيون ،
وقبل أن تنقلب : مصطفون ، ولكنها لما صارت ألفا ، لم يجوز أن ترد إلى ضمة ولا إلى
كسرة لعلتين .

إحدهما : استثقال الضمة والكسرة في الموضع الذي تنقلب الواو والياء فيه ألفين للفتحة
قبلهما .

والثانية : أنه لا نظير له فيخرج عن حد الأسماء والأفعال .

فإن كان في موضع فتح ثبت ؛ لأن الفتحة أخف ، ولأن له نظيرا في الأسماء والأفعال .

فأما في الأفعال فإنك تقول للواحد : غَزَا ، وللثنتين : غَزَوَا ؛ لثلا ياتبس الواحد
بالثنتين . وكذلك رمى ، ورميا .

(١) في سيويه ج ٢ ص ٩٣ ؛ باب ثنية ما كان مقوصاً وكانت عدة حروفه أربعة . . أما ما كانت الألف فيه بدلا
من حرف من نفس الحرف ، فنحو أمشي ، ومغزى ؛ وطمهى ، ومرسى ، ومجرى تنهى ما كان من ذا من بنات الواو
كثنية ما كان من بنات الياء . .

(٢) في سيويه ج ٢ ص ٩٤ ؛ باب جمع المقوص بالواو والنون
اعلم أنك تحذف الألف ، وتدع الفتحة التي كانت قبل على حالها وإنما حذفت ؛ لأنه لا يلتصق ساكنان

وأما في الأسماء فقولك : النزوان ، والغثيان^(١) ؛ لأنك لو حذفتم لالتبس بفعال من غير المعتل .

وقولنا : الفتحة أخف . قد بان لك أمرها .

تقول : هذا زيد / ، ومررت بزيد ، فلا تموض عن التنوين ؛ لأن قبله كسرة أو ضمة .
وتقول : رأيت زيدا ، فتبدل منه ألفا من أجل الفتحة .

وتقول : رأيت قاضيا ، وتسكن الياء في الخفض والرفع ، في الوقف والوصل ، ثم تذهب ،
لالتقاء الساكنين ، وهو التنوين الذي يلحقها وهن ساكنة .

وتقول في فخذ - إن شئت - : فخذ ، وفي علم : علم .

وكذلك في عضد ، ورجل : عضد ورجل . ولا يجوز الإسكان في جمل^(٢) ؛ وما كان مثله .

فعلى هذا تقول : هما مصطفيان ، وهما الأشقيان ، وأعجبتني قفواهما ، ورأيت قفويهما
والمصطفيين .

فإذا كان الجمع لحقت الواو هذه الألف التي كانت في معزى ، ومصطفي والواو ساكنة .

وكذلك هذه الألف فحلت الألف لالتقاء الساكنين ، فبقيت واو الجمع ، أو ياء
الجمع ، وما قبل كل واحد مفتوح ؛ لأنه كان مفتوحا قبل الألف فحلت الألف وبقي الشيء
على حاله

(١) يريد المراد التعليل لصحة الواو والياء في النزوان والغثيان ، فإنه لو قلبنا ألفا اجتمع ألفان فحذف إحداها لساكنين
فصير الكلمة نزان ؛ غثان فيلتبس ببناء فعال وانظر ص ١٨٩ .

وفي سيبويه ج ٢ ص ٣٧٠ « وأما فعلان فيجرى على الأصل وفضل ، نحو جولان ، وحيدان ، وصوري ، وحيدى جملوه
بالزيادة حين لحقته بمنزلة مالا زيادة فيه مما لايجيء على مثال الفعل ، نحو الحول ، والنير واللومة . . . » .

(٢) انظر ص ١١٧ .

(٣) صفحا ٢٧٣ ، ٢٧٤ وضحا هنا خطأ ومكانها بعد ص ١٥ من الجزء الثالث وينقلها إلى هناك انضم الكلام
وفي صدر ص ٢٧٥ هذه العبارة : (إلا نوعا واحدا لا يكون اثنان أكثر من اثنين كما يقع جمع أكثر من جمع . » .

هذَاب

المضمر المتصل

١
٢٧٥

اعلم أن كل موضع تقدر فيه على المضمر متصلا فالمنفصل لا يقع فيه :

تقول : قمت ، ولا يصلح : قام أنا . وكذلك ضربتك ، لا يصلح : ضربت إِيَّاكَ^(١) .

وكذلك ، ظننتك قائما ، ورأيتني ، ولا يصلح : رأيت إِيَّاي .

فإن كان موضع لا يقع فيه المتصل وقع فيه المنفصل . هذا جملة هذا .

تقول : أنت قمت ، فتظهر أنت ؛ لأن التاء التي تكون في فَعَلْتَ لا تقع ها هنا . وتقول :

ما جاعك إلا أنا . وما جاعني إلا أنت ، وما ضربت إلا إِيَّاكَ ، وإِيَّاكَ ضربت ؛ لأن الكاف التي

في ضربتك لا تقع ها هنا ؛ لا تقول كضربت ، وكذلك جميع هذا^(٢) .

واعلم أن ضمير المرفوع التاء . يقول المتكلم إذا عنى نفسه ذكرا كان أو أنثى : قمتُ ،

وذميتُ .

وإن عنى غيره / كانت التاء على حالها إلا أنها مفتوحة للذكر ، ومكسورة للمؤنث . تقول :

فعلتُ يا رجل ، وفعلتِ يا امرأة . فإن ثنى المتكلم نفسه ، أو جمعها بأن يكون معه واحد

أو أكثر قال : فعلنا ، ولم يجوز فعل نحن^(٣) ؛ لما ذكرت لك .

١
٢٧٦

(١) في سيويه ج ١ ص ٣٨٢ « واعلم أنه قبيح أن تقول : « رأيت فيها إِيَّاكَ ورأيت اليوم إِيَّاه من قبل أنك قد تجد الإضمار الذي هو سوى أيَا وذلك الكاف التي في رأيك فيها والماء التي في رأيتك اليوم فلما قدروا على هذا الإضمار بعد الفعل ولم يتفحص معنى ما أرادوا لو تكلموا بإِيَّاكَ استغنوا بهذا عن إِيَّاكَ ، وإِيَّاه . . . » .

(٢) في سيويه ج ١ ص ٣٨٥ « باب استهالم أيَا إذا لم تقع مواقع الحروف التي ذكرنا فن ذلك قولهم إِيَّاكَ رأيت ، وإِيَّاكَ أُنِي فإيما استعملت إِيَّاكَ ههنا من قبل أنك لا تقدر على الكاف وقال اقه عزوجل (وأنا أو إِيَّاكُمْ لعل ههنا أو في ضلال سين) من قبل أنك لا تقدر على كم ههنا وتقول : أني وإِيَّاكَ مطلقتان ، لأنك لا تقدر على الكاف وتظير ذلك قوله عز وجل (ضل من تعلمون إلا إِيَّاه) . » .

(٣) في سيويه ج ٢ ص ٧٨ « واعلم أنه لا يقع أنت في موضع التاء التي في فعلت ، ولا أنتا في موضع تما التي في فعلتا -

وإن ثنى المخاطب قال : فعلما ، ذكرين كنا أو أنثيين . وقد تقدّم تفسير هذا . ولا يجوز : فَعَلَّ أنما .

فإن جمع فكان المخاطبون ذكورا قال : فعلم ، ولا يقول : فعل أنتم وإذا كنّ إنثنا قال : فعلتن ، ولا يجوز فعل أنتن .

فإن خبر عن ذكر كانت علامته في النية^(١) ، ودلّ عليها ما تقدّم من ذكره فقال : زيد قام ، وزيد ذهب .

فإن ثنى ألحق الألف فقال : أخواك قاما .

وإن جمع ألحق واوا مكان الألف وقال : إخوتك قاموا ، فإذا كان للغائب مؤنثا فكذلك . تقول في الواحد : هندقامت . التاء علامة التانيث والضمير في النية ، كما كان في المدكّر وإن ثنى ألحق الألف^(٢) .

== ألا ترى أنك لا تقول : فعل أنما ولا يقع أنتم في موضع تم التي في فعلتم لو قلت : فعل أنتم لم يجر ولا يقع أنت في موضع التاء في فعلت ، ولا يقع أنن في موضع تن التي في فعلتن لو قلت : فعل أنن لم يجر .

المبرد في هذا الفصل موافق لسيبويه في أنه إذا أمكن أن يؤق بالضمير متصلا لايجوز أن يؤق به منفصلا بقوله : تقول : قت ولا يصلح قام أنا وكذلك ضربتك ولا يصلح ضربت إياك ، ورأيتي ولا يصلح رأيت إياي . .

وقوله : ولايجوز فعل أنما ، ولم يجر فعل نحن ، ولا يجوز فعل أنن صريح في أنه لايندل إلى الانفصال مع إمكان الاتصال .

والسيوطي في الجمع ينقل عن شرح التسهيل لأبي حيان أن المبرد يبيّن وضع الضمير المنفصل موضع الضمير المتصل مع إمكان الاتصال في الشعر وفي النثر مخالفاً لسيبويه وهذا هو نص كلامه ج ١ ص ٦٠ .

« في شرح التسهيل لأبي حيان : قال سيبويه نصاً : لا تقع أنا في موضع التاء التي في فعلت لايجوز أن يقال فعل أنا ، لأنهم استغنوا بالتاء عن أنا . وأجاز غير سيبويه فعل أنا واختلف يميزوه فهم من قصره على الشعر وعليه الجرمي ومنهم من أجازته في الشعر وغيره وعليه المبرد وادعى أن إجازته على حنى ليس في المتصل . لأنه يدخله معنى النى والإيجاب ومعناه ما قام إلا أنوارأشد الأخصى الصغير تقوية لذلك . »

أصرمت جبل الوصل أم صرموا يا صاح بل صرم الجبال همو

ولم يتناول نقد المبرد لكتاب سيبويه هذه المسألة .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٧٨ « أما المفسر المحدث عنه فعلامته هو وإن كان مؤنثاً فعلامته هي وإن حدثت عن اثنين فعلاهما وإن حدثت عن جميع فعلاهم هم وإن كان الجميع جمع مؤنث فعلامته من ولا يقع هو في موضع الضمير الذي في فعل ولو قلت فعل هو لم يجر إلا أن يكون صفة . . . »

(٢) هي ص ١٣٧ كررت هنا وأخذت رقم - ٢٧٧ .

/ (بِكَ) للمخاطب وتكسر الكاف للمؤنث^(١) .

وتقول في الغائب : رأيتُه ، ومررت به . ورأيتها ، ومررت بها للمؤنث ، ورأيتها ، ومررت بها للمذكّر والمؤنث ، ورأيتهم ، ومررت بهم للمذكّر ، ورأيتهن ، ومررت بهنّ للمؤنث ، ورأيتكنّ ، ومررت بكنّ للمخاطبات ، وللمذكّر رأيتكم ، ومررت بكم .

وكذلك تقول : هذا الضاربي ، الياء في موضع نصب . وهذا المارّبي ، الياء في موضع خفض .

فأما قولك : ضربني ، وأكرمني فإنما الاسم الياء ، وهذه النون زائدة . زادوها عمادا للفعل ، لأنّ الأفعال لا يدخلها كسر ولا جر^(٢) . وهذه الياء تكسر ما قبلها .

تقول : هذا غلامي ، ورأيت غلامي ، فتكسر الميم التي موضعها مرفوع ومنصوب ، فزيدت هذه النون ، لتسلم فتحة الفعل في الماضي ، وإعرابه في إعرابه .

وذلك ضربني ، ويضربني ، كما تفعل في الخفض إذا أردت سلامة ما قبل الياء .

تقول : مني وعني لأنّ (من) ، و (عن) لا تحرك نونهما ، لأنّهما حروف مبنية . وكذلك قطني ، / وقلّني وما كان كمثل ذلك .

وإنما زيدت النون ، لأنّها تزداد في الأواخر ، كالتنوين الذي يلحق الأسماء ، والنون الخفيفة والثقيلة التي تلحق الأفعال ، والنون التي تزداد مع الألف في فعلان ، والنون حرف أغنّ مضارع حروف المدّ واللين .

(١) في سبويه ج ٢ ص ٢٩٥ « باب الكاف التي هي علامة المضمر امل أنها في التأنيث مكسورة ، وفي المذكر مفتوحة وذلك توك : رأيتك للمرأة ، ورأيتك للرجل ، واناء التي هي علامة الإضمار كذلك » .
(٢) تقدم حديث نون الوقاية ص ٢٤٩ ، ٢٥٠ .

هذَابَاب

الإضمار الذي يلحق الواحد الغائب

وتفسير أصله ، وأين يجوز أن يبدل من الواو
التي تلحقها الياء والعلة في ذلك ؟

فالأصل في هذا الضمير أن تتبع هاءه واو . فالاسم الماء وحدها ، والواو تلحقها لخفاء
الماء . فإذا وقفت وقفت بالهاء وحدها ؛ لئلا يكون الواو بمنزلة الجروف الأصلية . وذلك قولك :
رأيتنه ، وأعطيتنه إذا وقفت .

فإذا وصلت قلت : أعطيتهو يارجل ، وجاءني غلامهو فاعلم ، ورأيت غلامهو يا قتي ،
ومررت بغلامهو ، ومررت بهو ، و (فَخَسَفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ الْأَرْضَ) ^(١) ، وعليهو مال ، وهذه
عصاهو يافتي ، وهذا أخوهو فاعلم .
هذا الأصل في هذا كله .

فإن كان قبل هذه الهاء ياء / أو كسرة ، كان الأحسن أن تبدل من ضممتها كسرة ^(٢) ؛ $\frac{1}{280}$
لاستثقالهم الضمة بعد الياء ، والكسرة ، ومن الواو ياء .

وإن جئت بها على الأصل كما بدأنا به فعربي جيد .

فأما ما كانت قبلها كسرة فنحو : مررت بهي يا قتي ، ونزلت في دارهي يا هذا ، ونحو
ذلك .

وأما ما كان بالياء فإنما يصلح إذا كانت الياء ساكنة ؛ نحو نزلت عليهي يا قتي ،
وذهبت إليهي يا رجل .

(١) انظر ص ٣ - ٣٧ .

(٢) انظر ص ٣٦ - ٣٧ .

وإن بثت حلفت التي بعد الماء ؛ لسكونها وسكون الياء ؛ لأنَّ الماء التي بينهما حاجز ليس بحصين . فتقول : نزلت عليه يا قتي ، وذهبت إليه فاعلم .

وكذلك تفعل بما كان مثله نحو قوله عز وجل (فَأَلْقَى مُوسَى عَصَاهُ)^(١) ؛ لأنَّ هذا يشبه بالتقاء الساكنين ؛ لخفاء الماء .

فإن كانت الياء متحركة لم يكن ذلك ، لأنَّ الحركة حاجزة بينهما . تقول : رأيت قاضيَهُ يا قتي ، وكلمت غازيَهُ فاعلم .

١ / فإن كانت هذه الماء لمؤنث لزمتهما الألف^(٢) والفتحة ؛ للفصل بين المؤنث والمذكر ، ٢٨١
وجرى ذلك في الوقف مجراه في الوصل ؛ لخفة الفتحة والألف ؛ كما أنك تقول : رأيت زيدا في النصب ، وتقف في الرفع والخفض بغير واو ولا ياء . وذلك قولك : رأيتها ، وضربتها ، وهنا غازيها ، ورأيت قاضيها .

(١) انظر ص ٣٧ .

(٢) وفي سيبويه ٢ ص ٢٩١ . فإن كان الحرف الذي قبل الماء متحركاً فالإثبات ليس إلا كما سميت الألف في التانيث .

هذاباب

مايخترافيه حذف الواو، والياء من هذه الهاءات

اعلم أنه إذا كان قبل هاء المذكر ياء ساكنة ، أو واو ساكنة ، أو ألف كان الذي يختار حذف الواو والياء بعدها .

وذلك ؛ لأن قبلها حرف لين ، وهي خفية ، وبعدها حرف لين ، فكروا اجتماع حرفين ساكنين كلاهما حرف لين ليس بينهما إلا حرف خفي ، مخرجه مخرج الألف وهي إحدى - / ٢٨٢
هذه الثلاث .

وذلك قوله (فَأَلْقَى مُوسَى عَصَاهُ) (١) (وَعَلَيْهِ مَا حُمِلَ) (٢) وفيه بصائر ورأيت قفاه يافتي .
وإن أتممت فعرقي حسن ، وهو الأصل ، وهو الاختيار ؛ لما ذكرت لك . فإن كان قبل الهاء حرف ساكن ليس من هذه الحروف ، فإن سيبويه والخليل يختاران الإتمام .
والحذف عندي أحسن . وذلك قوله (مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ) ، ومن لدنه يافتي ، في إلا (٣) ...
وسيبويه ، والخليل يختازان [إتمام] الواو ، لما ذكرت لك . فالإتمام [عندهما أجود] ،
لأنها قد خرجت من حروف اللين تقول رأيت ... يافتي .

واعلم أن الشعراء يضطرون [فيحذفون] هذه الياء والواو ، ويبقون الحركة ؛ لأنها ليست بأصل [كما يحذفون] سائر الزوائد . فمن ذلك قول الشاعر :

فإن يك غثاً أو سميماً فإنني سأجعل عينيهي لنفسه مقنعا (٤)

وقال الآخر :

/ - وماله من مجدٍ قديمٍ ولا له / من الريح حَظٌّ لا الجنوبِ ، ولا الصبا (٥) ٢٨٢

(١) انظر ص ٣٧ .

(٢) النور : ٥٤ .

(٣) هكذا بالأصل وما بين المربعات كان يياً في الأصل .

(٤) انظر ص ٣٨ .

(٥) انظر ص ٣٨ .

وقال :

لَهُ زَجَلٌ كَأَنَّهُ صَسَوْتُ حَادٍ إِذَا طَلَبَ الْوَسِيْقَةَ أَوْ زَمِيرًا^(١)

وهذا كثير في الشعر جدا .

وقد اضطرَّ الشاعر أشدَّ من هذه الضرورة ، فحذف الحركة مع الحرف ، وكان ذلك جائزا ؛ لأنها زيادة . وهو قوله :

فَظَلْتُ لَدَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ أَرِيغُهُ وَمَطْدَوَايَ مُشْتَاقَانَ لَهُ أَرْقَانَ^(٢)

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١١ على حذف الواو من كأنه للضرورة .

الموسيقية : أنثى الخمار التي يضمها ويجمعها ، من وسقت الشيء جمته . الزجل : صوت فيه حنين وترنم .
يصف حمار وحش هائجا فيقول : إذا طلب أنشاء صوت بها ، وكان صوته من حسن الترجيع والتطريب ، صوت حاد يابل ، أو صوت مزمار .

والبيت للشياخ وانظر ديوانه ص ٣٦ والخصائص ج ١ ص ١٢٧ ، ج ٢ ص ١٧ ، ٢٥٨ .

(٢) أنظر : ص ٣٩ .

هذَاب

اضمار جمع المذكر

اعلم أنّ حدّ الإضمار أن يكون كافا ، وميا ، وواوا إذا كان المخاطبون مذكّرين .
فتقول : ضربتكمو يا قوم ، ورأيتكمو المنطلقين .

وإنّما كانت الواو لهذا لازمة ؛ لأنّ التثنية رأيتكما . وإذا لزم التثنية الألف لزم
الجمع الواو كقولك : مسلمان ، ومسلمون .

/ولكنّك تحذف إن شئت هذه الواو استخفاً^(١) - فتقول : رأيتكم ؛ وضربتكم .
وإنّما كان ذلك ؛ لأنّ التثنية تلزمها الألف ، فلا يكون ها هنا التباس .

فإن قال قائل : فلم لم تحذف الألف من الاثنيين ، وتبقى الواو في الجمع ؟
قيل : لما تقدّم ذكره من خفة الفتحة والألف .

ألا ترى أنّك تقول في المؤنث : مررت بها ، فلا تقف إلا بالألف ، وفي وقف المذكر :
مررت به ، ورأيتة ، بغير ياء ولا واو ، كما وصفت لك في قولك : مررت بزيد ، ورأيت
زيدا .

فإن قال قائل : فما بالكم إذا قلتم : رأيتكم حذفتم الواو ، ولم تثبتوا الحركة ؟

قيل : لأنّ الضمة في الاستثقال مع هذا كالأواو . وإنّما بقيت الحركة في الواحد في قوله :
(مِنْهُ آيَاتٌ مُّخْتَلَفَاتٌ) و (عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ) ؛ لأنّ ما قبل الهاء ساكن فلم يجر إسكانها ، فيلتقى
ساکنان .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٩٢ هـ وإذا كانت الواو والياء بعد الميم التي هي علامة الإضمار كنت بالميم : إن شئت حلفت ،
وإن شئت أنت . فإن حذفت أسكنت الميم فالإثبات عليك ، وأنتم ذاهبون ، وللهي مال فأثبتوا ، كما ثبتت الألف في التثنية
إذا قلت : عليك ، وأنتما ، ولديهما .

وأما الحذف والإسكان فقولهم : عليكم مال ، وأنتم ذاهبون ، ولديهم مال لما كثر استعمالهم هذا في الكلام . . .

وإن خبرت عن جماعة مخاطبين أنهم فعلوا فحقه أن يقال : فعلتمو ، وذهبتمو ؛ كما يقال للثنتين : فعلتما .

$\frac{1}{285}$ وأما الكاف في ضربتكم فإنما جاءت ؛ لأنها ضمير / التصوب والمخفوض ثم لحقها زيادة للجمع .

ألا ترى أنك تقول ضربتك ، وضربتكما ، وضربتكمو .

وتقول : إذا كانوا فاعلين : ضربت ، ضربتما ، وضربتمو .

وتقول : ضربتم بغير واو لما أخبرتك في أول الباب . فهذا ذاك بعينه .

فإن كان المذكور غائباً وضعت الماء مكان الكاف إذا كانوا منصوبين ، أو مخفوضين .

تقول : رأيتهمو يا فتى ، ومررت بهمو فاعلم .

ويجوز الحذف ، ويكون حسناً يختاره أكثر الناس ؛ كما كان في المخاطبين . إلا أنه

يجوز في الماء أن تكسر إذا كان قبلها كسرة ، أو ياء .

فتقول : مررت بهمي ، ونزلت عليهمى .

ومن حذف قال : مررت بهم ، ونزلت عليهم .

وإنما جاز هذا في الماء ، لخفائها كما ذكرت لك في الواحد ، ومنهم من يكسر الماء

لخفائها ، ويدع ما بعدها مضموماً ؛ لأنه ليس من الحروف الخفية . فيقول : مررت بهمو ،

والإتياع أحسن وهو أن يقول : مررت بهمي ، ونزلت عليهمى .

$\frac{1}{286}$ وناس من بكر بن وائل يُجرون الكاف مجرى الماء^(١) ، إذ كانت مهموسة مثلها / وكانت علامة إضمار كالماء .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٩٤ « واعلم أن قوماً من ربيعة يقولون منهم أتبوما الكسرة ولم يكن المسكن حاجزاً حصيناً عنهم وهذه لغة رديئة »

وقال ناس من بكر بن وائل من أحلامكم وبكم شبيهاً بالماء ؛ لأنها علم إضمار وقد وقعت بعد الكسرة فاتبع الكسرة الكسرة حيث كانت حذف إضمار وكان أخف من أن يضم بعد أن يكسر ، وهي رديئة جداً . »

وذلك غلط منهم فاحش ؛ لأنها لم تشبهها في الخفاء الذي من أجله جاز ذلك في الماء .
وإنما ينبغي أن يجرى الحرف مجرى غيره إذا أشبهه في علته ، فيقولون : مررت بكم ،
وينشدون هذا البيت :

وإن قال مولاهم على جُلِّ حداثٍ مِن الدهر رُدُّوا فَضَّلَ أحلامِكُم رَدُّوا^(١)
وهذا خطأ عند أهل النظر مردود .

واعلم أن المذكر الواحد لا تظهر له علامة في الفعل . وذلك قولك : زيد قام ، وإنما
ضميره في النية .

وإنما كان للمخاطب علامة الجهة حرف المخاطبة .

فإن ثنيت الغائب ألحقته ألفا فقلت : فعلا ، وإن جمعته ألحقت واوا فقلت : فعَلُوا ؛
لأن الألف إذا لحقت في التثنية لحقت الواو في الجمع .

فأما (يفعلون) وما كان مثله فإننا أخرنا ذكره حتى نذكره في إعراب الأفعال^(٢) .

واعلم أن المؤنث يجرى فيها ذكرنا مجرى المذكر ؛ إلا أن علامة المؤنث المخاطب أن يلحقه
الكسرة ؛ لأن الكسرة / تما تؤنث^(٣) .

وجمع المؤنث بالنون مكان الميم .

فكل موضع (لا تكون علامة المذكر) فيه واوا في الأصل فالنون للمؤنث فيه مضاعفة .

ليكون الحرفان بإزاء الحرفين .

وكل موضع [علامة] المذكر [فيه] الواو وحدها فنون المؤنث فيه مفردة .

(١) استشهد به سيويه في ج ٢ ص ٢ على كسر الكاف في أحلامكم قال : سمنا أهل هذه اللفة يقولون قال الخطيب .
البيت الخطيب في ملح آل قريع وهو حى من تميم .

المولى : ابن العم . أى إذا عتبوا على ابن عمهم ، وأحوج الزمان إليهم عادوا عليه بفعل حلمهم . وانظر الديوان ص ٣٠ .
(٢) سيذكر أمراها في الجزء الرابع ص ٣٧٩ - ٣٨٠ .

(٣) انظر سيويه ج ٢ ص ٢٧ - ٢٧٠ ، والمتضرب ج ٣ ص ٣٢٩ من الأصل .

وتقول فيما كان لمؤنث : ضربتَن وقلتن وقلت للمذكرين : ضربتمو وقلتمو ، وفي المفعول :
(ضربتكن) كما تقول : ضربتكمو ، وأكرمتكمو .

والموضع الذى تكون فيه مفردة ضربتَن كما تقول للمذكرين : ضربتوا ، وأكرموا فلا تلحق
إلا واوا واحدة^(١) .

فإن قلت : فما بال الواو ساكنة ، ونون جمع المؤنث متحركة ؟

قيل : نون التأنيث أصلها السكون ، ولكنها حركت لا لتقاء الساكنين ؛ لأن ما قبلها
لا يكون إلا ساكنا .

فإن قيل : فلم فتحت ؟ فالجواب فى ذلك أنها نون جمع فحملت على نظيرها .

ومن قال : قمتنم ، وضربتتم لم يحذف إحدى النونين ؛ لأنها إنما تحذف هاهنا استثقالا

للضمة ، والواو ، ولولا ذلك لكان / الأصل إثباتها ، وإنما هى فى المؤنث نون مدغمة ، فإذا
أدغمت الحرف فى الحرف رفعت لسانك رفعة واحدة .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٩٦ - ٢٩٧ - وقلت ما بالك تقول ذهبن ؛ واذهبن ولا تضاعف النون فإذا قلت أنتن ، وضربكن
ضاعفت . قال : أراهم ضاعفوا النون ههنا ، كما ألحقوا الألف والواو مع الميم وقالوا ذهبن ، لأنك لو ذكرت لم تزد إلا حرفاً
واحداً على فعل ، فلذلك لم يضاعف ومع هذا أيضاً أنهم كرهوا أن يتوالى فى كلامهم فى كلمة واحدة أربع متحركات ، أو خمس
ليس فهن ساكنن ، نحو ضربكن ، ويدكن

تمّ الجزء الأول حسب تجزئة الأصل

وبليه الجزء الثاني وأوله : هذا باب إعراب الأفعال المضارعة وكيف صار الإعراب فيها
دون سائر الأفعال ؟

(الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وسلّم تسليماً) .
كتبه مهلهل بن أحمد ببغداد سنة سبع وأربعين وثلاثمائة .

مرغت من مقابلة هذا الجزء وتصحيحه في سنة سبع وأربعين وثلاثمائة
وكتبه الحسن بن عبد الله السيرافي

حسبنا الله ونعم الوكيل

فهرس مقدمة للتقضب

الصفحة	الموضوع
١١	ترجة حياة أبى العباس المبرد
١١	نسبه
١١	أسرته
١٢	ولادته ووفاته
١٢	راء المبرد
١٥	نشأته وحياته
١٦	صفاته
١٧	براعته فى الجدل والناقشة
١٩	توثيقه
٢١	شمره
٢٤	شيوخه
٢٩	الخصومة بين ثعلب والمبرد
٣١	هدوء المنافسة بينهما
٣٢	عليها
٣٤	نحو ثعلب كما تصوره مجالسه
٣٧	تلامذة المبرد
٣٧	هل كان المبرد متعصبا لقومه أو لذهب
٤٣	ثناء العلماء والشعراء على المبرد
٤٤	مدح ابن الرومى للمبرد
٥١	المبرد ونقد الشعر
٥٤	المبرد والشعراء المحدثون
٥٤	المبرد والطائيان
٥٦	أثر المبرد فى فقه اللغة
٥٨	آثار المبرد

الصفحة	الموضوع
٥٨	الكامل
٦١	التنبيهات على أغاليط الرواة
٦٣	رغبة الأمل
٦٤	نحو الكامل
٦٤	أدب الكامل
٦٥	بلاغة الكامل
٦٦	الفاضل
٦٧	ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد
٦٧	نسب عدنان وقحطان
٦٨	اعجاز أبيات
٦٨	شرح لامية العرب
٦٩	كتب لم تنشر
٦٩	المذكر والمؤنث
٦٩	التمازى والمرائى
٦٩	الروضــــــــــــــــة
٦٩	كتب اشارت اليها المراجع
٧٠	المقتضب
٧١	هذا باب الخاطبة
٧٥	زمن تأليف المقتضب
٧٧	نسخة أصل المقتضب
٧٨	الاضطراب في النسخة ومعالجته
٧٩	هل في النسخة نقص ؟
٨١	النقل عن المقتضب والاشارة اليه
٨٨	شراح المقتضب
٨٨	تفسير المسائل المشككة في أول المقتضب
٩٢	صلة المقتضب وغيره بكتاب سيوييه
٩٣	شواهد المقتضب
٩٤	هل استشهد بالحديث النبوى ؟
٩٥	الشواهد القرآنية
٩٦	رد المبرد على سيوييه أو مسائل الغلط
١٠٢	الانتصار لابن ولاد

الصفحة	الموضوع
١٠٣	كتب المبرد لا نعرف عنها سوى اسمائها
١٠٤	اسلوب المبرد وخصائصه
١١٣	لمحات عن مذهب المبرد واتجاهاته
١١٣	مذهب المبرد بين القياس والسمع
١١٧	اسراف المبرد في رد الروايات
١١٩	بين المبرد والقراء
١٢٣	موقف المبرد من الكوفيين
١٢٤	اصطلاحات المبرد
١٢٦	منهجى في الشرح والتعليق

فهرس أبواب الجزء الأول من المقتضب

الصفحة	الموضوع
١٤١	هذا تفسر وجوه العربية واعراب الاسماء والاعمال
١٤٦	هذا باب الفاعل
١٤٨	هذا باب حروف العطف بمعانيها
١٥١	هذا باب من مسائل الفاعل والمفعول
١٦٠	هذا باب ونقول في مسائل طوال يمتحن بها المتعلمون
١٦٧	هذا باب ما كان لفظه مقلوبا الخ
١٧٠	هذا باب اللفظ بالحروف
١٧٣	هذا باب ما يسمى به من الاعمال المحذوفة والموقوفة
١٧٤	هذا باب ما يكون عليه الكلم بمعانيه
١٧٩	هذا باب ما جاء من الكلم على حرفين
١٩١	هذا باب الابنية ومعرفة حروف الزوائد
١٩٤	هذا باب معرفة الزوائد ومواضعها
١٩٩	هذا باب حروف البدل
٢٠٤	هذا باب معرفة بنات الاربعة التي لا زيادة فيها
٢٠٦	هذا باب معرفة بنات الخمسة من غير زيادة
٢٠٧	هذا باب معرفة الابنية وتقطيعها بالافاعيل الخ
٢٠٩	هذا باب معرفة الاعمال : اصولها وزوائدها
٢١٨	هذا باب معرفة الفات القطع والافات الموصل الخ
٢٢٤	هذا باب تفسير بنات الاربعة من الاسماء الخ
٢٢٦	هذا باب ما كان فاؤه واوا من الثلاثة
٢٢٩	هذا باب مالحقته الزوائد من هذا الباب
٢٣٤	هذا باب ما كانت الواو او الياء منه في موضع العين من الفعل
٢٣٧	هذا باب اسم الفاعل والمفعول من هذا الفعل

الصفحة	الموضوع
٢٤٢	هذا باب ما لحقته الزوائد من هذه الأفعال
٢٤٥	هذا باب الأسماء الملوخوذة من الأفعال
٢٤٩	هذا باب ما كان على ثلاثة أحرف مما عينه واو أو ياء
٢٥٢	هذا باب ما اعتلت عينه مما لامه همزة
٢٥٥	هذا باب ما كان من الأسماء الصحيحة والمعلة الخ
٢٥٦	هذا باب جمع الأسماء المعلة عيناتها الخ
٢٦٠	هذا باب جمع ما كان على أربعة أحرف وثلاثة واو ، أو ياء ، أو ألف
٢٦٢	هذا باب ما كانت عينه إحدى هذه الأحرف اللينة ولقيها حرف لين
٢٦٦	هذا باب ما كان من الجمع على وزن فعل ومعال مما اعتلت عينه
٢٦٨	هذا باب ما كان من الجمع على فعلة
٢٦٩	هذا باب جمع ما كان على فعل من ذوات الياء والواو اللتين هما عينان
٢٧١	هذا باب ما يصح من ذوات الياء والواو لسكون ما قبله وما بعده
٢٧٢	هذا باب ما اعتل منه موضع اللام
٢٧٤	هذا باب ما لحقته الزوائد من هذه الأفعال
٢٧٥	هذا باب بناء الأسماء على هذه الأفعال
٢٧٦	هذا باب ما بنى من هذه الأفعال أسما الخ
٢٨٦	هذا باب ذوات اليمارات التي عيناتها ولاياتها ياءات
٢٨٧	هذا باب ما كانت عينه ولامه واوين
٢٨٩	هذا باب ما جاء على أن فعله على مثال حييت وإن لم يستعمل
٢٩٢	باب الهمز
٣٠٤	هذا باب ما كان على فعلى مما موضع العين منه ياء
٣٠٦	هذا باب ما كان على فعلى وفعلى من ذوات : الواو ، والياء اللتين هما لامان
٣٠٨	هذا باب المسائل في التصرف مما اعتل منه موضع العين
٣١٧	هذا باب تصرف الفعل إذا اجتمعت فيه حروف العلة
٣٢٨	أبواب الإدغام
٣٢٨	هذا باب مخارج الحروف الخ
٣٣٣	هذا باب ادغام المثلين
٣٣٤	هذا باب ادغام المثلين في الفعل الخ
٣٤١	هذا باب الادغام في المثلين في الانفصال
٣٤٢	هذا باب الادغام في المقاربة وما يجوز منه ، وما يمتنع
٣٦٠	هذا باب ما تقلب فيه السين صادًا وتركها على لفظها أجود

الصفحة	الموضوع
٣٦٢	هذا باب الأسماء التي وقعت على حرفين
٣٨٠	هذا باب ما شبيه من المضاعف بالعتل فحذف في موضع حذفه
٣٨٣	هذا باب ما يحذف استخفافا لأن اللبس فيه مأمون
٣٩٣	بساب مصطفىين
٣٩٦	هذا باب المضمر المتصل
٣٩٩	هذا باب الاضمار الذي يلحق الواحد الغائب وتفسير أصله الخ
٤٠١	هذا باب ما يختار فيه حذف الواو ، والياء من هذه الهاءات
٤٠٣	هذا باب اضمار جمع المذكر

رقم الابداع ٤٦٩٥ / ١٩٧٩

التقديم الدولي ٢-٩٨-٢٤١-٩٧٧ ISBN

مطبع الأهرام التجارية - قنوب - مصر